العدد السابع والستون بعد المائة - يناير ٢٠٠٧

السياسة الدولية

الفتنة الكبرى .. مرة أخرى !
د. أسامة الغزالى حرب

آسيا الصاعدة .. عالم جديد يتشكل
[ملف العدد]

نحن والصعود الآسيوى .. رؤية حضارية
د. أنور عبد الملك

المشهد الاستراتيجى الآسيوى فى أوائل القرن الحادى والعشرين
د. محمد السيد سليم

حصاد الحرب على الإرهاب [القاعدة - أفغانستان - العراق]
[تحت الضوء]

لقاء العدد مع د. إميل قنسطنتينسكو .. رئيس رومانيا الأسبق
حوار: سوسن حسين

١٦٧

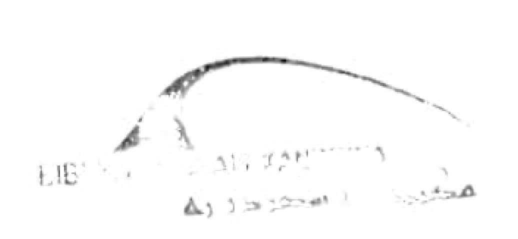
مع العدد مجانا

- أمريكا والحرب على الإرهاب .. الشعوب تدفع الثمن [اسطوانة مجانية]
- الكشاف التحليلى لمجلة السياسة الدولية لعام ٢٠٠٦



١٦٧

السنة الثالثة
والأربعون
يناير ٢٠٠٧





المحتويات

١٦٧

الســـــنة الثــالثــة والأربعــون
العـــدد السابع والستون بعـــد المائـــة
يناير ٢٠٠٧

لقـــاء العـــدد:

قضايا السياسة الدولية:

فى الشأن السودانى (إشراف: هانئ رسلان) :

تحت الضوء :

رؤى عالمية :

د. أسامة الغزالى حرب

الفتنة الكبرى .. مرة أخرى !

لا يستطيع أى مراقب للأوضاع الراهنة فى العالمين العربى والإسلامى أن يتجاهل الخطر (الجديد - القديم) الذى يقترب الآن منهما بمعدلات متسارعة، والذى أخذت عناوينه وأنباؤه تحتل مساحات متزايدة فى مانشيتات الصحف، ورءوس الأخبار. إنه خطر الصراع "الشيعى - السنى" الذى يجرى التحضير له بهمة ودأب، خاصة مع استخدام منتجات العلم والتكنولوجيا، التى تصنع فارقا هائلا بين وقائع وأحداث الفتنة الكبرى (الأصلية) منذ ما يقرب من ١٣٥٠ عاما، والفتنة الحالية، فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، والتى تستخدم فيها أحدث المخترعات، بدءا بالريموت كنترول الذى يستخدم لقتل البشر، وتفجير الأسواق، وحتى الانترنت والقنوات الفضائية التى تستخدم للدعاية والتحريض!

هذه الفتنة التى يتم اليوم إيقاظها لا تضيف فقط هما وكارثة جديدين إلى هموم وكوارث العرب والمسلمين، ولكنها أيضا تعمق وتضيف أبعادا جديدة إلى مشاكلهما الراهنة القائمة بالفعل، بدءا من العراق، ولبنان، وفلسطين .. وحتى باكستان وأفغانستان !

وإذا كان الانقسام السنى - الشيعى قديما قدم التاريخ الإسلامى تقريبا، فإن مآسيه وتداعياته ظلت أيضا حاضرة بقوة فى كل مراحل هذا التاريخ، وعكست تمازجا معقدا بين الدين والسياسة، بين الانقسامات المذهبية، والتناقضات العرقية والقومية. غير أنه ومع حقيقة أن التشيع هو المذهب الرسمى للدولة الإيرانية المعاصرة، وأن الشيعة يشكلون ما يزيد على ٩٠٪ من سكانها - من ناحية، وكذلك حقيقة وضع العراق فى التاريخ الشيعى، فضلا عن وجود العتبات الشيعية المقدسة فيها، وكذلك غلبة نسبة الشيعة على سكانها من ناحية أخرى - كل ذلك جعل التطورات السياسية فى هذين البلدين ذات أهمية حاسمة فى العلاقات السنية - الشيعية، تفوق أهمية أى تطورات أخرى فى عالم الشيعة، خاصة مع تجاورهما بكل ما ينطوى عليه من تداعيات وتعقيدات إضافية، سياسية واستراتيجية.

لذلك، ليس من قبيل المصادفة أن ما يمكن تسميته بـ "الصحوة الشيعية"، منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضى، إنما ارتبط أولا بالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم ارتبط - بعد ذلك بربع قرن - بإسقاط نظام صدام حسين فى العراق عام ٢٠٠٣. فالثورة الإيرانية حملت إلى رأس السلطة آيات الله وأئمة الشيعة الكبار، ومكنتهم من أن يقيموا - لأول مرة فى العصر الحديث - نظاما إسلاميا شيعيا، يستند إلى مبدأ "ولاية الفقيه"، ويعيد ترتيب أوضاع الدولة والمجتمع فى إيران، وفقا لمبادىء ورؤى الشيعة الاثنى عشرية. ولم يقنع هؤلاء - منذ اليوم الأول - بإسلام شيعى منكفىء على ذاته، ولكنهم حملوا رسالتهم "الثورية" إلى كل أنحاء العالم الإسلامى، وأسهموا - بلا شك - فى دفع الصحوة الإسلامية، التى أخذت بدورها - منذ أوائل التسعينيات، وسقوط الاتحاد السوفيتى - منحى راديكاليا مناقضا للولايات المتحدة والعالم الغربى. غير أن ما أحدثته الثورة الإيرانية من انتعاش وازدهار معنوى وسياسى لدى الشيعة فى أنحاء العالم بشكل عام، كانت له آثاره الأكثر مغزى وأهمية فى العالم العربى بالذات مع اتباع النظام الإيرانى سياسة متشددة إزاء الصراع العربى - الإسرائيلى، سواء بدعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى، أو بالوقوف بشكل مبدئى صارم ضد إسرائيل، بل وإنكار مشروعية وجودها.

من ناحية أخرى، وبقدر ما كانت الحرب العراقية - الإيرانية عنصر تنافر أو ارتباك فى العلاقة بين إيران والشيعة فى العراق، فإن سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ أتاح فرصة غير مسبوقة لعلاقات طيبة بين الطرفين، ونفوذ إيرانى قوى لا يمكن إنكاره، حتى مع سيادة تيارات وطنية وعروبية لاشك فيها بين شيعة العراق. غير أن ما هو أهم من ذلك أن إسقاط نظام صدام حسين أدى، على الفور، إلى اختلال التوازن القديم بين الشيعة والسنة فى العراق، وأدى الفراغ الذى نجم عن سقوط النظام القديم، والفوضى التى حملها الاحتلال الأمريكى للعراق، إلى تفجير كافة التناقضات الكامنة، التى كانت مكبوتة فى ظل النظام الاستبدادى القمعى لصدام حسين. وأخذ العراق يشهد - على نحو متصاعد مثير للقلق - صراعا طائفيا (سنيا - شيعيا) مقيتا، غذاه صمت وعجز أمريكى مريب، ووصل الآن إلى ما يكاد يكون حربا أهلية، شديدة الشراسة والدموية!

ولم يكن غريبا، على الإطلاق، أن أدى هذا العاملان : السياسة الإيرانية الإقليمية والعالمية النشيطة من ناحية، وانطلاق الشيعة وصراعهم مع السنة فى غمار التطورات العراقية من ناحية أخرى، إلى تأليب وإيقاظ مخاوف وصراعات وطموحات فى

العالمين العربى والإسلامى بشكل عام، وفى المشرق العربى والجزيرة العربية بوجه خاص. وتفاعل أثر هذين العاملين مع الأداء البطولى والفعال لحزب الله فى مواجهة إسرائيل، والتى لم تكن المواجهة فى لبنان فى يوليو/أغسطس الماضيين إلا آخر حلقاتها.

إن من المهم، هنا، تأكيد أنه من غير الدقيق، على الإطلاق، بل ومن العبث، ومن الخطورة، الادعاء بأن كل تلك التطورات السابقة وامتداداتها كانت محض أحداث ووقائع "طائفية"! بل إن هذا التبسيط يخدم - بالتأكيد - قوى معادية يهمها أن تشدد فقط على هذا العنصر، بل وأن تزيده اشتعالا. فالثورة الإيرانية ترتبط أيضا - بلا شك - بعوامل تاريخية، وثقافية، وطموحات قومية، وفارسية، كثيرا ما تكون هى الغالبة فى السلوك الإيرانى، والتفجرات التى أحدثها الاحتلال الأمريكى للعراق تعكس، أيضا، أوضاعا تاريخية وسياسية، فضلا عن وجود تيارات وقوى عراقية - سنية وشيعية - تتجاوز تلك الروح الطائفية، وتعكس الحس الوطنى والقومى قبل أى شىء آخر. وبالمثل، فإن من التبسيط المخل اعتبار حزب الله مجرد كيان شيعى، ولكنه أيضا كيان وطنى لبنانى، دافع ببسالة عن أرض بلاده! .. وهكذا.

ولكن تظل الحقيقة الشيعية قائمة، ويظل ما تنطوى عليه تلك التطورات من إيقاظ لفتنة كبرى نائمة خطرا هائلا قادما لا يمكن إنكاره، وذلك يفسر ما صدر من ردود أفعال من جانب الملك عبد الله الثانى ملك الأردن، الذى حذر من "الهلال الشيعى"، وخطر الحروب الأهلية القادمة فى المنطقة، وما صدر عن الرئيس مبارك حول تداعيات الارتباط المذهبى بين الشيعة فى العالم العربى وإيران، وما صدر من تحذيرات - عبر أكثر من مسئول سعودى - حول المخاطر التى تحدق بالسنة فى العراق، والمواقف السعودية المحتملة .. الخ. غير أن ما هو خطير، ويثير القلق الشديد، ويدعو كل مخلص إلى قرع أجراس الإنذار، هو تلك الدعوات التى أخذت تصدر عن مؤسسات رسمية، وشبه رسمية، وقيادات سياسية، ودينية فى العالم السنى، ومن خلال قنوات إعلامية ودعائية، واسعة ومتطورة، تتجاوز التنبيه إلى الخطر، والتحذير من الفتنة، إلى التحريض المباشر أو غير المباشر، الموجه إلى الجماهير السنية ضد الشيعة، والتى ما لبثت أن قابلتها دعايات وتحريض شيعى، من خلال - أيضا - قنوات التليفزيون الفضائية، ومواقع الإنترنت. وفى الحالتين فإن طرفى السجال، استند كلاهما إلى عاملين مشتركين، أولهما: الإنفاق السخى الذى يستند إلى أموال نفطية هائلة!، وثانيهما: الاتهام المتبادل بالعمالة لأمريكا والغرب، وخدمة أهداف إسرائيل والصهيونية!

إن التصدى لهذا الخطر الداهم، الذى يلوح فى الأفق، هو مهمة كل القوى الوطنية والديمقراطية الواعية فى العالمين العربى والإسلامى. وهو يطرح بإلحاح ضرورة وضع "أجندة" للعمل الفورى الجاد فى مواجهتها، والذى سوف نشير هنا فقط إلى بعض بنوده الرئيسية. ففى حين لابد فورا، وعلى المدى القصير، من محاصرة وكشف دعوات التحريض والفتنة اللامسئولة، يظل من المهم لصانعى القرار والباحثين فى العلوم السياسية والاجتماعية، فى العالمين العربى والإسلامى، أن يطرحوا للنقاش العلمى والموضوعى القضايا والإشكاليات الأساسية التى يفرضها هذا التحدى (القديم الجديد) :

- فهناك إشكالية بناء "الدولة" فى العالمين العربى والإسلامى، والتى يبدو الآن وكأنها - أى الدولة - كانت "مقحمة" على الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية، حيث تهتز الدولة الآن، ويشحب وجودها أمام الولاءات المذهبية والقبلية والعرقية، التى تطل برءوسها الآن، وحيث عجزت النخب الحاكمة عن الفصل بين ما هو دينى ومذهبى، وما هو "وطنى"!

- وهناك إشكالية "الديمقراطية"، التى كان غيابها عن معظم البلاد العربية والإسلامية سببا أساسيا للفشل فى عمليات الصهر الوطنى، والتفاعل الصحى بين كافة القوى العرقية والمذهبية والقبلية فى تلك الدول.

وهناك إشكالية الدور السلبى والهدام الذى لعبه التأثير الخارجى على مقدرات تلك الدول، التى يبدو وكأنها نكبت بموقعها الجغرافى، وثرواتها البترولية، بمثل ما حظيت به من مكانة استراتيجية، وثروات مالية!

وهناك - رابعا - إشكالية تداعيات وتأثيرات استمرار الصراع العربى - الإسرائيلى على الأوضاع الداخلية فى فلسطين، وفى الأقطار المحيطة بإسرائيل، والتى عوقت وشوهت الكثير من نواحى نموها السياسى والاقتصادى.

وهناك - خامسا - إشكاليات العلاقات العربية - الإيرانية، التى تداخل فيها القومى والاستراتيجى مع الدينى والمذهبى، والتى تأثرت أخيرا بالحيوية السياسية الإيرانية - إقليميا ودوليا - وطموحاتها النووية الجديدة.

ثم هناك - أخيرا - التداعيات والتأثيرات الخطيرة، التى ترتبت على تراجع الدور المصرى، عربيا وإقليميا، والذى ترك فراغا عجزت - وسوف تعجز مستقبلا - عن ملئه أى قوة إقليمية أخرى. إن العالمين العربى والإسلامى يحتاجان الآن إلى مصر القوية الديمقراطية المعتدلة، أكثر من أى وقت آخر!



القيم والتنمية فى آسيا .. حالة الصين

د.حنان قنديل

استاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

كان عقد التسعينيات هو المرحلة التى شهدت ظهورا كثيفا لأبحاث ودراسات ومقالات تناولت ظاهرة المعجزة الآسيوية بكثير من العناية والاهتمام. ولم تسفر الأزمة المالية، التى عصفت بآسيا فى أواخر هذا العقد، عن تراجع هذه العناية أو تناقص ذلك الاهتمام، بل لعل السرعة التى تجاوزت بها دول القارة مأزقها الخانق كانت دافعا أقوى لمحاولة تعرف الأسباب الكامنة وراء نجاح ذلك الجزء من العالم فى تحقيق أكبر الطفرات الاقتصادية فى التاريخ الحديث(١).

وكانت الصين على رأس الدول الآسيوية التى استلفتت الانتباه فى هذا الشأن. فمعدلات النمو الاقتصادى التى تجاوزت نسبة الـ ١٠٪ لسنوات متلاحقة وما تلاها من تغيرات فى مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين، ثم النجاحات المتوالية فى عمليات الاندماج مع الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على مزيد من النمو الاقتصادى الداخلى . كل هذا كان لابد ان يثير فى النفوس مزيجا من الإعجاب والدهشة معا . وكان السؤال الذى هجس فى أذهان الباحثين هو كيف يمكن تفسير هذه النهضة الاقتصادية الضخمة، التى نجحت فى تثبيت دعائمها فى زمن يعد وجيزا للغاية إذا ما قورن بذلك الذى استغرقته الدول الصناعية لتحقيق هذه النهضة.

هنا، انبرى عدد من الدارسين ليؤكدوا أن القيم المستمدة من الثقافة الصينية (لاسيما الكونفوشيوسية) مسئولة بشكل كبير عما تحقق للصين من إنجازات اقتصادية، وأنه ما كان لتلك الإنجازات أن تتم بهذه الصورة وبتلك السرعة لولا أن خلفية ثقافية مواتية كانت هناك لتدفع بها وتزيد من زخمها.

وقد أشار الباحثون فى هذا الموضع إلى اهمية قيم بعينها مثل "تفضيل الجماعة على الفرد"، والإعلاء من شأن العمل الجاد والشاق فى سبيل الجماعة"، " والحرص على البعد الإنسانى فى علاقات العمل"، وما يعنيه هذا كله من ضرورة ارتكاز الأعمال إلى شبكات من العلاقات الاجتماعية الوطيدة التى تيسر الإنجاز وتدفعه فى اتجاهات مثمرة. وهذه القيم المستمدة من تراث الكونفوشيوسية(٢)، كانت ولا تزال من وجهة نظر كثير من الباحثين عاملا رئيسيا فى تفسير المعجزة الاقتصادية الصينية، وسببا أساسيا من اسباب وجودها واستمرارها.

والواقع أن الغرب لم يكن وحده فى افتتانه بالتفسيرات القيمية

(١) راجع هذا الرصد التاريخى فى:

- Khoo Boo Teik, Dismantling Orientalism and Occidentalism, Asia Pacific Viewpoint, Vol 40, no 30, December 1999, p.p304-307.

(٢) من هذه الدراسات مثلا:

- Sid lowe, Chinese Culture and Management Theory, in Ilan Alon (ed), Chinese Culture Organizational Behavior and International Business Management (Praeger : London, 2003) p.p7-11.

- Lu le, Influences of Confucianism on the Market Economy of China, Ibid, p.p. 28-29.

- Gilbert Rozman (ed), The East Asian Region Confucian Heritage and its Modern Adaptation (Princeton University Press: Princeton N.J.: 1991).

لظاهرة النمو الاقتصادى فى الصين. فقد شاركه المسئولون والباحثون الصينيون هذا الافتتان، وأضافوا اليه اعتزازا بما اطلقوا عليه "خصوصية" التجربة الصينية فى النمو. فالصين -وفقا لتلك الرؤية- أفلحت فى تحقيق إنجازاتها الاقتصادية بالاعتماد على طرائق وأساليب مستمدة من الواقع الصينى وأطره القيمية الخاصة. وأكد المسئولون وعدد من الباحثين الصينيين(٣) ان عدم الانسياق للتجارب الغربية فى النمو (والتى تقلل من دور الجماعة وتعلى من قيم الفردية المتوحشة)، ثم استلهام الخصوصيات الصينية فى توجيه مسار النمو الاقتصادى، هما اللذان ضمنا للدولة التمتع بمستويات مرتفعة ومطردة من هذا النمو.

والواقع أن العلاقة بين القيم والنمو الاقتصادى لم تكن هى المسألة الوحيدة التى شغلت أذهان الباحثين بالنسبة للدولة الصينية.

فعلى صعيد آخر، كانت هناك قضية التنمية السياسية وما تعنيه من إمكانيات تحول النظام السياسى الصينى من شكله السلطوى إلى صورة أخرى ديمقراطية. ومرة أخرى، ظهر من الباحثين الغربيين من حدد للدولة الصينية "قدرا" سياسيا ممتدا لا مفر فيه من السلطوية والاستهانة بالحقوق الفردية وتجاهل حقوق الإنسان السياسية، وذلك بسبب القيم المجتمعية الصينية التى أزرت دوما هذه الأفكار فى العقلية والممارسة الصينيتين(٤). غير أنه فى المقابل، مال دارسون آخرون(٥) وشاركهم فى ذلك من الصين مسئولوها الرسميون وقسم من باحثيها(٦) -مالوا إلى القول بعدم ضرورة مشابهة التطور السياسى فى آسيا عموما والصين خاصة لنظيره فى الغرب، وأن قيما صينية خاصة مثل "توقير النظام والتناغم الاجتماعى" هى التى كفلت للبلاد حتى اليوم استقرارا افتقرت اليه دول كثيرة طبقت دون وعى النموذج الديمقراطى الغربى (وهو النموذج الذى يعلى من الحريات السياسية الفردية دون اعتبار لمسائل شديدة الاهمية كالاستقرار الاجتماعى وتجنب الفوضى الاجتماعية).

وفى إطار هذه المناقشات المحتدمة حول تاثير القيم على كل من النمو الاقتصادى والتنمية السياسية فى الصين، وفى ظل تلك الجدالات عن خضوع هاتين العمليتين للخصوصيات القيمية هناك، تطرح هذه الدراسة عددا من التساؤلات، التى تمثل الإجابة عليها محاولة لاستجلاء جوانب هذا الموضوع المهم.

١- اما أول الاسئلة، فهو "هل يمكن بالفعل اقامة هذه العلاقة السببية" بين "قيم" وجدت فى المجتمع الصينى من ناحية، وما حققه هذا المجتمع من نمو اقتصادى أو ما عجز عن إنجازه من "تطور سياسى" نحو الديمقراطية؟ بعبارة أخرى، هل يمكن الاطمئنان إلى "التفسير القيمى" لظاهرتى التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية وبحيث يمكن الاعتماد على هذا التفسير كعامل محدد لمسيرة النمو الاقتصادى أو التطور السياسى عموما وفى الصين خصوصا؟

٢- وأما السؤال الثانى، فهو هل يمكن الاعتداد بمقولة "الخصوصية القيمية" فى شرح كل من النمو الاقتصادى والتطور السياسى فى الصين، أم أن هاتين العمليتين قد خضعتا -ولا تزالان- لتأثير قوانين وقواعد اجتماعية "عامة" تنطبق على الصين كما انطبقت على غيرها من الدول فى شتى مناطق العالم؟ بعبارة أخرى، هل يمكن القول مثلا إن النمو الاقتصادى الصينى كان مرجعه لقيم مجتمعية دفعت إلى وجوده واستمراره ام انه حدث ببساطة -وكما كان الحال فى بلدان أخرى- بسبب إعمال قوانين السوق الحرة وتشجيع الظروف الملائمة لها، ومن ثم يكون التأثير على النمو هنا راجعا وبصورة اكبر لتطبيق قاعدة عامة لا تمثل الممارسات الصينية استثناء منها؟ ومن ناحية أخرى، هل يمكن الاطمئنان إلى القول بوجود ديمقراطية "على الطراز الصينى"، ام ان عملية التطور الديمقراطى تخضع بدورها لشروط ومراحل ما إن تتوافر فى بلد من البلدان ومهما تكن خصوصياته، فإنها تفضى إلى تغيير المشهد السياسى نحو صورة تتسم بالتعدد فى مراكز السلطة وبمزيد من الاحترام للحقوق الفردية وحقوق الإنسان؟ بعبارة أخرى، هل للخصوصية القيمية ذلك الدور الذى يتصوره مؤيدوها فى تشكيل ظاهرتى النمو الاقتصادى والتنمية السياسية

---

(٣) راجع نماذج لهم فى كل من

- دنج شياوبنج، ينبغى أن نتبع طريقنا الخاص فى الثورة والتنمية الاقتصادية (٢٦ اكتوبر ١٩٤٨)، مسائل أساسية فى الصين المعاصرة، (دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٨٨)

- Chua Beng Hua, Asian Values: Discourse and Resurrection of the Social, Positions, Fall 1999, p.p579-580.

(٤) انظر نماذج لتلك الرؤية فى كل من

- Andrew Nathan and Tianjan Shi, Cultural Requisites for Democracy in China: findings from a Survery, Daedalus, no 122, Spring 1993, p.p. 95-123.

- W.J.F. Jenner, China and Freedom in David Kelly and Anthony Reid (eds), Asian Freedoms, (Cambridge University Press: Cambridge, 1997), p.p. 87-88.

(٥) راجع امثلة لهؤلاء فى

- Linda Chao, Remon H.Myers and James A. Rubenism, Promoting Effective Democracy Chinese Style, Asian Survery, July 1997, p.p. 669-682.

- Francis Fukuyama, Asia`s Soft Authoritarian Alternatives, New Perspectives Quarterly, Spring 1992, p.p. 60-64.

(٦) انظر عرضا شاملا لهذه المواقف فى

- Barry Sautman, Sirens of the Strongman: Neo Authoritarianism in Recent Chinese Political Theory, The China Quarterly, 1992, p.p72-102.

عموما وفى الصين خاصة؟ وماذا يمكن ان تكون عليه طبيعة هذا الدور فيما لو وجد؟

إن الإجابة على هذين السؤالين لن تجدى فقط فى تعرف الأبعاد المختلفة لقضية تاثير القيم والخصوصيات القيمية الصينية على عمليتى النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية هناك، وانما ستكون لها ايضا دلالاتها المهمة بالنسبة للتطور الاقتصادى والسياسى فى بلادنا. فمن اللافت للانتباه اننا نشهد منذ فترة حديثا وجدلا حول ما اذا كان تخلفنا الاقتصادى أو تراجعنا السياسى عائدين إلى قيم مجتمعية تحول بيننا وبين اللحاق بركب التقدم فى كليهما. كما أننا على صعيد آخر، نلاحظ تصاعد الاصوات التى تذهب إلى ضرورة الالتزام "بالخصوصيات الثقافية" ونحن بصدد التفكير فى مسألتى التنمية الاقتصادية أو السياسية. إن القضيتين مثارتان اليوم على نطاق واسع فى بلادنا، وفى غيرنا من البلدان التى تشاركنا كثيرا من ظروفنا. لذا، فإن مناقشة ابعادهما، وطرح مختلف الآراء المرتبطة بهما، وبذل قدر من الجهد لتبين ما قد يكون عليه شكل وطبيعة الدور الذى تلعبه القيم فى حياة الأمم. هذه الأمور كلها تبدو على جانب كبير من الأهمية، وهى لذلك تستحق المناقشة على الصفحات التالية من هذا البحث.

وإذا كان من الضرورى لأى دراسة، وقبل البدء فى طرح تصوراتها، أن تحدد المفاهيم التى ستستخدم فيها، فإن هذا البحث سيتعامل اولا مع مفهوم القيم Values باعتبارها تلك المعتقدات الأخلاقية التى "تتعلق بماهية السلوك المقبول أو المرفوض من الأفراد إزاء الظواهر الاجتماعية"(٧). أما التنمية الاقتصادية، فإن الدراسة ستشير اليها على أنها تعنى فى المقام الأول معدلات النمو فى الناتج القومى الإجمالى (وهو المؤشر الذى كان سببا فى اهتمام الباحثين بدراسة أسباب المعجزة الاقتصادية الصينية). وأخيرا، فان التنمية السياسية التى يتناولها البحث هى تلك الحالة التى تشهد تطورا فى توزيع السلطة السياسية بين مراكزها فى النظام السياسى والقوى الاجتماعية المختلفة، وبما يتيح مشاركة أكبر من جانب الأخيرة فى ممارسة تلك السلطة، تمهيدا لمرحلة أكثر حسما يتم فيها تداول السلطة بين الطرفين بالاحتكام لانتخابات عامة وحرة.

وسينقسم هذا البحث إلى قسمين رئيسيين، يهتم كلاهما بالإجابة عن التساؤلات المطروحة عن علاقة "القيم والخصوصية" بعمليتى التنمية الاقتصادية والسياسية فى الصين. وسيعنى القسم الأول بمناقشة مدى صحة المقولات الذاهبة إلى امكان الربط عموما بين القيم وعمليات التنمية، وبحيث تكون الأولى أساسا يعتمد عليه فى تحديد وجود ومسار الأخيرة. كما سيهتم هذا القسم أيضا بتحليل قضية الخصوصية القيمية وتبين طبيعة تاثيرها على كل من التنمية الاقتصادية والسياسية بوجه عام. وأما الجزء الثانى، فسيحرص على إعمال التحليلات التى تضمنها القسم الأول فى تفسير بداية واستمرار عمليتى النمو الاقتصادى والتطور السياسى فى الدولة الصينية.

أولا- القيم والتنمية بين قضيتى السببية والخصوصية:

لسنا فى حاجة إلى القول إن الدراسات التى اهتمت بإقامة علاقة سببية Causal بين قيم مجتمع من المجتمعات وما يتم فيه من عمليات اجتماعية هى دراسات قديمة، يرى بعضهم أنها تعود لفلاسفة الاغريق(٨). غير أن العقود الأولى من القرن الماضى هى التى شهدت بداية أولى الموجات لتقديم أبحاث منهجية ذات طابع تراكمى حول العلاقة بين القيم من ناحية ونشاط المجتمعات الإنسانية من ناحية أخرى، وكان العالم الغربى هو المحط الرئيسى لدراسات تلك الموجة. وهكذا، وفى محاولة لتفسير الأسباب التى من أجلها ظهر النشاط الاقتصادى الرأسمالى فى الغرب وليس فى غيره من مناطق العالم، قدم "ماكس فيبر" دراسته الرائدة عن العلاقة السببية بين القيم البروتستانتية والنمو الرأسمالى فى مجتمعات الغرب، فهذه القيم وما ترشد اليه من سلوكيات تحث على العمل الشاق والجاد، مع تحبيذ الادخار وكبح جماح الميول الاستهلاكية، قد أسهمت بدور رئيسى (إن لم يكن بالدور الرئيسى) فيما آل إليه التطور الاقتصادى الرأسمالى فى هذا الجزء من العالم(٩). ثم كانت أحداث الحرب العالمية الثانية مناسبة بالغة الأهمية فى دفع عجلة هذا الطراز من الدراسات الذى يربط بين القيم والنشاط الاجتماعى، ولكن العناية انصبت هذه المرة على عملية التطور "السياسى" التى أفضت إلى ظهور النظم الفاشية فى بلاد كألمانيا وإيطاليا، وكانتا تعدان قبل الحرب ضمن دول العالم الغربى. وهنا، عادت التفسيرات من جديد لتقيم العلاقة السببية بين قيم الليبرالية "غير الناضجة" وما ظهر من حكومات فاشية وديكتاتورية فى هذين البلدين(١٠).

وما لبثت الدراسات القيمية أن انتقلت تدريجيا بمجال اهتمامها إلى دول العالم الثالث أو الدول النامية، والتى كانت تكافح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتجد لها مكانا تحت الشمس بين الأمم المتقدمة. وكانت دراسات "جابرييل الموند"، و"لوسيان باى" و"سيدنى فيربا" اعمالا رائدة فى هذا المجال من حيث حرصها على الربط بين القيم السائدة فى دول العالم الثالث وطبيعة ما يتم فيها من أنشطة مختلفة، لاسيما فى الناحيتين الاقتصادية والسياسية(١١). وكانت وجهة النظر الغالبة فى تلك

---

(7) Oxford Word Power Dictionary(Oxford University Press: Oxford, 2002) p.719.

(٨) راجع مثلا اراء افلاطون فى المدينة الفاضلة، التى لا تتحقق الا بسيادة الافراد الذين تغلب لديهم قيم العقل والحكمة.

- M.Judd Harmon, Political Thought from Plato to the Present (MG Graw- Hill, Inc.: New York, 1994) p.p33-34.

(9) Michael G.Roskin (ed), Political Science. An Introduction, Eighth Edition (Prentice Hall Publishers: New Jersey, 2003) p.115.

(10) Gabriel A. Almond Foreword: The Return to Political culture in Larry Diamond (ed), Political Culture and Democracy in Developing Countries (Lynne Rienner Publishers: London, 1997, p. IV.

(11) Ibid, p. 9 and p.15.

الأعمال وغيرها أن القيم تمثل عنصرا بالغ الأهمية فى التحديد والتفسير. كما أنها تقف من وراء المستويات غير المرضية فى كل من الأداء الاقتصادى والإنجاز السياسى فى هذه الدول.

غير انه مما لا شك فيه أن الدفعة الرئيسية للدراسات القيمية فى العالم الثالث قد ظهرت وانتعشت عقب نجاح عدد من دول هذا العالم (لا سيما الآسيوية منها) فى تحقيق قفزات اقتصادية مذهلة شدت إليها الباحثين لدراستها ومعرفة أسبابها. وعلى صعيد آخر، كان التراجع الملحوظ لهذه الدول فى مجال التنمية السياسية عاملا جاذبا آخر يدفع الدارسين إلى الربط بين وجود قيم مجتمعية بعينها وبين ما تم إنجازه فى هذا الجانب من النشاط الاجتماعى. وفى كل الأحوال، جرت إقامة العلاقة السببية بين القيم من ناحية وبين ما يجرى فى النشاطين الاقتصادى والسياسى من ناحية أخرى.

والواقع أن الباحثين، الذين أعطوا ثقلا كبيرا للقيم فى تفسير عمليات التطور الاجتماعى بصفة عامة، قد ووجهوا بفريق آخر من الدارسين لا يرى فى هذا التركيز على القيم لشرح العمليات الاجتماعية أمرا محمودا، فمن الصعب حقا -وكما يعتقد ايضا هذا الفريق- ان تكون القيم عنصرا مستقلا Independent Variable فى تفسير العمليات المجتمعية، وبحيث تصبح هذه الأخيرة "تابعة" لها، سواء فى الوجود أو الاستمرار. وهنا، يسوق هؤلاء الباحثون حججهم لتأكيد صدق مقولتهم فى هذا الشأن.

١- أما أولى تلك الحجج، فهى انه لا يمكن من الناحية المبدئية الحديث عن قيم اجتماعية "عامة" توجد بنفس الصورة والدرجة عند "كل" الفئات والجماعات والطبقات فى مجتمع ما. ومعنى هذا أنه من الصعب إقامة رابطة سببية بين قيم المجتمع بصفة عامة من ناحية ودرجة نموه الاقتصادى أو مقدار تطوره السياسى من ناحية أخرى. فهل يمكن القول مثلا إن قيمة احترام العمل الجاد والدءوب كانت قيمة عامة فى المجتمعات الغربية عشية انطلاقتها الرأسمالية، أم أن هذه القيمة كانت اكثر التصاقا بطبقة أصحاب المصانع الذين تولوا مهمة النهضة الصناعية فى بلدان الغرب الرأسمالى؟(١٢).

٢- وحتى إذا جرى التسليم بوجود قيم مجتمعية عامة، فإن الحديث لا يزال فى نهاية الامر عن "قيم" وليس قيمة واحدة. وهنا، فإنه من الصعوبة بمكان القطع بأن قيمة بعينها دون غيرها كانت هى الأشد حسما فى تحديد بداية واستمرار عمليتى النمو الاقتصادى أو التطور السياسى(١٣). فعلى سبيل المثال، هناك من المحللين من ذهب إلى ان قيمة الجماعية Groupism فى المجتمعات الآسيوية (بما فيها الصين) كانت المسئولة عما انجز فيها من طفرات اقتصادية فى وقت قصير. وعلى الجانب الآخر، كان هناك من أكد ان قيمة "احترام السلطة" وما اتاحته للنخب السياسية فى دول آسيا من قيادة سلسة للتنمية الاقتصادية -هذه القيمة هى التى عاونت وليس غيرها- فى تحقيق الإنجازات الهائلة على الصعيد الاقتصادى. والسؤال الذى لابد ان يثور حينئذ هو: إلى أى الرؤيتين ننحاز؟ ان الإجابة ليست يسيرة بكل تأكيد. وحتى مع افتراض امكانية الربط بين قيمة بعينها وعملية اجتماعية ما (كأن تثبت دراسة إمبريقية مثلا وجود علاقة سببية قوية بين قيمة احترام العمل الجاد وما حدث من نهضة اقتصادية كبيرة فى الدول الآسيوية)، فإنه لن يكون من السهل الجزم بأن هذه القيمة هى التى لعبت الدور "المستقل" فى التأثير على العملية الاجتماعية. ففى الحالة السابقة مثلا، اختار الباحثون قيمة احترام العمل، واهتموا بها، لأنها ببساطة كانت القيمة التى ارتبطت بظهور الطبقة الرأسمالية النشيطة فى هذه الدول. بعبارة أخرى، فإن التطور الاجتماعى الذى شهدته تلك البلدان وما أفرزه من ظهور تلك الطبقة هو المسئول عن "ظهور" و"بروز" تلك القيمة، التى تبدو هنا عنصرا "تابعا" لطبيعة مرحلة التطور الاجتماعى التى مرت بها دول آسيا. وهكذا، فإن العامل المستقل الذى يفسر ظاهرة النمو الاقتصادى ليس هو قيمة احترام العمل، وانما هو نشأة الطبقة الرأسمالية ونموها، وما استتبع ذلك من فرضها لقيمها الخاصة لتكون الأعلى صوتا والأشد جذبا لانتباه الباحثين مقارنة بغيرها.

٣- ومن ناحية ثالثة، فإن الربط بين القيم والعمليات الاجتماعية، واعتبار الاولى عاملا مستقلا فى تحديد مسار الثانية، هما أمران تعترضهما صعوبة واقعية أخرى. ففى كثير من الأحيان، يحدث النمو الاقتصادى أو التطور السياسى مثلا فى مجتمعات عرف عنها اختلافها فى القيم كاليابان والولايات المتحدة، فكيف يمكن فى هذه الحالة الاطمئنان إلى ربط الظاهرتين بعامل القيم؟

٤- ويزداد التفسير "القيمى" ضعفا فى رأى أعضاء هذا الفريق إذا تم ربطه بالعمليات الاجتماعية عبر مراحل تاريخية مختلفة، فالذين يفسرون مثلا النمو الاقتصادى الكبير فى دول آسيا بالرجوع إلى قيمتى "الجماعية" و"احترام العمل الشاق الدءوب" ينسون أن هاتين القيمتين كانتا موجودتين ضمن تراث هذه الدول فى الماضى، ومع ذلك لم تؤديا إلى هذه المعدلات غير المسبوقة فى النمو والتنمية الاقتصاديين. وكذلك الأمر ايضا بالنسبة للتطور السياسى فى المجتمعات الآسيوية، فأولئك الذين أكدوا "استمرار" النظم السلطوية فى هذه المجتمعات، وأعادوا ذلك إلى قيم بعينها مثل تبجيل السلطة والانصياع لها -هؤلاء لا يستطيعون بالتأكيد الدفاع عن مقولاتهم إزاء ما قام به عدد متزايد من دول آسيا من نبذ الممارسات السلطوية التى هيمنت على حياتهم فى الماضى ليتحولوا "اليوم" إلى نظم ديمقراطية. بعبارة أخرى، فإن القيم فى كلتا الحالتين لا تستطيع أن تكون محددا ولا مفسرا لما حدث من تطور تاريخى فى العمليات الاجتماعية، مادام وجودها لا يفرض أثره المباشرعلى ما يجرى فى هذا الشأن(١٤).

٥- وفضلا عن هذا وذلك، فإن الأمر الذى تتناساه التفسيرات القيمية ايضا هو أن القيم ذاتها تخضع لتغيير وتبديل مستمرين. وعادة ما يحدث هذا التغيير وذلك التبديل بفعل أسباب تتصل

(12) Ibid, P.18.

(13) Yung Myung Kim , "Asian Style Democracy":
A Critique from East Asia , Asian Survery , vol 37 , no 12 ,December 1997, p.1129.

(14) Ibid, p. 1129.

بالتطور الاجتماعى الذى يعتمل داخل المجتمعات، أو بالضرورات التاريخية التى تفرضها مشاكل تواجهها تلك المجتمعات (سواء كانت هذه المشاكل سياسية او اقتصادية او اجتماعية). وعلى سبيل المثال، فان مرور شعوب كثيرة فى العالم بمراحل تطور جرى فيها الحديث عن مشروعات "قومية" للنهضة .. هذه المراحل كانت تشهد دوما تعديلات فى الأبنية القيمية لتلك الشعوب. وكان من الممكن لمجتمع واحد أن يشهد فى تاريخه ظهور "عدد" من هذه المشروعات التى يركز كل منها على قيم معينة تصير هى الأهم والأعلى والأشد ظهورا فى ذلك المجتمع، حتى ليتصور المرء أنه لم يكن هناك مكان لخلافها أو تأثير لغيرها. إن القيم التى برزت مثلا فى حياة الصينيين أيام ثورة ١٥ مايو ١٩١٩ كانت مختلفة عن تلك التى اهتم بها "المشروع الماوى" أو ركز عليها "مشروع النهضة" الذى قاده دنج شياوبنج. وفى كل الحالات، كان يتم إحياء قيم تناسب خطاب المشروع الجديد، أو يجرى إهمال قيم موجودة بالفعل، او تستحدث قيم جديدة تتناسب وأهداف المشروع القومى. ومن ناحية أخرى، فان القيم تتعدل ايضا تحت ضغط الضرورة التاريخية. ولا أصدق على هذا من ان قيمة الإذعان للسلطة والخضوع لها -والتى فسرت لزمن طويل سلطوية وفاشية النظام اليابانى- هذه القيمة ما لبثت أن افسحت الطريق أمام قيم الديمقراطية الليبرالية بسبب الأزمة التاريخية العاصفة التى فرضتها نهايات الحرب العالمية الثانية على اليابان.

٦- وفى ظل ما سبق شرحه من حجج، يؤكد أنصار الفريق المعارض للتفسير القيمى أن هذا الأخير يسقط بالضرورة فى فخ الشروح التى لا تزيد من فهم الظاهرة ولا تسهم حقا فى تفسيرها Tautology: إنه يفسر كل شئ ولا شئ فى الوقت نفسه(١٥). وبالنسبة لعمليتى النمو الاقتصادى والتطور السياسى، فإن الدراسات الإمبريقية قد أثبتت توقفهما على عوامل وأسباب أشد أهمية من عنصر القيم. ومن هذه العوامل مثلا دور الدولة (أو النخبة) ومدى التزامها بتفعيل أليات وقواعد السوق الحرة، وذلك بالنسبة للنمو الاقتصادى، ثم الحسابات الاستراتيجية للنخبة وعمليات التحول الاقتصادى الاجتماعى فى حالة التطور السياسى. إن هذه العوامل ظهرت بجلاء ووضوح كبيرين فى تحديد نشأة ومسار كل من النمو الاقتصادى والتطور السياسى، وذلك فى عدد كبير من البلدان التى توزعت بين مناطق مختلفة فى العالم، وكانت لها قيم متباينة ومختلفة عن بعضها بعضا(١٦).

ولكن ماذا عساه أن يكون شكل التأثير الذى تمارسه القيم؟ فى رأى أنصار هذا الفريق، لا تلعب القيم دور المتغير "المستقل" فى تحديد الظواهر الاجتماعية، وإنما تقوم بدور العامل "الوسيط" على أقصى تقدير Intervening Factors بين المتغيرات المستقلة و التابعة. وهنا، تكون وظيفتها المتوقعة مثلا هى "تيسير" عمل المتغيرات المستقلة أو "الإبطاء" من "مسيرتها" دون أن تكون لها علاقة بنشأة الظاهرة أو استمرارها على وجه العموم (وهى أمور تتأثر بعوامل مستقلة أخرى غير قيمية). وعلى سبيل المثال، فإن قيما فى الكونفوشيوسية كالتضامن الجماعى Group Solidarity واحترام التعليم العالى Respect for High Education يمكن أن تقوى من عمل المتغيرات التى تساعد على إنتاج النمو الاقتصادى السريع (كتطبيق أليات السوق)، فى حين أن قيما أخرى مثل "نقص الثقة فى جدوى العمل الفردى" Lack of Individual Ingenuity قد "تعطل" هذه المتغيرات. ولكن هذه القيم - وفى كل الاحوال -لا تمتلك الاثر الحاسم فى "تحديد" "بداية" عملية النمو الاقتصادى أو استمرارها، وما دام وجدت العوامل الأخرى الأشد نفوذا والأكثر أهمية من هذا الشأن. بل إن أنصار الفريق يؤكدون من جديد أنه حتى الحديث عن هذا الأثر "الوسيط" هو أمر لا يخلو بدوره من الصعوبات، ولكل الأسباب التى سبق ذكرها من قبل(١٧).

ولا يختلف موقف الفريق كثيرا من قضية "الخصوصية القيمية". فما دامت القيم لا تمثل كيانات مستقرة، وإنما تخضع دوما لعوامل التبديل والتعديل، فإنه لا مجال حينئذ للحديث عن خصوصيات قيمية "ثابتة" تلتصق بشعب ما، فتدفعه إلى قدر محدد لا فكاك منه، أو تحول بينه وبين التطلع إلى ما يجب ان يشترك فيه مع غيره من الشعوب من مظاهر التقدم الاقتصادى والسياسى تحت زعم الوقوع فى إسار خصوصية قيمية معينة.

١- فمن ناحية، يعتقد أنصار الفريق أن أولئك الذين يؤمنون بالحتمية القيمية (أو الثقافية) وبأن مستقبل الشعوب رهن بقيم معينة تسكنها منذ القدم وإلى الأبد -هؤلاء إنما يصدرون فى واقع الأمر أحكاما لا إنسانية، ويؤذون بأحكامهم هذه مشاعر الملايين ممن يرغبون فى تحويل مسار حياتهم ومجتمعاتهم إلى أوضاع افضل مما هى عليه. وهكذا، فإن القول مثلا إن دولة ما لن تخبر النظام الديمقراطى بسبب وجود قيم معينة فى مجتمعها تحول دون ذلك هو أمر ينطوى على الكثير من التبسيط الذى لا يعرض لأعماق المشكلة، وهى أعماق قد تتصل بأسباب أخرى لا علاقة للقيم بها (كألا يكون مستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى مثلا فى هذه الدولة قد أفرز الطبقات أو المصالح التى تضغط فى سبيل التطور الديمقراطى). ثم إن الزعم بوجود الحتمية القيمية هو أمر لا تؤيده ايضا الدلائل الواقعية، فكم من مجتمعات وصمت بأنها ذات تراث سلطوى نابع من قيم سلطوية، ثم نجحت فى إنجاز التحولات الديمقراطية، شأنها فى ذلك شأن المجتمعات ذات التراث من القيم الليبرالية(١٨).

٢- ومن ناحية أخرى، فإن قضية الخصوصية القيمية تبدو فى كثير من الأحيان وكأنها أداة تستخدمها القيادات السياسية لتبرير التباطؤ فى انجاز التطوير الاقتصادى أو السياسى فى مجتمعاتها،

(15) Ibid, p. 1129.

(16) Steven J. Hood, The Myth of Asian Style Democracy, Asian Survey , vol 38, no 9, September 1998, p.p. 863-864.

(17) Young Myung Kim, Op.cit, p. 1129.

(18) Larry Diamond Introduction: Political culture and Democracy, in Larry Diamond, (ed), Political Culture and Democracy in Developing Countries, Op.Cit, p.p 9-10.

وحتى لا يكون الإسراع فيهما سببا فى فقد تلك القيادات أو النخب لهيمنتها على هذه المجتمعات. بل إن قوى اجتماعية قد تروج أيضا لتلك القضية، إذا هى أحست خطرا على مصالحها من مسار عمليات التطوير الاجتماعى(١٩) بعبارة أخرى، فإن الخصوصية القيمية ليست مسألة تتسم بالحياد Neutrality، ولا يجوز الحديث عنها بعيدا عن المصالح المرتبطة بإبرازها وتأكيدها

٣- وحتى لو كان بعضهم يقصد بالخصوصية -والحديث لأنصار الفريق- "الظروف الموضوعية الخاصة" بكل مجتمع، والتى تجعله مختلفا عن سائر المجتمعات، فإن الأمر الذى لابد أن يؤخذ فى الاعتبار أن هذه الظروف ليست أبدية، ومن ثم فإن ما تنتجه أو تؤكده من أفكار وقيم لن يكون بدوره "أبديا" لامفر منه. وعلى سبيل المثال، فإن الحرص المستمر لبعض القيادات الآسيوية على تشجيع آليات السوق الحرة وتوفير الشروط الملائمة لنشاطها -هذا الحرص قد ساعد على تغيير الظروف الموضوعية "الخاصة" لدولهم لتصير أكثر اقترابا من احوال بلاد أخرى سارت على النهج نفسه، ولتشهد هذه المجتمعات جميعا تغييرا فى أوضاعها الاقتصادية بما بدل شكل الحياة فيها. أما بالنسبة للتطور السياسى، فانه ليس هناك ما يمنع - وكما وجدت قيادات سلطوية تعلى من شأن قيم السلطوية- ان تظهر قيادات سياسية أخرى تهتم بنشر قيم الديمقراطية (وهو ما حدث بالفعل فى بعض الدول الآسيوية)، سواء كان هذا بسبب الاختيار الاستراتيجى للنخبة (كما كان عليه الوضع فى الهند)، أو بسبب ما فرضه النمو الاقتصادى من ضغوط اجتماعية وسياسية حتمت انحياز هذه القيادات للخيار الديمقراطى (كما حدث فى كوريا الجنوبية مثلا)(٢٠).

٤- والأمر المرجح فى النهاية أن مقولة "الطريق الخاص" بكل دولة لبلوغ النمو الاقتصادى أو التطور السياسى (وهو الطريق الذى يفترض استناده بالضرورة إلى قيم خاصة وفقا لتأكيدات الآسيويين) -هذه المقولة تفتقر كثيرا إلى المصداقية والواقعية. فالقيم الخاصة التى فاخرت بها القيادات الآسيوية غيرها من البلدان (لاسيما فى العالم الغربى)، وزعمت لها القدرة على تحقيق نماذج مختلفة للنمو الاقتصادى والسياسى -هذه القيم لم تكن حكرا أو وقفا على، وإنما كانت قاسما مشتركا مع غيرها. وعلى سبيل المثال، فإن قيمة "الحرص على أسيا الاستقرار الاجتماعى" التى تذكر دوما على أنها مكون أساسى فى سياسات التحول إلى السوق فى أسيا (إذ لا ينبغى ان تنفذ تلك السياسات بعيدا عن هدف الاستقرار الاجتماعى) -هذه القيمة ليست مخالفة للاعتقاد الذى تم تأكيده فى المجتمعات الغربية نفسها عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى فى عشرينيات القرن الماضى. فمنذ هذا الوقت، وقبل أن يبدأ الآسيويون نهضتهم الاقتصادية، اصبحت قيمة الاستقرار الاجتماعى هدفا تحرص عليه دول الغرب فى سياساتها الاقتصادية التى لا تزال تعلى من قدر سياسات السوق الحرة(٢١). والمنطق نفسه يسرى على قيمتى "التضامن الاجتماعى" "واحترام السلطة"، اللتين ينظر إليهما فى الدول الآسيوية على أنهما تحولان دون أن ينتج التطور السياسى اثاره غير المحمودة التى سببها فى الغرب (من حيث الإفراط فى تقديس الحقوق الفردية على حساب الحقوق الجماعية أو رفض دور الحكومة فى تحقيق الانضباط اللازم إذا خرجت الأمور عن مسارها الآمن). والمقولة الأساسية هنا هى أن الديمقراطية فى اسيا لا يحبذ -بل لا ينبغى- أن تمر عبر الطرق الغربية، وأنه من المكن للآسيوين ان يشيدوا الديمقراطية بطريقتهم الخاصة وبالاعتماد على قيمهم الذاتية. ومع ذلك، فان هذه المقولة بدورها عارية من الصحة كما يذهب انصار الفريق. فالثابت أن قيمة التضامن الاجتماعى تجد قاعدة مهمة لها فى الممارسات السياسية الغربية، والتى لم تعد تتسم باقتصارها على حماية حقوق الافراد فحسب، وانما بحرصها أيضا على ألا تنتهك الحقوق الفردية ما قد يثبت أنه فى صالح الجماعة(٢٢). ومن ناحية أخرى، فان قيمة احترام السلطة هى قيمة غير مفتقدة فى العمل السياسى بالدول الغربية، بل لعلها القيمة التى أكد عدد من العلماء الغربيين حيويتها لتوفير الاستقرار للنظم الديمقراطية الغربية. فايمان المواطن الغربى بحقه الفردى على نحو مطلق يمكن ان يسبب كثيرا من الفوضى السياسية، بينما كان اقتران هذا الإيمان بقدر من احترام السلطة أمرا ضروريا فى إرساء قواعد الديمقراطيات المستقرة فى الغرب(٢٣). إذن، فقيم الاستقرار الاجتماعى والتضامن الجماعى واحترام السلطة هى قيم وجدت فى المجتمعات الآسيوية وغيرها. ولكن بينما "تبالغ" الدول الآسيوية فى "تبجيل" القيم السابقة وإضفاء الشئ الكثير من القدسية عليها، فإن المجتمعات الغربية - وإن اهتمت بها-إلا أنها تعتبر أن "المبالغة" فى ممارسة أى منها يمكن أن يتسبب بدوره فى كثير من المشكلات، مثل عرقلة الإبداع الفردى أو الجمود السياسى (وهى عقبات لا تزال تعانى منها المجتمعات الآسيوية بسبب تلك المبالغة وبسبب إصرارها على الإيجابية المطلقة "والاستمرارية الضرورية" لتلك القيم الخاصة)(٢٤).

وهكذا، تظهر لنا الحجج التى قدمها كلا الجانبين: الجانب المؤيد لمسألتى التفسير القيمى والخصوصية القيمية، والجانب الرافض لهما والمتحفظ على مقولاتهما. وبين الرأيين، تقدم الدراسة بعض الافتراضات حول القضيتين، مستعينة فى ذلك بالآراء التى

(19) Steven J. Hood, Op.Cit.p.859. (20) Young Myung Kim, Op.Cit. p.p. 1131-1132.

(٢١) راجع مظاهر التحول القيمى الذى حدث فى الغرب الراسمالى تحت ضغط هذه الازمة فى

- Barabara Goodwin Using Political Ideas, Fourth Edition (John Wiley & Sons: England, 1998) p.p. 55-59

(22) Ibid, p. 324.

(٢٣) راجع فى ذلك نتائج الدراسة الرائدة لالموند وفيربا عن "الثقافة المدنية" Civic Culture والتى انتهيا فيها الى ان المزج بين قيمة احترام الحرية الفردية (والتى تدفع الأفراد فى المجتمعات الغربية الى المشاركة السياسية) وقيمة احترام السلطة (والتى تجعلهم لا يخرجون عن الشروط التى تضعها لضبط إيقاع العمليات الاجتماعية) . هذا المزج هو الذى ينتج الثقافة المدنية التى تساعد على استقرار النظم الديمقراطية.

- Michael G.Roskin (ed), Political Science: An Interdiction, op.cit., p.p118-119.

(24) Young Mayung Kim, op, cit., p.1134.

طرحها الفريقان، ولكن دون أن تذهب مذهبهما فى الانحياز لوجهة نظر دون أخرى.

١- ففيما يتعلق بمسألة التفسير القيمى للظواهر الاجتماعية، يمكن تقديم ملاحظتين أساسيتين.

- أما الملاحظة الأولى، فهى انه من الممكن إقامة علاقة ارتباطية بين قيمة مجتمعية "عامة" وظاهرة اجتماعية ما، وبحيث تقوم العلاقة بينهما، سواء بالنسبة لوجود الظاهرة او استمرارها غير أن المسألة تقتضى بالطبع وجود افتراضات ودراسات تجريبية لاقامة العلاقة بين قيمة تعرف بأنها سائدة لدى أغلب الفئات فى مجتمع من المجتمعات (وهو ما يمكن التاكد منه باستخدام اسلوب العينات مثلا) وبين تلك الظاهرة الاجتماعية. والواقع أن الدراسات الإمبريقية لا تستطيع القيام بهذه المهمة فحسب، ولكنها -على عكس ما تصور الفريق المتشكك فى التفسير القيمى- يمكن ان تقيم المقارنة أيضا بين القيم من حيث درجة تأثيرها على الظواهر الاجتماعية. والواقع أننا نستطيع العثور على نماذج عدة للدراسات التى بذلت جهداً فى إقامة صلات ارتباطية بين قيم عامة وكل من ظاهرتى النمو الاقتصادى والتطور السياسى(٢٥)، كما أننا لا نعدم أيضا وجود أبحاث حاولت أن تفاضل بين القيم العامة فى تأثيرها على هاتين الظاهرتين، وبالاستناد إلى اساليب علمية ومنهجية(٢٦).

- غير انه لابد أن يكون مفهوما أيضا ان القيم تكتسب قدرة "أكبر" على التأثير بشكل مباشر فى تحديد الظاهرة الاجتماعية عندما ترتبط بالجماعات او المؤسسات الأشد نفوذا إزاء تلك الظاهرة. وعلى سبيل المثال، أثبتت دراسات إمبريقية عديدة أن قيم النخبة السياسية "أو الجيش" او قوى "المجتمع المدنى"، أو "البيروقراطية" كان لها دوما دور مهم فى تشكيل كثير من السياسات التى اتصلت بالنمو الاقتصادى او التطور السياسى فى عدد كبير من بلدان العالم (خاصة عندما تنجح إحدى هذه الجماعات او المؤسسات فى أن تكون لها اليد الطولى فى تسيير شئون مجتمعاتها)(٢٧). وليس معنى هذا ان ضرورات التطور الاجتماعى وحسابات التكيف معها تدفع بهذه الجماعات أو المؤسسات الى تعديل قيمها وإنجاز تغييرات فيها. ولكن تظل "للقيم القديمة" التى نشأت فى إطار ظروف اجتماعية سابقة قدرة على التأثير فى مسار الظواهر الاجتماعية (وهى هنا النمو الاقتصادى والتطور السياسى) سواء "بالدفع المتسارع" أو "التعطيل" الذى قد يستمر لسنوات. وفى كلتا الحالتين، يكون للقيم ذلك النفوذ وتلك العلاقة الارتباطية بالتنمية الاقتصادية والسياسية، وهو ما حرصت دراسات عديدة على إبرازه وإظهاره(٢٨).

٢- وأما بالنسبة لقضية الخصوصية القيمية وعلاقتها بظاهرتى التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، فهناك أيضا ملاحظتان أخريان.

- أولى الملاحظتين هى أنه على الرغم من تاكيد عدد كبير من الباحثين حدوث النمو الاقتصادى والتنمية السياسية بسبب عوامل محددة مارست تاثيرها "العام" على كل المجتمعات، الا ان الامر الذى اعترفوا به جميعا هو وجود "ظروف موضوعية خاصة" بكل مجتمع قد تقف حجر عثرة فى سبيل إنجازه هدفى النمو الاقتصادى او التطور السياسى. ولابد ان نفهم من ذلك أن هذه الظروف الموضوعية الخاصة لابد أن تنتج أو تبرز قيما خاصة تعبر عنها، ويكون استمرار هذه الظروف داعيا على الدوام لسيطرة تلك القيم التى تبدو فى مرحلة من المراحل باعتبارها القيم الاعلى والاهم فى المجتمع، حتى إنها تكسبه فى لحظه ما صفة الخصوصية التى يتصورها بعضهم مطلقة. غير ان هذا "الإطلاق" هو بالضبط ما ينبغى رفضه. فتقدير متطلبات الظرف الموضوعى الخاص، والوعى بالقيم التى تبرزها تلك المتطلبات لا ينبغى ان يكونا مبررين لاستمرار الوضع القائم فى مجتمع ما، وبما يحرمه فرصة مشاركة غيره من المجتمعات تجاربها الناجحة فى التطور نحو ظروف حياة افضل. وبالطبع، فان جانبا مهما من مهمة إزالة العقبات الموضوعية والقيمية الخاصة يقع على عمليات التطور الاجتماعى بصفة عامة. غير أن دورا اخر لا يقل أهمية إنما تقوم به القوى الأشد تاثيرا ونفوذا فى مجتمعاتها، ولابد من تفاعل الاثنين معا لإنجاز عمليات التطور نحو الأفضل والأجدى، بدلا من الاستنامة الى مقولة "الظروف الخاصة" و"القيم الخاصة" التى ليست فى حقيقتها سوى نتاج هذه الظروف الموضوعية المؤقتة.

- ويترتب على الملاحظة السابقة تاكيد انه ليس ثمة قيم تلتصق بشكل أزلى وأبدى بشعب من الشعوب (اللهم إلا اذا تصورنا حالة جماعة من الناس لا تتعرض لأى تطورات اجتماعية تؤثر فى أنساق قيمتهما). فالقيم كيانات تتعرض دوما للتعديل والتغيير بفعل التطورات الاجتماعية والقوى المرتبطة بتلك التطورات. وبالنسبة لعملية النمو الاقتصادى، فان عمل اليات السوق وشروطها فى مجتمع من المجتمعات يمثل شكلا رئيسيا من اشكال التغير الاجتماعى فيه. وكلما تطورت اليات السوق وتطورت شروطها، ساعد هذا -وكما أثبت عدد كبير من الدراسات- على تعديل الابنية

(٢٥) راجع نماذج قديمة وحديثة لهذه الدراسات فى كل من:

- Alex Inkeles and Larry Diamond, Personal Qualities as a Reflection of level of National Development in Frank Andrew and Alexander Szalai (eds), Comparative Studies in the Quality of life (Sage publications: London. 1980) p.p73-109.

- Ronald Inglehart, Culture Shift in Advanced Industrial Countries (Princeton University Press, 1990).

(٢٦) وهنا، تعتبر دراسة الموند وفيربا -التى سبقت الإشارة اليها- من الدراسات الرائدة فى هذا الشأن. راجع تفاصيل لمضمون هذه الدراسة فى:

- Michael G. Roskin (ed), op.cit., p.p. 118-119.

(٢٧) راجع عرضا لنماذج من هذه الدراسات فى:

- Larry Diamond, Introduction : Political Culture and Democracy, op.cit., p.p. 15-27.

(28) Ibid.

القيمية المجتمعية بما يتلاءم مع وجودها. ويكون هذا التعديل إما بإعادة قيم ماضية الى الحياة من جديد، أو إبراز أخرى موجودة بالفعل، أو إهمال قيم ثالثة أو حتى إنتاج قيم جديدة (وهو ما ينتظر حدوثه فى العادة استنادا الى الظروف الموضوعية الجديدة). وفيما يتصل بعملية التنمية السياسية، فإن المتغيرات الاجتماعية التى يتسبب فيها إدخال آليات السوق (خاصة الضعف التدريجى للسلطات المركزية إزاء صعود قوى اجتماعية جديدة، أو تغير حسابات النخبة ودفعها لاتخاذ قرارات مؤيدة للتحرير السياسى Liberalization بما يتوائم والآليات الجديدة) -هذه المتغيرات هى أيضا من قبيل التطورات التى تؤدى لآثار غير منكورة فى القيم المجتمعية، وبما يساعد على تشابه تلك القيم الى حد كبير مع نظيرتها فى المجتمعات التى شهدت التطورات نفسها.

وهكذا، ويمكن تقديم المقولتين التاليتين بالنسبة لمسألة دور القيم فى تحديد ظاهرتى النمو الاقتصادى والتنمية السياسية فى الصين، وكذلك قضية الخصوصية القيمية فى النموذج الصينى.

١- أما المقولة الأولى، فهى أن النمو الاقتصادى الكبير الذى حققته الصين كان ذا علاقة مباشرة بما اتخذته النخبة من اجراءات تمثلت فى تشجيع عملية تحويل الاقتصاد المخطط الى أخر يعمل وفقا لآليات السوق الحرة. وكان لقيم النخبة المتمثلة فى إعلاء هدف التحديث الاقتصادى أثر رئيسى ومباشر فى البدء بهذه العملية، والتى ما لبثت أن تلقت دفعة كبيرة بفعل إعمال آليات السوق. غير أن الظروف الموضوعية الخاصة بالمجتمع الصينى (والمتمثلة فى وجود اقتصاد مركزى قوى فضلا عن نخبة سياسية تميل قيمها بقوة نحو تحبيذ قيم الاستقرار) -هذه الظروف ساعدت على بروز قيم معينة فى الثقافة الصينية لتعود للعمل من جديد فى فترة حكم "دنج شياوبنج"، وكان هذا الظهور من أجل التعامل مع الصعوبات التى فرضتها عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى العمل بآليات السوق. ومع ذلك، فإن نجاح آليات السوق وتطور شروطها فى المجتمع الصينى يرشح هذه القيمة المستعادة من الماضى لإخلاء سبيلها أمام قيم جديدة، أو على اقل تقدير التعديل فيما تفرضه من ممارسات، وهو ما تم فى مجتمعات أخرى مرت بذات الظروف.

٢- وأما المقولة الثانية التى تتعلق بالتنمية السياسية، فهى أنه من الملاحظ أيضا أنه كان للنخبة العليا فى الصين دور مهم فى إطلاقها، وقد اضطرت النخبة فى البداية -وتحت ضغط حساباتها الاستراتيجية والرغبة فى التكيف مع المقتضيات الجديدة لأهداف النمو الاقتصادى- إلى أن تعدل من أنساق قيمها بما يتفق وتلك الظروف. وعلى الرغم من هذه التعديلات، إلا أنها لم تحل دون وجود مقاومة مستمرة من جانب النخبة التى مالت دوما لتأييد قيم احترام السلطة والاستقرار السياسى وتأييد الحقوق الجماعية على حساب الحقوق الفردية (لاسيما فى المجال الروسى). ومع ذلك، فكما تؤكد الدلائل الواقعية التى رصدها عدد كبير من الباحثين، فإن النخبة الصينية -وبسبب الضغوط التدريجية التى تفرضها ظروف التطور الاقتصادى الاجتماعى الجديد- صارت أكثر استعدادا لتقبل ما لم تكن تقبله من قبل، حتى إن دراسات عدة باتت ترشحها لمستقبل سياسى لا يختلف كثيرا عما حدث فى دول أسيوية صارت تتمرس بالديمقراطية الليبرالية. بعبارة أخرى، فان الصين -وفقا لهذه الدراسات- تقترب من قدر سياسى تشترك فى ملامحه مع غيرها من المجتمعات (بما فيها الغربية أيضا)، وهو ما يضعف موقف المتحمسين لقضية الخصوصية والقيمية التى لا تمثل حتمية أبدية بكل تأكيد.

وستحرص الصفحات المتبقية من البحث على تفصيل جوانب هاتين المقولتين بالنسبة لعمليتى النمو الاقتصادى والتنمية السياسية فى الصين، خاصة منذ عام ١٩٧٨ (وهو العام الذى أذن بظهور البدايات والإرهاصات الأولى لهاتين العمليتين).

ثانيا - القيم .. النمو الاقتصادى .. والتنمية السياسية فى الصين :

منذ انتصار الثورة الشيوعية فى الصين عام ١٩٤٩، كانت الدولة (والنخبة التى سيطرت على أجهزتها العليا) عنصرا فاعلا وأساسيا فى عملية التنمية الاقتصادية. وإذا كان صحيحا أن الصين الماوية قد شهدت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بما سبقها من فترات، فإن المسيرة التى اختارها "ماو" ورفاقه، والتى قامت على وجود اقتصاد مركزى ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجى، لم تعاون كثيرا على استمرار ما تم تحقيقه فى هذا الشأن، إن لم تسفر فى واقع الأمر عن تراجعات كبيرة فى بعض المراحل التاريخية كبيرة (كما حدث مثلا فى مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام)(٢٩).

غير أن الظهور القوى لدنج شياوبنج -احد كبار قيادات الحزب الشيوعى- بعد وفاة ماوتسى تونج، ثم نجاحه فى إزاحة الخليفة الذى قيل إن "ماو" قد اختاره .. هذه الأمور كلها اجتذبت المراقبين الى الشخصية الجديدة التى بدت عظيمة القدرة على ترسيخ أقدامها فى حكم البلاد فى فترة وجيزة لم تتجاوز العامين منذ وفاة الزعيم الكبير. وكان أهم ما استلفت الانتباه أن الرجل الجديد كان هو ذاته الشخص الذى اصطدم مع ماوتسى تونج مرتين (وفى مرحلتين حساستين من تاريخ صين مابعد ١٩٤٩) ليستبعد من مناصبه فى المرتين، ثم لا يعود الى الاضواء من جديد إلا بفضل صلاته مع "شواين لاى" وكان الرجل الأقرب الى "ماو" طيله حياته. أما أسباب الصدام بين "ماو" و"دنج"، فكانت تعود الى معتقدات آمن بها الأخير بخصوص أسلوب التعامل مع النشاط الاقتصادى فى البلاد. فبعد فترة وجيزة من انتصار الثورة، أظهر "دنج" ميلا نحو تشجيع المبادرة الفردية لتعمل جنبا الى جنب مع الاقتصاد المخطط، وكان هو الذى انتقد السياسات الماوية التى أفرطت فى قمع هذه المبادرة، لاسيما فى الريف، وذلك فى مرحلتى "القفزة الكبرى الى الأمام" و"الثورة الثقافية"، وقد استبعد من مناصبه فى هاتين الفترتين، واتهم من "ماو" ورفاقه بأنه من "منتهجى الطريق الرأسمالى" فى الدولة الصينية(٣٠).

---

(٢٩) حنان قنديل، عملية التغيير السياسى فى الصين (١٩٧٦-١٩٨٥)، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩) ص ص ١٢٤-١٢٨.

(٣٠) حنان قنديل، ماوتسى تونج ودنج شياونج: سيرة زعيمين، فى ماجدة صالح (محرر)، عظماء آسيا فى القرن العشرين، (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠) ص ص ١٥-١٦.

كان من الطبيعي إذن أن يلقى الرجل اهتماما كبيرا من المراقبين، وبسبب ما عرف عن قيمه ومعتقدات التي عبر عنها من قبل إزاء عملية النشاط الاقتصادي. ولم يخيب القائد القوى آمال المحللين وتوقعاتهم في هذا الشأن. وعلى الرغم من أنه لم يشأ في البداية -والأهداف تتعلق بالتغلب على خصومه في دوائر الحزب والدولة- أن يعلن عن حماسه للمبادرة الاقتصادية الفردية، إلا أن انتصاراته المتوالية على هؤلاء الخصوم كانت تتواكب مع جرأة أشد في إظهار تشجيعه لقيمة النشاط الفردي في مجال الاقتصاد(٣١).

وبعد انتصاره الأول على خصومه في عام ١٩٧٨، بدأ "دنج شياوبنج" قيادة أكبر عملية اقتصادية في تاريخ الصين الحديثة لتحويلها من الاعتماد على اقتصاد مخطط ومركزي الى العمل، وفقا لبنية ترتكز إلى آليات السوق الحرة، وهي الآليات التي ظلت تكسب أرضا جديدة منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

وهكذا، ففي مجال النشاط الزراعي، وفي ذلك القطاع المملوك للدولة State Owned Sector، بدأت الصين منذ أوائل الثمانينيات إجراءاتها لتحويل الكوميونات Commune (وهي الصورة الأساسية للنشاط الزراعي حتى عام ١٩٨٠) إلى ما يعرف بنظام المسئولية الأسرية Household Responsibility System. وقد اشتمل هذا التحول على تغييرات مهمة في حقوق الملكية المترتبة للأسرة الفلاحية، والتي أصبحت في ظل النظام الجديد وحدة الإنتاج الرئيسية. أما هذه الحقوق، فتمثلت في أن يصبح للأسرة الفلاحية مثلا حق استخدام قطعة الأرض التي تعاقدت على ملكيتها مع الدولة، وذلك بمقتضى عقود استغلال Lease Contracts طويلة الأجل تحدد أمدها بثلاثين عاما في عام ١٩٩٣. كذلك، تقرر للأسرة الفلاحية حق الانتفاع بقسم مهم من عوائد بيع المحاصيل ولحوم الحيوانات بعد الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة. وأخيرا، أصبح من حق الأسرة الفلاحية في النظام الجديد أن تتصرف فيما تملكه من قطع أراض خاصة عن طريق توريثها للأبناء، كما ترتب لها حق الاتجار فيما تحوزه من عقود استغلال طويلة الأجل عن طريق بيعها مثلا إلى أسر فلاحية أخرى(٣٢).

وكانت الإصلاحات التي لحقت بالمشروعات الصناعية المملوكة للدولة دليلا آخر على صدق نيات "دنج شياوبنج" في إنجاز التحول نحو اقتصاد السوق الحرة. فقد قامت الصين في عام ١٩٩٤ بتطبيق نظام ملكية الأسهم في المشروعات الصناعية المملوكة للدولة، وبعد أن اقتصرت التغييرات -وقبل هذا التاريخ- على إيجاد صور من العلاقات تفوض الدولة بمقتضاها سلطاتها الى مديري المصانع في مجال حقوق الاستخدام والانتفاع دون حق التنازل، باعتبار الدولة مالكة للمشروع بالكامل(٣٣).

ثم كان أن شجع دنج الاستثمارات الأجنبية للقدوم الى الصين في خطوة مهمة منه لدعم الصناعة الوطنية باستخدام التكنولوجيا الحديثة الواردة من الخارج. ولأجل هذا الغرض، بدئ في انشاء ما عرف بالمناطق الاقتصادية الخاصة Special Economic Zones (SEZ) منذ عام ١٩٨٠، ولتصبح مقار لنشاط المستثمرين من كل أنحاء العالم. وحتى تجد الاستثمارات الأجنبية دافعا قويا للعمل في تلك المناطق، تم منحها إعفاءات ضريبية كبيرة، وقدمت لها التسهيلات للدخول الى الصين والخروج منها، وخول أصحابها صلاحيات كبيرة في إدارة مشروعاتهم، بل وتم السماح لها بإقامة هيئات مالية (كالبنوك الخاصة)، بالإضافة لإنشاء أسواق للأوراق المالية. وكانت هذه الإجراءات كلها تعكس رغبة القيادة الصينية في أن يشاركها العالم المتقدم هدفها في التحديث، اعتمادا على آليات السوق الحرة(٣٤).

وتماشيا مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي، وما استتبعه ذلك من انضمام للمؤسسات الاقتصادية العالمية، أشرف دنج ورفاقه على صدور عدد من الإجراءات لتحسين النظام التجاري الصيني. وهكذا، قامت الحكومة بخفض دعمها المباشر لصادراتها إلى الخارج بدرجة كبيرة، وأصبحت الأهداف الخاصة بالتصدير أشد استجابة لإشارات السوق العالمية، بعد ان بدأت الدولة تتراجع تدريجيا عن التدخل في تحديد هذه الأهداف(٣٥).

وكان من نتيجة هذه السياسات كلها أن تمكنت الصين من تحقيق معدل للنمو في الناتج القومي الإجمالي، بلغ نحو ١٠٪ سنويا طوال فترة الثمانينيات، ثم قفز هذا المعدل ليقترب من ١٣٪ سنويا في عقد التسعينيات(٣٦). كما ساهمت علاقاتها مع العالم الخارجي في إنعاش الاقتصاد الصيني بدرجة مذهلة، حتى إن القيمة الاجمالية لحركة الصادرات والواردات وحدها بلغت نحو ٦٦ مليار دولار أمريكي في منتصف التسعينيات(٣٧).

ومع ذلك، فإن الصورة لم تكن براقة تماما في نظر كثير من الباحثين، الذين أكدوا أنه على الرغم من الخطوات المهمة التي شجعها دنج لتحويل اقتصاد الصين المركزي الى اقتصاد السوق الحرة، الا أن هذه الخطوات كانت مهددة دوما بألا تنتج آثارها المرغوبة، وبأن تسبب عقبات في طريق استمرار النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين.

(٣١) حنان قنديل، عملية التغيير السياسي، مرجع سابق.

(٣٢) حنان قنديل، التحول الى نظام السوق والفساد السياسي في الصين، في مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة (محرران)، الفساد والتنمية، (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩) ص١٤٧.

(٣٣) حنان قنديل، الصين - تايوان والعولمة - رؤية مقارنة، في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)، اسيا والعولمة (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣) ص ص ٢٦١-٢٦٢.

(٣٤) المرجع السابق، ص٢٦٣.

(٣٥) المرجع السابق، ص٢٦٢.

(36) Denny Roy, China's Foreign Relations (Macmillan Press LTD: London, 1998) p. 96.

(٣٧) حنان قنديل، الصين - تايوان والعولمة، مرجع سابق، ص٢٦٤.

أما الأسباب، فتعود الى السنوات الطويلة التى أورثت الدولة الصينية تركة ثقيلة، فرضت عليها أن تكون طرفا أساسيا فى المعاملات الاقتصادية بدلا من الأفراد. وقد استمرت الدولة -حتى بعد مرور فترة طويلة من بدء الإصلاحات- تقوم بهذا الدور، وكان من نتيجة ذلك عدم وجود حدود واضحة فى كثير من الأحوال بين أدوار الدولة من ناحية، وما ينبغى ان ينهض به الأفراد أو القطاع الخاص من ناحية أخرى.

إن حقوق الملكية مثلا -وهى عماد اقتصاد السوق وجوهره- لم تكن تتسم فى أحيان كثيرة بالوضوح والتحديد، وكانت الدولة تسلب من الناحية الواقعية -وفى حالات عدة- ما حصل عليه الأفراد من الناحية النظرية. وقد حدث هذا التميع من حقوق الملكية -كما لاحظ هؤلاء الباحثون- فى مختلف القطاعات الاقتصادية فى الصين(٣٨). وزاد من وطأة المشكلة ان النظام القانونى فى الدولة الصينية استمر لفترة طويلة -ومنذ بداية الإصلاحات الاقتصادية- يتسم بقدر لا يستهان به من عدم الاستقلالية الفعلية عن الدولة، فظهرت حدود مهمة -وبسبب هذا الوضع- على قدرته على مواجهة المتطلبات المعقدة والمركبة لمرحلة الانتقال الى السوق. والمعروف أن التحول الى الأخذ بمبادئ وقواعد السوق الحرة يقتضى فى العادة ضرورة توفير نظام قضائى مستقل قادر على مهمة النهوض بمهمة البت فى المنازعات ووضع الأحكام الصادرة بشأنها موضع التنفيذ، كما أنه يفرض وضعا يتحتم فيه تطوير الهيئات التشريعية لتضع من القوانين ما يضمن حسن سير العمل فى المؤسسات الاقتصادية الجديدة، وما يؤمن للعلاقات الناشئة فى ظلها الاستمرار والاستقرار.

وهنا، وعلى الرغم مما بدأته الدولة الصينية ومنذ أوائل الثمانينيات فى اتخاذ خطوات مهمة نحو ايجاد مثل هذا النظام القانونى الذى يتواءم مع متطلبات المرحلة الانتقالية الى اقتصاد الدولة(٣٩)، فان كثيرا من الباحثين تشككوا فى ان تكون هذه الخطوات قد ساعدت على إيجاد نظام قانونى مستقل وفعال بما يكفى لتحقيق الغرض منه فى دفع النمو الاقتصادى وتشجيع استمراره.

وبالطبع، فإن قيم النخبة السياسية لم تكن غائبة عن هذا المشهد، وإنما ظهرت جنبا إلى جنب مع التراث الطويل من المركزية، ليلقيا بأثرهما على تأخر نضوج الشروط الضرورية لاقتصاد السوق فى الصين. وهنا، أشار عدد من الباحثين الى قيم "الحرص على الاستقرار وأهمية الاحتفاظ للسلطة بمكانتها فى المجتمع فى مواجهة التطرف الفردى". وقد عبرت النخبة الصينية الرسمية عن تمكسها بهذه القيم فى مناسبات عدة ارتبطت بالحديث عن الإصلاح الاقتصادى، فالتقدم الذى يتم فى هذا الأخير لاينبغى أن يضر بمسألة الاستقرار الاجتماعى، كما أن الحماسة له يجب ألا تعنى اندفاعا جامحا نحو الأخذ بآليات السوق مع ما قد يكون فى ذلك من إخلال بالدور الذى ينبغى أن تلعبه الدولة فى تحقيق الانتقال الآمن الى هذه الآليات(٤٠). وإذا كانت هذه الحجج تبدو وجيهة من الناحيتين النظرية والعملية (خاصة فى حالة الدول التى اعتادت أن تكون لها اليد الطولى فى حياة مجتمعاتها)، فإن الأمر الذى لاحظه الباحثون ان القيادة الصينية "بالغت" فى كثير من الأحيان فى تأمين هدفى الاستقرار والمحافظة على سلطة الدولة، وبما أسفر فى نهاية الأمر عن وضع تتعثر فيه الخطوات نحو إنجاز اقتصاد سوق حرة كفء وفعال.

ومع ذلك، فلابد من القول إنه على الرغم مما احتوته التحليلات السابقة من إظهار لعيوب رئيسية ومهمة فى اقتصاد السوق الصينية، إلا أن سؤالا مهما كان لابد ان يطرح نفسه وهو: كيف نجحت إذن الإجراءات "غير الناضجة" للتحول نحو الاقتصاد الحر فى دفع معدلات النمو الى هذا الحد والوصول بها الى مستويات غير مسبوقة تاريخيا؟ إن الأمر الذى لاشك فيه أن إعمال قواعد السوق كان ذا أثر كبير على ما تحقق، ولكن كيف لا تكون المشكلات التى واجهت عمل تلك القواعد مثيرة لأزمات بالنسبة لما تم إنجازه؟

هنا، برزت التفسيرات القيمية لتقيم مرة أخرى العلاقة بين قيم وجدت فى المجتمع الصينى من ناحية، و"تيسير" استمرار عملية النمو الاقتصادى فيه من ناحية أخرى، وذلك على الرغم من مظاهر الضعف النسبى التى أصابت شروط عمل الاقتصاد الحر فى الدولة الصينية. وأما القيمة الاجتماعية التى اجتذبت اهتمام الباحثين واستلفتت انتباههم فى هذا الشأن، فكانت التضامن الاجتماعى "Social Solidarity"، التى عبرت عن نفسها من خلال ممارسة عميقة الجذور ووفيرة الاستخدام فى المجتمع الصينى منذ زمن طويل، وتعرف باسم "Guanxi".

ولكن ماذا تعنى هذه الكلمة؟ إنها تشير الى "تلك الشبكة من العلاقات الشخصية التى يمكن للفرد أن يعتمد عليها، لتأمين الموارد اللازمة له أو تحقيق الفوائد التى يرغبها من عملية تفاعله الاجتماعى"(٤١). وهذه الشبكة من العلاقات لا تنهض فى وجودها أو استمرارها على جهود الفرد وحده، وإنما تستند عادة إلى قواعد اجتماعية مثل صلات القرابة، والاشتراك فى الانتماء الى مكان ميلاد معين، أو فى الانحدار من أجداد وأسلاف صينيين، وكذلك العلاقات مع زملاء الدراسة .. إلخ. فإذا افترضنا مثلا أن شخصا ما ينتوى إقامة مشروع أو الدخول فى عمل، فان وجود أقارب له أو معارف يشاركونه الصلات السابقة فى مواقع المسئولية هو مما ييسر له بداية ناجحة، ويرشحه لاستمرار موفق فى مشروعه أو عمله (إضافة الى جهود الفرد نفسه فى إدارة هذه العلاقات لصالحه وبما يجعلها تنتج دوما هذه الآثار).

وقد رأى بعض الباحثين ان علاقات Guanxi بهذا المعنى لا تختلف فى مضمونها عن أنماط شبيهة ظهرت فى مجتمعات

---

(٣٨) حنان قنديل، التحول الى نظام السوق والفساد السياسى فى الصين، مرجع سابق، ص ص ١٤٧-١٥٠.

(٣٩) راجع تفاصيل هذه الخطوات فى حنان قنديل، المرجع السابق، ص ص ١٥٢-١٥٣.

(٤٠) المرجع السابق، ص١٧١.

(41) Howard Davies & Thomas K.P.Leung, Guanxi and Business Practices in the Peoples Republic of China, in Ilan Alon (ed), op.cit., p.42.

إنسانية أخرى، مثل Blat فى روسيا، وPalanca فى أمريكا اللاتينية، وVaza فى كرواتيا والصرب، وكلها علاقات تعنى مفهوما شبيها بالواسطة فى مصر. بل إن Guanxi لا تتميز أيضا -فى رأى هؤلاء الباحثين- عن تلك العلاقات الشخصية التى يلجأ اليها الناس فى الغرب تيسيرا لأعمالهم ومهامهم(٤٢). غير أن نفرا ممن تخصصوا فى دراسة هذه العلاقة قد أكدوا أنها تحمل لدى المواطن الصينى ما هو أكثر من مجرد العلاقات العابرة التى توجد لإنجاز هدف محدد، ثم تنتهى بعده.

إن Guanxi تعود بجذورها أولا الى الثقافة الكونفوشيوسية التى تؤكد ضرورة تعاون الأفراد وتضامنهم، لأنه لا وجود أو أهمية حقيقيين لهم إلا بفضل علاقاتهم الاجتماعية. ولعل قول كونفوشيوس: "فقط عندما يفيض النهر الكبير بالماء يستطيع النهر الصغير أن يمتلئ" -لعل هذا القول يجسد الاعتقاد الراسخ لدى هذا الحكيم بأهمية إثراء الأفراد لعلاقاتهم الاجتماعية، لما فى ذلك من فوائد ذاتية تعود على كل منهم بالضرورة(٤٣). وانطلاقا من هذه الرؤية، فإن علاقات Guanxi لابد أن تحظى بعناية كبيرة ممن ينتوون إقامتها، ويطمحون الى تطويرها. وثمة شروط أساسية لابد ان تتوافر فيها، حتى يمكن أن تؤتى ثمارها المتوقعة منها.

أما أول هذه الشروط، فهو أن تكون علاقة غير مؤقتة، وأن تساندها نيات صادقة من جانب الأطراف الداخلين فيها فى أن تصبح علاقة ممتدة وطويلة الأجل. وأما الشرط الثانى، فهو أن يتمكن الطرف الأضعف فى علاقة Guanxi من الحصول وبقدر الإمكان على ما يسعى إليه من أهداف، وإلا فقد الطرف الأقوى احترامه لديه ولدى المجتمع ككل Losing face، ويترتب على هذا الوضع ألا يتمكن الطرف الأقوى فى المستقبل من المطالبة بأى خدمات يمكن أن يؤديها له الأفراد الآخرون. وهكذا، تؤكد Guanxi أن خدمة الأفراد بعضهم بعضا هى واجب أخلاقى فى المقام الأول، وهى السبيل لتحقيق المجتمع المترابط المتماسك الذى يتساند فيه الأفراد لمواجهة متطلبات حياتهم(٤٤).

فما علاقة Guanxi بالنشاط الاقتصادى فى الصين؟ وما صلتها بعملية النمو هناك فى ظل ما رصده بعض الدارسين من ضعف نسبى لشروط السوق الرأسمالية فى الدولة الصينية؟

لقد أكد عدد ممن اهتموا بهذه العلاقة وبتطورها عبر التاريخ أن Guanxi كثيرا ما استخدمت من جانب الصينيين عندما كانت علاقتهم تتعثر بنظم حياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، فكانت أداة تعينهم على تجاوز المشكلات التى لم يكن من سبيل لحلها -على الاقل من وجهة نظرهم- الا باللجوء الى تلك الأداة. وقد استحضرت قيمة التضامن الاجتماعى وممارسات Guanxi المرتبطة بها من جديد عندما تبدت مشكلات الانتقال الى اقتصاد السوق فى الدولة الصينية، فكانت -فى هذه المرة أيضا- وسيلة لمواجهة ما ظهر من صعوبات، وكما كان الحال فى فترات تاريخية سابقة.

ويشرح الدارسون الكيفية التى حدث بها هذا الأمر، فيقولون مثلا إن علاقات Guanxi التى قامت بين الفلاحين وكوادر الحزب والدولة فى الريف كانت عونا مهما لهم فى التعامل مع تضارب السياسات الحكومية إزاء حقوق الملكية. وهكذا، كان الفلاحون يلجأون للكوادر الحزبية فى المناطق الريفية لحمايتهم من تقديرات المركز الجزافية لقيمة محاصيلهم أو منتجاتهم الحيوانية التى أعطوا حق الانتفاع بها. وكان معنى هذا فى كثير من الأحيان خفض قيمة الضرائب المستحقة عليهم. كما كان الفلاحون يقصدون أيضا من يعرفونهم من القيادات الحزبية المحلية ليقوم هؤلاء بالتوسط لهم لدى المستويات الأعلى من أجل وضع الإجراءات الحكومية فى مجال استغلال الأرض والانتفاع بها موضع التنفيذ الفعلى(٤٥).

وكان النشاط الصناعى أيضا موطنا مهما ورئيسيا لعمل Guanxi، لاسيما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية القادمة الى الصين. فقد لاحظ الباحثون مثلا أن الدفعة الرئيسية لهذه الاستثمارات قد تمت على يد الصينيين المقيمين بالخارج، ولم يكن هذا بالطبع مما يصعب تفسيره، فالمستثمرون الصينيون كانوا الأقدر على إحياء علاقات سابقة مع شركاء صينيين، أو حتى على إقامة علاقات جديدة مع ممثلى الحزب والدولة، ووفقا لأسس Guanxi التى يعرفونها أكثر من غيرهم من المستثمرين الأجانب. وقد أظهرت بعض الأبحاث الميدانية تأكيدات المستثمرين الصينيين اعتمادهم هذه العلاقات سبيلا أساسيا لتسهيل عودتهم الى الصين والبدء بنشاطهم فيها، ثم فيما بعد لتأمين بيئة مناسبة لنمو مشروعاتهم، كل هذا على الرغم من المشكلات التى واجهوها فى البداية بسبب غموض الممارسات الخاصة بحقوق الملكية فى الصين(٤٦).

ويذهب الباحثون كذلك الى أن Guanxi وما أتاحته من توفير عنصر الثقة Trust فى تعاملات الأفراد مع بعضهم بعضا، قد سدت فى واقع الأمر نقصا تسبب فيه ضعف النظام القانونى فى الصين. وهكذا، أصبح ممكنا أن تساعد Guanxi على إبرام التعاقدات وعلى ضمان احترامها، وكذلك تأمين إجراءات حل المنازعات بصورة ودية بين الأطراف الداخلين فيها(٤٧).

لهذا كله، أكد عدد لا بأس به من الدراسات الإمبريقية وجود صلة إيجابية بالفعل بين عمل هذا النوع من العلاقات من ناحية،

(42) Richard E.Lee. It Doesn't Matter "Mei Guanxi":Culture Difference and Business Opportunity in the People's Republic of China. in Ilan Alon (ed). Ibid, p.76.

(43) Lu Le. Influence of Confucianism on the Market Economy of China. in Ilan ALon (ed). Ibid, p.31.

(44) Howard Davies & Thomas K.P.Leung. Guanxi and Business Practices. op. cit., p. 44.

(٤٥) حنان قنديل، التحول الى نظام السوق، مرجع سابق، ص١٥١

(46) Howard Davies. op.cit.. p.p50-51.

(٤٧) حنان قنديل، التحول الى نظام السوق، مرجع سابق، ص ص ١٧١-١٧٢

وتشجيع النمو الاقتصادي وحفز استمراره في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى(٤٨). ليس هذا فحسب، بل إن بعض الباحثين قد لفتوا الأنظار إلى أن نجاح Guanxi في أداء مهامها في هذا الشأن إنما يؤذن بظهور طراز جديد من الرأسمالية في الصين Chinese Capitalism، وبحيث تنهض هذه الرأسمالية على أساس العلاقات الاجتماعية أكثر مما تقوم على قواعد السوق. ويؤكد هؤلاء أن ما تم في الصين بفضل Guanxi ليس سوى عملية تراكم رأسمالية شبيهة تماما بما حدث في الغرب، ولكن بأسلوب وشكل صينيين بامتياز(٤٩).

ومع كل هذا، فإن تحليلات أخرى باتت تنبه في الآونة الأخيرة الى المساوئ المتزايدة التي نجمت عن الاعتماد الكبير على Guanxi، وقضايا الفساد الكبرى وتفشي المحسوبية والوساطة، فضلا عن عرقلة الأعمال (لاسيما بالنسبة لأولئك الذين لا ينجحون في إقامة Guanxi) هي كلها من أهم ما تم رصده في هذا الشأن(٥٠). لذا، تعتقد هذه التحليلات أن استنامة القيادة الصينية واستسلامها لاستمرار هذه العلاقات، مع ما تنتجه من مساوئ، ربما لا يكونان الخيار الأمثل لها، خاصة إذا أرادت الصين تأمين الاستمرار الناجح لمسيرتها الاقتصادية في ظل ظروف اندماجها المتزايد مع الاقتصاد العالمي(٥١). ومن ناحية أخرى، فإن تعاظم الآثار السلبية لـ Guanxi قد يهدد مستقبلا ظروف الاستقرار الاجتماعي، وهي القيمة التي حظيت دوما بعناية وتقدير كبيرين من جانب القيادات الصينية. وقد أبرزت بعض الاستطلاعات الحديثة موقف عدد من القطاعات الجماهيرية إزاء دور Guanxi في علاقات العمل، فكانت أقوى مظاهر الاعتراض هي التي عبرت عنها الأجيال الجديدة من الشباب، الذين رأوا أن هذه العلاقات تحرم الكفاءات الحقيقية من الحصول على فرصها المناسبة(٥٢).

لذا، يبدو ضروريا -من وجهة نظر هذا الفريق- أن تبذل جهود جادة لتقوية شروط السوق، والتي يفترض انها تتلافى بدرجة أكبر المساوئ المترتبة على تزايد الاعتماد على العلاقات الشخصية في انجاز التعاملات الاقتصادية. فالوضوح المستمر في كل من حقوق الملكية والنظم القانونية وتوافر الشفافية بصفة عامة، هو مما لا شك يعين على توفير الوقت، ويقلص من عمليات إهدار الموارد، ويساعد الكفاءات والمهارات، ويضمن قدرا كبيرا من الحياد في التعاملات الاقتصادية. وبالطبع، فإن تقوية شروط عمل السوق لا ينتظر منها أن تعني الغاء نهائيا لـ Guanxi على الاقل، لانها تجسد في النهاية مسألة أهمية العلاقات الشخصية في العمل، وهي مسألة لاينكرها أي نظام اقتصادي في العالم)، ولكنها -أي هذه التقوية- ربما تساعد الصين على الا تلعب خصوصيتها القيمية دورا سلبيا في عملية التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي لابد أن يكون واضحا في أذهان المتحمسين لقضية الخصوصية على حساب الوقائع الموضوعية.

فإذا انتقلنا لموضوع التطور السياسي في الصين، للاحظنا أن بداياته لم تكن لتختلف كثيرا عما حدث بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وذلك من حيث قيام النخبة السياسية الصينية بالدور الأهم في إطلاقهما معا. ومع ذلك، فإن "دنج شياوبنج" الذي نجح في دفع اقتصادات السوق الرأسمالي في الصين - بفضل "قيمه" المواتية لهذا العمل- لم يكن ليحمل القيم الملائمة نفسها لعملية التطوير السياسي او المشجعة عليه. وإذا كان قد أظهر حماسه دوما (وإن تم هذا بدرجات مختلفة) لدور المبادرة الفردية في الاقتصاد، فإنه لم يكن ليقدم التشجيع نفسه للحقوق الفردية في مجال العمل السياسي، وهو ما أثبتته الدراسات الفاحصة لمواقفه في هذا الشأن(٥٣).

غير أن "دنج شياوبنج" ما لبث أن أجبر على "تعديل" قيمه لتتناسب مع مقتضيات التحول الجديد للصين الى نظام السوق الحرة. لذا، لم يكن غريبا أن يلاحظ المراقبون أن اتجاهه نحو إدخال إجراءات تحريرية في النشاط السياسي في الدولة الصينية

(٤٨) راجع نماذج لهذه الدراسات في كل من:

- David L.Wank, The Institutional Process of Market Clientilism: Guanxi and Private Business in a South China City, The China Quarterly, no 147, September 1996, p.p. 821-826.

- Martin King Whyte, The Social Roots of China`s Economic Development, The China Quarterly . no 144. December 1995, p. 1004.

Darryl Cra Cawford, Chinese Capitalism: Cultures, The Southeast Asian Region and Economic Globalization. Third World Quarterly, vol 21, no1. ,2000, p.77.

(٤٩) انظر في هذه الأراء، كلا من:

- Darryl Cra Cawford , Ibid

- Mayfair Mei-hui yang, the Resilience of Guanxi and its New Deployment: A Critique of Some New Guanxi Scholarship, The China Quarterly, no 170, June 2002, p. 473.

(50) Lowell Dittmer and Lu Xiaobo, Personal Politics in the Chinese DANWEI under Reform, Asian Survey, vol 136, no 3, March 1996, p. 259-p. 263.

(٥١) وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الظروف العالمية باتت تمارس ضغوطها بالفعل على كثير من المشروعات الصناعية لإعادة تنظيم أدائها، وفقا لقواعد تتكيف مع مقتضيات هذه الظروف.

- Ibid, p. 248.

(52) Ibid, p. 263.

(٥٣) راجع حنان قنديل، عملية التغيير السياسي في الصين (١٩٧٦-١٩٨٥)، مرجع سابق.

قد تواكب مع بدايات انتقال الاقتصاد الصيني للعمل وفقا لآليات السوق الحرة(٥٤). ومع ذلك، فإن هذا لم يثنه يوما (وكلما أحس بخطر انقلاب الأوضاع واحتمال خروجها عن السيطرة) عن التدخل بنفسه لإعادة الأمور الى نصابها، وإظهار انحيازه من جديد لقيم الاستقرار واحترام السلطة(٥٥).

والواقع أنه على الرغم من وجود تحليلات تشككت في أن تشهد الصين تحولات ذات وزن على الصعيد السياسي (ناهيك عن التحول الديمقراطي)، وذلك بسبب المقاومة المستمرة التي تبديها كل من الدولة والحزب أمام توسيع نطاق الحريات السياسية(٥٦) -على الرغم من ذلك، فإن مراقبين آخرين يعتقدون أن الصين تشهد بالفعل -ومنذ زمن- تغييرات بطيئة، ولكنها مستمرة على طريق مزيد من التحرير السياسي، بل إن هذه التغييرات يمكن أن تفتح في المستقبل الطريق امام التحول الديمقراطي نفسه، كما حدث في بلدان أخرى شاركت الصين كثيرا من ملامح نظامها السياسي(٥٧).

وبالنسبة لهذا الفريق الأخير من الباحثين، فإن ظروف التحول الاقتصادي - الاجتماعي في الصين تقف في الخلفية الرئيسية من وراء ما تم من تغييرات وما سيأتي من تحولات. وإذا كانت هذه الظروف قد ألزمت النخبة السياسية في الماضي بإعادة حساباتها الاستراتيجية، فدفعتها نحو تعديل قيمها السياسية، فإنه ليس هناك ما يمنع من حدوث هذا بصورة مستمرة، لاسيما في ظل الضغوط المتزايدة والناجمة عن التحول الى اقتصادات السوق. فارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وحجم الثروات التي تم تكوينها، والحاجة بسبب ذلك لوجود الحكم الرشيد Good Governance والذي يحافظ على هذه المكاسب .. كل هذا صار يمثل دافعا موضوعيا للنخبة من أجل تطوير أدائها في مجال تنشيط الحريات السياسية، والسماح لفئات المجتمع بمزيد من المشاركة(٥٨).

وإذ يرصد هذا الفريق من الباحثين ما تم من خطوات ذات مغزى بالنسبة لعملية التطور السياسي، فإنهم يبدأون بالإشارة الى تلك الانتخابات المحلية في القرى الريفية الصينية، والتي أصبح يشارك فيها مع حلول عام ١٩٩٧ نحو ثلث عدد القرى على امتداد الصين كلها(٥٩). وفي هذه الانتخابات التي تتم في المناطق التي شهدت أوسع حركة "خصخصة" للنشاط الزراعي، بات المرشحون غير الحزبيين أوفر حظا من حيث قدرتهم على تقلد المناصب القيادية في هذه القرى. وقد أكدت بعض الدراسات أن فلاحي المناطق الريفية أصبحوا يظهرون اليوم وعيا سياسيا أكثر من ذي قبل. وفي استطلاع لآراء الفلاحين في عدد من قرى الريف، أكد ما يزيد على ٩٠٪ منهم ضرورة اختيار القيادات المحلية عبر الانتخاب المباشر والتصويت الشفاف Transparent(٦٠).

أما في مجال النشاطين الصناعي والتجاري، فقد قامت الدولة بإنعاش اتحاد الصناعة والتجارة Federation of Industry Commerce ليكون جسرا بينها وبين القطاع الخاص في كلا النشاطين، وذلك في خطوة منها للتوازم مع مقتضيات تطبيق قواعد السوق الحرة. وعلى الرغم من خضوع هذا الاتحاد للإشراف العام لكل من الدولة والحزب، إلا أن بعض الباحثين يؤكدون وجود دلالات كثيرة للبرهنة على اتجاه هذا الاتحاد للتعبير بصورة مطردة عن مصالح القطاع الخاص في مجال الصناعة والتجارة، وفي مواجهة الدولة. وقد شهدت مجالس الإدارات الفرعية المنتشرة في المستويات المحلية مناسبات كثيرة، انتخب فيها أصحاب المصالح الخاصة ممثلين لهم بدلا من الممثلين الحكوميين(٦١).

وفضلا عن هذا وذاك، أصبح هناك قبول في الحكومة والحزب للظهور التدريجي لعدد من جماعات الضغط، التي تدافع عن مصالح أقسام من المواطنين، أو تعبئ جهودهم لمناصرة قضايا محددة. وأهم أنواع الجماعات الناشئة جمعيات "المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية" وكذلك جمعيات "حماية المستهلكين". ويعتقد بعض الباحثين أن هذه الجماعات باتت تقوم بنشاط ملحوظ في المستويات المحلية، وأصبحت تثبت قدرة متنامية على جميع صفوف المواطنين، وهو ما يثير -في بعض الأحيان- حفيظة مسئولي الحزب والحكومة(٦٢).

والحق أن مناخ التحرير السياسي لم يقتصر على ما يتم في "الواقع" الصيني فحسب، وإنما امتدت مظاهر التحرير لتشمل أيضا مجال "الفكر والأيديولوجيا". وهكذا، ومنذ النصف الثاني من

(٥٤) راجع في ذلك التواكب مثلا المرجع السابق، ص ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٨٩.

(٥٥) المرجع السابق.

(٥٦) انظر مثالا على تلك التحليلات في:

- Jude Howell, An Unholy Trinity? Civil Society, Economic Liberalization and Democratization in Post- Moa China, Government and Opposition, vol 33, no 1, winter 1998, p.p79-80.

57- Larry Diamond and Ramon H. Myers, Introduction: Elections and Democracy in a Greater China, The China Quarterly, no16, September 2000, p.385.

(58) Larry Diamond, Ibid, p. 375.

(59) Ibid , p. 383.

(60) Minxin Pei, "Creeping Democratization" in China, in Larry Diamond and Marc E. Plattner (eds), Consolidating the Third Wave Democracies (the Johns Hopkins University Press: Baltimore and London, 1997) p. 223.

(61) Jonathan Unger, "Bridges": Private Business, the Chinese Government and the Rise of New Associations, The China Quarterly, no 147, September 1996, p. 811 and p.518.

(62) George Gilboy and Eric Heginbotham, China's Coming Transformation, op.cit., p33.

الثمانينيات، بدأت تجرى مناقشات مستفيضة وثرية -حتى فى صحف الحزب الشيوعى- عن الاتجاهات الفكرية والفلسفية فى الغرب، وكذلك عن المفاهيم التى تعبر عن ظواهر اجتماعية غربية. فكان من الملاحظ مثلا أن تظهر جدالات عن "الحداثة" و"الديمقراطية" و"الليبرالية" و"المجتمع المدنى"، ثم تجتذب الى مناقشتها أعدادا متزايدة من الاكاديميين والحزبيين على حد سواء. وعلى الرغم مما لاحظه بعضهم من أن الجدل فى هذا الشأن كان ينتهى عادة بإبراز سلبيات الأفكار الغربية، إلا أن دارسين آخرين أكدوا أن هذا الأمر لم يكن ليحدث إلا بالنسبة للصحف الحزبية فقط. أما فيما عدا ذلك، فإن الحماس لأفكار مثل حكم القانون، والحقوق الفردية، ومسئولية الحكم والمواطنة، قد أصبح يجد انتشارا متزايدا لدى قطاعات مهمة من الأكاديميين والمثقفين فى الصين(٦٣).

وبصفة عامة، يمكن القول إن المتشائمين من مستقبل الصين السياسى قد بدأوا يفسحون الطريق تدريجيا أمام المتفائلين بالنسبة لهذا الموضوع. ولم تعد مسألة الخصوصية القيمية فى الصين (وما تعنيه من عدم انعكاس التطور الاقتصادى الكبير على تطور مماثل فى قيم الاستقرار واحترام السلطة) - لم تعد هذه القضية تحول دون الإقرار بإمكانية أن تشارك الصين غيرها من الأمم - وفى المستقبل- قدرا يحظى فيه مواطنوها بمزيد من الحريات التى تقودهم إلى التحول الديمقراطى، وليس هذا بالشئ البعيد، ما دامت التطورات السياسية قد بدأت بالفعل سبيلها للتراكم، وحتى لو كان هذا التراكم بطيئا.

خاتمة :

كانت "قيم" النخبة الصينية عاملا رئيسيا ومباشرا فى تحديد البدايات الأولى لعملية النمو الاقتصادى فى الصين، ثم لعب التحول نحو اقتصاد السوق دورا رئيسيا فى دفع عملية التنمية الاقتصادية، بل وكذلك فى حفز النخبة نحو "تعديل" قيمها لاتخاذ مزيد من إجراءات الانفتاح والتحرير السياسيين.

غير أن ظرفا موضوعيا خاصا بالصين، تمثل فى وجود اقتصاد مخطط لفترة طويلة من الزمن، قد تسبب فى صعوبات لعملية التحول الراسمالى هناك. ولهذا، جرى إحياء بعض القيم الصينية لتلعب دورا "وسيطا" فى "تيسير" النشاط الاقتصادى خلال فترة "الغموض" فى مرحلة الانتقال الى الراسمالية. اما بالنسبة للتطور السياسى، فإن قيم النخبة، التى استمرت تميل بقوة نحو تحبيذ الاستقرار وتركيز السلطة، قد لعبت دورا وسيطا اخر فى الحيلولة دون أن يؤتى النمو الاقتصادى الكبير أثره المنتظر على حالة التنمية السياسية فى الصين.

ومع كل هذا، فإن ظروف التحول الاقتصادى والاجتماعى فى الصين تشير إلى أن خصوصياتها الموضوعية والقيمية لا تتسم بتلك "الإيجابية" أو "الثبات" المستمرين" كما يتصور كثيرون، وإنما هى خصوصيات باتت تتعرض لضغوط قوية فى اتجاه إضعافها والتقليل تدريجيا من سطوتها. وفى هذا الإطار، فإن الصين لا يبدو أنها ستتخلف عن اللحاق بركب سبقتها إليه أمم كثيرة، شاركتها فى الماضى ملامح من ظروفها، وتشاركها فى المستقبل ظروفا من التنمية الاقتصادية والتطور السياسى المطردين.

(٦٣) راجع فى ذلك كلا من:

- Yali Peng, Democracy and Chinese Political Discourses, Modern China, vol 24,no 4, October, 1998.
- Shu-Yung Ma, The Chinese Discourses on Civil Society. The China Quarterly, October 1994, p.192.



المشاركة السياسية للمرأة فى اليابان

[دراسة مقارنة]

■ د.أمانى أحمد خضير

مدرس العلوم السياسية ، كلية التجارة بالإسماعيلية ،

جامعة قناة السويس

يتميز النظام السياسى اليابانى، خاصة فيما يتعلق بالنظام الانتخابى والمشاركة السياسية، بالتأخر فى مجال المشاركة السياسية للمرأة. ورغم أنه تمت مراجعة النظام الانتخابى ثلاث مرات متتالية منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أننا سوف نرى -من خلال هذه الدراسة- أن نسب تمثيل المرأة اليابانية فى الحياة السياسية والنيابية، رغم التحسن فى مؤشراتها منذ عام ٢٠٠٠، لا تزال لا تتناسب مع المكانة التى تحتلها اليابان فى صفوف الدول المتقدمة.

نالت المرأة اليابانية حقها فى الانتخاب لأول مرة فى أبريل عام ١٩٤٦، وكانت هذه بداية مبشرة، حيث رشحت ٧٩ سيدة أنفسهن فى الانتخابات الأولى التى أجريت بعد الحرب الثانية بثمانية أشهر. وقد جرت هذه الانتخابات فى ٥٤ دائرة انتخابية لاختيار ما بين ٢ و١٤ عضوا فى مجلس النواب حسب تعداد السكان بالدائرة. وقد فازت فيها ٣٩ سيدة بمقاعد فى البرلمان اليابانى. وترجع توكيكو أوجيا Tokuko Ogai(١) فوز المرأة اليابانية بهذا العدد الكبير من المقاعد إلى الأسباب التالية:

أولا- اعتقد بعض الناخبين خطأ أن عليهم اختيار مرشحة امرأة مقابل كل مرشح رجل.

ثانيا- لم يستطع بعض الناخبين تحديد ما إذا كان المرشح ذكرا أم أنثى بسبب تشابه الأسماء.

ثالثا- تفضيل بعض الناخبين للمرأة على الرجل، لأن معظم المرشحات ركزن فى دعايتهن الانتخابية على العمل على ترسيخ السلام، وهو ما كان يرغب فيه المجتمع اليابانى فى هذه الفترة الحرجة من تاريخ اليابان، حيث أراد الجميع الاتجاه نحو السلام والتفرغ للبناء الاقتصادى والتنمية(٢).

يشير هذا التحليل إلى أن حصول ٣٩ سيدة على مقاعد فى مجلس النواب عام ١٩٤٦ لم يكن مؤشرا حقيقيا للدور السياسى للمرأة اليابانية، وهذا ما أكدته أوضاعها فى المرحلة الثانية التى امتدت من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٩٣، وهى الفترة التى كانت السيادة السياسية فيها فى يد الحزب الليبرالى الديمقراطى(*). ولقد تميزت تلك المرحلة بمميزات معينة، لعل من أبرزها:

١- زيادة عدد الدوائر الانتخابية من ٥٤ إلى ١٣٠ بسبب انتهاج نظام الدوائر الانتخابية متوسطة الحجم.

٢- هبوط نسبة حصول الحزبين الشيوعى والاشتراكى على مقاعد فى مجلس النواب.

٣- هبوط نسبة تمثيل المرأة فى المجلس(**).

1- Tokuko Ogai, Japanese Women and Political Institutions: Why are women politically underrepresented? Rikkyo University, .2001 P. 207.

2- Ogai Tokuo, The First Thirty-nine Female Diet Members: Symbols of Democracy, US Japan Women's Journal, 1996 PP. 81-117.

(*) تأسس الحزب الليبرالى الديمقراطى Liberal Democratic Party (LDP) مع توقيع معاهدة الأمن الأمريكية - اليابانية عام US-Japan Security Treaty وتكون الحزب من مجموعة من الأحزاب المحافظة التى انصب اهتمامها الأول على النمو الاقتصادى اليابانى عقب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٥٠.

(**) ففى ١٨ دورة انتخابية، لم تحصل المرأة اليابانية إلا على ٢٪ من الأصوات، وكان أكبر عدد وصلت إليه المرأة فى عضوية المجلس البرلمانى هو عشرة مقاعد وذلك حتى عام ١٩٨٦

٤- أغلب المرشحات اللاتي استطعن الوصول إلى مقعد بالبرلمان كن ينتمين إلى أحزاب المعارضة، وليس الحزب الليبرالي الديمقراطي(٣)، الذي لم يكن يؤيد أو يدعم أو يرشح مرشحات من الإناث.

أما المرحلة الثالثة، فشملت انتخابات عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠، وهي مرحلة تميزت بالتعدد الحزبي في ظل نظام انتخابي جديد يقوم على انتخاب مرشح لكل دائرة وانتخاب مرشحين على المستوى القومي في الوقت نفسه، وهو ما يعرف باسم نظام التمثيل البرلماني النسبي القومي. وهذه هي الفترة التي شهدت زيادة في نسبة تمثيل المرأة مرة أخرى، حيث حصلت على ٢٣ مقعدا في انتخابات ١٩٩٦، و٣٥ مقعدا في انتخابات عام ٢٠٠٠(٤). كما شهدت هذه المرحلة أيضا صدور قانون المساواة الاجتماعية من حيث النوع، والذي سوف نتعرض له لاحقا.

المرأة اليابانية والنظام السياسي :

أولا- البرلمان الياباني :

ترجع جذور المجلس التشريعي الياباني إلى عام ١٨٩٠، حيث تأسس المجلس الإمبراطوري، والذي كان مكونا من مجلسين: مجلس أعلى يعرف باسم مجلس النبلاء وهو مكون من أعضاء العائلة المالكة، والنبلاء، ودافعي مبالغ كبيرة في شكل ضرائب للدولة، وأشخاص يتم اختيارهم بواسطة الإمبراطور.

أما مجلس النواب، فيتم انتخاب أعضائه من قبل عدد محدود من الأفراد الذين لهم الحق في الانتخاب، وليس الانتخاب الشعبي المعروف الآن.

وفي عام ١٩٢٥، صدر قانون انتخابي جديد يسمح لكل البالغين من الرجال فقط بانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما نص هذا القانون أيضا على أن يختار الإمبراطور رئيس الوزراء من بين مرشحين لهذا المنصب يرشحهم كبار الدولة، ويكون رئيس الوزراء مسئولا أمام الإمبراطور. وقد تم تطبيق هذا القانون لأول مرة في انتخابات عام ١٩٢٧، والذي زاول فيه جميع البالغين من الرجال حق انتخاب أعضاء مجلس النواب(٥).

وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وحصل الشعب الياباني على أهم حقوقه السياسية، حتى صدر الدستور الياباني الجديد في ٣ نوفمبر عام ١٩٤٦، والذي وضع موضع التنفيذ في ٣ مايو من عام ١٩٤٧. وقد نص هذا الدستور على أن السيادة تكمن في يد الشعب، وأن الشعب هو مصدر السلطات، وأن الإمبراطور ما هو إلا رمز للدولة، وعليه فلا سلطان للإمبراطور على الحكومة.

وفي ظل هذا الدستور، أصبح المجلس التشريعي القومي يتكون من مجلسين:

١- المجلس الأعلى ويعرف باسم مجلس المستشارين (Sangiin). ويتكون من ٢٤٢ عضوا، ومدة الدورة الانتخابية : ست سنوات، يتخللها تجديد نصفي كل ثلاث سنوات في نظام انتخابي مختلط يجمع بين:

أ - أسلوب الأغلبية البسيطة في ٤٧ دائرة انتخابية محددة جغرافيا لانتخاب ٧٣ عضوا كل تجديد نصفي.

ب- أسلوب التمثيل النسبي لقوائم الأحزاب List System وفقا لما يعرف بأسلوب دونت d'Hondt method(*) في دائرة انتخابية واحدة على المستوى القومي لانتخاب ٤٨ عضوا مع كل تجديد نصفي(٦).

٢- مجلس النواب (Shungiin): وقد تكون عند تشكيله لأول مرة من ٥١١ عضوا موزعين على ١٣٥ دائرة انتخابية، إلا أن عدد الأعضاء قد انخفض إلى ٤٨٠ في فبراير عام ٢٠٠٠. وتقسم مقاعد مجلس النواب إلى ٣٠٠ مقعد يتم انتخابها عن طريق الترشيح الفردي، وباقي المقاعد وعددها ١٨٠ مقعدا يتم انتخابها طبقا لنظام التمثيل النسبي.

ويقسم هذا النظام اليابان إلى أحد عشر مجمعا انتخابيا، ينتخب في كل مجمع منها عدد يتراوح ما بين ستة أعضاء وثلاثين عضوا بحسب اتساع الدائرة الانتخابية. ولذا، فإن الناخب

3- Tokuko Ogai, Japanese Women and Political Institutions, P. .208

4- Ibid, P. .209

٥- الموقع الرسمي لمجلس النواب الياباني:

ww.shugiin.go.jp

(*) تدخل الأحزاب الانتخابات بقوائم انتخابية تفوز كلها أو تخسر كلها. ووفقا لهذا الأسلوب، يتم احتساب المقاعد التي يحصل عليها كل حزب بالتناسب مع الأصوات الصحيحة التي حصل عليها الحزب لكل مقعد على حدة، وتستخدم المعادلة V/(S+1) لاحتساب هذه النسبة، حيث V= إجمالي عدد الأصوات لكل قائمة حزبية، وS= عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب ويبدأ بصفر لجميع الأحزاب. ولقد سمي هذا الأسلوب نسبة إلى عالم الرياضات Victor d'Hondt مثال: افترض أن هناك ٣ أحزاب و٥٠ مقعدا، فإذا حصل الحزب الأول على ٣٤٠ الف صوت، والثاني على ٢٨٠ الف صوت، والثالث على ١٦٠ الف صوت، فسنبدأ بتوزيع المقعد رقم واحد بقسمة عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب الأول، وهي ٣٤٠ الفا مثلا على عدد مقاعده في ا لبرلمان وهي صفر عند البداية + ١، اي ٣٤ الفا (صفر + ١) = ٣٤٠ الفا. إذن، البداية يحصل على المقعد الأول الحزب الذي حصلت قائمته على أعلى أصوات. وبعد توزيع المقعد الأول، تتغير الصورة، ويتم توزيع المقعد الثاني وفق المعادلة الأساسية كالتالي:

الحزب الأول: ٣٤٠ الفا (١ + ١) = ٣٤٠ الفا ÷ ٢ = ١٧٠ الفا.

الحزب الثاني: ٢٨٠ الفا ÷ (صفر + ١)= ٢٨٠ الفا.

الحزب الثالث: ١٦٠ الفا ÷ (صفر + ١)= ١٦٠ الفا. إذن، يفوز بالمقعد الحزب الثاني.

وهكذا لتوزيع المقعد رقم (٣):

الحزب الأول: ٣٤٠ الفا ÷ (١ + ١) = ٢٤٠ الفا ÷ ٢ = ١٧٠ الفا.

الحزب الثاني: ٢٨٠ الفا ÷ (١ + ١) = ٢٨٠ الفا ÷ ٢ = ١٤٠ الفا.

الحزب الثالث: ١٦٠ الفا ÷ (صفر + ١)= ١٦٠ الفا. إذن، يفوز بالمقعد الثالث الحزب الأول. وهكذا، حتى ينتهي توزيع جميع المقاعد.

٦- الموقع الرسمي للمجلس التشريعي الأعلى باليابان.

www.Sangiin.go.JP

الياباني يختار أولا مرشحا واحدا للمقاعد الفردية، ثم مرشحا لحزب سياسي في انتخابات التمثيل النسبي، ويستطيع المرشح ترشيح نفسه فرديا ومن خلال نظام التمثيل النسبي في الوقت نفسه، شريطة أن يكون مسجلا بكشوف الحزب الذي يرشحه في التمثيل النسبي في مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل بدء الانتخابات.

ويقضي النظام الانتخابي الياباني بإجراء انتخابات برلمانية كل اربع سنوات أو في حالة سحب الثقة من الوزارة أو الحكومة (وهو السبب الأكثر حدوثا) منذ عام ١٩٤٦، فلم يكمل المجلس السنوات الأربع المقررة له سوى مرة واحدة لذلك، فقد خاضت اليابان ٢٠ معركة انتخابية، وهو ما يفسر أن كل الأعضاء، سواء من الحزب الحاكم أو المعارضة، في حالة استعداد دائم لإجراء انتخابات تشريعية(٧)

وكان هذا هو الحال بالنسبة لانتخابات نوفمبر ٢٠٠٣، والتي تمت قبل انتهاء الدورة البرلمانية بأكثر من عام، حيث كان من المقرر إجراؤها في يونيو ٢٠٠٤، ولكن رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي أعلن حل مجلس النواب في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣، وعقدت الانتخابات بالفعل في ٩ نوفمبر من العام نفسه

ينص الدستور الياباني الجديد على أن يختار رئيس الوزراء من بين أعضاء المجلس التشريعي، ويكون مسئولا أمام أعضاء المجلس لممارسة السلطة التنفيذية للدولة، وينص أيضا على أن يعين نصف مجلس الوزراء على الأقل من أعضاء مجلس النواب. وفي حالة ما إذا وافق مجلس النواب على اقتراع بسحب الثقة من الوزارة، فيجب أن تقدم الوزارة استقالتها بالكامل، أو يتم حل البرلمان، وتجرى انتخابات جديدة لحسم النزاع عن طريق الاحتكام للشعب.

وبالرغم من أن هناك استقلالا تاما للمجلس الأعلى عن مجلس النواب، إلا أن هناك ضرورة لوجود اتفاق متبادل بين المجلسين في كل القضايا الحيوية. وفي حالة ما إذا فشل المجلسان في الوصول إلى اتفاق على الأمور الحيوية مثل الميزانية العامة للدولة، أو عقد الاتفاقيات الدولية وتعيين رئيس الوزراء، فإنه يؤخذ بقرار مجلس النواب. وتبدأ مناقشة الأمور الخاصة بالميزانية العامة للدولة أولا في مجلس النواب.

ولقد حرص المشرع الياباني على وضع دستور يحقق قدرا كبيرا من التوازن والرقابة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية(٨) انظر الشكل رقم (١)

ومن أهم الصفات التي تساعد على نجاح المرشح في الانتخابات

أن يكون قد بدأ حياته بالعمل في البيروقراطية اليابانية، أو أن يكون قد عمل فترة طويلة من الزمن في المجال السياسي على المستوى المحلي، وأن يكون منتميا إلى عائلة لها تاريخ في الممارسة السياسية

ويتضح ذلك جليا في نتائج انتخابات ١٩٩٠، حيث كان ٧٢,٣٪ من الفائزين ينتمون إلى عائلات لها باع طويل في العمل السياسي.

أما بالنسبة للمرأة اليابانية، فلم تكن لها فرصة في دخول المعترك السياسي إلا من خلال الفئة الأخيرة وهي الانتماء لعائلة سياسية، ومنهن ماكيكو تاناكا Mokiko Tanaka ابنة رئيس الوزراء الأسبق كاكيو تاناكا Kakuei Tanaka ويوكو أوبوتشي Yuko Obuchi ابنة رئيس الوزراء الأسبق كيزو أوبوتشي Keizo Obuchi(٩).

ثانيا- التشريعات الجديدة :

صدر في عام ١٩٩٩ قانون المساواة الاجتماعية من حيث النوع. وبالرغم من أنه لم ينعكس على ترشيحات الحزب الليبرالي الديمقراطي -أكبر الأحزاب السياسية اليابانية- إلا أنه يعد تحولا كبيرا فيما يتعلق بتمثيل المرأة اليابانية سياسيا، حيث أتاحت أحزاب المعارضة فرصا أفضل لتمثيل المرأة وتشجيعها على نيل حقها في المشاركة السياسية، وقد ظهر ذلك جليا في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٠٠.

وقد كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي أبرز أحزاب المعارضة في مجال الاهتمام بزيادة تمثيل المرأة، سواء في القيادات الحزبية أو ترشيحات الحزب، أو الفوز بمقاعد في البرلمان، حيث فاز الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي ترأسه تاكاكو دوي(*) Ta kako Doi، في انتخابات عام ٢٠٠٠ بعشرة مقاعد لسيدات ينتمين إلى الحزب، من جملة الفائزين من أعضاء الحزب، والبالغ عددهم ١٩، أي أن المرأة قد حصلت على ٥٢,٦٪ من جملة المقاعد التي فاز بها هذا الحزب.

كما فازت في العام نفسه أربع سيدات من الحزب الشيوعي الياباني بنسبة ٢٠٪ من عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب وهي ٢٠ مقعدا.

أما أحدث أحزاب المعارضة وأكبرها، وهو الحزب الديمقراطي الياباني(**)، فقد فازت من خلاله ست سيدات بمقاعد في البرلمان الياباني في انتخابات عام ٢٠٠٠ بنسبة ١١,٥٪ من عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب، التي بلغت ٥٢ مقعدا(١٠).

7- Ogai Tokuo. The First Thirty-nine Female Diet Members: Symbols of Democracy, p81 - 117

راجع أيضا

- a major economy. Stockwin, J.A.A., Governing Japan: Divided politics in Oxford: Balckwell, 1999.

الدستور الياباني، البند رقم ٦٩ الذي ينص على إجراء انتخابات تشريعية في حالة سحب الثقة من الوزارة أو استقالة الوزارة

٨- الموقع الرسمي للمجلس التشريعي الأعلى باليابان

www.Sangiin.go.JP

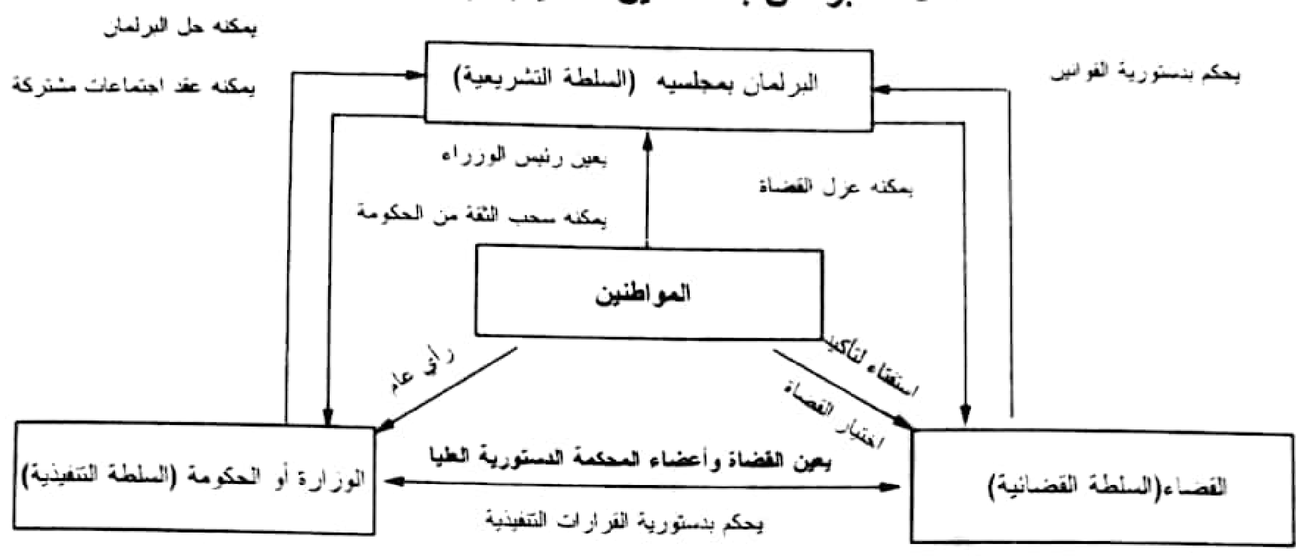
9- Ogai Tokuo. The First Thirty-nine Female Diet Members: Symbols of Democracy, p81-117.

* أول سيدة يابانية ترأس حزبا سياسيا ١٩٨٦ - ١٩٩١، وأول امرأة ترأس البرلمان الياباني في ٦ ديسمبر عام ١٩٩٥

** تأسس الحزب الديمقراطي الياباني The Democratic Party of Japan DPJ في عام ١٩٩٨ في إطار حركة الإصلاح السياسي التي شهدتها اليابان في أواخر التسعينيات، وهو يضم أكبر مجموعة معارضة ضد المحافظين في الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني LDP.

10- Anthony Quain. The Political Reference Almanac. PoliSci Books, 2001-2002 Edition. P.747-748.

شكل رقم (١)



وبالرغم من هذه المؤشرات الجيدة من جانب أحزاب المعارضة اليابانية، إلا أن مجمل نتائج انتخابات عام ٢٠٠٠ لم تكن إيجابية بالقدر الكافي للمرأة اليابانية. فمن بين ٢٠٢ سيدة رشحن أنفسهن لنيل مقعد في مجلس النواب الياباني، لم تنل المقعد منهن سوى ٣٥ عضوة فقط، أي بنسبة ١٦٪ من المرشحات(١١) وهذه النتائج لم تصل بعد إلى المؤشرات التي حققتها المرأة في الانتخابات الأولى لعام ١٩٤٦، وهي ٣٩ سيدة من بين ٧٩ رشحن أنفسهن، أي بنسبة ٤٩,٤٪.

ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى التحسن النسبي الذي طرأ على حالة تمثيل المرأة اليابانية في الحياة السياسية ما يلي:

١- حركة الإصلاح السياسي.

٢- صدور قانون المساواة الاجتماعية من حيث النوع.

٣- دعم أحزاب المعارضة للمرأة.

كانت هذه العوامل من أهم الأسباب التي أدت إلى انتخاب أول سيدة في منصب محافظ في عام ٢٠٠٠، وكذلك تبوأت أول سيدة يابانية (تشيكاجي أوجي Chikage Ogi) منصب رئيس مجلس المستشارين. ويعد هذا التقدم ثمرة لمجهودات السيدات اللاتي دخلن المعترك السياسي من باب الانتماء إلى عائلة سياسية، واستطعن التأثير الإيجابي في الحياة السياسية اليابانية، وعلى رأسهن تاكاكو دوي التي كان لوجودها على الساحة السياسية أكبر الأثر في زيادة تمثيل المرأة على المستوى المحلي من ١,١٪ في أوائل الثمانينيات إلى ٢,١٪ في عام ١٩٨٧(١٢). وقد كان الاهتمام الإعلامي بها سببا مباشرا في تدعيم شعبيتها، وتسبب في جذب عديد من النساء الأخريات للعمل السياسي.

كذلك، فإن ظهور بعض القضايا التي تهم المرأة دون الرجل أدى إلى زيادة إقبال بعض السيدات على المشاركة الفعالة في العمل السياسي. من أهم هذه القضايا قضية الإجهاض التي أثارت ضجة في الآونة الأخيرة. فبالرغم من أن الإجهاض غير قانوني في اليابان، إلا أن القانون يبيح الإجهاض في بعض الحالات الخاصة. ويحاول المحافظون الذين يسيطرون على الحزب الليبرالي الديمقراطي إلغاء هذا الاستثناء. وبعد أن فشلت المرأة في إقناع أعضاء المجالس المحلية بتبني وجهة نظرها من هذه القضية في مواجهة المحافظين، قررت دخول المعترك السياسي على المستوى المحلي للدفاع عن مثل هذه القضايا التي تتحمل تبعيتها المرأة وحدها في اليابان.

وقد واكب تحسن وضع المرأة في مجال التشريع تقلدها المناصب العامة في مجال السلطة التنفيذية. فقد قرر جونيشيرو كويزومي، الذي تولى الوزارة في أبريل ٢٠٠١، كسر سيادة الحزب الليبرالي الديمقراطي في الاستئثار بالحقائب الوزارية المهمة في اليابان، وقد أدى ذلك إلى تعيين خمس سيدات لأول مرة في منصب وزير من بين ١٧ وزارة ضمتها الحكومة اليابانية، أي أن المرأة شكلت ٢٩,٤٪ من الوزارة اليابانية لعام ٢٠٠١(١٣)، وقد احتفظ كويزومي بوزيرتين من الوزارة السابقة هما: شيكاجي

11- Masako Ainchi, How Women Won or Lost the Japanese Lower House Election: Case Studies of Women Candidates, Hakkaido Asaiga Kuen University, .2001p.221.

12- Misako Iwamoto, The Madonna Boom: The progress of Japanese Women into Politics in the 1980's, Mie University, .2000p. 225.

13- Marian Lief Palley, Women in Comparative Perspective: Japan and the United States, University of Delaware, .2001p.205.

أوجى Chikage Ogi وزيرة الأراضى والبنية الأساسية، ويوريكو كاواجوتش Yoriko Kawaguchi وزيرة البيئة، ثم أضاف إليهما ماكيكو تاناكا Makiko Tanaka لتكون أول وزيرة للخارجية فى اليابان، ومايومى موريياما Mayumi Moriyam. وزيرة للعدل وأتسكو تویاما Astsuko Toyama وزيرة للتعليم(١٤).

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: لماذا سيطر الحزب الليبرالى الديمقراطى LDP على الحياة السياسية اليابانية لاكثر من خمسين عاما، حارما المرأة من حقها فى تمثيل متكافئ مع الرجل؟ فإذا ما استعرضنا نتائج الانتخابات الجديدة لعام ٢٠٠٤، فسنجد أن الحزب الليبرالى الديمقراطى قد سيطر على مجلس النواب بأغلبية ٢٤٩ عضوا، وكان نصيب المرأة فيها ٩ مقاعد بنسبة ٣,٦٪، فى حين أن عدد المقاعد المتبقية للمعارضة، والبالغ عددها ٢٣١، كان للمرأة فيها ٢٥ مقعدا بنسبة ١٠,٨٪.
(انظر جدول رقم ١).

وترجع سيادة الحزب الليبرالى الديمقراطى على الحياة السياسية اليابانية للأسباب التالية:

أولا- أسباب تاريخية، حيث تم تشكيل الحزب الليبرالى الديمقراطى كحزب أغلبية فى الإطار الدولى الذى واكب توقيع الاتفاقية الأمريكية - اليابانية عام ١٩٥٠. وقد تألف الحزب آنذاك من مجموع أحزاب المعارضة التى كانت موجودة على الساحة السياسية قبل قيام الحرب، وبالتالى كان من الطبيعى أن يؤيد الحزب الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الهدف الأساسى من وراء تأسيس هذا الحزب العمل على تحقيق النمو الاقتصادى، لكى تنهض اليابان بعد خسارتها الفادحة فى الحرب العالمية الثانية. لذلك، حظى الحزب الليبرالى الديمقراطى الجديد بتأييد وتعاون كل القوى السياسية الفعالة فى المجتمع اليابانى، وكذا المجموعات البيروقراطية، وقطاع الأعمال والتجارة، وهى الجهات التى كانت تطمع فى جنى ثمار سياسات الحزب المتوجهة نحو النمو الاقتصادى.

هذا، وقد استطاع الحزب الليبرالى الديمقراطى تحقيق احتياجات أغلبية الناخبين فى هذه السنوات المبكرة. وبالرغم من أن الحزب لم يتصد لأى من القضايا الاجتماعية، إلا أنه اعتنى بالقضايا الاقتصادية، محل اهتمام الجماهير فى ذلك الوقت، مما أكسبه مساندة غالبية الناخبين.

ثانيا: اتبع الحزب الليبرالى الديمقراطى استراتيجية انتخابية ناجحة تعتمد على ما يعرف باسم كوينكاى (Koenkai)، وهى تتضمن بناء شبكة بشرية واجتماعية تتحرك فى إطار يخدم المصالح الاجتماعية وتقوية البناء الاقتصادى والتجارى.

ومن الجدير بالذكر أن المرشح اليابانى لا ينجح فى الانتخابات بتأييد الحزب وحده، ولكن أيضا يجب عليه الاعتماد أيضا على قاعدة تأييد أهلية أو محلية مكونة من أفراد العائلة أو العشيرة، وزملاء الدراسة السابقين أو أبناء المنطقة الواحدة، وهو ما يجعل المرشحين الانتخابيين قادرين على الاحتساب المسبق لعدد الأصوات التى سوف يحصلون عليها فى دوائرهم الانتخابية.

وتتضح هذه الظاهرة إذا ما استعرضنا نتائج انتخابات مجلس النواب اليابانى لعام ١٩٩٠، والتى سيطر عليها الحزب الليبرالى الديمقراطى، حيث فاز فيها بـ ٢٧٥ مقعدا:

- احتل ٧٢٪ من المقاعد أعضاء ينتمون إلى عائلات سياسية لها تاريخها فى التمثيل البرلمانى أو العمل السياسى، أو عملوا معاونين بارزين.

- احتل ١٥٪ من هذه المقاعد أعضاء سبق لهم أن خدموا الحزب فى مواقع محلية أو على مستوى المحافظات أو المقاطعات.

- أما الـ ١٣٪ الباقية من المقاعد، فكانت من نصيب أعضاء سبق لهم العمل فى البيروقراطية اليابانية(١٦).

ولم تختلف انتخابات عام ٢٠٠٠ كثيرا من حيث الانتماء إلى العمل السياسى أو الوظائف الإدارية العليا والبيروقراطية، وارتباط ذلك بالفوز فى الانتخابات. ففى انتخابات عام ٢٠٠٠، فاز ٢٩٣ عضوا كانوا يعملون فى وظائف قيادية حزبية بمقاعد فى مجلس النواب، و٤٨ من العاملين فى مجال الوظائف الإدارية العليا، و٢٩ عضوا من الموظفين بالبيروقراطية اليابانية، وتشكل هذه الفئات الثلاث ٧٧,١٪ من عدد أعضاء المجلس.

وضع المرأة اليابانية فى إطار المتغيرات السياسية:

ولا تقتصر معاناة المرأة اليابانية على صراعها السياسى من أجل الحصول على حقوقها فى المشاركة السياسية، بل يمتد هذا الصراع إلى بعض مناحى الحياة الأخرى، ولاسيما حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصا مكانتها فى سوق العمل.

فقد خلصت الباحثة اليابانية هيروكو هاشيموتو Hiroko Hashimoto -فى بحثها المنشور عام ٢٠٠١(١٧)- إلى أن المرأة اليابانية تحتل مركزا متأخرا بين دول العالم المتقدم من حيث مركزها فى سوق العمل بالمقارنة بالرجال المتساوين معها فى المؤهلات والأداء، بل إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بمعيار تدعيم النوع لعام ٢٠٠٠ Gender Empowerment Measure وضع اليابان فى المركز رقم ٤١ (وتقدمت اليابان إلى المركز رقم ٣٨ عام ٢٠٠٤) بين دول العالم عامة(١٨). ويعتبر هذا مركزا متأخرا عن دول أقل تقدما من اليابان، حيث إن بعض الدول النامية، مثل الفلبين وسنغافورة، حظيت بمركز أكثر تقدما من

14- Mutsuko Murakami, Step Aside, Asia Week.com, May/2001/11, Vol. 27 No. .18p1-3.

١٥- المواقع الرسمية للبرلمان اليابانى.
www.Shugiin.go.JP www.Sangiin.go.JP

16- Tokuko Ogai, Japanese Women and Political Institutions, P. 208.

17- Hiroko Hashimoto, Men's Involvement in Gender Equality Movements in Japan, Women in Action, Issue No1., www.isiswomen.org, .2001p.1.

18- Human Development Report, UNDP .2001.

جدول رقم (١)
نتائج الانتخابات اليابانية عام ٢٠٠٤(١٥)

الحزب	مجلس النواب	المجلس الأعلى
الحزب الليبرالى الديمقراطى	٢٤٩ (٩)	١١٤ (١١)
الحزب الديمقراطى اليابانى ونادى المستقلين	١٧٨ (١٦)	٨٤ (١١)
حزب الكومييتو الجديد	٣٤ (٤)	٢٤ (٥)
الحزب الشيوعى اليابانى	٩ (٢)	٩ (٣)
الحزب الاشتراكى الديمقراطى	٦ (٣)	٥ (١)
مستقلون	٣ (٠)	٦ (٢)
الإجمالى	٤٧٩ (٣٤)	٢٤٢ (٣٣)
الأرقام بين القوسين تمثل عدد الأعضاء من الإناث فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤.		

اليابان فى هذا المجال(١٩)، ويرجع تأخر اليابان هذا على المستوى العالمى إلى ثلاثة أسباب رئيسية هى:

أولا: انخفاض مشاركة المرأة اليابانية فى الحياة السياسية بالنسبة لمثيلاتها فى الدول المتقدمة. فنسبة تمثيل المرأة اليابانية لا تتعدى ٧,٥٪ فى مجلس النواب، و٩,٩٪ فى البرلمان بمجلسيه(٢٠)، وهو ما جعلها الدولة رقم ١٠١ طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائى. أما التقرير الصادر عن اتحاد البرلمانات الدولية (IPU)، الذى تضمن تصنيفا للدول يضم ١٨٣ دولة، فقد احتلت دولة رواندا فيه المركز الأول بنسبة تمثيل للمرأة، قدرها ٤٨,٨٪، ثم السويد بنسبة ٤٥,٣٪، والدنمارك بنسبة ٣٨٪، ثم فنلندا بنسبة ٣٧,٥٪، وهولندا بنسبة ٣٦,٧٪. أما اليابان، فقد احتلت المركز السادس والتسعين بنسبة ٧,١٪ بمجلس النواب، و١٣,٦٪ بمجلس المستشارين، أى بنسبة ٩,٣٪ تمثيلا للمرأة فى البرلمان بمجلسيه. والجدير بالذكر أن مصر تأتى فى المركز رقم ١١٦ وفق التقرير نفسه، حيث إن نسبة تمثيل المرأة فى المجالس النيابية بنسبة ٤٪ تقريبا (١١ من ٤٥٤ فى مجلس الشعب بنسبة ٢,٣٪، و١٨ من ٢٦٤ فى مجلس الشورى بنسبة ٦,٨٪)(٢١).

وتأتى دول نامية -مثل كوبا- فى مراكز متقدمة، حيث أتت فى المركز السابع بنسبة ٣٦٪ لتمثيل المرأة فى البرلمان، والأرجنتين فى المركز رقم ١١، حيث إن نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان الأرجنتينى ٣٣,٦٪(٢٢).

ثانيا: تدنى نسبة تولى المرأة اليابانية لمناصب الإدارة العليا. فبالرغم من أن المرأة تشكل ٢,٧٥٪ من القوى العاملة باليابان، إلا أن نسبة من تشغل وظيفة مدير فى أى قطاع حكومى أو خاص لم تتعد ١٠٪ (٩,٦٪)، وهى نسبة قليلة إذا ما قورنت ليس فقط ببعض الدول المتقدمة، ولكن بدول نامية مثل الفلبين (٥٨,١٪)(٢٣).

ومن اللافت للنظر أن نسبة تولى المرأة لمناصب الإدارة العليا باليابان متقاربة مع مثيلتها بمصر، حيث تصل نسبة تمثيل المرأة فى الإدارة العليا بمصر إلى ٩,٣٪ طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائى الصادر عام ٢٠٠٤(٢٤).

ثالثا- تدنى دخل المرأة اليابانية بالنسبة لدخل الرجل اليابانى، حتى إذا قمن بالعمل نفسه. فدخل المرأة فى اليابان لا يتعدى ٥٢٪ من دخل الرجل(٢٥). ومع أن المرأة تشكل ٢,٧٥٪ من القوى العاملة فى اليابان، إلا أن المرأة تتقاضى ٦٦,٩٪ من الأجر الذى يتقاضاه الرجل فى الساعة(٢٦). أما فى مصر، فالمرأة المصرية تتقاضى ٣٨٪ من الأجر الذى يتقاضاه الرجل للعمل نفسه(٢٧).

وفى تطور مهم يتسم بالفهم العميق لخطورة هذه المشكلات، لجأت اليابان إلى تشكيل مكتب للمساواة فى مجال النوع، يتكون من ٢٢ سيدة و١٧ رجلا. وقد فسر المكتب هذه النسب المتدنية لتمثيل -المرأة- السابق ذكرها فى إطار الواقع الاجتماعى اليابانى الذى يفرض على المرأة تحمل كل أعباء المنزل والأبناء بعد الزواج، لذا تنخفض نسبة المرأة العاملة بشكل ملحوظ فى الإناث بين سن

19- "Japan moves up in Gender Empowerment Measure", The Washington Times, United Press International (UPI), News World Communications, Inc., Jul17., 2004.

20- Human Development Report, Seats in Parliament Held by Women, UNDP, 2004.

21- Ibid.

22- International Parliamentary Union (IPU) report, women in national parliament, world classification, 30 November 2004.

23- Hiroko Hashimoto, Men's Involvement in Gender Equality Movements in Japan, Women in Action, p.2.

24- Human Development Report, Female Administrators and Managers, UNDP, 2004.

25- UNDP report, 2001.

26- Suvendrini Kakuchi, Japan: Steps in Gender Equality Come too Slowly for Women, SUNS, TWN Third World Network, .2001p.2.

27- Human Development Report, Ratio of Female Earned Income to Male Earned Income, UNDP, 2004.

الثلاثين والأربعين، حيث يضطر أغلب الموظفات لترك العمل عند الزواج أو بعد إنجاب الطفل الأول.

وقد درج المجتمع الياباني -رجالا ونساء- على تقبل هذه الصورة للأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، حيث يشير التاريخ إلى أن نمط العادات والتقاليد اليابانية لا يتغير إلا في حالة واحدة فقط، عندما تتعارض مع الهدف الأهم للمجتمع، وهو النمو الاقتصادي.

وقد فطن اليابانيون في الآونة الأخيرة إلى أن مجموعة العادات والتقاليد القديمة تشكل خطرا مستقبليا مؤكدا على الاقتصاد الياباني، نظرا لتناقص القوى العاملة خلال القرن الحادي والعشرين بسبب خروج المرأة من سوق العمل، بالإضافة إلى تراجع نسبة المواليد في اليابان. ففي عام ٢٠٠٠، انخفضت نسبة المواليد بنسبة ١,٣٣٪(٢٨).

ولكي تواجه الحكومة اليابانية هذه المشكلات، لجأت إلى تبني قانون جديد هو "القانون الأساسي للمساواة من حيث النوع" الذي يعمل على توجيه المرأة نحو سوق العمل للحفاظ على صحة وانتعاش الاقتصادي الياباني خلال القرن الحالي، وكذلك نص القانون الجديد على المساواة بين الرجل والمرأة اليابانية في الأعباء المنزلية(*) لا من دافع الحفاظ على حقوق المرأة، بل الحفاظ على وجود المرأة اليابانية في سوق العمل(٢٩).

وإذا كان المجتمع الياباني قد سلك بدايات الطريق نحو منح المرأة بعض حقوقها في سوق العمل، فلا يزال الطريق أمامها طويلا وشاقا في حصولها على حقوقها السياسية، وذلك لأنه بالرغم من ارتفاع نسبة تمثيل المرأة اليابانية من ٦٪ على المستوى البرلماني (بمجلسيه) و٢,٤٪ في المجالس المحلية عام ١٩٩٠، إلى ٩,٣٪ على المستوى البرلماني و٦,٢٪ على المستوى المحلي عام ٢٠٠٤، فإن هذه الزيادة بطيئة للغاية، ولن تسهم في التغلب على التحديات التي تواجه المرأة اليابانية بصفة خاصة والمجتمع الياباني ككل، كما أوضحنا سلفا.

أما على المستوى الوزاري، فاليابان هي الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة التي يأتي مركزها متأخرا من حيث تمثيل المرأة في الوزارة، فقد أتت في المركز رقم ٧٢، في حين أن باقي الدول الصناعية السبع الكبرى أتت ضمن المراكز الـ ٣٥ الأولى(٣٠). كما أن تمثيلها في الوزارة جاء مقتصرا على وزارات بعينها مثل: البيئة، والتعليم، والتخطيط الاقتصادي والعدل.

فمنذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٤، شغلت ٢١ سيدة يابانية منصبا وزاريا كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

الأسباب التي أدت إلى انخفاض التمثيل السياسي للمرأة اليابانية:

ترجع هيروكو ميسوشيما Hiroko Mizushima انخفاض نسبة تمثيل المرأة في اليابان إلى ضعف الممارسة الديمقراطية بصفة عامة، بصرف النظر عن الجنس وصعوبة دخول الفرد العادي، أيا كان المعترك السياسي، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

١- المجتمع الياباني غير مدرب على فكرة الانتخاب على أساس المحتوى السياسي أو مناقشة القضايا، وإنما غالبا ما ينتخب على أساس الانتماء لعائلة سياسية كما ذكرنا من قبل، أو بسبب مساعدات معينة يحصل عليها الناخب بانتخابه هذا العضو بالذات.

٢- الشعب الياباني بصفة عامة غير مهتم بالسياسة، وإنما بالأمور الاقتصادية وقطاع الأعمال.

٣- النظام السياسي الياباني يفرق في الواقع العملي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، رغم صدور القوانين التي تحاول معالجة هذه المشكلة، لكن الواقع لا يزال يحمل تحيزا ضد المرأة(٣١).

نظام الحصة:

وترى هيروكو ميسوشيما(*) أن المرأة اليابانية لن تحقق تقدما ملحوظا في مجال التمثيل السياسي إلا بتبني نظام الحصة الذي يضمن مشاركة سياسية أكبر للمرأة اليابانية، وهو نظام لجأت إليه بعض الدول في محاولة لتذليل العقبات المجتمعية أمام المشاركة السياسية للمرأة، إذ يخصص ما بين ٣٠ و٤٠٪ من المقاعد في البرلمان للمرأة. وبذلك، تكون هذه الدول قد ألقت بعبء إعداد المرأة وتنشئتها سياسيا وتشجيعها على المشاركة، وانتقاء العناصر الواعدة منها للدفع بها في المشاركة السياسية لا على المرأة ذاتها، بل على المؤسسات والأحزاب السياسية.

وينظر لنظام الحصة على أنه إجراء مؤقت يعمل على إزالة المعوقات أمام دخول المرأة مجال السياسة، إلى أن تستطيع تحقيق هذا التكافؤ بمفردها فيما بعد.

وقد استخدم نظام الحصة أيضا في بعض الحالات لصالح الرجل مثلما حدث في حزب الشعب الاشتراكي الدنماركي، الذي

(*) ينص البند رقم ٦ من "القانون الأساسي للمساواة من حيث النوع" Basic Law for Gender Equality Society على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في تحمل الأعباء المنزلية، لاسيما رعاية الأطفال والمسنين.

(*) عضو بالبرلمان تنتمي إلى الحزب الديمقراطي المعارض.

28- Hiroko Hashimoto, Men's Involvement in Gender Equality Movements in Japan, p.3.

29- Ibid, p4-5.

٣٠- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، باب ٢٩، المشاركة السياسية للنساء،. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. انظر أيضا

- Women in National Parliaments, IPU, 2004.

31- Dr. Hiroko Mizushima, Women and Politics: Strong Power or Smooth Cooperation? 1st FES young women leaders network conference held on 3-4 November 2000 in Bangkok, Thailand, Freidrich Ebert Stiftung 2001, p1-2.

جدول رقم (٢)
المرأة اليابانية والوزارة

م	الاسم	الوزارة	التاريخ
١	Masa Nakayana	الشئون الاجتماعية	١٩٦٠
٢	Tsuryo Kondo	العلوم والتكنولوجيا	١٩٦٢ - ١٩٦٣
٣	Shige Ishimoto	البيئة	١٩٨٤ - ١٩٨٥
٤	Mayami Moriyama	البيئة	١٩٨٩
		لشئون مجلس الوزراء	١٩٨٩ - ١٩٩٠
		التعليم والرياضة والثقافة	١٩٩٢ - ١٩٩٣
		العدل	٢٠٠١ - ٢٠٠٣
٥	Sumiko Takahara	التخطيط الاقتصادى	١٩٨٩ - ١٩٩٠
٦	Akiko Santo	العلوم والتكنولوجيا	١٩٩٠ - ١٩٩١
٧	Manac Kubata	التخطيط الاقتصادى	١٩٩٣ - ١٩٩٤
٨	Mashiko Komura	التخطيط الاقتصادى	١٩٩٤ - ١٩٩٥
٩	Ryoko Aakamatsu	التعليم	١٩٩٣ - ١٩٩٤
١٠	Wakako Hironaka	البيئة	١٩٩٣ - ١٩٩٤
١١	Toshiko Hamayotsu	البيئة	١٩٩٤
١٢	Makiko Tanaka	العلوم والتكنولوجيا	١٩٩٤ - ١٩٩٥
		الشئون الخارجية	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
١٣	Michiko Ishii	البيئة	١٩٩٦ - ١٩٩٧
١٤	Ritsuko Nagao	العدل	١٩٩٦
١٥	Seiko Nade	الاتصالات	١٩٩٨ - ١٩٩٩
١٦	Kayoko Shimizu	البيئة	١٩٩٩ - ٢٠٠٠
١٧	Chikage Ogi	البناء	٢٠٠٠
		الأراضى، البنية الأساسية والمواصلات	٢٠٠٠ - ٢٠٠٣
١٨	Yoriko Kawaguchi	أول امرأة يابانية تصبح رئيس المجلس الأعلى (مجلس المستشارين) البيئة	٢٠٠٠ - ٢٠٠١
١٩	Atsuko Toyama	التعليم والرياضة والثقافة	٢٠٠١ - ٢٠٠٣
٢٠	Yuriko Koike	البيئة	٢٠٠٣
٢١	Chiko Nono	العدل	٢٠٠٤
		شئون الشباب	

كان يعانى من مشكلة سيادة المرأة على الحزب(٣٢). ولكننا سوف نركز فى هذه الدراسة على استعراض تجارب بعض الدول فى مجال الحصة لصالح المرأة.

وهناك أكثر من أسلوب لضمان تمثيل أفضل للمرأة فى البرلمان عن طريق استخدام نظام الحصة:

أ- أسلوب الحصة الذى يعتمد على نص دستورى أو تشريع قومى:

هو تشريع يلزم المجلس التشريعى أو الأحزاب، عن طريق تعديل فى الدستور أو إصدار تشريعات جديدة تضمن وجود المرأة بشكل متكافئ فى البرلمان، وذلك بتخصيص نسبة معينة من المقاعد أو حفظ عدد معين من المقاعد للمرأة فى البرلمان. وقد اتبع هذا الأسلوب فى العديد من البلدان مثل الأرجنتين، حيث صدر تشريع فى عام ١٩٩١ ينص على ضرورة أن تتضمن القوائم الانتخابية للأحزاب نسبة ٣٠٪ للمرأة. وقد أدى هذا الإجراء إلى نتائج مذهلة، حيث ضم البرلمان الأرجنتينى بمجلسيه الأعلى والأدنى ٨٦ سيدة، و٢٤ بنسبة ٦,٣٣٪ و٣,٣٣٪ على التوالى

32- Dahlerup, Drude, Using Quotas To Increase Women's Political Representation, Women In Parliament: Beyond Numbers, 1st Ed., IDEA, .1997p.2.

(٣٣). وهو ما أهل الأرجنتين لتحتل المركز الحادى عشر على مستوى العالم من حيث نسبة وجود المرأة فى البرلمان. كذلك، فهناك العديد من الدول التى تلتزم بحفظ عدد محدد من المقاعد للمرأة، سواء فى البرلمان أو المجالس المحلية، كما هو الحال فى أوغندا وتنزانيا والهند. ففى أوغندا، يحفظ مقعد من بين المقاعد المخصصة لكل مقاطعة، والبالغ عددها ٣٩ مقاطعة، للمرأة، هذا بالإضافة إلى احتمال فوز سيدات أخريات لاعتبارات أخرى(٣٤). ويوجد حاليا فى البرلمان الأوغندى، الذى يتكون من ٣٠٤ أعضاء، ٧٥ سيدة، وبذلك تأتى أوغندا فى الترتيب رقم ٢٣ بين دول العالم بنسبة ٢٤.٧٪ تمثيلا للمرأة فى البرلمان(٣٥).

أما تنزانيا، فتحفظ ٢٠٪ من المقاعد فى البرلمان و٢٥٪ من المقاعد فى المجالس المحلية للمرأة(٣٦)، وهو ما جعل تنزانيا تحتل المركز رقم ٣٠ على مستوى العالم، حيث تشغل المرأة فى تنزانيا ٦٣ مقعدا من بين ٢٩٥، أى بنسبة ٢١,٤٪ من المقاعد فى البرلمان(٣٧).

وفى الهند، فإن التعديل الدستورى رقم ٧٤(٣٨) يتطلب حفظ ٣٣٪ من المقاعد فى المجالس البلدية المحلية للنساء، مما أحدث توازنا نسبيا فى هذه المجالس، إلا أنه لم يطرأ أى تغيير على تمثيل المرأة فى البرلمان. فبالنظر إلى ترتيب الهند العالمى، نجد أن مؤشرات تمثيل المرأة لا تزال ضعيفة، حيث تمثل المرأة ٨,٣٪ فقط من أعضاء البرلمان (٤٥ سيدة من بين ٥٤٥ عضوا بالبرلمان الهندى).

ونظرا لأن الترتيب العالمى للدول يعتمد على التمثيل البرلمانى فقط، فإننا نجد أن الهند تقع فى المركز رقم ٩٠ على مستوى العالم فى تمثيل المرأة برلمانيا(٣٩).

ولا يقتصر أسلوب التشريع على البرلمانات والمجالس المحلية فقط، بل هناك نماذج لدول صدرت بها تشريعات تلزم الأحزاب بنظام الحصة. ففى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٨، صدر فى ناميبيا تشريع يلزم الأحزاب السياسية بأن تكون ٣٠٪ من قوائمها الانتخابية من النساء. وفى فرنسا، أجرى تعديل دستورى عام ١٩٩٩ يقضى بأن تشمل القوائم الحزبية للأحزاب ٥٠٪ للرجال و٥٠٪ للسيدات(٤٠).

إلا أن نظام الحصة بهذا الشكل (نصا دستوريا أو تشريعا) قد أثار جدلا كبيرا. فالبعض يرى أنه نظام غير ديمقراطى على أساس أنه يفرض على الناخب عددا معينا أو نسبة معينة من السيدات، وهو ما يتناقض مع أساس العملية الديمقراطية، على اعتبار أنه يفرض على الناخب أن تكون اختياراته على أساس النوع وليس الكفاءة. كما يرى البعض الآخر أن نظام الحصة بهذا الشكل يجعل هناك سقفا لتمثيل المرأة، ويعمق فكرة التمييز ضدها، فهو يعمل على تضافر كل الجهود للوصول إلى نسبة معينة من التمثيل السياسى للمرأة، وغالبا ما يكون الثلث. وعند تحقيق هذا الهدف، تتوقف الجهود، مما يؤدى إلى نتيجة عكسية أو -على أحسن تقدير- الثبات على نسبة التمثيل هذه للمرأة عند هذا الحد، وهو ما يجعل تمثيل المرأة مسألة شكلية لا علاقة لها بالهدف الأساسى، وهو رفع مستوى مشاركة المرأة فى كافة القضايا المجتمعية على أساس أنها نصف المجتمع(٤١).

ب- أسلوب الحصة من خلال الأحزاب السياسية دون اللجوء إلى إصدار تشريعات أو تعديلات على الدستور:

وقد ظهر هذا الأسلوب لتلافى عيوب الأسلوب الأول، حيث إنه لا توجد تشريعات أو نصوص بالدستور تحدد قدرا معينا من الوجود للمرأة بالبرلمان، بل تلتزم بعض أو كل الأحزاب فى دولة ما بتخصيص عدد أو نسبة معينة من الترشيحات الحزبية للمرأة بشكل تطوعى.

ومن أبرز أمثلة هذا النظام، الدول الاسكندنافية، التى حققت تمثيلا مرتفعا للمرأة خلال العقود الثلاثة الماضية. فبالرغم من عدم وجود نص فى الدستور يضمن حصة معينة للمرأة، إلا أن الضغط المتواصل من قبل الجمعيات النسائية استطاع تعبئة وتنظيم الجهود لضمان ترشيح متزايد للمرأة من قبل الأحزاب السياسية، مما أدى إلى حركة مجتمعية شاملة تستهدف زيادة تمثيل المرأة.

ولقد بدأت هذه الحركة فى عام ١٩٨٣ بالنرويج، عندما قرر حزب العمال النرويجى أن يكون كل من الرجل والمرأة ممثلين بنسبة ٤٠٪ على الأقل(٤٢) وبالمثل حدث ذلك فى قوائم الحزب الاشتراكى الدنماركى عام ١٩٨٨. وفى عام ١٩٩٤، رفع الحزب الاشتراكى الديمقراطى السويدى شعارا جديدا بأن القوائم الانتخابية يجب أن تتضمن أسماء مرشحين رجال ومرشحات من

33- IPU, Politics: Women's Insight, .2000 (www.ipu.org./english/surveys).

راجع ايضا

- International Parliaments Union (IPU), Women In National Parliaments, World Classification, 30 November .2004

IPU, Politics: Women's Insight, .2000 (www.ipu.org./english/surveys).

34- IPU, Politics: Women's Insight, .2000 (www.ipu.org./english/surveys).

35- International Parliaments Union (IPU), World Classification, 30 November .2004

36- International IDEA, Women In Parliament, (www.idea.int.).

37- International Parliaments Union (IPU), (www.ipu.org)

38- Dahlerup, Drude, Using Quotas To Increase Women's Political Representation, p.5.

39- International Parliaments Union (IPU), (www.ipu.org)

40- International IDEA, (www.idea.int.).

لمزيد من التفاصيل، راجع

Reynolds, A., Ben Reilly, Handbook of Electoral System Design, International IDEA, .1997 (www.idea.int.).

41- Dahlerup, Drude, Using Quotas To Increase Women's Political Representation, p.6.

42- Russell, Meg, Quotas are Good for Democracy, Guardian Newspaper Limited, Thursday July 5, .2001p1-4.

النساء على التبادل، أى أنه إذا كان المرشح الأول للحزب رجلا، فيجب أن تكون المرشحة الثانية من السيدات، وهكذا على التوالى(٤٣).

ولقد أدت هذه الإجراءات التى تبنتها الأحزاب السياسية الاسكندنافية بشكل تطوعى(*) دون أى تشريع، إلى زيادة تمثيل المرأة لتكون السويد هى الدولة رقم ١ (٤٥,٣٪) طبقا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام ٢٠٠٤، والدولة رقم ٢ طبقا لتقرير اتحاد البرلمانات الدولية للعام نفسه، وتكون الدنمارك هى الدولة رقم ٣ (٣٨٪)، والنرويج الدولة رقم ٥ (٣٦,٤٪) حسب التقريرين.

والجدير بالذكر أن هذا الاتجاه فى تطبيق نظام الحصة قد لقى استجابة العديد من الأحزاب السياسية، فقد أكد اتحاد البرلمانات الدولية أن ٥٦ حزبا سياسيا على الأقل فى ٢٤ دولة تتبع نظام الحصة بهذا المفهوم، أكثرها فى أوروبا.

تقييم نظام الحصة :

ويجب ألا نفرط فى التفاؤل، فنظام الحصة ليست هى العصا السحرية التى يمكنها حل كل مشكلات عدم التوازن من حيث النوع فى الحياة السياسية، إذ إن بعض الدول لم تحقق النجاح المنشود بتطبيق هذا النظام، فبعض الدول طبقت هذا النظام لفترة وجيزة، ثم توقفت دون أن تحقق الأهداف المرجوة، مثل مصر، حيث تبنت مصر نظام الحصة بين عامى ١٩٧٩ و١٩٨٦(٤٤)، وبعض الدول الأخرى طبقت هذا النظم دون جدوى كالبرازيل ونيبال. فرغم التزام الأحزاب السياسية فى البرازيل بترشيح نسبة ٢٠٪ من السيدات(٤٥) من قائمة المرشحين، إلا أن الناخب يختار على أسس أخرى غير النوع. وحيث إن المرأة فى البرازيل ليست لديها الخبرة السياسية الكافية التى تمكنها من الحصول على الأصوات اللازمة للفوز، فغالبا ما تفشل فى الوصول إلى مقعد البرلمان. ولا تزال البرازيل فى المركز رقم ٨٨ على المستوى العالمى، فالمرأة فى البرازيل لها ٥٤ مقعدا بنسبة ٩,١٪ من المقاعد فى البرلمان بمجلسيه (٤٤ مقعدا من ٥١٣ بنسبة ٨,٦٪ تمثيلا للمرأة فى مجلس النواب، و١٠ من ٨١ بنسبة ١٢,٣٪ فى المجلس الأعلى)(٤٦).

أما نيبال، فقد أجرت تعديلا دستوريا نص على ضرورة تخصيص نسبة ٥٪ من المرشحين عن كل حزب سياسى للمرأة، و٢٠٪ من المقاعد تحفظ للمرأة على المستوى المحلى(٤٧) إلا أن نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان بمجلسيه لم تتعد ٦٪ حتى عام ٢٠٠١، حيث شغلت المرأة فى نيبال ١٢ مقعدا من بين ٢٠٥ بنسبة ٥,٩٪ بمجلس النواب، و٥ مقاعد من بين ٦٠ مقعدا بنسبة ٨,٣٪ بمجلس الشيوخ حتى عام ٢٠٠٤، الأمر الذى وضع نيبال فى المركز ١٠١ على المستوى العالمى(٤٨).

الخاتمة :

السؤال الذى يطرح نفسه الآن أين تقع اليابان بين دول العالم من حيث تمثيل المرأة سياسيا، سواء بالبرلمان أو على المستوى الوزارى؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة على هذا السؤال، ننظر إلى ١٣٤ دولة جاءت فى المراكز المائة الأولى من حيث تمثيل المرأة بالبرلمان (انظر الجدول على موقع المجلة الإليكترونى)(**)، لنحدد ما إذا كانت هناك علاقة قوية بين التقدم الاقتصادى للدول وتمثيل المرأة سياسيا أم لا. ومن بين هذه الدول، البالغ عددها ١٣٤ دولة، هناك ٢٧ دولة متقدمة، منها اليابان محل الدراسة، فى حين أن هناك ١٠٧ دول نامية فى ٧٣ مركزا على مستوى العالم. وبهذا، تكون الدول المتقدمة قد شكلت ٢٠,١٪ من العينة محل الدراسة، فى حين أن نسبة الدول النامية بلغت ٧٩,٩٪. الشكل رقم (٢)

أما بالنسبة للعلاقة بين نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان ونسبة تمثيلها على المستوى الوزارى، فقد أظهر معامل بيرسون للارتباط Pearson's Correlation Coefficient أن هناك علاقة طردية مباشرة قوية نسبيا، إذ بلغت ٠,٥٧٩ 0.579 وإن كانت لم تصل إلى الواحد الصحيح ١+ انظر الشكل رقم(٣)

العلاقة بين نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان ونسبة تمثيلها على المستوى الوزارى. الشكل رقم (٣)

مما سبق، يتضح لنا أن التقدم الاقتصادى للدول ليس الشرط الأساسى لزيادة تمثيل المرأة، سواء على مستوى البرلمان، أو على المستوى الوزارى.

أولا- تمثيل المرأة بالبرلمان :

فى الدول العشر الأولى من حيث تمثيل المرأة بالبرلمان، مثلت الدول المتقدمة سبع دول بنسبة ٢٥,٩٪ من الدول المتقدمة، البالغ عددها بالعينة ٢٧ دولة، ومثلت الدول النامية ثلاث دول هى: رواندا فى المركز الأول، وكوبا فى المركز السابع، وكوستاريكا فى المركز التاسع، بنسبة ٢,٨٪ من الدول النامية البالغ عددها بالعينة ١٠٧ دول.

وإذا نظرنا إلى ٥٥ دولة، مثلت المراكز الخمسين الأولى، فسوف نجد أن منها ١٧ دولة متقدمة، أى بواقع ٦٢,٩٪ من جملة الدول المتقدمة بالعينة، فى حين شكلت الدول النامية فى المراكز

43- Dahlerup, Drude, Using Quotas to Increase Women's Political Representation, p.8.

(*) وان بدأت بأحزاب المعارضة، ثم امتدت لباقى الأحزاب بالدول الاسكندنافية

٤٤- المشاركة السياسية للمرأة: تاريخ وواقع المشاركة السياسية للمرأة فى مصر، المجلس القومى، ملخص التقرير الأول، ٢٠٠١، ص٢٨

45- Bunagan, Katrine, Reyes, Melanie, Yaucha, Ma. DaShell, Editor: Espine Villaluz, Sheila, Women Around The World, Center for Legislative Development, April 2000, Vol. 1, No.3.

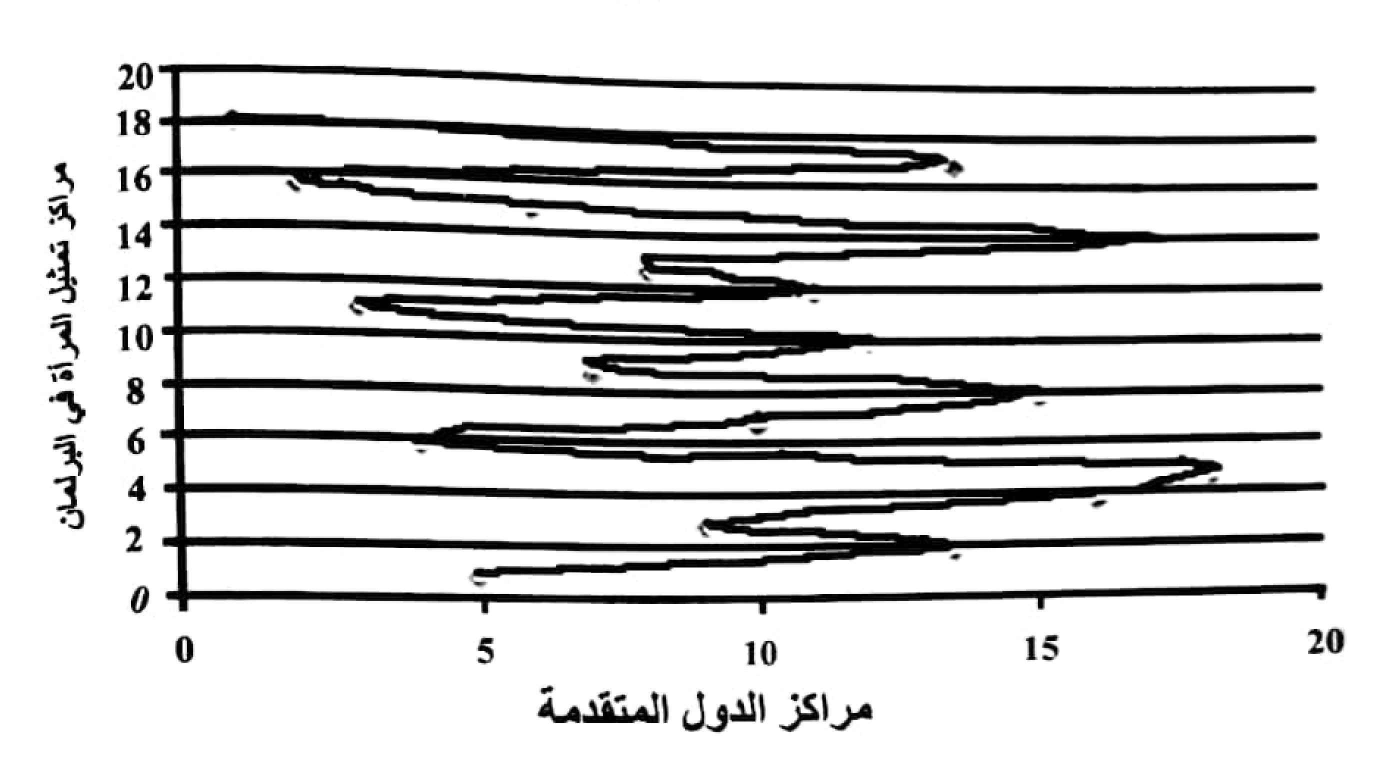
46- International Parliaments Union (IPU), (www.ipu.org).

47- Bunagan, Katrine, Reyes, Melanie, Yaucha, Ma. DaShell.

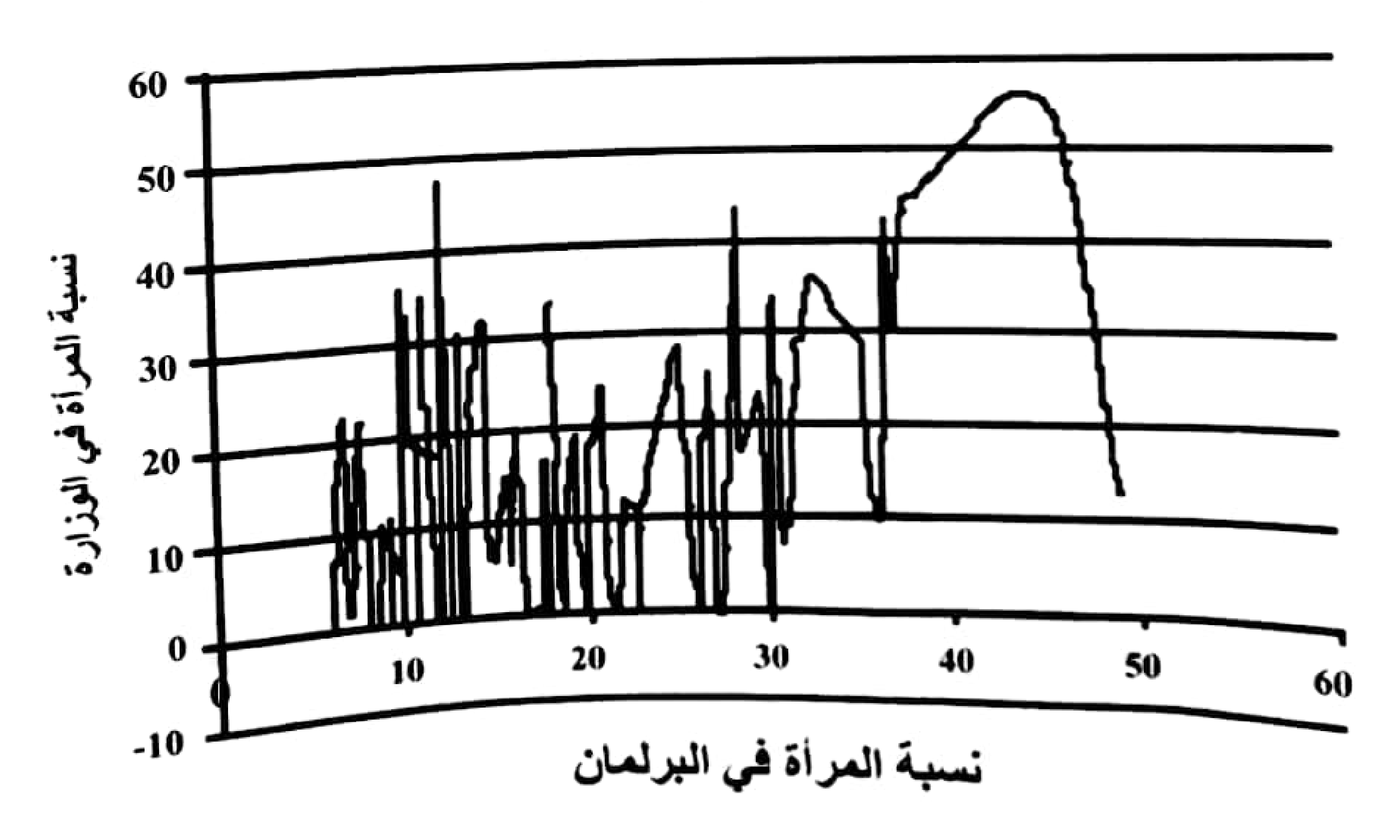
48- International Parliaments Union (IPU), (www.ipu.org).

(**)www.siyassa.org.eg

شكل رقم (٢)



شكل رقم (٣)



الخمسين الأولى نسبة ٣٥,٥٪ من الدول النامية بالعينة.

أما إذا نظرنا إلى المراكز الخمسين الأخيرة، فسوف نجد أن ٧٩ دولة مثلت هذه المراكز، منها ١٠ دول متقدمة بنسبة ٣٧,١ من الدول المتقدمة بالعينة محل الدراسة، وتشمل هذه الدول العشر أربع دول من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، هي: الولايات المتحدة الأمريكية (التى تدعى أنها صاحبة النموذج الديمقراطى الأمثل)، وفرنسا (بلد الحرية)، وإيطاليا، واليابان محل الدراسة.

ثانيا- تمثيل المرأة على المستوى الوزارى:

فى الدول العشر الأولى، مثلت الدول المتقدمة ثمانى دول بنسبة ٢٩,٦٪ من الدول المتقدمة بالعينة محل الدراسة، فى حين أتت دولتان فقط، هما كولومبيا وزيمبابوى، بنسبة ١,٨٪ من الدول النامية بالعينة ضمن الدول العشر الأولى من حيث تمثيل المرأة على المستوى الوزارى.

وإذا نظرنا إلى المراكز الخمسين الأولى من حيث تمثيل المرأة فى الوزارة، فسوف نجد أن من بين ٦٤ دولة، مثلت تلك المراكز، ٢٣ دولة متقدمة بنسبة ٨٥,٢٪ من الدول المتقدمة بالعينة، محل الدراسة، جاءت ضمن المراكز الخمسين الأولى، فى حين أن ٣٨,٣٪ من الدول النامية محل الدراسة، والبالغ عددها ١٠٧ دول، جاءت ضمن المراكز الخمسين الأولى.

ولم يأت فى المراكز الأخيرة سوى أربع دول متقدمة من دول العينة محل الدراسة هى: البرتغال، واليونان، وإسرائيل واليابان (محل الدراسة)، فى حين أن هناك ٣٢ دولة نامية ليس بها أى تمثيل للمرأة على المستوى الوزارى.

ومما سبق، يتضح لنا أن اليابان تأتى فى مركز متأخر من حيث تمثيل المرأة سياسيا بين دول العالم المتقدم والنامى على حد سواء.. فاليابان اتت فى المركز رقم ٩٥ بين دول العالم فى نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان، وفى المركز رقم ٧٢ بين دول العالم فى نسبة تمثيل المرأة فى الوزارة.

ويدل ذلك على أن العلاقة ضعيفة بين التقدم الاقتصادى للدول وتمثيل المرأة بالبرلمان. فالتقدم الاقتصادى هو مجرد واحد من العوامل التى تساعد على زيادة تمثيل المرأة سياسيا، ولكنه ليس العامل الوحيد، بل إن هناك عوامل أخرى قد تكون أهم تأثيرا فى زيادة نسبة تمثيل المرأة، ومن أهمها العادات والتقاليد التى قد تقف فى بعض الأحيان حائلا دون تحقيق قدر أكبر من المشاركة للمرأة فى الحياة السياسية، حتى فى الدول المتقدمة، مثلما رأينا الحال فى اليابان.

وتشير بعض المؤشرات الرقمية إلى أن هناك علاقة أكبر بين التقدم الاقتصادى للدول والتمثيل على المستوى الوزارى. فاليابان هى الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة التى يأتى مركزها متأخرا من حيث تمثيل المرأة فى الوزارة، فقد أتت فى المركز رقم ٧٢، فى حين أن باقى الدول الصناعية السبع الكبرى أتت ضمن الـ ٣٥ دولة الأولى. أما على مستوى التمثيل فى البرلمان، فلم تأت بين الدول الـ ٣٥ الأولى سوى دولتين هما ألمانيا وكندا من بين الدول الصناعية السبع الكبرى.

التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى

■ د.عبدالرضا على أسيرى

أستاذ مساعد ورئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت

لا يختلف الباحثون على أن دول مجلس التعاون الخليجى قد بدأت تشهد تحولات سياسية منذ بداية عقد التسعينيات، فى اتجاه تعديل العمليات السياسية بما يتفق مع الموجة العالمية للتحول الديمقراطى. ومع الضغوط الداخلية والخارجية التى تفاعلت فى هذ الدول فقد ظلت النظم السياسية لدول المجلس، ربما باستثناء حالة الكويت، فى بداية التسعينيات تتسم بالانغلاق السياسى، حيث السلطة السياسية تتسم بالمركزية والوحدة، ولا توجد قنوات للمشاركة السياسية الفعالة أو دور فعال للمؤسسات السياسية الحزبية والتشريعية. ولكن هذه الدول بدأت تشهد -كما قدمنا- تحولات مهمة منذ بداية التسعينيات، وقد تسارعت أحداث سبتمبر ٢٠٠١، بحيث إنه يمكن القول إننا إزاء عملية تحول سياسى جذرى، ربما لا يكون فى اتجاه تحول ديمقراطى كامل، ولكنه فى اتجاه خطوات ملموسة لتحقيق هذا التحول.

فقد شهدت تلك الدول عددا من التطورات السياسية الإصلاحية وذلك بداية من عقد التسعينيات من القرن العشرين وقد ساعد عدد من العوامل على بزوغ هذا التحول الديمقراطى، ومنها المطالبة من الطبقة الوسطى بعقد اجتماعى جديد، حيث جاء ذلك بعد ظهور طبقة وسطى متعلمة فى هذه الدول، كان لها مطالبها التى تتعلق بالإصلاح. وكذلك، انكماش عامل دولة الرفاه بعد التأثر الذى شهدته أسعار النفط فى عقد الثمانينيات من القرن العشرين علاوة على ذلك، يأتى النمو المتزايد والمطرد فى عدد سكان هذه الدول ليعمق من المطالب الاصلاحية. من ناحية أخرى، جاءت بعض هذه الإصلاحات كترجمة مباشرة لحاجة النخب الحاكمة لتجديد مصادر شرعيتها، خاصة فى ظل الموجة العالمية للديمقراطية، وثورة المعلومات والاتصالات، ثم تصاعد الضغوط الأمريكية المطالبة بالتحول الديمقراطى(١)

وفى هذا الإطار، اضطلعت المؤسسات التشريعية بدور مهم فى تلك التحولات، سواء كمبادر بانتاج التحولات الديمقراطية، أو كمجال لتلك التحولات. فالمؤسسة التشريعية كثيرا ما تكون ساحة للتحول الديمقراطى، ولكنها قد تكون أيضا القوى الدافعة لهذا التحول. وتدل الخبرة التاريخية للدول الديمقراطية على أن التحولات السياسية الجذرية فى تلك الدول حدثت داخل المؤسسات التشريعية، كما هو الحال فى الدور الذى قام به البرلمان الإنجليزى على مر العصور، كما أن الجمعية الوطنية الفرنسية كانت من ساحات التحولات السياسية التى أحدثتها الثورة الفرنسية. ويسعى هذا البحث إلى دراسة أهم ملامح التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى مع الإشارة إلى الدور الذى لعبته المؤسسة التشريعية فى هذه التحول. وفى هذا الإطار، يطرح البحث عددا من التساؤلات البحثية، منها ما هى العوامل التى أدت الى انطلاق عمليات التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى؟ وكيف تختلف عمليات التحول الديمقراطى فى تلك الدول عنها فى الدول الأخرى؟ وما هو دور المؤسسة التشريعية فى عملية

(١) د. ابتسام الكتبى، التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى، الواقع والآفاق المستقبلية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الديمقراطية والإصلاح السياسى فى الوطن العربى: محورية عربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بالتعاون مع المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بليبيا، من ٢٢ إلى ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠٥

التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون؟ وكيف انعكست عمليات التحول الديمقراطى بدورها على اداء المؤسسة التشريعية؟

وللاجابة على تلك التساؤلات، سيتم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية وذلك على النحو التالى:

١- الإطار المفهومى للتحول الديمقراطى.

٢- أصول التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى.

٣- نشأة المؤسسة التشريعية فى دول مجلس التعاون الخليجى.

٤- دور المؤسسة التشريعية فى عمليات التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى.

المبحث الأول- الإطار المفهومى للتحول الديمقراطى :

هناك تعريفات متعددة للتحول الديمقراطى، لعل من أهمها أنه يعنى الانتقال من الحكم السلطوى إلى الحكم الديمقراطى، وتطبيق القواعد الديمقراطية فى المؤسسات، أو امتداد هذه التطبيقات لتشمل أفرادا وموضوعات لم تشملهم من قبل، وبالتالى فالتحول الديمقراطى هو الترتيب المؤسسى الذى يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار، من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية وتنافسية، يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين(٢). هذا التأكيد على أهمية المشاركة للأفراد والتعددية السياسية من شأنه أن يعلى من الإرادة الشعبية ودورها فى مسألة الحكم(٣). كما تعرف عملية التحول الديمقراطى أيضا بأنها تعنى الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى نظم ديمقراطية، وهذا يعنى تطبيق عدة خطوات أو تبنى عدة سياسات تؤكد هذا التحول، من أهمها: احترام الدستور، وسيادة القانون، ووجود مجلس تشريعي منتخب انتخابا حرا ونزيها، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة والإعلام، والتعددية السياسية والحزبية، واحترام حقوق الإنسان(٤).

من ناحية أخرى، تنطوى عملية التحول الديمقراطى على انطلاق النظام من وضعية معينة إلى وضعية أخرى جديدة تتضمن تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشيطة والفاعلة من الناحية السياسية، وتعتبر تهيئة المناخ السياسى الملائم للتحول الديمقراطى من المتطلبات المهمة التى تضمن عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوى، وتضمن ممارسة المؤسسات الديمقراطية لدورها فى حالة الصراعات الاجتماعية أو السياسية(٥).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه وجود تداخل وتشابك بين مفهوم عملية التحول الديمقراطى أو مفهوم الديمقراطية من جهة، وبين إجراءات الإصلاح السياسى من جهة أخرى، حيث تؤدى الأخيرة إلى حدوث تطور إيجابى فى الأولى (عملية التحول الديمقراطى). ومن ثم، فإن قياس عمليات الإصلاح السياسى فى دولة ما غالبا ما تتداخل مع معايير قياس ما تخوضه هذه الدولة من عملية التحول الديمقراطى. كذلك، تنبع أهمية عملية الانتخابات من كونها تعكس طبيعة المجتمع، وواقع مكوناته الداخلية، وسمات المجتمع وعناصره. وتعتبر عملية الانتخاب الشعبى جزءا أساسيا من عملية التحول الديمقراطى. فلا يمكن تصور عملية ديمقراطية دون الحديث عن قدرة الشعب على الاختيار الحر عبر انتخابات نزيهة(٦). فى الوقت ذاته، تتباين أهمية هذه الآلية فيما بين النظم المختلفة، حيث تظهر فى ظل بعض النظم غير الديمقراطية على أنها مجرد إجراء شكلى، إلا أنها ترتبط فى الديمقراطية الراسخة بالتعددية والتنافسية والتداول فى الوقت ذاته(٧).

وعند الحديث عن القوى الفاعلة فى عملية التحول الديمقراطى، يمكن الاشارة الى عدد من القوى كالأحزاب السياسية والنخب السياسية وتنظيمات المجتمع المدنى، بل ومؤسسات النظام السياسى ذاته. ففى بعض الأحيان، تقوم السلطة التنفيذية بدفع عملية التحول الديمقراطى، كما هو الحال فى التحولات الديمقراطية التى بدأت فى موريتانيا من خلال المجلس العسكرى الحاكم عام ٢٠٠٦. كذلك، قد تضطلع المؤسسة القضائية بدور فى عملية التحول الديمقراطى، وذلك حينما تتدخل تلك المؤسسة للحكم على دستورية القوانين وتفسير القوانين ومراقبة الانتخابات، كما هو الحال فى مصر. وأخيرا، فقد تقوم المؤسسة التشريعية بدور محورى فى عملية التحول الديمقراطى من خلال اصدار القوانين

(٢) ياسر ابو دية، اثر التغير فى النظام الدولى على التحول الديمقراطى فى الوطن العربى: دراسة حالة منطقة الخليج العربى، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، ٢٠٠٣.

(٣) ياسر أبو دية، (المرجع السابق).

(٤) د. محمد صفى الدين، "التحول الديمقراطى فى مصر"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الديمقراطية والإصلاح السياسى فى الوطن العربى: نحو رؤية عربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بالتعاون مع المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بليبيا، من ٢٢ إلى ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠٥.

(٥) د. إكرام بدر الدين، "اتجاهات التحول الديمقراطى فى شرق آسيا"، فى د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية فى آسيا، (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص٣

(٦) د. عبد الغفار رشاد، "انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠: تحليل الإطار العام"، فى د. مصطفى علوى (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص٢٨٥

(٧) د. محمود مصطفى كمال، " الدعاية الانتخابية: دراسة مقارنة لانتخابات مجلس الشعب بالتطبيق على الدائرة الأولى بمحافظة المنيا"، شئون اجتماعية، العدد ٧٩، خريف ٢٠٠٣، ص٩٧

والتشريعات التى تؤسس لهذا التحول، كما هو الحال فى التحولات الديمقراطية التى بدأت عام ٢٠٠٥ فى البرلمان القرغيرستانى فى آسيا الوسطى.

وسيركز هذا البحث على عمليات التحول الديمقراطى التى تجرى فى دول مجلس التعاون الخليجى، ودور المؤسسة التشريعية فيه

المبحث الثانى- أصول التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى :

ظهرت عدة تيارات رسمية وغير رسمية، منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، تنادى بالتحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى، وجاء ذلك من خلال مطالبات للقوى السياسية الشعبية والمثقفين باجراء هذا التحول، كما جاء على يد السلطة السياسية، وهو ما يتضح من خلال قراءة الخطاب السياسى لها، أو من خلال المراسيم الملكية والأميرية التى تضمنت بعض الإجراءات الإصلاحية، مثل إنشاء مجالس للشورى، أو تشريع إجراء انتخابات برلمانية أو بلدية ... الخ.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه يصعب إنكار الجذور التاريخية لإجراءات التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى، والتى تعود إلى العقد الثانى من القرن العشرين.

وفى هذا الصدد، فقد ظهرت عدة محاولات للاصلاح السياسى بدول الخليج العربية، والتى لم تكن تعرف بحدودها السياسية الحالية -خلال عقد العشرينيات من القرن العشرين - وعلى الرغم من اختلافها فى الوسائل والأساليب، إلا أنها اتفقت فى معظم مطالبها وأهدافها التى أنشئت من أجل تحقيقها. وقد بدأت تلك الحركات بالبحرين سنة ١٩٢١، ثم الكويت فى العام ذاته، وكذلك بإمارة دبى، بالإضافة إلى الحركات الإصلاحية فترة ما بعد الاستقلال(٨).

وبالنسبة للحركة السياسية المنادية بالتحول الديمقراطى فى البحرين، والتى جاءت سنة ١٩٢١، فقد جاءت كرد فعل لصدور قانون بلدية المنامة سنة ١٩١٩ بتشكيل مجلس بلدى، والذى كان يجمع مناصفة ما بين نظامى التعيين والانتخاب غير المباشر. علاوة على ذلك، فقد جاءت تلك الحركة بعد القرار الذى أصدرته سلطة الاحتلال البريطانى، والذى كان يقضى بتطبيق بعض القوانين الهندية ونقلها إلى البحرين. وفى هذا الصدد، نظرت هذه الحركة لهذا القرار على أنه تدخل فى الشئون الداخلية، وهو ما أدى إلى عقد اجتماع تمخض عن تشكيل جمعية تاسيسية تقدمت بعدد من المطالب، أهمها وضع حد للتدخل البريطانى فى شئون البحرين الداخلية. وقد استطاعت قوات الاحتلال احتواء هذه الحركة من خلال نفى زعمائها للهند(٩).

وقد امتدت آثار تلك الحركة إلى الكويت سنة ١٩٢١. وفى هذا الإطار، يأتى اجتماع وجهاء الكويت فى هذا العام بعد وفاة الشيخ سالم المبارك، حيث طالب هذا الاجتماع بأن يكون لهذه الجماعة دور فى شئون الحكم، عن طريق مجلس استشارى يتكون من أعيان البلاد البارزين، وأسفر هذا الاجتماع عن تدوين ميثاق، وهو أول وثيقة دستورية فى تاريخ الكويت، نشأ عنها تشكيل أول مجلس استشارى معين، وذلك فى عهد الشيخ أحمد الجابر. ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن هذا المجلس الاستشارى لم يكن يتمتع بسلطة تشريعية، إلا أنه أوجد نوعا من المشاركة الشعبية فى الحكم. وقد واصل المجلس جلساته، إلا أنه لم يستمر طويلا بسبب خلافات أعضائه، وعدم الالتزام بالأغلبية، وتجاوز بعض الأعضاء لصلاحياتهم، فبدأ الأعضاء ينقطعون عن حضوره إلى أن حل تلقائيا(١٠). وقد تلت هذه الحركة فى أواخر عقد الثلاثينيات حركة أخرى، بدأت سنة ١٩٣٨، وكانت هذه الحركة الشعبية تدعو لإجراء انتخابات لمجلس شعبى، كان من أهدافه زيادة دور الشعب فى صنع القرارات المختلفة، ومن ثم تقليص دور الحاكم، وتخفيف النفوذ الأجنبى فى الحكم. وكان من أهم عوامل بزوغ هذه الحركة ما شهدته تلك الدول من تغيرات اقتصادية واجتماعية، والاحتكاك المباشر بالحركات السياسية العربية، وتردى الأوضاع الداخلية، سواء من الناحية التنظيمية والإدارية فى مجالات التعليم، والقضاء، والجمارك، والأمن، أو الاقتصادية المتمثلة فى الاحتكار الاقتصادى الذى كان يمارسه القلة، ومنافسة العناصر الأجنبية للسكان، مما أدى إلى زيادة السخط الشعبى(١١).

ومن ثم، يلاحظ على هذه الحركات الإصلاحية أنها لم تشمل دول مجلس التعاون الخليجى جميعها، كما أنها اتسمت بالمحدودية، سواء فيما يتعلق بحجم المشاركة الشعبية أو فى حجم المطالب التى جاءت بها. إلا أنه لا يمكن إغفال الظروف التى نشأت داخلها هذه الحركات، وأهمها الاحتلال البريطانى لدول الخليج الذى قلل من فعالية هذه المحاولات الإصلاحية، وكذلك المستوى الاقتصادى والتعليمى والاجتماعى الذى كانت تتمتع به دول المجلس خلال هذه الفترة، والذى أدى إلى انخفاض مستوى الوعى السياسى لدى المواطنين فى هذه الدول. ومن الملاحظ أن هذه الموجة من التحول الديمقراطى سرعان ما بدأت تنحسر عبر فترة زمنية طويلة قاربت النصف قرن، باستثناء الحالة الكويتية. ويمكن تفسير هذا الانحسار فى ضوء عدة عوامل، أهمها أولا: الخبرة السلبية لتجارب الديمقراطية السابقة، والتى أدت -فى غيبة

(٨) محمد بن على بن سالم الرعابى، المجالس التشريعية فى دول مجلس التعاون الخليجى دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، ٢٠٠٦، ص٣٨

(٩) المرجع السابق، ص٤٠

(١٠) المرجع السابق، ص٤١

(١١) المرجع السابق، ص ص٤٢-٤٥

الاسس الاجتماعية والاقتصادية للتحول الديمقراطي- الى مواجهة دموية بين الحاكم وأعضاء السلطة التشريعية حينذاك. ثانيا اندلاع الحرب العالمية الثانية، وانشغال كل القوى السياسية والاجتماعية بتداعيات تلك الحرب على دولهم وما تتطلبه الحرب من اجراءات استثنائية لمواجهة التهديدات الناشئة عنها. ثالثا بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت متغيرات جديدة أدت الى استمرار تغييب عملية الاصلاح الديمقراطي، اهمها اندلاع الحرب الباردة وما أدت اليه من تركيز القوتين العظميين على اكتساب ولاء النظم السياسية، هذا بالاضافة الى بداية ظهور الثروة النفطية، وبداية عصر دولة الرفاه فى دول الخليج.

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، بدأت تتبلور مطالب للتحول الديمقراطي فى جميع دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة، وذلك نتيجة عدة اعتبارات، أهمها تفكك الكتلة السوفيتية وعمليات التحول الديمقراطي فى الدول التى قامت على انقاض تلك الكتلة والدول الجديدة، مما كان له اثر فى تبنى القوى الشعبية فى دول مجلس التعاون الخليجي لمطالب ديمقراطية مماثلة. كذلك، فإن حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ أسهمت فى تعميق التيارات المطالبة بالمشاركة الشعبية فى السلطة، هذا بالاضافة الى تنامي تيار العولمة وما ارتبط به من تعاظم المجتمع المدني العالمي، وظهور شبكة الاتصالات العالمية بين الاف المنظمات غير الحكومية المطالبة بالتحول الديمقراطي. وقد أدى هذا كله الى تحول كيفي فى عمليات المطالبة بالتحول الديمقراطي فى دول مجلس التعاون الخليجي لأول مرة. ومن ناحية أخرى، فان أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الامريكية أسفرت عن مطالبات أمريكية وأوروبية منذ تلك الحقبة باجراء عمليات اصلاح سياسى فى النظم السياسية العربية، استنادا الى أن حركات التطرف العربية انما هى نتيجة للطبيعة التسلطية للنظم العربية، وأدى بعضها الى تعميق وتشجيع كثير من الحركات الشعبية المطالبة بالتحول الديمقراطي، والتى وجد بعضها سندا له فى القوى الخارجية.

المبحث الثالث- نشأة المؤسسات التشريعية فى دول مجلس التعاون الخليجي :

لا يسعى هذا البحث إلى التعرض بالدراسة للجذور التاريخية للمؤسسة التشريعية فى دول مجلس التعاون الخليجي، بقدر ما يسعى إلى فهم دور هذه المؤسسة فى عمليات التحول الديمقراطي فى تلك الدول، وعلاقة هذه المؤسسة التشريعية بتلك العمليات.

وفى هذا الصدد، فإنه على الرغم من تشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير، إضافة إلى وجود عدد من القواسم المشتركة فيما يتعلق بنظم الحكم لهذه الدول، إلا أن هناك تباينا فيما يتعلق بالخطوات التى اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي نحو إنشاء مجالس تشريعية. كذلك فإن هناك تباينا فيما يتعلق بالسلطات التى تتمتع بها هذه المجالس على المستويات التشريعية والرقابية.

فعلى حين تعود بدايات إنشاء المجالس التشريعية فى الكويت إلى سنة ١٩٦٣، فقد تأخرت هذه التجربة الى نهاية عام ١٩٩٦ فى عمان. من ناحية أخرى، تتباين نظم المجالس التشريعية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبعضها. فعلى حين تتبع بعض الدول نظام المجلسين مثل البحرين وعمان، تقتصر بعض الدول الأخرى على مجلس واحد مثل الكويت والسعودية، علاوة على تعدد المسميات التى تطلق على مجالس السلطة التشريعية، بين مجلس الأمة (الكويت)، والمجلس الوطنى (عمان)، والمجلس الاتحادى الوطنى (الإمارات).

ومن الناحية التاريخية، تمتد جذور المؤسسة التشريعية فى بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى ثمانية عقود، ولكن يصعب الحديث عن "جذور" لتلك المؤسسات فى السعودية، وقطر، وعمان، والإمارات، وذلك نظرا لأن تلك الدول لم تعرف تجربة إنشاء المجالس التشريعية إلا بعد حرب الخليج الثانية فى أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين، كاستجابة لعدد من التطورات الإقليمية وما صاحبها من العديد من المطالبات بالتحول الديمقراطي، كان من الطبيعى أن يأتى على رأسها إنشاء مؤسسة تشريعية يكون لها الدور الرقابى والتشريعى(١٢). ويرجع تأخر إنشاء المؤسسات التشريعية إلى أن الحقبة النفطية، وما تلاها من تطور اقتصادى واجتماعى، أدت إلى إقامة علاقات بين الدولة ومواطنيها، تتسم بأنها ذات اتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل، حيث وجدت مجموعة ضخمة من العائدات والمنافع أتيحت للمواطنين بتكلفة بسيطة، والمطلوب منهم فقط إبقاء نشاطهم السياسى فى الحدود المرسومة من قبل الحكومة(١٣). وهكذا، لعبت "الدولة الريعية" دورا مهما فى كسب الولاء السياسى، وتحقيق الشرعية السياسية، وزيادة اعتماد المواطن على الدولة فى كل مناحى الحياة، مما أضعفه أمام السلطة، وأقصاه عن المشاركة فيها، وقلل من فعله السياسى العام(١٤).

بيد أن الحالة الكويتية اتسمت بقدر من الخصوصية أدت إلى انشاء مؤسسة تشريعية فعالة منذ لحظة الاستقلال. ويرجع ذلك إلى أنه خلافا لباقى دول المجلس، فإن نشوء النظام السياسى اتسم بكونه بمثابة عقد اجتماعى توافقى بين الحاكم والمجتمع، فقد اتسمت الكويت قبل الاستقلال باعتماد الأسرة الحاكمة على المجتمع فى قضايا السلم والحرب والميزانية. وبالتالى، فعند بدء العصر النفطى، الذى توافق مع الاستقلال، كان للمجتمع المدنى

(١٢) د. امين المشاغبة ود. شملان العيسى، الإصلاح السياسى فى دول الخليج ، فى د. مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسى فى الوطن العربي، (القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص١٣٣-١٣٤

(١٣) محمد بن على بن سالم الزعابى، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٥-٣٧.

(١٤) د. امين المشاغبة، د. شملان العيسى، مرجع سبق ذكره.

الكويتي علاقات متداخلة قوية مع الأسرة الحاكمة. وبالتالي، لم تنفرد تلك الأسرة ببناء النظام السياسي، كما حدث في حالات أخرى، وإنما كانت هناك بالفعل قوى شعبية فعالة دعمت وراقبت إنشاء النظام الجديد بعد الاستقلال، بما في ذلك مطالبتها بإنشاء برلمان قوي يعبر عن قوتها.

تعتبر الخبرة الكويتية في ميدان الممارسة التشريعية هي الخبرة الوحيدة لدول هذه المنظومة في مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى بداية السبعينيات. وقد نشأ "مجلس الأمة" في الكويت في عام ١٩٦٣ بعد إصدار دستور دائم للدولة في نوفمبر عام ١٩٦٢، والذي قام باعداده مجلس منتخب "المجلس التأسيسي"، الذي تم انتخابه في ديسمبر عام ١٩٦١، بعد الاستقلال بستة أشهر. وفي هذا الوقت، كان مجلس الأمة هو المجلس التشريعي الوحيد المنتخب في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، مما منحه دورا رياديا أثر في تطلع شعوب تلك الدول الى النموذج الكويتي. وقد قسم الدستور سلطات الحكم الى ثلاث سلطات مستقلة، ولكنها واسعة في الجوانب التشريعية والسياسية والمالية، وإجمالا الرقابية، مما قلص من هيمنة وهيبة السلطة التنفيذية رغم الاختصاصات الواسعة التي تتمتع بها دستوريا، الا أن الدستور وضع قيودا على دور مجلس الأمة. وعلى سبيل المثال، يصبح الوزراء في الكويت أعضاء في مجلس الأمة، على ألا يتعدى عددهم ثلث عدد أعضاء المجلس، على حين يفترض في الأخيرأن يقوم بمحاسبة ورقابة أعمال الحكومة، وهو ما أحدث تداخلا في السلطات من ناحية، وقصورا في أداء المؤسسة التشريعية من ناحية أخرى. كذلك، فقد أكدت الممارسات نفوذ السلطة التنفيذية على الحياة السياسية العامة في الكويت. وفي هذا الإطار، يلاحظ أن الدستور نص على ضرورة إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بذلك، مما نتج عنه أن البلاد شهدت فترتين خلتا من أي سلطة تشريعية منتخبة، وهما أعوام ١٩٧٦-١٩٨١، وأعوام ١٩٨٦-١٩٩٢. من ناحية أخرى، فإن الممارسة السياسية جرت على الجمع بين منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزارة، وهو ما جعل الدولة تشهد بعض الأزمات السياسية والدستورية. فلما كان الدستور يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة، وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء، من خلال آلية عدم التعاون. فإنه وعندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء، فإن ذلك يوجد حالة من عدم الانسجام المنطقي بين النصوص الدستورية، عندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء، الذي هو في الوقت ذاته ولي العهد(١٥)، وهو ما تغير منذ عام ٢٠٠٣، حيث تم الفصل بين المنصبين. كما يشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية التشريعية، وفقا لنص المادة الحادية والخمسين من الدستور. كما أن المادة السادسة بعد المائة من الدستور تعطي الأمير الحق في تأجيل اجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تتجاوز شهرا، على ألا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة. أما المادة ١٠٧ فقد نصت على أنه للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس للسبب نفسه مرة أخرى(١٦). كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة أيا من حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها أو حجب الثقة عن الحكومة عند الضرورة، ولكن للمجلس الحق في سحب الثقة من أي وزير بعد تشكيل الحكومة. كما أن الدستور يجعل الأمير حكما فاصلا في النزاعات السياسية أو التشريعية بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء في حالة عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعندها يلجأ الأمير إلى الاختيار ما بين إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة(١٧).

كان المجلس الثاني من حيث النشأة التاريخية هو المجلس الوطني في البحرين، والذي أنشئ بموجب الدستور البحريني الصادر في عام ١٩٧٣. وقد قرر الدستور أن السلطة التشريعية يتولاها الأمير والمجلس الوطني، بيد أن المجلس الوطني لم يمارس دورا تشريعيا، أو رقابيا يذكر. ولم تبدأ البحرين في إعادة التفكير في إنشاء المؤسسة التشريعية الا عام ١٩٩٢ حين تقرر إنشاء مجلس الشورى.

وفي دولة الإمارات، أنشئ المجلس الوطني الاتحادي بموجب الدستور الاماراتي الصادر عام ١٩٧١، وقد مثل هذا المجلس السلطة التشريعية ضمنيا، حيث إنه لايوجد نص صريح على ذلك الدستور. ويتألف المجلس من ٤٠ عضوا يمثلون الامارات السبع، ويعينهم حكام تلك الامارت، وقد أعطي للمجلس وظيفة رقابية سياسية ومالية على أعمال السلطة التنفيذية، ولكن لم يمارس أي عمل ذي تأثير على النظام السياسي.

وفي قطر، أنشئ مجلس الشورى بموجب النظام الأساسي المؤقت لدولة قطر الصادر عام ١٩٧٠ والمعدل عام ١٩٧٢، ليعاون الأمير في إصدار التشريعات وتقديم التوصيات، فكان المجلس بمثابة هيئة استشارية تعاون الأمير بالرأي والمشورة في دراسة القوانين قبل إصدارها، ويعين الأمير أعضاء المجلس ويعزلهم، كما أن للأمير حق حل المجلس.

المبحث الرابع – دور المؤسسة التشريعية في عمليات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي :

يمكن القول إن أزمة الخليج الثانية (١٩٩١/٩٠) تعتبر نقطة تحول جذرية في عمليات التحول الديمقراطي في مجلس التعاون

(١٥) د. عزة وهبي، الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية (دراسة مقارنة)، موقع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية على http://www.pogar.org/publications/legislature/wahby1a/section.13htm

(١٦) المرجع السابق

(١٧) المرجع السابق

الخليجي، بما فى ذلك دور المؤسسات التشريعية فى العملية السياسية فى تلك الدول. وقد سبق أن أشرنا الى أن تلك الأزمة قد أدت الى مطالبات شعبية ونخبوية بمزيد من مشاركة الطبقة الوسطى الصاعدة فى اتخاذ القرار السياسى(١٨). وفى هذا السياق، برز دور المؤسسة التشريعية على مستويين، الأول: هو تفعيل دور المؤسسات التشريعية القائمة، كما حدث فى حالات الكويت والبحرين وقطر. أما النوع الثانى، فقد تمثل فى إنشاء - لأول مرة- مؤسسات تشريعية أو شبه تشريعية. وفى كل الحالات، أصبحت المؤسسات التشريعية القائمة أو الجديدة تمثل بوتقة للتحول الديمقراطى فى الدولة، كما أنها أصبحت تمثل أحد مؤشرات هذا التحول، ذلك أن زيادة دور المؤسسة التشريعية إنما كان يعنى بالضرورة تعميق عملية التحول الديمقراطى.

ومن خلال العرض التالى، سوف يتم رصد أهم التطورات السياسية للمؤسسة التشريعية، التى تصب فى اتجاه التحول الديمقراطى، والتى تعرضت لها دول مجلس التعاون الخليجي فى الفترة الأخيرة ودور المؤسسة التشريعية فى هذه التطورات.

أولا- دولة الكويت :

تمثل التجربة الديمقراطية الكويتية حالة خاصة لتعددية مقيدة بدون أحزاب سياسية، فى بلد يلعب فيه التركيب القبلى دورا مؤثرا على تطوره السياسى(١٩). وقد سبق أن رأينا أن مجلس الأمة قد أنشئ فى بداية الستينيات، وقد اختص هذا المجلس بسلطة اصدار القوانين ومحاسبة السلطة التنفيذية واعتماد الميزانية والحساب الختامى، وسلطة مناقشة موضوعات وقضايا عامة وتكوين لجان التحقيق وتقصى الحقائق. ومع تعددية وثراء الحياة السياسية فى الكويت بعد الاستقلال، أصبح المجلس إطارا سياسيا تعبر فيه القوى السياسية المختلفة عن توجهاتها(٢٠).

وقد تعرضت المؤسسة التشريعية فى الكويت للعديد من أزمات الاحتقان مع السلطة التنفيذية، حيث كان رد الأخيرة دائما هو حل مجلس الأمة (البرلمان). فلقد تم حل المجلس عام ١٩٨٦، ثم استأنف عمله عام ١٩٩٢ بعد الانتخابات التى عقدت خلال شهر أكتوبر من هذا العام، وخرجت نتيجة تلك الانتخابات دون الإعلان عن أى تجاوزات اعترضت سير العملية الانتخابية. وربما برهن على ذلك اكتساح المعارضة والقوى الإسلامية من السنة والشيعة لتشكل ثلث أعضاء مجلس الأمة الخمسين. ومن ثم، مثل المجلس الجديد علامة فارقة للتحول الديمقراطى من خلال انتخابات نزيهة، وكانت الأولى بعد انتهاء حرب الخليج الثانية(٢١). إلا أنه جاء الحل الثالث ليعطل استئناف عمل مجلس الأمة مرة أخرى وذلك سنة ١٩٩٩، بعد استجواب وزير حول أخطاء طباعية فى القرآن الكريم. وجاء الحل الرابع عام ٢٠٠٦ ليكرر الخبرة نفسها بعد حدوث خلاف حول عدد الدوائر الانتخابية.

ويمكن القول إن واحدة من أبرز إشكاليات العمل السياسى فى الكويت ما اتسم به من قطع للممارسة التشريعية خلال فترات حل المجلس، حيث نشبت خلال هذه الفترة أزمة حادة بين الحكومة وأعضاء المجلس، خاصة بعد الحل الثانى سنة ١٩٨٦، فحل المجلس أو التهديد بحله يعد من القضايا التى تعرقل العمل السياسى والرقابى. وقد أشار بعض أعضاء مجلس الأمة إلى أن ما سمى "الاختلاسات الكبرى" واللعب بثروات الكويت ومقدراتها كان إبان غياب مجلس الأمة وغياب الدور الرقابى الذى كان يفرضه، ومن ذلك الخسارة البالغة التى تكبدتها الكويت فى استثماراتها فى إسبانيا(٢٢). كما أصبحت الكثير من مؤسسات الكويت (خلال الفترة من سنة ١٩٨٦ وحتى سنة ١٩٩٠) محدودة القدرة أوالفاعلية أمام حالة المركزية الجديدة التى أضحت تمارسها الدولة نتيجة لحل البرلمان. كما أنه من الملاحظ أن العناصر المثقفة ذات الاستقلال الفكرى والعلمى قد خرجت من حيز التأثير الفعلى فى أجهزة الدولة، وقد ساعد على حدوث تلك الأزمات وتكرارها الخلل الذى تتسم به المؤسسة التشريعية فى الكويت، والذى يدور بشكل أساسى حول الطبيعة غير الحزبية للبرلمان، حيث إن الأحزاب غير شرعية فى الكويت، ولكنها فى الوقت ذاته مباحة. فالدستور الكويتى لم يمنع تكوين الأحزاب السياسية، ولكن غياب الأحزاب السياسية أوجد اختلالا فى وظائف البرلمان بين الحكومة من ناحية والأعضاء المنتخبين من ناحية أخرى، حيث إن الوزراء يعملون أعضاء فى البرلمان(٢٣). وحسب اللائحة الداخلية للمجلس، فإنه مسموح فقط للحكومة بأن تتحدث وتمثل ككتلة واحدة متضامنة، مما جعل الحكومة الحزب السياسى الوحيد المسموح له بالعمل فى البرلمان. أما الأعضاء المنتخبون، فلا يسمح لهم بالعمل معا أو اتخاذ متحدث واحد

(١٨) د. حسن نافعة، الإصلاح السياسي العربي.. الإشكاليات ومنهج التكامل، حوار العرب، العدد ١، ديسمبر سنة ٢٠٠٤، ص ص٢٨-٣٩

(١٩) ياسر أبودية، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٣، ص٩٣

(٢٠) أحمد شهاب، هل بدا حديث التغيير فى الخليج

http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article.50htm

(٢١) محمد بن على بن سالم الزعابي، مرجع سبق ذكره، ص٣٤

(٢٢) على راضى حسنين، إصلاح النظام الانتخابى كمقدمة لإصلاح النظام البرلمانى.. نظرة تقييمية للنظام الانتخابى الكويتى، فى د. على الصاوى (محرر)، الإصلاح البرلمانى، (القاهرة، البرنامج البرلمانى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ص٧٤٥-٧٩١

(٢٣) د. عبدالفتاح حسن، مبادئ النظام الدستورى فى الكويت (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص١٧٩

(24) Saad Eddin Ibrahim, Liberalization and Democratization in the Arab World: An Overview, in Rex Brynen, Bahgat Korany, Paul Noble, eds., Political Liberalization and Democratization in the Arab World (vol1., Theoretical Perspectives), (Boulder and London: Lynne Reinner, 1995), pp. 29-60.

لمجموعة من البرلمانيين، وكانت النتيجة أن الحكومة تتمتع بمكانة قوية فى التصويت على الموضوعات الرئيسية(٢٤).

بالإضافة إلى ذلك، يأتى دور "العصبية" المحورى والمؤثر فى النظام البرلمانى الكويتى. فواحدة من أهم الإشكاليات فى الكويت ما تؤديه العائلة والقبيلة والمذهب من دور أساسى فى تعزيز فرصة المرشح للفوز بمقعده البرلمانى أو خسارته له، كما يؤدى العامل الاقتصادى والعلاقات الشخصية دورا آخر نحو اتجاهه لتعزيز فرص الفوز، مع الأخذ فى الاعتبار ظروف غياب الأحزاب المنظمة، وكذلك انخفاض نسبة الوعى السياسى(٢٥).

وعلى الرغم من التحديات والإشكاليات السابق الإشارة إليها، فإنه لا يمكن إنكار التطور السياسى الذى مرت به الكويت مؤخرا، والمتعلق بإعطاء حق الانتخاب والترشيح للمرأة.

فقد استمرت مطالبة أعضاء النخبة المثقفة بإفساح المجال للمرأة للمشاركة السياسية منذ السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٥، أى لمدة ثلاثين عاما، حيث كانت مشروعات القوانين التى تعطى للنساء حقوقهن السياسية فى الترشيح والانتخاب وتقابل جميعها بالرفض. وفى سنة ١٩٩٩، أقر مجلس الوزراء مرسوما بقانون يعطى المرأة الكويتية الحق الكامل للترشيح والانتخاب فى انتخابات مجلس الأمة والانتخابات البلدية، تلاه مرسوم أميرى للشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح. إلا أن مجلس الأمة عندما عاد للانعقاد (حيث كان منحلا فترة إصدار المرسوم)، رفض ذلك المرسوم الأميرى. وقد وافق مجلس الأمة الكويتى يوم ١٦ مايو سنة ٢٠٠٥ على حق المرأة الكويتية السياسى فى التصويت. كذلك، وافق مجلس الأمة الكويتى على السماح للمرأة بالمشاركة فى انتخابات المجلس البلدى(٢٦).

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن المرأة الكويتية أصبحت تتمتع بالحقوق السياسية فيما يتعلق بحقها فى الانتخاب والترشيح، إلا أن هذا القانون لم يكن كافيا لتغيير طبيعة الوعى بأهمية المشاركة السياسية فى الكويت. وبالتالى، لم يؤثر منح المرأة حق الانتخاب والترشيح فى طبيعة تكوين ووظيفة المؤسسة التشريعية الكويتية. ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات، أهمها معارضة التيارات القبلية والدينية لمشاركة المرأة فى الانتخابات التشريعية، مما أدى الى إحجام المرأة عن المشاركة أو عدم المشاركة، فى اطار التوجهات العائلية، كما ادى ذلك الى عدم قدرة المرأة على الوصول الى مجلس الأمة رغم انه قد ترشح لانتخابات المجلس، التى سمح فيها لأول مرة للمرأة بالترشيح والتصويت، سبع وعشرون امرأة، وأن عدد الناخبات يفوق عدد الناخبين فى جدول الانتخابات. ومن ناحية أخرى، فإن استقصاءات الرأى العام التى سبقت الانتخابات أكدت أن نحو ربع النساء لم يكن يعتقدن فى أهمية مجرد التصويت فى الانتخابات لاعتقادهن أن هذه الانتخابات أمر يخص الرجال فقط. بيد أن إعطاء المرأة الحق السياسى الكامل أثمر نتيجة مهمة، هى تعيين وزيرة لأول مرة فى حكومة الكويت، وهى بحكم الدستور تصبح عضوا فى مجلس الأمة.

وقد مثلت نتائج تلك الانتخابات قوة دفع للتحول الديمقراطى فى الكويت. ويكفى الإشارة إلى أن هذه الانتخابات أسفرت عن فوز المعارضة بـ ٣٣ مقعدا، منها ٢١ مقعدا للإسلاميين، بينما لم تحصل المرأة على أى مقعد. على الوجه الآخر، شكلت المرأة ٥٧٪ من إجمالى الناخبين الكويتيين، ووصلت نسبة المشاركة بشكل عام إلى ٦٧٪(٢٧).

ومن ثم، فقد دلت هذه الانتخابات على ارتفاع نسبة المشاركة السياسية بين الكويتيين، علاوة على مشاركة المرأة فى الانتخاب، وإن كانت عدة عوامل ثقافية واجتماعية قد حالت دون فوزها بمقعد فى مجلس الأمة.

من خلال العرض السابق، يتضح أن أبرز التطورات التى تعرضت لها الكويت فيما يتعلق بدور المؤسسة التشريعية فى التحول الديمقراطى تدور حول استئناف مجلس الأمة لعمله، بالإضافة إلى السماح للمرأة بالمشاركة السياسية من خلال الترشيح والانتخاب، وذلك بعد القانون الذى صدر فى ١٦ مايو سنة ٢٠٠٥، وتعديل الدوائر الانتخابية.

وفيما يتعلق بدور المؤسسة التشريعية فى التحول الديمقراطى فى الكويت، يمكن أن نخلص للنتائج التالية:

أولا- تعتبر المؤسسة التشريعية فى الكويت هى البوتقة التى تلتقى فيها القوى السياسية للتعبير عن مطالبها، بما فيها مطلب التحول الديمقراطى، وذلك فى غيبة مؤسسات سياسية أو حزبية أخرى. ويمكن القول إن مجلس الأمة الكويتى هو منبر التعبير عن الخطاب السياسى للمؤيدين أو المعارضين للتحول الديمقراطى، وبالتالى أصبح هو أهم أدوات التحول الديمقراطى.

ثانيا- العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية فى الكويت تجسد الوزن الحقيقى لمجلس الأمة فى العملية السياسية الكويتية، سواء من ناحية قيام المؤسسة التنفيذية بحل المجلس أو السعى للتأثير عليه لتمرير قوانين معينة، أو الضغوط على المؤسسة التنفيذية لاتخاذ إجراءات للتحول الديمقراطى، مثل علاقات الشد والجذب الحالية بين المؤسستين فى مجال تعديل الدوائر الانتخابية.

---

(٢٥) د. يعقوب يوسف الكندرى، محددات الأمن الاجتماعى للمجتمع الكويتى .. رؤية سوسيوثقافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ١٢٠، السنة ٣٢، يناير سنة ٢٠٠٦، ص ص ٧٥-١٢٣.

(٢٦) التحديات التى تواجه الديمقراطية الكويتية، قراءات استراتيجية: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/1/1/2001/read.6htm

(٢٧) الوطن (٦ يوليو ٢٠٠٦)، ص١٤.

ثالثا- ما زالت المؤسسة التنفيذية فى الكويت تتمتع بصلاحيات أكبر فى مواجهة المؤسسة التشريعية، خاصة على مستوى العضوية التلقائية لأعضاء مجلس الوزراء فى مجلس الأمة، وحقهم فى التصويت على مشروعات القوانين. الا أنه فى اطار التحولات السياسية منذ تحرير الكويت من الاحتلال العراقى عام ١٩٩١، بدأ المجلس يقوم بدور فعلى حقيقى يفوق سلطاته الدستورية، مستندا الى دعم القوى السياسية خارج المجلس والقناعة الشعبية بدور المؤسسة التمثيلية(٢٨).

رابعا- يواجه دور المؤسسة التشريعية فى التحول الديمقراطى عددا من المعوقات، التى تتعلق بالموروث الثقافى والاجتماعى للمجتمع الكويتى، ومنها العصبية فى اختيار المرشحين، وعزوف المرأة -إلى حد ما- عن المشاركة السياسية. وهذه المعوقات أو الظروف لا تستدعى تدخلا من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية بقدر ما تحتاج إلى إعادة بناء العقل الكويتى على قيم مثل المشاركة السياسية ولفترات زمنية ممتدة، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال محتويات المناهج الدراسية، أو وسائل الإعلام.

بيد أنه تبرز بعض التحديات أمام المسيرة الديمقراطية فى الكويت، لعل أهمها العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التى تشهد توترات دائمة، وكثيرا ما تلجأ السلطة الأولى الى عمليات الاستجواب، بالرغم من أن العلاقة بين السلطتين علاقة تعاون، وليس التنافس والتصيد لأية هفوة من السلطة التنفيذية. وكثيرا ما يكون الاستجواب لتصفية حسابات بين بعض النواب وبعض الوزراء، مثل استجواب وزير الكهرباء الأسبق عادل الصبيح.

ويرى بعض الكتاب أن التجربة الديمقراطية فى الكويت ما زالت غير مكتملة المقومات لعدم وجود الأحزاب السياسية، غير أن البعض يتخوف من وجود أحزاب سياسية تعمل على الفرقة والعنف، وأن صغر حجم الكويت لا يستوعب هذه التجربة، وإنما الأفضل وجود تيارات سياسية كما هو قائم الآن.

ثانيا- مملكة البحرين:

تعتبر البحرين من أكثر دول مجلس التعاون الخليجى التى مرت بتطورات متعاقبة تصب فى اتجاه عملية التحول الديمقراطى، برزت من خلاله المؤسسة التشريعية، حيث اقترنت هذه العملية بصدور دستور، وبتغيير القيادة السياسية فى البحرين.

فقد سبق أن أشرنا الى أثر أزمة الخليج الثانية على تفعيل دور المؤسسة التشريعية فى دول مجلس التعاون الخليجى، وتعد البحرين نموذجا لما قلناه. ففى عام ١٩٩٢، تقرر إنشاء مجلس الشورى، الا أن الأمر استغرق نحو عقد من الزمان لتكوين وتفعيل هذا المجلس، حيث تم إعلان الميثاق الوطنى عام ٢٠٠١، وقد نص الميثاق على إنشاء برلمان يتم انتخاب أعضائه بالتصويت والانتخاب ويتولى المهام التشريعية جنبا الى جنب مع مجلس الشورى الذى يعين أعضاؤه من أصحاب الخبرة والاختصاص، وقد تم اقرار هذا الميثاق من خلال الاستفتاء الشعبى العام. وهكذا، فقد أقر الميثاق نظام المجلسين لتكوين الهيئة التشريعية فى البحرين لأول مرة فى دول مجلس التعاون الخليجى، بحيث يكون مجلس الشورى مجلسا معينا يمثل الخبرة، ومجلس النواب منتخبا يمثل القوى السياسية، وذلك لكى يقوم الأول بموازنة الدور الذى يقوم به الثانى(٢٩).

ووفقا لقانون مجلسى الشورى والنواب الذى أصدره ملك البحرين فى يوليو عام ٢٠٠٣، يتألف مجلس النواب من أربعين عضوا ينتخبون بطريقة الانتخاب العام السرى المباشر، ومجلس الشورى يتألف من أربعين عضوا يعينهم الملك، ودورة كل مجلس هى أربعة أعوام.

أما دستور مملكة البحرين، فيتكون من ستة أبواب رئيسية تشمل المقومات الأساسية للمجتمع، والحقوق والواجبات العامة، والسلطات الدستورية: (الملك) السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والشئون المالية، وأحكاما عامة. ويعتبر الدستور الإطار العام الذى يضبط علاقة المجلس الوطنى بغرفتيه -الشورى والنواب- بالسلطات الدستورية الأخرى.

وفيما يتعلق بصلاحيات البرلمان، فقد أجاز الدستور لكل عضو من المجلسين حق اقتراح القوانين وحق توجيه سؤال لأحد الوزراء فى الحكومة للاستفهام عن أمر لا يعلمه العضو، أو للتحقق من حصول واقعة وصل علمها له. كما قصر هذا الدستور على أعضاء مجلس النواب حق الاقتراح برمته، وحق تقديم استجواب إلى أى من الوزراء، أى أن الدستور خول لمجلس النواب اختصاصات تشريعية ورقابية معا، وقصر اختصاصات المجلس المعين على الاختصاصات التشريعية(٣٠).

وهناك عدد من النتائج التى من المهم الإشارة إليها فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطى ودور المؤسسة التشريعية فى البحرين، وذلك على النحو التالى:

أولا- على الرغم من التطورات التى طرأت على طبيعة عمل

(٢٨) منار جمال الدين الجندى، حقوق المرأة فى دول مجلس التعاون الخليجى: دراسة حالة لدولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص١٥٩-١٦٨ ود. مازن خليل غرايبة وباسل محمد العبدة، أثر منح المرأة حق التصويت لمجلس الأمة الكويتى على تركيبة المجلس وتياراته السياسية: دراسة ميدانية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٤، عدد ٢، ٢٠٠٦، ص ص١٢-٣٥

(٢٩) أحمد منيسى، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة فى التطور السياسى والديمقراطى، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ص١٦٤-١٦٨.

(٣٠) محمد بن على سالم الزعابى، مرجع سبق ذكره (مرجع ٨)، ص٨٣

المؤسسة التشريعية فى البحرين، يلاحظ محورية دور رئيس الدولة (الملك) على كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، حيث يؤدى ذلك إلى هيمنة السلطة التنفيذية على المؤسسة التشريعية ومن ثم، قصور أدائها. وربما يبرهن على ذلك أن الدستور ينص على أن السلطة التشريعية مشتركة يتولاها الملك والمجلس الوطنى (أى مجلس الشورى ومجلس النواب).

ثانيا- رغم أنه لا توجد فى البحرين أحزاب سياسية شرعية يمكن من خلالها التأثير على المؤسسة التشريعية، إلا أنه يوجد عدد من المنابر والتيارات السياسية العلنية، مثل حركة الوفاق الوطنى التى تقوم بوظيفة الاحزاب السياسية فى التعبير عن المصالح وتجميعها. كما أن هذه المنابر والتيارات أسهمت فى عملية التحول الديمقراطى فى البحرين من خلال إنشاء وتفعيل المؤسسة التشريعية. وفى هذا الصدد، يمكن القول إن هناك وجها للتشابه بين الحالتين البحرينية والكويتية. فرغم أنه لا توجد أحزاب سياسية شرعية فى الكويت، الا أن هناك عددا من التيارات والتنظيمات والمؤسسات السياسية، مثل المنبر الديمقراطى الكويتى، والحركة الدستورية الاسلامية، والحركة السلفية وغيرها، وهى تنظيمات تنشط داخل المؤسسة التشريعية عن طريق ممثليها الى حد يمكن معه القول إن توافر المؤسسة التشريعية فى الكويت والبحرين قد أدى الى تقوية هذه الكيانات.

ثالثا- تأتى عملية التحول الديمقراطى فى البحرين -وهو ما ينطبق بشكل كبير على كافة دول مجلس التعاون الخليجى- كرد فعل لأزمات داخلية وإقليمية، أكثر منها سياسات مبادرة. وعلى سبيل المثال، أنشأ أمير البحرين مجلس الشورى سنة ١٩٩٢ إثر تداعيات حرب الخليج، وكمحاولة للانفتاح السياسى من أجل احتواء المعارضة وحركات الإصلاح السياسى التى لم تهدأ، وتأتى ضرورة لتأكيد أن حالة التأزم والمناكفة بين النظام والقوى المعارضة سادت طيلة الفترة منذ سنة ١٩٧٥ وحتى سنة ١٩٩٠، حيث أدت زيادة نفوذ قوى المعارضة إلى الدفع فى اتجاه مزيد من الإصلاحات السياسية والتحول الديمقراطى.

ويمكن القول إن الميثاق الوطنى لم تفرضه القيادة من أعلى، وإنما جاء نتاج مناقشات مستفيضة وتم اقراره عبر الاستفتاء العام. ولتعزيز هذه المسيرة الديمقراطية وتحقيق استقلال السلطة القضائية، أنشأت البحرين المجلس الأعلى للقضاء فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، ومن صلاحياته الاشراف على حسن سير العمل بالمحاكم وترقية القضاة ونقلهم، وغير ذلك من المسائل المتعلقة برعاية القضاة، بجانب عقد حوار مستمر بين القيادة والشعب عن طريق سلسلة دورية من اللقاءات يعقدها الأمير مع رموز المجتمع البحرينى لطرح تصوراته المستقبلية، وتأكيد رئيس الوزراء أن أبواب النقد مفتوحة لأى نقد بناء يصب فى مصلحة الوطن، وإن الدولة تدعم حرية الفكر والتعبير على كافة المستويات، وتعهد الملك علنا بالتزامه باحترام حقوق الإنسان.

وليس أدل على رغبة الشعب فى الإصلاح الديمقراطى من موافقة نسبة ٩٨.٤٪ على الميثاق الوطنى فى الاستفتاء الذى أجرى عليه، وملاحظة إقبال المرأة البحرينية بشكل مكثف على لجان الاقتراع للإدلاء بصوتها وبنسبة قاربت نسبة مشاركة الرجل(٣١). غير أن أمام البحرين مجموعة من التحديات تؤثر على عمليات الإصلاح، لعل أهمها قضايا العمالة والتوظيف والبطالة وتدريب وإعداد كوادر وطنية فى الادارة. ومن المؤكد أن المجلس التشريعى سيلعب دورا بارزا فى حل الكثير من هذه الاشكاليات.

وفى نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٦، جرت الانتخابات التشريعية البحرينية وأسفرت عن تحقيق المعارضة السياسية تقدما ملحوظا، فقد حصلت "جبهة الوفاق الوطنى" على ستة عشر مقعدا من إجمالى المقاعد البالغ عددها أربعين مقعدا، مما سيؤهلها للعب دور فعال داخل البرلمان لإجراء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية. وبالتالى، فإنه من المتوقع أن تشهد المؤسسة التشريعية البحرينية حوارا واسعا حول تلك الإصلاحات.

ثالثا- دولة الإمارات العربية المتحدة :

على خلاف دول مجلس التعاون الخليجى -وباستثناء الكويت- عرفت الإمارات تجربة الدستور (المؤقت) مع بداية حصولها على الاستقلال، وإنشاء اتحاد الإمارات العربية سنة ١٩٧١. وقد تم تثبيت هذا الدستور بموجب التعديل الدستورى سنة ١٩٩٦، حيث نص هذا الدستور -فى باب خاص- على صلاحيات المجلس الوطنى الاتحادى والنظام الخاص به. ومما تجدر الإشارة إليه أنه لم يطرأ أى تغيير يذكر على صعيد تشكيل المجلس الوطنى الاتحادى الذى لا يزال بعدد أعضائه وصلاحياته منذ تأسيسه سنة ١٩٧٢. ويُشكل هذا المجلس من ٤٠ عضوا بواقع ٨ مقاعد لإمارتى أبوظبى ودبى، و٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة، و٤ مقاعد لعجمان وأم القوين والفجيرة(٣٢). ومن الجدير بالإشارة أن يترك لكل إمارة طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها فى المجلس، ومدة الفصل التشريعى سنتان.

ومن المهم الإشارة إلى اصدار الإمارات العربية المتحدة نظاما انتخابيا لأول مرة فى تاريخها، يتم بموجبه إجراء انتخابات للمجلس الوطنى الاتحادى فى ديسمبرعام ٢٠٠٦. وتعود بدايات هذه التجربة إلى أواخر سنة ٢٠٠٥، عندما أعلن رئيس الدولة، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، عن عزم بلاده تنظيم أول انتخابات برلمانية، على أن تكون جزئية يشارك فيها عدد محدود من وجهاء

(٣١) يوسف زين العابدين زنيل، اصلاح المؤسسة البرلمانية وأثره على أداء النواب، فى د. على الصاوى (محرر)، الإصلاح البرلمانى، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٤١-٢٥٤ ومحمد خليفة، الإصلاح السياسى فى البحرين، شئون خليجية، عدد ٢٥، م٣، ربيع ٢٠٠١، ص٦٣

(٣٢) ابتسام الكتبى، المجلس الوطنى لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٢-١٩٩٠)، فى د. احمد الرشيدى (محرر)، المؤسسة التشريعية فى الوطن العربى، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص٤٠٥

الإمارات السبع، وتشكل خطوة باتجاه تنظيم انتخابات بالاقتراع المباشر، بحيث يصبح نصف أعضاء المجلس الاتحادى فقط بالتعيين، بعد أن كان جميع أعضائه معينين(٣٣). وفى إطار هذه الانتخابات، بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية ٦٦٨٩ عضوا، منهم ١١٨٩ امرأة، وهم الذين يحق لهم الانتخاب والترشح، كل فى إمارته. أما مهام اللجنة الوطنية، فتدور حول إعلان قائمة المرشحين لكل إمارة، والبرنامج الزمنى للانتخابات، ومهام اللجنة الإعلامية واللجنة الأمنية، وقواعد الترشيح والانتخابات، حيث يحق للمرشح فى الهيئة الانتخابية ترشيح نفسه لانتخابات عضوية المجلس الوطنى الاتحادى. ويمنع القانون الإماراتى الإنفاق على الحملة الانتخابية من المال العام أو من ميزانيات الوزارات، ومنع أيضا استخدام المؤسسات والمرافق العامة للدعاية الانتخابية، ولا يجوز للمرشح تلقى أى أموال أو تبرعات من الخارج أو من جهات أجنبية، وعدم تجاوز الإنفاق على الحملات الدعائية والترويجية مبلغ مليونى درهم إماراتى(٣٤).

وتسعى القيادة السياسية الإماراتية إلى تأكيد ضمان نزاهة هذه الانتخابات، وهو ما يتضح من الخطاب السياسى للقيادة من ناحية، ومن الأساليب الإجرائية للعملية الانتخابية من ناحية أخرى، وعلى رأسها إقرار التصويت الالكترونى، واعتماد اللجنة الوطنية للانتخابات واللجنة الوطنية للمؤتمرات، وتكون مهمتها مخاطبة أعضاء الهيئات الانتخابية لتعريفهم بكافة أهداف وإجراءات العملية الانتخابية، علاوة على الإشراف القضائى على سير العملية الانتخابية(٣٥).

وبخلاف حالتى الكويت والبحرين، فإن المجلس الوطنى الاتحادى لم يضطلع بدور ملموس بعد فى عمليات التحول الديمقراطى فى دولة الامارات العربية المتحدة، فالمبادرة بانشاء المجلس، ثم المبادرة باجراء انتخابات لنصف أعضائه، أتت من السلطة التنفيذية. ويمكن أن نعزو ذلك الى حداثة دولة الامارات ككيان سياسى واحد ومتميز، لم يتغلب بعد على عمق الانتماء الى الامارة، وهو ما يتمثل فى طبيعة تكوين المجلس الوطنى، حيث إنه حتى سنة ٢٠٠٦، كان حاكم الامارة هو الذى يعين من يمثل إمارته فى المجلس. هذا بالاضافة الى الاتساع الشديد فى مساحة دولة الامارات، مقابل محدودية عدد المواطنين، سواء كرقم مطلق أو كنسبة من اجمالى سكان الدولة، مما لا يوفر فرصة لتفاعل مستمر بين القوى السياسية. وأخيرا، فإن القوة النسبية للدولة الريعية فى دولة الامارات إنما تسهم فى الحد من دور المؤسسة التشريعية.

وتتجه الامارات لتعزيز تجربة الإصلاح الى بناء قاعدة انتاجية لتنويع مصادر الدخل لحماية الاقتصاد الوطنى من أية اضطرابات تؤثر عليه. لذلك، كان الاهتمام بالزراعة والصناعة بدلا من الاعتماد على قطاع واحد هوالقطاع النفطى(٣٦). كما تم تأسيس لجنة حقوق الإنسان لتعزيز مسيرة الإصلاح لتتابع قضايا حقوق الانسان والحريات فى الامارات(٣٧).

رابعا- المملكة العربية السعودية :

تعتبر السعودية من أقدم الدول من حيث النشأة بين دول مجلس التعاون الخليجى. وعلى الرغم من ذلك، تأخرت عملية التحول الديمقراطى بها مقارنة بدول الخليج الأخرى، بل واختلفت بعض هذه الإصلاحات عما جرى فى تلك الدول. وكما هو الحال فى بقية دول مجلس التعاون الخليجى، جاءت معظم إجراءات عملية التحول الديمقراطى فى السعودية مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبالتحديد فى سياق وعقب أزمة الخليج الثانية (٩٠-١٩٩١) التى أطلقت قوى سياسية مطالبة بقدر من التحول الديمقراطى فى مجتمع يتسم بسيادة الطابع القبلى التقليدى، واعتناق المذهب الوهابى من ناحية، ومن ناحية أخرى مع صعود عملية التحديث الاقتصادى والسياسى والتعليمى، وما أثمرته من ظهور طبقة وسطى جديدة ونخبة ثقافية حديثة متعلمة تعليما غربيا. وتتمثل أهم هذه الإجراءات فى صدور النظام الأساسى للحكم، وإنشاء مجلس الشورى، ومجالس المناطق فى المملكة، حيث صدر فى مارس سنة ١٩٩٢ ثلاثة أنظمة أساسية، الأول خاص بالنظام الأساسى للحكم فى السعودية، والثانى مختص بنظام مجلس الشورى، والثالث يتعلق بنظام المناطق والحكم المحلى. ومن ثم، أصبحت السلطات الثلاث تتجسد فى أن السلطة التنفيذية يتولاها الملك، وهو رئيس مجلس الوزراء، ويساعده الوزراء، والأجهزة التنفيذية الأخرى. أما السلطة التشريعية -ويطلق عليها أحيانا السلطة التنظيمية- فهى فى يد مجلس الشورى، ويتداخل معه مجلس الوزراء فى اقتراح القوانين. وأخيرا، السلطة القضائية التى أكد النظام الأساسى استقلالها فى ضوء الشريعة الإسلامية، وهى فى يد المحاكم الشرعية(٣٨).

(٣٣) محمد بن على بن سالم الرعامى، مرجع سبق ذكره (مرجع ٨)، ص٩٤

(٣٤) الاتحاد (ابوظبى)، ٥ اكتوبر ٢٠٠٦ على www.itihad.co.ae/print.php?id=74516

(٣٥) الاتحاد، (ابوظبى)، ٢ يناير ٢٠٠٦ على www.itihad.co.ae/print.php?id=74280

(٣٦) الاقتصاد الإماراتى .. روشتة للقرن الجديد، شئون خليجية، ٢ أبريل ٢٠٠٠، ص٧٢

(٣٧) سعد الدين إبراهيم، التقرير السنوى للمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٣٨) د. عبد الكريم بن حمود الدخيل، "الإصلاح فى المملكة السعودية .. الابعاد السياسية والاقتصادية"، فى د. مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسى فى الوطن العربى، مرجع سبق ذكره، ص ص١٦٩-٢٠٠

أما فيما يتعلق بصلاحيات المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى)، فإنها تتسم بالمحدودية الشديدة. ففى جميع الأحوال، ترفع قرارات المجلس إلى الملك، الذى يحيلها بدوره إلى مجلس الوزراء للنظر فيها. وإذا كان للمجلس حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، فإنه ملزم برفعه إلى الملك للبت فيه، وبالتالى لم يمنح المجلس حق اقتراح القوانين، أو مداولة الموضوعات إلا إذا أحيلت إليه من الملك أو فى حالة موافقة الملك على طلب المجلس، إذا تقدم عشرة أعضاء بطلب محدد(٣٩). وفى سنة ٢٠٠٣، صدر مرسوم ملكى بتعديل صلاحيات مجلس الشورى، بحيث يتمتع بحق اقتراح مشروع نظام جديد أو اقتراح تعديل نظام نافذ ودراسته، على أن يرفع رئيسه ما يقرره المجلس للملك. وبذلك، زادت صلاحيات المجلس وارتفعت، بحيث أصبح له حق اقتراح مشروعات الأنظمة.

ويرتبط بعملية التحول الديمقراطى فى السعودية أيضا قرار الحكومة إجراء انتخابات بلدية فى عام ٢٠٠٤، إلا أنه حدث أن الحملات الانتخابية البلدية السعودية قد مست قضية الهوية الوطنية، والهويات الفرعية القبلية والمذهبية والمناطقية، حتى إن استثمار هذه الأخيرة فى العملية الانتخابية حدا بالبعض أن يرى أن تعيين الأعضاء حكوميا قد يكون أفضل من إجراء انتخابات تغلب عليها سمة "الفئوية"(٤٠).

وفى مايو ٢٠٠٣، ألقى الملك فهد -فى افتتاح مجلس الشورى- خطابا تضمن جوانب الإصلاح والتحول الديمقراطى فى السعودية، والذى اشتمل على تأكيد أهمية استمرار عملية التحول الديمقراطى، وزيادة الرقابة، والدعوة للاهتمام بإصلاح التعليم، وأن تظل الشئون الداخلية بعيدة عن أى ضغوط خارجية(٤١).

وفيما يتعلق بالتجربة السعودية للتحول الديمقرطى، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

أولا- تتخذ السعودية مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية (القران والسنة) كدستور ونظام لها. وعلى هذا الأساس، فقد امتنعت عن اصدار دستور وضعى على غرار ما هو موجود فى كل دول العالم، ولكنها اصدرت ما يعادل الدستور عام ١٩٩٢ تحت مسمى "النظام الاساسى للحكم" والذى اعتبر القران والسنة هما المرجعية العليا. ومن ثم، اصبحت هناك وثيقة دستورية محددة تحدد العلاقة بين السلطات الثلاث فى السعودية، وتحدد مكان مجلس الشورى فى العملية السياسية.

ثانيا- غلب على الخطاب السياسى السعودى طرح الافكار العامة الواسعة المجال أكثر من تحديد الاستراتيجيات، وهو ما يحد من فرص تقييم تجربة التحول الديمقراطى فى السعودية، وهو ما تبدى عبر الخطاب السياسى للملك فهد بمناسبة افتتاح مجلس الشورى سنة ٢٠٠٣. فقد أكد هذا الخطاب ضرورة رفع الوعى بين المواطنين فيما يتعلق بقضايا المشاركة السياسية، وضرورة تطوير المناهج التعليمية لهذا الشأن، إلا أن هذا الخطاب لم يتضمن استراتيجيات تطبيقية لتحقيق هذه الأهداف.

ثالثا- تدل التعديلات من خلال الأوامر الملكية على الاتساع النسبى لصلاحيات مجلس الشورى (أصبح يتمتع بحق اقتراح القوانين)، إلا أنه -على الرغم من ذلك- يظل الدور المحورى والمؤثر للملك. وربما يتضح ذلك من آلية إصدار القوانين التى تعطى السلطة الأعلى للملك ثم لمجلس الوزراء، بينما تأتى المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى) من حيث الأهمية فى المرتبة الثالثة والأخيرة.

غير أنه يمكن رصد عدة عوامل أدت الى الإقدام على بعض التغييرات السياسية فى السعودية، لعل أهمها:

١- انخفاض أسعار النفط وتراجع مفهوم الرفاه :

فقد انخفضت أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات انخفاضا ملحوظا، أدى إلى انخفاض الدخول النفطية السعودية. ومع ارتفاع حجم السكان، والزيادة السكانية، بدا أن الدولة غير قادرة على الاستمرار فى الاحتفاظ بمستويات دولة الرفاه التى كانت توفرها قبل ذلك. ومع تراجع دولة الرفاه، زادت مطالب المواطنين بمزيد من المشاركة العامة والسياسية، وبالذات بما يتعلق بتوزيع الدخول النفطية. وهكذا، فإنه عندما اندلعت أزمة الخليج الثانية، كانت السعودية مهيأة بالفعل لظهور مطالبات القوى الجديدة التى تضررت من تراجع دولة الرفاه.

٢- ظهور طبقة وسطى جديدة :

جاءت على أثر الاتساع العمرانى، وازدياد فرص التعليم، وزيادة دخل المواطنين وظهور العديد من المؤسسات المهنية والتجارية والصناعية، وانتشار التصنيع، وتزايد أعداد خريجى الجامعات والمبعوثين الى الخارج، وارتفاع عدد طلاب المملكة الدارسين فى الجامعات الامريكية، واتساع نسبة التحضر الى نحو ٧١٪ لتحتل المملكة المركزالخامس بين سائر الدول الخليجية بعد كل من الكويت وقطر والبحرين والامارات. وجاءت هذه الإصلاحات لامتصاص مطالب الطبقة الوسطى.

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) د. خالد الرشيد، نظرة استشرافية على الانتخابات البلدية التصويت للقبيلة والمذهب والمنطقة.
http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article.59htm

(٤١) د. عبد الكريم بن حمود الدخيل، مرجع سبق ذكره، (مرجع ٣٨).

(٤٢) ابتسام الكتبى، "التحولات الديمقراطية فى دول الخليج"، المستقبل العربى، يوليو ٢٠٠٠، ص٢٣٥.

٣- المطالبات الداخلية والإقليمية والدولية :

ازدادت الضغوط على المملكة بعد انتهاء حرب تحرير الكويت ١٩٩١، خاصة من الولايات الأمريكية وأوروبا ومنظمات حقوق الإنسان، وتبلور ذلك -فى الداخل- عريضة رجال الاعمال فى نوفمبر ١٩٩٠ التى تطالب باصلاحات دستورية وتحديث النظام القضائى واعطاء دور كبير للمرأة فى الحياة العامة واصلاح جذرى لنظام التعليم واصلاح جمعية الأمر بالمعروف .. بالاضافة الى الحركة الاجتماعية النسائية فى نوفمبر ١٩٩٠، إلى جانب الضغوط الإقليمية مثل تجربة الكويت، واجرائها الانتخابات النيابية بعد التحرير والتحولات الديمقراطية فى أوروبا الشرقية(٤٢).

خامسا- دولة قطر :

سبق أن أشرنا الى إنشاء مجلس الشورى فى قطر بموجب النظام الأساسى المؤقت الصادر عام ١٩٧٠ والمعدل عام ١٩٧٢، وهوالذى ظل العمل به ساريا حتى صدور الدستور الدائم والذى طرح لاستفتاء عام ٢٠٠٣. وقد نص هذا الدستور على هوية الدولة الإسلامية والعربية وتأكيد النظام الديمقراطى. وتم تخصيص الفصل الثالث من الدستور للسلطة التشريعية ويتولاها مجلس الشورى، ورفع عدد الأعضاء به إلى ٤٥ عضوا بعد أن كانوا ٣٠ منذ سنة ١٩٧٥، وكانوا قبل ذلك ٢٠ عضوا فقط(٤٣). ويتم انتخاب ثلثى أعضاء المجلس من المواطنين البالغين من العمر ١٨ عاما أو اكثر. ويقوم الأمير بتعين الثلث الآخر، ومدة المجلس أربع سنوات.

ومن ثم، تتسم عملية التحول الديمقراطى فى قطر بالحذر والبطء النسبى، وإن كانت السياسة القطرية فى اعتماد التحول الديمقراطى جاءت متماشية مع مثيلاتها داخل بقية دول مجلس التعاون الخليجى، من حيث إصدار دستور دائم، كما سبقت بعض الدول الخليجية الأخرى فى إجراء انتخابات بلدية مثل السعودية.

وفى هذا الصدد، فقد دخلت قطر مرحلة جديدة من مراحل التحول الديمقراطى من خلال الاستعداد لإجراء انتخابات لمجلس الشورى خلال سنة ٢٠٠٧، بعد أن أجرت انتخابات للمجالس البلدية لدورتين من قبل سنوات ١٩٩٩ و٢٠٠٢ على التوالى، حيث سعت السلطة القطرية إلى تشكيل "اللجنة الدائمة للانتخابات" بحيث توكل لها مهمة نشر الوعى السياسى لتمكين المواطن والمواطنة من المشاركة فى الحياة السياسية. وفى هذا الإطار، سيتم انتخاب ٣٠ عضوا فى مجلس الشورى من ٤٥ عضوا هم إجمالى عدد أعضاء مجلس الشورى. ويخضع المرشح فى الانتخابات لشروط الدستور القطرى الذى نظم العملية الانتخابية، واشترط فى المرشح أن تكون جنسيته الأصلية قطريا، وعمره يتجاوز ٣٠ عاما، ويجيد القراءة والكتابة بالعربية، وصحيفته الجنائية خالية من الجرائم الماسة بالشرف والأمانة، ولا يكون عسكريا ويكون له حق الانتخاب فى دائرته. أما المعينون، فيكون لأمير قطر حق تعيينهم فى المجلس أو استبعادهم منه(٤٤).

ومما تجدر الإشارة إليه، أيضا، أن للمرأة الحق فى العملية الانتخابية ترشيحا وانتخابا، كما تمتعت بهذه الحقوق فى المجلس البلدى، ما دامت مستوفية للشروط الموضحة بالدستور، السابق الإشارة إليها.

وتختلف قطر عن بقية دول مجلس التعاون الخليجى فى شمولية مفهوم التحول الديمقراطى، بحيث تم إرساء مفاهيم أخرى مرتبطة بعملية التحول الديمقراطى، مثل التنشئة السياسية، وزيادة معدلات المشاركة السياسية(٤٥).

ولعل أهم ملامح مسيرة الاصلاح السياسى فى قطر، خاصة بعد أن تولى الشيخ حمد بن خليفة الحكم فى يونيو ١٩٩٥، الفصل بين منصبى رئيس الوزراء والأمير، حيث أعلن ذلك فى مرسوم أميرى فى أكتوبر ١٩٩٦، وإنشاء مجلس العائلة الحاكمة فى يوليو ٢٠٠٠، الذى يتكون من ١٢ شخصية من أسرة آل ثانى. ويعد هذا دعما من العائلة للخطوات التى يتخذها الامير على مسيرة الإصلاح، وتوسيع نسبة المشاركة السياسية بموجب المرسوم الاميرى فى أكتوبر ١٩٩٨، والخاص بنظام الترشيح والانتخاب للمواطنين القطريين لعضوية المجلس البلدى الذى منح حق المشاركة السياسية لكل قطرى وقطرية بلغا سن ١٨ عاما، ومنح المرأة حق المشاركة السياسية من خلال الترشيح والانتخاب. غير أن الانتماءات القبلية ما زالت تلعب دورا فى العملية السياسية. وتشهد قطر حرية اعلام وصحافة مقننة، حيث تفرض على الصحف رقابة ذاتية دون الرقابة الرسمية. الا أنه يبدو أنه لا يوجد فرق كبير بينهما، لأن السلطة التنفيذية تقوم بتعيين رؤساء تحرير الصحف، ومن الموالين للنظام(٤٦).

سادسا- سلطنة عمان :

تمثلت بداية عملية التحول الديمقراطى فى إنشاء المجلس التشريعى فى عمان فى تأسيس مجموعة من المجالس الاستشارية النوعية والمتخصصة كمجالس الزراعة والصناعة والخدمة المدنية عام ١٩٧٦. ومع بداية الثمانينيات، تأسس المجلس الاستشارى

(٤٣) الراية (الدوحة) على:
http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=182195&version=1&1

(٤٤) الراية (الدوحة) على:
http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=1083695&version=1&1

(٤٥) المرجع السابق.

(٤٦) المرجع السابق.

حتى عام ١٩٩١، حيث أطلق عليه مجلس الشورى، وتمتع بصلاحيات أكثر اتساعا من سلفه، ثم صدر النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦، ويتكون من ٨١ مادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، واعتبر بمثابة أول دستور للبلاد(٤٧).

وبموجب هذا النظام، فإن السلطان هو رئيس الدولة والسلطة العليا النهائية، ويقوم بعمل رئيس الوزراء، وان كان من صلاحياته أن يعين رئيسا لمجلس الوزراء. وبموجب النظام الأساسي للحكم، فإن هناك مجلس عمان، ويتألف من مجلسين، هما مجلس الشورى ومجلس الدولة. فمجلس الدولة عبارة عن مجلس استشاري يعينه السلطان من الكفاءات والخبرات الوطنية، ويتكون من ٥٧ عضوا لمدة ثلاث سنوات، ويضم حاليا ٨ نساء. أما المجلس الموازي الاخر، فهو مجلس الشورى المنتخب، الذي يشارك في انتخابه كافة العمانيين الذين يحق لهم الانتخاب لمدة ٣ سنوات، ويتألف من ٨٣ عضوا. ويحق للمجلس تقديم مشروعات القوانين الى مجلس الوزراء والسلطان، كما يحق للمجلس طرح الاسئلة وإبداء الرغبات وعرض طلبات المواطنين(٤٨). وكانت آخر انتخابات عام ٢٠٠٣، وستتم الانتخابات القادمة في أكتوبر ٢٠٠٧.

ويلاحظ أن عمان قد أخذت على غرار البحرين بنظام المجلسين وذلك لتحقيق الهدف ذاته، وهو ما يعكس الرغبة في تدريجية عملية التحول الديمقراطي من خلال الموازنة بين المجلسين. وعموما، يلاحظ أن دور مجلس الشورى العماني محدود، وذلك في ضوء أنه ليس من صلاحياته الاصدار النهائي للقوانين، ولكن رفع توصياته الى رئيس الوزراء ثم الى السلطان. ومن المعلوم أن السلطان يقوم بدور رئيس الوزراء، مما يضعف من فرص مراقبة عمل السلطة التنفيذية(٤٩).

وعلى الرغم من اعتماد عمان لنظام المجلسين، إلا أن طبيعة الممارسة السياسية لهما تختلف عن الشكل التقليدي للبرلمانات في الدول الأخرى، حيث إن مجلس الشورى يرفع توصياته لمشروعات القوانين قبل إصدارها إلى مجلس الوزراء ثم إلى السلطان، بينما يعمل المجلس الآخر نظرا لما يحويه من خبرات علمية بشكل استشاري فقط، أي أن المجلسين يعملان بشكل متوازن. ومن ثم، يصعب القول إنهما مجلسان بما هو متعارف عليه في النظم البرلمانية الديمقراطية.

كذلك، كرس النظام الأساسي محورية دور السلطان في الحكم مقابل محدودية صلاحيات المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى أساسا)، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن الدستور يتيح للسلطان أن يكون رئيسا للوزراء أيضا، مما سيضعف من فرص الرقابة على الحكومة من قبل المؤسسة التشريعية.

بيد أن الممارسة الديمقراطية لتفعيل هذا النظام الأساسي تستند الى العادات والتقاليد العمانية، والانسجام مع التقاليد الإسلامية، واستعادة تراث الشعب العماني لمبدأ الشورى المستمد من تعاليم الدين الإسلامي، حيث كان العمانيون قد تعودوا على عقد مجالس عرفت باسم "السبلة" يلتقي فيها أبناء القبيلة لمناقشة كافة أمورهم، وأحيا السلطان قابوس هذا التراث، عن طريق "البرلمان المفتوح" الذي يعتبر أشبه بلقاءات شعبية وجماهيرية واسعة مع السلطان، ويتيح هذا الاتصال المباشر بين القيادة والشعب، ولا تقيد هذه اللقاءات مع السلطان اية قيود بروتوكولية، مما يتيح طرح كافة القضايا، ويسبغ هذا على التجربة العمانية صبغة خاصة تزاوج بين التراث والحداثة.

ويعتقد بعض المراقبين أنه بالرغم من تبلور ملامح تجربة شبه ديمقراطية في عمان، الا أن الواقع القبلي ما زال له أثره في مسيرة العملية السياسية، وظهر ذلك في انسحاب بعض المرشحين في الانتخابات الأخيرة، استجابة لأوامر القبيلة بالامتناع عن إعطاء الأصوات للسيدات المرشحات، وإن كان الباحث يعتقد أن هذه الملاحظة لا تصدق على عمان وحدها بقدر شمولها دول مجلس التعاون الخليجي(٥٠).

خاتمة :

حاول هذا البحث إلقاء الضوء على أهم ملامح عملية التحول الديمقراطي داخل دول مجلس التعاون الخليجي ودور المؤسسة التشريعية فيها. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن عمليات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي تنقسم إلى مرحلتين، الأولى جاءت كرد فعل لسياسات القوى الاستعمارية في منطقة الخليج وبدأت في الربع الأول من القرن العشرين (وإن لم تشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي). أما المرحلة الثانية، فهي تلك التي أعقبت أزمة الخليج الثانية في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وجاءت كرد فعل للتحولات الديمقراطية العالمية، وتنامي تيار العولمة وللآثار السياسية التي أنتجتها أزمة الخليج الثانية من حيث إطلاق قوى وتيارات سياسية جديدة الى حيز الممارسة العملية.

وبعد التعرض لعمليات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن التوصل إلى عدد من النتائج، أهمها:

أولا- يمكن القول إن أزمة الخليج الثانية (١٩٩١/٩٠) قد اطلقت ايدي القوى السياسية المطالبة بالتغيير ودفعتها الى

(٤٧) د. عبدالحميد موافي، التحول الديمقراطي في سلطنة عمان في د. مصطفى كامل السيد (محرر)، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠١-٢٣٨.

(٤٨) المرجع السابق

(٤٩) محمد شحات عبد الغني، تجربة الإصلاح السياسي في سلطنة عمان، شئون خليجية، العدد ٢٥، ربيع ٢٠٠١، ص٥٧.

(٥٠) أيمن عبد الوهاب، الانتخابات العمانية وخصوصية التجربة، السياسة الدولية، عدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص١١٢.

المطالبات العلنية باطلاق عملية الإصلاح السياسي في اتجاه مزيد من المشاركة السياسية الشعبية، وترجمة ذلك كله في شكل انشاء مؤسسات تشريعية أو تفعيل المؤسسات التشريعية القائمة. وقد توافقت تلك الأزمة مع التحولات العالمية التي تمثلت في انهيار النظم الشيوعية التسلطية وحدوث عمليات "الانفجار الديمقراطي" في شرق أوروبا وشرق آسيا وبعض الدول الإفريقية، مما أوجد مناخا إقليميا وعالميا ضاغطا في اتجاه التحول الديمقراطي، لم تجد النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي مناصا من التكيف معه.

ثانيا- على الرغم من أن محددات عملية التحول الديمقراطي امتزجت بين الداخلية والخارجية، واختلاف سياسات هذا التحول من دولة إلى أخرى، إلا أن ملامح هذه العملية اتفقت جميعها من حيث إنها تأتي في إطار النظم القائمة، وتتمتع بالطابع السلمي لعملية رفع المطالب الخاصة بالتحول الديمقراطي، إضافة إلى التدرج في تنفيذ التحول الديمقراطي، وكذلك يأتي الإصلاح من أعلى.

ثالثا- على الرغم من اعتماد القيادات السياسية لبعض إجراءات التحول الديمقراطي، إلا أن ثمة عوائق تعترض تفعيل تلك الإجراءات، وهي تنبع من الثقافة السياسية والعادات المترسخة في المجتمعات الخليجية. ويبرهن على ذلك فشل المرأة في تحقيق أي إنجاز في الانتخابات في قطر والكويت، بعد إعطائها حق الترشيح والانتخابات، الا أنها حققت انجازا في البحرين، حيث وصلت المرأة لأول مرة الى المجلس التشريعي عن طريق الانتخاب.

رابعا- تعددت أدوار المؤسسة التشريعية، وتباينت في تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي بين دول مجلس التعاون الخليجي من دولة على أخرى. فعلى حين نجد أن المؤسسة التشريعية غدت واحدة من أبرز النقلات النوعية في عملية التحول الديمقراطي، كما في حالة السعودية، نجد دولة خليجية أخرى تمتلك المؤسسة التشريعية فيها بعض الخبرة التي تمكنها من القيام بعدد من الإجراءات التي تصب في عملية التحول الديمقراطي، كما في حالة الكويت، أو تعود جذور المؤسسة التشريعية إلى عقود ممتدة، كما في حالة البحرين. ومن ناحية أخرى، نجد أن المؤسسة التشريعية لا تتخطى كونها ساحة للنقاش حول التحول الديمقراطي ورفع التوصيات لمجلس الوزراء، وهو ما توضحه حالة المؤسسات التشريعية في عمان والإمارات وقطر.

خامسا- تتسم المؤسسات التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي عموما بالضعف، نتيجة محورية دور الحاكم واتساع صلاحياته، وجمعه -وفقا لنصوص الدستور أو النظام الأساسي للحكم -ما بين اختصاصات السلطة التشريعية والتنفيذية. وبالقياس على الديمقراطيات الأخرى، لا تضم المؤسسات التشريعية الخليجية أي مؤسسات حزبية أو تنظيمات سياسية، تعمل على إدارة هذه المؤسسات من خلال الانتخاب أو التنافس على السلطة بشكل مؤسسي أو تدويرالحكم. الا أنه في بعض الحالات، قامت المؤسسة التشريعية بدور تاريخي مهم، كما حدث في حالة الكويت، حيث إن مجلس الأمة الكويتي نجح في أن يظهر خلال فترة العقود الأربعة كند للسلطة التنفيذية، وكعامل من عوامل التحول الديقراطي. ويمكن أن نشير هنا الى الضغوط المستمرة التي يمارسها أعضاء المجلس من أجل تفعيل الدستور وتقليص عدد الدوائر الانتخابية ضمانا لنزاهة الانتخابات. من ناحية أخرى، فإن عدم السماح بوجود الأحزاب السياسية الشرعية -في حالتي الكويت والبحرين- لم يمنع من ممارسة بعض القوى لأدوار سياسية داخل وخارج المؤسسة التشريعية، تكاد تشبه أدوار الأحزاب السياسية.

سادسا- إن عدد المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون، من حيث كونها مجالس احادية أو ثنائية، لا يعني بالضرورة زيادة الفاعلية والتأثير السياسي في عمليات التحول الديمقراطي. والمثال على ذلك أن الكويت تعمل بنظام المجلس الواحد (مجلس الأمة) ولكنه أكثر فاعلية، إذا ما قورن بدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد نظام المجلسين مثل عمان والبحرين، من حيث محدودية الاختصاصات التي يتمتع بها كل من المجلسين في مواجهة سلطات رئيس الدولة (السلطان في الأولى، والملك في الثانية).

دراســــات

دور الأمم المتحــــدة فى تطوير آليــات حــمــاية حــقــوق الإنســان

■ د.نجـــــوى إبراهيـــم

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة ٦ أكتوبر

مضى أكثر من نصف قرن على بدء الاهتمام العالمي بمفهوم حقوق الإنسان، ولقد شهدت الفترة الأخيرة، التى بدأت منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، تحولا جذريا فى النظام العالمى و العلاقات الدولية، انعكس بشكل واضح ليس فقط على مضمون هذا المفهوم، بل أيضا على المؤسسات المهتمة بقضاياه من حيث الكم و النوع والصلاحيات الممنوحة لتلك المؤسسات.

ولقد أخذت الأمم المتحدة زمام المبادرة فى تطوير الآليات الخاصة بحقوق الإنسان، إيمانا منها بأهمية هذه القضية واحتلالها مكان الصدارة مع قضايا مهمة أخرى مثل السلام والتنمية ومحاربة الفقر.

وأدركت أن احترام حقوق الانسان بأسلوب يؤدى الى الحد من العنف والانتهاكات والصراع يقتضي مدخلا مختلفا عن مجرد الرصد وتقديم الخدمات الإنسانية. والإعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر من المنظمة الدولية فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ - والذى بلور فكرة الاختصاص الداخلى وسيادة الدولة فى المادة (٢/٧) من ميثاق الامم المتحدة، وهى المادة التى تحظر تدخل المنظمة الدولية "الأمم المتحدة" فيما يعد من صميم الاختصاص الداخلى للدولة احتراما لسيادتها - قد تعرض للتغيير نتيجة للمستجدات على الساحة الدولية.

فابتداء من عام ١٩٨٠ ومع مجيء إدارة الرئيس الامريكى ريجان، لم تعد حقوق الانسان مجرد فكرة، بل أصبحت جزءا لا يتجزأ من السياسات العالمية(١). ومع بداية عقد التسعينيات، أصبح العالم بصدد نظام دولى جديد مع انتهاء الحرب الباردة ونهاية الصراع القطبى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبدأت مرحلة جديدة تلعب فيها الولايات المتحدة دورا رائدا .

وفي ظل العولمة والنظام العالمى الجديد، احتلت قضايا حقوق الإنسان والانتهاكات الخاصة بها مكان الصدارة، حيث طرحت العولمة قيما ثقافية ومبادئ ترى فيها التطور الإيجابي لدول ومجتمعات العالم. وتتمثل هذه القيم فيما يعرف باسم الثقافة المدنية Civic Culture، التى تؤكد احترام قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وما يرتبط بذلك من قيم التسامح والحوار وقبول الاختلاف والمؤسسية والشفافية والمحاسبية . ولقد كانت هناك انعكاسات عميقة لشيوع الثقافة المدنية، من أبرزها الاتجاه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين نحو تأسيس منظمات غير حكومية في مختلف دول العالم، تتبنى قضايا " حقوق الإنسان "، وتراقب وترصد عملية التحول الديمقراطي .

كما أسهمت ثورة الاتصالات في تشكيل ما يعرف باسم " المجتمع المدني العالمي " الذي أثر إيجابيا في التوجه نحو تأسيس شبكات دولية وإقليمية معنية بالمرأة وحقوق الإنسان والطفل وغير ذلك (٢) وفي أثناء هذا التطور ، ظهرت مفاهيم سياسية جديدة،

(١) دافيد ب. فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣)، ص١٧

(٢) د. امانى قنديل ، المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع الفية جديدة (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٤ .

وانظر ايضا

Lipschutz, R., "Reconstructing World Politics, The Emergence of Global Civil Society," Millennium, vol21., no. 3, 1992, P.P. 389-420

منها ما يعرف باسم "حق التدخل"، حيث أضحت الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مجالا عالميا تراجعت إزاءه سلطات وسيادة الدولة التقليدية.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر في بداية الالفية الجديدة لتشكل مرحلة جديدة تأثرت بها قضية التحول الديمقراطي بشكل عام، والدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية وقضايا حقوق الإنسان على وجه الخصوص في المنطقة العربية.(٣)، حيث ربطت الحكومة الأمريكية بين القضاء على ظاهرة الارهاب الدولى و ضرورة القيام بنوع من الاصلاح السياسى، حتى لو استلزم الامر التدخل بالقوة، وطرحت ما أطلق عليه " مشروعات الإصلاح السياسي في الوطن العربي "، وقدمت العديد من مبادرات الإصلاح، اهمها المبادرة التي جاءت على لسان وزير خارجية الولايات المتحدة " كولن باول " في ديسمبر ٢٠٠٢ والخاصة "بمشروع الشرق الأوسط الكبير". ولقد تضمنت البرامج التي تعهد المشروع بتمويلها مجال دعم المجتمع المدني بهدف مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية لانجاز الإصلاح السياسي. وكان لهذه المبادرات بما تحمله من مصادر تمويلية كبيرة آثارها المتضاربة على منظمات حقوق الإنسان. فمن ناحية، اشتملت المبادرة على عدد من أهم مطالب الاصلاح التى تضمنتها برامج المعارضة السياسية والمنظمات الحقوقية، وفيها يتم التعامل مع "المجتمع المدني" كشريك متكافئ مع الحكومات. كما دفعت بكثير من الحكومات العربية إلى الاهتمام بقضية الإصلاح في بلادها. وفي الجانب الآخر، فإن هذه المبادرة قد أثارت مرة أخرى قضية التمويل الأجنبي وما يحمله من مخاطر "التدخل" والتسبب في المزيد من التنافس والتفتيت والفساد في حركة حقوق الإنسان التى اصبحت مطالبة بالدفاع عن مصداقيتها وعدم عمالتها للخارج إلى جانب دورها في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. ولقد أدت هذه التطورات الى قيام بعض الحكومات باتخاذ الإجراءات وإصدار التشريعات الإصلاحية والقيام بانشاء مؤسسات وطنية معنية بقضايا حقوق الإنسان. كما أدى هذا إلى بداية مرحلة جديدة لمنظمات حقوق الإنسان، تضطلع فيها بمهام سياسية غير تقليدية لم تمارسها من قبل. ولم تقتصر التغيرات التى جاءت مع مطلع القرن الحادى والعشرين على التنظيم المؤسسي لحقوق الإنسان على المستويين المحلي والإقليمي، بل تعداه للمستوي الدولي.

لذلك، فالهدف من الدراسة هو معرفة أثر المتغيرات الدولية والاقليمية على تطور مفهوم حقوق الانسان ودور الامم المتحدة فى تطوير الآليات المعنية به، وأهم المعوقات التى تحد من فاعليتها، والمنهج الذي ستتبعه الدراسة هو المنهج التحليلي الوصفي لتلك الآليات وكيفية تفعيلها.

وتتناول الدراسة دور الامم المتحدة فى تطوير آليات حماية حقوق الانسان فى ثلاثة محاور:

الأول: التدخل الانساني و تطور مفهوم حقوق الإنسان.

الثاني: تطوير الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

الثالث: تطوير الآليات الوطنية لحقوق الإنسان

أولا - التدخل الإنسانى و تطور مفهوم حقوق الإنسان:

إن مفهوم التدخل الانسانى فى العلاقات الدولية، الذى شاع استخدامه منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى، استخدم بعد الحرب العالمية الاولى وارتبط بمبدأ حماية الاقليات، باعتباره البديل الذى ينبغى اللجوء اليه فى حالة اخفاق الاساليب الاخرى المتعارف عليها فى ذلك الوقت، وكان المقصود منه فى الماضى - وحتى وقت قريب - توفير الحماية لرعايا الدولة، ولم يكن مقصودا منه أبدا حماية مواطنى الدولة أو الدول نفسها التى تنتهك فيها حقوق الانسان وحرياته الأساسية.

ومنذ البداية، أثارت مسألة التدخل الانسانى جدلا واسعا، واختلفت الآراء بشأنها(٤).

فهناك رأى يرى ضرورة هذا التدخل فى حالات معينة بمعنى "حماية مواطنى دولة ما إزاء المعاملة التعسفية والتى تتجاوز الحد".

والرأى الثانى يرفض أنصاره فكرة التدخل الانسانى ويتمسكون بعدم جواز استخدام القوة ضد دولة أخرى أيا كانت المبررات، فيما عدا حالة الدفاع الشرعى عن النفس. وجانب من أصحاب هذا الرأى ذهب الى القول بضرورة التمييز بين التدخل فى الشئون الداخلية لدولة ما، حتى ولو كان ذلك مدفوعا باعتبارات إنسانية و بين ما سماه "مهام إنقاذ" قد تضطر دولة من الدول إلى القيام بها. وفى كل الأحوال، لابد أن تعطى الأولوية للمنظمة الدولية أو الإقليمية ذات الصلة و ليس لدولة بذاتها أو لمجموعة من الدول.

والرأى الثالث ذهب مؤيدوه إلى تعريف التدخل الانسانى بانه رد فعل ملازم للانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، ومن ثم فقد اجاز هذا الفريق الحق فى شن الحرب دفاعا عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية التى قد تتعرض لانتهاكات جسيمة كما فى حالة التطهير العرقى وإبادة الجنس البشرى، وأن يكون اللجوء إلى مثل هذا العمل القسرى بمثابة البديل الاخير الذى يعول عليه لحمل الدولة المخالفة على العودة إلى جادة الصواب.

موقف الأمم المتحدة من التدخل الإنسانى:

الواقع أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة، أصبحت المسألة الخاصة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان تمثل أحد المبادئ الرئيسية والحاكمة للتنظيم الدولى. ولقد ظلت الضمانة المتمثلة فى امكان تدخل المجتمع الدولى لكفالة الاحترام الواجب للحقوق والحريات كمبدأ عام بعيدة عن التطبيق الفعلى خلال العقود الأربعة الأولى من حياة الأمم المتحدة إلا فى حالة قبول الدول لهذا التدخل. ثم اصبحت بعد ذلك على قائمة الاجراءات التى يتم اللجوء اليها لفرض مثل هذا الاحترام دون تفرقة بين المواطنين والأجانب. ولا يعنى هذا ان تطبيقات التدخل الانسانى قد ظلت بعيدة عن ممارسات الأمم المتحدة حتى أوائل

---

(٣) سعيد حسين محمود حسن غلاب، التطورات الراهنة فى النظام الدولى و اثرها على مبدأ "حظر استخدام القوة" فى العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص٣٣٣

(٤) د. احمد الرشيدى، بعض الاشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الانسانى ، فى د. نيفين مسعد (محرر) قضايا حقوق الإنسان (القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٧)، ص١١-١٣

عقد التسعينيات، فقد حدث تدخل دولي في عدة حالات، منها الكونغو فى أوائل الستينيات، وقبرص فى منتصف الستينيات. ويفسر تزايد التدخل الانساني في بداية عقد التسعينات بواحد أو أكثر من التفسيرات الآتية:

أ- تعاظم الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان وحرياته الأساسية نتيجة لزيادة الحروب والصراعات وكثرة انتهاكات هذه الحقوق وتلك الحريات. وتشير إحدى الاحصائيات إلى أن العالم شهد خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ نحو ٨٢ صراعا مسلحا، كان بينها ٧٩ صراعا مسلحا داخليا مما ترتبت عليه آثار إنسانية خطيرة في صورة تزايد في عدد اللاجئين و المشردين والجرحى(٥).

ب - تبنى الولايات المتحدة هدف نشر الرؤية الغربية لحقوق الإنسان في العالم من خلال الدبلوماسية الهادئة و المساعدات و حتى من خلال العمل العسكرى إن لزم الأمر(٦).

ج - تحول ما كان يعرف في الماضى بأنه مجتمع الدول Community of Nations ليصير مجتمعا دوليا International Community له إرادة ذاتية مستقلة.

د- تراجع مبدأ السيادة الوطنية نتيجة للتحولات التي طرأت على النظام الدولي.

هـ- الربط بين امكانية التدخل الدولي الإنساني ومسألة الحماية الدولية للأقليات، خاصة أن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة هو تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللغة، أو الدين(٧).

وهنا، يثار تساؤل مهم عن مدى مشروعية التدخل الانساني.

في الواقع إنه منذ إرساء قواعد القانون الدولي التقليدي، اتبع الفقه القانوني والسياسي مبدأ قانونيا مهما هو عدم التدخل Principle of non intervention وفكرة الاختصاص الداخلي Domestic jurisdiction وذلك منذ نشأة الدولة القومية في منتصف القرن السابع عشر، وأكدتها المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة. الا انه مع تطور مفهوم حقوق الانسان واكتسابه مشروعية قانونية يجب المحافظة عليها، بدأ التوسع في مفهوم التدخل، وبخاصة ما سمى بالتدخل الانساني أو التدخل لاعتبارات إنسانية خاصة نتيجة لارتفاع الضحايا من المدنيين والذين يشكلون نسبة ٩٠٪ من ضحايا الصراعات الأهلية المسلحة وعرف التحرك لحفظ السلام وإيقاف التعدى على حقوق الإنسان بالقانون الدولي الإنساني Humanitarian International Law. (٨) واشار البعض الى ضرورة اللجوء الى استخدام القوة العسكرية لإستعادة الأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان(٩).

والتدخل الانساني بهذه الصورة فيه مخالفة صريحة لنص المادتين ٤/٢ و ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث إن هذا التدخل يشمل استخدام القوة، ويسمح بالتدخل في شئون تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدولة المعنية بالتدخل. ووجدت آراء معارضة لمبدأ التدخل بالقوة، ومنها ما اشار إليه بيترسون من أنه "لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يجيز أو يوجب التدخل العسكرى من اجل حماية حقوق الإنسان" (١٠).

ومع بداية العقدين الاخيرين من القرن الماضى، بدأ جدل فقهي بأن العديد من حالات التدخل يمكن اكسابها الشرعية، وتصاعدت مفاهيم فقهية جديدة تتجه نحو كسب الشرعية الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان. فما كان يعد من الاختصاص الداخلي - طبقا لنصوص الأمم المتحدة - لم يعد كذلك، لأن المشاكل المثارة أصبحت تمس السلم والأمن الدوليين، وليست من صميم الاختصاص الداخلي لهذه الدول. وظهر قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣١/٤٣ في ٨ ديسمبر ١٩٨٨، و١٠٠/٤٥ في ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ حول المساعدة الإنسانية وتقوية التعاون في الأزمات الإنسانية على الرغم من سيادة الدولة المعنية التي تنتهك فيها حقوق الإنسان، ولكن يلاحظ في قرارات الجمعية العامة أن عمليات التدخل بالقوة للاعتبارات الإنسانية لم تقر بأنها اقتصرت على تقديم المساعدات الانسانيه فقط (١١).

ويبدو أن البيئة الدولية أصبحت بصدد تطور مفهوم جديد وقاعدة قانونية جديدة تسمح بمشروعية التدخل العسكرى لاعتبارات إنسانية. فقبل عقد التسعينيات من القرن العشرين، لم يعتبر التدخل العسكرى لاعتبارات إنسانية أو أن الدول المتدخلة في شئون الغير تعمل وفق أحكام القانون الدولي وحقوق الإنسان، مثال على ذلك (بنجلاديش ١٩٧١، اوغندا ١٩٧٨، وسط إفريقيا ١٩٧٩) . وعلى العكس من ذلك، فالتدخلات العسكرية في العراق ١٩٩١ وكوسوفو ١٩٩٩ اعتبرها البعض غير متعارضة مع مفهوم

(٥) مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ٢٠٠١)، ص ٢٦٢

(6) Joshua Muravchik, The Imperative of American Leadership : A Challenge to Neo-Isolationism (Washington DC : AEL Press , 1996)

(٧) د. احمد الرشيدي، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مرجع سبق ذكره ص ١٦ .

(٨) د. احمد الرشيدي، حقوق الإنسان .. نحو مدخل الى وعي ثقافي (القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص٢٩٤ .

(9) Ransbotham, O. & Woohouse,T. Humanitarian Intervention in Contemporary conflict: A Reconceptualization (London: Polity Press, 1996) P.P. 7-28.

(10) Peterson,F. , The Facde of Humanitarian intervention for Human Rights in a community of Sovereign Nations (Arizona: Journal of International Comparative Law, 1998) PP. 872- 879

(11) Ransbotham,O." Humanitarian Intervention 1990-1995: a need to reconceptualize, Review of International Studies. vol. 23, October 1997, p. 457.

حقوق الإنسان فى إطار أحكام القانون الدولى، وبأنها أصبحت قاعدة عرفية جديدة خاصة بعد التدخل البريطاني فى سيراليون فى مايو ٢٠٠٠ (١٢).

وطبقا لهذه الآراء، فإن قواعد القانون الدولى حرمت عمليات التدخل العسكرى فى الفترة (١٩٤٥ إلى ١٩٩٠). ومع نهاية الحرب الباردة، بدأت هذه النظره تتغير، وبخاصة فى أعمال مجلس الامن الذى اعتبر ان حالات التدخل الأنسانى تهدف الى نصرة وحماية حقوق الإنسان. فمع غياب الاتحاد السوفيتى، صدرت عدة قرارات خطيرة من مجلس الأمن تبرر التدخل الانسانى فى هذه النزاعات، بل إنها أعطت لنفسها الحق فى التدخل المصحوب باستخدام القوة لتحقيق الحماية الإنسانية، فى حين أن الأمم المتحدة لم تتصد للانتهاكات التى قامت بها بعض الدول الغربية فى مجال حقوق الانسان كما هو الحال بشأن مشكلة ايرلندا الشمالية مع الحكومة البريطانية، ومشكلة إقليم الباسك مع الحكومة الإسبانية، وهو مؤشر قوى على تأثر المنظمة الدولية بالاعتبارات السياسية و جنوحها نحو ازدواجية المعايير(١٣).

وإذا كان التدخل الانسانى قد أصبح أمرا واردا، فلقد أوصت الادبيات المتخصصة بأخذ بعض الضوابط فى الاعتبار، ومنها :

- إنه لابد من النظر اليه على انه اسثناء من مبدأ "عدم التدخل" ويكون فى حالة الضرورة فقط.

- يجب أن يكون هذا التدخل آخر البدائل والاختيارات المتاحة التى يجب عدم الالتجاء إليها إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى التى تحترم فيها السيادة الوطنية.

- يجب رفض التدخل الدولى من جانب دولة أو مجموعة من الدول، على ان يتم التدخل من خلال إحدى المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية، فالتدخل الفردى لن يكون ممكنا إلا بالنسبة للدول الكبرى. وهناك تخوف حقيقى من احتمال تسييس المسألة، مما يؤدى فى النهاية الى الانتقائية وازدواجية المعايير(١٤).

ثانيا - تطور الآليات الدولية لحقوق الإنسان :

شهد المجتمع الدولي اهتماما متزايدا بقضايا حقوق الإنسان، حيث طور مجموعة من الترتيبات القانونية والمؤسسية التى تهتم بالارتقاء بها وبحمايتها .

وقد قامت الأمم المتحدة بإبرام وإصدار العديد من المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة الوثيقة بحقوق الإنسان، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة المدنيين في ظل النزاعات المسلحة وأسرى وجرحي وقتلى الحرب، والعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦

وتنقسم أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : تاسست طبقا لما جاء في أحكام الميثاق، ومنها لجنة حقوق الإنسان .

المجموعة الثانية : تم إنشاؤها بموجب اتفاقيات دولية خاصة بحقوق الإنسان كلجنة مناهضة التعذيب في إطار الاتفاقية الدولية بشأن محاربة التعذيب(١٥).

ولقد حرصت الأمم المتحدة على تطوير أجهزتها التى تعمل في مجال حماية حقوق الإنسان واستحدث أجهزة جديدة على النحو التالي :

أولا - استحداث أجهزة جديدة فى مجال حقوق الانسان :

أ - المفوض السامى لحقوق الإنسان:

نتيجة للصعوبات التى واجهت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بحكم تكوينها وبنيتها والاحتياج لعمل تنفيذى سريع، فقد ظهر التفكير فى انشاء وظيفة المفوض السامى لحقوق الإنسان منذ بداية نشاط الأمم المتحدة فى مجال حقوق الأنسان عام ١٩٤٧ . وكان الاعتراض الرئيسى أن هذا المنصب قد يؤدى للتدخل فى الشئون الداخلية للدول، وبأنه غير متفق أساسا مع أهداف ومقاصد الميثاق. واستمر الإخفاق الدولى فى إنشاء هذا المنصب، إلا أن الأوساط الاكاديمية تبنت الفكرة، وكانت البداية هى ظهور كتاب R.S.Clark بعنوان "المفوض السامى لحقوق الإنسان" عام ١٩٧٢(١٦).

ثم عادت الفكرة للظهور على المستوى الدبلوماسى مع تغير الاحوال الدولية وانتهاء الحرب الباردة. ففى عام ١٩٩٢ فى أثناء الاعداد للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان، أعادت منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان عرض فكرة ما كان يسمى - وقتها - بالمفوض الخاص بحقوق الإنسان، والتى وجدت ردود فعل مختلفة من الاجتماعات الاقليمية. فلم يشر الاجتماع الاقليمى فى تونس عام ١٩٩٢ لهذا الاقتراح ، بينما تحمست إليه كوستاريكا فى الاجتماع الاقليمى بأمريكا اللاتينية فى يناير ١٩٩٣ . وتقدمت الولايات المتحدة باقتراح باستحداث منصب مفوض سام لحقوق الإنسان من خلال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان، الذى عقد فى فيينا فى يونيو ١٩٩٣ . وقد لاقت الفكرة معارضة من جانب دول العالم الثالث، واعتبرتها خروجا عن جدول الاعمال وانتهاكا صارخا لسيادة الدول. وبالرغم من هذا الرفض

---

(12) Ortiga M. "Military Intervention & the European Union" (Institute for Security Studies of WEU. March 2001) P.P. 18. 19

(١٣) مسعد عبد الرحمن ، تدخل الأمم المتحدة فى النزاعات المسلحة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٢

(١٤) د. احمد الرشيدى ، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الانسانى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩

(15) Henry J. Steiner & Philip Alston. International Human Rights in Context (New York: Oxford University Press Inc., 1996). P347.

(١٦) نبيل مصطفى ابراهيم خليل، اليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢٠٠٤)، ص١٧٨

المبدئي، الا ان اعلان فيينا وبرنامج العمل قد تضمنا قسما تحت عنوان " تكييف و تقوية آلية الامم المتحدة لحقوق الانسان" بما فيها مسألة إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والذى تضمن توصية الجمعية العامة بأن تبدأ بنوع من الأولوية لمناقشة هذا المنصب(١٧)

لقد ظهرت اختلافات أساسية بين الاقتراح التفصيلي، المقدم في صورته المعدلة من جانب منظمة العفو الدولية فى أكتوبر ١٩٩٣، والذى كان يتضمن تعيين مسئول يستجيب على الفور لأزمات حقوق الإنسان ويعتبر هو الرئيس السياسي، والأسمى وليس له مسئولية إدارية، وبين القرار الذى تبنته الجمعية العامة فى ديسمبر من العام نفسه، والتى اختارت مسئولا يعمل تحت رئاسة السكرتير العام وينفذ المهام المكلف بها من جانب الآليات المتخصصة للأمم المتحدة.

وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٤٨/١٤١ في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ استحداث وظيفة مفوض سام لحقوق الإنسان High Commissioner For human Rights، ويعتبر المفوض السامي مسئولا رئيسيا عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان . ويشمل اختصاصه – فيما يشمله – تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان في العالم، والتحاور مع الحكومات بهدف ضمان احترام حقوق الإنسان(١٨). وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظتين بشأن منصب المفوض السامي :

الأولى: يجب أن يوضع فى الاعتبار الدور الذى لعبته منظمة غير حكومية – هى منظمة العفو الدولية – فى التمهيد لانشاء هذا المنصب، كما يسجل لها موقفها المعارض لأول مفوض سام Ayla Lasso سفير الاكوادور لارتباطه بالحكومة المسئولة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

والثانية : لابد من إبراز الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية فى إبقاء هذا المنصب داخل عباءة الأمم المتحدة لضمان السيطرة عليه وتوجيهه.

ب- المحكمة الجنائية الدولية (١٩)

يميز الفقه الدولي لحقوق الإنسان بين تعزيز هذه الحقوق Promotion وحمايتها Protection وفكرة التعزيز أو التشجيع أو التطوير تحمل نشر مفهوم القيم والمعاني المتعلقة بهذه الحقوق بين الشعوب والحكومات على السواء. أما بالنسبة للهدف من حماية حقوق الإنسان، فهو مختلف تماما، فالجهاز المختص بالحماية يقوم بفرض احترام الحقوق كما هي قائمة في القانون النافذ، وذلك عن طريق جزاءات تبدو الحماية بمقتضاها مسألة ضرورية بالنسبة للمستقبل. والدول لا تثير عادة اعتراضات تذكر على إنشاء نظام دولي لتعزيز حقوق الإنسان بقدر اعتراضها على إقامة نظام لحماية هذه الحقوق(٢٠).

وقبيل العولمة ، كانت هناك صعوبة في تخصيص أجهزة للحماية بصورة مطلقة على مستوى التنظيم العالمي. فمن الثابت أن وجود مثل هذه السلطة في توقيع الجزاء هو أمر استثنائي بصورة مطلقة، لأنها تفترض درجة من التضامن لم يصل إليها التنظيم الدولي بعد . ولم يتمكن المجتمع الدولي من إيجاد هذه الآلية إلا في ظل العولمة وإقرار قيام المحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨ .

وعلى خلاف التنظيم الدولي، وجدت في النطاق الإقليمي منذ البداية أجهزة قضائية معنية بحماية حقوق الإنسان، حيث وجدت محكمتان لحقوق الإنسان : الأوروبية والأمريكية. فبالرغم من عالمية هذه الحقوق كفكرة من حيث موافقة الدول عليها ، فقد دافع البعض عن إقليمية أساليب حماية حقوق الإنسان. فالتنظيم الإقليمي يضم دولا ذات مفاهيم وقيم ومبادئ أكثر ترابطا، كما تجمعها مصالح وغايات مشتركة توجد مناخا ملائما يسمح بالتخلي عن اعتبارات السيادة والغيرة عليها .

والمؤتمر الدبلوماسى الذى عقد بروما فى الفتره من ١٥ يونيو وحتى ١٧ يوليو ١٩٩٨ لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية – وحضرته ١٦٠ دولة و ١٧ منظمة حكومية و٢٣٨ منظمة غير حكومية – يعد حدثا غير مسبوق لتعزيز الضمانات الجنائية اللازمة لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الانسان و حرياته الأساسية وطنيا ودوليا، وللتصدى للانتهاكات الجسيمة التى تتعرض لها هذه الحقوق وتلك الحريات، خاصة فى أوقات النزاعات المسلحة الدولية والداخلية على حد سواء(٢١).

وبالرغم من الارتياح العام لهذه الخطوة فى الأوساط المهتمة بقضايا حقوق الإنسان، إلا أن المواقف المتباينة لبعض الدول، وبخاصة الكبرى منها كالولايات المتحدة الأمريكية، من هذا النظام،

---

(17) United Nation . World conference on Human Rights : The Vienna declaration & programme of action (New York: U.N. Department of Public Information.1993) P. 49

(١٨) د. إبراهيم على بدوي الشيخ . نفاذ التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان في النظام القانوني المصري (القاهرة ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)، ص١٩، ٢٠ .

انظر أيضا

- خالد عبد العزيز محمد الجوهري، اليات الرقابة الدولية فى مجال حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسيه، ٢٠٠٣)، ص٦٨

(١٩) هيثم مناع، الإمعان فى حقوق الإنسان . موسوعة عامة مختصرة، الطبعة الاولى (سوريا، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص١٩٩

(٢٠) د. عزت سعد السيد . حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الإقليمي (القاهرة، مطبعة العاصمة، ١٩٨٥) ص ٤٤

(٢١) النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية دخل حيز التنفيذ من الناحية القانونية فى الأول من يوليو ٢٠٠٢ بعد اكتمال التصديقات المطلوبة وهى ٦٠ تصديقا.

- انظر: محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها ونظامها الأساسى (القاهرة، نادى قضاة مصر، ٢٠٠١)، ص ١٣٨ وما بعدها

- انظر أيضا:

- David P. Forsythe. - Human Rights in International Relations (U.K: University Press. Cambridge.2000). p. 84.

الى جانب المخاوف من علاقة مجلس الأمن الدولى بهذه المحكمة، بصفته إحدى جهات الادعاء أمامها، سرعان ما ألقت بظلال من الشك حول مدى الفاعلية المنتظرة لهذا النظام الجنائى الدولى وقدرته على فرض الاحترام الواجب لحقوق الانسان وحرياته الأساسية بالنسبة للدول كافة.

وتجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات بشأن هذه الآلية :

أ- فيما يتعلق بحدود العلاقة بين اختصاصات المحكمة ومبدأ السيادة الداخلية، فإن المحكمة لا تعدو أن تكون منظمة قضائية دولية دائمة تم إنشاؤها بموجب اتفاق دولى بغرض التحقيق ومحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة، والتى تكون موضع اهتمام المجتمع الدولى، والمحكمة لذلك لا تعتبر مكملة لاختصاص المحاكم الجنائية الوطنية، وليست بديلا عنها بأى حال من الأحوال. وهناك أولوية خاصة للمحاكم الوطنية كى تقوم بدورها.

ب- هناك التحدى المتمثل فى مدى قدرة المحكمة على العمل باستقلالية وتجنب الانتقائية والتسييس، خاصة فيما يتعلق بتحديد الاشخاص المشتبه بهم وتحديد الدول التى ينتمون إليها، وبالذات بالنظر للدور الذى يناط بمجلس الأمن فى هذا الخصوص. وتخويل المجلس سلطة التدخل ورفض نظر دعوى بعينها أو إرجاء نظرها يمكن ان ينطوى فى بعض الحالات على الاقل على تغليب الاعتبارات السياسية، مما قد يعطل اجراءات سير العدالة الجنائية الدولية على نحو سليم، لذلك لابد ان تكون المحكمة سيدة اختصاصها ولها رفض أو قبول أو إرجاء النظر فى الدعوى المعروضة.

ج- وهناك تحدى آخر يتعلق بمدى قدرة الدول عموما، بما فى ذلك الدول غير الاطراف فى النظام الاساسى، على تحقيق ولو حد ادنى من التعاون مع المحكمة لتمكينها من مباشرة مهامها، خاصة فيما يتعلق بجمع أدلة الاتهام أو القبض على المشتبه بهم أو تسليمهم، خاصة الدول الرافضة من حيث المبدأ لفكرة وجود هذه المحكمة أصلا. والواقع إن التحدى الذى يمثله هذا الموقف يكتسب أهمية خاصة فى حالة انتهاجه من جانب دولة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بما لها من وزن ومكانة عالميين(٢٢).

ثانيا - تطوير أجهزة قائمة بالفعل لحقوق الإنسان :

ج- مجلس حقوق الإنسان :

وهو أحدث جهاز دولى للمحافظة على حقوق الإنسان، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا في ١٥ مارس ٢٠٠٦ بإنشاء هذا المجلس ليحل محل لجنة حقوق الإنسان بعد قرابة ستين عاما من إنشائها، حيث أسست عام ١٩٤٦، وكان مقرها جنيف، وكانت فيها الجهاز الوحيد المعني بحقوق الإنسان في نطاق المنظمة العالمية. وقد تعرضت هذه اللجنة لنقد شديد، نتيجة لضعف اختصاصها ومحدودية فاعليتها امام العدد الهائل من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، واقتصر دورها في البداية على تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان، ولم تبدأ في النهوض بدور متواضع في حماية حقوق الإنسان سوى في عام ١٩٦٧ . ويرجع ضعف دور اللجنة أيضا إلى عدم استنادها إلى أسس قوية، إذ تجد أصلها الوحيد في تعهدات عامة تحملتها الدول بتوقيعها ميثاق الأمم المتحدة(٢٣).

كما أن هذه اللجنة قد اتهمت بالتسييس وازدواجية المعايير، فقد أدانت أوضاع حقوق الإنسان في دول مثل إيران والسودان وكوبا، ولم تستطع اتخاذ قرار بشأن أوضاع محتجزي جوانتانامو. كما أن انتخاب أعضائها على أسس جغرافية بحتة أتاح انتخاب دول توجد عليها تحفظات بشأن سجل حقوق الإنسان بها .

وقد شهد إنشاء مجلس حقوق الانسان مجموعة من العقبات عكست خلافا بين الدول المتقدمة والدول النامية حول عدد من النقاط، أهمها :

١ ـ وضع المجلس بين أجهزة الأمم المتحدة : فقد رغبت الدول المتقدمة فى أن يكون جهازا رئيسيا يحيل توصياته وتقاريره إلى ما شاء من أجهزة (ومنها مجلس الأمن). بينما رغبت الدول النامية في جعله جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة يرفع تقاريره إليها فقط.

٢ ـ العضوية بالمجلس : رغبت الدول المتقدمة في تقييد العضوية ووضع معايير يجب توافرها في الدول التى تتقدم لشغلها ، بينما رغبت الدول النامية في جعل تلك العضوية مفتوحة لجميع الدول، وأن تكون الجمعية العامة الحكم الوحيد في مدى أهلية الدول لعضوية المجلس.

٣ ـ حجم المجلس : رفض عدد من الدول المتقدمة أن يكون المجلس بنفس الحجم الحالي (٥٣) عضوا، ورغبت منذ البداية فى أن تكون العضوية في حدود ٢٥-٣٠ يتم انتخابهم بأغلبية الثلثين، وهو ما رفضته جميع الدول النامية التي تمسكت بألا يقل المجلس الجديد عن حجم اللجنة الحالية وأن يتم انتخاب أعضائه بالأغلبية البسيطة .

٤- الأغلبية المطلوبة لإصدار المجلس لقرارات بإدانة أوضاع حقوق الانسان : تمسكت الدول النامية بأن يتم اصدار هذه القرارات بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، بينما رغبت الدول الغربية في إصدارها بالأغلبية البسيطة .

٥- آلية مراجعة أوضاع حقوق الانسان في الدول النامية : تحفظت الدول النامية على تلك الآلية، وذلك خشية أن تشيع في المجلس ذات الأجواء من الانتقائية والتسييس التي عانت منها اللجنة(٢٤).

ولقد تم الاتفاق على الأسس التالية لإنشاء المجلس الدولي

(٢٢) نبيل مصطفى ابراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥ .

(23) Tim Dunne Nicholas J. wheeler (Eds.), Human Rights in Global Politics (U.K: University Press, Cambridge,1999), p. 103.

(٢٤) تصريحات وزير الخارجية المصري لجريدة الأهرام، ١٨ مارس ٢٠٠٦ .

لحقوق الإنسان:

أ- إنشاء المجلس كجهاز تابع للجمعية العامة مع امكانية مراجعة الوضع بعد خمس سنوات .

ب- العضوية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة دون وضع معايير لتلك العضوية (مع ضرورة احترام الدولة العضو لحقوق الانسان).

ج - عدد أعضاء المجلس (٤٧) ينتخبون على أساس جغرافي وبالأغلبية المطلقة لأعضاء الأمم المتحدة (٩٦ صوتا على الأقل) مع مراعاة سجل الدولة وإسهامها في حماية حقوق الإنسان.

د - ترك تحديد الأغلبية المطلوبة لإصدار قرارات إدانة أوضاع حقوق الإنسان في الدول ليقرها المجلس نفسه .

هـ - إخضاع أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول للمراجعة والنظر من جانب المجلس، ولا تملك الدول الأعضاء الحق في رفض إرسال لجنة تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان لديها، في حين أن الدول الأعضاء في اللجنة السابقة كانت تملك حق الرفض(٢٥).

و - تحديد مدة العضوية بمدتين متعاقبتين، لا تزيد الواحدة على ثلاث سنوات، وهذا قد لبي طلب الدول الصغيرة التى كانت ترى أن المدة المفتوحة تمكن الدول الكبرى من السيطرة على اللجنة إلى ما لا نهاية .

ز - تعليق العضوية : للجمعية العامة الحق في التصويت بأغلبية الثلثين على وقف عضوية الدولة العضو إذا ما ثبت انتهاك هذه الدولة المستمر والمنهجي لحقوق الإنسان خلال فترة عضويتها.

ح - في مقدمة قرار إنشاء المجلس، تم تأكيد الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وعدم التركيز على أوضاع حقوق الإنسان السياسية والمدنية .

ما سبق يؤكد أن الدول الكبرى مازالت تسعى للهيمنة على الأجهزة الدولية في شتى المجالات، حفاظا على مصالحها، وهذا يبدو في كافة المعايير التى تمكست بها عند إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ومنها الرغبة في تقييد العضوية ووضع شروط يمكن أن تحد من قبول دول لا ترغب في تمثيلها، والسعي لاستدامة نفس الأجواء الانتقائية التى عانت اللجنة السابقة منها . وإذا كانت هناك صعوبة الآن لاستشراف مستقبل هذا المجلس لحداثته ، فإن مراجعة الأسس التى قام عليها تؤكد وجود رغبة حقيقية في تلافي جميع نواحي القصور في أداء اللجنة السابقة عن طريق التقريب بين وجهتي نظر الدول المتقدمة والدول النامية، تمهيدا لبدء مرحلة جديدة تسمح بتطبيق معايير اكثر شفافية وعدلا من المرحلة السابقة.

ثالثا - تطوير الآليات الوطنية :

تنقسم المؤسسات التى تهتم بتعزيز واحترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني إلى نوعين :

الأول : المؤسسات الوطنية التى تنشأ بقرار من الدولة، ممثلة في إحدى مؤسساتها الدستورية (التشريعية والتنفيذية) ويتمثل هدفها العام في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ورصد الانتهاكات وتقديم التوصيات للحكومة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

الثاني : المؤسسات غير الرسمية أو ما يطلق عليها "المجتمع المدني"، وهي مجموعة من التنظيمات التطوعية ذات الإدارة الذاتية المستقلة نسبيا عن الحكومة. وهي غير ربحية تتوجه إلى تحقيق النفع العام للمجتمع ككل أو لقطاع معين، وهي تتوافق حول قيم أساسية، أهمها الحوار وقبول الآخر والإدارة السلمية للصراعات(٢٦).

أولا - استحداث أجهزة وطنية جديدة فى مجال حقوق الإنسان :

المؤسسات الوطنية : (٢٧)

نوقشت مسألة إنشاء "مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية" للمرة الأولى فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٤٦ . وفى عام ١٩٧٨، نظمت لجنة حقوق الانسان حلقة لدراسة المؤسسات الوطنية والمحلية لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها . وواصلت الأمم المتحدة طوال الثمانينيات إبداء اهتمام ايجابى بقضية احترام حقوق الإنسان، وقدمت سلسلة من التقارير التى أعدها الأمين العام إلى الجمعية العامة. و قد انشىء خلال هذه الفترة عدد وفير من المؤسسات الوطنية، بعضها بدعم من مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان. وخلال التسعينيات، احتلت قضية المؤسسات الوطنية مكانا متميزا بعد أن نشبت حروب وصراعات اكدت ضرورة الحاجة إليها.

وبعد سلسلة من الاجتماعات التى نوقش فيها انشاء مؤسسات وطنية والدور المهم والبناء الذى يمكن أن تقوم به، ومنها الحلقة الدراسية التى عقدت فى الفترة من ٧ إلى ٩ أكتوبر ١٩٩١ فى باريس بدعوة من لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة - صدر قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٤/٤٨ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣، والذى أصبح يعرف فيما بعد باسم مبادىء باريس Paris Principles والتى حددت ضوابط ومعايير استقلال تلك المؤسسات في أداء مهمتها وصور التنسيق بينها على المستوى العالمي. وقد وجدت الأمم المتحدة في هذه المؤسسات الوطنية أداة فعالة لتعزيز واحترام حقوق الإنسان، وقامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالتصديق على قيام اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ICC عام ١٩٩٤(٢٨).

---

(٢٥) تصريحات شاش ثارور، مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة لجريدة الأهرام في ١١ مارس ٢٠٠٦

(٢٦) د. أماني قنديل (محرر) . التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ٢٠٠٦)، ص ١٦

(٢٧) محسن عوض وعبد الله خليل، تطور المؤسسات الوطنيه لحقوق الانسان فى الوطن العربى،الطبعة الأولى (القاهرة، المجلس القومى لحقوق الانسان، ٢٠٠٥)، ص٩ وما بعدها

(28) UN, Report of the Secretary General, Submitted in accordance with the Commission on Human Rights resolution, Feb. 1999, p. 8.

وقد انشئت لجان تنسيق إقليمية لأوروبا والأمريكتين واسيا والباسيفيكي وإفريقيا، وتنظم هذه اللجان الإقليمية لقاءات دورية كما تمثل في لجنة التنسيق الدولية.

والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقع فى منزلة وسط بين مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية، وهى تمثل إحدى الآليات المحلية التى تهدف الى حماية حقوق الافراد وحرياتهم. وقد قام العديد من الدول بتأسيس مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومن بينها استراليا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وغانا، والهند، واندونيسيا، والأردن، ونيجيريا وفلسطين. وبعض الدول قامت بخطوات تشريعية وإدارية من أجل تأسيس مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، والبعض الآخر لديه مؤسسات متخصصة لهذا الغرض مثل مكاتب الامبودسمان فى دول البوسنة والهرسك وسلوفينيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد اهتمت الأمم المتحدة بتوفير الضمانات لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، فوضعت مبادىء باريس ثلاثة شروط لضمان استقلال المؤسسة الوطنية عن الحكومة، هى :

١- إن تشكيل أية مؤسسة وطنية وتعيين أو انتخاب أعضائها يجب أن يعكس التمثيل العددى لقوى المجتمع المختلفة مثل المنظمات غير الحكومية، والجامعات والخبراء المؤهلين، كما يجب ان يعكس التمثيل اعضاء البرلمان والتوجهات الفكرية والفلسفية والدينية السائدة، وكذلك المؤسسات والدوائر الحكومية. وفى الحالة الأخيرة، فإن ممثلى الحكومة يجب أن يشاركوا فى المداولات بصفتهم الاستشارية فقط(٢٩).

٢- يجب أن يكون لدى المؤسسة الوطنية البنية التحتية اللازمة التى تسمح لها بالقيام بنشاطاتها بشكل سهل وفعال، وبالتحديد يجب أن تحصل المؤسسة على التمويل الكافى، وأن يكون لديها طاقم من الموظفين المؤهلين.

٣- يجب ان يتم تعيين أعضاء المؤسسة من خلال تشريع رسمى يحدد مدة ولايتهم(٣٠).

العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والامم المتحدة :

إن مبادىء باريس تنص على ان احدى مهام المؤسسات الوطنية هى التعاون مع الأمم المتحدة وأية منظمة أخرى من المنظمات التابعة لنظام الأمم المتحدة(٣١)، وكذلك المساهمة فى التقارير التى يطلب من الدول تقديمها إلى اجهزة ولجان الأمم المتحدة بناء على التزاماتها التعاقدية، وعندما تكون هناك ضرورة لان تعبر هذه المؤسسات عن رأيها حول احد الموضوعات مع المحافظة على استقلالها.

ولقد شكل السكرتير العام للامم المتحدة مجلسا للامناء مقره جنيف ليقوم بوضع استراتيجية كاملة، ورسم الخطط اللازمة لتنفيذ "برامج حقوق الإنسان للتعاون التقنى" التى تقوم بمعاونة الدول على توفير المتطلبات الاساسية المطلوبة لدعم واحترام حقوق الإنسان(٣٢). هذه البرامج تهيئ المجتمع لتطبيق ما جاء فى القوانين الوطنية والمواثيق الدولية من أهداف تتعلق باحترام وحماية وتنمية حقوق الإنسان، وهى لا تقتصر على العلاج بل لها دور وقائى عن طريق التحقق من توافر عدد من الركائز لحماية الانسان وحقوقه، تختلف أولوياتها حسب الظروف المتباينة لكل مجتمع، لكن بعضها ثابت مطلوب توفيره فى كل المجتمعات، ومن بين هذه المتطلبات الثابتة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الانسان. وبصرف النظر عن مسميات هذه المؤسسات وأشكالها، فإن وجودها أصبح ركنا اساسيا فى تحقيق حماية الانسان وحقوقه، وأصبح معيارا مهما فى تقييم احترام الدول لحقوق الأنسان وتطبيقها. و يقوم برنامج المعونة التقنية بمعاونة الدول فى انشاء هذه المؤسسات، كما يسهم فى تقييم ادائها الذى يعتبر اليوم مؤشرا على مدى احترام حقوق الانسان.

ولقد استطاعت الأمم المتحدة من خلال علاقة لجنة حقوق الانسان بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحقيق النتائج التاليه:(٣٣)

أ- تمكنت من إقناع الدول بتأسيس مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بناء على مبادىء باريس. ونتيجة لذلك، قام العديد من الدول مؤخرا بتشكيل مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وعمدت إلى تقوية وتعزيز هيئاتها القائمة فى حالة وجود مثل هذه الهيئات.

ب- تجنيد الدول الاعضاء من أجل تطوير بعض النواحى المتعلقة بحقوق الإنسان أو لوقف بعض الانتهاكات لهذه الحقوق، سواء كانت على مستوى العالم بشكل عام، أو على مستوى المنطقة أو الدولة نفسها.

ج- قامت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بإضفاء الشرعية على مشاركة المؤسسات الوطنية فى نظام الأمم المتحدة من خلال الطلب من مكتب المفوض السامى لحقوق الانسان بدعم

(٢٩) وقد انشئت لجان تنسيق إقليمية لأوروبا والأمريكتين واسيا والباسيفيك وإفريقيا. وتنظم هذه اللجان الإقليمية لقاءات دورية، كما تمثل فى لجنة التنسيق الدولية.

- انظر مبادىء باريس، القسم الثانى (التشكيل و ضمانات الاستقلال و التعددية) فقرة ١ (هـ).

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر International Council on Human Rights Policy (ICHRP), Performance & Legitimacy (Geneva: National Human Rights Institution , 2000)

(٣١) مبادىء باريس ، مرجع سبق ذكره، القسم الاول، فقرة ٣ (هـ).

(٣٢) د. ليلى تكلا ، المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان (القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٤)، ص ص ٩، ١٠.

(٣٣) من قرارات لجنة حقوق الانسان الاخيرة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان
E/CN. 4 / RES/ 2003 / 76, 25 April 2003
E/CN.4 / RES / 2002 / 83, 26 April 2002

المؤسسات الوطنية وتشجيع نشاطات لجان التنسيق العالمية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودعم التعاون بين المؤسسات الوطنية مع بعضها بعضا.

وهناك إشكاليتان تتعلقان بالمؤسسات الوطنية التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان :

الأولى : تتعلق بمشكلة الخلط بين المؤسسات الوطنية والهياكل الحكومية، والتى أدت إلى نتائج سلبية على هذه المؤسسات وأفقدتها ثقة الرأى العام، كما أدى عدم تفهم معظم المنظمات غير الحكومية لطبيعة دور هذه المؤسسات الى عرقلة استفادة المجتمع من آلية إضافية لتعزيز احترام حقوق الانسان لها. وأصبح التحدي الذي يواجه هذه المؤسسات هو دعم استقلاليتها ومنحها الصلاحيات التى تميزها عن غيرها من الهياكل الحكومية وغير الحكومية، مع تعميق جسور التفاهم والثقة بينها وبين منظمات المجتمع المدني المعنية.

الثانية : تتعلق بعلاقة المؤسسات الوطنية بالأمم المتحدة. فعلى الرغم من ان هذه المؤسسات قد حصلت فى حالات معينة على حقوق اكبر من تلك التى حصلت عليها المنظمات غير الحكومية، فإن هذه المؤسسات ما زالت غير قادرة على القيام ببعض ما تقوم به المنظمات غير الحكومية من مهام، فانضمام المؤسسات الوطنية إلى نظام الأمم المتحدة أسهل نسبيا ولا يحتاج إلى اتباع الإجراءات الطويلة التى يجب على المنظمات غير الحكومية اتباعها من اجل الحصول على وضع استشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى. ومع ذلك، فالمنظمات غير الحكومية تتمتع ببعض الحقوق التى لا تتمتع بها المؤسسات الوطنية، ومنها الحق فى مخاطبة لجنة حقوق الانسان من خلال العديد من الموضوعات (العناوين) المطروحة على جدول الأعمال، بينما المؤسسات الوطنية لديها حق المخاطبة فقط ضمن اطار العنوان الفرعى لبرنامج العمل. لذلك، فإن الصفة القانونية التى تشارك من خلالها المؤسسات الوطنية فى نشاطات اجهزة الأمم المتحدة ما زالت بحاجة إلى توضيح(٣٤). فعلاقة المؤسسات الوطنية مع لجنة حقوق الانسان غير مقننة ضمن نظام الأمم المتحدة، وتحتاج إلى أن تأخذ الصفة الرسمية من خلال تبنى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، وكذلك مجلس حقوق الانسان لقرارات تمنح المؤسسات الوطنية وضعا مشابها للوضع الاستشارى الذى تتمتع به المنظمات غير الحكومية لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

ثانيا - تفعيل اجهزة قائمة بالفعل :

المنظمات غير الحكومية :

الامم المتحدة من اولى المنظمات الدولية التى ادركت الاهمية الكبرى للدور الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تضطلع به في مجال الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية(٣٥).

ونصت المادة (٧١) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تعتني" بالمشاكل الداخلة في اختصاصه". وأصبح أهم مجالات التعاون المشترك بين المنظمات غير الحكومية، كآليات وطنية مهمة في مجال حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية الشاملة، وبين الأمم المتحدة بأجهزتها وآلياتها المختلفة المجال الخاص ببناء قواعد بيانات أساسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبرامج التدريب الميداني، وبناء القدرات وتعزيز المشاركة الشعبية في خطط التنمية .

ويسمح للمنظمات غير الحكومية المشاركة فى اجتماعات لجنة حقوق الانسان بصفة مراقب، كما تستطيع المنظمات غير الحكومية المشاركة بشكل رسمى فى نشاطات الأمم المتحدة، بما فى ذلك اجتماعات لجنة حقوق الانسان من خلال الوضع الاستشارى لهذه المنظمات ضمن إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى(٣٦).

وتمتلك المنظمات غير الحكومية ضمن إطار لجنة حقوق الانسان الحقوق التالية :

- اقتراح موضوعات وطرح أسئلة تتعلق بالأجندة المؤقتة.
- تقديم بيانات وتقارير كتابية رسمية.
- ارسال مراقبين لحضور الاجتماعات.
- تقديم ملاحظات شفاهية.
- تقديم شهادات و عقد جلسات استماع امام اللجان الخاصة أو المؤقتة التى قد تنشئها لجنة حقوق الانسان.
- القيام بدراسات و توزيعها أو القيام بتحقيقات ودراسات بناء على طلب من اللجنة.

لقد قامت لجنة حقوق الانسان بوضع قواعد إجرائية للتعامل مع اشكاليات حقوق الانسان على المستوى العالمى أو على مستوى دولة معينة بذاتها، وتعتمد هذه الإجراءات فى جزء مهم منها على معلومات مقدمة من المنظمات غير الحكومية. واكثر مساهمات المنظمات غير الحكومية فاعلية وتأثيرا تأتى من خلال العمل غير الرسمى لحشد الدعم الذى تقوم به هذه المنظمات من خلال استهداف الدول الاعضاء فى لجنة حقوق الإنسان(٣٧).

والعلاقة القانونية بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة علاقة واضحة، فالمنظمات غير الحكومية تستطيع المشاركة بأجهزة

(٣٤) معتز قفيشة، تحديد علاقة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنظام الامم المتحدة، ترجمة قيس جبارين ، سلسلة التقارير القانونية (٣٦) (رام الله، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٤)، ص٤٤

(35) David Beetham, Politics & Human Rights (U.K.: Blackwell Publishers, 1995) P.96.

(36) Laurie S. Wiseberg, "Human Rights Non-governmental Organizations", in Richard Pierre Claude & Burns H. Weston (eds.), Human Rights in the world Community: Issues and Actions (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1992) P.P. 372-391.

(37) Demelza Stubbings, " The Challenge of Protection & Monitoring: An NGO perspective, in Robert G. Patman (ed), Universal Human Rights (New York: Palgrave, 2000) PP. 211-225.

الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان من خلال الصفة الاستشارية الممنوحة لها. كما أن القواعد الإجرائية للعديد من اجهزة الأمم المتحدة تسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة فى الاجتماعات التى تعقدها بالإضافة إلى تقديم التقارير إليها(٣٨).

ومع التطورات الدولية فى العقد الأخير من القرن العشرين، وبعد أن أصبح المجتمع المدنى سمة أساسية للنظم الديمقراطية وأساسا للشرعية، حظيت المنظمات غير الحكومية باهتمام متزايد من جانب الأمم المتحدة وأصبحت مشاركا رئيسيا فى جميع المؤتمرات الدولية التى عقدتها المنظمة الدولية فى هذه الفترة. لقد تطور جيل المنظمات "الحقوقية والدفاعية"، وهو أحدث أجيال وأنماط المنظمات غير الحكومية، بشكل كبير من حيث الحجم وأنماط النشاط ليعكس تناولا واسعا لمفهوم حقوق الإنسان، لتشمل الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بجانب الحقوق السياسية والمدنية(٣٩). وتطور نشاط هذه المنظمات من القيام بأدوار تقليدية تتمثل في توعية الرأي العام والرقابة الشعبية على أداء الحكومة فيما يتعلق بمختلف قضايا حقوق الإنسان والدفاع عن قضايا المرأة ومطالبها والعمل على توعيتها، إلى القيام بأدوار ذات بعد سياسي، مثل الرقابة على الانتخابات دون ترك لأدوارها التقليدية.

وبفضل الدور النشيط لهذه المنظمات، صارت سجلات حقوق الانسان لأغلب الحكومات مفتوحة أمام الرأي العام في بلادها وفي المحافل الدولية، بعد أن كانت هذه المهمة ملقاة فقط على عاتق المنظمات الدولية لحقوق الانسان حتى قرب نهاية النصف الثاني من الثمانينيات .

كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين أيضا ازدهارا في دور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، والتى تعتبر من أهم الآليات العالمية للرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان. ومن أهم هذه المنظمات منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم هذه المنظمات بدور جوهري في تشريع وتقنين حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والدولية والرقابة على أداء الحكومات والدول فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ومناهضتها .

نتائج الدراسة :

يمكن تلخيص أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية :

١ ـ في ظل العولمة وتبنى الأنظمة الحاكمة للنهج الديمقراطي والإصلاحي، حدث تطور ملحوظ فى اليات حماية حقوق الانسان كما ونوعا على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وهذا يعكس اهتماما متزايدا بالقضية .

٢ ـ تبذل الأمم المتحدة جهدا متواصلا لتطوير هذه الآليات والوصول بها إلى مرحلة تسود فيها الشفافية والمحاسبية مع محاولة تجنب التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير التى تؤدي إلى اتخاذ قضية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في شئون دول دون أخرى، ولكن لم توفق المنظمة الدولية حتى الآن فى عزل الاعتبارات السياسية عن الأنشطة التى تقوم بها.

٣ـ تسعى الدول الكبرى دائما لاحتلال موقع مؤثر داخل التنظيم الدولي، وتحاول السيطرة على زمام الامور تحقيقا لصالحها، ويبدو هذا واضحا فى المناقشات التمهيدية لإنشاء احدث آلية لحماية حقوق الانسان، وايضا فى محاولتها إعطاء مجلس الأمن سلطات كبيرة فى مختلف الآليات المعنية بحقوق الإنسان، حيث تتمتع بـ"الفيتو" فيمكنها من فرض رأيها والاعتراض على ما تشاء.

٤ـ إن بعض الآليات المستحدثة غير مقننة ضمن نظام الأمم المتحدة وتحتاج إلى أن تأخذ الصفة الرسمية، مما يعزز ويدعم قيامها بدورها .

٥ـ إن المؤسسات الإقليمية هي الاقدر على "حماية" حقوق الإنسان، حيث تضم دولا ذات مفاهيم وقيم ومبادئ اكثر ترابطا وتشابها في مضمون الحقوق المعترف بها، وبأن ذلك ضمان بعدم حدوث تداخل في الاختصاصات وسير الأعمال في الأجهزة المعنية بالحماية، لذلك، فلقد نجحت محاكم حقوق الإنسان الأوروبية والأمريكية. ولا شك فى أن نجاح المحكمة الجنائية الدولية فى أداء المهام الموكلة إليها مرهون بتعاون أكبر من جانب المجتمع الدولي، وربما أيضا بإعادة النظر فى علاقة مجلس الأمن بهذه المحكمة.

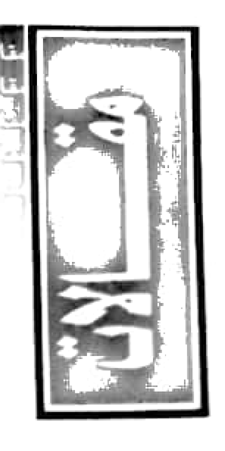
٦ـ إن الحكومات بدأت تأخذ زمام المبادرة في إنشاء المؤسسات المختصة بحقوق الإنسان، سواء لإبراز النيات الجادة في إتمام عملية الإصلاح السياسي، أو لإظهار مدى اهتمامها وحرصها على هذه القضية دون اقتناع حقيقي بها .

٧ـ إن الدور المهم الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية فى مجال حقوق الإنسان وحرياتة على المستوى الوطنى لا ينفي أهمية باقي مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الأحزاب والنقابات. ولقد أن الأوان للحكومات للتحرك من أجل إيجاد دعم مالي للمنظمات الجادة في مجال حقوق الإنسان، والبعد عن شبهات التمويل الأجنبي، بالإضافة إلى تهيئة المناخ التشريعى المناسب.

٨ ـ لا يوجد تعارض أو تنافس بين الآليات الوطنية والدولية الرسمية وغير الرسمية في مجال حماية حقوق الإنسان، فهى منظومة متكاملة وتقوم الأمم المتحدة بدور فاعل فى التنسيق والتعاون بينهما.

(٣٨) خالد عبد العزيز محمد الجوهرى، اليات الرقابة الدولية فى مجال حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣

(٣٩) د. أمانى قنديل (محرر) التطور العالمى والاقليمى ، مرجع سبق ذكره، ص ٩ .



البعد الثقافى - الحضارى للأمن القومى المصرى

د. داليا عبدالقادر عبدالوهاب *

يبدو، للوهلة الأولى، أن الأمن القومى المصرى مصون، وفى مأمن على الصعيدين العسكرى والاقتصادى: فقد تمكنت مصر من العبور بسلام من أزمات عدة عصفت بالمنطقة، أبرزها أزمة الخليج، احتفظت خلالها بكيانها السياسى ووحدة ترابها وتماسكها، كما تمكنت فى هذه الأجواء العاصفة من المحافظة على معاهدة السلام، وعلاقتها مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة -القوة العظمى التى تئول إليها مقدرات العالم- بجانب تواصل علاقاتها مع الدول العربية.

بالإضافة الى ذلك، تبدو مصر نشيطة فى خوض برنامج للإصلاح الاقتصادى، والأرقام والإحصائيات الاقتصادية تبدو أيضا فى تحسن.

ولكن تبقى التساؤلات حول أثر التدهور المستمر للوضع السياسى والأمنى فى المنطقة العربية على أمن مصر القومى. فلا يكاد يمر يوم دون أن تطالعنا الصحف بأحد تلك الأخبار: أعمال القتل والعنف الطائفى فى العراق وشبح اندلاع حرب أهلية، اغتيالات سياسية وتهديد خطير للاستقرار السياسى فى لبنان، مجازر واعتداءات إسرائيلية فى حق الفلسطينيين وتحركات إسرائيلية عسكرية فى قطاع غزة ومناوشات على الحدود فى رفح، تجدد أعمال العنف فى دارفور وخطر تفكك السودان والتدخل العسكرى الخارجى .... الخ.

وقد انعكست هذه الأحداث فى إحساس بالخطر يسيطر على المواطن المصرى، وتصريحات من السياسيين وصانعى القرار تتسم بالقلق الشديد على مجريات الأمور.

فكيف يمكن تفسير الإحساس بالخطر والتهديدات الأمنية، رغم أن الأحداث - بالرغم من ضراوتها - لم تشكل تهديدا عسكريا مباشرا بالمفهوم التقليدى للأراضى المصرية والكيان السياسى؟ وكيف يمكن توصيف وضع الأمن القومى المصرى فى الوقت الراهن؟

قراءة فى خصوصية الأمن القومى المصرى :

تستوجب الإجابة على هذه التساؤلات التعمق فى دراسة مفهوم الأمن القومى بصفة عامة، وتتبع تطوره فى أدبيات السياسة الدولية والوصول الى توصيف نظرى مناسب يساعد على ترتيب الأفكار ووضوح الرؤية. حيث إن مفهوم الأمن القومى المصرى غنى ومتعدد الأبعاد، ولا سبيل لفهم واستيعاب خصوصيته وجوهره دون دراسة متأنية. وهنا، تبرز المعضلة الأساسية، وهى أن النظريات التقليدية المادية وحدها لا تفسر لنا كل أبعاد الأمن القومى المصرى. على سبيل المثال، فإنها لا تفسر الاحساس بالخطر الذى انتاب الأمة المصرية، سواء الصفوة السياسية أو أحزاب المعارضة باختلاف توجهاتهما، عندما اجتاح العراق الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، بالرغم من عدم وجود تهديد عسكرى مباشر للأراضى المصرية.

(*) دكتوراه فى العلوم السياسية.

كما أن هذه النظريات لا توضح الإحساس الحالى بالخطر، جراء ما يحدث فى المنطقة العربية. إننا بحاجة الى مفهوم للامن، يخدم توصيف الأمن القومى المصرى فى نطاق الأزمات المتلاحقة التى تحيط به.

كان مصطلح "الأمن القومى" فى نشأته جزءا لا يتجزأ من دراسات فنون الحرب والاستراتيجية، وقد ساهم الجنرال كلولزفيتز Clausewitz فى ذلك من خلال كتابته عن التكتيك والاستراتيجية العسكرية. ولكن بمرور الوقت، وتحديدا بانتهاء الحرب العالمية الأولى، تبين أن الأمن القومى أخطر من أن يترك فى أيدى جنرالات الحرب، وأنه من الأجدى أن يكون فى حوزة السياسيين. وحدث التحول فى المفهوم تدريجيا ليصبح جزءا من العلوم السياسية.

ارتبط مفهوم الأمن القومى فى أدبيات السياسة الدولية بالمدرسة التقليدية والكلاسيكية ومن أبرز مفكريها هانز مورجانثاو Hans Morgenthau وهو الأب الروحى لهذه المدرسة. وبإيجاز، تعتمد هذه المدرسة فى تعريف الأمن على البعد العسكرى، كما أنها تستند الى مفهوم القوة. ووفقا لهذه المدرسة، فإن مصدر التهديدات خارجى، وغالبا ما يكون تهديدا عسكريا يهدد كيان الدولة وحدودها. وقد خدم هذا التوجه مفهوم الأمن القومى المصرى فى حقبتى الخمسينيات والستينيات، خاصة فى ضوء وجود الخطر الاسرائيلى على حدود الدولة المصرية بأطماعها التوسعية والاستيطانية.

ولكن المدرسة التقليدية، عقب تحول النظام الدولى إلى الثنائية القطبية وحلول الحرب الباردة، واجهت مأزقا فكريا يكمن فى انفصالها عن الواقع السياسى. ففى ضوء ظهور السلاح النووى وسياسة الردع، أصبح استخدام القوة غير عملى أو واقعى. كما أن الصراع الدولى أخذ شكلا آخر بخلاف الشكل العسكرى التقليدى، وتحول بصورة أوضح الى المنافسة الاقتصادية وظهور المصالح و التكتلات ذات الطابع الاقتصادى. ومن ناحية أخرى، وعقب حصول الدول فى آسيا وإفريقيا على استقلالها، ظهرت نوعية أخرى من التهديدات الداخلية غير العسكرية، مثل الصراعات الطائفية والإثنية، والفقر، وغياب المؤسسات، والتى لا تقل خطورة عن التهديدات الخارجية فى زعزعة كيان الدولة وتماسكها وأمنها. واتهمت المدرسة التقليدية التى تركز على البعد العسكرى والتهديدات الخارجية - فى تعريفها لمصطلح الأمن القومى - بالشيخوخة والتصلب الفكرى واللاواقعية.

مهد ذلك الطريق لظهور المدرسة غير التقليدية Non-Conventional School مع مطلع السبعينيات من القرن الماضى، والتى تعتمد على البعد الاقتصادى والتنموى فى تعريف الأمن، وتبرز أهمية التهديدات الداخلية كتحديات مؤثرة فى الأمن القومى. كان لظهور هذه المدرسة أثر واضح فى "توسيع" مفهوم الأمن ليشمل نواحى متعددة، سواء اقتصادية، أو تنموية، أو اجتماعية، أو بيئية وغيرها. وجدير بالذكر ان هذه المدرسة تطابقت زمنيا وفكريا مع توجهات الرئيس أنور السادات فى إعادة تعريف الأمن المصرى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، واتفاقية السلام عام ١٩٧٩. ركز الرئيس السادات على البعد الاقتصادى والتنموى، وظهر فى القاموس السياسى مصطلحات فرعية مختلفة، مثل "أمن المواطن" و"الأمن الغذائى". وتوارى - الى حد كبير - البعد العسكرى القومى، بدعوى أن مصر بذلت الكثير من جراء حروبها مع إسرائيل دفاعا عن الحقوق العربية، وأنه قد آن الأوان لتتصدى لمشاكلها الداخلية وتبنى نفسها.

واجهت المدرسة غير التقليدية عدة تحديات، فقد اتهمت بأنها وسعت مفهوم الأمن بأكثر مما ينبغى بحيث أفقدته العمق فى المعنى. فإذا كان الأمن القومى مفهوما "مطاطا" يتسع ليشمل جميع أشكال التحديات الداخلية والخارجية، فهو يصبح مفهوما هلاميا يفتقد العمق والقيمة. وخلال حقبة التسعينيات، اتضح أكثر المأزق الفكرى لنظريات الأمن القومى السائدة، سواء المدرسة التقليدية ببعدها العسكرى المادى، أو المدرسة غير التقليدية ببعدها الاقتصادى. فكلتا المدرستين أصابها العجز فى تفسير كثير من التطورات على الساحة الدولية، ومنها انهيار الاتحاد السوفيتى وهو فى قمة قوته العسكرية، والانتهاء المفاجئ للحرب الباردة، والتحلل السياسى، والصراعات الثقافية والإثنية فى دول شرق أوروبا وأبرزها يوجوسلافيا.

ويتضح هذا التحدى الفكرى - بصفة خاصة - فى حالة الأمن القومى المصرى. إن تعريف نظريات الأمن باقتراباتها المختلفة أصبح غير كاف للتعبير عن الأمن المصرى فى نطاق عدة أزمات مر بها، حيث لم تكن معظم تلك التهديدات الأمنية ذات طبيعة عسكرية أو اقتصادية مباشرة.

وفى هذا الإطار، ظهر فى نظريات الأمن القومى نهج حديث يطلق عليه مدرسة "ما بعد الحداثة" "Postmodernism" والتى تتضمن عدة نظريات أخذت فى الظهور خلال حقبة التسعينيات، مما شكل دفعة قوية لمفهوم الأمن القومى المصرى. وتركز هذه المدرسة على البعد المعنوى للأمن القومى الذى يتحدد بعنصرى الثقافة والهوية، اللذين يتم تشكيلهما وفقا للمعطيات التاريخية والجغرافية والحضارية.

وبالإضافة الى تسليم هذه المدرسة بأهمية المفهوم المادى التقليدى للأمن القومى ببعديه العسكرى والاقتصادى، إلا أنها أوجدت منهجا جديدا يركز على البعد المعنوى غير المادى: الحضارى/الثقافى لمفهوم الأمن القومى. ويعتبر هذا المنهج أن إدراك الأمن القومى يتم تشكيله وفقا لمعطيات تاريخية وجغرافية وثقافية. تشتمل هذه المدرسة على اقترابين اثنين لهما دلالة فكرية مهمة فى تعريفها لمفهوم الأمن القومى المصرى. الأول: هو الاقتراب البنائى Constructivist Approach الذى يرى أن الأمن القومى هو نتاج تراكم حضارى وتاريخى، ويتمثل فى عملية إدراك التهديد Social Construction of Threat الذى يتحدد بعاملى الثقافية السياسية والهوية السياسية. إن القوة المادية المجردة لا تكفى لتحديد التهديدات الأمنية. وعلى سبيل المثال، كما ذكر الكسندر ويندت، فإن ٥٠٠ طن سلاح نووى فى حوزة بريطانيا لا تشكل خطرا أمنيا بالنسبة للولايات المتحدة، ولكن ٥٠٠ طن سلاح نووى فى حوزة كوريا الشمالية كافية لإثارة إحساس بالتهديد الأمنى للقيادة الأمريكية. والمغزى، هنا، أن الأمن القومى - فى جزء كبير منه - إدراك وتجربة، وأن القوة المادية وحدها ليست كافية لصياغة التوجهات الأمنية. فهناك عامل معنوى مرتبط بالمخزون الثقافى والحضارى، والذى يحدد أن بريطانيا دولة صديقة ولا ضرر من حوزتها السلاح النووى، ولكن كوريا الشمالية دولة معادية ومثيرة للمشاكل، وأن امتلاكها للسلاح النووى يشكل تهديدا أمنيا. وتعبر مؤلفات كل من بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein، ومايكل بارنيت Michael Barnett

وادوارد كلودوريتش Edward Kolodziej والكسندر وندت Alexander Wendt عن هذا الاقتراب.

الاقتراب الثانى هو الجيوبوليتكس النقدية

وترى أن تحديد مفهوم الأمن (Critical Geopolitics) مرتبط بقراءة الخريطة الجغرافية، والتى تعتمد على معطيات حضارية وتاريخية تترسب فى الشعور الإدراكى على مدى السنين. ويتمثل ذلك، على سبيل المثال، فى تقسيم خريطة العالم الى كتل ذات خصائص ومعطيات مسبقة، مثل "الشرق" و"الغرب"، "الدول النامية" و"غير النامية" ومؤخرا "الدول الإرهابية" أو "محور الشر"، وهى كلها تصنيفات محملة بمعان ومصنفات سياسية واقتصادية واجتماعية. وتتضح أهمية هذه النظرية - إلى حد كبير - فى حالة الدول التى تتميز بتراث حضارى وثقافى وتاريخى مثل مصر وإيران والهند. من أبرز مفكرى هذه المدرسة

جيرويد اوتوثيل، Geroid O'Thuathail

وسيمون دالبى، Simon Dalby

وروبرت كوكس، Robert Cox

وديفيد كامبل، David Campbell

وتتضح القيمة الفكرية لمفاهيم الاقتراب البنائى والجيوبوليتكس النقدية بشدة فى حالة الأمن القومى المصرى، حيث يتحدد - فى جزء كبير منه - فى البعد المعنوى غير المادى، وهو نتاج الجغرافيا والتاريخ والتراكم الثقافى والحضارى. وتأكيدا لهذا المعنى، فان القيم الأمنية، التى غالبا ما تسيطر على العقل والوجدان المصرى فى وقت الأزمات، تتبلور فى: وجود وتماسك "الأمة العربية" ككيان سياسى وحضارى، و"الدور المصرى" فى مقدراته.

وقد ظهر هذا بوضوح خلال أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١. فبتحليل الخطاب السياسى للصفوة الحاكمة، بالإضافة الى أحزاب المعارضة خلال الأزمة، نجد انه بالرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية، إلا أن هناك مساحة كبيرة من الاتفاق فى أن غزو صدام للكويت شكل تهديدا للدور المصرى ومكانة مصر فى المنطقة، ولتماسك النظام العربى، وهو العمق الحيوى لمصر. إن مفهوم "الدور المصرى"، كقيمة أمنية غير ملموسة، يعد بدرجة كبيرة أحد ثوابت الأمن القومى المصرى عبر التاريخ. إن الجغرافية السياسية لمصر توجد ارتباطا عضويا بينها وبين الإقليم المحيط بها، فهناك شعور غريزى بأن سلامة مصر مرتبطة بتماسك المنطقة المحيطة بها، وأن مصر لها دور فى تأمين وضبط الإيقاع بالمنطقة، وهى توجهات لها أساس فى ذاكرة الأمة. فإن نهر النيل، وهو شريان الحياة لمصر، ينبع من وراء حدودها الجنوبية. وعليه، فإن مصر كانت على وعى تام عبر التاريخ بأهمية تأمين مصالحها الأمنية فى دول حوض النيل. وبالمثل، فإن تأمين قناة السويس يبدأ من باب المندب باليمن، فإذا سقط باب المندب فى أيد معادية، فستصبح قناة السويس أشبه بترعة مائية. ومن جهة أخرى، يطالعنا التاريخ بحساسية مصر لعمقها الشرقى المترامى من العراق الى سوريا الى فلسطين، وهى خطوط دفاع حيوية لمصر عبر فترات مختلفة. وهذا يفسر لماذا وصلت قوات مصر فى عهد محمد على الى الجزيرة العربية وأعالى نهر النيل فى القرن التاسع عشر، ولماذا أرسل عبد الناصر قواته الى اليمن، ولماذا أرسلت مصر مساندة عسكرية للعراق فى حربها مع إيران بالرغم من المقاطعة العربية لها فى ذلك الوقت. ولسنا بصدد تقييم تلك السياسات، سواء أكانت قرارات صائبة أم لا. ولكن ما يهم بالدرجة الأولى هو تتبع مفهوم "الدور المصرى" كقيمة أمنية غير ملموسة، ولكنها مؤثرة فى التوجهات والسياسات الأمنية لقيادات مصرية مختلفة عبر التاريخ.

ليس "الدور المصرى" فى المنطقة دربا من دروب فرض السيطرة أو الهيمنة أو النرجسية القومية، فهو - بالإضافة الى كونه ركيزة أمنية وصمام أمان للمنطقة العربية ككل - فإنه "مخزون للقيمة" أو بمثابة ثروة قومية لمصر، يمكن ترجمتها الى مكاسب استراتيجية واقتصادية ملموسة. وهنا، تتضح العلاقة الوثيقة والترابط بين البعدين المعنوى والمادى فى منظومة الأمن القومى. وللدلالة على ذلك، فان الأمن الاقتصادى يرتبط ارتباطا وثيقا بحيوية دور مصر الإقليمى. فنحن نستطيع أن نرصد مواقف عدة، كان "الدور والثقل المصرى" العامل الأساسى وراء مكاسب أو مميزات اقتصادية واستراتيجية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن قيام الولايات المتحدة منذ السبعينيات من القرن الماضى بمنح مصر المساعدات العسكرية والاقتصادية، التى تفوق مليارى دولارسنويا، فأصبحت ثانى أكبر دولة، بعد إسرائيل، تستفيد من برنامج المعونة الأمريكية - كان ترجمة للاحتياج الاستراتيجى لدور مصر فى ذلك الوقت.

وبالمنطق نفسه، أدى الاحتياج الأمريكى لدور مصر أثناء أزمة الخليج الأولى الى إلغاء ما يقرب من ٥٠٪ من ديونها، ويأتى ذلك مباشرة عقب التشدد الأمريكى والاوروبى فى فترة أواخر الثمانينيات قبل غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والتى شهدت توترا فى العلاقات، نتيجة رفض الولايات المتحدة للسماح لمصر بأى مساعدات اقتصادية، أو المساهمة فى جدولة ديونها مع البنك الدولى ونادى باريس. ولكن الحال تبدل تماما بوقوع الأزمة، حيث إن احتياج أمريكا للدور المصرى أدى الى قيامها بإعفاء مصر من جزء كبير من ديونها، والعمل على حث الأطراف الدولية الأخرى على القيام بالمثل، والعمل على جدولة باقى الديون، كما قامت دول الخليج بدورها بإلغاء ديون مصر الخارجية، التى قدرت بـ ٧ مليارات دولار أمريكى فى ذلك الوقت. وجدير بالذكر أنه قبل وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ظهرت أصوات بالكونجرس الأمريكى تطالب برفع المعونات عن مصر، حيث انه لم يصبح لها دور يبرر تلك المبالغ المنصرفة لها. لكن بعد هذه الأحداث، ظهرت الحاجة الى دور مصر لتحقيق استقرار المنطقة، فتلاشت تلك الأصوات، وقامت الولايات المتحدة بارسال مساعدات إضافية الى مصر. والخلاصة، أن أزمة الخليج الأولى جاءت لتبرهن على أهمية الدور والثقل المصرى، الذى استتبعته مساعدات اقتصادية كبيرة وإلغاء ديون مصر الخارجية وهى خطوات لم تكن منظورة قبل الأزمة، ولكنها تبرهن على أن البعد الاقتصادى للأمن هو بدرجة كبيرة وظيفة الدور المصرى.

والمغزى هنا أن قوة وخصوصية الأمن القومى المصرى تكمن - فى جزء كبير منه - فى بعده المعنوى غير المادى، الذى يشكل جزءا لا يتجزأ من عوامل قوتها.

التحديات العسكرية للأمن القومى المصرى ببعده المادى:

يفرض الموقف الراهن للمنطقة، خاصة عقب حربى الخليج الأولى والثانية، تحديات حرجة للأمن القومى المصرى، أهمها خسارة العراق كقوة عسكرية ومركز ثقل عربى مؤثر فى مقدرات

المنطقة. بخروج العراق من معادلة القوة العربية، خسرت مصر قوة رادعة في مواجهتها للاخطار غير العربية، وعلى الأخص إسرائيل. فقبل تدمير القوة العسكرية للعراق، كان للقوة العربية مجتمعة تفوق في السلاح التقليدي على إسرائيل. أما الآن، فقد أصبح لإسرائيل تفوق عسكري تقليدي، فضلا عن تفوقها غير التقليدي.

وبالرغم من أن العراق لم يكن طرفا مباشرا في حروب مصر مع إسرائيل، كما هو الحال مع سوريا، إلا أن العراق كان يشكل تهديدا أمنيا لإسرائيل، كما ظهر بوضوح في الخطاب السياسي الأمريكي والإسرائيلي، الذي أكد أن أحد أهداف حرب الخليج والهجمات العسكرية على العراق التي تلتها – والمستمرة الى يومنا هذا – هو ضمان أمن إسرائيل. كان العراق يمثل قوة ردع ضاغطة على إسرائيل، بعناصرها الثلاثة: وجود القوة، والنية في استخدامها والمصداقية في أنها قد تستخدم.

بغياب قوة ردع عربية، أصبحت إسرائيل أكثر استهانة بالقوى العربية، وأشد ضراوة في عدوانها على الشعب الفلسطيني. إن ممارسات القمع الإسرائيلي، التي تستخدم فيها الآلة العسكرية ضد المدنيين العزل، امتدت الى مدينة رفح على حدود مصر الشرقية. في غياب الردع العربي، أصبحت مصر مجبرة على نهج السلام "كخيار استراتيجي"، بصرف النظر عن تمادي إسرائيل في ممارسة لغة الحرب والعدوان. لقد كان اختيار مصر طريق السلام يستند في الأساس الى مركز قوة، والذي نتج عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ إن وجود قوى رادعة شرط أساسي كي يسود السلام العادل. ووجود قوة ردع عربية كان من شأنه تعضيد أمن مصر العسكري في مواجهة تهديدات غير عربية. وهذا يفسر حرص القيادة المصرية والقوى السياسية – المتمثلة في أحزاب المعارضة المصرية – أثناء الأزمة على الحفاظ على قوة العراق، كما ظهر بوضوح في الخطاب السياسي الخاص بهم.

بخلاف قيمة العراق، كقوة ردع، فإن العراق يشكل غطاء استراتيجيا لمصر. يمثل العراق مع مصر نقطتي توازن، حيث إن العراق يمثل ثقلا حضاريا وبشريا واقتصاديا وعسكريا، ولا تتوافر تلك العناصر مجتمعة في أي قطر عربي بخلاف مصر. وعلى ذلك، فإن العراق مع مصر يشكلان رأسي حربة ومركز توازن. إن هناك حتمية تاريخية تبرهن على وجود علاقة استراتيجية بين القطرين، فكان العراق يمثل خط الدفاع الأول، بينما كانت مصر تشكل خط الدفاع الثاني، حيث كانت معظم التهديدات تمر بالعراق قبل أن تصل إلى مصر. فإذا لم تنجح العراق في صدها، فإنها تتجه مستهدفة مصر، التي كان يقع عليها عبء درء الخطر الخارجي وحماية الأمة العربية. وقد ظهر هذا النمط في هجوم المغول والعثمانيين على الأمة العربية. وبذلك، نشأت علاقة خاصة وارتباط تاريخي بين مصر والعراق. وقد اتضح ذلك، على سبيل المثال، عندما استهدفت جيوش التتار الأمة العربية في القرن الثالث عشر. فبسقوط بغداد، أصبحت مصر في خطر كونها المحطة التالية لغزو التتار بعد العراق. ولكن بقيام مصر بالتصدي للعدوان في معركة عين جالوت، تم دحر خطر المغول عن المنطقة وسلمت الأمة العربية، وحدث العكس مع الغزو العثماني في القرن السادس عشر. فبعد غزو العراق والمشرق العربي، نجحت القوات العثمانية الزاحفة في غزو مصر. وبسقوط مصر، سقطت الأمة العربية تحت الاحتلال العثماني لعدة قرون، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

بسقوط العراق، أصبحت مصر عرضة لانكشاف استراتيجي لعمقها الشرقي، الأمر الذي يغري القوى المنافسة والمعادية بتوجيه تحديات أمنية لمصر. وقد ظهر ذلك بوضوح عقب الأزمة في تفاقم الدور الايراني في الخليج، والذي كان عاملا مؤثرا في إحباط إعلان دمشق وبدورها، قامت تركيا بإبرام تحالف استراتيجي مع إسرائيل، غير حافلة بمردود ذلك على مصر والأطراف العربية. وبالرغم من ذلك، فإننا نستطيع القول إن التهديدات التركية او الإيرانية تدخل في إطار التنافس المشروع، ولا تشكل خطرا مصيريا او وجوديا existential threats، فهما –قبل كل شيء– جزء من النسيج الجغرافي والتاريخي للمنطقة. والدليل على ذلك، بالرغم من تاريخ يحمل معه ذكريات تنافس وحروب مع العراق، إلا أن كلا من تركيا وإيران حريصة على وجود العراق وتماسك اراضيه.

وبالحديث عن الأخطار والتحديات المحدقة بمصر على بوابتها الشرقية، فإن الخطر الاعظم لا يزال يكمن في إسرائيل، وهي الطرف الوحيد في النظام الإقليمي الذي يسعى ويشجع على ضرب العراق على عكس كل من تركيا وإيران. وإذا سقط العراق وتفكك، فإن عمق مصر الشرقي سوف يصبح في متناول الأطماع الإسرائيلية الكلاسيكية في بسط دولة إسرائيل من النيل للفرات. وقد يبدو هذا التصور تشاؤميا متطرفا، ولكني اود ان أذكر بأن حلم صهيون في تكوين وطن قومي لليهود في فلسطين في مشارف القرن العشرين كان ايضا يبدو غير واقعي وصعب التحقيق، لكنه تحقق في غضون نصف قرن من الزمان.

والحديث عن التحديات الامنية العسكرية من شأنه ان ينقلنا الى الوجود الامريكي في المنطقة. إن وجود تمركز للقوات العسكرية الامريكية في قواعد بمنطقة الخليج، على نحو غير مسبوق ولا منظور قبل أزمة الخليج، يشكل تحديا اخر لمصر على المستوى العسكري، حيث إن منطقة الخليج تشكل عمقا خلفيا لمصر. إن وجود قوات وقواعد أمريكية في الخليج يعضد من القوة الإسرائيلية، حيث إن امريكا لا تكف عن الإعلان صراحة عن مساندتها وتدعيمها لإسرائيل. هذا الوضع ينهي المأزق الامني والمعضلة الجغرافية لإسرائيل، التي كانت محاطة بطوق من الدول العربية. وكانت المساعدات الامريكية – في وقت الأزمات (مثل حرب أكتوبر) – تستدعي مد جسر جوي يستغرق عدة ايام، مما كان يعطي مصر الفرصة لكسب الوقت وإحراز تقدم سياسي او عسكري. ولكن في الوقت الراهن، اختلفت الصورة جذريا، فالوجود الأمريكي المتاخم لإسرائيل اختزل عنصري الزمان والمكان، وأصبحت الترسانة الامريكية في الخليج عنصر امان لإسرائيل يدعم من تشددها تجاه العرب.

التحديات المعنوية للأمن القومي المصري ببعده غير المادي :

بالرغم من ضراوة التحديات العسكرية، فإن ما هو اكثر شراسة هو التهديد الموجه الى الهوية والذات. فواقع الأمر، اكثر ما يهدد مصر هو زعزعة الشخصية والثقافة العربية.

وهنا يجب أن نذكر الدور المدمر لازمة الخليج، إن الدمار الذي خلفته ازمة الخليج تجاه المنطقة العربية غير مسبوق، كونها الازمة الوحيدة في التاريخ العربي المعاصر التي أدت الى تصدع الثوابت، والاعراف والقواعد التي حكمت طويلا العلاقات العربية – العربية وحددت قوانينها. فبالرغم من أن المنطقة تعرضت في تاريخها

المعاصر إلى أزمات تسببت فى اغتصاب الأرض، وإزهاق الأرواح، وتشريد المجتمعات العربية، إلا أنها فى معظمها لم تمس الثوابت والمبادئ - الرسمية وغير الرسمية - للأمة العربية. بل على العكس، فى معظم الأوقات، كانت هذه الأزمات تترك المجتمع العربى أكثر تماسكا واتفاقا على نوعية التهديدات التى تواجهه على وحدة مصيره. لا نذكر فى تاريخنا الحديث ما هو أكثر مرارة من أزمتى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وأثرهما فى ضياع فلسطين وإعلان دولة إسرائيل. ولكن بكل مالهما من سلبيات، فقد كان هناك اتفاق على ثوابت أمنية شديدة الوضوح، مثل الاتفاق على أن إسرائيل هى العدو الأساسى، ورفض التدخل العسكرى الأجنبى فى المنطقة، واحترام الدول العربية لمبدأ حرمة الأراضى والسيادة. وعلى الرغم من وجود صراعات عربية - عربية، وصلت إلى درجة المناوشات على الحدود أو الحرب، فلم يحدث فى التاريخ المعاصر أن تغزو دولة عربية جارتها، محاولة ابتلاعها وإزالتها من الوجود.

بعد نكسة ١٩٦٧، كانت مصر قادرة على إحراز نصر أكتوبر واستخدام عمقها الشرقى بأكمله، بالتنسيق مع سوريا والسعودية واليمن، حيث تمكنت من توحيد الفعل العربى، وإغلاق باب المندب، واستخدام سلاح البترول لتحقيق تفوق استرتيجى. جسدت حرب أكتوبر تفوق الإرادة العربية، أكثر من كونها تعبيرا عن تفوق مصر والعرب عسكريا. لم تنل هزيمة ١٩٦٧ من هويتنا، ولذلك كنا قادرين على مواصلة التحدى والانتصار فى حرب أخرى.

وتغير الوضع تماما بعد حدوث أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١، حيث أصبحت المنطقة العربية فى مهب الرياح، ليس لها ضابط، وأصبح كل شيء قابلا للحدوث، وتبدت ظواهر غير مسبوقة، ومنها اجتياح بلد عربى لقطر عربى، وقيام تحالف عسكرى غربى - عربى لشن حرب ضد بلد عربى، وظهور تقارب عربى - إسرائيلى. أصبح العراق (وقت صدام حسين) مصدر التهديد لمنطقة الخليج العربى، بدلا من إيران وإسرائيل قبل الأزمة. أصبح لكل طرف عربى أجندة أمنية خاصة ومصالح ذاتية فى معزل عن الباقى، والأخطر فى معزل عن تاريخ وجغرافية المنطقة.

ويتضح مما سبق أن مصر قد خسرت تماسك كيان الأمة العربية التى تمثل المجال الحيوى لممارسة دورها. فالمعضلة الأمنية الحالية تتلخص فى أن مصر لاتزال تملك مقدرات الدور، ولكنها خسرت المسرح السياسى للعب هذا الدور، وهى بذلك تفتقد سلاحا مهما لحماية مصالحها الأمنية.

إن التهديد الداهم الذى يواجه أمننا القومى هو خطر طمس الهوية والثقافة العربية، وقد يأخذ أشكالا مختلفة من التفتيت الداخلى للكيانات العربية التى لها تأثير مباشر على مصالحنا، مثل العراق، ولبنان، وفلسطين، والسودان إلى تحييد وتهميش الخليج، إلى إخراج سوريا من المعادلة العربية وجرها إلى "محور الإرهاب" مع المعسكر الإيرانى.

الخلاصة :

فى ضوء التحديات السابق ذكرها، نستطيع أن نقول إنه بالرغم من أهمية العنصر العسكرى للأمن القومى المصرى، فإنه - للأسف - يواجه تحديات عديدة. فبصرف النظر عن تكلفته الاقتصادية، فإن أمريكا فى ظل أحادية النظام الدولى لن تسمح لمصر أو الدول العربية مجتمعة بالوصول إلى تفوق عسكرى، أو حتى مساواة إسرائيل. فمهما بذلت مصر من جهود لتدعيم موقفها العسكرى،

وهو أمر واجب، فإن هناك سقفا وحدودا للقوة المصرية العسكرية لن يسمح لها بتجاوزهما.

أما البعد الاقتصادى للأمن المصرى، فهو برغم أهميته، إلا أنه غير مستقر وغير مضمون لاعتماده على مؤثرات خارجية. فمصادر الدخل المصرى - من السياحة، والبترول، وقناة السويس، وتحويلات العاملين فى الخارج، واستثمارات خارجية - تعتمد بدرجة كبيرة على عوامل خارجية، وتتأثر تأثرا مباشرا بدرجة استقرار المنطقة، وأى تغير فى درجة الاستقرار له مردود سلبى على الاقتصاد المصرى. فإننا نذكر مرات عديدة كيف تعرض الاقتصاد المصرى لانتكاسات متكررة، جراء حوادث إرهابية متفرقة غير ذات وزن. فبالرغم من أهمية النمو والاستقرار الاقتصادى لأمن مصر، فإنه ليس بالطريق السهل، كما أنه يحتاج إلى دور ومكانة مصر لتدعيمه.

وفى ضوء ذلك، تتبدى أهمية العنصر غير المادى للأمن القومى المصرى، الذى يرتكز على الثقافة والهوية، ويتبلور فى دور مصر الإقليمى وثقلها الدولى. إن هذا العنصر يمثل نقطة البداية فى محاولتنا لتحجيم الأخطار الناجمة عن أزمة الخليج، وتكمن قوته فى عدد من الخصائص والمميزات، منها:

١- لا يمكن سلبه ولا السيطرة عليه من الخارج، حيث انه ينبع من الذات المصرية

٢- لا يحتاج لموارد باهظة لتنميته، فهو هبة تاريخ وجغرافيا مصر ونتاج حضارتها وثقافتها.

٣- لا يرتبط بزمان وحقبة معينة. فمقدرات الدور المصرى فرضت نفسها عبر التاريخ، ومصر لم تكف عن التأثير فى محيطها حتى وهى مستعمرة، والدور المصرى قادر على التطور والتجديد ليحتفظ بحيويته فى ظروف مختلفة.

٤- هناك احتياج عالمى وإقليمى لهذا الدور المصرى. فأوروبا وأمريكا فى حاجة الى الدور المصرى المتعقل والمستنير للحد من الغليان والتطرف الذى يسود المنطقة ويهدد بضرب مصالحهما كذلك الشعوب العربية بحاجة لمن يقودها، وهى إن اتفقت على شىء واحد، فهو احتياجهم لقيادة تجدد الثقة فى الذات العربية.

٥- إن هذا العنصر يوفر قدرات هائلة لتحريك الشعوب، بما لذلك من أثر بالغ فى هزيمة الآلة العسكرية. فبالأمس القريب، كان حزب الله العنصر الفعال فى انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان كما أن خسائر إسرائيل جراء الانتفاضة الفلسطينية تفوق خسارتها جراء جميع حروبها النظامية مع العرب. فمصر - بثقلها الثقافى والحضارى ودورها الإقليمى - قادرة على تحريك الشعوب العربية فى الطريق الصحيح لتحقيق أمنها والأمن العربى.

إن ميزان القوة فى الحرب المعنوية مازال فى صالحنا. فإسرائيل وأمريكا - رغم التفوق العسكرى الساحق - هما فى طريقهما الى مواجهة مأزق حرج، نتيجة افتقاد الشرعية. فالتاريخ يبرهن على أن الحروب الفاشمة، التى تفتقد الحق، تهزم أصحابها من الداخل، وتكون مقدمة لزوال القوة.

وفى النهاية، فإن البعد الحضارى والثقافى هو صمام الأمان لمصر، حتى عندما يتقلص المكون التقليدى العسكرى والاقتصادى لأمنها، وهى مازالت تملك الكثير من مقومات قوتها الكامنة فى ثقلها الحضارى.

ملف العدد

آسيا الصاعدة .. عالم جديد يتشكل

نحن والصعود الآسيوى.. رؤية حضارية

حوار مع د. أنور عبد الملك*

السياسة الدولية: كيف تفسرون الصعود الآسيوى المتزايد؟

- لا يختلف المحللون على أن هناك طفرة تنموية وصعودا هائلا فى منطقة شرق آسيا، الممتدة من اليابان إلى إندونيسيا - تلحق بها أيضا عملية التحديث والتنمية فى الهند - وأن الصين تقع فى قلب هذه الطفرة وهذا الصعود. فالقارة الآسيوية، حيث يعيش ثلثا سكان المعمورة، قد أصبحت الدائرة المركزية لصياغة مستقبل الاقتصاد العالمى، ولكننا يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من السطح لنفهم الدلالات الحقيقية لهذا التطور.

فقد جاءت هذه الطفرة فى إطار رؤية حضارية متكاملة، ارتكزت على القيم الثقافية العريقة من أجل بناء القوة الوطنية. ففى الصين، ارتكزت جهود التنمية إلى مبادىء صاغها القائد الصينى ماوتسى تونج، استنادا إلى الثقافة الكونفوشية والتاوية. لقد جاء الانفتاح الصينى على العالم فى إطار مبدأ عام مفاده "ليخدم كل ما هو عالمى كل ما هو صينى"، ولذلك فقد تعاملت الصين مع كل من يستطيع مساعدتها فى تطوير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، دون النظر إلى أى اختلافات سياسية أو عقائدية. فعلى سبيل المثال، أرسلت الصين أعدادا كبيرة من الطلبة إلى الولايات المتحدة لدراسة الهندسة والتكنولوجيا، عاد منهم إلى الوطن أكثر من ٨٥٪، حيث أعطوا امتيازات اجتماعية واقتصادية، ووفرت لهم كل الإمكانات، حتى ارسوا قواعد الانطلاق الصناعى والتكنولوجى. وطبقت الصين منذ ثمانينيات القرن الماضى سياسة الانفتاح الاقتصادى، وفتحت الباب للاستثمارات من كل مكان، غربا وشرقا، حتى تايوان، والتى لا تعترف بها الصين ككيان سياسى مستقل، فتحت لها الباب، بل وأعطت مستثمريها تسهيلات خاصة، حتى أصبحت تايوان حاليا من أكبر المستثمرين داخل الصين. ورغم اختلافاتها السياسية مع استراليا، فقد تعاملت معها الصين بشكل ذكى، وامتنعت عن مهاجمتها، حتى تستطيع تأمين احتياجاتها من اليورانيوم، حيث تشترى ما يقرب من ٨٥٪ من الإنتاج الاسترالى. ويأتى هذا الانفتاح على أساس قاعدة اجتماعية داخلية متماسكة، تستمد تماسكها من التاريخ الحضارى والسياسى الممتد عبر القرون.

إن المفاهيم المستمدة من الثقافة الكونفوشية والتاوية، والتى صاغها ماوتسى تونج فى مبادىء، تشكل المحاور الرئيسية فى الدستور الصينى، مازالت منبع الفكرة الوطنية فى الصين، وتشكل الدعامة الأساسية فى بناء قوتها الوطنية. وفى مقدمة هذه المفاهيم إعلاء قيمة الجماعة على قيمة الفرد، وهو اختلاف أساسى بين الحضارات الشرقية والحضارة الغربية، وهو الذى أعطى جهود التنمية فى الصين قاعدة اجتماعية متماسكة، وقدرة هائلة على التعبئة والحشد والثبات أمام المصاعب والكوارث.

والجدير بالذكر أن هذا البعد الثقافى لعب دورا مماثلا فى البلاد ذات التاريخ الحضارى الطويل فى شرق آسيا، ومنها اليابان. فاليابان استطاعت الاحتفاظ بتماسكها الثقافى والمجتمعى، وإحساسها بالانتماء الوطنى، رغم الهزيمة العسكرية والاحتلال الأمريكى. بل لقد وظفت الوجود الأمريكى لإعادة بناء قوتها الوطنية، بدءا بالقوة الاقتصادية. والآن، هى فى سبيلها إلى ممارسة جميع أبعاد الدور الذى تستحقه كقوة على المستوى العالمى، بما فى ذلك حقها فى امتلاك قوة عسكرية، كما تتجه تدريجيا إلى الاستقلال عن تبعيتها السياسية للولايات المتحدة.

وتتبدى أهمية الدور الذى تلعبه هذه القيم الثقافية المجتمعية فى التعامل مع المشكلات التى خلفتها عملية التنمية "الصاروخية" فى الصين. فالقيادة المركزية الصينية الحالية تعتنق الفكر الماوى بالأساس، فيما يطلق عليه الماويون الجدد. ولذلك، فهى تعطى أولوية لقيمة الحفاظ على التوازن الداخلى للمجتمع، عن التى أعطتها القيادة السابقة. لقد أوجدت عملية التنمية فروقا هائلة بين المناطق الصناعية على الساحل الشرقى والمناطق الداخلية والغربية، كما أوجدت آثارا شديدة السلبية على البيئة. وبينما كانت القيادة السابقة ترى أن دفع عملية التنمية له الأولوية، وأن التعامل مع الأفكار السلبية يمكن تأجيله إلى مرحلة لاحقة، فإن القيادة الحالية تعمل بجدية على "فرملة" هذه الانطلاقة، فى سبيل تنمية وتطوير المناطق الداخلية، وإصلاح الخلل الناتج عن الفروق الكبيرة فى الدخول ومستوى المعيشة.

السياسة الدولية: ما هو تقييمكم للدور الذى تلعبه الصين على الساحة الدولية؟ وكيف تدير بكين علاقاتها مع الدول الأخرى؟

- إن نمو القوة الوطنية لدول شرق آسيا - وفى قلبها الصين - له مغزى عميق من المنظور الحضارى، فهو يعنى أن مركز الثقل الحضارى والمبادرة التاريخية فى القرن الحالى قد انتقل من الغرب إلى دائرة الحضارة الشرقية، حيث تنشأ اليوم رؤية جديدة لعالم

(*) عالم الاجتماع والمفكر المصرى المعروف.

متعدد الأقطاب والمراكز، متشابك العلاقات والمنافع. وكما لعبت القيم الحضارية - الثقافية دورا فى بناء القوى الوطنية، فهى تؤثر أيضا على هذا النظام العالمى الذى يتشكل. فالمنهج الذى يحرك الفكر الصينى فى كل الاتجاهات هو أن "التناقض هو جوهر الوجود"، حسب رسالة ماوتسى تونج الشهيرة. إن هذا المبدأ لا يعتمد ضرورة تفجير التناقضات من أجل توليد تركيبة أو صيغة جديدة. فالمتناقضات، - من وجهة النظر هذه - لا تنتهى، إنما صيغ الصراع هى التى تتغير. ولذلك، فإن الصين لا تجد غضاضة فى التعامل مع عدد كبير من أنماط التناقض الدولية، دون الإحساس بضرورة تغييب أى من القوى الفاعلة. ورغم أن الرؤية الصينية تحدد التناقض الرئيسى فى عصرنا بالصراع بين تحكم وهيمنة القطب الواحد بالعنف، ونشأة نظام عالمى متعدد الأقطاب والمراكز، فإن الصين تقبل بوجود واستمرار الولايات المتحدة كقطب دولى، وتحتفظ بعلاقات تجارية قوية معها، بل وتسعى للاستفادة من التقدم الأمريكى فى شتى المجالات.

ولكن فى الوقت الذى لا تسعى فيه الصين "لكسر" أو استفزاز هذا القطب الدولى، فإنها تعمل بأسلوب هادئ على احتواء نفوذه وتقليل فرصه فى الإضرار بمصالحها. فعلى سبيل المثال، أقامت الصين علاقات قوية مع كوريا الجنوبية، حليف الولايات المتحدة القوى فى آسيا، بالإضافة إلى علاقاتها القوية مع كوريا الشمالية. ولذلك، فمن المتوقع عند إعادة توحيد الكوريتين - وهو ما سيحدث حتما - أن تكون الصين الحليفة الرئيسية لهذه الدولة، التى ستصبح "يابان" جديدة. وتعتمد الصين - فى تعاملها كقطب دولى - على التأثير المعنوى، لا التلويح بالقوة الاقتصادية أو العسكرية، وهى تسعى إلى تقوية علاقاتها مع كل المراكز الآسيوية، روسيا واليابان والهند، متجاوزة فى ذلك الخلافات الحدودية والحروب التاريخية. وعلى سبيل المثال، ورغم المشاعر العدائية التى خلفها الاحتلال اليابانى للصين، والتى مازالت مستعرة حتى اليوم، فإن الصين تسعى لتقوية العلاقات مع اليابان، وترى أن تشابك المصالح الاقتصادية يوجد عالما جديدا، لن تصعد فيه الخلافات الآسيوية إلى مستوى النزاعات المسلحة مرة أخرى.

وكما تسعى الصين إلى احتواء النفوذ الأمريكى فى آسيا، فقد مدت علاقاتها إلى "الحديقة الخلفية" للولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية، بإقامة علاقات قوية مع كوبا، التى تمدها بالسلاح، ومع فنزويلا من أجل الحصول على النفط. وهى فى تعاملاتها كقطب دولى، تعتمد أسلوبا مختلفا عن الولايات المتحدة. ويتبدى ذلك - بشكل خاص - فى الوجود الصينى القوى فى إفريقيا. ففى مقابل فتح السوق الإفريقية الهائلة أمام المنتجات الصينية، وتأمين الحصول على النفط، فإن الصين تسهم جديا فى تطوير القارة عن طريق بناء شبكات واسعة من البنية التحتية والمستشفيات. ولذلك، فالوجود الصينى فى إفريقيا مقترن بالبناء، وليس بالاحتلال أو السيطرة، وهى لا تسعى لفرض قيم معينة أو للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الإفريقية.

ويأتى السؤال: ما موقعنا نحن فى هذا النظام العالمى الجديد الذى يتشكل؟ إن مصر ومنطقة الشرق الأوسط لها صلات تاريخية وحضارية مع شرق آسيا. فبالتعريف الحضارى، فإن "الشرق" هو الدائرة الواسعة التى تضم ثلاث حضارات إنسانية ظلت محتفظة باستمراريتها فى إطار مجتمعى وسياسى قومى حتى يومنا هذا: الحضارة الصينية، والحضارة الفارسية ثم الفارسية - الإسلامية، والحضارة المصرية. وجغرافيا، فإن هذه الدائرة تمتد من الصين واليابان فى شرق آسيا إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهناك قيم حضارية مشتركة بين الحضارة الإسلامية، التى تنتمى إليها الآن كل من مصر وإيران، وبين الحضارة الصينية، خاصة فيما يتعلق بإعلاء قيمة المجتمع على الفرد. كما أن هناك تقديرا عميقا فى الصين لهذه الحضارات العريقة، خاصة الحضارة المصرية، التى يعترف الصينيون بأنها أقدم من حضارتهم.

ولا تنظر الصين إلى الإسلام فى إطار "صراع الحضارات"، كما يفعل الغرب، وهى تحترم تقاليد وعقائد الأقلية المسلمة التى تعيش فيها، ومشكلتها هى بالأساس مع النزعات الانفصالية من جماعات مسلمة فى هذه الأقاليم الحدودية الحساسة مع روسيا. إن الاتحادات والتكتلات الآسيوية، خاصة منظمة شنغهاى للتعاون، سوف يكون لها دور بارز على الساحة الدولية فى الفترة القادمة، وهى تمد نفوذها وعلاقاتها لتشمل دولا مثل إيران وباكستان وماليزيا. وعلى الدول العربية كلها أن تهتم بتقوية الصلات مع هذه القوة الصاعدة، سواء على مستوى الدول أو مستوى التنظيمات الإقليمية.

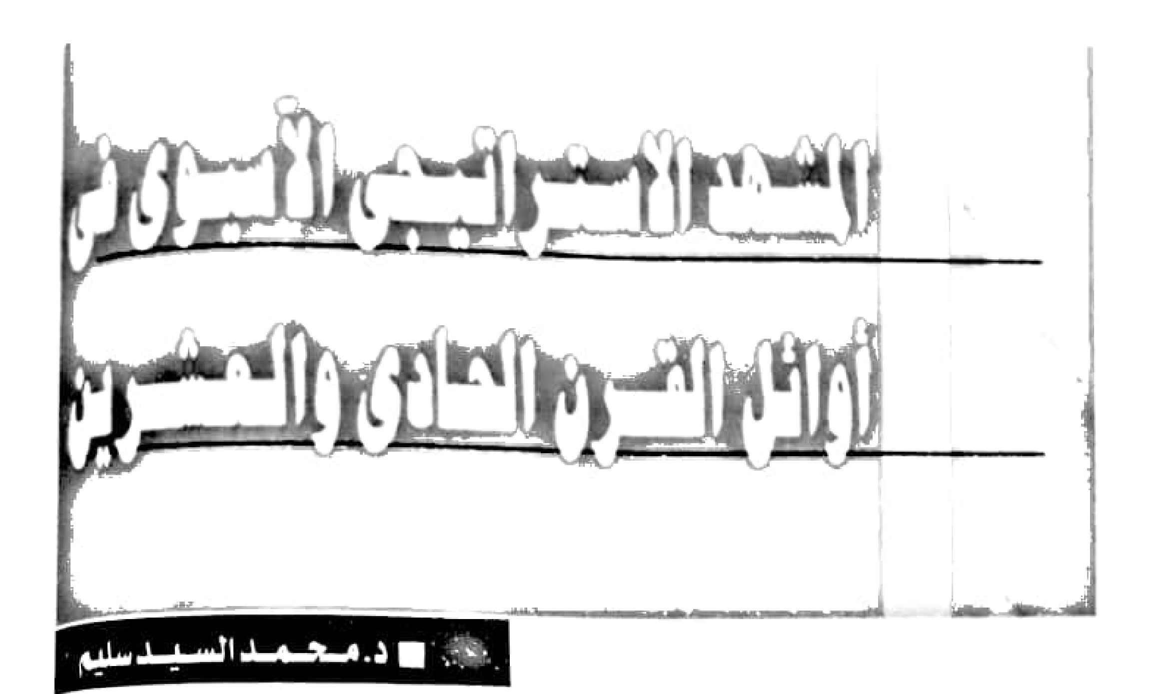
السياسة الدولية: كيف ترون العلاقة بين الشرق الأوسط والشرق الآسيوى؟ وما هى فرص الالتقاء بين الطرفين؟ وهل هناك فى التجربة التنموية الآسيوية ما يمكن أن نستفيد منه؟

- إن التجربة التنموية فى شرق آسيا تعطينا دروسا مهمة عن كيفية توظيف الأبعاد الحضارية والثقافية فى تنمية القوة الوطنية، وفى التحرك على المستوى العالمى. ولكى ننجح فى الاستفادة منها، يجب أن نعى بوضوح دورنا ومكانتنا وتاريخنا الحضارى. فمصر تقع فى قلب الدائرة التى ظهرت فيها الديانات التوحيدية الثلاث، وقد سبقتها فى تبنى الإيمان بالحياة البعدية. كما أنها أعطت أبلغ المثل عن الاستخدام الحضارى للقوة فى المعاهدة التى أبرمها الملك رمسيس بعد معركة "قادش"، والتى أرست مبدأ احترام العدو المهزوم، وعدم أحقية المنتصر فى ممارسة القتل أو الهدم أو الاعتداء على النساء (قارن ذلك بما حدث فى العراق من القوات الأمريكية).

وعلينا أن نفهم أيضا عمق علاقاتنا الحضارية التاريخية مع إيران، وأهميتها كمركز ثقل إقليمى. فمصر وإيران تجمعهما دائرة الحضارة الإسلامية، ويجمعهما تاريخ مشترك فى السعى من أجل التحرر الوطنى. ويجب ألا نغفل مغزى إعلان رئيس الوزراء الإيرانى مصدق تأميم شركة البترول البريطانية - الإيرانية من القاهرة فى أوائل الخمسينيات من القرن الماضى. وفى رأيى، فإن النظام الحالى فى إيران يمثل امتدادا لهذه الثورة الوطنية التى بدأها مصدق، لكن بزعامة دينية. وبناء إيران لقوتها الوطنية لا يشكل تهديدا لنا، كما أن الخلاف المذهبى لا يشكل عائقا أمام التعاون معها. فكما أن آسيا تتسع للعديد من مراكز القوة، الصين واليابان ومستقبلا كوريا وفيتنام، فليس هناك من تهديد من وجود عدة مراكز قوة فى الشرق الأوسط، مثل مصر، وإيران، وأيضا تركيا، لأنها تشترك فى إطار دائرة حضارية واحدة.

إن بناء القوة الوطنية المصرية لا ينفصل عن إدراك الأبعاد التاريخية والحضارية لدورها إقليميا وعربيا، ولا عن تقبل فكرة أن التقارب مع الشرق لا يعنى التضحية بالصلات مع الغرب. وعلينا أن نسعى لإيجاد الوعى بين النخب السياسية والثقافية بمعالم هذا النظام العالمى الجديد، وكيفية التعامل، من خلاله، لتحقيق المصالح الوطنية.





■ د.محمد السيد سليم

الهدف من هذه الدراسة الموجزة هو رصد أهم معالم المشهد الاستراتيجي الآسيوى فى بداية القرن الحادى والعشرين واحتمالات تطوره، وتأثيره على الوطن العربى. وفى رصد هذا المشهد، فإنه من المهم أن نتذكر أن آسيا ليست عالما واحدا. فدول شرقى آسيا تختلف عن وسط آسيا أو جنوبى آسيا، مما يجعل مهمة إطلاق صفة آسيا على ما نقول مسألة محفوفة بالمخاطر. والحق أنه عند الحديث عن آسيا، فإن المقصود غالبا هو دول شرقى وجنوبى آسيا، لأن وسط آسيا لم يظهر بعد كقوة مؤثرة، كما أن دول غربى آسيا تنتمى فى الأغلب الى الشرق الأوسط. كذلك، فإنه من المهم أن نتذكر أن القرن الحادى والعشرين قد بدأ مع نهاية الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١، تماما كما أن القرن العشرين بدأ مع سنة ١٨٩٠، حينما بدأ النظام العالمى فى التحول نحو القطبية الثنائية.

لعل أهم معالم المشهد الاستراتيجي الآسيوى فى مطلع القرن الحادى والعشرين تتحدد فى أربعة تيارات رئيسية أولها: هو انتقال مركز الثقل فى النظامين السياسى والاقتصادى العالمى إلى آسيا. فقد انتقلت بؤرة الصراعات العالمية مع أوائل هذا القرن من أوروبا والشرق الأوسط إلى آسيا، وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة أن آسيا هى التى ستحدد مستقبل النظام العالمى، وإنما يعنى أن هذا المستقبل ستكون ساحته هى آسيا، مما يعنى أن قوى غير آسيوية مهمة ستشارك فى تلك المهمة. من ناحية ثانية، فقد عادت آسيا الى استئناف رحلة الصعود الاقتصادى بعد الضربة التى تلقتها فى اطار الأزمة المالية الآسيوية سنة ١٩٩٧، وانتشرت فى آسيا المؤسسات الاقليمية الجديدة والأقاليمية متعددة الأطراف فى اطار مفاهيم العولمة. كذلك، شهدت آسيا دخول العامل النووى فى السياسة الآسيوية، كما تبلورت عمليات مهمة للتحول الديمقراطى وتوازت معها عمليات صعود الحركات الأصولية.

عندما بدأ القرن العشرون، كان مركز الثقل فى النظام العالمى يكمن فى أوروبا مع انشاء التحالفات الأوروبية الثنائية (وفاق الأباطرة الثلاثة، والحلف الفرنسى - الروسى) ولكن ذلك المركز انتقل من أوروبا إلى شرقى آسيا، وذلك مع توقيع اتفاقية الحلف البريطانى - اليابانى سنة ١٩٠٢، وانتصار اليابان فى الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، وتوقيع الاتفاق الروسى البريطانى سنة ١٩٠٧. شىء من هذا القبيل حدث مع أوائل القرن الحادى والعشرين أيضا، فقد كان مركز الثقل فى الصراع العالمى مركزا فى البلقان، ولكنه سرعان ما انتقل الى شرقى آسيا. وكان من مؤشرات هذا التحول أزمة طائرة التجسس الأمريكية قرب السواحل الصينية فى أبريل سنة ٢٠٠١، والتى كانت أولى أزمات القرن الجديد. وقد كشفت تلك الأزمة عن أن هناك صراعات بين الولايات المتحدة والصين تدور، ليس فقط حول تايوان، ولكن أيضا حول تنامى القدرة العسكرية الصينية، التى تراها الولايات المتحدة واليابان بمثابة تهديد لهما. وقد استطاعت الدولتان احتواء الخلاف بينهما، ولكن تلك الأزمة كشفت عن خلاف آخر حول مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة. فقد أكدت الولايات المتحدة أن طائرتها كانت تطير فوق البحار الدولية، بينما أكدت الصين أن تلك الأجواء هى جزء فى منطقتها الاقتصادية الخالصة التى لا يجوز أن تحلق فى أجوائها الطائرات المعادية. ويفسر ذلك الصراعات التى تدور بين اليابان من ناحية، وكوريا الجنوبية والصين من ناحية أخرى حول عدد من الجزر الصغيرة فى قيمتها الاستراتيجية، ولكنها مهمة بالنسبة لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لتلك الدول.

(*) استاذ العلاقات الدولية ، جامعة القاهرة .

رغم أن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ حدثت في الولايات المتحدة، الا انها ساهمت في تكريس التحولات المشار اليها، وذلك مع الغزو الأمريكي لأفغانستان في اكتوبر سنة ٢٠٠١. ولأول مرة، تمركزت القوات الأمريكية في أفغانستان وفي بعض دول أسيا الوسطى المجاورة، مثل أوزبكستان وقيرغيزستان. ورغم قلق روسيا والصين من هذا الوجود العسكري الأمريكي قرب حدودهما، إلا أنهما وافقتا على هذا الوجود، نظرا للمصلحة المشتركة لكل الأطراف في انهاء نظام طالبان في أفغانستان. ولذلك، فانه بعد تحقيق تلك المهمة، بدأت الدولتان في مطالبة الولايات المتحدة بإنهاء وجودها العسكري في آسيا الوسطى على الأقل، ولكن لم تستجب الولايات المتحدة لهذا الطلب حتى الآن إلا بشكل جزئي. ذلك أن الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى هو لمراقبة الصين من حدودها الغربية. وكان قد سبق ذلك كله تصريحات الرئيس بوش حول أن الصين "منافس استراتيجي" وليس "شريكا استراتيجيا"، على نحو ما كان يؤكده الرئيس كلينتون. وجاءت تصريحات رامسفيلد، وزيرالدفاع الأمريكي السابق لتعبر -بشكل أوضح- عن قلق الولايات المتحدة من نمو القدرة العسكرية الصينية. وفي هذا الاطار، نفهم دعم الولايات المتحدة للبرنامج النووي الهندي، رغم عدم انضمام الأخيرة لاتفاقية منع الانتشار النووي. فالولايات المتحدة تعد الهند لكي تكون المنافس الاستراتيجي للصين من ناحية الغرب، في الوقت الذي تدعم فيه اليابان على الحدود الشرقية للصين. وفي الوقت ذاته، لحقت كوريا الشمالية بالنادي النووي، وتصاعد صراعها مع الولايات المتحدة التي تصر على تجريد كوريا الشمالية من أسلحتها النووية. وبذلك، فان الدول النووية الأربع خارج اطار اتفاقية منع الانتشار النووي توجد في آسيا.

في الوقت ذاته، تقاربت الصين وروسيا في اطار منظمة شنغهاي للتعاون التي تأسست سنة ١٩٩٦، وأصبحت ركنا من أركان التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا، وهو ما تأكد مع تولي بوتين الرئاسة الروسية واتباعه سياسة "أوراسية جديدة" مقابل السياسة "الأورو-أطلنطية" التي كان يتبعها الرئيس السابق يلتسين.

بدأ يتضح أن محاور الصراع في اسيا تدور حول محورين هما المحور الأمريكي - الياباني، والمحور الصيني - الروسي. فقد رسخت اليابان من دعمها للسياسة الأمريكية تجاه أفغانستان أو العراق أو كوريا الشمالية، كما اتجهت روسيا إلى تأكيد تقاربها الاستراتيجي مع الصين، كما تمثل في الملفين الكوري الشمالي والايراني، وفي آسيا الوسطى. وقد ظلت الهند خارج إطار المحورين تسعى إلى الاستفادة منهما معا لتحقيق هدفها الاستراتيجي، وهو عزل باكستان وانهاء مشكلة كشمير من جذورها. والحق أن الهند تقوم ببناء تفاعلات استراتيجية مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فضلا عن اتجاهها "للانفراج" المؤقت مع الصين، وتثبيت تعاونها الاستراتيجي مع روسيا. وفي هذا الاطار، فان زيارة الرئيس كلينتون للهند سنة ٢٠٠٠، وزيارة الرئيس بوش للهند سنة ٢٠٠٦، دشنتا عهدا جديدا أساسه ان الولايات المتحدة تراهن على الهند كركيزة لسياستها في جنوبي اسيا، وذلك كجزء من عملية تحضير المسرح لاحتواء الصعود الصيني.

المشهد الأكثر احتمالا هومشهد "التصادم التدريجي" بين المحور الامريكي - الياباني، مدعوما من الهند من ناحية، والصين مدعومة من روسيا من ناحية أخرى، وهو مشهد يتسم بالارجحية لعدة اعتبارات، أهمها: إن الولايات المتحدة ترغب في عدم إعطاء الصين الفسحة الزمنية التي تحتاج إليها لتحقيق رحلة الصعود، وهي تقوم تدريجيا ببناء حلقة من مناطق التمركز حول الصين، تمثلت في وجودها العسكري في آسيا الوسطى على مقربة من حدود الصين الغربية، وهي موجودة بالفعل في اليابان والمحيط الهندي على حدود الصين الشرقية وعلى حدودها الغربية في قيرغيزستان. وهناك من المؤشرات من تصريحات القادة الأمريكيين ما يدل على أن وتيرة هذا الصدام في تصاعد مستمر. وتستخدم الولايات المتحدة أوراقا متعددة في هذه العملية كورقة حقوق الإنسان في الصين، وورقة كوريا الشمالية. وقد بدأت في استخدام الورقة النفطية بالضغط على المصالح النفطية الصينية في الخارج. ومن ثم، فإن الصراع العالمي القادم سيكون على الأرجح صراعا أمريكيا - يابانيا في مواجهة الصين، وسيكون هذا الصراع مفروضا على الصين، وربما تنجح الأخيرة في دفع هاتين القوتين الى تأجيل هذا الصراع لأطول فترة زمنية ممكنة. ولكن ربما لا تنجح في ذلك، إذا ضغطت الدولتان على الصين في ملف كوريا الشمالية بمحاولة استهدافها عسكريا، ذلك أن من يسيطر على كوريا الشمالية يهدد أمن الصين مباشرة. ولذلك، ربما كانت كوريا الشمالية شرارة الصراع القادم وليست تايوان. كذلك، يحتمل تبلور هذا الصراع في حالة الضغط القوى على المصالح النفطية الصينية في إفريقيا ومنطقة الخليج العربي، أو حدوث تهديد مباشر لطرق نقل هذا النفط عبر البحار الدولية.

بالاضافة الى كل ذلك، نلاحظ صعود ما يسمى "التهديدات الأمنية الجديدة" في آسيا، حيث تموج آسيا بعدد من التهديدات الأمنية الجديدة مثل انتشار تجارة المخدرات، والأسلحة الصغيرة، والإرهاب، بالإضافة إلى الأوبئة الجديدة مثل الإيدز. فيما يتعلق بالإيدز -على سبيل المثال- يوجد في آسيا نحو ٨ ملايين مصاب بالفيروس يزيدون نحو مليون نسمة سنويا، منهم نحو ٥,١ مليون في الهند وحدها. ويتوقع أن تتفوق الهند على جنوب إفريقيا كأكبر دولة ينتشر بها الإيدز في العالم. وبلغ عدد المصابين بالفيروس في الصين نحو مليون نسمة. فاذا أخذنا حالة جنوبي آسيا -كمثال- فسنجد أنها تموج بتهديدات أمنية غير تقليدية، لعل أهمها انتشار الأسلحة الصغيرة، وتجارة المخدرات، والإرهاب، وانتشار مرض الإيدز بشكل وبائي. فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، يقدر أن هناك نحو ٧,٧ مليون قطعة سلاح من طراز AK-47 في دول جنوبي آسيا، وأنه إذا أضيفت إليها كل أنواع الأسلحة الخفيفة الأخرى، فإن الرقم قد يصل إلى أربعة أمثال هذا العدد. وتنتشر هذه الأسلحة في مختلف أنحاء جنوبي آسيا، وتستعملها الجماعات المقاتلة، خاصة الانفصالية كما هو الحال في كشمير، وسيريلانكا، وبنجلاديش، ولكنها تتمركز بالأساس في شمال الإقليم الممتد عبر أفغانستان وباكستان حتى بنجلاديش. ويأتي معظم تلك الأسلحة من خلال الصناعات المحلية التي تتمركز في بعض دول جنوبي آسيا، خاصة في باكستان، ومن خلال الشراء من السوق الدولية. وقد

أدى انتشار تلك الأسلحة إلى تغذية كثير من الصراعات العرقية الانفصالية فى جنوبى اسيا. ذلك أن معظم الحركات الانفصالية مسلحة -إلى حد كبير- بكثير من أنواع الأسلحة الخفيفة التى استطاعت من خلالها أن تحقق انتصارات على القوات النظامية وتعتبر الهند، وسيريلانكا من اكثر دول جنوبى اسيا تضررا من تلك الأسلحة.

من ناحية ثانية، تنتشر فى جنوبى اسيا زراعة وتجارة وتهريب المخدرات، خاصة الهيروين والأفيون، فى المنطقة الممتدة بين إيران وباكستان والهند عبر افغانستان، حيث تنتج هذه المنطقة نحو ١٥٠٠ طن مترى سنويا من الهيروين، ونحو ١٢٥٠ طنا متريا سنويا من الأفيون. وتتركز تلك الزراعة فى أفغانستان نتيجة ضعف السلطة المركزية، واستعمال بعض الجماعات المسلحة لتجارة المخدرات لتمويل أنشطتها الأخرى. ويتم تهريب المخدرات من تلك المنطقة إلى نقاط العبور فى جنوبى اسيا، ومنها إلى أوروبا والشرق الأوسط، والولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى استهلاك المخدرات محليا وعلى نطاق واسع، مما أدى إلى مشكلات اجتماعية ضخمة.

من ناحية ثالثة، أصبحت منطقة جنوبى اسيا مسرحا للعديد من الحركات الإرهابية، ذلك أن العديد من الحركات الانفصالية، والطائفية، والأصولية لجأت إلى استعمال أساليب الاغتيال السياسى، ومهاجمة المدنيين كأداة لترويع السلطات والسكان المحليين للاستجابة لمطالبهم. وفى ظل وفرة الأسلحة الصغيرة فى جنوبى أسيا، فقد زاد ميل الحركات السياسية المختلفة إلى استعمال الإرهاب السياسى. وقد سبق أن أشرنا إلى نماذج من تلك الحركات.

وأخيرا، فإن جنوبى أسيا يواجه بتهديد أمنى جديد يتمثل فى انتشار مرض الإيدز فى جنوبى اسيا، الذى بات يهدد كل ما حققته تلك الدول من تنمية اقتصادية فى ضوء احتياج مريض الإيدز إلى أساليب متنوعة للعلاج. ويقدر أن علاج مريض الإيدز الواحد يزيد على ما ينفق على تعليم عشرة تلاميذ فى المرحلة الابتدائية، كما سينخفض متوسط العمر المتوقع، ويتهدد النسيج الاجتماعى للدول فى جنوبى أسيا. ومازالت الجهود المبذولة لمنع انتشار الإيدز فى جنوبى اسيا وعلاج المصابين به فى مراحلها الأولية، مما ينذر بأن تلقى بعض المناطق فى جنوبى أسيا المصير المظلم الذى تلقاه حاليا بعض الدول الإفريقية الجنوبية التى يكاد ينقرض سكانها بسبب الإيدز.

أما التيار الثانى، الذى يميز المشهد الأسيوى فى أوائل القرن الحالى، فهو استئناف رحلة الصعود الاقتصادى الشرق أسيوى، مما أدى الى انتقال مركز الثقل الاقتصادى العالمى الى منطقة اسيا-المحيط الهادى، وهى تشمل شرقى اسيا. كانت الدول الشرق اسيوية قد تلقت ضربة اقتصادية كبرى نتيجة للازمة المالية التى اندلعت فجاة سنة ١٩٩٧. ولكن لأن نمو تلك الدول كان نموا حقيقيا، أى يستند الى قاعدة انتاجية وتكنولوجية قوية، فقد استطاعت أن تعبر هذه الازمة، وأن تعود الى الصعود الاقتصادى. وفى الوقت الراهن، تشكل القوى الاقتصادية الأسيوية أحد المكونات المهمة للنظام الاقتصادى العالمى. فاذا رجعنا إلى تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٥، فسنجد أن من بين الدول السبع والخمسين مرتفعة التنمية البشرية توجد احدى عشرة دولة أسيوية، وفى مقدمتها اليابان، إذ كان ترتيبها رقم ١١ تليها هونج كونج بترتيب ٢٢. كما أن القوى الأسيوية الثلاث اليابان، والصين، والهند تمثل ١٧،٥٪ من الناتج القومى الإجمالى العالمى، حيث تشكل اليابان وحدها ١٢٪ والصين ؛ والهند ١،٥٪. بيد ان اسيا مازالت لا تمثل أكثر من ٢٤٪ من الناتج القومى الاجمالى العالمى، رغم أنها تضم ٦٠٪ من سكان العالم. ويرجع ذلك الى أن اسيا مازالت مسرحا يعيش فيه نحو ٩٠٠ مليون نسمة تحت خط الفقر، ويتركز هؤلاء أساسا فى جنوبى اسيا، حيث يبلغ متوسط الدخل الفردى نحو ٥٠٠ دولار سنويا. ورغم ذلك، تنفق الهند وباكستان نحو ١٥ مليار دولار سنويا على أغراض التسلح. فاذا قصرنا التحليل على شرقى اسيا، لاختلفت الصورة، وتبين أن دول شرقى أسيا تمثل نقطة ثقل هائلة فى النظام الاقتصادى العالمى. ويرجع ذلك إلى الاندماج الأسيوى المحسوب مع العولمة، وإلى تعاظم الظاهرة الاقليمية فى اسيا. تمثل دول شرقى اسيا حالة نموذجية لدراسة ظاهرة العولمة وشروط التعامل معها، ذلك أن دول شرقى اسيا كانت من أولى المناطق التى تعاملت مع ظاهرة العولمة منذ مراحلها الأولى تحت مسمى "الاعتماد المتبادل" فى الستينيات، ويرجع ذلك إلى أن دول شرقى اسيا كانت ساحة من الساحات الكبرى للحرب الباردة. وحينما بدأت دول شرقى أسيا نهضتها فى الخمسينيات، فإنها استفادت من المناخ الدولى التنافسى الذى أنتجته تلك الحرب، من خلال حصولها على معاملة تفضيلية وتسهيلات من الولايات المتحدة، مما مكنها من التعامل مع الولايات المتحدة بشروطها هى، وهو أمر قبلته الولايات المتحدة نظرا لظروف الحرب الباردة. ولهذا، فإن تعامل أسيا مع الإرهاصات الأولى لتيارات العولمة تحت مسمى "الاعتماد المتبادل" أنتج أثارا إيجابية. وفى هذا الاطار، طورت دول شرقى أسيا نماذج للتنمية تختلف عن النماذج الرأسمالية والاشتراكية التقليدية. وتدور هذه النماذج حول مفهوم محورى، هو المزج بين الدور التخطيطى القوى للدولة، والمبادرة الفردية للقطاع الخاص الرأسمالى. فالدولة تضطلع بدور محورى فى عملية التخطيط التأشيرى العام، بمعنى تحديد أهداف التنمية وقطاعات الإنتاج المطلوب التركيز عليها، وهى تعطى القطاع الرأسمالى الحوافز والإعفاءات وتفرض الضرائب والعقوبات، ولكنها لا تمتلك وسائل الإنتاج. وقد استند هذا النموذج إلى مجموعة من "القيم الأسيوية" التى تقوم على أولوية الجماعة على الفرد، وعلى الانضباط الاجتماعى، والعمل العائلى. وفى تطبيق هذا النموذج، ركزت الدول الأسيوية على تعبئة الموارد الذاتية، ودفع القطاع الرأسمالى إلى تطوير تكنولوجيا محلية مع الاستفادة من التكنولوجيا العالمية. ومن ثم، فإن الدول الأسيوية لم تسمح بأن يتحول القطاع الرأسمالى الخاص إلى مجرد وكيل للرأسمالية العالمية يتولى بيع المنتجات الغربية، ولكنها أجبرت القطاع الرأسمالى المحلى على أن يطور التكنولوجيا الخاصة به وإنتاجه بما يتفق مع احتياجات السوق المحلية. فلم يكن مسموحا فى دول شرقى اسيا باستيراد السيارات الجاهزة، وإنما تم تشجيع (وإجبار) القطاع الرأسمالى المحلى على تطوير تكنولوجيا السيارات. كذلك، فإن دول شرقى أسيا لم تسمح بتحرير التجارة الخارجية، وإنما فرضت شروطا قاسية على الاستيراد الخارجى، وأقامت نظما تجارية حمائية. وفى الوقت ذاته، فإنها استفادت من

الشروط التصديرية التفضيلية التى توافرت لها فى السوق الأمريكية لكى توسع من نطاق السوق أمام صادراتها. وقد قبلت الولايات المتحدة ذلك نظرا لظروف التنافس مع المعسكر الاشتراكى. وتنطبق الملاحظة ذاتها على دول النمور الآسيوية بأشكال متفاوتة. ولعل أهم ما يستدل عليه من تجربة التنمية الشرق أسيوية فى عصر الحرب الباردة هو أن التنمية هى عملية محلية بالأساس. فالولايات المتحدة لم تكن هى التى اضطلعت بعملية التنمية، وإلا فكيف نفسر أن دولا حليفة للولايات المتحدة قد حققت مستويات عالية للتنمية (مثل كوريا الجنوبية)، بينما لم تحقق دول أخرى حليفة أيضا إلا الفشل الاقتصادى (مثل فيتنام الجنوبية). ففى أقصى مراحل التنمية الكورية، لم يزد نصيب الموارد الأجنبية على ١.٥٪ من موارد التنمية. من ناحية أخرى، فإن دور الدولة فى عملية التنمية، كما تدل عليه خبرة شرقى أسيا، هو أمر حيوى، خاصة فى الدول النامية. فليس صحيحا أنه كلما قل دور الدولة فى إدارة شئون المجتمع، كان ذلك أفضل بالنسبة لعملية التنمية، وهى المقولة التى يدور حولها مفهوم "التحول نحوالقطاع الخاص" فى عصر العولمة. لقد اضطلعت الدول الشرق أسيوية بدور محورى فى التنمية، وقام القادة الأسيويون: محمد إقبال، وبارك شونج هى فى كوريا الجنوبية، ولى كوان يو فى سنغافورة بدور محورى فى بناء مشروع وطنى للتنمية الشرق أسيوية قادته الدولة. من ناحية ثالثة، فإن التنمية الشرق أسيوية لم تحدث فى ظل تحرير التجارة الخارجية، حيث تركز أدبيات منظمة التجارة العالمية فى عصر العولمة على أنه كلما تم تحرير التجارة والاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية، زادت فرص النموالاقتصادى للدولة. وتدل خبرة دول شرقى أسيا على عدم صحة هذه المقولة، إذ إن تلك الدول نمت فى ظل ظروف تقييد التجارة الخارجية لحماية الصناعة الوطنية الناشئة.

ومع سقوط الكتلة الاشتراكية، ونهاية الصراع العالمى المسمى بالحرب الباردة، تغيرت المعادلات الدولية، ولم تعد الولايات المتحدة تنظر بعين الارتياح إلى الممارسات التجارية للدول الشرق أسيوية، وأصبح المطلب الرئيسى للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى هو فتح الأسواق الآسيوية أمام منتجاتها. ومما زاد من حدة هذا المطلب أن الموازين التجارية لكل الدول الشرق أسيوية مع الولايات المتحدة حققت فوائض هائلة لصالح تلك الدول. كانت الولايات المتحدة مستعدة لقبول هذه الأوضاع فى ظل ظروف الحرب الباردة، ولكن بعد انتهاء تلك الحرب، لم يعد هناك مبرر لهذا القبول. لكن الدول الشرق أسيوية لم تكن مستعدة للتنازل عن مكاسبها الاقتصادية من خلال تحرير التجارة الخارجية. وهكذا، تبلورت ملامح صراع اقتصادى بين الولايات المتحدة وحليفاتها السابقة فى شرقى أسيا حول قضية فتح الأسواق. وبشكل أدق، تبلورت ملامح ضغوط أمريكية على دول شرق أسيا الحليفة لفتح الأسواق، تذكرنا بالضغوط العسكرية التى مارستها الولايات المتحدة على اليابان سنة ١٨٥٣ لإجبارها على فتح أسواقها بالقوة. فالولايات المتحدة لم تعد تقبل أن تتوسع الصادرات الشرق لأسيوية فى الوقت الذى تغلق فيه دول تلك المنطقة أسواقها أمام المصدرين الأجانب. ولهذا، يمكن القول إن الظرف التاريخى الذى حقق استفادة دول شرقى أسيا من التسهيلات الغربية لم يعد قائما، ليس فقط بالنسبة للوطن العربى، وإنما لشرقى اسيا ذاتها.

من ناحية أخرى، فإن الدول الشرق أسيوية كانت قد بدأت تندمج فى الاقتصاد العالمى من النواحى المالية لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتحرير العملات الوطنية. من ناحية اخرى، فإن الدول الشرق أسيوية شرعت فى الدخول فى تيار العولمة دون أن تكون قد توافرت لديها الأدوات الاقتصادية اللازمة كوجود نظم مصرفية كفء، وأسواق قوية للأوراق المالية. وفى ظل هذه الظروف، اندلعت الأزمة المالية الأسيوية فى يوليو ١٩٩٧، والتى تمثلت فى انهيار أسعار العملات والأوراق المالية لمعظم دول النمور الأسيوية. بدأت الأزمة فى تايلاند ثم امتدت إلى ماليزيا، وكوريا الجنوبية، وإندونيسيا. وقد أدى ذلك كله إلى هبوط عام فى معدلات النمو الاقتصادى. وقد أجبرت الأزمة بعض الدول - مثل كوريا الجنوبية وتايلاند- على توقيع اتفاقيات للتصحيح الهيكلى مع صندوق النقد الدولى، بينما صمم البعض الآخر (ماليزيا) على اتباع طريق مستقل للتعامل مع الأزمة. وقد كانت الأزمة المالية الأسيوية نابعة من ضغوط خارجية متباينة انتهزت فرصة الاختلالات الهيكلية الداخلية لهذه الأسواق الأسيوية، بهدف دفع الدول الشرق أسيوية إلى فتح أسواقها والاندماج الكامل فى عملية العولمة. فلم يكن الهدف هو تحطيم النماذج الأسيوية، وإنما إحداث أزمة محكومة توفر المناخ لممارسة ضغوط لتحقيق هدف فتح الأسواق فى إطار العولمة. والدليل على ذلك أن الدول الشرق أسيوية، التى وقعت اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى، وافقت على شروط معينة فى تلك الاتفاقيات ليس لها علاقة بالأزمة الأسيوية. وإنما ترتبط بعملية العولمة، ومن ذلك السماح للشركات الأجنبية بشراء أسهم الشركات المحلية وتحرير علاقات العمل، وتحرير التجارة الخارجية. وفى بعض الحالات، اشترط صندوق النقد الدولى، كما حدث مع إندونيسيا، وقف المشروعات التكنولوجية الكبرى واللجوء إلى الاستيراد. ومن ثم، فإن الرابطة بين الأزمة المالية الأسيوية وعملية العولمة هى رابطة قوية، فى تقديرنا. وقد استطاعت الدول الشرق أسيوية أن تتغلب على الأزمة الأسيوية (عدا إندونيسيا) نتيجة قوة نماذج التنمية فى تلك الدول، حيث إن التنمية فيها أسفرت عن تطوير بنية تحتية تكنولوجية وبشرية متطورة مكنتها من الصمود أمام الأزمة بدرجات متفاوتة، كما لعبت اليابان وتجمع الآسيان دورا مهما فى إقالة دول النمور من عثرتها الاقتصادية.

كذلك، فإن دول شرقى أسيا مارست قواعد الرأسمالية الجديدة فى ضوء الإقرار بحرية انتقال رءوس الأموال عبر الحدود مع الترحيب برأس المال الأجنبى، ولكن ذلك عرضها لمخاطر انسحاب رءوس الأموال الأجنبية المفاجئ، وذلك هو سبب الأزمة الأسيوية. والحق أن قبول مساعدة من صندوق النقد الدولى للمساعدة فى حل الأزمة الأسيوية ارتبط بمزيد من فتح الاقتصاد لدخول منظمات الأعمال الأجنبية، وهو وضع يؤدى إلى ابتلاع البنوك والشركات والصناعات الوطنية ويضاعف من سلبيات العولمة.

ويقودنا ذلك إلى نتيجة مهمة أخرى تتعلق بالتعامل الأسيوى مع العولمة، ألا وهى المقابلة بين العولمة والإقليمية. فبالتوازى مع التعامل المحسوب مع العولمة، شهدت السنوات العشر الأخيرة أكبر نمو فى المؤسسات الأسيوية المتعددة الأطراف، سواء

الاقليمية الجديدة أو الأقاليمية. وقد تمثل ذلك في انشاء مؤسسات جديدة، وفي توسيع عضوية وأنشطة المؤسسات القائمة. بعض هذه المؤسسات أسيوي شامل، أي أن عضويته مفتوحة لكل الدول الأسيوية، مثل مؤتمر حوار التعاون الآسيوي، ومؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا (سيكا)، وبعضها عضويته مقصورة على إقليم جغرافي معين، مثل رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، وبعضها إقليمي بحت، أي أنه يضم دولا تقع في نطاق جغرافي محدد(مثل الآسيان)، وبعضها إقليمي جديد، أي يقوم على التعاون بين دول أسيوية وأخرى غير أسيوية دون اشتراط التجاور الجغرافي، مثل المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادى(الأبيك)، ورابطة المحيط الهندى للتعاون الإقليمي، والمنتدى الآسيوي-الشرق أوسطي. كما أن بعض تلك المؤسسات حكومي بحت مثل "السيكا"، وبعضها غير حكومي يمثل المجتمع المدني في أسيا مثل "جمعية برلمانات آسيا للسلام". وبعضها بين دول أسيوية فقط مثل حوار "التعاون الآسيوي"، وبعضها له طبيعة أقاليمية، أي يمثل تعاونا بين اقليم أسيوي وأخر غير أسيوي مثل مؤسسة "الأبيك".

وربما يكون من المفيد تعريف مفهومي الاقليمية الجديدة والأقاليمية. فقد ركزت الإقليمية التقليدية على محورية التجاور الجغرافي، والتشابه الثقافي والأيديولوجي، كأساس لبناء التنظيم الإقليمي. ولكن الإقليمية الجديدة ركزت على تشابه المصالح بين الدول، مما يعني إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا، وغير متشابهة ثقافيا أو أيديولوجيا. كذلك، فبينما ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء المؤسسات (الأمانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة) وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات، فإن الإقليمية الجديدة دارت حول إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون، على أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات، بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات. وأخيرا، فقد ركزت الإقليمية التقليدية على التكامل الاقتصادي عبر المراحل التقليدية لهذا التعاون، ابتداء من خفض التعريفات الجمركية، وصولا إلى الوحدة الاقتصادية، في الوقت الذي ركزت فيه الإقليمية الجديدة على "تحرير التجارة البينية" ونقل التكنولوجيا، وتسهيل انتقال الاستثمارات. أما مفهوم الأقاليمية، فيقصد به العلاقات المؤسسية بين كتل او تنظيمات إقليمية تقع في قارات أوأقاليم متباينة على أساس متعدد الأبعاد.

ويمكن تلخيص أهم معالم المشهد "الاقليمي" الآسيوي في التالي:

أولا- المؤسسات الأسيوية الشاملة:

ويقصد بها المؤسسات المفتوحة عضويتها لكل الدول الآسيوية على أساس قاري، واهمها "حوار التعاون الآسيوي"، و"مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في أسيا"، و"جمعية البرلمانات الآسيوية من أجل السلام". وقد أنشئت منظمة "حوار التعاون الآسيوي" سنة ٢٠٠٢، وذلك كاطار مؤسسي اسيوي شامل للحوار بين مختلف المؤسسات الإقليمية، وذلك بناء على اقتراح رئيس الوزراء التايلاندي السابق "تاكسين شيناواترا" وقد لاقى الاقتراح قبولا من الدول الآسيوية، مما أدى إلى انشاء المنظمة وعقد أول مؤتمر وزاري في تايلاند في يونيو سنة ٢٠٠٢ في بانكوك، حضرته ١٨ دولة، سرعان مازاد عددها إلى ٣٠ دولة. وتتميز منظمة حوار التعاون الآسيوي باختصاصها الآسيوي الشامل، وهي تعمل طبقا لأسس التعاون الإقليمي الجديد التي تقوم على الطابع غير الرسمي"، وعدم إنشاء مؤسسات تنظيمية ضخمة، والانفتاح، وتنسق تايلاند أعمال حوار التعاون الآسيوي. ويشمل عمل المنظمة بعدين هما: الحوار، والمشروعات. فيما يتعلق بالبعد الأول، تعقد المنظمة مؤتمرات وزارية سنوية عقد آخرها في الدوحة سنة ٢٠٠٦، وسيعقد المؤتمر السابع في كوريا في يونيو ٢٠٠٧، لمناقشة قضايا التعاون الآسيوي. أما البعد الثاني، فهناك مشروعات للتعاون تشمل الطاقة، والزراعة، والتكنولوجيا الحيوية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. ومن أهم المشروعات المطروحة "مبادرة السندات الآسيوية والتعاون المالي لبناء سوق للسندات الآسيوية في القارة. كذلك، تم انشاء "منتدى بنوك التفكير" وتشمل المؤسسات الاكاديمية في دول الحوار لتقديم الأفكار حول تطوير التعاون.

أما المنظمة الآسيوية الشاملة الثانية، التي تعرف اختصارا باسم "سيكا"، فقد اقترح إنشاءها الرئيس الكازاخي نازاربابيف سنة ١٩٩٢، لكي تكون مؤسسة أسيوية للأمن والتعاون. وقد دعت كازاخستان عدة دول آسيوية لمناقشة الفكرة، وعقدت عدة اجتماعات على مستوى السفراء والخبراء، أسفرت عن بلورة تصور أولي للمشروع المقترح. وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩٩٩، اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء وأصدروا "إعلان ألماتا" حول العلاقات بين الدول الأعضاء في المؤتمر وتقرر إعلان المنظمة في سنة ٢٠٠١، ولكن جاءت أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ لتؤجل الإعلان إلى ٣-٥ يونيو سنة ٢٠٠٢، حيث صدر "ميثاق ألماتا" وإعلان "السيكا" لمواجهة الإرهاب، ودعم الحوار بين الحضارات. وتضم المنظمة في عضويتها ست عشرة دولة هي: أفغانستان، وأذربيجان، وإيران، ومصر، وفلسطين، وإسرائيل، والصين، والهند، وباكستان، ومنغوليا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وتركيا. ويلاحظ أن الدول العربية الخليجية ليست مشاركة في تلك المؤسسة. ويركز ميثاق ألماتا على مواجهة القضايا الأمنية الجديدة، وإقامة التفاهم المشترك بين الدول الأعضاء، وحماية حقوق الإنسان، وحماية السلام والأمن في أسيا، ودعم جهود نزع أسلحة الدمار الشامل عالميا، ودعم الحوار بين الحضارات، والتصدي للحركات الانفصالية والمتطرفة. ويلاحظ أن مبادئ المنظمة لا تختلف كثيرا عن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، باستثناء الإشارة إلى تأكيد مبدأ حق تقرير المصير للشعوب التي مازالت تحت الاحتلال الأجنبي، والإشارة إلى التزام الدول الاعضاء بعدم دعم الحركات الانفصالية في الدول الأخرى، ورفض استخدام الدين من جانب الحركات الإرهابية كمبرر لسلوكها، وتطبيق إجراءات بناء الثقة بين الدول الاعضاء. وتعقد المنظمة مؤتمرا للقمة كل أربع سنوات، ومؤتمرا لوزراء الخارجية كل عامين، ولجنة لكبار المسئولين كل عام، ولها أمانة عامة مقرها أستانا عاصمة كازاخستان.

اما "جمعية البرلمانات الآسيوية من أجل السلام"، فهي منظمة أسيوية غير حكومية، إذ تتألف من برلمانات الدول الأعضاء. وقد

أنشئت الجمعية فى المؤتمر الأول للجمعية الذى عقد فى دكا عاصمة بنجلاديش فى سبتمبر سنة ١٩٩٩. وقد حدد ميثاق الجمعية أنها تهدف إلى تفعيل دور المشرعين فى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ودعم السلام العالمى، كما أنها إطار للتشاور بين البرلمانيين وللجمعية هيكل تنظيمى يتألف من الجمعية العمومية، وتعقد مؤتمرا سنويا، وقد عقدت الجمعية حتى الآن سبعة مؤتمرات أخرها فى طهران فى نوفمبر سنة ٢٠٠٦، كما أن لها مجلسا تنفيذيا يتألف من الرئيس ونائبه، وممثل لكل مجموعة إقليمية أسيوية. ويعين الرئيس الأمين العام للجمعية، ويتغير الأمين العام بتغير الرئيس.

ثانيا - المؤسسات الآسيوية الإقليمية :

وتنصرف الى المؤسسات المقصورة عضويتها على اقليم جغرافى معين فى آسيا، أهمها منظمة شنغهاى للتعاون، كما شهدت المؤسسات التى أنشئت إبان الحرب الباردة، مثل رابطة دول جنوب شرقى آسيا (الآسيان)، تطورات مؤسسية مهمة لم تشهدها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى (السارك) التى تضم دول جنوبى آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادى، مما يدعونا الى عدم الاشارة اليهما. بخصوص منظمة شنغهاى للتعاون، فهى من المؤسسات الآسيوية الجديدة التى تبلورت مع مطلع القرن الحالى. كان إنشاء منظمة شنغهاى للتعاون ختام سلسلة المجهودات التى بذلتها الصين وروسيا بالأساس للتعامل مع القضايا الأمنية الجديدة، خاصة قضية الإرهاب، فى شرقى آسيا. وتسعى الدولتان إلى بناء نظام عالمى متعدد القطبية كرد على الهيمنة الأمريكية. وبناء على مبادرة صينية، اجتمع قادة الصين، وروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان فى شنغهاى فى أبريل سنة ١٩٩٦ حيث تم توقيع اتفاقية إنشاء "مجموعة شنغهاى للدول الخمس". وقد حددت الاتفاقية أن تتعهد الدول الأعضاء بإقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين وباقى الدول الأعضاء، وتبلغ نحو ٨ آلاف كيلومتر، وعدم مهاجمة بعضها بعضا، أو إجراء مناورات عسكرية تستهدف الدول الأخرى، مع إبلاغها بتلك المناورات مسبقا، كذلك اتفق على عقد اجتماع دورى بين الدول الأعضاء. وفى القمة الرابعة التى عقدت فى بشكيك، عاصمة قيرغيزستان، تم توسيع نطاق الاهتمامات لتشمل قضايا مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والحركات الانفصالية، والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات والسلاح وغيرها. كما تم الاتفاق على إبعاد القوات المسلحة للدول على مسافة ٣٠٠ كم من حدودها مع الدول الأخرى. وفى القمة المنعقدة فى شنغهاى فى يونيوسنة ٢٠٠١، تم توقيع إعلان إنشاء "منظمة شنغهاى للتعاون" بدلا من المسمى السابق، وانضمت أوزبكستان إلى المنظمة فى هذا الاجتماع. ووضح من سير المناقشات اتجاه المنظمة إلى التعامل مع القضايا الأمنية الجديدة مثل الإرهاب، والتطرف الدينى، والحركات الانفصالية، والاتفاق على مفهوم جديد هو أن أمن آسيا الوسطى يشكل أمن أوراسيا كلها. وفى القمة المنعقدة بسان بطرسبرج فى روسيا فى يونيو سنة ٢٠٠٢، تم توقيع ميثاق المنظمة، وإنشاء مركز إقليمى لمكافحة الإرهاب، وتم إنشاء أمانة عامة للمنظمة فى بكين. وتعقد المنظمة مؤتمر قمة سنويا بالتناوب بين الدول الأعضاء، ومؤتمر وزراء خارجية يسبق القمة، بالإضافة إلى مجلس للتنسيق القومى بين أنشطة الوزارات المختلفة فى الدول الأعضاء، والمركز الإقليمى لمكافحة الإرهاب ومقره فى بشكيك.

أما بخصوص الآسيان، فقد تأسست بموجب إعلان بانكوك الصادر فى أغسطس سنة ١٩٦٧، مكونة من إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وانضمت بروناى إليها سنة ١٩٨٤ ثم فيتنام سنة ١٩٩٥، ولاوس وميانمار سنة ١٩٩٧، وبذلك تضم عشر دول أعضاء. كذلك، تم استحداث نمطين للعضوية المشاركة، هما "شريك الحوار"، و"شريك الحوار القطاعى". ويعد مؤتمر القمة هو أعلى جهاز لاتخاذ القرار فى الآسيان، ويجتمع سنويا. ولـ "الآسيان" أمانة دائمة مقرها جاكرتا. وقد ركزت الآسيان فى البداية على الجوانب السياسية، حيث تم إعلان "منطقة الآسيان سنة ١٩٧١ منطقة للسلام والحرية والحياد، وذلك لمنع امتداد الصراعات الإقليمية إليها. ولكن الرابطة تحولت إلى التركيز منذ منتصف السبعينيات على الجوانب الاقتصادية، وجاء إعلان سنغافورة ليدشن الاتجاه إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء. كما ركزت على المشروعات المشتركة فى إطار مفهوم "مثلثات التنمية"، مما أدى إلى نموالتجارة بينها إلى نحو ٣٥٪ من إجمالى تجارتها الخارجية. وبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت المنظمة تضيف اهتماما بالجوانب الأمنية، فتم إنشاء "منتدى الآسيان الإقليمى"، وهو ما دشن عهد تحول الآسيان إلى الاهتمام بالقضايا السياسية. وفى إطار هذا المنتدى، تتم مناقشة القضايا الأمنية والسياسية، مع التركيز على إجراءات بناء الثقة بين الأطراف وتطوير وثيقة سنوية تسمى "الرؤية الأمنية السنوية"، هذا بالإضافة إلى إجراءات الدبلوماسية الوقائية. ويعقد المنتدى سنويا على مستوى وزراء الخارجية، كما تشارك فى المناقشات بعض الدول غير الأعضاء، حيث تشارك فى مناقشات المنتدى ثلاث عشرة دولة أخرى بالإضافة إلى الدول الأعضاء العشر. وقد كان من ثمار هذا المنتدى توقيع اتفاقية منطقة جنوب شرقى آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، والمسماة بمعاهدة بانكوك فى ديسمبر سنة ١٩٩٧.

ثالثا- المؤسسات المشتركة بين الدول الآسيوية والأقاليم الجغرافية المجاورة :

وهى المؤسسات التى قامت على أساس مفهوم الاقليمية الجديدة، أو التعاون بين آسيا أو جزء منها وإقليم غير آسيوى آخر. وأهم تلك المؤسسات رابطة دول المحيط الهندى للتعاون الاقليمى، ومجلس التعاون الاقتصادى لآسيا-المحيط الهادى (الأبيك) و"الحوار الآسيوى - الشرق أوسطى".

أنشئت رابطة دول المحيط الهندى للتعاون الاقليمى فى مارس سنة ١٩٩٧ كختام لعملية بدأت فى مارس سنة ١٩٩٥ بالتعاون بين سبع دول تطل على المحيط الهندى هى: استراليا، والهند، وجنوب إفريقيا، وكينيا، وموريشيوس، وسنغافورة، وماليزيا. وقد انضمت فيما بعد سبع دول أخرى هى: إندونيسيا، ومدغشقر، وموزمبيق، وعمان، واليمن، وسيريلانكا، وتنزانيا. وهى الدول التى اشتركت مع الدول السبع السالفة فى إنشاء الرابطة. وفى اجتماع الرابطة فى موزمبيق فى ٣٠-٣١ مارس سنة ١٩٩٩، انضمت خمس دول أخرى هى: بنجلاديش، وإيران، وسيشل، وتايلاند، والإمارات العربية المتحدة، وقد انسحبت منها سيشل فى يوليو سنة ٢٠٠٣، مما يعنى أن الرابطة تضم حاليا ١٨ دولة.

ويوجد فى الرابطة فئة للعضوية تسمى "شركاء الحوار"، وهى مصر، واليابان، والصين، وبريطانيا، وفرنسا. ومن الواضح أنه لا يربط الدول الأعضاء سوى رابطة الإطلال على المحيط الهندى، وهى ليست رابطة إقليمية جغرافية بالمعنى التقليدى. وتركز الرابطة على التعاون الاقتصادى القائم على مفهوم تحرير التجارة، والاستثمار، وانتقال التكنولوجيا بين الدول الأعضاء. كما أنها تعمل على أساس مفهوم "الإقليمية المفتوحة"، حيث العضوية متاحة للدول المشاطئة للمحيط الهندى، والتى تقبل أحكام ميثاق الرابطة، كما أنه لا يوجد للمنظمة هيكل مؤسسى محدد. وقد نص ميثاق الرابطة - الذى صدر فى مارس سنة ١٩٩٧ - على عدد من الأهداف والمبادئ، كما نص على أن الرابطة تعمل على أساس التوافق بين الدول الأعضاء. وللرابطة أمانة محددة مقرها موريشيوس، كما أن بها مسارين، أحدهما حكومى والآخر غير حكومى. أما المسار الحكومى، فينصرف إلى الاجتماعات الوزارية لدول الرابطة، والتى تعقد كل سنتين، حيث تناقش فيها السياسات العامة، ويضم المسار غير الحكومى مؤسستين هما: منتدى إقليم المحيط الهندى للأعمال، والمجموعة الأكاديمية لإقليم المحيط الهندى.

وقد أنشئ مجلس التعاون الاقتصادى لآسيا - المحيط الهادى (الأبيك) فى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى كانبيرا باستراليا فى نوفمبر سنة ١٩٨٩. وفى سنة ١٩٩٢، تم إنشاء الأمانة العامة للأبيك فى سنغافورة. واعتبارا من سنة ١٩٩٣، تم تدشين الاجتماعات الدورية بعقد الاجتماع الأول لرؤساء الدول والحكومات فى سياتل بالولايات المتحدة. ويضم الأبيك ٢١ دولة أعضاء هى: استراليا، وبروناى، وكندا، وشيلى، والصين، وهونج كونج، وإندونيسيا، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبابوا-غينيا الجديدة، والفلبين، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايلاند، والولايات المتحدة، وبيرو، وروسيا، وفيتنام. وتتسم تلك الدول بأنها تطل على سواحل المحيط الهادى، كما أنها جميعا تنتهج طريق تحرير التجارة الدولية، والاقتصاد الحر. وقد تأسست الأبيك على صيغة تنظيمية قانونية مرنة باعتبار أنها أقرب إلى كونها إطارا للتشاور حول تحرير التجارة أكثر منه تنظيما إقليميا. ويلاحظ أيضا أن الأبيك تضم الصين، وتايوان، وهونج كونج كوحدات مستقلة، وهى المؤسسة الوحيدة التى تضم هذه الوحدات فى إطار واحد. وتعمل الأبيك على أساس ما يسمى "التعهدات غير الملزمة" و"الحوار المفتوح". فليست هناك اتفاقية منشئة للأبيك، كما أن الأمانة العامة فى سنغافورة هى أمانة محدودة، ويتم اتخاذ القرارات بالتوافق. وقد اتفقت الدول الأعضاء فى مؤتمر قمة بوجور - إندونيسيا فى سنة ١٩٩٤ على أن تلغى الدول المتقدمة الحواجز الجمركية مع حلول سنة ٢٠١٠، وأن تلغى الدول الأقل تقدما فى الأبيك تلك الحواجز مع حلول سنة ٢٠٢٠، وهو ما يعرف باسم "أهداف بوجور". وإلى جانب الأجهزة الحكومية الرسمية، تضم الأبيك العديد من مجموعات العمل بما يتوائم مع مجالات التعاون الوظيفى التى تغطيها نشاطات التجمع. وتضم هذه المجموعات فى تكوينها ممثلين عن القطاع الخاص، سواء فى ذلك أكانوا من رجال الأعمال أم كانوا من ذوى الخبرة والأكاديميين.

وقد أنشئت مؤسسة "الحوار الآسيوى - الشرق أوسطى" فى يونيو ٢٠٠٥ بمبادرة من رئيس وزراء سنغافورة السابق جوه شوك تونج. وعقد الاجتماع الأول للمؤسسة فى سنغافورة، وذلك كإطار مؤسسى للتعاون بين الدول الآسيوية، ودول الشرق الأوسط. ويعد الحوار الآسيوى - الشرق أوسطى منتدى غير حكومى، رغم أن الحكومات هى التى تنظمه، ويستطيع الأفراد أن يشاركوا بشرط أن ترشحهم وزارات الخارجية فى دولهم. ويضم الحوار ٥٠ دولة، ليس من بينها اسرائيل، ومن بينها جميع دول مجلس التعاون الخليجى.

وتدور اهتمامات المؤسسة حول الحوار فى ثلاثة مجالات، هى المجالات الأمنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية والعلمية، وهكذا دار النقاش فى مؤتمر سنغافورة حول ثلاث موضوعات هى: الاصلاحات السياسية، والتنمية، والحداثة والتقليدية. ودار حوار أوسع حول تلك القضايا فى عدة ورش عمل، انتهت إلى بيان رئاسى تضمن تلخيصا لوجهات النظر المطروحة، كما عقدت ورش عمل متعددة بعد ذلك. ويعمل الحوار الآسيوى - الشرق أوسطى على أساس مبدأى عدم التدخل فى الشئون الداخلية، واحترام التنوع والخصائص الفريدة لكل دولة، وهو منتدى للحوار والتوصل إلى سياسات غير ملزمة أكثر منه لاتخاذ القرارات، ويعقد كل عامين وسيعقد الاجتماع الثانى فى القاهرة سنة ٢٠٠٧.

وأخيرا، فهناك المؤسسة الأقاليمية المعروفة باسم "مؤتمر القمة الأوروبى - الآسيوى". والمؤتمر هو إطار مؤسسى للتعاون بين الاتحاد الأوروبى ورابطة الآسيان بالإضافة الى الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية. وبموجب هذا الشكل من التعاون، يعقد على مستوى القمة مؤتمر كل عامين بالتناوب بين العواصم الآسيوية والأوروبية، كما يعقد مؤتمر وزراء خارجية مرة كل سنتين فى غير سنوات انعقاد القمة. وخلال تلك الفترة، تم عقد مؤتمرات للقمة فى بانكوك سنة ١٩٩٦، ولندن سنة ١٩٩٨، وسول سنة ٢٠٠٠، وكوبنهاجن سنة ٢٠٠٢. وليس للمؤتمر مؤسسات رسمية باستثناء "مؤسسة آسيا-أوروبا" وهى تشرف على التعاون الثقافى والأكاديمى، ومقرها سنغافورة، و"مركز آسيا أوروبا للتكنولوجيا البيئية" ومقره بانكوك. كذلك، تشارك المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى الاجتماعات.

أما التيار الثالث، فهو دخول العامل النووى فى السياسة الآسيوية. فمع سقوط الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١، ظهرت أول دولة نووية فى آسيا وهى كازاخستان التى ورثت جزءا من الترسانة النووية السوفيتية، ولكن سرعان ما تم نزع الأنياب النووية الكازاخية وانضمامها إلى اتفاقية منع الانتشار النووى. ولكن العامل النووى ما لبث أن ظهر مرة أخرى بدخول الهند وباكستان النادى النووى فى مايو ١٩٩٨، ثم انسحاب كوريا الشمالية من اتفاقية منع الانتشار النووى سنة ٢٠٠٤، واشهارها لامتلاك السلاح النووى فى اكتوبر سنة ٢٠٠٦. ويختلف الدارسون حول تحديد أثر هذا التطور على السياسة الآسيوية. ونرى أنه قد أدى إلى وقف التصعيد العسكرى إلى درجة الحرب فى آسيا. فالتوازن النووى الهندى - الباكستانى كان من عوامل استبعاد نشوب حرب رابعة بين الدولتين، كما أن امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووى كان من عوامل تردد الولايات المتحدة فى غزو كوريا الشمالية.

وفي الوقت ذاته، فإن أسيا تموج بالعديد من سباقات التسلح، كما هو الحال في سباق التسلح الهندي- الباكستاني، وسباق التسلح الياباني- الصيني. وتتجه اليابان حاليا إلى إعادة التسلح وإلغاء المادة التاسعة من الدستور التي تحظر بناء قوات مسلحة لغير أغراض الدفاع الذاتي، وتشجعها الولايات المتحدة على ذلك. وتعتبر آسيا حاليا هي المسرح الأهم لسباقات التسلح العالمية، متخطية بذلك منطقة الشرق الأوسط.

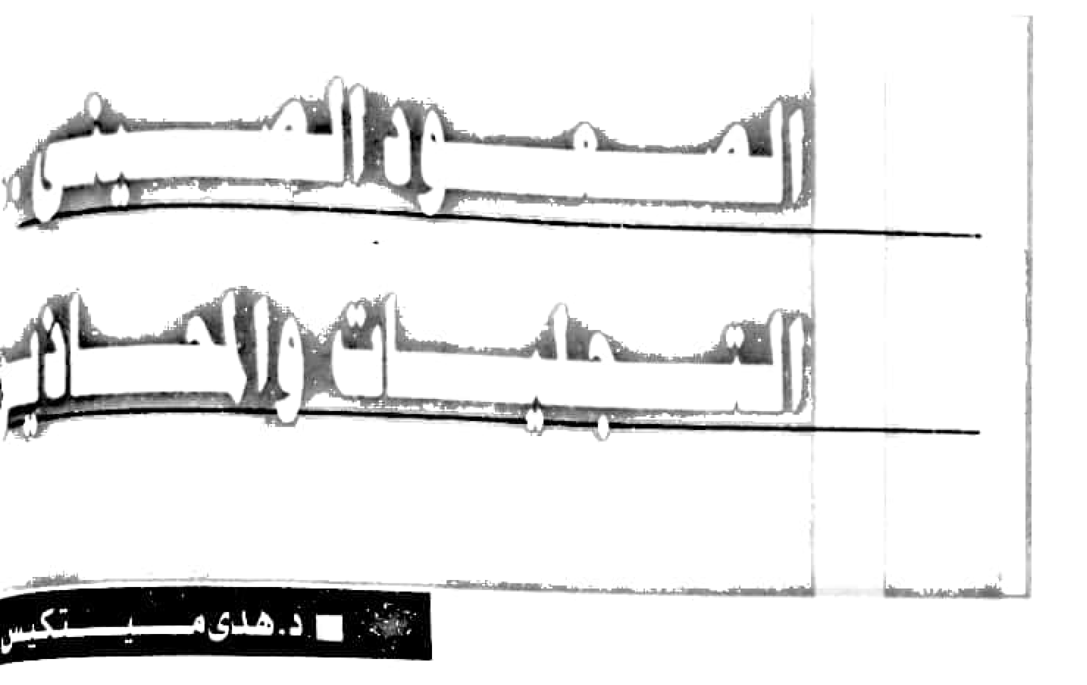
وأخيرا، فإن التيار الرابع المهم هو التحولات الديمقراطية في آسيا. فقد ظلت آسيا معقلا للحكومات التسلطية طوال معظم سنوات تطورها، حيث حكمتها امبراطوريات وراثية تسلطية، وكرس الحكم الاستعماري نمط الحكم الاستبدادي، حتى إن ويتفوجل قد اشتق مفهومه "الاستبداد الشرقي" من الخبرة الآسيوية. بيد أن النظم السياسية الآسيوية بدأت تتحول منذ بداية التسعينيات نحو الديمقراطية. فقد سقط حكم سوهارتو في إندونيسيا، ووصلت ميجاواتي سوكارنو بورتي إلى الحكم بطريق الانتخاب الشعبي، وحدثت الظاهرة ذاتها في الفلبين مع إسقاط حكم استرادا وتولى أرويو ماكاباجال السلطة. وفي بنجلاديش مع انتخاب خالدة ضياء كرئيسة للوزراء، وحدث التحول ذاته في تايوان مع انتخاب شون شوبيان كأول رئيس منتخب ديمقراطيا، وحدوث تداول للسلطة لأول مرة. ونعلم أن اليابان والهند بدأتا تلك الرحلة الديمقراطية منذ أواخر الأربعينيات. وفي جورجيا وقيرغيزستان، حدثت تحولات ديمقراطية شعبية عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. بيد أن آسيا الوسطى مازالت تمثل معقل التسلطية السياسية في آسيا، حيث يحكم الرؤساء الذي ورثتهم تلك الدول من الحقبة الشيوعية حكما يكاد يرقى إلى مرتبة "عبادة الفرد" على نحو ما نجده في تركمنستان، وأوزبكستان، وكازاخستان، هذا بالإضافة إلى كوريا الشمالية. كما أن بعض دول جنوب شرقي آسيا، مثل سنغافورة، وميانمار، وكمبوديا مازالت تحكم حكما تسلطيا.

ولما كانت آسيا هي قارة المتناقضات، فإنه بالتوازي مع الصعود الديمقراطي نمت الأصولية الدينية السياسية في آسيا. فقد اجتاحت آسيا موجة من الصعود للتيارات الأصولية ذات المنبع الديني، حيث تصاعد تأثير الحركات الإسلامية الأصولية في آسيا الوسطى وجنوبي آسيا، ومثلت تحديا حقيقيا للنظم الحاكمة، كما حدث في حالة أوزبكستان، حيث كادت تغتال الرئيس كريموف في فبراير سنة ١٩٩٩. كما نمت الحركات الجهادية المطالبة بتطبيق الشريعة في جنوب شرقي آسيا، ومن تلك "الجماعة الإسلامية" في إندونيسيا، والحزب الإسلامي الماليزي في ماليزيا، هذا بالإضافة إلى استعمال بعض تلك الحركات العنف المسلح كما حدث في إندونيسيا. وفي جنوبي آسيا، صعد نجم الحركات الأصولية الهندوسية التي ترفع شعار "الهندوتفا" أي تحويل الهند إلى دولة هندوسية. والجديد هو أن هذا التيار وصل إلى السلطة في الهند سنة ١٩٩٨، في إطار انتصار حزب بهاراتيا جاناتا، وكان قد سبق ذلك قيام أنصار هذا الحزب بتدمير المسجد البابري في الهند، والسعي إلى بناء معبد هندوسي على أنقاضه وذلك سنة ١٩٩٢.

هناك أيضا عدة تيارات أقل مركزية تميز المشهد الآسيوي، أهمها تطور حركة النقل الآسيوي، وصعود أزمة الطاقة في آسيا. فقد أصبحت آسيا مسرحا لتطورات استراتيجية في حركة المواصلات الدولية العامة، أولها بناء طريق الحرير الجديد، وهو طريق السكك الحديدية العابر لآسيا من شرقي الصين، مرورا بآسيا الوسطى إلى القوقاز وأوروبا. وقد قارب هذا الطريق من الانتهاء، وأقامت الدول المشاركة أمانة عامة في أذربيجان. المهم أن دول آسيا بدأت تخطط للارتباط بالطريق الحديدي الأوراسي، فقد قررت في سنة ٢٠٠١ استكمال الخط الذي يربط شرقي وشمال شرقي آسيا بطريق الحرير الجديد. أما المشروع الثاني، فهو الطريق البحري الشمالي الذي تتعاون في بنائه اليابان وروسيا والنرويج، ويدور المشروع حول شق طرق نقل بحرية عبر المحيط المتجمد الشمالي لنقل البضائع الشرق - آسيوية بحرا إلى أوروبا دون المرور بالمحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس، وقد بدئ بالفعل في إنشائه.

من ناحية أخرى، تتميز آسيا بقدر كبير من عدم التوازن في امتلاك مصادر الطاقة التقليدية، أي الفحم والنفط، والغاز الطبيعي، حيث تتسم دول غربي ووسط آسيا بامتلاكها احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، حيث تعتمد دول شرقي وجنوبي آسيا على استيراد النفط والغاز الطبيعي. فاليابان، وكوريا الجنوبية والصين، والهند، وباكستان تعتمد على استيراد النفط والغاز الطبيعي، وتعتمد كل تلك الدول على دول غربي آسيا في وارداتها النفطية بنسبة تصل إلى ٧٥٪ من إجمالي الواردات، وتصل إلى ١٠٠٪ في حالة باكستان. فإذا أخذنا الصين - كمثال على ما نقول - فسنجد أنه منذ سنة ١٩٩٣ تحولت الصين إلى مستورد صاف للنفط، حيث يمثل النفط نحو ٢٧٪ من إجمالي استهلاكها من الطاقة. وبينما استوردت الصين سنة ١٩٩٣ نحو ١١,٤ مليون طن من النفط سنة ١٩٩٣، فإن هذا الرقم ارتفع سنة ٢٠٠٢ ليصل إلى ٦٩,٤ مليون طن، ويتوقع أن يزيد الرقم إلى ١٠٠ مليون طن سنة ٢٠٢٠. وتستورد الصين نحو ٥١٪ من تلك الكميات من دول الخليج العربية وإيران. وتتمثل معضلة الصين في أن خطوط نقل النفط إليها ليست آمنة، في حالة نشوب صراعي إقليمي أو عالمي واسع النطاق. ومن ثم، فهي تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة في روسيا وكازاخستان. وقد أنشأت بالفعل خط أنابيب للنفط في كازاخستان، وبدأت مفاوضات مماثلة مع روسيا، ذلك أن خطوط الأنابيب الأرضية أكثر أمنا لتوريد النفط إلى الصين من خطوط النقل البحرية. ومن ثم، فإن الصعود الصيني والهندي هو صعود غير آمن لاعتماده على الطاقة المستوردة.

ولا يتسع المجال هنا لرصد آثار هذه التطورات على الوطن العربي وأسلوب التعامل معها، ولكن ربما لايوجد اختلاف حول أهمية قراءة المشهد الآسيوي قراءة دقيقة لاكتشاف الفرص ومجالات التهديد. فقد أشرنا الى أن ساحة الصراع العالمي القادم هي آسيا، كما أن تلك القارة هي ساحة الانتشار النووي، مما يتطلب الاهتمام بما يحدث في تلك القارة من صراعات وتحولات في موازين القوى. كما أن انتشار المؤسسات الإقليمية والإقليمية الجديدة في آسيا يفتح آفاقا واسعة للدول العربية في الارتباط بشكل معين بتلك المؤسسات، وهو أمر لم تكتشفه الدول العربية، بما فيها الدول التي تقع في آسيا جغرافيا. كما أن آسيا مجال واسع لتأمين أسواق وشركاء النفط العربي في مواجهة الضغوط الغربية على الدول العربية المصدرة للنفط.



٣

■ د. هدى ميـــتكيس

لفتت تجربة الصين التنموية الأنظار نتيجة ما حققته من معدلات للنمو منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين فاقت كل التوقعات. ومن هذا المنطلق، ظهر العديد من التساؤلات حول المقومات الأساسية لهذا النمو، والتوقعات بصعود الصين قريبا إلى مصاف الدول العظمى. فقد أصبحت الصين تشغل المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث الناتج القومي، والمرتبة نفسها من حيث القدرات النووية، هذا فضلا عن كثافتها الديموجرافية، حيث وصل تعداد سكانها إلى نحو مليار وثلاثمائة مليون نسمة. لقد توجهت الصين للانفتاح على العالم الخارجي، رافعة شعار "ليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني". وفي حالة استمرار تنامي معدل النمو الاقتصادي على ما هو عليه الآن، يمكن للصين أن تتحول في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين إلى اكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم. في هذه الحالة، ستحتل الصين مكان الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبر اقتصادها الأكبر على مدى قرن من الزمان، وسيكون القرن الحادي والعشرون قرنا صينيا بالأساس.

وقد أثار هذا الصعود السريع مخاوف وريبة العالم الغربي، خاصة الولايات المتحدة التي لا تقتنع بما يقال عن سلمية الصعود الصيني، وإنما تميل إلى اعتباره مصدر تهديد لمكانتها وللاستقرار العالمي والإقليمي.

من الناحية الأخرى، تواجه الصين على المستوى الداخلي عددا من التحديات، يتبدى أهمها في تكلفة ومخاطر النمو الاقتصادي المتصاعد، إضافة إلى التخوف من بعض الجماعات الانفصالية، مثلما هو الحال في منطقة التبت وشينجيانغ، و... مخاطر تراجع التوجه الليبرالي على الصعيد السياسي، وع... فعالية المجتمع المدني في مواجهة سلطوية الدولة.

تنامي معدلات النمو الاقتصادي :

أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت قيادة زعيم... ماوتسي تونج، مما مكنها من تحقيق انطلاقتها الاقتصادية، حي... سجلت معدل نمو بلغ ٥,٣ ٪ من الناتج المحلي الخام خلا... الفترة من ١٩٥٧إلى ١٩٧٥(١).

ثم جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي دنج شي... بنج الحكم في عام ١٩٧٨، والذي رفع شعار "الخيار الجديد... بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين م... خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية. وقد تبنى سياس... الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة الأمريكي... واليابان، لاستيراد التكنولوجيا الحديثة وفتح أسواق جديد... للمنتجات الصينية.

ونتيجة للخطط التنموية التي تبنتها الصين منذ منتصف... الثمانينيات، فقد أصبحت الصين القوة الاقتصادية العالمية الثالث... - بعد اليابان والولايات المتحدة - بالاعتماد على معياري التجار... الدولية وحجم السوق، مع توقعات بأن تشغل المرتبة الأولى بحلول... عام ٢٠١٥. بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحد... والصين عام ٢٠٠٣ نحو ١٩١,٦٧٤ مليار دولار، وحققت الصين... فائضا لصالحها بمقدار ١٣٤,٨٣٦ مليار دولار في العا...

(*) مدير مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

لمحات اقتصادية

• لدى الصين أكبر احتياطى نقد أجنبى تملكه دولة واحدة على مستوى العالم، إذ وصل فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٦ إلى ٩٨٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٢٨,٥٪ عن العام السابق.

ويعود هذا الحجم الهائل من احتياطى النقد الأجنبى إلى فائض الميزان التجارى للصين مع العالم، والذى تضاعف ثلاث مرات خلال العام الماضى ليصل إلى ١٠٢ مليار دولار.

• تتجه الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى الصين إلى الاتساع بمعدل متزايد. فبين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، انخفض مستوى دخل الـ ١٠٪ الأكثر فقرا بين الصينيين بنسبة ٢,٤٪. وفى الفترة ذاتها، ارتفع دخل الـ ١٠٪ الأغنى فى الصين بنسبة ١٠٪.

وبعد أن كانت الصين فى الثمانينيات من القرن الماضى - قبل تطبيق الانفتاح الاقتصادى- من الدول ذات التفاوت المحدود فى توزيع الدخول، أصبح توزيع الدخول فيها (بحسب مقياس جينى) أقل مساواة من كل من الولايات المتحدة وروسيا.

(فاينانشيال تايمز، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦).

ذاته(٢). وأوضحت تقارير البنك الدولي أن واردات الصين عام ٢٠٠٢ جاوزت ٦٣٩ مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه واردات اليابان ٥٢١ مليار دولار(٣).

وقد حققت الصين أعلى معدل للنمو الاقتصادي بين القوى الكبرى في العالم، حيث تراوح فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى ما بين ٨٪ و ١٤٪ ، ثم استقر خلال السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين حول ١٠٪ سنويا، مما دفع القيادة الصينية إلى إدراك ضرورة خفض هذا المعدل لما يمثله من خطورة.

كما نجحت الصين فى جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث ذكر التقرير السنوي للبنك الدولي أن إجمالي هذه الاستثمارات ارتفع إلى ٤٦,٨ مليار دولار بعد موافقتها على ٢٨ الف مشروع أجنبي خلال عام ٢٠٠٢ ، وذلك بزيادة قدرها ٣٤٪، بالإضافة إلى استثمارات تعاقدية بلغت ٧٥,٦ مليار دولار بزيادة ٢٠٪ خلال الفترة نفسها. وتوقع تقرير البنك أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية قبل نهاية العقد الحالي.

وقد امتدت الإصلاحات إلى المجال الزراعي الذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للصين، وذلك لأن الريف يضم نحو ٨٠٪ من إجمالي السكان. وبعد أن تم إلغاء نظام التعاونيات، والتسعيرة الجبرية، أصبح للمزارعين حرية اختيار المحاصيل التى يزرعونها وحرية بيعها، وفقا لآليات السوق، بعد إنتاج الحصص التي تحددها خطة الدولة(٤).

الآثار السلبية للنمو الاقتصادى :

برغم ضخامة الإنجازات على الصعيد الاقتصادى، إلا أن الصعود الصينى يواجه معضلتين أساسيتين، هما: التباينات فى المستوى الإنمائى بين المناطق الصينية، وتلوث البيئة.

١- التباينات فى المستويات الإنمائية :

أدركت القيادة الصينية أن المناطق الساحلية هي الأقرب لتقبل التغيير والانفتاح، ولهذا اختارت الساحل الجنوبي لإنشاء أربع مناطق اقتصادية تضم الاستثمارات الأجنبية والشركات المختلطة (صينية - اجنبية)، انعكس ذلك في تفاوت مستوى دخول الأفراد في هذه المناطق الساحلية عنها في مناطق الوسط والغرب. فعلى سبيل المثال، بلغ مستوى الدخل في شنغهاي خمسة اضعافه في مقاطعة سيتشوان(٥). كما تشير الإحصائيات إلى تمتع نحو ٢٠٠ مليون صيني بمستوى دخل فردي يقارب ألف دولار سنويا، مقابل أكثر من ٩٠٠ مليون صيني لا يصل دخلهم إلى ١٣٧ دولارا في السنة. وترتب على عدم المساواة في توزيع الدخول، هجرة من يسكنون في مناطق الوسط والغرب الريفية إلى المدن بصورة متزايدة، فأصبح عدد سكانها يزداد بمعدل ٣٠٪ سنويا(٦).

ولذلك، أدركت الحكومة الصينية أهمية تنمية مناطق وسط وغرب الصين للحد من هذه الهجرة، فبدأت تنفيذ ما أطلقت عليه "استراتيجية تنمية الغرب الكبرى" عام ٢٠٠٠. وفى هذا الإطار، تم افتتاح ٧٠ مشروعا خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥)، كما قررت الحكومة افتتاح ١٢ مشروعا بمقدار ١٦٥,٤ مليار يوان صيني فى عام ٢٠٠٦، وبذلك بلغ إجمالي الاستثمار في الغرب تريليونا و١٦٠ مليار يوان منذ بدء تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وعلى صعيد أخر، تمثل مشكلة البطالة تحديا مهما يواجه الحكومة الصينية، حيث صرح وزير شئون العاملين تشانج بوه لين، في ٩ مارس عام ٢٠٠٤، بوصول عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٤ مليون صيني. وبذلك، فإنه على الحكومة الصينية توفير ما بين ١٠ و ١٥ مليون وظيفة سنويا. وتتوقع الحكومة أنه خلال السنوات الخمس القادمة، سيكون هناك ١٣٧ مليون فلاح زائدين على الحاجة، مما سيؤدى إلى تفاقم المشكلة. وهنا تجدر الإشارة إلى تباين الأرقام حول معدلات البطالة، حيث إن بعض الإحصائيات تحدد عدد العاطلين مع بدايات القرن الحادى والعشرين بنحو ٥٠ مليون عامل وذلك فى تباين واضح مع التصريحات الرسمية(٧).

وقد أدى النزوح الكبير من الريف إلى المناطق الحضرية إلى

تراجع معدلات الإنتاج الزراعي، وبالتالي تهديد الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

كما ارتفعت نسبة الفقر، بحيث شملت نحو ١٠٪ من إجمالي عدد السكان، وأصبحت الدولة مضطرة لتقديم مساعدات إلى نحو ١٥٠ مليون شخص.

٢- مشكلات بيئية حادة :

يمثل تلوث البيئة أحد التحديات المهمة والملحة التي تواجه الصين. وقد أشار علماء صينيون إلى أن التلوث الناتج عن حركة التصنيع الكبيرة التي تشهدها البلاد مسئول عن انتشار الإصابة بالأمراض الصدرية التي تسبب ربع الوفيات في الصين سنويا.

وفي إطار هذا السياق، يقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الصين بحلول ٢٠٢٠، سوف تستهلك ٣,١ مليار طن فحم سنويا، علما بأن الفحم يعتبر من أكثر مصادر الطاقة تلويثا للبيئة، ويمكن أن تمتد آثاره إلى مناطق خارج حدود الصين مثل سيبيريا وكوريا. كما ارتفع إنتاج الصين من غاز ثاني أكسيد الكربون. ففي عام ١٩٥٠، كان نحو ٢٢ مليون طن، ارتفع بعد ذلك ليصل إلى نحو ٥٥٤ مليونا، واستمر في الارتفاع بنسبة ٢٥٪، حتى أصبحت الصين تحتل المرتبة الثالثة من بين أكثر الدول إنتاجا للغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ومع ذلك، فإن نسبة إنتاج الفرد لهذه الغازات في الولايات المتحدة لا تزال تبلغ تسعة أضعاف نظيره في الصين(٨).

وتشير التقديرات إلى أن معدلات تلوث الهواء سوف تزيد بنحو ٣٥٪ عام ٢٠٢٠. ولذلك، اتخذت الحكومة الصينية إجراءات من شأنها تعزيز حماية البيئة في المدن الصينية. وقد انعكس التقدم الذي أحرزته هذه الإجراءات على تحسن جودة الهواء في نحو ٤١,٥٪ من المدن الخاضعة للرقابة خلال عام ٢٠٠٤، بزيادة ٧,٧٪ عن العام السابق.

لقد أصبحت قضية حماية البيئة في الصين على درجة من الخطورة تمثل تهديدا على المستوى الداخلي، وأيضا على المستوى الدولي. فعلى مستوى الداخل، أصبح تلوث المياه والهواء.. واستنزاف الموارد الطبيعية بصورة حادة لخدمة النمو الصناعي، مشكلات أساسية يجب على الحكومة الصينية التعامل معها. ومن ناحية أخرى، فإن الدول الصناعية الكبرى، بالإضافة إلى جيران الصين، تحذر من الآثار الكارثية لاستمرار معدلات التلوث الصينية في الارتفاع عن معدلات الاحتباس الحراري، بما لها من تداعيات على المستوى العالمي.

الصعود العسكري للصين وهل يمثل خطرا ؟

يشكل الإنفاق العسكري في الصين نحو ٤٪ من إجمالي الناتج القومي. ووفقا للإحصائيات الرسمية، تضاعفت الميزانية العسكرية الصينية في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، حتى وصلت ٧,٥ مليون دولار. وقد ارتفعت عام ٢٠٠٠ لنحو ١٨ مليار دولار، الأمر الذي يجعلها بين مصاف أعلى ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم. وللصين علاقات تعاون على المستوى العسكري مع دول كثيرة، منها روسيا، حيث قامت بشراء صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتريوت الأمريكية ومقاتلات. وتتعاون الصين مع باكستان وإيران بهدف تدعيم قوتها الجوية وتدريب طياريها.

وعلى الصعيد ذاته، سعت الصين لتطوير أسطولها البحري فأضافت إليه سفنا عسكرية ومدمرات وحاملات للطائرات، فضلا عن أنها أرسلت في عام ١٩٨٥ بعض قطع من أسطولها البحري لزيارة باكستان وسيريلانكا وبنجلاديش. كما عقدت اتفاقا مع بورما، بمقتضاه تستخدم الصين جزيرتين في المحيط الهندي كقواعد بحرية ونقاط مراقبة.

ويتبدى نشاط الصين في سعيها للاستفادة من الخبرات الأجنبية في كمية الاتصالات بين الجيش الصيني ووفود عسكرية أجنبية. فعلى سبيل المثال، زارت وفود عسكرية أكثر من ٥٠ دولة، واستقبلت ٦٨ وفدا أجنبيا مهما على مستوى وزير الدفاع الوطني، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة.

وفي السياق ذاته، دعت الصين لما يسمى "نظرية الأمن الجديدة" أساسها الدعوة إلى الثقة والمنفعة المتبادلتين والمساواة والتعاون. وقد أجرت القوات المسلحة للدول الأعضاء لمنظمة شنغهاي للتعاون - خلال الفترة من ٦ إلى ١٢ أغسطس ٢٠٠٣ - مناورات عسكرية مشتركة ضد الإرهاب تحت شعار "الاتحاد ٢٠٠٣"، علما بأنها أول مناورة عسكرية مشتركة متعددة الأطراف ضد الإرهاب تقام ضمن هياكل منظمة شنغهاي للتعاون.

ويميل العديد من المحللين الغربيين إلى اعتبار الصين مصدر خطر محتملا على الاستقرار العالمي والإقليمي، لأن قوتها الاقتصادية - في نظرهم - سوف تؤدي إلى الرغبة في الهيمنة بما يتلاءم مع الوضعية الجديدة للدولة الصاعدة.

فالهدف الصيني من بناء القوة العسكرية - وفقا لهذه الرؤية المتشككة - لا يتمثل في مجرد الدفاع عن الأراضي الصينية، وإنما يتعدى ذلك إلى القيام بضربات وقائية خارج الصين. ولتأكيد هذه الرؤية، يستند مفكرو الواقعية التقليدية الغربيون إلى التاريخ لتأكيد وجهة نظرهم بإبراز الشعور التاريخي الصيني بالتميز، حيث ارتأت الصين في القارة الآسيوية حدودا لها.

ووفقا لهذه الرؤية الغربية، فإن الصين قوة صاعدة ذات أهداف ثورية، تتمثل في إحداث تعديلات جذرية في كل من النظام الدولي والإقليمي. وهي تبدي عدم اقتناعها بالخطاب الصيني المهادن الذي يعكس الأهداف السلمية المحدودة للصين.

ولعل أهم ما تتخوف منه الولايات المتحدة الأمريكية هو رغبة الصين المعلنة في أن تكون طرفا في نظام متعدد الأقطاب.

رفضها للنظام العالمي الأحادي القطبية في وضعه الحالي، مما يهدد مكانتها المحورية الحالية. وبينما لا يشكل صعود الصين خطرا على الاستقرار العالمي في ظل نظام متعدد الأقطاب، فهناك خشية من أن تسعى الصين إلى إحداث تغيرات جذرية داخليا وخارجيا لتدعيم مكانتها المكتسبة وقوتها الصاعدة.

١- الاستقرار الإقليمي :

برغم اختلاف التقديرات حول هدف الصين من أن تقتصر على كونها قوة كبرى في شرقي أسيا، أو تجاوز ذلك إلى تعديل النظام الدولي، وإعادة صياغته لكي تتبوأ فيه مكانة الدولة العظمى. إلا انه من المؤكد أن الاهتمامات الصينية لفترة طويلة انصبت على الجانب الإقليمي، حيث حرصت الصين على أن تكون القوة الإقليمية القائدة، وهو ما لا يتعارض مع فرضية أن الصين يمكن أن تتوج صعودها بمنافسة القوى العظمى على الصعيد الدولي بعد تمكنها من الريادة الإقليمية.

وعلى المستوى الإقليمي، توجد للصين نزاعات مع كل من فيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان والفلبين على منطقة بحر الصين الجنوبي، حيث تدعي الصين ملكية ١٠٠ ميل منها. وترجع أهمية هذه المنطقة بالنسبة للصين لعدة أسباب، الأول: إن هذه المنطقة من بحر الصين الجنوبي تعتبر طريقا ملاحيا مهما يتم من خلاله نقل بترول الخليج العربي لليابان. والثاني: احتواء هذه المنطقة على بترول يقدر بنحو ١٠٥ مليارات برميل، وذلك وفقا لما أعلنته الصين. إضافة إلى احتوائها أيضا على غاز طبيعي. والثالث: يتمثل في تبعية هذه المنطقة تاريخيا للصين، ولكنها فقدتها في فترات ضعفها. وتثور المخاوف من أن يؤدي نمو القوة العسكرية للصين إلى مطالبتها باسترداد ما فقدته في فترات ضعفها. وقد بدت مؤشرات في هذا الاتجاه، حيث أعطت الصين حق التنقيب عن البترول في إحدى المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي مع فيتنام لشركة أمريكية، وأعلنت عن حماية أسطولها لأعمال الشركة. إضافة إلى أنها استطاعت السيطرة على قطاع داخل جزيرة وودي، كبرى جزر باراسيل بطول ٢٦٠٠ متر.

أما العامل الثاني الذي يؤثر في الاستقرار الإقليمي للمنطقة، فيتمثل في قضية تايوان، حيث تعتبرها الصين قضية قومية وتصر على أنها جزء من "الوطن الأم"، وبالتالي تصبح زيادة الصين لقدرتها العسكرية تدعيما لتهديدها باللجوء إلى القوة العسكرية، إذا ما أعلنت تايوان استقلالها. كما أن هناك نوعا من التوتر في علاقات الصين مع اليابان يتعلق بموقف طوكيو من الاعتذار بشأن العدوان الياباني على الصين أثناء الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء السابق كويزومي إلى معبد ياسكوني الذي يمجد مجرمي الحرب أثناء الحرب العالمية الثانية. كما أن هناك خلافا بين الدولتين حول ملكية مجموعة من الجزر في شمال تايوان. وتجدر الإشارة إلى صعوبة تخلي أي حكومة صينية عن هذه المطالب الإقليمية، خاصة في مناطق بحر الصين الجنوبي وتايوان، بما يشير إلى احتمال استخدام الصين لقوتها العسكرية المتنامية لتحقيق هذه المطالب.

٢- المخاوف بشأن الطموحات الصينية :

غالبا ما تنظر الدول بقلق إلى القوى الصاعدة، ويرجع السبب في ذلك إلى الخوف من أن تتحول تلك القوى الصاعدة إلى نظم ديكتاتورية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث كوارث لا تقتصر آثارها على الدولة وحدها. ويربط البعض بين التجربة الصينية والتجربة الألمانية فيما يتعلق في الإحساس بالمهانة. فبالنسبة لألمانيا، أدت هزيمة نابليون وما ترتب عليها من إحساس بالذل إلى سعي ألمانيا لتحقيق انطلاقة اقتصادية وصناعية، وهو ما تحقق بالفعل، ترتب عليها البحث عن مزيد من القوة ومحاولة رد الاعتبار لألمانيا، مما أدى لاندلاع الحرب العالمية الأولى. بالنسبة للصين، فقد أدت هزيمتها في حرب الأفيون الأولى أمام بريطانيا - والتي انتهت بتوقيع معاهدة نانكيسج ١٨٤٢ - إلى دخولها قرنا من الإذلال لم ينته إلا بإعلان جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر ١٩٤٩. ومبعث القلق هنا أن يؤدي استرداد الصين لقوتها الاقتصادية والعسكرية إلى محاولة رد الاعتبار. ويشبه البعض محاولة سعي دنج شياو بنج نحو مزيد من القوة دون قلب موازين القوى بموقف سمبارك عام ١٨٩٠. ويتخوف الغرب من تكرار تجربة وليم الثاني، إمبراطور ألمانيا، حيث أذكى الروح القومية للشعب الألماني، الأمر الذي أدى لاندلاع الحرب العالمية الأولى. ويشير المراقبون إلى أن هناك حساسية في الصين من هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي، كما تتهم الصين الولايات المتحدة بحث سكان التبت على الثورة ضدها. وفي المقابل، ترى الولايات المتحدة في الصين مصدر خطر قد يهدد الوجود الأمريكي القوي في جنوب شرقي آسيا.

٣- المعضلة السياسية :

لم تتحول الصين نحو الليبرالية السياسية مثلما فعلت على الصعيد الاقتصادي. فالواقع السياسي في الصين يتمثل في سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة بحماية الجيش الشعبي، واستمرار ظاهرة شخصنة السلطة. وقد أدى ذلك لاتساع الفجوة بين التيار المحافظ والإصلاحي، وظهور حركات احتجاجية، مثل المظاهرات الطلابية التي تمكن النظام من قمعها. وعند اندلاع مظاهرات تيان أن مين عام ١٩٨٩، التي طالبت بإجراء إصلاحات سياسية ومكافحة ظاهرة الفساد وتحقيق المساواة الاجتماعية، فقد قمع النظام هذه الاحتجاجات بقسوة، وأطلقت قوات الأمن الصينية النار على الطلبة المتظاهرين، مما أدى إلى قتل الآلاف منهم.

وقد انتقدت الدول الغربية والولايات المتحدة قمع هذه المظاهرات، وقامت بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الصين، استنادا إلى انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة الصينية. وتجدر الإشارة إلى أن أحداث تيان أن مين قادت إلى إحداث بعض التغييرات، تمثل في إعلان دنج شياو بنج عن

تقاعده عام ١٩٨٩ . وتم تقليص دور العسكريين وذلك خلال انعقاد المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي، وتم إدخال بعض التعديلات على الدستور الصيني، إضافة إلى تطوير نظام شامل للانتخابات الحرة التنافسية لشغل الاف المناصب المحلية. وتتمسك الصين بما يسمى "الديمقراطية ذات الملامح الصينية" التي تستطيع من خلالها الحفاظ على استقرارها وتكاملها الإقليمي.

وعموما، يعكس الوضع الصيني تحديا أساسيا يتمثل في مدى إمكانية الاستمرارية في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على استقرار سياسي في نظام يتسم بالسلطوية، خاصة أن الصين تقلل من أهمية الإصلاح السياسي في حفز التنمية الاقتصادية. ولكنها مع ذلك، أحدثت بعض التعديلات السياسية من خلال دعم المشاركة السياسية على الصعيد المحلي، إضافة إلى تبنيها سياسات مناهضة للفساد، مع انضمامها إلى اتفاقيتي الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وللحقوق المدنية والسياسية خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ .

وفي مواجهة الضغوطات العالمية، أجرت الصين بعض التعديلات الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى تعديلات أخرى تؤكد احترام الملكية الخاصة.

تعتبر الرؤية الصينية للإصلاح نتاج تجربتين، الأولى: الثورة الثقافية التي بدأت منذ منتصف الستينيات واستمرت حتى منتصف السبعينيات واتسمت بالراديكالية. والثانية أحداث تيان أن مين عام ١٩٨٩، والتي رأت القيادة الصينية أن سببها هو التوجهات الليبرالية على الصعيد السياسي، حيث حفز دنج شياو بنج إجراء بعض التحولات الديمقراطية داخل الحزب الشيوعي، وطالب بالفصل بين الحزب والدولة للحد من تدخل الحزب في الشئون التنفيذية. وبالتالي بعد أحداث تيان أن مين، توقفت القيادة الصينية عن المضي قدما على هذا الطريق.

وجدير بالملاحظة أن الصين لم تشهد حركة احتجاجية واسعة النطاق منذ أحداث تيان أن مين، ويرجع ذلك إلى لجوء النظام إلى القمع والإكراه من ناحية، وإلى الإنجازات الاقتصادية التي تجلت مظاهرها في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن الصيني من ناحية أخرى. فقد ارتفع متوسط الدخل الفردي من ٦٠٠ دولار سنويا عام ١٩٩٨ إلى ٨٩٠ دولارا عام ٢٠٠١ ، كما تحسنت الخدمات الفنية والتعليمية، كما أن الإنجازات الاقتصادية، المتمثلة في تضاعف تجارة الصين الدولية، ومركزها المتميز في الاقتصاد العالمي، لعبت دورا في رفع مستوى رضا المواطن الصيني عن حكومته

٤- هل تشهد الصين مجتمعا مدنيا فاعلا ؟

في إطار تنامي الإصلاحات الاقتصادية، لجأت الصين إلى توسيع نطاق الحريات الشخصية، بحيث سمح للصينيين بحيز أكبر من حرية التعبير، إضافة إلى السماح بحرية الانتقال والعمل. كما تراجعت في الصين سياسة الطفل الواحد في كل من المناطق الريفية والحضرية، وهي السياسة التي كثيرا ما قوبلت بانتقادات حادة من قبل الغرب.

هذا، وقد حفز النمو الاقتصادي بروز تنظيمات اجتماعية اتسمت بقدر من الفاعلية، وإن حرصت السلطات الصينية على تحجيم نشاطها والإحجام عن دعمها ومراقبتها، تخوفا من مخاطر أي انشقاق سياسي. بيد أنه برغم تلك القيود، إلا أن هذا الواقع لم يمنع تنامي وعي اجتماعي بأهمية كل من التنظيمات الرسمية، وغير الرسمية والتي شملت العديد من المجالات على غرار النقابات العمالية وجمعيات المستهلكين والحفاظ على الحيوان.

فمع ارتفاع مستوى المعيشة وتنامي القطاع الخاص على حساب القطاع العام، إضافة إلى تخلي الدولة عن نظام التعاونيات الزراعية، تراجعت هيمنة الدولة بما انعكس في نوع من التغيير في ميزان القوى بين الدولة والمجتمع المدني. وبعد أن كانت المعارضة النشيطة في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي تقتصر على الطلبة وبعض العمال الحضريين، إضافة إلى بعض رجال السياسة المطالبين بالإصلاح، فقد اتسعت لتشمل فاعلين أكثر قوة يسعون إلى الضغط على الحكومة للحفاظ على مصالحهم، ومنهم :

- الانفصاليون: نتيجة لتفاوت مستوى التنمية بين المناطق الصينية، طالب سكان المناطق التي تعاني من ضعف مستوى التنمية بالانفصال، وأبرز هذه الأقاليم : إقليم التبت وإقليم شينجيانج الذي تقطنه أغلبية مسلمة. ولا يرجع السبب وراء مطالبة سكان هذا الإقليم بالانفصال فقط إلى ضعف مستوى التنمية فيه، بل يرجع أيضا إلى المساعدة التي تقدمها لهم الجماعات الإسلامية في منطقة وسط آسيا. وقد حدثت مواجهات في هذا الإقليم مع رجال الشرطة ومسئولي الحكومة، وحكم على نحو ٢١٠ أشخاص بالإعدام، وفقا لتقديرات المراقبين الدوليين.

- مجموعات المزارعين: حيث انتظم هؤلاء في جماعات للتعبير عن أنفسهم تجاه الفساد المتفشي بين بعض الموظفين المحليين، إضافة إلى رفضهم بعض الضرائب التعسفية. وعلى سبيل المثال، في أبريل ٢٠٠١، رفض المزارعون دفع ضرائب اعتبروها غير قانونية ومبالغا فيها، وقاموا على أثر ذلك بإغلاق بعض الطرق، مما استوجب تدخل بعض قوات الجيش والشرطة لمواجهة هذه التجاوزات.

- تنظيمات المتعطلين التي برزت إلى حيز الوجود مع ازدياد معدلات البطالة، والتي ضاعف من وطأتها الافتقار إلى مظلة تامينات اجتماعية. ولذلك، كون عدد من العاطلين عن العمل مجموعة من التنظيمات ضمن نحو ٢٠ الف شخص قاموا بمظاهرات في عدد من المدن والمقاطعات في الصين.

- التنظيمات العمالية: حيث تسعى كثير من التنظيمات

العمالية - على الرغم من العلاقة التاريخية بينها وبين الحزب الشيوعي - إلى اكتساب قدر من الاستقلالية في مواجهة الحزب. ولقناعة الشركات الأجنبية بأن تشكيل نقابات عمالية يمكن أن يزيد من فاعلية العلاقة التفاوضية بين كل من الإدارة والعمال، طالبت بالسماح بتشكيل نقابات عمالية.

- اتحادات الصناعة: عجزت الاتحادات الصينية الرسمية عن أن تقوم بدور الوسيط بين كل من رجال الصناعة والحكومة، بسبب هيمنة الحزب الشيوعي عليها، الأمر الذي جعل القيادات الصناعية تنتظم في جماعات للضغط على الحكومة لتغيير بعض السياسات الخاصة بالضرائب والتجارة الدولية.

- جماعات المصالح المتخصصة: وتشمل جماعات لحماية البيئة، وحقوق الحيوان. وقامت جماعات الحفاظ على البيئة بتنفيذ برامج لزراعة الأشجار وغيرها من الأنشطة البيئية والخدمات المجتمعية.

وفي إطار هذا السياق، أصبحت مهمة إيجاد توازن بين كل من الدولة والمجتمع، من خلال تشجيع المجتمع المدني، تشغل حيزا متناميا من أجندة الحكومة، إذ إن تحقيق إنجاز على الصعيد الاقتصادي يتطلب الحفاظ عليه كسب المساندة الشعبية، الأمر الذي يتطلب قبول فتح باب الحوار مع مختلف التنظيمات الشرعية المستقلة. وهناك توقع بأن تسير القيادة الحالية في هذا المسار لعدد من الأسباب، هي:

الأول: إن الانتماءات والاهتمامات الشخصية للقيادة الحالية تدفعها نحو الاستمرار في خيار التغيير، فهوجنتاو رئيس الصين الحالي ترجع خلفيته السياسية إلى رابطة الشباب الشيوعي الذي يمثل أحد الأجنحة الليبرالية للحزب، وبالتالي فإن ميله سيكون في اتجاه الإصلاح.

الثاني: استمرار قمع تنظيمات المجتمع المدني سيؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، وذلك لأن ضعف مؤسسات المجتمع المدني يؤثر على فعالية الأداء، بما يؤثر سلبا على الاستثمار.

الثالث: إقرار العديد من المسئولين الصينيين بأنه يصعب مواجهة قوة المجتمع. وقد صرح رئيس مجلس الدولة الصيني زو ونجي بأن ١١٧ حادثة ناتجة عن أعمال عنف احتجاجية، نتج عنها مصرع ٤٣٠٠ شخص معظمهم من كوادر الحزب الشيوعي ومسئولي الحكومة.

يتضح مما سبق أن أسلوب تعامل الدولة مع تنظيمات المجتمع فى الصين يمثل أهم التحديات التى يمكن أن تواجهها حكومات بكين عبر الأجيال القادمة. فبجانب التجليات الاقتصادية والعسكرية للصعود الصينى، أصبحت مهمة إيجاد توازن بين كل من الدولة والمجتمع ضرورة ملحة يجب أن تأخذها الدولة الصينية فى الحسبان، بمعنى ليس فقط ضرورة استحداث السبل والوسائل الكفيلة للمحافظة على معدلات النمو الاقتصادى المتسارعة، وإنما لدعم شرعية النظام والحفاظ على مزيد من المساندة الشعبية له، وهو ما يستوجب بالضرورة قبول لغة الحوار مع مختلف التنظيمات فى إطار متوازن.

والخلاصة أن الصين قد تمكنت عبر نهج تنموى فريد من أن تحقق عددا من الإنجازات التى قادت إلى تغيرات هائلة على الصعيد الاجتماعى، مع بدء تنامى تنظيمات مجتمع مدنى واعية، بما يشير إلى مرور الصين بمرحلة انتقالية على كل من الصعيدين السياسى والاجتماعى، نتيجة استمرارية التزام القيادة الصينية بسياسة الحزب الواحد، بما يمكن أن يؤدى إلى توتر العلاقة بين كل من النظام السياسى الحاكم ومختلف القوى الاجتماعية الصينية نتيجة تنامى مطالبها للمشاركة فى عملية صنع القرار. ومن هذا المنطلق، فإن على الصين ضرورة سد الفجوة القائمة بين إنجازاتها الضخمة المتحققة على كل من الصعيدين الاقتصادى والعسكرى، وواقعها السياسى المتراجع، وذلك لتجنب مزيد من التناقضات السياسية والاجتماعية التى ارتأى من خلالها الغرب إمكانية انهيار الصين من الداخل، فى حالة عدم استجابة النظام لمزيد من الإصلاحات السياسية.

الهوامش:

1- Le Monde, 29-7-2003.

2- International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics Year Book, 2003.

3- Le Monde, op.cit.

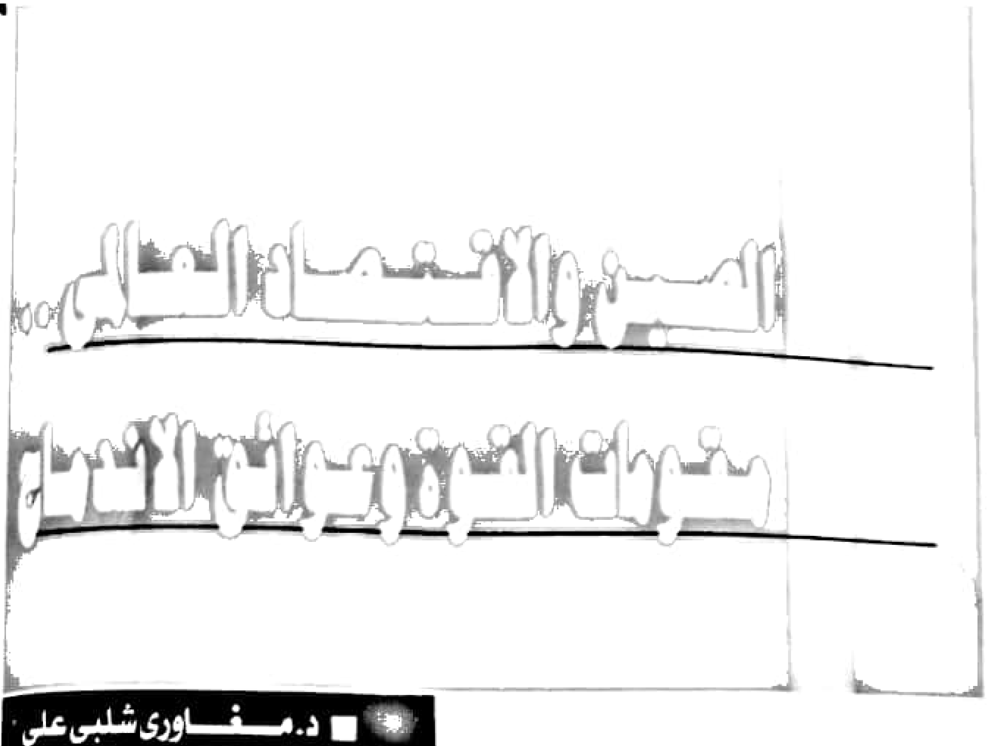
4- Fan Gang, "China La Double voic vers L'conomie de marche Politique Etrangere, no. 2, 1992, p. 337.

5- J. Pauler, L'Asie et la Croissance (Paris: Edllipses, 1996), p. 192.

٧- إذاعة الصين الدولية

8- N.D. Kristof, The Rise of China, http://weekly-china-foru,org/ccf9322-.1html.

٤



د. مغاوري شلبي علي (*)

حقق الاقتصاد الصيني خلال العقدين الأخيرين نتائج مبهرة، خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبدأ هذا الاقتصاد يخطو بخطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي، محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له في العديد من القطاعات الاقتصادية. وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا تتصدر فيه الصين الاقتصاد العالمي. ولكن مقابل هذه الآراء، هناك من يقلل من فرص نجاح الصين في تحقيق هذا الهدف لأسباب كثيرة، أهمها ما يتعلق بمحددات وطريقة اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، وخاصة المحددات الداخلية النابعة من الفلسفة والأيديولوجية التي بنى عليها النمو الاقتصادي الصيني، وصعوبة الحفاظ على استمرارها في ظل عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، يضاف إلى ذلك طبيعة هيكل الاقتصاد الصيني، وما يعانيه من تناقضات داخلية، وما يصادفه من منافسة خارجية.

ورغم تفاوت الرأيين السابقين، يلاحظ أن كليهما يتفق في أن نجاح الصين في أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم مرهون بطبيعة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الآسيوية، خاصة مع اليابان والهند والكوريتين، وذلك بسبب التشابه في البنيان الاقتصادي في معظم هذه الدول، والتقارب في الآليات المتبعة لتحقيق النمو، خاصة في مجال فنون الإنتاج، وأساليب زيادة الإنتاجية والقطاعات المستهدفة، وكذلك لوجود نوع من التكامل الصناعي- بشكل أو بآخر -بين بلدان هذه المنطقة الآسيوية، يجعل اقتصادات بعض هذه البلدان بمثابة رءوس "كباري" لاقتصادات البلدان الأخرى، ومنها الاقتصاد الصيني. والجدير بالذكر أن علاقات الصين مع الدول الآسيوية تعتبر في أفضل حالاتها، وهو ما أكده رئيس الوزراء الصيني في مؤتمر القمة الصيني - الآسيوي الذي عقد في نوفمبر ٢٠٠٦، حيث وصف الشراكة بين الآسيان والصين بأنها في أعلى مستوياتها(١).

ويضاف إلى ما سبق أن نجاح الصين في أن تصل لصدارة الاقتصاد العالمي مرهون بحسم التنافس، أو بمعنى آخر الصراع التجاري الراهن بين القوى الاقتصادية الكبرى، خاصة الصراع التجاري بين الصين والولايات المتحدة، والصراع التجاري بين الصين واليابان، سواء كان هذا الصراع صراعا على أسواق بعضها بعضا، أو صراعا على الأسواق العالمية، أو صراعا على صياغة آليات وقواعد النظام التجاري الدولي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، خاصة بعد تعثر مفاوضات جولة الدوحة للتنمية في يوليو ٢٠٠٦، وتعليقها لأجل غير مسمى على خلفية الخلافات بين هذه القوى.

ويتناول هذا الموضوع بالتحليل العديد من النقاط المرتبطة بالإجابة على سؤال رئيسي وجوهري، هو هل تنجح الصين - في ضوء ما يتوافر لها من مقومات اقتصادية وعسكرية وسياسية، وفي ظل البيئة الدولية الراهنة- في أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم، ومن ثم يصبح القرن الراهن قرنا آسيويا؟ ولعل تناولنا للنقاط التالية بالتحليل قد يعطي ردا على هذا السؤال.

أولا- مقومات القوة الصينية :

إن قراءة التطورات التاريخية للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية تشير إلى أن العالم شهد تحولين رئيسيين للقوى العالمية خلال القرون الأربعة الماضية، الأول تمثل في صعود القارة

(*) خبير في شئون الاقتصاد السياسي

الأوروبية في القرن السابع عشر لتصبح قوة عظمى في العالم. والثاني: تمثل في ظهور الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت القوة الحاسمة عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والتي تنفرد بقيادة العالم.

وبنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فإن العالم يشهد صعودا لقوة اقتصادية وسياسية جديدة هي الصين، التي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم، وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين هذه القوى في المستقبل. ومن بين هذه المقومات أن الصين تعد الأكبر في العالم من حيث عدد السكان، كما أنها تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم يتجاوز ٩٪ سنويا منذ ٢٥ عاما تقريبا، وتمتلك ثاني أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي وصل في نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ألف مليار دولار أمريكي. كما ارتفع فائض الميزان الجاري للصين من ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١ ليصل إلى٧,٢٪ عام ٢٠٠٥، والمتوقع أن يصل إلى ٩,١٪ بنهاية عام ٢٠٠٦ (١٥٠ مليار دولار). كما أصبحت الصين أكبر منتج للفحم والفولاذ والأسمنت في العالم، وثاني أكبر مستهلك للطاقة، وثالث أكبر مستورد للنفط(٢).

كما نجحت الصين خلال ٢٥ سنة في أن تخرج أكثر من ٣٠٠ مليون صيني من حالة الفقر، وضاعفت متوسط دخل الفرد بنحو أربعة أضعاف. ويضاف إلى كل ما سبق الدور الأساسي الذي أصبحت تلعبه الصين في الاقتصاد العالمي من خلال عملتها "اليوان"، بحيث أصبح سعر صرف عملتها يؤثر ليس فقط على من يذهب للتسوق في هذا البلد، بل يؤثر أيضا على المستهلكين في أنحاء العالم(٣). والمثير للانتباه أن كل هذه الإنجازات تمت دون حدوث مشاكل اجتماعية أو أمنية تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الصين.

وكانت الصين قد بدأت عملية إصلاحات اقتصادية تركز على التنمية من خلال الاهتمام بالواقع السياسي والاقتصادي للبلاد، واختيار أساليب تطوير ناجعة بغض النظر عن البعد الأيديولوجي(٤).

والملاحظ أن الصين تبنت في البداية سياسة التركيز على النمو الاقتصادي، وأهملت -إلى حد كبير- في سياستها الخارجية لعب دور فاعل ومؤثر على الساحة الدولية، واعتمدت سياسة عدم المواجهة مع الدول الكبرى في القضايا الدولية باستثناء قضية تايوان. وربما كان ذلك يعود لقناعة القيادة الصينية بأن أي مواجهة، خاصة مع واشنطن، ستعطل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها كانت تعتبر أن الولايات المتحدة هي الحجر الأساسي لنمو الاقتصاد الصيني. ولكن بدأت الأمور أخيرا تتجه نحو التغيير فيما يخص السياسة الخارجية الصينية. فسياسة الصين الحالية لا تتبنى النمط الأمريكي في الاعتماد على القوة العسكرية واستخدام سياسة العصا والجزرة، والتورط في شئون الكثير من دول العالم. كما أنها لا تريد أن تتبنى النموذج السوفيتي الذي قام على سياسة استنزاف القوة العسكرية الأمريكية، والتي نجم عنها نتائج عكسية دفع الاتحاد السوفيتي ثمنها غاليا في النهاية.

وفي الجانب العسكري، نمت القدرات العسكرية الصينية ليصبح لدى الصين أكبر جيش نظامي في العالم يتعدى ٢,٥ مليون جندي، ولديها رابع أكبر ميزانية عسكرية في العالم، والتي تزداد بنسبة ١٠٪ سنويا. ورغم ذلك، تسعى الصين للوصول إلى هيمنة اقتصادية وقوة سياسية لتحقيق أهدافها بعيدا عن الاستخدامات العسكرية، لأن هدف القيادة الصينية الرئيسي هو الابتعاد عن أي مواجهة عسكرية من خلال تطبيقات استراتيجية مدروسة تمكنها من تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها.

ولإيمان الصين بأن من ضمن مقومات القوة الاقتصادية وجود قوة بحرية لحماية تجارتها عبر العالم، فقد أصبحت الصين بالفعل ثالث أكبر دولة تجارية على مستوى العالم، وتعد السعة الطنية لسفنها الرابعة على الصعيد العالمي، وتأتي التوسعة السريعة للسعة الطنية للسفن كجزء من الخطة الخمسية الحالية للصين. وتعكف الصين حاليا على بناء سلسلة من القواعد البحرية عبر العالم، فهي تعمل الآن مثلا على تشييد قاعدة "جوادار" البحرية في جنوب غرب باكستان، حيث اختير هذا الموقع الاستراتيجي لحراسة الممر الذي يؤدي إلى الخليج العربي، حيث أنشأت الصين مواقع إلكترونية لمراقبة السفن، بما في ذلك السفن الحربية المارة عبر مضيق هرمز وبحر العرب(٥).

وقد أدى التوسع الاقتصادي الصيني إلى تطلع جميع الدول والشركات للفرص المرتبطة بالاقتصاد الصيني، فقد أصبحت جميع الدول الصناعية الكبرى ومعظم الدول النامية تعتمد على هذه السوق في التصنيع والاستهلاك، وصارت الصين تتمتع بمكانة مهمة ومؤثرة في حركة نمو الاقتصاد العالمي. وقد أدى هذا النمو الصيني إلى تزايد تدفق رءوس الأموال والاستثمارات عليها للانطلاق والمنافسة عالميا من هذا الاقتصاد، كما لوحظ أخيرا توجه العديد من البلدان شرقا نحو الصين، خاصة من البلدان العربية مثل مصر وبعض الدول الإفريقية وبلدان الخليج العربي(٦)، خاصة بعد تداعيات أحداث ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب على علاقات هذه البلدان مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويكفي هنا الإشارة إلى أن هناك نحو ٤٧٥ ألف عامل وخبير صيني يعملون في مشاريع تنفذها شركات صينية خارج البلاد. وفي المقابل، هناك ٣٩٠ ألف شركة من ١٧٠ دولة لها استثمارات في الصين، منها نحو ٤٠٠ شركة تصنف ضمن أكبر ٥٠٠ شركة في العالم.

ثانيا- الصين والصراع على القمة :

في إطار سيادة النمط الرأسمالي عالميا، بدأت العديد من بلدان العالم تدرك أنها أصبحت إزاء ميل وحشي للنهب والسيطرة، والتدمير، وربما كان أكثر وحشية من أي وقت مضى، لأن الاستغلال الجائر الذي يفرض على العالم والهادف إلى تعظيم الأرباح، يترافق وتدمير المجتمعات، والبشر وما يمتلكونه من قيم. لذلك لن نبالغ إذا قلنا إننا إزاء عودة لنزعة كانت سائدة حينما كان العالم "ثنائي القطب"، لكنها عودة متوحشة. ولا شك في أن قناعة الرأسمالية الأمريكية بأنها انتصرت وتحققت "نهاية التاريخ"(٧)، وبالتالي فإنها الأكثر جدارة في الوجود والسيطرة، دفعتها للتصرف هكذا. لهذا باتت معنية بالاستغلال الأقصى للبشر والثروات، كما باتت مقتنعة بحقها في ذلك، حتى ولو أدى

ذلك لتدمير كل المكتسبات التي حققتها الشعوب. ومن هنا، سيطر على العالم العديد من الصراعات التجارية التي أوشكت أن تتحول إلى حروب تجارية من أجل الحصول على أكبر قدر من كعكة العولمة الاقتصادية.

ففي ظل فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام ١٩٩٩، وتكرار هذا الفشل في كانكون ٢٠٠٣، وهونج كونج ٢٠٠٥، زادت حدة المنافسة على الأسواق العالمية، وبدأت أجواء الصراع تسيطر على العلاقات التجارية بين الدول الكبرى في العالم، حيث تتبادل كل من الصين واليابان اتخاذ إجراءات تجارية انتقامية ضد صادرات الطرف الآخر منذ عام ٢٠٠١، مما جعل الدولتين على وشك الدخول في حرب تجارية طاحنة. وعلى الجانب الآخر، زادت احتمالات اشتعال الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى، وذلك بسبب القانون الأمريكي للإعفاءات الضريبية، الذي يدعم الشركات الأمريكية، ويتعارض مع نصوص منظمة التجارة العالمية (حرب الصلب مثالا)، وكذلك بسبب قوانين الإغراق الأمريكية، والتنافس في مجال صناعة الطائرات (الصراع بين بوينج وإيرباص مثالا)، وفي مجال تجارة السلع المعدلة وراثيا (صادرات الحبوب المعدلة وراثيا، وقضية الهرمونات في صادرات اللحوم مثالا)، وفي مجال التجارة الإليكترونية (قضية تقييد تبادل المعلومات في مجال التجارة الاليكترونية مثالا). أيضا، احتدم التنافس التجاري بين الولايات المتحدة والصين في العديد من المجالات، لدرجة تنذر باشتعال حرب تجارية بين الطرفين. وفيما يلي إلقاء مزيد من الأضواء على أبعاد الصراع التجاري بين الصين وغيرها من القوى الاقتصادية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والاحتمالات المستقبلية لحسم هذا الصراع.

أ- الصراع التجاري بين الصين واليابان(٨):

هناك صراع تجاري بين الصين واليابان، بدأ يتفاقم منذ عام ٢٠٠١، عندما قامت اليابان بفرض رسوم جمركية تصل نسبتها إلى نحو ٢٦٦٪ على وارداتها من بعض السلع الزراعية المستوردة من الصين، وقد جاء هذا القرار الياباني في محاولة لحماية منتجاتها المحلية المماثلة، ولأن الصين ترى أن حجم صادراتها من هذه المنتجات إلى اليابان لا يتجاوز بضعة ملايين من الدولارات، وهو مبلغ صغير بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين اليابان والصين، لذلك لم تهتم الصين في البداية، ولكن اليابان اتخذت قرارات أخرى بمنع استيراد الطيور من الصين، وذلك بحجة اكتشاف إصابات بمرض "انفلونزا الطيور". وقد أدى هذا القرار لاعتقاد الصينيين بأن اليابان تنفذ خطة غير معلنة لتقليل حجم صادراتهم إلى أسواقها، وقد عزز هذا الاعتقاد الأصوات التي ارتفعت في اليابان تنادي بتقليل الواردات من الصين. وبناء على ذلك، قامت الصين باتخاذ إجراءات تجارية ثأرية ضد اليابان، حيث أعلنت فرض رسوم جمركية مشددة على بعض الواردات الصناعية من اليابان، وقد وصلت الرسوم الجمركية على بعض هذه الواردات إلى نحو ١٠٠٪، والتي كانت قبل القرار تتراوح بين ١٢٪ و ٨٠٪. وبعد أن اتخذت اليابان لهجة متشددة تجاه القرار الصيني، وهددت بشن حرب تجارية ضد الصين، تراجعت في النهاية، لأنها تدرك أنها ستخسر الكثير من دخولها حربا تجارية معها، ولذلك أعلنت أنها لن تتخذ إجراءات تجارية انتقامية ضد الصين، وذلك من أجل "عدم تحطيم السفينة". ورغم أن الطرفين قررا عدم تصعيد الصراع التجاري بينهما، إلا أن احتمالات هذا الصراع ستظل قائمة لعدة أسباب، أهمها التنافس على الأسواق الدولية في ظل تشابه قطاعات الإنتاج والتصدير في البلدين.

ب- الصراع التجاري بين الصين والولايات المتحدة:

الملاحظ أن العلاقات الصينية- الأمريكية من أكثر العلاقات تعقيدا وصداما، حيث تتناقض المصالح في كثير من الأحيان بنفس مقدار تشابكها في أحيان أخرى. وإذا قمنا بتقييم المصالح الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، فسيتضح أنها تشهد أحيانا تآلفا كبيرا، ويغلب عليها الصراع والصدام في أحيان أخرى. فقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي ازدهارا في التبادل التجاري بين البلدين، حيث تضاعف حجم التجارة الثنائية بمقدار ستة أمثال ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥، بحيث أصبحت الصين الشريك التجاري الرابع للولايات المتحدة الأمريكية، غير أن العلاقات التجارية بين الجانبين غير متماثلة من حيث الأهمية، أو من حيث درجة احتياج كل من الطرفين إلى الآخر، فالصين في حاجة أكثر للولايات المتحدة وليس العكس، حيث تمثل الولايات المتحدة سوقا حيوية لا غنى عنها للصادرات الصينية، التي تعد المحرك الأساسي للاقتصاد الصيني، وتقوم الصين بتصدير ٢١,٥٪ من إجمالي صادراتها إلى الولايات المتحدة، وقد ترتفع هذه النسبة إلى ٣٠,٤٪ إذا أضفنا إليها صادرات هونج كونج، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة هي المنفذ الأول للصادرات الصينية.

وفي المقابل، تواجه الولايات المتحدة صعوبة في غزو الأسواق الصينية، مما أدى لتزايد العجز التجاري الأمريكي مع الصين إلى ثمانية أمثال، ليرتفع من ١٠,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣,٨ مليار في عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٢٢٨ مليار عام ٢٠٠٦. وقد اهتمت أوساط الأعمال الأمريكية بمسألة انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، والذي ترتب عليه تخفيض الرسوم الجمركية في الصين من ٢٢,١٪ إلى ١٧٪، حيث يأمل المصدرون الأمريكيون في أن يؤدي ذلك إلى تيسير تصدير منتجاتهم للصين، خاصة مصدري الحبوب من القمح والذرة، ولكنهم غير مدركين أن خفض الرسوم على المنتجات الزراعية من ٣١٪ إلى ١٤٪ قد يدفع الشركات الصينية إلى فرض قيود غير جمركية لتفادي الخلل الناجم عن خفض الرسوم، وهو ما حدث بالفعل في عام ٢٠٠٢. ولتخطي هذه العقبات، اتجهت الشركات متعددة الجنسيات لإقامة فروع لها في الصين بهدف الوصول للمستهلك الصيني، فبلغ حجم استثماراتها ٢٧ مليار دولار، أي ٨٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصين، فأصبحت الولايات المتحدة ثاني مستثمر أجنبي في الصين بعد هونج كونج.

والملاحظ أن الصعود المتنامي للصين على كافة المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية اصبح محل قلق امريكي وطرح نفسه بقوة، وكان الشاهد الأبرز في الرؤية الإستراتيجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية. ففي الجانب الاقتصادي، لوحظ القلق الأمريكي من سياسة سعر الصرف في الصين،

وزيادة الضغوط الأمريكية على بكين لرفع قيمة عملتها أمام الدولار. وأمام هذه الضغوط، أقدمت الصين في شهر يوليو من عام ٢٠٠٥ على رفع قيمة اليوان بزيادة طفيفة، بحيث يعادل الدولار ٨,١١ يوان بدلا من أن يكون سعره ٨,٢٨ يوان، وقد تم تعديل هذا السعر في نوفمبر ٢٠٠٦ ليصل إلى نحو ٧,٨ يوان لكل دولار(٩). ورغم ذلك، يرى الخبراء الاقتصاديون أن الاختلال التجاري الواضح بين واشنطن وبكين لن يصحح ما لم ترفع الصين قيمة عملتها ما بين ١٥ و٤٥٪(١٠).

وقد وصل حد التخوف الأمريكي من السياسة النقدية للصين إلى حد التهديد بفرض رسوم على الواردات الأمريكية من الصين تصل إلى ٢٧,٥٪، رغم تخوف البعض من أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة.

وفي الجانب العسكري، لوحظ أن خطاب حالة الاتحاد -الذي ألقاه الرئيس الأمريكي مطلع شهر فبراير ٢٠٠٥- قد حذر من أن هناك قوة منافسة تنمو على الساحة بشكل خطير، وأشار تحديدا إلى الصين والهند، معتبرا أن ذلك قد يمثل قلقا وحافزا لمزيد من التوتر داخل الولايات المتحدة.

ويأتي في هذا السياق ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد بأن حجم القوات البحرية الصينية سيفوق مثيله الأمريكي في غضون ١٠ سنوات، وحث كبار المسئولين في وزارته على وضع تقرير حول "الاستراتيجية العسكرية الجديدة للقوات الأمريكية" بحيث تهتم بتحويل مركز ثقل القوات الأمريكية في شرق آسيا نحو الصين بصورة تدريجية خلال عملية نشر قواتها في أنحاء العالم(١١).

والملاحظ من شواهد الصراع التجاري بين البلدين أنه مازال لدى الولايات المتحدة الأمريكية قدر كبير من القوة الكامنة على الجبهة التجارية، إذا كانت على استعداد لاستخدامها ضد الصين. ولكن لوبي الصين يضغط على واشنطن حتى لا تستخدمها، وكان مطلبه الأول- قبل انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية- هو أن يتم جعل وضع الصين كدولة أولى بالرعاية دائما بدلا من النظر في تجديده كل عام، ودائما، كانت الصين تعترض على إلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية لأسباب سياسية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعارض منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية بصورة آلية، مهما تكن الممارسات التجارية الصينية، والسبب هو الاعتقاد الأمريكي أنه بمجرد أن يكون ذلك الوضع دائما فإنه سيصبح من المستحيل تقريبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الضغط على الصين للتخلي عن الممارسات التجارية غير المشروعة، عن طريق تعليق وضع الصين كدولة أولى بالرعاية، معطيا الإدارة الأمريكية سلطة كاملة لرفع الرسوم الجمركية على أي بضائع صينية، عندما لا يحقق إجمالي الصادرات الأمريكية الزيادات الإضافية المرجوة.

ورغم ذلك، فقد نجحت الصين، قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بمنحها وضع الدولة الأولى بالرعاية بصورة دائمة في عهد الرئيس كلينتون، وهو ما يعني نجاح ضغوط اللوبي الصيني، وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام هذا السلاح في إدارة الصراع التجاري مع الصين.

وقد تمثل المطلب الثاني للوبي الصيني الجديد في إسقاط واشنطن معارضتها لعضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، فقد أرادت الصين أن تصبح جزءا من منظمة التجارة الدولية منذ إنشائها في عام ١٩٩٤، ولكن الولايات المتحدة وقفت حائلا أمام قبولها، مطالبة بأن تخفض الصين أو تستأصل العديد من مساوئ الانحرافات التجارية، ولكن الملاحظ أن الصين نجحت في الانضمام إلى المنظمة عام ٢٠٠١ ، بعيدا عن إبرام صفقة من هذا النوع، وأن هذا الانضمام جاء في الغالب بشروط صينية وبمزايا كبيرة، وأصبحت الصين بموجب ذلك تتمتع بوضع الدولة الأولى بالرعاية بصفة دائمة، ليس في علاقاتها مع الولايات المتحدة فقط، ولكن مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وقد بدأت عضوية الصين بالمنظمة تؤدي إلى منع الولايات المتحدة من اتخاذ إجراء قوي في خلافاتها التجارية مع الصين، حيث أصبح للصين الحق في الإصرار على وجوب حل أي خلاف عن طريق نظام التحكيم الملزم بالمنظمة. والملاحظ أن منظمة التجارة العالمية تتحرك في نظر مثل هذه الخلافات بحذر وبطء، ويستغرق حل الخلافات سنوات. وفي الغالب تكسب الصين هذه القضايا على أرض الواقع، باتباع استراتيجية الحرب الشعبية ضد المنتجات الأمريكية.

وفي النهاية، إذا كانت هذه هي أهم أبعاد الصراع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأمر المؤكد أن هذا الصراع يزداد عمقا بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وتزايد حجم الدور الذي تلعبه الصين في صياغة قواعد النظام التجاري الدولي على حساب تراجع الدور الأمريكي، وهو ما بدأ يظهر في عام ٢٠٠٥، بشكل واضح، في الخلاف الأمريكي -الصيني حول سعر صرف العملة الصينية، والضغوط الأمريكية من أجل تغيير السياسة النقدية الصينية، وكذلك في مجال تجارة المنسوجات بعد إلغاء نظام الحصص الأمريكي. والمؤكد أيضا أن تعثر مفاوضات الدوحة سيساعد على مزيد من الصراع على الأسواق بين الصين والولايات المتحدة، في ظل السياسات المختلفة التي يتبناها كلا البلدين لغزو الأسواق، وتأمين مصادر النفط الرخيص اللازم لتحقيق معدلات النمو المرتفعة.

ثالثا- التحديات التي تواجه الصعود الصيني :

لقد عكست الجولة الأخيرة للرئيس الصيني، التي قام بها في عدد من العواصم الإقليمية والدولية عام ٢٠٠٦، التطلعات الجديدة للدبلوماسية الصينية، التي تسعى لمواكبة حضور الصين المتنامي في الاقتصاد العالمي(١٣). ورغم كل التوقعات بنجاح هذه الدبلوماسية في تحقيق صعود الصين لتصبح القوة الأولى في العالم إلا أن هناك العديد من التحديات التي يمكن أن تقف عقبة أمام تحقيق ذلك، أو -على الأقل- تؤخر تحقيقه، وأهمها ما يلي:

- وجود العديد من التناقضات داخل الاقتصاد الصيني، وأهمها وجود فائض كبير في الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في العديد من الصناعات. ويكفي الإشارة هنا إلى أن فائض الطاقة غير المستغلة في صناعة الفولاذ مثلا بلغ نحو ١٢٠ مليون طن متري، وهذا الرقم يفوق إنتاج اليابان من الفولاذ في عام ٢٠٠٥، والبالغ نحو ١١٢,٥ مليون طن متري، وهو ما يعني تدني الكفاءة

الاقتصادية في الصين(١٤)

- وجود العديد من التناقضات في السلوك الاقتصادي للمجتمع الصيني. ومن الأمثلة على ذلك تدني مستويات الاستهلاك في الصين مقارنة ببلدان أخرى، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين مرتين ونصف مرة من نصيب الفرد الهندي بالأسعار الجارية وفقا لبيانات عام ٢٠٠٤. ولكن الملاحظ أن استهلاك الفرد في الصين لا يزيد على ثلثي استهلاك الفرد في الهند. وهذا التناقض دفع بعض الاقتصاديين الصينيين إلى مطالبة الحكومة الصينية بتبني سياسة تنموية تعتمد على الاستهلاك، وليس على الاستثمار والصادرات.

- إن الاقتصاد الأمريكي ما زال ضعف نظيره الصيني، ويصعب في المدى المنظور أن يتساوى البلدان على مستوى البنية الاقتصادية، يضاف إلى ذلك أن مناطق كبيرة من الريف الصيني ما زالت متخلفة، ومن ثم لن تتساوى الصين مع الولايات المتحدة من حيث دخل الفرد قبل عام ٢٠٧٥.

- ما زال الطريق طويلا أمام الصين قبل أن تشكل تحديا للتفوق الأمريكي، يماثل ذلك التحدي الذي فرضته ألمانيا، حين تفوقت على بريطانيا خلال الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

- إن روسيا ما زالت تمثل المصدر الأول للسلاح والتكنولوجيا العسكرية الصينية، وأن بكين أكبر مستورد عسكري من روسيا.

- إن الصين ستكون مضطرة لاستيراد نحو عشرة ملايين برميل من النفط يوميا بحلول عام ٢٠٣٠، أي ما يزيد على ٨٪ من إجمالي الطلب العالمي، كما سيتعين عليها استيراد نحو ٣٠٪ من احتياجاتها من الغاز بحلول العام نفسه، وهو ما يجعل النمو في الاقتصاد الصيني رهين أسعار النفط والغاز، ورهين الاستقرار في منابع النفط، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات النفوذ الأمريكي الواسع.

- إن القول أنه ما دامت الصين تحقق نموا اقتصاديا متزايدا، فمن المرجح أن تتزايد في الوقت نفسه قوتها العسكرية، أمرا صحيح ولكن في النهاية ستتوقف النتيجة على رد فعل الولايات المتحدة على تنامي القوة العسكرية الصينية.

- إن المفتاح الرئيسي للقوة العسكرية في عصر المعلومات يتوقف على القدرة على تجميع ومعالجة ونشر ودمج الأنظمة المعقدة للمراقبة من الفضاء، وأجهزة الحاسب الآلي فائقة القدرة والسرعة، والأسلحة الذكية. ومن المؤكد أن الصين ودولا أخرى تمكنت من تنمية بعض هذه القدرات. ولكن وفقا لآراء العديد من المحللين العسكريين، فليس من المرجح أن تتمكن الصين من سد الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة في المستقبل المنظور في هذا المجال.

- رغم أن الصين كانت تهيمن على آسيا في مجال القوة البحرية حتى القرن السابع عشر، إلا أن عدم وجود استراتيجية بحرية عالمية لها خلال القرون الثلاثة الماضية، وعدم سعيها إلى امتلاك قوات بحرية قادرة على دعم إستراتيجية عالمية، سيجعلها غير قادرة على فرض ظروف خاصة في شرق آسيا، وهو ما يعني كذلك أن توازن القوى بين الولايات المتحدة والصين على مستوى العالم، كما على مستوى آسيا نفسها، من المرجح أن يظل لصالح واشنطن على نحو حاسم خلال السنوات العشرين القادمة. ومع ذلك، فمن المرجح أن تتزايد قدرات بناء السفن لدى بكين، حتى تتمكن من منافسة اليابان وكوريا الجنوبية بحلول عام ٢٠١٠.

- وجود العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تعترض استمرار النمو الاقتصادي الصيني، مثل الفساد، والحكم الشمولي، والبطالة، إضافة إلى أن الصين قد أصبحت في الوقت الراهن موطنا لأكبر المشاكل البيئية في العالم. ويكفي هنا الإشارة إلى أن ستا من بين المدن العشر الأكثر تلوثا في العالم توجد في الصين.

رابعا- الصين وسيناريوهات حسم الصراع على القمة :

إذا كان التفوق العسكري والاقتصادي الأمريكي تفوق مطلقا، فإن الأسئلة التي تطرح هنا، تتعلق بمقدرة الاقتصاد الأمريكي على تحمل تبعات الحروب والصراعات التي تديرها الولايات المتحدة خارج أراضيها. وتأثيرها على تحريك الاقتصاد عبر ضخ استثمارات تسمح بإنعاشه. والسؤال بمعنى آخر: إلى أي مدى تستطيع السياسة الخارجية الأمريكية إنقاذ الاقتصاد الأمريكي من التراجع أمام صعود الاقتصاد الصيني؟ لا شك في أن الفشل الأمريكي في هذا المجال يرشح سيناريو التراجع الأمريكي لصالح الصعود الصيني.

والأمر الذي نرجحه، ويمكن الجزم به إلى حد ما. أن أزمة الركود سوق تتعمق، وانهيار أسواق الأسهم مرشح للتكرار، كما أن إفلاس الشركات قد يتسع في ظل النظام الرأسمالي والسياسات الاقتصادية الأمريكية، وهو ما سيلقي بظلاله على حسم الصراع التجاري الدولي لصالح قوى أخرى مثل الصين، وهو ما يعزز احتمالات تحقق السيناريو السابق.

ولكن يجب التنبيه إلى أنه سبق أن تنبأ الكثيرون في ظل أزمات الاقتصاد الأمريكي التي تبلورت في ثمانينيات القرن الماضي(١٥)، ونهوض الاقتصاد الياباني ومقدرته على المنافسة، بأن اليابان تسير نحو القمة(١٦)، إلا أن هذه التوقعات انهارت مع الانهيار الاقتصادي الذي شهدته اليابان نهاية التسعينيات والذي طال قطاع البنوك بالأساس، وجعلها تغرق في أزمة لم تستطع تجاوزها حتى الآن، مما أضعف مقدرتها التنافسية، وقلص من توقعات، قيادتها للاقتصاد العالمي. وهذا يطرح سؤلا مهما، هو: هل سيتكرر السيناريو نفسه مع الصين خلال العقود القادمة. أم أن الاقتصاد الصيني سيتغلب على كل التحديات، وينجح في أن يتصدر الاقتصاد العالمي؟ لا شك أن تكرار ما حدث لليابان مع الصين يرشح سيناريو فشل الصعود الصيني ويعزز سيناريو بقاء السيطرة الأمريكية.

وختاما، من المهم تأكيد أن الإجابة على التساؤلات التي ترجح السيناريوهات السابقة ترتبط بالإجابة على سؤال آخر جوهري، هو: هل ستستمر الصين في الإطار الاشتراكي أم

الرأسمالي؟ حيث إن تحولها إلى قطب في إطار النمط الرأسمالي يقتضي تحولها إلى الرأسمالية، فالسياسات المتبعة حاليا في الصين قد توحي بهذا، إلا أن التدقيق فيها يوضح أنها سياسات مستوحاة إلى حد ما من التجربة اليابانية، حيث تلعب الدولة دورا مهما في تطوير الصناعة، وتحويلها إلى رأسمال خاص. ويتركز هدف الحكومة في تأسيس اقتصاد رأسمالي في ظل ضبط توسيع الملكية الخاصة، وهذه مسألة تجعل من الصين تجربة خاصة، قادرة على أن تصبح في المركز الاقتصادي الأول عالميا.

والمؤكد أن صعود الصين للقمة سيعززه حدوث تفكك للتحالف الاقتصادي السياسي العسكري الأمريكي- الياباني لصالح تحالف آسيوي، كما تخوف من ذلك هنري كيسينجر(١٧)، وكذلك إذا حدث تحالفا بين الصين واليابان من جهة، وبين الصين ودول رأسمالية مهمشة، مثل فرنسا، من جهة أخرى(١٨).

الهوامش والمراجع :

(١) وكالة الأنباء الصينية، جياباو، الشراكة بين الآسيان والصين في أعلى مستوى لها، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦.

(٢) تقديرات مكتب الإحصاءات الوطني الصيني وصندوق النقد الدولي.

(٣) ديفيد فرانسيس، لماذا يهتم الأمريكيون بسعر صرف العملة الصينية

(٤) أعلن رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي دينج زيوبينج انه يتعين على نظام الحكم في الصين التركيز على التنمية بعيدا عن الحوار الايديولوجي وقال (لا يهمني إذا كان لون القط أبيض أم أسود ما دام ينجح في اصطياد الفئران، لأنني عندها أستطيع القول عليه إنه قط جيد). ومنذ ذلك الوقت، اتبعت الصين بشكل مدروس وبلا كلل أساليب علمية وعملية لعملية التطوير والتحديث بعيدا عن الجدل الأيديولوجي.

(٥) عبدالجليل زيد المرهون، جولة جنتاو وتطلعات الدبلوماسية الصينية، جريدة الرياض السعودية، ٥ مايو ٢٠٠٦.

(٦) لقد صرح وزير التجارة والصناعة المصري- قبل زيارة الرئيس مبارك مباشرة للصين في نوفمبر ٢٠٠٦ - بأن الصين ستصبح الشريك التجاري الأول لمصر خلال ١٠ سنوات، في إشارة إلى توجه مصر تجاريا نحو الشرق، فيما اعتبره البعض رسالة مصرية للولايات المتحدة الأمريكية بعد تعثر مفاوضات البلدين لإقامة منطقة تجارة حرة.

(٧) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول أبعاد الصراع التجاري الدولي، يمكن الرجوع إلى:

د. مغاوري شلبي علي، مستقبل الاقتصادات العربية في ظل النظام التجاري الدولي، مكتبة دار النهضة العربية، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ٨٩ -١٢٣.

(٩) وكالة الأنباء الصينية، الأحد ٥ نوفمبر ٢٠٠٦.

(١٠) يرى الأمريكيون أن السياسة المالية الصينية القائمة على التدخل لصالح خفض قيمة عملتها توجد ما قيمته ٣٣٪ من الدعم المقدم إلى منتجاتها المصدرة، وأن هذا يعد سياسة تجارية غير عادلة، وتخل بمعايير المنافسة الحرة، وتطالب الولايات المتحدة برفع قيمة اليوان أمام الدولار.

(١١) التيارات الخفية المعارضة للصين تكشف عن الحالة النفسية للحرب الباردة، جريدة الشعب الصينية، ٣٠ أبريل ٢٠٠٤.

http://arabic.peopledaily.com.

(١٣) عبدالجليل زيد المرهون، جولة جينتاو وتطلعات الدبلوماسية الصينية، جريدة الرياض السعودية، مرجع سابق.

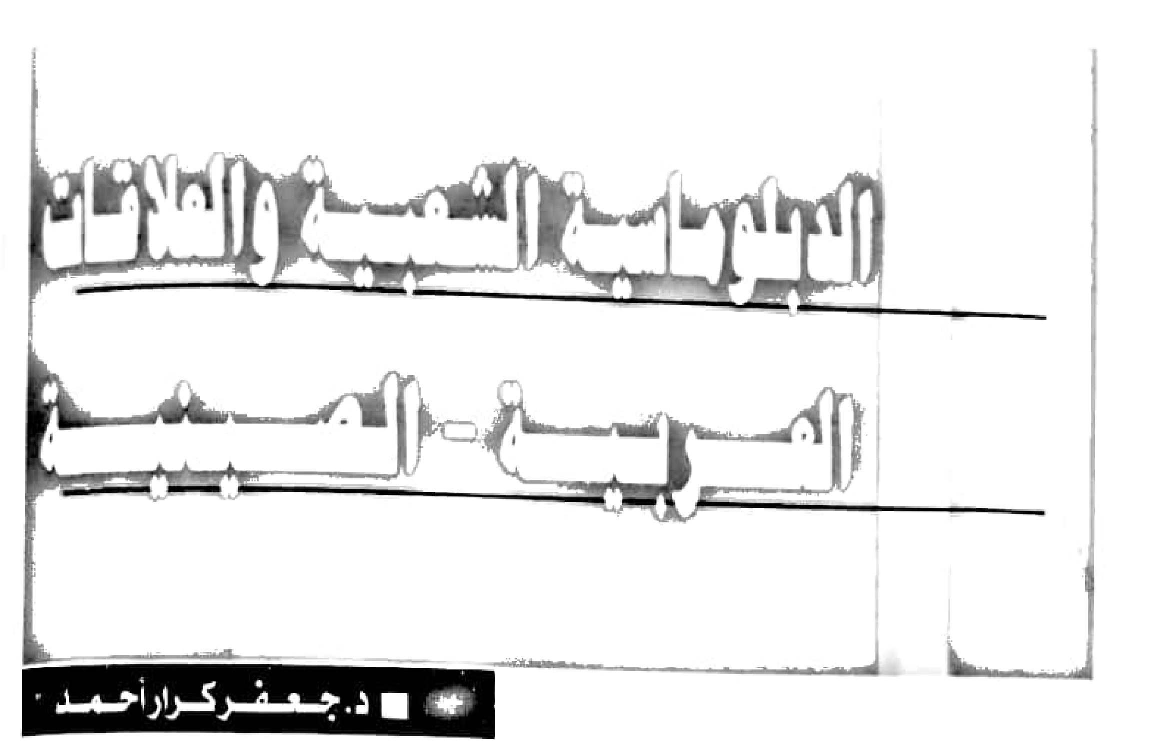
(14) Marten Wolf ,China Toward consumption Driven Growth path, policies of international economy ,October 2006 .www.ile.com.

(١٥) سلامة كيلة، الامبريالية ونهب العالم، دار التنوير العلمي، الأردن، مايو ١٩٩٢.

(١٦) ليستر ثارو، الصراع على القمة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٠٤، ١٩٩٥.

(١٧) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية؟، ص ١٠٧، ص ١٠٨، ص١٢١.

(١٨) يؤكد ما ذهبنا إليه هنا الزيارة الأخيرة للرئيس الفرنسي شيراك إلى بكين في أكتوبر ٢٠٠٦، حيث جاهرت فرنسا لأول مرة بعيدا عن المفوضية الأوروبية بأنها تسعى إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الصين في المجالات الرئيسية، مثل صناعة الطيران، والطاقة النووية، والنقل بالسكك الحديدية، والاتصالات، والخدمات المالية.





د. جعفر كرار أحمد *

تحاول هذه السطور أن تبحث فى الجذور التاريخية للدبلوماسية الشعبية فى الجانبين فى العصور القديمة، ثم نشأتها وتطورها فى العصر الحديث، محاولة البحث فى طبيعة الجهود التى قامت بها الدبلوماسية الشعبية وشكل نشاطاتها، والوضع الراهن للدبلوماسية الشعبية فى الجانبين وكيف يمكن تنشيطه.

نشأة وتطور الدبلوماسية الشعبية العربية - الصينية :

تشير المصادر التاريخية الصينية الى أن المؤسسة الرسمية الصينية عندما فكرت فى التعرف على منطقة أسيا الوسطى وغرب أسيا، كخطوة أولى نحو إقامة علاقات دبلوماسية معها، استخدمت رسل الدبلوماسية الشعبية كفرق استكشاف متقدمة للتعرف على جغرافية وثقافة المنطقة. حيث أرسل الإمبراطور وو دى (Wu Di) المبعوث جانج تشيان (Zhang Qian) مرتين فى عامى ١٩٣و١٢٠ ق.م إلى أسيا الوسطى وغرب أسيا. وتشير المصادر الصينية إلى أن جانج تشيان قد زار العراق، الذى كان يطلق عليه فى ذلك الوقت تياو تشى (Tiao Zhi)، وقد جمع جانج معلومات وفيرة عن الطرق التجارية حول العراق والمناطق التى حوله(١). وقد أسهمت هذه المعلومات - لاحقا - فى بناء العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع هذه المنطقة.

واستمرت الدبلوماسية الشعبية الصينية - العربية فى تعزيز العلاقات بين الجانبين حتى أوائل القرن الماضى، عندما قادت شخصيات صينية، مثل الحاج عيسى ما وو لنج (Isa Ma Wu Ling) فى المرحلة من ديسمبر ١٩٣٧ حتى يونيو ١٩٤٠، بعثة صينية زارت البلاد العربية للحصول على دعم عربى رسمى وجماهيرى لنضال الشعب الصينى ضد الغزو اليابانى، وقد زارهذا الوفد مكة المكرمة، حيث وجد من المسئولين السعوديين تعاطفا ودعما لقضية الشعب الصينى(٢).

وكثيرا ما وقف مناضلون من بقية الدول العربية - خصوصا مصر والسودان - إلى جانب حركة التحرر الصينى وكفاحها ضد الاحتلال اليابانى. كما كانت الصين - بعد استقلالها - فى مقدمة الدول التى ساندت حركات التحرر والاستقلال فى إفريقيا ودول العالم الثالث. ثم وقفت الصين بقوة إلى جانب الدول العربية فى قضاياها الرئيسية، خصوصا الصراع العربى - الإسرائيلى. وخلال القرن العشرين، كانت الدبلوماسية الشعبية تلعب دورا محوريا فى العلاقات بين الجانبين.

حاضر ومستقبل الدبلوماسية الشعبية بين الجانبين :

شهدت فترة التسعينيات تراجعا ملحوظا فى نشاط جمعيات الصداقة الشعبية بين الجانبين، بالرغم من انتشارها وتزايد أعدادها، وقد تزامن هذا التراجع مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، إلا أن مؤشرات تراجع نشاط الجمعيات فى الصين قد ظهر منذ نهاية الثورة الثقافية فى عام ١٩٧٨، وظهور تغيرات أساسية فى بنية الحزب الشيوعى والدولة فى الصين وتوجهاتها الخارجية. وقد تزامن مع كل هذا - وخصوصا فى فترة التسعينيات - تراجع النشاط الثورى فى معظم بقاع العالم، ومن ضمنها المنطقة العربية، إذ قل نشاط القوى التى كانت تعتبر

(*) خبير فى الشئون الصينية ، باحث زائر بمعهد دراسات الشرق الأوسط ، جامعة شنغهاى.

التضامن مع القوى الثورية ومع شعوب العالم جزءا أصيلا من نهجها السياسي.

وبالرغم من أن الصين تعتبر من القوى التي خرجت من معارك الحرب الباردة بخسائر قليلة نسبيا، ونجحت في تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب وروسيا، إلا أن القضايا التي كانت تواجهها الصين إبان الحرب الباردة لا يزال بعضها حاضرا، بينما استجدت قضايا أخرى، فالنضال من أجل توحيد الصين لا يزال مستمرا، والتشكيك في مشروعي الشراكة الصينية - العربية والصينية - الإفريقية اتخذ أبعادا وأدوات جديدة.

هذا بينما تعيق القوى الغربية - بكل ما تستطيع - نهوض الصين السلمي، في وقت ظهرت فيه طموحات مشروعة للصين للتحول إلى قوة اقتصادية وسياسية وثقافية كبرى. وقد تزامنت مع طموحات الصين المشروعة هذه حملة إعلامية وسياسية غربية، تستهدف تشويه صورة الصين والتشكيك في نياتها.

إذن القضايا ذاتها، التي كانت تحشد لها الصين الدعم وتنشط دبلوماسيتها الشعبية في الدفاع عنها، لا تزال حاضرة، وتحتاج لذلك الدعم.

وكان على جمعيات الصداقة في الصين والوطن العربي البحث عن آليات جديدة للنهوض بواجباتها، بدلا من الاستسلام للتراجع وللقراءات الخاطئة. لقد قل منذ مطلع التسعينيات الدعم المادي والسياسي والإعلامي الرسمي المقدم لهذه الجمعيات، كما قل اهتمام القوى السياسية التي كانت تبارك عملها في الماضي، حيث انحصر دورها بالصين في تنظيم الحفلات الرسمية عند زيارات الوفود العربية الرسمية وشبه الرسمية، كما لم يعد يصاحب يوم التضامن مع فلسطين في الصين نفس الزخم الإعلامي السابق، واقتصر الاحتفال به على مجموعات صغيرة محددة. لقد تراجع دورها التنويري والتضامني مع شعوب الشرق الأوسط، بينما تقاعد جيل الثوريين القدامى الذين كانوا على رأس حركات السلام والتضامن والصداقة في العالم العربي. وأصبحت جمعيات الصداقة في معظم البلدان العربية منظمات رسمية أكثر منها شعبية، يكاد لا يشعر المجتمع بنشاطها. وربما لا يُلاحظ وجودها إلا في المناسبات الرسمية مثل حضور حفلات استقبال اليوم الوطني للصين.

ولكن ظهرت في السنوات القليلة الماضية مؤشرات طيبة على رغبة شعبية ورسمية لتنشيط هذه الجمعيات، كما شعرت فئة من المثقفين العرب والصينيين بالحاجة إلى إعادة تفعيل هذه المنظمات للإسهام في مشروع الشراكة العربية - الصينية المقترح، والبحث عن المشترك بين الأمتين الصديقتين. لقد انتهت هذه المجهودات إلى تبني صيغة منتدى عربي - صيني يؤسس لشراكة شاملة بين الأمتين. وتنبه القائمون على أمر المنتدى إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به جمعيات الصداقة في دعم هذه الشراكة. فبينما أشار إعلان المنتدى إلى أهمية "دعم وتطوير علاقات التفاهم والحوار بين الطرفين"(٣)، أشار برنامج عمل المنتدى بوضوح إلى "ضرورة تنشيط وتعزيز التواصل والتعاون بين جمعية الصداقة الصينية - العربية، وجمعية الصداقة العربية - الصينية، وتعزيز دورهما في تحقيق التواصل غير الحكومي"(٤).

مؤتمر العلاقات الصينية - العربية وتفعيل الدبلوماسية الشعبية :

كان مؤتمر العلاقات الصينية العربية - الذي عقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦ في العاصمة السودانية الخرطوم - تطورا مهما في دعم الدبلوماسية الشعبية، وقد عقد هذا المؤتمر تحت شعار (الصداقة الشعبية وعاء جامع ورابط متين). وبالرغم من أن المؤتمر قام على شعارات شعبية، إلا أن الطابع الرسمي قد غلب عليه. وقد عززت معظم الأوراق المقدمة والكلمات التي ألقيت هذا الانطباع .

وبالرغم من غلبة الجانب الرسمي على الشعبي في مداولات وأوراق هذا المؤتمر، إلا أن انعقاده في حد ذاته يعتبر حدثا مهما، إذ إنه قد يمنح في المستقبل المنظمات الشعبية المعنية بالعلاقات الصينية - العربية منبرا مهما للإسهام في الشراكة الصينية - العربية الشاملة، وقد خرج المؤتمر بعدد من الاقتراحات والتوصيات، كان أهمها:

١- ضرورة أن يعقد المؤتمر اجتماعه الدوري مرة كل سنتين تحت استضافة احدى المنظمات العربية أو الصينية، وذلك لضمان المتابعة والتنسيق بين جمعيات الصداقة الصينية والعربية بشكل دوري ومنتظم.

٢- تكريس الاهتمام بإقامة علاقة توأمة بين المدن الصينية ونظيراتها العربية بهدف إيجاد أطر مؤسسية شعبية للتعاون وتبادل الخبرات في مجال تنمية وادارة المدن.

٣- أقر المؤتمر اقامة رابطة لجمعيات الصداقة العربية - الصينية، مقرها الخرطوم، تعمل تحت رعاية جامعة الدول العربية.

٤- تتكون عضوية الجمعية من ممثلي الدول المشاركة، وتكون رئاستها دورية، حيث يقام المؤتمر.

٥- أن يكون يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦م هو يوم الصداقة العربية - الصينية، ويحتفل به في كل الدول العربية عبر جمعيات الصداقة، وكذلك في الجامعة العربية، وفي جمعية الصداقة الصينية - العربية في الصين.

خاتمة :

تؤكد حقائق التاريخ أن الدبلوماسية الشعبية بين الجانبين

العربي والصيني ليست وليدة اليوم، وإنما يعود تاريخ نشأتها إلى أكثر من ألفي عام، وقد أسهم جيل من روادها في تعزيز التفاهم والتواصل بين الأمتين. أما حاليا، فإن من أهم واجبات الدبلوماسية الشعبية للامتين الإسهام في تحويل مشروع الشراكة المطروح حاليا الى واقع ملموس وفعلي. ولكيما تفعل الدبلوماسية الشعبية ذلك، فيجب أن تنتزع قدرا من حرية الحركة، كما على الحكومات ان تتفهم دورها وعدم التضييق عليها، بل من واجبها توفير الدعم المالي والاعلامي والسياسي لها.

ومن المهم أيضا العمل قبل انعقاد مؤتمر الصداقة العربية - الصينية القادم على تكوين جمعيات صداقة في كل من مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية الصومال الفيدرالية.

ونسبة للدور الكبير والمهم الذى نتوقع أن تلعبه الدبلوماسية الشعبية لدى الجانبين، نرى من المفيد أن يتم، بعد إحياء وتنشيط جمعية الصداقة العربية - الصينية، تشكيل لجنة صينية - عربية مشتركة لتنسيق المواقف والعمل المشترك.

من المفيد أيضا تشجيع ممثلي المؤسسات الدينية في الجانبين على مواصلة دورهم المهم في تعزيز التفاهم والحوار بين الجانبين، وقد لوحظ الدور المهم الذى قامت به المنظمات الدينية العربية الإسلامية والمسيحية في تعزيز تيار الدبلوماسية الشعبية منذ القرن السابع الميلادي وحتى اليوم.

ومن المهم أن تقوم جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم وجمعية الصداقة الصينية - العربية باستدعاء تاريخ رواد الدبلوماسية الشعبية العربية - الصينية الأوائل الذين وقفوا الى جانب الثورة الصينية حتى انتصارها، وأسهموا في مرحلة بناء الدولة في الصين، مثل جورج حاتم، وسلامة عبيد، والصحفي السوداني حامد وافي، ومحمد خير، وغيرهم، وحتى هؤلاء الذين لا يزالون يقدمون بصمت ونكران ذات، مثل الخبير الفلسطيني محمد أبو جراد، الذى لازم الثورة الصينية لاكثر من ثلاثة عقود. على هذه المنظمات أن تبادر باصدار كتيبات توثيقية حول إسهامات هذا الجيل.

وعلى القائمين والحادبين على مستقبل الصداقة بين الجانبين، والذين يعتبرون أنفسهم ومنظماتهم امتدادا طبيعيا لحركة التضامن الذى اظهرته جمعيات ومنظمات الصداقة منذ خمسينيات القرن الماضي، أن يعملوا على إحياء وتنشيط منظمات كانت قائمة في السابق، ولعبت دورا اساسيا في مسيرة الدبلوماسية الشعبية بين الجانبين، وذلك مثل الجمعية الصينية للتضامن الأفرو-أسيوي، وتنشيط نظيراتها في العالم العربي، وإحياء اتحاد صحفيي آسيا وإفريقيا، واتحاد كتاب آسيا وإفريقيا. لقد أسهمت هذه المنظمات في تقريب الأمم وتصدت للحملات المعادية للامتين. إن الحاجة لا تزال قائمة لهذه المنظمات.

كما قد يكون من المفيد أن يصدر بمناسبة انعقاد المؤتمر القادم كتاب يشمل تاريخ جمعيات الصداقة العربية في كل قطر عربي. ويكلف هذا المؤتمر رسميا كل جمعية صداقة عربية - صينية بتجميع وثائقها وتاريخ منظماتها، وتبعث بها الى لجنة مكلفة يحددها هذا المؤتمر، تكون مسئولة عن تجميع وتصنيف واصدارهذا الكتاب. كما نرى أهمية إصدار مجلة ربع سنوية باللغتين العربية والصينية، تعنى بابراز نشاطات جمعيات الصداقة للجانبين، وكذلك قضايا العلاقات العربية - الصينية.

ونسبة للطبيعة غير الرسمية لجمعيات الصداقة في الجانبين ومرونة الحركة المتوافرة قياسا للقنوات الدبلوماسية الرسمية، فمن المهم أن تصدر هذه الجمعيات بيانات مشتركة، توضح فيها رأيها في القضايا الكبرى التى تهم العالم العربي والصين.

المراجع والهوامش :

1- Zhang Gang Da, An Outline of the Historical Relations Between China and Arab Countries, edited by Zhou Yi Liang, The History of Sino-Foreign Cultural Intercourse, (Hunan, The People's Publishing House), 1987, p746. (in Chinese language) see also Shi Ji chapter(123)in Chinese language.

٢- Tie Wei Ying، المساعدات المقدمة من الشرق الاوسط للصين في اثناء حرب المقاومة ضد اليابان، مجلة العالم العربي، شنغهاي، العدد الثاني، ابريل١٩٩١، ص٢٩-٣٠. (باللغة الصينية).

٣- النص الكامل لإعلان منتدى التعاون الصيني - العربي، القاهرة، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

٤- النص الكامل لبرنامج عمل منتدى التعاون الصيني - العربي، القاهرة، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

العلاقات الصينية - الإفريقية.. شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية

شهدت العاصمة الصينية بكين، بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٦، أعمال القمة الصينية - الإفريقية، بمشاركة أكثر من أربعين زعيما إفريقيا، تحت شعار "صداقة وسلام وتعاون وتنمية". وهى القمة الأرفع مستوى، والاجتماع الأضخم بين الزعماء الصينيين والأفارقة منذ شروع الصين والدول الإفريقية فى إقامة روابط تعاون فيما بينهما خلال عقد الخمسينيات. وقد اختتمت القمة أعمالها بالموافقة على إعلان القمة، الذى أعلن فيه رسميا إقامة وتطوير الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين وإفريقيا. وتلا الإعلان كل من الرئيس الصينى هوجينتاو، وميليس زيناوى رئيس الوزراء الإثيوبى، الذى تولت بلاده الرئاسة المشتركة للمنتدى مع الصين، والرئيس المصرى حسنى مبارك، حيث تستضيف مصر المؤتمر الوزارى القادم للمنتدى عام ٢٠٠٩.

وقد أكد الإعلان أن الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين وإفريقيا تقوم بالأساس على المساواة والثقة المتبادلة سياسيا، والتعاون والحصول المشترك على المنافع اقتصاديا، والتبادلات والاقتباسات المتبادلة ثقافيا. كما أشار إلى أن الأهداف التنموية بين الصين وإفريقيا مشتركة، والمصالح متماثلة، ومستقبل التعاون واسع فى ظل الأوضاع الجديدة، وأن تعميق الصداقة التقليدية وتوسيع التعاون المتبادل هو طريق لا بد منه لتحقيق التنمية والرخاء المشتركين بين الصين وإفريقيا فى القرن الجديد.

ترجع العلاقات بين الصين ودول القارة الإفريقية لأكثر من نصف قرن، وإن اختلفت توجهاتها. فخلال عقد الستينيات، وفى إطار أجواء الحرب الباردة، ساندت الصين العديد من الحركات السياسية ذات التوجه اليسارى فى إفريقيا فى إطار سياستها لنشر "الماوية". ثم شهدت العلاقات بين الجانبين حالة من الفتور، امتدت منذ منتصف السبعينيات وحتى نهاية القرن العشرين. ومع نهاية التسعينيات، عادت العلاقات الصينية - الإفريقية للانتعاش مرة أخرى، خاصة مع انطلاق منتدى التعاون الصينى - الإفريقى الذى تأسس فى عام ٢٠٠٠، وشكل آلية فعالة للحوار الجماعى وملتقى مهما للتعاون بين الصين وإفريقيا. وتحت إطار المنتدى، قامت الصين بإلغاء ديون تصل قيمتها إلى ١٠.٩ مليار يوان (١.٣٨ مليار دولار أمريكى) كانت مستحقة على ٣١ من البلدان الأقل تقدما المثقلة بالديون فى إفريقيا، كما أنها وسعت من نطاق إلغاء التعريفة الجمركية على بعض الواردات إلى الصين. كما منحت الصين ٢٩ دولة إفريقية، من الدول الأقل نموا والتى تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، ١٩٠ نوعا من المنتجات، ينتظر أن تصل خلال السنوات القادمة إلى ٤٤٠ نوعا من المنتجات، إعفاء من الرسوم الجمركية.

وتقوم الاستراتيجية الصينية على تقديم المساعدات للدول الإفريقية بدون أى شروط سياسية مسبقة بهدف تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، ومواصلة تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية معها.

وخلال ٦ سنوات من إقامة منتدى التعاون الصينى - الإفريقى، عقد مؤتمران وزاريان فى كل من بكين وأديس أبابا. كما تبادل زعماء الطرفين أكثر من ١٨٠ زيارة، منها ١٤٠ زيارة قام بها الزعماء الأفارقة للصين. وتضاعفت التجارة بين الجانبين الصينى والإفريقى أربع مرات خلال السنوات الخمس الماضية، لتصل من ١٠.٥ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٣٩.٧ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٥، لتصبح الصين ثالث أكبر شريك تجارى للقارة الإفريقية بعد كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، ويسعى الطرفان الصينى والإفريقى لرفع حجم التجارة بينهما ليصل إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠(١).

وطبقا لإحصائيات عام ٢٠٠٥، فقد وصلت الاستثمارات المباشرة الصينية فى إفريقيا إلى ١.١٨ مليار دولار أمريكى، كما أسست الصين نحو ٨١٠ مؤسسات هناك.

من جهة أخرى، أبدت الصين اهتماما ملحوظا بمصادر الطاقة فى القارة الإفريقية. فبدأت مصادر الطاقة الإفريقية والمواد الخام والمنتجات الصناعية فى التحول إلى السوق الصينية، خاصة أن الاقتصاد الصينى، الذى حافظ على معدل للنمو ٩٪ سنويا على مدى العقدين الماضيين، تتزايد حاجته لمصادر رخيصة للطاقة لكى يحافظ على هذا المعدل للنمو. وطبقا للخبراء، فإن الصين -بحلول عام ٢٠٤٥- ستعتمد فى ٤٥٪ من استهلاكها للطاقة على مصادر خارجية(٢)، وهو ما يبرر سعى الصين لضمان مصادر رخيصة للطاقة من الدول الإفريقية، خاصة السودان، ونيجيريا، والجابون، وتشاد.

وبجانب تنمية أوجه التعاون فى مجالى التجارة والاقتصاد، فقد شهدت العلاقات الثقافية بين الجانبين أيضا نشاطا ملحوظا. فقد وقعت الصين، حتى نهاية عام ٢٠٠٥، ٦٥ اتفاقا ثقافيا مع الدول الإفريقية، وقامت بتنفيذ ١٥١ خطة للتبادلات الثقافية.

ويمكن إيجاز موقف الصين من قضايا الديمقراطية والحكم الصالح فى إفريقيا، فيما صرح به ون جيا باو، رئيس مجلس الدولة الصينى، خلال زيارته لبعض الدول الإفريقية فى الصيف الماضى، حيث أعلن أن "الصين تشجع الدول الإفريقية على الديمقراطية، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية والمساواة". ثم أضاف أن الصين "تثق تماما بأن الدول الإفريقية تستطيع أن تحل قضاياها الداخلية بنفسها"(٣).

ومن جانبها، فقد قدمت العديد من الدول الإفريقية دعما قويا فى إحباط الاقتراحات المعادية للصين من جانب بعض البلدان الغربية فى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وساعدت الصين على إجهاض المحاولات الكثيرة من جانب تايوان "للمشاركة فى الأمم المتحدة"، وللدخول فى منظمة الصحة العالمية وهيئات دولية أخرى.

وأصدرت الحكومة الصينية فى يناير ٢٠٠٦ برنامج سياساتها الإفريقية، تحت عنوان "وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا"(٤)، والتى جاء فى مقدمتها أنها تهدف إلى إعلان أهداف سياسات الصين تجاه إفريقيا، وإجراءات تحقيقها، وتخطيط التعاون المستقبلى فى مختلف المجالات بين الجانبين من أجل دفع العلاقات الصينية - الإفريقية إلى تطور مستقر طويل الأجل، وتعاون المنافع المتبادلة إلى مستوى جديد باستمرار. وقد تناولت الوثيقة المكانة المهمة التى تحتلها القارة الإفريقية، والروابط التاريخية التى تربطها بالصين، بالإضافة إلى سبل تعزيز التعاون الصينى - الإفريقى فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى قضايا السلام والأمن.

الهوامش:

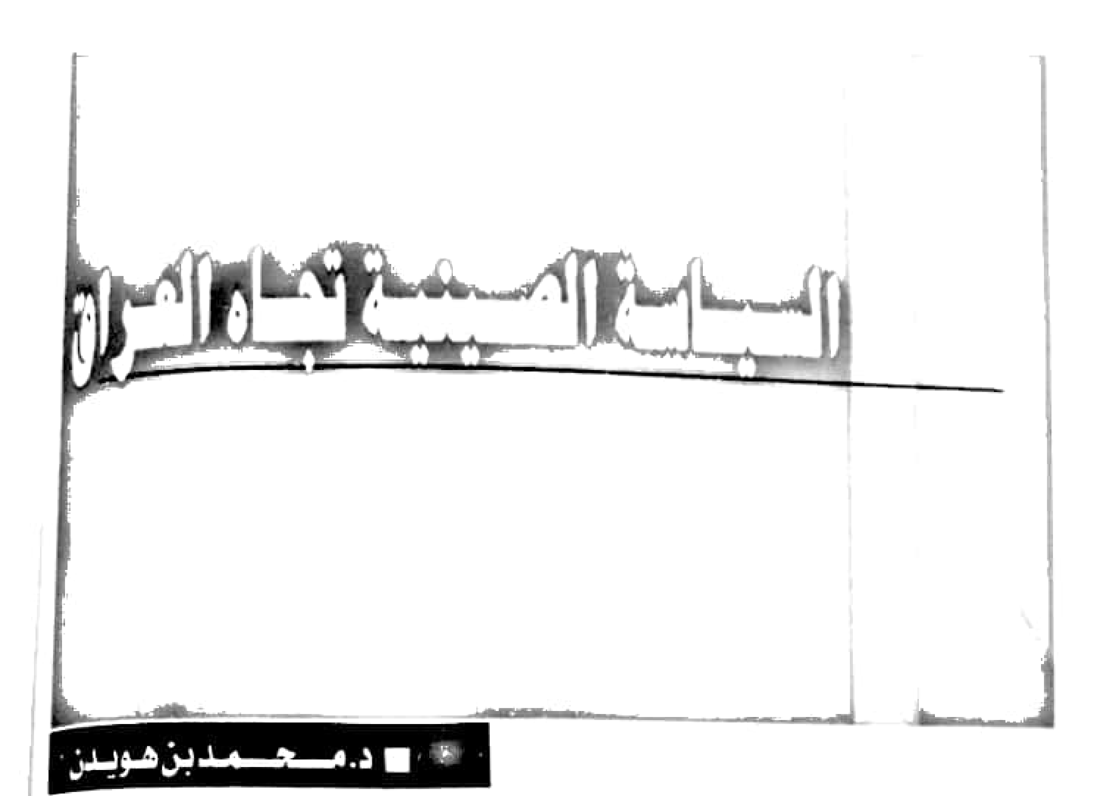
١- تقرير إخبارى: توقع زيادة حجم التجارة الصينية - الإفريقية بحلول عام ٢٠١٠، صحيفة الشعب اليومية
http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/.5000829html

2- Esther Pan, China,Africa and oil, council on foreign relations: http://www.cfr.org/publication/9557/

3- Elizabeth C. Economy; The perils of Beijing's Africa strategy; International Herald Tribune; November 2-2006

٤- يمكن الاطلاع على النص الكامل لوثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا على موقع منتدى التعاون الصينى - الإفريقى"
http://www.china.org.cn/arabic/.269173htm

جورج ثروت فهمى



٦

السياسة الصينية تجاه العراق

د. محمد بن هويدن

يسعى التحليل التالي إلى محاولة فهم السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق، ومعرفة المحددات الأساسية التي ينطلق منها الموقف الصيني الرسمي من الاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق، والوضع العراقي بعد ذلك الاجتياح.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن التوجه السياسي الخارجي الصيني تجاه العراق الجديد هو تعبير عن السياسة الخارجية العامة التي تبنتها الصين الشعبية مع قدوم الرئيس دينج تشاو بينج إلى السلطة في الصين في أواخر السبعينيات، والقائمة على تسخير جميع السبل من أجل مساعدة الصين على إنجاح برنامجها الإصلاحي.

أولا- تطور السياسة الصينية تجاه العراق :

عندما نشأت الصين الشعبية في نهاية عام ١٩٤٩، كان العراق بعيدا كل البعد عن الصين الشعبية وفكرها الشيوعي الذي كان يميل عقائديا وسياسيا واقتصاديا إلى الاتحاد السوفيتي. واتسمت العلاقات بينهما بالفتور حتى قيام ثورة ١٩٥٨، التي قادها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وتمكنت من القضاء على الحكم الملكي في العراق. من هنا، برزت أهمية العراق في التفكير السياسي الصيني. فثورة ١٩٥٨ لم تقض فقط على التحالف العراقي - الغربي من خلال الانسحاب العراقي من حلف بغداد، لكنها أيضا قربت العراق إلى الفكر الشيوعي من خلال تقريب النظام الجديد في العراق للشيوعيين العراقيين، واعتماده عليهم في تسيير شئون البلاد(١) لذلك، جاءت العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية والعراق في أغسطس من عام ١٩٥٨ كتتويج لذلك التحول الأساسي الذي حدث في العراق. وكانت الصين تأمل في أن تكون الثورة العراقية بداية انطلاقة لثورات أخرى في المنطقة العربية تعتمد النهج الثوري الشيوعي(٢). وهو ما جعل الصين تدافع عن نظام عبد الكريم قاسم ضد محاولة الانقلاب الفاشلة ضده في مارس من عام ١٩٥٩، وانتقدت الصين مصر لدورها في دعم تلك المحاولة(٣)

لكن تلك العلاقة بين البلدين لم تكن دائما في أحسن حالاتها، بل شهدت صعودا وهبوطا في ضوء موقف كل منهما تجاه الشيوعية من جهة، وتجاه العلاقة مع الاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى.

وعلى سبيل المثال، خلال فترة الحرب العراقية-الإيرانية، كان الموقف الصيني يتمحور حول نقطتين أساسيتين. النقطة الأولى مرتبطة بالتخوف الصيني من التوغل السوفيتي في منطقة الخليج عبر طرف من أطراف الحرب. والنقطة الثانية مرتبطة بالتخوف الصيني من أن الحرب قد تتوسع لتطال الدول الخليجية الأخرى القريبة من إيران والعراق. لذلك، سعت الصين إلى اتباع سياسة خارجية قائمة على الحياد بين الطرفين المتحاربين، حتى لا تفقد تواصلها مع كل من العراق وإيران، وتفتح المجال للاتحاد السوفيتي كي يتوغل بنفوذه فيهما. وفي الوقت ذاته، استفادت الصين من الحرب العراقية-الإيرانية من خلال بيعها للسلاح إلى كل من الطرفين المتحاربين، حيث إنه خلال فترة الحرب، أصبحت الصين المصدر الأساسي للسلاح إلى كل من العراق وإيران، فقد شكلت مبيعات السلاح الصيني إلى كل من العراق وإيران ما نسبته ٦٠٪ من مجموع مبيعات الصين من السلاح خلال الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦(٤)

وأثناء أزمة الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠، دعمت الصين قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالكويت، ولم تعارض القرار ٦٧٨ القاضي بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد القوات العراقية الموجودة في الكويت من أجل إخراجها من هناك.

ورحبت الصين باتفاق النفط مقابل الغذاء، الذي وقعته الأمم المتحدة مع الحكومة العراقية، والذي سعت الصين من خلاله إلى إعادة علاقاتها الاقتصادية مع العراق. ووفقا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم لدراسات السلم الدولي، فإن الصين كانت ثاني أهم مصدر للسلاح الى العراق حتى عام ٢٠٠١ بما نسبته ١٨ بالمائة من واردات العراق من السلاح(٥)

ثانيا موقف الصين من التصعيد الأمريكي مع العراق :

في الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٢، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يطالب ضمنيا بتفويض مجلس الأمن

(*) أستاذ العلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة

لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم قبول وعدم تعاون العراق مع فريق التفتيش الدولي. الرد الصيني على المشروع الأمريكي لم يكن بشدة وصرامة رد كل من فرنسا وروسيا، اللتين أعلنتا صراحة عدم رضاهما عن المشروع الأمريكي، ما لم تُدخل الولايات المتحدة تعديلات عليه. أما الصين، فقد طالبت بضرورة اعتماد التسوية السلمية والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية(٦). وبعد مناقشات بين أعضاء مجلس الأمن، صدر بالإجماع القرار رقم ١٤٤١ في الثامن من نوفمبر من عام ٢٠٠٢، والذي حذر العراق من تعرضه إلى عواقب وخيمة إذا ما فشل في الوفاء بالتزاماته المحددة. الصين صوتت لصالح القرار، واعتبرته خطوة في طريق الحل السلمي للموضوع العراقي(٧).

ولقد رحبت الصين بقبول العراق لقرار مجلس الأمن، واعتبرته تحركا إيجابيا من شأنه أن يدفع نحو حل الموضوع العراقي سلميا في وقت قريب(٨). كما رحبت الصين بعودة المفتشين الدوليين للعراق، وتقديم العراق تقريرا مكتوبا عما لديه من أسلحة دمار شامل إلى الأمم المتحدة، بناء على ما حدده قرار ١٤٤١(٩).

ثم قام وزير الخارجية الصيني في أوائل عام ٢٠٠٣ بأربع زيارات إلى الأمم المتحدة في نيويورك من أجل الضغط للوصول إلى حل سلمي للقضية العراقية. كما أن الرئيس الصيني جيانج زيمين كان على اتصال مباشر برؤساء دول مجلس الأمن وألمانيا، وكان موقفه ثابتا في ضرورة العمل على الاستمرار في دفع دور الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للقضية العراقية، والابتعاد عن أسلوب الاستخدام العسكري لحلها(١٠). وأعلنت الصين عن رغبتها في تقديم المساهمة التقنية والبشرية لفريق المفتشين الدوليين العاملين في العراق(١١). كما التزم الرئيس الصيني الجديد هو جينتاو بالخط العام الذي تسير عليه السياسة الصينية تجاه القضية العراقية، بعد أن تم اختياره رئيسا للصين خلفا للرئيس جيانج زيمين(١٢)، وعبرت الصين عن قلقها بسحب المفتشين الدوليين من العراق(١٣).

ويلاحظ على الموقف الصيني من القضية العراقية قبل الاجتياح الأمريكي ما يلي:

أ-كان واضحا تركيز الخطاب السياسي الصيني الرسمي تجاه القضية العراقية على مسألة احترام سيادة العراق من قبل الولايات المتحدة والدول الأخرى. لذلك، اعتبرت الصين الهجمات العسكرية الجوية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا للأراضي العراقية والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضدها انتهاكا لسيادة العراق.

ب-ركزت الصين على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة الدور الأساسي في مواجهة المشاكل والقضايا الدولية. فإصرارها على استمرار عمل المفتشين الدوليين لإتمام مهمتهم في العراق كان من أجل إبقاء دور الأمم المتحدة قويا، وبالتالي إمكانية أن يكون للصين دور فاعل من خلالها، باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن.

ج- ركزت الصين أيضا في سياستها تجاه الملف العراقي على ضرورة إزالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وهو ما يمكن إرجاعه إلى حاجة الصين إلى الاستفادة الاقتصادية من تعاونها في هذا المجال مع العراق، خاصة في مجال النفط، حيث إن الصين أصبحت بحاجة إلى تنويع مصادر الحصول على النفط.

ثالثا- موقف الصين من الاجتياح الأمريكي للعراق :

عندما قامت القوات الأمريكية، ومعها بعض من حلفائها باجتياح العراق في العشرين من مارس من عام ٢٠٠٣، كان الرد الصيني فوريا. فقد أصدرت وزارة الخارجية الصينية في اليوم نفسه بيانا حددت فيه موقف الصين الرسمي من الاجتياح الأجنبي للعراق، جاء فيه:

"إن الحكومة الصينية تعبر عن قلقها الشديد إزاء قيام الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى بعمليات عسكرية ضد العراق. إن الحكومة الصينية تدعو بشدة الدول ذات الصلة إلى وقف الأعمال العسكرية، والعودة إلى الطريق الصحيح من خلال العمل على إيجاد حل سياسي للمسألة العراقية"(١٤).

الملاحظ على هذا الموقف الرسمي الصيني من الاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق أنه لم يكن موقفا قويا منددا بالاجتياح العسكري، بل كان موقفا - كما عبر عنه بيان وزارة الخارجية الصينية — يكتفي بإظهار القلق من اجتياح العراق.

ويعود هذا القلق الصيني من الاجتياح العسكري للعراق إلى أمور أخرى لم تذكرها البيانات الصينية الرسمية، ويمكن إجمالها في التالي:

١- إن الاجتياح العسكري للعراق سيفقد الصين مصالح اقتصادية قوية كانت قد أسست لها مع نظام صدام حسين في مجال الاستثمار في الطاقة وإعادة بناء العراق.

٢- التخوف من أن الاجتياح العسكري للعراق سيجعل نفط العراق يقع تحت سيطرة الولايات المتحدة، مما قد يؤثر على إمدادات النفط المستقبلية للصين.

٣- التخوف من التأثير الذي يمكن أن يلحقه العمل العسكري ضد بلد مسلم كالعراق على حالة الأمن والاستقرار في الصين ذاتها، لا سيما في غرب البلاد، حيث الغالبية السكانية المسلمة هناك قد أعلنت تضامنها مع الشعب العراقي ورفضها للعدوان العسكري الأمريكي على العراق(١٥)، الأمر الذي جعل رئيس الجمعية الإسلامية الصينية- التابعة لإشراف ورقابة الدولة الصينية - يدعو مسلمي الصين للهدوء، وأن يعملوا على حماية مصالح بلادهم الوطنية، ويبتعدوا عن السبل والطرق غير السلمية في التعبير عن رفضهم للعدوان الأمريكي على العراق، وضرورة العمل على حماية الأمن والاستقرار في بلادهم(١٦).

رابعا- الصين ووضع العراق تحت الاحتلال :

بعد الاجتياح العسكري الأمريكي للعراق، بدأ التركيز الصيني يتمحور حول النقاط التالية: ضرورة العودة إلى الأمم المتحدة، وإعادة السيادة للعراقيين ودفع العملية السياسية، والمشاركة في إعادة إعمار العراق.

١- إعادة القضية للأمم المتحدة :

منذ البداية، كان التركيز الصيني يتمحور حول ضرورة عودة الموضوع العراقي إلى الأمم المتحدة من أجل إعادة الاعتبار إلى المنظمة الدولية وإلى سلطة مجلس الأمن. لذلك أيدت الصين القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن التي تساعد في هذا الاتجاه، ومنها القرارات: ١٤٨٣، ١٥٠٠، ١٥٣٨، ١٥٥٧، ١٦١٩، ١٧٠٠.

ويبين هذا الدعم السياسي، الذي قدمته الصين لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالملف العراقي، مدى الأهمية التي توليها الصين لموضوع ضرورة إشراك الأمم المتحدة في مجريات الأمور في العراق، وعدم ترك الملف في يد الولايات المتحدة وحلفائها الذين يدعمونها في العراق فقط.

٢- إعادة السيادة للعراق ودفع العملية السياسية :

رحبت الصين رسميا بإنشاء مجلس الحكم العراقي، الذي تم تشكيله في الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٣ من قبل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، على الرغم من بقاء السلطات الفعلية في يد بول بريمر، رئيس الإدارة الأمريكية في العراق(١٧). وأيدت الصين قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١١، الذي يقر بأن مجلس الحكم ووزراءه وأجهزته الإدارية الرئيسية تمثل الإدارة المؤقتة للعراق، وتجسد سيادة العراق خلال الفترة الانتقالية، إلى أن يتم إنشاء حكومة ممثلة للشعب العراقي. وتعبيرا كذلك عن دعمها للعملية السياسية في العراق، عملت الصين على أن تكون من أولى الدول التي تعيد فتح سفارتها في العراق. وبالفعل، فقد تمت إعادة فتح السفارة الصينية في بغداد في أوائل شهر يوليو ٢٠٠٤ . وقد ذكر سون بيجان، رئيس البعثة الدبلوماسية الصينية العائدة إلى العراق، أن "هذا التحرك يوضح دعم الحكومة الصينية للحكومة الانتقالية في العراق(١٨).

وبالنسبة للانتخابات العراقية التي جرت في الثلاثين من يناير ٢٠٠٥، فإن الصين كانت من المؤيدين لإجرائها. وأعلنت الصين استعدادها لتقديم دعم يصل إلى مليون دولار أمريكي في شكل مساعدة لإجراء الانتخابات في العراق(١٩). كما قدمت منحا دراسية للطلبة العراقيين للدراسة في الصين، وقدمت المساعدة في تدريب عدد من التقنيين والإداريين والدبلوماسيين العراقيين. فمثلا في أبريل ٢٠٠٥، مولت الحكومة الصينية أحد عشر دبلوماسيا عراقيا للتدريب في جامعة الصين للشئون الخارجية(٢٠). وما إن أجريت الانتخابات، حتى أعلنت الصين تأييدها لها، واعتبرتها خطوة مهمة في إعادة بناء العراق(٢١).

٣- إعادة إعمار العراق :

في ديسمبر من عام ٢٠٠٣، ترددت معلومات مفادها أن الولايات المتحدة ترفض حصول الصين وفرنسا وألمانيا وكندا والمكسيك وروسيا على مشاريع استثمارية كبيرة في برنامج إعادة إعمار العراق. من هذا المنطلق، بدأت الحكومة الصينية في السعي وراء دعم العملية السياسية من أجل عدم استثنائها من الحصول على امتيازات الاستثمار في عراق ما بعد الحرب. فقد تعهدت الصين خلال مؤتمر مدريد بتقديم مساعدة مادية إلى العراق، تقدر بـ ٢٥ مليون دولار أمريكي، وباستعدادها لإلغاء نسبة كبيرة من ديونها على العراق، والمقدرة بنحو ٥،٦ مليار دولار(٢٢). لكن هذه المساعدة لم تكن بغرض المساعدة الإنسانية لإخراج العراق من محنته، وإنما كانت ذات طبيعة سياسية-اقتصادية. فقد ذكر مساعد وزير الخارجية الصيني شين جوفانغ أن الصين تأمل من وراء إلغاء بعض من ديونها على العراق في الحصول على تسهيلات في مجال الاستثمار في قطاع النفط ومشاريع البنية التحتية(٢٣).

ويتضح لنا مما سبق أن الموقف الصيني تجاه القضية العراقية، بعد الاجتياح الأمريكي للعراق، لم يكن موقفا متشددا بشكل واضح، كما لم يكن موقفا منتقدا للسياسة الأمريكية لما بعد الاجتياح، وإنما كان موقفا مسايرا إلى حد بعيد مع المسعى الأمريكي. فإن كانت الحكومة الصينية متشددة في خطابها السياسي تجاه عملية استخدام القوة العسكرية ضد العراق قبل الاجتياح الأمريكي-الأجنبي، فإن خطابها أصبح أقل حدة بعد الاجتياح، وهو ما عبرت عنه بوضوح المواقف الصينية في المظاهر التالية:

١- الصين صوتت لصالح جميع القرارات المتعلقة بالعراق لفترة ما بعد الاجتياح العسكري، ولم تقف في وجه الولايات المتحدة في مثل تلك القرارات. وإن كانت قد اتخذت في بعض الأوقات مواقف تدعو إلى ضرورة إدخال بعض التعديلات على بعض القرارات، فإنها في النهاية صوتت لصالح جميع القرارات التي عدلت، وكذلك تلك التي لم تعدل.

٢- الصين أيدت العملية السياسية في العراق، وقدمت مساعدات من أجل إنجاحها، وهي العملية التي تمت بمباركة أمريكية في الأساس، ولم تنتقد المسعى الأمريكي لإدخال الديمقراطية إلى العراق.

لذلك، فإننا نقول إن الموقف الصيني لم يكن موقفا متشددا في التعامل مع الاجتياح العسكري الأمريكي للعراق، كما كان البعض يتوقع له أن يكون، لا سيما وأن العراق كان يتمتع بعلاقات قوية مع الصين في فترة قيادة صدام حسين للبلاد.

ويمكن تفسير هذا الموقف الصيني غير المتشدد في ضوء ما يلي:

١- اعتماد الصين طريق النمو السلمي والابتعاد عن كل ما يمكن أن يعرقل خط سير النمو الصيني في مجال تحقيق برنامج الإصلاح الذي تبنته منذ عهد الرئيس دينج تشاو بينج. ولعل الصين أدركت أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لبرنامجها الإصلاحي، بعد أن قامت الولايات المتحدة - ومعها حلفاؤها - بفرض عقوبات على الصين بعد أحداث ميدان تيانانمن لعام ١٩٨٩، والتي كان لها بالغ الأثر في التأثير السلبي على برنامج الصين الإصلاحي. لذلك، فالصين لا تود لمثل هذا السيناريو أن يعود مرة أخرى، بل تود أن تبرز للعالم أن صعودها ونموها هو صعود ونمو سلمي لا تسعى من خلاله الصين إلى إثارة المشاكل والخلافات التي من شأنها أن تؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين(٢٤). ولقد أعلنت الصين - على لسان المتحدث باسم خارجيتها - أن تزايد حاجة الصين من النفط الأجنبي لن يجعلها تتصادم مع الدول الأخرى، بل إنها ستعمل مع دول العالم - بما فيها الولايات المتحدة - من أجل تحقيق ذلك الهدف(٢٥).

٢- إن الصين ونظرا للعقوبات المفروضة على العراق منذ غزوه للكويت في عام ١٩٩٠، لم تكن تعتمد على العراق اعتمادا كبيرا لدفع عجلة نموها الاقتصادي. فالصين لم تكن تعتمد على العراق في الحصول على إمدادات النفط، بل كان تركيزها أساسا حول دول أخرى في المنطقة كالسعودية وعمان وإيران. كما أن الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة بين الصين والعراق في عهد صدام حسين كان تنفيذها مرهونا برفع العقوبات عن العراق، وبالتالي لم تكن الصين مستفيدة من تلك الاتفاقيات. ولكن ما كان يهم الصين هو المكانة المستقبلية للعراق، عندما يتم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه. فالعراق دولة غنية بالنفط وتتمتع باحتياطي نفطي هائل يمكن أن يساعد في سد رمق الاقتصاد الصيني العطش للنفط. كما أن العراق يمكن أن يمثل نقطة استثمار رابحة للشركات الصينية العاملة في مختلف المجالات. لذلك، وجدنا الصين تميل إلى التعاون مع الولايات المتحدة في تحديد مستقبل العراق، وتبتعد عن التصادم معها، وعرقلة عملها من أجل الوصول بالعراق إلى الاستقرار.

٣- الصين لديها أيضا تحفظات حول المتشددين الإسلاميين، ووقفت مع الولايات المتحدة في حربها ضد ما يسمى بالإرهاب، لا

سيما ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان. لذلك، فلا يمكن للصين أن تقبل خسارة الولايات المتحدة في العراق، لأن من شأن ذلك أن يقوي نفوذ تلك الجماعات المتشددة في الدول المسلمة المجاورة للصين، وكذلك في الصين ذاتها التي تصنف حكومتها الإسلاميين الانفصاليين في غرب البلاد على أنهم إرهابيون. كما أن رعايا الصين ذاتها تعرضوا للاغتيالات والخطف في العراق من قبل مثل تلك الجماعات العاملة في ذلك البلد، بالإضافة إلى أن سقوط العراق في يد المتشددين الإسلاميين يعني أيضا إدخال المنطقة الخليجية في حالة من عدم الاستقرار الذي يمكن أن يهدد إمدادات النفط الخليجي الذي تعتمد عليه الصين. لذلك، فليس من مصلحة الصين انتصار الإسلاميين.

المراجع :

1- Hashim S. H. Behbehani, China's Foreign Policy in the Arab World 1955-75: Three Case Studies (London: KPI,1981), p. 191.

2- Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy 1949-1979 (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 87.

3- Lillian Craig Harris, China Considers the Middle East (London: I.B. Tauris & Co Ltd., 1993), p.103.

4- U.S. Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers 1987 (Washington: ACDA, 1987), pp. 127-130.

5- British Broadcast Company, Summary of World Broadcasts, Far East/2708, 4 September 1996, p. G/1.

٦- انظر مثلا رد وزير خارجية الصين من خلال المصدر التالي:

- People's Daily Online, 24 October 2002.

7- Chinese FM Spokesman on New UN Resolution on Iraq, People's Daily Online, 9 September 2002.

8- China Welcomes Iraq's Acceptance of UN Resolution, People's Daily Online, 14 November 2002.

9- China Welcomes Iraq's Submission of weapons Declaration to UN," People's Daily Online, 9 December 2002.

١٠- انظر مثلا :

- President Jiang, Blair Talk by Phonr on Iraq Issue, People's Daily Online, 9 March 2003, President Jiang, German Chancellor Discuss Iraq Issue, People's Daily Online, 11 March 2003, and "Resolution on Iraq Unnecessary: Jiang Tells Chirac, People's Daily Online, 12 March 2003.

11- China is Willing to Help Inspections in Iraq: Spokesman, People's daily Online, 14 March 2003.

12- Chinese, Russian Presidents Talk over Phone," People's Daily Online, 18 March 2003.

13- China Regrets Halt of UN Arms Inspections in Iraq, People's Daily Online, 19 March 2003.

14- Chinese FM Issues Statement on Iraq Question," People's Daily Online, 20 March 2003.

١٥- انظر مثلا :

- Chinese Concern over Consequences of Iraq Conflict, People's Daily Online, 21 March 2003.

16- Head of Chinese Islamic Association Calls on Chinese Muslims to Remain Calm," People's Daily Online, 22 March 2003.

17- China Welcomes Establishment of Iraqi Governing Council," Xinhua News Agency, 16 July 2003.

18- China reopen its embassy in Iraq," Embassy of the People's Republic of China in Australia, 12 July 2004, http://au.china-embassy.org/eng/xw/t.142750htm.

19- Donation of China to help Iraqi elections. China's Daily Online, 24 November 2004.

20- Yufeng Mao, "Beijing's Two-Pronged Iraq Policy, China Brief, volume 5, issue 12, 24 May 2005.

21- Spokesperson's Remarks on the Result of the Iraqi Election, Foreign Ministry of the People's Republic of China, at http://houston.china-cosulatr.org/eng/nv/fyrth/t.183745htm.

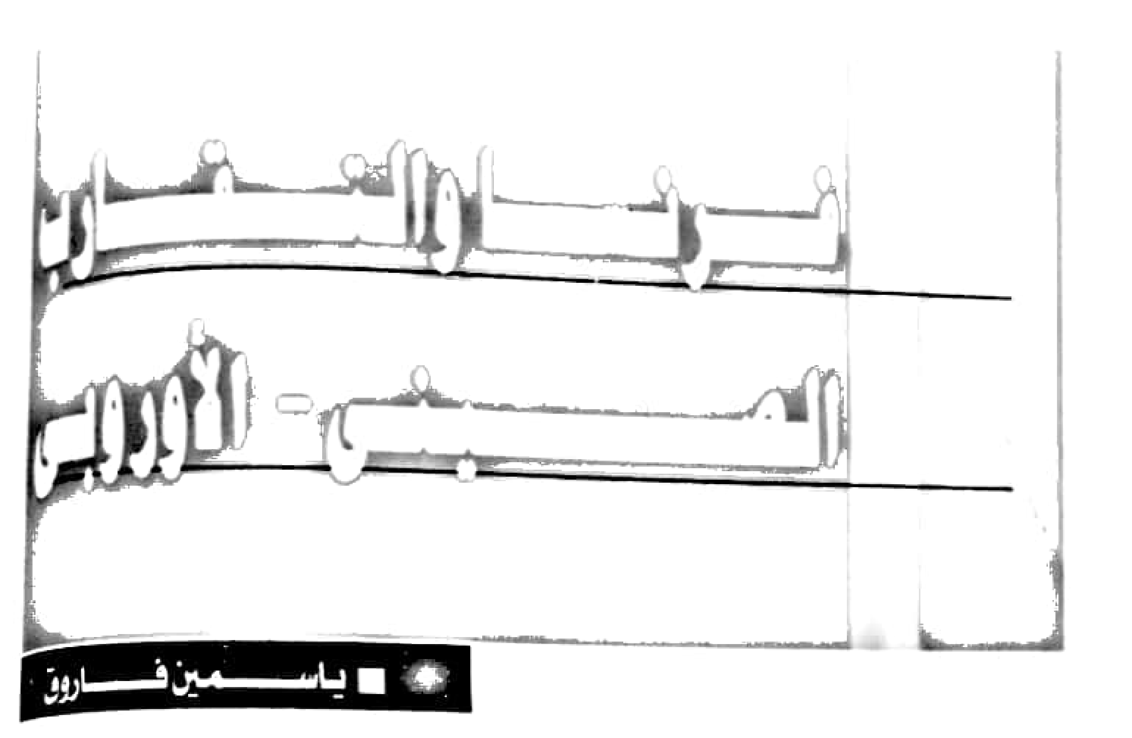
22- Thomas J. Christensen, "China's Role in the World: Is China a Responsible Stakeholder?," remarks before the U.S.-China Economic and security Review Commission, Washington D.C., 3 August 2006.

23- http://www.aljazeera.net, 1 March 2004.

٢٤- لمزيد من المعلومات حول نهوض الصين السلمي، يمكن قراءة من بين العديد مما كتب حول هذا الموضوع:

- Clash of the Titans, Foreign Policy, January-February 2005.

25- China: Energy needs won't cause conflict," China's Daily Online, 7 September 2006.





■ ياسمين فاروق *

اعترفت المجموعة الأوروبية بجمهورية الصين الشعبية فى عام ١٩٧٥. إلا أن الاهتمام الأوروبي بالتقارب مع الصين أصبح واضحا بشكل خاص منذ النصف الثاني من التسعينيات، حينما أصدرت المفوضية الأوروبية فى عام ١٩٩٥، ورقة استراتيجية تحدد فيها سياستها على المدى الطويل مع الصين. وقد ركزت هذه السياسة على الصعيد الدولي على دمج الصين في المجتمع الدولي كقوة دولية مسئولة، مع دمجها في الاقتصاد العالمي، وعلى الصعيد الداخلي على مساعدة الصين على التحول المؤسسي نحو دولة القانون و احترام حقوق الإنسان. كما أكدت هذه السياسة ضرورة تحسين صورة الاتحاد الأوروبي في الصين. وقد واصلت أوروبا توطيد علاقاتها مع الصين خلال الأعوام التالية، بدءا بتأسيس القمم السنوية الصينية - الأوروبية في عام ١٩٩٨، وحتى توقيع الشراكة الشاملة بين الجانبين في عام ٢٠٠١. وبالرغم من أن الصين استجابت للدعوة الأوروبية للتقارب، إلا أن أول اعتراف صيني حقيقي بأهمية تلك العلاقات جاء في الوثيقة الاستراتيجية التي أصدرتها وزارة الخارجية الصينية في عام ٢٠٠٣، والتي أعلنت فيها الصين صراحة "عدم وجود أي خلافات جوهرية بين الصين و أوروبا و أن كلا منهما لا تمثل أي تهديد للأخرى".

بالنظر إلى خريطة القوى العالمية، يمكن استخلاص عدة عوامل لعبت دورا مهما في ميل الاتحاد الأوروبي إلى فتح نوافذ جديدة للتعاون مع الصين. لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في حد ذاته إلى بروز الصين على الساحة الدولية كإحدى القوى الدولية القادرة على موازنة الخلل الذي تولده الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، مما يفسر مجموعة الاتفاقيات والشراكات المتعددة التي وقعتها المجموعة الأوروبية على مدى العقد الماضي مع الصين وروسيا. فمواقف كل من الصين وأوروبا تتناغم فيما يتعلق بتدعيم نظام دولي متعدد الأقطاب، واحترام دور المنظمات الدولية - خاصة الأمم المتحدة - في إدارة العلاقات الدولية مع رفض كليهما لمبدأ التدخل العسكري لحل النزاعات الدولية. وهذه النقطة الأخيرة هي نقطة الخلاف المركزية بين السياسة الأوروبية والسياسة الأمريكية. وتسعى أوروبا دائما إلى كسب تأييد الأطراف الدولية الأخرى فى هذا الصدد، حيث إنها غير قادرة وحدها على كبح جماح القوة العظمى الأمريكية.

زاد تطلع المجموعة الأوروبية إلى التعاون مع القوى الدولية المؤثرة إثر تبلور هيكل الاتحاد وسعيه إلى إثبات وجوده ككتلة فاعلة في العلاقات الدولية المعاصرة. فبالنسبة للأوروبيين، يسمح التقارب مع الصين بفتح باب الوجود الأوروبي في جنوب شرق آسيا، وهي منطقة تسيطر عليها الولايات المتحدة، ويتكثف وجودها فيها عسكريا وسياسيا واقتصاديا. كما أن دخول هذه المنطقة عبر البوابة الصينية يجنب الاتحاد الأوروبي غضب العملاق الصيني، ويؤمن حماية إقليمية لشبكة المصالح التي بدأ الاتحاد الأوروبي في تأسيسها هناك.

ولا تقل الصين أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادى منها على المستوى السياسى. فالجمهورية الشعبية هي ثالث قوة تجارية. وتمتلك ثاني أكبر ناتج محلى إجمالي على مستوى العالم، كما أن معدل النمو الاقتصادى للصين يبلغ نحو

(*) باحثة فى العلوم السياسية.

٧٪ سنويا منذ عدة سنوات. فهي أسرع الدول النامية تقدما في العالم وأكبرها. إلى جانب ذلك، تحوى الصين خمس سكان العالم، مما يضع سوق الاستهلاك الصينية - التي تعادل في حجمها السوق الأوروبية بكاملها - على رأس أولويات الصادرات الأوروبية. و من أهم مزايا الصين اقتصاديا وفرة الأيدي العاملة في كل المجالات، والانخفاض الحاد للأجور، مما يجعل سوق العمل في الصين "جنة" الشركات متعددة الجنسيات، التي اتجهت كبرياتها إلى نقل خطوط الإنتاج إلى الصين. ويزيد من أهمية الصين الشعبية على خريطة الاقتصاد العالمي كونها أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر دائن تجارى لأمريكا، حيث وصل حجم العجز التجاري الأمريكي في مواجهة الصين بنهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي، مما يضع بين يدي الصين ورقة ضغط تجارى مهمة على أكبر اقتصاد في العالم.

لم يقف الاتحاد الأوروبي مكتوف الأيدي أمام هذا النمو المطرد للعملاق الصيني. لقد تضاعف تدريجيا حجم التبادل التجاري بين أوروبا والصين، حتى أضحى الاتحاد الأوروبي بأعضائه الخمسة والعشرين أكبر شريك تجارى للصين في عام ٢٠٠٤، وتقدم ليصبح ثاني أكبر سوق للصادرات الصينية على مستوى العالم - بعد الولايات المتحدة - في حين أصبحت الصين ثالث أكبر سوق للصادرات الأوروبية بنسبة ١١٪ من إجمالي هذه الصادرات. وقد حرص الشريكان الصيني والأوروبي على أن تتشعب العلاقات التجارية والاقتصادية لتشمل جميع المجالات، بما فيها المجالات التكنولوجية الحساسة.

العلاقات الصينية - الفرنسية :

تقع العلاقات الثنائية بين الصين و فرنسا في قلب العلاقات الصينية - الأوروبية، إن لم تكن تتقدمها. في عام ١٩٦٤، كانت فرنسا أول قوة أوروبية تعترف بجمهورية الصين الشعبية (لم تسبقها في أوروبا سوى بلجيكا). وفي عام ١٩٧٥، كانت باريس هي أول عاصمة أوروبية يزورها رئيس الصين الشعبية بعد اعتراف الأوروبيين بدولته تحت ضغط و تشجيع من الجمهورية الفرنسية. كذلك، كانت فرنسا هي الدافع الأكبر لإعادة العلاقات الصينية - الأوروبية بعد قطعها منذ أحداث تيانامن، عندما أصبحت الأولى التي أعادت العلاقات الدبلوماسية الثنائية عام ١٩٩٤ . ومع مرور السنوات، شكل تطور العلاقات الثنائية بين البلدين حافزا للتقارب الصيني-الأوروبي بشكل عام. وبلغ تقارب الجمهوريتين ذروته بتوقيع الشراكة العامة بينهما في ١٩٩٧ - وهي الشراكة التي حركت توقيع الشراكة بين الصين والاتحاد الأوروبي في ٢٠٠١ - والتي أعقبها في ٢٠٠٤ توقيع الرئيس الفرنسي ١٤ اتفاقية جديدة لتقوية هذه الشراكة لتصبح "شراكة استراتيجية" خلال زيارته الرابعة للصين منذ توليه رئاسة الجمهورية. كانت فرنسا أيضا في صدارة الدول الأوروبية المؤيدة لرفع حظر بيع الأسلحة للصين، وهو الحظر الذي وصفه الرئيس جاك شيراك "بغير العادل والتمييزي" في خطوة أثارت حفيظة واشنطن، ومازالت تثيرها.

ولعل الحرص على انعقاد اللقاءات السنوية بين رئيسي الدولتين، وحرص فرنسا على ألا تقدم أي دولة أوروبية أي مشروع قرار ضد الصين في مجلس الأمن، بالإضافة للعوامل التي ذكرناها آنفا، يدفع الملاحظ للعلاقات بين البلدين للبحث وراء سر "مغازلة" فرنسا للصين، وحرصها على أن تحتفظ بعلاقات ثنائية معها بموازاة العلاقات الصينية الأوروبية. إن النمو الملحوظ للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين يدل في حد ذاته على دخول التعاون الصيني -الفرنسي مرحلة جديدة. وخلال الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٦، تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث زاد حجم الصادرات الفرنسية إلى الصين بنسبة ٣٠٪ أثناء عام ٢٠٠٦ فقط. كما وقعت كبرى الشركات الفرنسية - خاصة إيرباص وشركة الاتصالات الفرنسية وشركات الصناعات الغذائية - عقودا عملاقة مع الصين، حتى بلغ نصيب هذه الشركات من السوق الصينية نحو ١,٤ ٪ بنهاية عام ٢٠٠٦ . كما أن الصين هي أيضا أكبر مصدر لعجز الميزان التجاري الفرنسي، ومنذ نهاية عام ٢٠٠٥، أصبح نصيب بكين يصل إلى ٥,٦ ٪ من التجارة الخارجية لفرنسا بعد أن كانت هذه النسبة تقف عند ٢,١ ٪ في عام ١٩٩٥ .

وإلى جانب توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية، تستخدم فرنسا أيضا إحدى أبرز أدواتها الدبلوماسية مع الصين، وهي الدبلوماسية الثقافية. فعام ٢٠٠٣ كان "عام الصين في فرنسا"، والذي شهد وجودا مكثفا للاحتفالات الثقافية الصينية في جميع أنحاء فرنسا. كما تبلغ نسبة الطلاب الصينيين في فرنسا نحو ١٠ ٪ من إجمالي الطلاب الأجانب، ويأتي إلى فرنسا نحو ١٠٠٠ طالب صيني كل عام.

وبالرغم من أن الدبلوماسية الفرنسية دبلوماسية نشيطة دوليا بشكل عام، إلا أن تقوية العلاقات الصينية الفرنسية في كافة المجالات بشكل مكثف مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة - خاصة أن فرنسا هي التي تأخذ بزمام المبادرة في تدعيم هذه العلاقات - إنما تعكس مجموعة من المصالح المشتركة بين هاتين القوتين. ويأتى في مقدمة هذه المصالح المشتركة أن كلا من الدولتين - خاصة فرنسا - تسعى إلى مواجهة الآثار الجانبية للهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية. ولكن في حين تتجه بكين إلى مشاكسة الولايات المتحدة بطريقة هادئة وغير مباشرة، فإن فرنسا تدع خلافاتها مع حليفها الأمريكي تظهر على السطح، بل ولا تتردد أحيانا في المواجهة المعلنة لإثبات عدم تبعيتها لأمريكا، بالرغم من التحالف بينهما. وبالرغم من أن تحجيم الهيمنة الأمريكية سيكون أكثر فاعلية بالنسبة لفرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي، إلا أن فرنسا تدرك جيدا أنه مع عدم تبلور سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي، يصعب عليها حماية مصالحها في مواجهة القوة العظمى بالاعتماد فقط على أوروبا. وقد أثبتت

الحرب الأمريكية على العراق هذه الفرضية، حيث قسمت العلاقات الثنائية بين أمريكا والدول الأوروبية الاتحاد الأوروبي على نفسه. ومن ناحية أخرى، تمتلك الصين من الإمكانات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ما يعادل ما تملكه مجموعة من الدول مجتمعة، مع فارق أن تنسيق العلاقات والمواقف الدولية على المستوى الثنائي أسهل و أكثر فاعلية من تنسيقها على مستوى متعدد الأطراف. والصين - بالرغم من قدراتها العملاقة - لا تسعى للدخول في صراعات دولية مفتوحة مع القوى المؤثرة دوليا على مناطق النفوذ ولا على الحلفاء، وتلتزم في سياستها العامة ومواقفها من القضايا الدولية الحساسة، مثل انتشار الأسلحة النووية والصراع العربي- الإسرائيلي، بحماية مصالحها، ولا تتعدى ذلك إلى الدخول كطرف في الصراع أو القيام بضرب مصالح قوى أخرى. إن الصين بصفتها أكبر دولة نامية في العالم في حاجة إلى الدول المتقدمة لمساعدتها في مراحل النمو المختلفة، ولكن معدل نموها الهائل يشير إلى أنه في غضون سنوات قليلة، ستقل حاجة الصين - وإن كان من المستحيل أن تختفي- إلى مساعدة الدول المتقدمة لها. وبالتالي فهذه هي المرحلة التي يمكن للدول الكبرى أن تحقق أكبر فوائد عن طريق تقديم المساعدات للصين. وأخيرا، وليس آخرا، فنظرا لاعتماد كل من الصين وفرنسا على استيراد الطاقة، فإن لكل منهما مصلحة في العمل على الا تنفرد كل من روسيا وأمريكا بالسيطرة على منافذ العرض والطلب العالمي.

نقاط الشك في العلاقات بين الجانبين :

يجب ألا يدفعنا هذا التقدم الملحوظ في العلاقات الصينية الفرنسية، والصينية الأوروبية إلى استنتاج تناغم تام في السياسات والمواقف بين الجانبين. يأتي في المقام الأول من المساحات الرمادية في العلاقات بين الأوروبيين والصينيين أن النجاح المبهر والسريع لبناء القوة الصينية يحول الصين بشكل ما إلى نموذج للتقدم بالنسبة للعديد من الدول الفقيرة والأقل نموا، وهذا النوع من الانبهار العالمي بالصين هو آخر ما يريده الأوروبيون. لعل السبب في هذا يرجع إلى أن صعود نجم الصين يقف وراءه، من وجهة النظر الأوروبية، نظام اقتصادي وسياسي شيوعي وسلطوي لا يعترف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطن، بل ويعتمد على السخرة التي تجبر أفقر العمال على العمل بشكل متواصل وبأبخس الأجور. ويأتي في المقام الثاني أن هذا النمو السريع للاقتصاد الصيني يرفع من استهلاكها للطاقة، مما يؤثر على الأسعار، حيث تستورد الصين ٤٠٪ من استهلاكها من الطاقة من الخارج. وبالرغم من أن تشابه مواقف الدول الأوروبية والصين في الاعتماد على استيراد البترول والغاز من الخارج يجعل لها مصلحة مشتركة في الحد من السيطرة الأمريكية والروسية على السوق العالمية، إلا أن ذلك لم يمنع التنافس بينهما على مصادر الطاقة، خاصة في إفريقيا. وهذا التنافس في المصالح الاقتصادية امتد إلى القطاع الصناعي، وبشكل خاص صناعة الغزل والنسيج التي شهدت أكبر أزمة في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في عام ٢٠٠٥ حينما واجهت أوروبا غزو المنسوجات الصينية لأسواقها بفرض حصص معينة على المنسوجات الصينية، وردت الصين على ذلك بإلغاء جميع الضرائب على صادراتها من المنسوجات القطنية.

يأتي في المقام الثالث أن الدول الأوروبية، بما فيها فرنسا، تعي تماما أن ثمن التعاون مع الصين هو عدم تجاوز الخطوط الحمراء التي تضعها الصين لشركائها، والتي تمنعهم من الخوض في ثلاثة موضوعات، هي: مسألة احترام حقوق الإنسان في الصين، ومسألة استقلال تايوان، ومنح الحكم الذاتي للتبت. وإذا كانت المصالح والاعتبارات الواقعية تدفع الدول الأوروبية لغض النظر عن هذه الموضوعات، فإن الرأي العام في الدول الأوروبية بدأ ينتقد بشكل لاذع هذا السكوت الأوروبي عما يجرى داخل الصين. وقد أخذ هذا الخلاف بين الحكومات والرأي العام بعدا مؤسسيا داخل الاتحاد الأوروبي، انعكس في تضارب مواقف الأعضاء من التعاون الصيني الأوروبي، بالإضافة إلى تضارب المواقف والقرارات بين المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. فمن ناحية، تتجه قرارات المفوضية الأوروبية إلى تشجيع التعاون مع الصين، ومن ناحية أخرى، يصدر البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من المواطنين قرارات ينتقد فيها الصين فيما يخص حقوق الإنسان و التبت و تايوان. في المقام الرابع، ورغم التقارب الصيني - الأوروبي، فلا تزال الولايات المتحدة تأتي في المقام الأول من بين الشركاء الاقتصاديين والسياسيين لكل من الصين وأوروبا على حدة، ولكن ذلك لا يعني أن الأوروبيين أو الصينيين مستعدون للتضحية أحدهما بالآخر لإرضاء الولايات المتحدة. فقيام التعاون بينهما يؤرق الولايات المتحدة، خاصة حينما بدأ التعاون الصيني - الأوروبي يؤتي بثمار ملموسة، كإعلان فرنسا وألمانيا تأييدهما رفع حظر بيع الأسلحة للصين الشعبية، ودفعهما الاتحاد الأوروبي لإعادة فتح ملف حظر تصدير السلاح إلى الصين. ويتضح اختلاف أسلوب كل من أوروبا وأمريكا من حيث مواجهة تبعات الدخول القوى للصين على الساحة الدولية من خلال أزمة المنسوجات - التي أشرنا إليها آنفا - حيث إنه في حين وجهت أوروبا إنذارا إلى بكين، وفتحت معها حوارا أدى في النهاية إلى اتفاق بين الجانبين على الإجراءات التي يجب على كل جانب تبنيها، قامت أمريكا في المقابل بفرض الحصص على المستورد من المنسوجات الصينية بقرار أحادي ودون إنذار الصين بشكل مسبق. وأخيرا، فإن أحد أهم مجالات الريبة في العلاقات بين الصين وفرنسا هو التهديد المباشر للمصالح الفرنسية الذي يمثله التوغل الصيني المتزايد في أفريقيا. ففي السنوات الأخيرة، كثفت الصين علاقاتها ووجودها الاقتصادي في إفريقيا بشكل لافت. وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٥، وصلت نسبة الواردات الصينية إلى ٢٥٪ من مجموع واردات إفريقيا، ووصل حجم الاستثمار الصيني في القارة السمراء إلى ٧٥٠ مليون دولار (مقارنة بـ ١٣٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٤)، كما وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٣٩

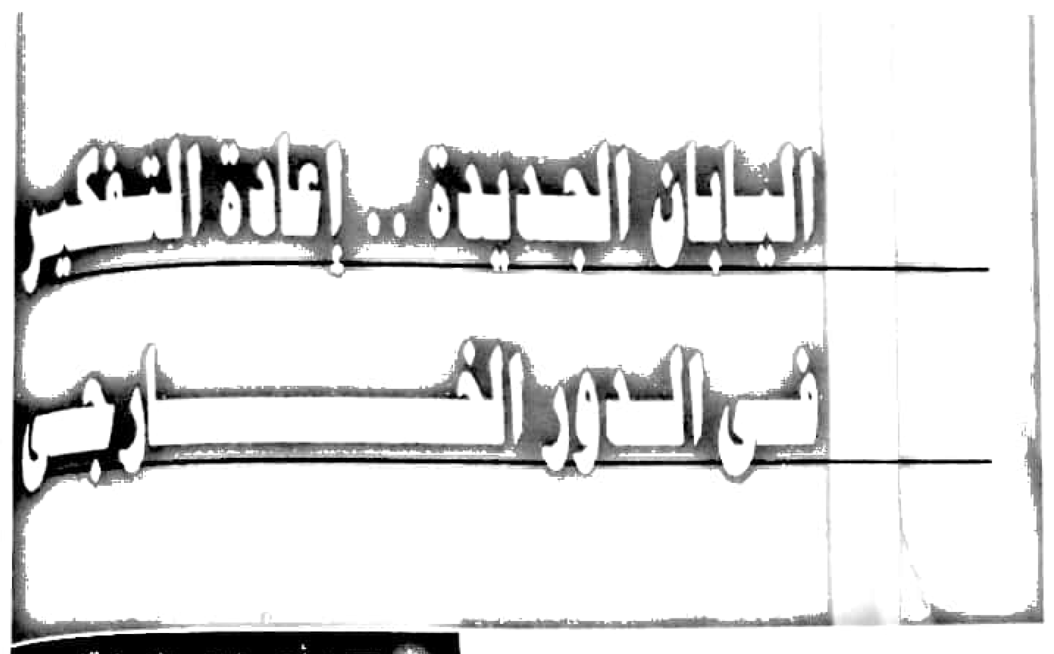
مليار دولار. و لم يقف تطور العلاقات عند هذا الحد، فقد تبنت الصين عقد قمم سنوية صينية-إفريقية، كان آخرها في بكين في نوفمبر ٢٠٠٦، وحضرها ٦٠ من رؤساء الدول و الحكومات الأوروبية، حيث أكدوا ترحيبهم بالدور الصيني في إفريقيا. ويأتي هذا الدخول الصيني على المسرح الإفريقي في وقت تعاني فيه فرنسا من توتر علاقاتها بالكثير من الدول الإفريقية التي علا صوت انتقادها للهيمنة الفرنسية على هذه القارة، واستئثارها بالسيطرة على ثرواتها دون مساعدة الدول الإفريقية على التنمية للخروج من حالة الفقر والتخلف التي تعاني منها. أما الصين، فهي تضع هذه الدول في إطار تشعر فيه هذه الأخيرة بأنها في علاقة منفعة متبادلة. والأهم من ذلك، أنها لا تتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول، مثلما تفعل أوروبا وفرنسا، حينما تربط مساعداتها لتلك الدول بالديمقراطية وحقوق الإنسان. واقعيا، الشرط الوحيد الذي تضعه الصين للدخول في علاقات مع أي دولة هو امتناع هذه الدولة عن إقامة علاقات مستقلة مع تايوان، واحترام "مبدأ الصين الموحدة" الذي يستبعد انفصال أي من الأقاليم خاصة التبت وتايوان. ومما يزيد من قلق فرنسا الاستجابة السريعة للدول الإفريقية وتهافتها للتعاون مع بكين، حتى إن بعض هذه الدول - التشاد والسنغال والنيجر - تراجع عن اعترافه بإقليم تايوان، وتنازل عن علاقاته معها في سبيل فتح باب العلاقات الاقتصادية مع الصين.

خاتمة :

يظل الأوروبيون - وفي مقدمتهم الفرنسيون - يوازنون بحذر بين مزايا ومخاوف خروج العملاق الصيني عن الصمت، ومازالت أوروبا مترددة بين الرغبة في الانتظار لمعرفة خطط الصين المستقبلية من جانب، والرغبة في مواكبة باقي دول العالم في تقربها من بكين من جانب اخر. والاكيد، بالرغم من السعي المتواصل للتعاون بين الجانبين، هو أن كلا منهما مازال في مرحلة "استكشاف الآخر" مع الاتفاق الضمني على تجنب الموضوعات الحساسة التي قد تغضب أحد الجانبين، والحرص على غياب المواجهات، مع تفضيل الحوافز، وفتح باب الحوار للتأثير على مواقف الجانب الآخر.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن وجودها المباشر في جنوب شرق اسيا، إلى جانب "تشابك مصالحها مع الصين واحتلالها المرتبة الأولى في العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية للاتحاد الأوروبي، يمثل ضمانا كافيا لوضع رعاية مصالحها في قلب العلاقات الصينية - الأوروبية. وقد اتضح ذلك في قرار الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٤ استمرار حظر تصدير الأسلحة إلى الصين، رغم المساعي الفرنسية و الالمانية المكثفة لرفعه.





د. أحمد بهى الدين قنديل (*)

تحتل اليابان مركزا متميزا على المستويين الآسيوى والعالمى، فهى ضمن مجموعة الدول الصناعية الثمانى التى تنسق سياساتها لاستقرار الاقتصاد العالمى، وأكبر مساهم فى البنك الآسيوى للتنمية، وثانى أهم المساهمين بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وهى، أيضا، من أهم دول العالم من حيث حجم الأرصدة النقدية، والاستثمارات الخارجية، والمساعدات الإنمائية. وتعد طوكيو أيضا من أهم المساهمين فى ميزانية الأمم المتحدة، وأجهزتها المختلفة، وهو ما يؤهلها للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن، فى إطار المشاورات الجارية حاليا بشأن إصلاح الأمم المتحدة. كما تعتبر اليابان ثانى أكبر مستورد للبترول فى العالم.

ومع تصاعد المد القومى فى اليابان، والذى يجسده وصول رئيس الوزراء الجديد شينزو آبى إلى الحكم مؤخرا، بدأت فى التبلور رؤية جديدة، ترتكز على الثقافة والتقاليد والتاريخ اليابانى، تسعى لترجمة قوة اليابان الاقتصادية إلى دور خارجى أنشط على المستويين الأمنى والسياسى، يتناسب مع حجمها كقوة عظمى فى القرن الجديد. وقد بدأت بوادر تنفيذ هذه الرؤية الجديدة فى دعوة رئيس الوزراء الجديد إلى ضرورة تعديل بعض مواد الدستور للسماح لليابان بتنمية قوتها العسكرية. وتثير هذه القضية جدلا واسعا داخل اليابان، كما تثير حفيظة بعض جيرانها الإقليميين، خاصة الصين وكوريا، خشية عودة ظهور نزعة التوسع الامبريالى التى أدت باليابان للدخول فى حروب مع الدول المجاورة، مخلفة مشاعر عدائية لا تزال مستمرة حتى اليوم.

وقد جاء تولى الحكومة اليابانية الجديدة بعدما شهد الاقتصاد اليابانى تعافيا واضحا وملموسا خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠٠١-٢٠٠٦) أثناء جلوس كويزومى على مقعد رئاسة الوزراء، وهو ما جعله أطول رئيس وزراء يابانى بقاء فى السلطة منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضى. فعندما تولى كويزومى رئاسة الوزراء فى عام ٢٠٠١، كان معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى اليابان ٠,٤٪ فقط، ولم تكن هناك توقعات متفائلة بشأن تزايد هذا المعدل فى المستقبل. إلا أن معدل النمو وصل فى عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ إلى ٢,٣ و٢,٨٪ على التوالى. وسادت توقعات بأن يبلغ هذا المعدل مستوى ٣٪ فى عام ٢٠٠٦. كما قفزت قيمة الصادرات من ٣٨٣ مليار دولار فى ٢٠٠١ إلى ٥٦٨ مليار دولار فى ٢٠٠٥، وارتفعت قيمة الإنفاق الاستهلاكى (بالأسعار الحقيقية) من ٢٨٧ تريليون ين إلى ٣٠٣ تريليونات ين (أى ٢,٥٩ مليار دولار) فى الفترة نفسها، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٤,٨٪ خلال السنوات الخمس. ومن جهة أخرى، تراجع معدل البطالة من ٥,٢٪ فى ٢٠٠١ إلى ٤,٢٪ فى عام ٢٠٠٥، نتيجة الزيادة المستمرة فى فرص التوظيف منذ عام ٢٠٠٢. ومن جهة ثالثة، ارتفع مؤشر نيكاى القياسى فى بورصة طوكيو للأوراق المالية إلى مستويات غير مسبوقة. فبعد أن وصل المؤشر إلى أدنى مستوياته فى أبريل ٢٠٠٣، عندما بلغ ٧٩٠٠ نقطة، وصل المؤشر إلى ١٦١٠٥ نقاط فى ١٨ أغسطس ٢٠٠٦. كما تنامت مشاعر الثقة والتفاؤل من جانب الشركات اليابانية حول آفاق الاقتصاد اليابانى، وهو ما أظهره آخر استطلاعات الرأى التى أجراها البنك المركزى اليابانى على أكثر من عشرة آلاف شركة يابانية. ومن جهة رابعة، حدثت حالة من الاستقرار المالى فى اليابان، نتيجة جهود الحكومة اليابانية السابقة فى حل مشكلة القروض الهالكة فى البنوك، التى تراجعت فى الفترة من مارس ٢٠٠٢ إلى مارس ٢٠٠٦ من ٤٠ تريليون ين إلى ١٠ تريليونات ين، فضلا عن تراجع قيمة الإنفاق العام، ونسبة الدين الداخلى إلى الناتج القومى الإجمالى.

وقد رافق هذه التطورات الاقتصادية المهمة فى ظل حكومة كويزومى، ميل صانعى السياسة اليابانية إلى لعب دور سياسى وعسكرى أنشط على الصعيد الدولى، وتعزيز علاقات التعاون الأمنى والاستراتيجى مع إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة. ومن الأمثلة البارزة على نشاط الدور الخارجى لليابان فى عهد كويزومى، قيام الحكومة اليابانية بتقديم الدعم اللوجيستى للقوات الأمريكية العاملة فى أفغانستان والمحيط الهندى، وإرسال ٦٠٠ شخص من قوات الدفاع الذاتى للعراق للقيام بأعمال إعادة البناء (وكان ذلك أول مرة يتم فيها السماح بنشر قوات يابانية فى منطقة حرب منذ الحرب العالمية الثانية)، وبذل جهود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتوصل إلى حل سلمى للتحدى النووى لكوريا

(*) باحث فى الشئون اليابانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الشمالية، والسعى للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن.

وقد صاحب هذا الدور الخارجى النشيط حدوث توتر فى علاقة اليابان السياسية بجيرانها الآسيويين، خاصة الصين وكوريا الجنوبية، رغم تنامى الروابط الاقتصادية والتجارية بين الجانبين بشكل غير مسبوق. وقد جاء هذا التوتر بسبب الاختلاف بين اليابان وجيرانها الآسيويين حول عدة قضايا حساسة، مثل: تفسير الأحداث التاريخية الخاصة بالتوسع العسكرى اليابانى فى الدول الآسيوية المجاورة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وزيارات رئيس الوزراء اليابانى السابق كويزومى المتكررة لمعبد ياسوكونى الذى يمجد ضحايا الحروب اليابانية مع جيرانها، والخلاف حول تطوير موارد الغاز الطبيعى بين اليابان والصين، والنزاعات الحدودية بين اليابان وكوريا الجنوبية، ومعارضة الصين لعضوية اليابان الدائمة فى مجلس الأمن.

اليابان الجميلة .. توجهات الحكومة الجديدة :

فى ظل هذه الأوضاع على الصعيدين الداخلى والخارجى، جاء رئيس الوزراء اليابانى الجديد شينزو آبى إلى السلطة، رافعا شعار "اليابان الجميلة"، وهى يابان تمجد الثقافة والتقاليد والطبيعة والتاريخ. وهى يابان حرة، ومنضبطة، ومليئة بالحيوية والنشاط، من أجل مواصلة النمو فى المستقبل. وهى أيضا يابان تتمتع بالثقة، وتجد الاحترام والحب من جانب كل المجتمع الدولى. وقد أكد السيد آبى - فى أول خطاب له أمام البرلمان اليابانى (الدايت) - أن حكومته فى سعيها لإيجاد اليابان الجميلة سوف تسعى إلى الحفاظ على معدل نمو اقتصادى مرتفع، وإصلاح النظام التعليمى، وتقليل الفجوة المتنامية بين الفقراء والأغنياء، والحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن الدولى.

كما أعاد السيد آبى فى هذا الخطاب تأكيد فكرته الكبرى، التى تقوم على تعديل بعض مواد الدستور السلمى، لتتناسب مع "اليابان الجديدة"، التى تستطيع لعب دور عسكرى وأمنى أكبر على الصعيد العالمى، معبرا عن أمله فى أن يعمل البرلمان اليابانى بسرعة على مراجعة الدستور الحالى الذى وضع منذ ما يقرب الستين عاما، "عندما كانت اليابان تحت الاحتلال".

ومن جهة ثانية، شدد السيد آبى على أهمية التحالف الدفاعى بين اليابان والولايات المتحدة، والذى نجح تماما، فى رأيه، فى حفظ الأمن والاستقرار فى منطقة شرق آسيا، مشيرا إلى أن حكومته سوف تطلب من البرلمان اليابانى تحويل وكالة الدفاع الذاتى إلى وزارة للدفاع، ومد قانون تقديم الدعم اللوجيستى للسفن الأمريكية العاملة فى أفغانستان لعام آخر، وبحث إمكانية القيام بهجمات استباقية دفاعا عن النفس، والتعاون مع الولايات المتحدة فى مواجهة التهديدات الصاروخية والنووية من جانب كوريا الشمالية.

ومن جهة ثالثة، أكد رئيس الوزراء الجديد أن تعزيز الثقة مع الصين وكوريا الجنوبية فى غاية الأهمية لآسيا والمجتمع الدولى، مشيرا إلى أنه يجب على كل الأطراف أن تبذل جهودا لكى تتحدث إلى بعضها بعضا بصراحة.

وقد أثار البرنامج السياسى المعلن لرئيس الوزراء اليابانى الجديد العديد من ردود الفعل الداخلية والخارجية. فمن ناحية، رأى عدد من المراقبين أن هذا البرنامج يتسم بالعمومية وقلة التفاصيل إزاء القضايا الحساسة، كما أنه يتسم بالنزعة القومية المحافظة المتشددة، والتأكيد الشديد على التحالف الأمنى والسياسى مع الولايات المتحدة، والرغبة الجامحة فى لعب دور عسكرى أكبر فى الخارج، وتعديل الدستور السلمى اليابانى، لكيلا يتعارض مع هذا الدور خلال السنوات القادمة.

ومن ناحية ثانية، لم يقدم رئيس الوزراء اليابانى الجديد بعد تبريرا مقنعا للرأى العام اليابانى حول مبررات تعديل الدستور، أو الأخطاء الموجودة فى الدستور الحالى وتتطلب إيجاد دستور جديد، خاصة أن الشعب اليابانى ظل يعمل ويعيش قرابة الستين عاما فى ظل الدستور الحالى، وتمكن من إخراج البلاد من الدمار، الذى لحق بها فى الحرب العالمية الثانية، لتصبح إحدى القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم.

ومن ناحية ثالثة، فإن هذا البرنامج يشير إلى أن الحكومة الجديدة تميل إلى التخلى عن التفسير التقليدى للمادة التاسعة من الدستور اليابانى منذ الحرب العالمية الثانية، والذى وضع قيودا مشددة على عمل قوات الدفاع الذاتى (الجيش اليابانى) فى الخارج طوال العقود الستة الماضية، حيث كان يوجد حظر على هذه القوات من حيث الدخول فى أى ترتيبات للدفاع الجماعى أو مساعدة الحلفاء عند تعرضهم لهجوم من جانب دول ثالثة، والاقتصار فقط على حق الدفاع عن النفس عندما تتعرض اليابان إلى هجوم وشيك الحدوث.

ومن ناحية رابعة، لم يكشف السيد آبى النقاب، حتى لحظة كتابة هذه السطور، عن آرائه بشأن الحروب التى شنتها العسكرية اليابانية فى الماضى على الدول الآسيوية المجاورة، كما لم يُعلن أيضا عما إذا كان سوف يقوم بزيارة معبد ياسكونى أم لا، وهما المسألتان اللتان فجرتا التوتر فى العلاقات بين اليابان وجيرانها الآسيويين طوال فترة رئيس الوزراء اليابانى السابق كويزومى.

اليابان بين القوة الناعمة والقوة العسكرية :

وقد فتح الغموض، الذى اكتنف البرنامج السياسى لحكومة آبى الجديدة إزاء القضايا الحساسة، المجال أمام التخمينات والتساؤلات. فهل ستتخلى حكومة آبى الجديدة عن مفهوم "القوة الناعمة" لصالح مفهوم "القوة الصلبة" الذى يعلى من استخدام الآلة العسكرية؟ وهل سيقود ذلك إلى خروج "المارد" العسكرى اليابانى من قمقمه، الذى قمع فيه طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تكبيل قواته العسكرية بقيود الدستور السلمى، ومادته التاسعة الشهيرة التى تمنع اللجوء إلى القوة لحل المنازعات الدولية؟

وقد انقسم المراقبون فى الإجابة على هذه التساؤلات إلى فريقين، الفريق الأول يرد بالإيجاب على هذه الأسئلة، ويرى أن الوضع الراهن، خاصة بعد التجارب الصاروخية والنووية لكوريا الشمالية، يمثل هبة من السماء للتيار القومى المتشدد فى اليابان لتوسيع الدور العسكرى، وتعزيز التحالف الأمنى والاستراتيجى مع الحليف الأمريكى. ويستند أنصار هذا الفريق إلى أن الحكومة الجديدة سوف تستغل البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية فى الاستجابة لمطالب إيجاد "يابان جديدة"، وهى اليابان التى تستطيع أن تدافع عن مصالحها فى عالم مضطرب، والتى تلعب دورا عسكريا فعالا على الصعيد العالمى، يتناسب مع وضعها كثانى أكبر اقتصاد فى العالم. وهى أيضا تلك اليابان القادرة على إرسال القوات العسكرية إلى الخارج، وإنتاج وإطلاق أقمار التجسس، وإنشاء نظم دفاعية مضادة للصواريخ، وإنتاج السلاح النووى إذا ما تطلب الدفاع عن البلاد ذلك. ومن ناحية أخرى، يشير أنصار هذا الفريق إلى أنه فى ضوء ضعف احتمالات نجاح العقوبات الاقتصادية والعسكرية فى دفع كوريا الشمالية للتخلص

من برامجها النووية والصاروخية، قياسا على الخبرة الهندية والباكستانية، يصبح إخراج المارد العسكرى الياباني من قمقمه ضرورة قصوى للحفاظ على أمن اليابان، خاصة مع حالة الضعف والإنهاك التى أصابت القوات الأمريكية فى العراق وأفغانستان. وضرب أنصار هذا الفريق: مثالا على صحة وجهة نظرهم بالموقف المتشدد الذى اتخذته حكومة أبى من التجربة النووية لكوريا الشمالية. فبعد أيام قليلة من هذه التجربة، استبقت الحكومة اليابانية، ربما لأول مرة فى تاريخها الحديث، صدور قرار من مجلس الأمن الدولى، وقررت تطبيق عقوبات قاسية على كوريا الشمالية، تشمل حظر جميع الواردات منها، ومنع جميع سفنها من دخول المياه الاقليمية لليابان، فضلا عن منع مواطنى كوريا الشمالية من دخول اليابان. وأكد السيد أبى أن التجربة النووية الأخيرة تتعارض مع مهمته كرئيس وزراء مسئول عن حماية الأمن القومى اليابانى وأرواح الشعب اليابانى، مشيرا إلى أن البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية تمثل "تهديدا صارخا" للأمن الإقليمى بصفة عامة، والأمن اليابانى بصفة خاصة. ومن جهة أخرى، أكد السيد أبى، أمام لجنة الموازنة فى مجلس الشيوخ، أن حكومته سوف تعمل على تسريع بناء حائط الدفاع الصاروخى بالتعاون مع الولايات المتحدة لينتهى قبل الموعد المحدد له فى عام ٢٠١١. وأعلن مصدر مسئول فى وكالة الدفاع الذاتى اليابانية أن بلاده تدرس حاليا سن قوانين جديدة، من شأنها السماح بتقديم الدعم اللوجيستى للسفن العسكرية الأمريكية، التى من المقرر أن تقوم بتفتيش سفن كوريا الشمالية للتأكد من عدم قيامها بنشر برامجها النووية والصاروخية إلى دول أخرى، مثل إيران وسوريا. وقالت السيدة يوريكو كويكيه، المستشارة الخاصة لرئيس الوزراء لشئون الأمن القومى، "نحن ندرس كل الخيارات التى تساعدنا على حماية بلادنا، والتى تواجه حاليا تهديدا واضحا للعيان"، مشيرة إلى أن بلادها سوف تراقب عن كثب مدى التزام الولايات المتحدة بتطبيق العقوبات الاقتصادية والعسكرية على كوريا الشمالية والدفاع عن اليابان، خاصة أن واشنطن لديها أوضاع معقدة فى العراق وأفغانستان وإيران. وتحدثت السيدة كويكيه أيضا عن عزم اليابان إنشاء مجلس للأمن القومى، تكون مهمته جمع وتحليل المعلومات، بشكل يسمح لمكتب رئيس الوزراء بأخذ المبادرة فى التعامل مع القضايا الدبلوماسية والعسكرية.

الفريق الثانى رد بالنفى على الأسئلة سالفة الذكر، مؤكدا صعوبة توسيع نطاق ومهام الآلة العسكرية اليابانية، نظرا لوجود العديد من القيود الدستورية والقانونية الصارمة التى تجعل استخدام هذه القوات فى أضيق نطاق ممكن. فضلا عن وجود قطاعات عريضة من الرأى العام اليابانى التى تتمسك بالصيغة الحالية للدستور السلمى. فالشعب اليابانى، بصفة عامة، لا يحبذ توسيع الدور العسكرى اليابانى، وتعميق التحالف الأمنى والاستراتيجى مع الولايات المتحدة، بل إن معظم الخبراء الاستراتيجيين والمفكرين العسكريين اليابانيين كثيرا ما يبدون مخاوفهم من أن تتورط اليابان فى حروب لا ناقة لها فيها ولا جمل نتيجة الارتباط الاستراتيجى القوى مع واشنطن.

هذا، فضلا عن المعارضة الإقليمية الشديدة من جانب الدول الآسيوية المجاورة - والتى ترتبط معها بعلاقات تجارية واقتصادية كثيفة - لأى توسع، ولو كان بسيطا، فى مهام القوات اليابانية، نتيجة ما عانته هذه الدول من ويلات العسكرية اليابانية فى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث تتزامن زيادة الدور العسكرى اليابانى مع تنامى المشاعر القومية فى الدول الآسيوية المجاورة، خاصة فى الصين وكوريا الجنوبية، وهو ما قد يؤثر بشدة على المصالح الاقتصادية للعديد من الشركات اليابانية فى هذه الدول إذا ما أصرت طوكيو على تحدى مشاعر شعوب الدول المجاورة بتوسيع دورها العسكرى والأمنى فى العالم.

وفى ضوء هذا الجدل بين الفريقين، يعتقد كاتب هذه السطور أن اختلاف وجهات نظر الفريقين ينبع من النظرة التقليدية للأوضاع السياسية فى اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت القيادة السياسية فى اليابان، منذ ذلك التاريخ، أن لعب دور أمنى وسياسى أكبر على الصعيد العالمى من شأنه أن يؤدى إلى أربع نتائج غير مرغوبة، هى: تكلفة اقتصادية مرتفعة، ورفض سياسى وشعبى داخلى، واستثارة الجيران الآسيويين نتيجة الماضى الاستعمارى اليابانى، والدخول فى سباق تسلح إقليمى. ومن ثم، فإن هذا الدور الأمنى والسياسى الأكبر سوف يضر بالمصالح الأمنية والاستراتيجية اليابانية، ومن ثم، تم النظر إلى التحالف مع الولايات المتحدة باعتباره الدعامة الأساسية للحفاظ على الأمن القومى اليابانى.

غير أن هذه الرؤية غير المشجعة لتوسيع الدور العسكرى قد اختلفت جزئيا نتيجة أربعة عوامل أساسية، هى:

١- انتهاء الحرب الباردة، وأحداث ١١ سبتمبر، والضغوط الأمريكية على اليابان من أجل اقتسام تكلفة الأعباء الأمنية العالمية.

٢- تراجع القوة النسبية للتيارات السياسية فى اليابان التى تعارض توسيع الدور العسكرى، خاصة أنصار التيار الاشتراكى والشيوعى.

٣- شعور اليابانيين بالعزلة فى آسيا، والتهديد الاقتصادى والعسكرى من جانب الصين وكوريا الشمالية.

٤- حاجة اليابان إلى تأمين إمدادات مستقرة من واردات الطاقة، خاصة مع زيادة الطلب الصينى والهندى على موارد الطاقة، والصعوبات التى تواجهها اليابان فى تأمين موارد ثابتة ومستقرة لإمدادات الطاقة، بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط المضطربة، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية فى العراق، والبرنامج النووى الإيرانى، واستمرار الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

وهذه العوامل الأربعة، فى تقديرنا، ليست أمرا عابرا، وإنما سوف تستمر فى المدى المنظور، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الدور الأمنى والعسكرى لليابان سوف يستمر فى التصاعد التدريجى فى المستقبل.

ولا شك فى أنه لابد أن يكون للعرب رؤية استراتيجية فى التعامل مع اليابان فى القرن الحادى والعشرين. وربما يساعد على تكوين هذه الرؤية وجود مركز عربى للدراسات اليابانية فى طوكيو، يساعد صانعى السياسة العرب على فهم ما يجرى على الساحة اليابانية، ويدفع فى اتجاه تحقيق المصالح المشتركة بين العرب واليابانيين. ويمكن أن يقوم هذا المركز بنشر الدراسات والأبحاث التى يعدها الخبراء، والمتخصصون فى مختلف مجالات الاهتمام المشترك بين العرب واليابانيين، وإنشاء قنوات اتصال بين المؤسسات والهيئات العربية العاملة فى المجالات الثقافية، والسياسية، والمعلوماتية، والمالية، والتجارية، والصناعية، والاقتصادية، وبين مثيلتها اليابانية، وتقديم المعلومات الفنية المتخصصة لصانعى القرار فى هذه الجهات من أجل دفع التعاون بين الدول العربية واليابان.

لمحات من تاريخ اليابان

١٨٩٤: أعلنت اليابان الحرب على الصين، واستطاعت جيوشها إحراز النصر خلال تسعة أشهر فقط.

١٨٩٥: تنازلت الصين عن تايوان لليابان وسمحت لليابان بالتجارة داخل الصين.

١٩٠٤: أعلنت اليابان الحرب على روسيا، محرزة النصر عليها عام ١٩٠٥.

١٩١٠: بعد ثلاث سنوات من الحرب، أعلنت اليابان ضم كوريا.

١٩٣١: غزت اليابان منشوريا، ووضعت فى الحكم نظاما مواليا لها.

١٩٣٧: أعلنت اليابان الحرب على الصين، واستولت خلال هذا العام على شنغهاى، وبكين، وناننجينج. وقد اتسم الغزو اليابنى بالوحشية الشديدة، حيث قدر عدد المدنيين الصينيين الذين قتلوا اثناء عملية احتلال نانن‌جينج وحدها بما يقرب من ٣٠٠ ألف شخص.

١٩٣٩: بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية فى أوروبا، ووقوع فرنسا تحت الاحتلال الألمانى، تحركت اليابان - التى كانت قد وقعت اتفاقية "مناهضة الشيوعية" مع المانيا عام ١٩٣٦، ومع إيطاليا عام ١٩٣٧ - لاحتلال المستعمرات الفرنسية فى الهند الصينية.

١٩٤١: شنت اليابان هجوما مفاجئا على الأسطول الأمريكى المرابط فى ميناء برل هاربور بهاواى، حيث أسفر الهجوم عن مقتل ما يقرب من الفين وخمسمائة شخص، وإغراق ١٢ سفينة، وإعطاب ٩ سفن أخرى. وقد أعلنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على اليابان فى اليوم التالى لهذا العدوان.

١٩٤٢: واصلت اليابان حملاتها الغازية فى آسيا، محتلة عدة بلاد، منها الفلبين، وبورما، ومالايو.

١٩٤٥: أسقطت الطائرات الأمريكية قنبلتين ذريتين على اليابان، الأولى على مدينة هيروشيما فى السادس من أغسطس، والأخرى على مدينة نجازاكى فى التاسع من أغسطس. وقد أعلن الامبراطور هيروهيتو استسلام بلاده، ووضعت اليابان تحت الحكم العسكرى الأمريكى، وتم تسريح جميع القوات البحرية والبرية لدولة اليابان.

١٩٤٧: تم إقرار دستور يابانى جديد. وبموجبه، تعهدت اليابان بعدم إنشاء قوات برية أو بحرية أو جوية بهدف شن حرب عدائية.

١٩٥٢: استعادت اليابان استقلالها من الولايات المتحدة، التى احتفظت بعدة جزر، منها أوكيناوا، للاستخدام العسكرى.

١٩٥٦: انضمت اليابان لمنظمة الأمم المتحدة.

١٩٧٢: زار رئيس الوزراء اليابانى الصين، وتمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وتلا ذلك إغلاق اليابان سفارتها فى تايوان.

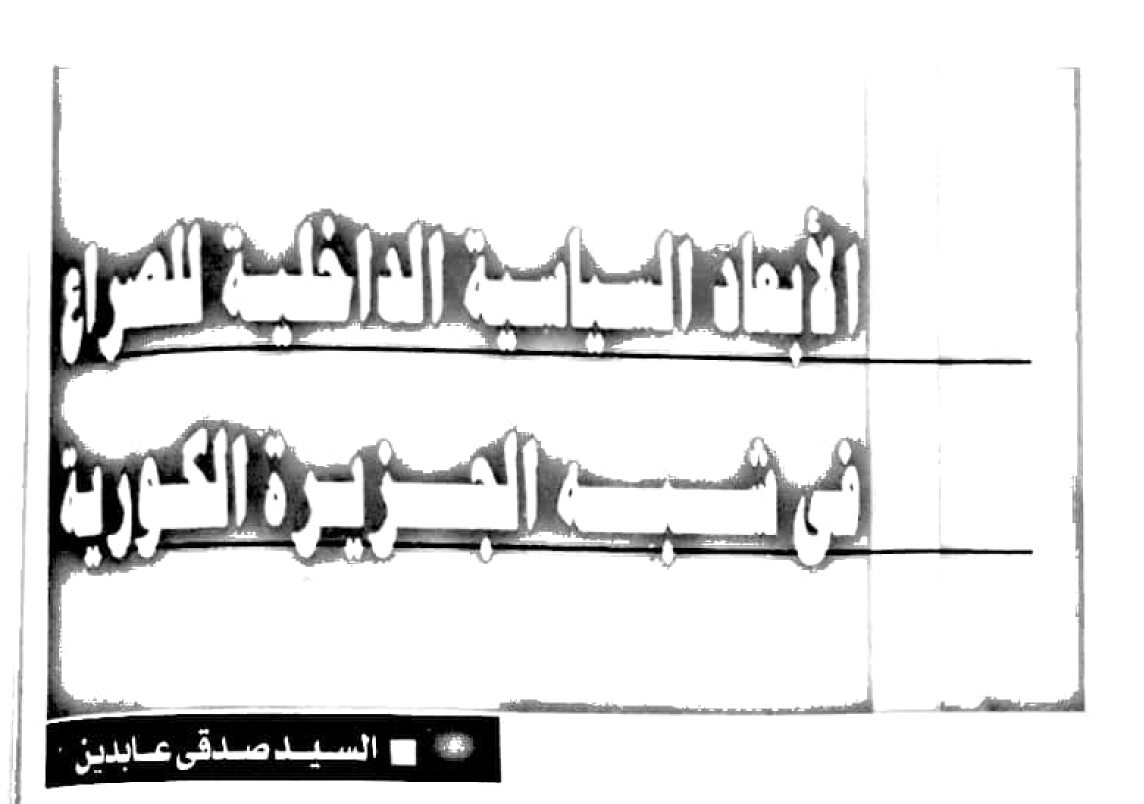
وفى العام نفسه، تم وضع جزيرة أوكيناوا تحت السيادة اليابانية مرة أخرى، ولكن الولايات المتحدة احتفظت بقواعد فيها.

٢٠٠١: زار رئيس الوزراء اليابانى، جونيشيرو كويزومى سول، حيث قدم اعتذار بلاده عن معاناة كوريا الجنوبية فى اثناء سنوات الاحتلال اليابانى.

٢٠٠٢: فى اول زيارة لرئيس وزراء يابانى، زار كويزومى كوريا الشمالية فى سبتمبر، حيث قدم له الزعيم الكورى كيم إيل سونج اعتذارا عن اختطاف بلاده عددا من المواطنين اليابانيين خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى. وفى اكتوبر من العام نفسه، عاد خمسة من المختطفين إلى ذويهم فى اليابان.

٢٠٠٣: اعلنت الحكومة اليابانية عزمها إقامة حائط لصد الصواريخ، امريكية الصنع، لأغراض دفاعية بحتة.

٢٠٠٤: تقدمت اليابان، بالإضافة إلى البرازيل واليابان والهند، بطلب للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن.



٩

■ السيد صدقي عابدين (*)

الصـراع فى شـبـه الجـزيرة الكورية واحـد من أطول الصراعات فى آسيا. ولقد مر هذا الصراع بمراحل مختلفة، وتأثر بالكثير من العوامل، منها ما هو داخلي يخص كلا من الكوريتين، مثل طبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية، وطبيعة النظام السياسي وكيفية اتخاذ القرار فيه، والعلاقة بين المؤسسات المختلفة للنظام، ومعدلات الإنجاز الاقتصادي.

فى المقابل، ومع التطورات التى حدثت على مستوى الصراع فى شبه الجزيرة الكورية، والمستوى الذى وصلت اليه العلاقات بين الكوريتين، هل يمكن القول إن ذلك له تأثير على السياسات الداخلية، بمعنى أن العلاقة ذات تأثير وتأثر، أم انها ظلت فى اتجاه تأثير السياسة الداخلية على الصراع وليس العكس؟ واذا كان ثمة تأثير متبادل، فما هو مستواه بالنسبة للجانبين (الكورى الجنوبى والكورى الشمالى)؟ . وما هو مستقبل النظام السياسى فى الكوريتين؟ والى أى مدى سينعكس على مستقبل الصراع ذاته؟

أولا- الصـراع فى شبـه الجـزيرة الكورية وتطور العلاقات بين الكوريتين(١) :

الصراع فى شبه الجزيرة الكورية إلى جانب انه ثنائى، فانه فى الوقت ذاته ذو طابع اقليمى ودولى، فى ظل الدور القوى والتأثير المهم لهذه الأطراف على طرفى الصراع المباشرين، ومن ثم على سير الصراع، وقبل ذلك على تقسيم شبه الجزيرة الكورية، لدرجة أن هناك من يذهب الى تغليب العوامل الخارجية على الداخلية فى حدوث التقسيم(٢).

وقد تجلى هذا التأثير على الصراع فى مراحله المختلفة فيما بعد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى سبيل المثال، فان الحرب الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣ كانت المشاركة الخارجية فيها إما بقوات نظامية، كما فعلت الولايات المتحدة وحلفاؤها، أو بمتطوعين كما فعلت الصين، أو بأسلحة ومعدات وتمويل كما فعل الاتحاد السوفيتي. وبعد ذلك، استمرت القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية الى الآن، وتعهدت بتوفير الحماية لها، وتجرى معها مناورات دورية، دائما ما تصفها كوريا الشمالية بأنها بمثابة الإعداد للعدوان عليها. ولأسباب مختلفة -من بينها تجاهل كوريا الجنوبية وإدراك محورية الدور الأمريكى- كانت كوريا الشمالية تسعى لتوقيع معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، حتى قبل أن تظهر قضية الملف النووى. ومع تصاعد قضية الملف النووى لكوريا الشمالية فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى، كانت تسويته من خلال اتفاق جنيف فى أكتوبر ١٩٩٤ بين الجانبين الأمريكى والكورى الشمالى، والذى عرف باتفاق الإطار، وكان يتضمن امداد كوريا الشمالية بمفاعلين يعملان بالماء الخفيف من أجل توليد الكهرباء، وأن يتم توفير النفط لكوريا الشمالية، حتى يتم الانتهاء من بناء المفاعلين، وأن يكون هناك تفتيش على المنشآت النووية الكورية الشمالية، مقابل تحسين العلاقات بين الجانبين، وتقديم مساعدات اقتصادية لكوريا الشمالية. وقد بدأت العلاقات بين الجانبين فى التحسن منذ هذا الاتفاق إلى أن وصلت الى افتتاح مكاتب اتصال متبادلة. كما قامت وزيرة الخارجية فى ادارة كلينتون الثانية بزيارة بيونج يانج. عموما،

(*) باحث فى الشئون الأسيوية.

كانت الإدارة الأمريكية السابقة قد وصلت الى استنتاج مفاده استحالة تغيير كوريا الشمالية بالقوة، ومن ثم فان من المنطقي التعامل مع الواقع الموجود دون أن يتم التأثير على المصالح الأمريكية العليا، فى تحول نحو سياسة الارتباط والتعايش السلمي، والتي تتضمن اقامة علاقات طبيعية مع كوريا الشمالية.

وعلى الرغم من أن الاتفاق كان ثنائيا بين الطرفين، الا ان تنفيذه كان جماعيا، حيث كانت كل من اليابان وكوريا الجنوبية - ومعهما بعض الأطراف الأخرى التى شكلت ما بات يعرف بمنظمة تنمية الطاقة فى كوريا- تتحمل أعباء تنفيذ الاتفاق من النواحي المالية والفنية. ولكن مع توقف تنفيذ الاتفاق المشار اليه وعودة الملف النووى الى التصعيد، أصرت الولايات المتحدة- من البداية - على ان يكون التفاوض جماعيا، وليس ثنائيا كما كانت تطالب كوريا الشمالية، ومن ثم كانت المفاوضات السداسية، التى عقدت منها أربع جولات على مدى عامين كان آخرها فى سبتمبر ٢٠٠٥، حيث تم التوصل الى اعلان مشترك، اعتبره البعض تعبيرا عن الرغبة المشتركة للأطراف الستة بدفع عملية السلام فى شبه الجزيرة الكورية، وأنه سيحل محل اتفاق الإطار الذى أشير اليه آنفا(٣).

ولكن التطورات التى حدثت بعد ذلك أثبتت أنه رغم هذا الإعلان، فان عدم الثقة ظل قائما، وكانت هناك اتهامات متبادلة بين كل من كوريا الشمالية والولايات المتحدة بعدم احترام ما جاء فى البيان، ومن ذلك -على سبيل المثال- قيام الولايات المتحدة بفرض المزيد من العقوبات المالية على كوريا الشمالية. وبعد ان قامت كوريا الشمالية باجراء التفجير النووى فى أكتوبر ٢٠٠٦، ومن قبله سلسلة تجارب الصواريخ فى يوليو، لجأت الولايات المتحدة الى فرض مزيد من العقوبات عليها، ونقل القضية الى مجلس الأمن، الذى أصدر القرار ١٧١٨ بموجب الفصل السابع من الميثاق، والذى أقر بعض ما كانت تطالب به الولايات المتحدة.

وقد اضطرت كل من الصين وروسيا الى الموافقة عليه بعد ادخال تعديلات كثيرة عليه، بعدما كانتا ترفضان نقل الملف الى مجلس الامن فى مراحل سابقة، حيث إنهما وان كانتا لاتزالان هما الداعمين الرئيسيين لكوريا الشمالية، فانهما ليس من مصلحتهما امتلاك كوريا الشمالية للاسلحة النووية، كما أنهما لا تريدان ان تخسرا فى قضايا أخرى بسبب كوريا الشمالية، خاصة فى ظل تشعب علاقاتهما مع كل من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية فى المقابل، فان اليابان تعتبر الاكثر تشددا فى مواقفها من الصراع فى شبه الجزيرة الكورية بسبب إحساسها بدرجة اعلى من التهديد فى ظل التطور المستمر للقدرات الصاروخية لكوريا الشمالية، وامتلاكها للسلاح النووى مؤخرا، فضلا عن قضية المخطوفين، وغيرها من القضايا التى تثيرها كوريا الشمالية، مثل حقوق الكوريين المقيمين فى اليابان، والتعويض عن فترة الاحتلال اليابانى. وعلى ذلك، فان تسوية الصراع فى شبه الجزيرة الكورية تحتاج الى توافق دولى واقليمى، جنبا الى جنب مع ارادة الكوريتين.

من ناحية ثانية، فان الصراع فى شبه الجزيرة الكورية متعدد الأبعاد. فاذا كان ما يبدو منه وتتناقله وسائل الإعلام بكثافة خاصا بالجوانب العسكرية والتسليحية، صاروخية كانت أو نووية، فان هناك جوانب أخرى سياسية وأيديولوجية، واجتماعية وانسانية. واذا كانت الجوانب السياسية والأيديولوجية ستكون موضوع التركيز فى الأجزاء التالية، فانه فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية والاجتماعية، فان هناك أسرا مقسمة- منذ حدث التقسيم -مازال شملها لم يلتئم، وأقصى ما تطمح اليه هو لقاء لساعات أو أيام محدودة، بعدما بلغ العمر بأفرادها أرذله.

من ناحية ثالثة، فان أطراف الصراع باتت لديهم قناعة باستحالة قضاء طرف على الطرف الآخر، وقد أدى ذلك الى التحول لإدارة الصراع بأدوات جديدة الى جانب الأدوات العسكرية، التى باتت تقوم بوظيفة الردع أكثر من الاستخدام الفعلى. ومن الأدوات التى باتت تلعب دورا مهما المفاوضات، ثنائية كانت أو جماعية. فالمفاوضات الثنائية بين الكوريتين لاتزال تناقش قضايا أولية، ولم تنتقل الى حل الصراع، سواء عبر اقامة علاقات دبلوماسية، وعلاقات طبيعية فى مختلف المجالات بعد توقيع اتفاقية سلام، أو من خلال الاندماج الكامل بينهما، اذ إن مقترحات الطرفين بخصوص الوحدة لم تخضع لتفاوض فعلى من الجانبين. كما أن المفاوضات الجماعية تختلف أهداف اطرافها، ومن ثم الأجندة التى يطرحها كل طرف.

على صعيد تطور العلاقات بين الكوريتين، يمكن القول إنها مرت بمراحل ثلاث:

الأولى: مرحلة القطيعة التامة، وانكار كل طرف وجود الطرف الآخر ١٩٤٨-١٩٧١.

الثانية: مرحلة الاتصالات المباشرة والاعتراف بالأمر الواقع ١٩٧١-١٩٩١.

الثالثة: مرحلة السعى لتحسين العلاقات ١٩٩٢-٢٠٠٦.

لم تشهد المرحلة الأولى اتصالات ثنائية مباشرة بين الكوريتين. وقد شهدت هذه المرحلة الصدام العسكرى الأشد والأطول بين الجانبين، والذى امتد - بمشاركة أطراف أخرى- لمدة ثلاث سنوات، وأعقبها مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤، والذى لم يتوصل الى نتائج بخصوص الصراع فى شبه الجزيرة الكورية. وقد تميزت هذه المرحلة بكثافة الدعاية التحريضية من الجانبين، وتعاظم التأثير الخارجي.

فى المرحلة الثانية، توالت الاتصالات المباشرة، التى بدأت بالاتصالات بين مسئولى الصليب الاحمر من البلدين فى عام ١٩٧١، ثم كانت الاتصالات التى ادت الى التوصل الى اعلان ٤ يوليو ١٩٧٢، واستمرت حتى التوصل الى اتفاق المصالحة وعدم الاعتداء والتبادل والتعاون فى ١٣ ديسمبر ١٩٩١.

وقد وضع الإعلان اللبنة الاولى لاعتراف الطرفين كل بالآخر، حيث تضمن البيان المبادىء التى تقوم عليها عملية الوحدة بين الجانبين، والتى تتمثل فى ضرورة انجازها بشكل مستقل بعيدا عن الاعتماد على القوى الخارجية وتدخلها، وتحقيقها بالوسائل السلمية وبدون استخدام القوة من أى من الطرفين ضد الطرف الآخر، وأن تكون وحدة وطنية كبرى تتخطى الاختلافات فى الافكار والأيديولوجيات، والنظم. وجاء اتفاق ١٩٩١ ليؤكد الاعتراف المتبادل، لا سيما انه جاء بعد ثلاثة اشهر من حصول الطرفين على عضوية الامم المتحدة. ومن بين ما تضمنه الاتفاق عدم التدخل فى الشئون الداخلية، والتعهد بعدم استخدام القوة، وحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية، وبدء التعاون والتبادل فى الكثير من المجالات، منها الاقتصادية، والتعليمية، والرياضية، والبيئية، والصحية، والاعلامية، أى أنه يمكن القول إن هذا الاتفاق قد شكل اطارا قانونيا للعلاقات بين الكوريتين.

فى المرحلة الثالثة، يلاحظ ان الاتصالات قد تكثفت وتشعبت الى ان وصلت الى مستوى غير مسبوق، عندما عقدت أول قمة بين الكوريتين فى ١٥ يونيو عام ٢٠٠٠، كما تم توقيع الكثير من الاتفاقيات التى أسهمت فى تشكيل الاطار القانونى للعلاقات بين الجانبين، وزاد حجم التبادل التجارى المباشر بعدما كانت المبادلات بينهما قد بدأت عن طريق طرف ثالث. الاكثر من ذلك أنه باتت هناك مشروعات مشتركة، تتمثل بالأساس فى المجمع الصناعى فى منطقة جيسونج، والذى بدأت بعض مصانعه فى الانتاج الفعلى. فى المقابل، برزت قضايا خلافية كان لها تأثيرها على العلاقات، على رأسها قضية البرنامج النووى الكورى الشمالى، وقضية حقوق الانسان فى الشطر الشمالى، والتى يرتبط بها الفارون من الشمال الى الجنوب عبر طرف ثالث. كما حدثت اشتباكات حدودية اكثر من مرة، لاسيما عبر البحر. ويلاحظ التداخل بين هذه القضايا وغيرها وتأثيرها على مجمل العلاقات. وعلى سبيل المثال، فان كوريا الجنوبية كانت تمتنع عن التصويت على القرارات الدولية التى تدين سجل كوريا الشمالية فى حقوق الانسان، حتى لا تتأثر العلاقات بينهما. ولكنها فى هذا العام، وبعد قيام كوريا الشمالية بالتفجير النووى، صوتت لصالح القرار الذى أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة بخصوص الموضوع فى دورتها الأخيرة، وهو ما اعتبرته كوريا الشمالية سيرا فى ركاب الولايات المتحدة، أى أن العلاقات بين الجانبين مازالت هشة وعرضة للتقلبات.

ثانيا- البيئة الداخلية للصراع بين الكوريتين:

يمكن القول إن البيئة السياسية فى كل من الكوريتين قد اثرت بشكل كبير على الصراع فى شبه الجزيرة الكورية.

وقبل بيان أوجه التأثير، تجدر الإشارة الى الملامح العامة لطبيعة النظامين السياسيين فى الكوريتين.

النظام السياسى الكورى الجنوبى مر بمرحلتين اساسيتين، يمكن أن تقسم كل منهما الى مراحل فرعية، حسب اكثر من معيار. المرحلة الأولى هى مرحلة ما قبل التحول الديمقراطى، ثم مرحلة التحول الديمقراطى التى بدأت عام ١٩٨٧. وقد اتسم النظام فى كل مرحلة بمجموعة من السمات(٤).

فى المرحلة الأولى، كانت هناك سطوة للسلطة التنفيذية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية على ما عداها من سلطات، حيث تركزت عملية صنع القرار فى يديه بمساعدة عدد محدود من النخبة المحيطة به. وفى الوقت نفسه، كان هناك تضييق على احزاب المعارضة، بحيث لم تتح لها الفرصة لتقديم خيارات وبدائل سياسية قوية، فى ظل الحرص الرسمى على تحقيق نوع من التوافق الأيديولوجى، إن جاز التعبير. وفى اطار هذا الجو، لم تستطع الاحزاب القيام بباقى الأدوار المنوطة بها بحكم التعريف، مثل تجميع المصالح والتعبير عنها. وكانت الأمور تصل الى حد الإطاحة بهذه الأحزاب، خاصة فى حالات الانقلابات العسكرية، أو وجود توترات داخلية، حيث كان مما اتسم به النظام فى هذه المرحلة تدخل العسكريين فى السياسة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. أضف الى ذلك عدم الاستقرار الدستورى، حيث شهدت البلاد تسعة تعديلات دستورية، والمعاناة من أزمة شرعية، تجلى أحد جوانبها فى التظاهرات الطلابية، التى أطاحت بحكم أول رئيس للبلاد- سينجمان رى- فى أوائل الستينيات من القرن الماضى، وكذلك الاضطرابات التى وقعت فى أواخر عهد بارك تشونج هى فى أواخر السبعينيات، وتلك التى كانت فى عهد خلفه شون دوهوان، حيث كانت أحداث كوانجو، التى حوكم عليها فيما بعد، بعدما ترك سدة الحكم تحت الضغط الشعبى.

أما فى المرحلة الثانية، فقد تميز النظام بوجود بيئة دستورية وقانونية تشجع على الممارسة الديمقراطية، وانتخابات دورية ونزيهة، وتحديد واضح لدور وحدود السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبالنسبة لرئيس الجمهورية، فقد بات ينتخب لفترة واحدة مدتها خمس سنوات. وقد شهدت الممارسة السياسية فى كوريا الجنوبية حالة فريدة من عمل المؤسسات فى اطار دستورى وقانونى يحترمه الجميع، وعلى رأسهم رئيس الدولة، حيث تمكنت احزاب المعارضة من استصدار قرار من البرلمان بإيقاف الرئيس عن ممارسة مهامه بسبب اتهامات تتعلق بمخالفة قانون الانتخابات، وقد انصاع الرئيس للقرار، وانتظر قرار المحكمة العليا التى أعادته للحكم. الى جانب ذلك،

فقد وصلت الصحافة الى درجة عالية من الاستقلالية والحرية فى التعبير، فضلا عن الاكتراث بقضايا حقوق الانسان أكثر من ذى قبل.

وإذا كانت هذه هى الصورة العامة للبيئة السياسية فى كوريا الجنوبية، فكيف انعكست على الصراع فى شبه الجزيرة الكورية والعلاقات بين الكوريتين؟ فى المرحلة الأولى، كان انعكاسها جليا فى الانحياز شبه التام للرؤية الأمريكية المرتبطة بحسابات الحرب الباردة. ومن ناحية ثانية، فى التضييق على كل من يطرح رؤى مغايرة، أو حتى بها بعض الاختلافات عن الرؤية الرسمية فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال. وتكفى هنا الإشارة الى أن الرئيس السابق كيم داى جونج كان من بين من حوكموا بسبب موقفهم المختلف مع الموقف الرسمى. ومن ناحية ثالثة، لم يكن مسموحا لوسائل الإعلام بتداول هذه الأفكار، وانما كان عليها فقط ان تروج للرؤية الرسمية بحجة ضمان الأمن القومى.

على العكس فى المرحلة الثانية، أصبح المجتمع يشهد جدلا عاما واسعا أسهمت فيه وسائل الإعلام حول الصراع والعلاقات مع الشمال، ومن ثم خفت حدة الاحتقان بخصوص هذا الموضوع، وأصبح من حوكموا بتهمة الانحياز لكوريا الشمالية فى سدة الحكم، ومن ثم طرحوا سياسات تقاربية. وعلى ذلك، بدأ يظهر تباين واضح بين مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية فيما يتعلق بالأسلوب الأمثل للتعامل مع الشمال، حتى فى المسائل الأمنية، التى مازالت لها حساسية خاصة لدى الجنوب، وعلى رأسها البرنامج النووى لكوريا الشمالية.

على الجانب الاخر، اتصف النظام السياسى الكورى الشمالى بعدد من الصفات التى لازمته منذ نشأته، ومن بينها(٥): إنه نظام اشتراكى، ثورى، تمارس فيه السلطات - وفقا لمبدأ المركزية الديمقراطية- الدور المحورى للقائد فى النظام، والذى يسيطر على النظام من خلال الحزب وتنظيماته، فضلا عن سيطرته على الجيش. وينعكس هذا كله من خلال وحدة الخطاب الكورى الشمالى من الصراع والعلاقات مع الجنوب، والثبات عند المواقف المبدئية، مع وجود مرونة تكتيكية. فبالنسبة للعنصر الأول، فليس هناك مجال لوجود طرح غير الطرح الرسمى. وبالنسبة للمواقف، تتمثل فى الإصرار على هدف الوحدة، وضرورة رحيل القوات الأمريكية من جنوبى كوريا، والعمل من أجل السلام والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية. أما المرونة، فان مردها القراءة الواقعية للتغيرات على أرض الواقع، سواء فيما يتعلق بكوريا الجنوبية او ما يتعلق بالبيئة الاقليمية والدولية. ولعل ذلك ما جعل النظام يتحول عن صيغة الانتخابات الحرة العامة فى الشمال والجنوب الى الصيغة الكونفيدرالية لتحقيق الوحدة، وهى ما جعلته يقبل بالتفاوض الجماعى حول برامجه التسليحية بعدما كان يصر على التفاوض الثنائى مع الولايات المتحدة. ولاشك فى ان مثل هذه الأمور قد انعكست على الصراع من خلال ادراك كوريا الجنوبية- ومعها الولايات المتحدة - صعوبة عمل اختراق للموقف الكورى الشمالى فى المسائل المبدئية. ومن ناحية أخرى، فان ثبات المواقف المبدئية مع وجود المرونة التكتيكية جعل كوريا الشمالية تحوز أرضية أوسع بين الرأى العام الكورى الجنوبى الذى يمثل عامل ضغط على صانع القرار فى الجنوب فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال.

وينقلنا هذا الى مدى تاثير التطور فى الصراع والعلاقات بين الكوريتين على النظام السياسى فى الجانبين، حيث نجد تحسنا فى صورة كوريا الشمالية لدى الرأى العام فى الجنوب، وقد تجلى ذلك بشكل واضح بعد القمة الكورية عام ٢٠٠٠. ومن ناحية أخرى، بات هناك تفهم شعبى أكبر حتى للخطوات الاستفزازية من جانب كوريا الشمالية، باعتبار انها تاتى ردا على استفزازات وعقوبات أمريكية. فى المقابل، تبدو البيئة السياسية فى كوريا الشمالية محصنة ضد التغييرات، وإن كان هناك تاثير غير مباشر تجلى فى تزايد حالات الفرار من جانب مواطنين شماليين الى كوريا الجنوبية عبر الصين بالأساس، وهو ما يحاول النظام منعه بكل السبل.

ثالثا- احتمالات التغير السياسى فى الكوريتين ومستقبل الصراع :

من الناحية النظرية، يمكن الحديث عن أكثر من احتمال فيما يتعلق باحتمالات التغير السياسى فى أى من الكوريتين. وقد طرحت بالفعل سيناريوهات خاصة بمستقبل النظام السياسى الكورى الشمالى منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضى(٦)، من بينها امكانية انهيار النظام، أو استمراره دون حدوث تغير، أو استمراره مع ادخال اصلاحات. وقد كثر الحديث عن مستقبل النظام على ضوء الأوضاع الاقتصادية السيئة التى تعيشها كوريا الشمالية، وانتهاء الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الذى كان يوفر الدعم لها، ثم رحيل كيم ايل سونج مؤسس الدولة والقائد الكاريزمى لها. وفى طرحهم سيناريو الانهيار، ذهب الكثير من المحللين الى ان ما حدث فى المانيا الشرقية سيتكرر فى كوريا الشمالية، ومن ثم سار أصحاب هذا الطرح بعيدا من حيث طرح تقديرات للتكلفة التى سيكون على كوريا الجنوبية تحملها جراء ذلك، وهل هى قادرة على تحمل ما تحملته المانيا الغربية أم لا؟ وكانت هناك تقديرات لمثل هذه التكلفة، فى اطار الاهتمام بموضوع تكلفة الوحدة بشكل عام، سواء تمت جراء انهيار النظام الشمالى، أو بالاتفاق بينهما(٧).

وهناك الكثير من العوامل التى حالت ولا تزال تحد من احتمالات حدوث هذا السيناريو، من بينها:

أولا- إن هذا السيناريو طرح وفى الذهن خبرة تاريخية

معينة، ولم يراع الاختلافات الكبيرة بين الحالتين الألمانية والكورية. ففى حالة كوريا الشمالية، النظام أكثر تماسكا، كما أنه يرفض تماما إحداث أى اختراق لبنيته السياسية والعقيدية تحت مسميات الإصلاح، أو الانفتاح، أو التعددية السياسية، فهو يرى ان ذلك سيكون بمثابة بذرة فنائه، كما كان الحال فى تجارب أوروبا الشرقية.

ثانيا- على الرغم من أن النظام فى كوريا الشمالية كان جزءا من المعسكر الاشتراكى، الا انه كان يصر على أنه يطبق الاشتراكية بالأسلوب الكورى، فى اطار فلسفته الاستقلالية.

ثالثا- إن النظام فى كوريا الشمالية يدرك تماما أهمية الأداة العسكرية لضمان بقائه، ومن ثم فانه يعطى لهذا الجانب أولوية مطلقة على ماعداه من جوانب، وهذه مسألة استراتيجية بالنسبة للنظام، والتى يمكن فى اطارها فهم الخطوات المتوالية التى خطاها النظام على صعيد برامجه التسليحية غير التقليدية.

رابعا- إن هناك سياجا مفروضا على الشعب الكورى، ودعاية مكثفة تدعوه للتوحد مع القيادة والعقيدة والحزب الذى يقوده، فالحزب يسيطر على الدولة والمجتمع، والقيادة تسيطر على الحزب، ومن ثم تسيطر على الدولة والمجتمع(٨).

فى مقابل سيناريو الانهيار الفجائى للنظام فى كوريا الشمالية، يطرح سيناريو ضعف النظام وتآكله التدريجى، ليس فقط استنادا الى الصعوبات التى يعانى منها، وانما أيضا استنادا الى عدم قدرته على الاستمرار فى حالة العزلة، وأنه سوف يضطر الى إدخال اصلاحات، ولو فى النواحى الاقتصادية، وأن المناطق الاقتصادية الخاصة يمكن ان تكون البوابة التى تنفذ منها التغيرات الى المجتمع الكورى الشمالى. وهنا، يتم الربط بين التقدم فى العلاقات مع الجنوب، وجذب استثمارات الى هذه المناطق بحدوث مثل هذا الانفتاح.

ولكن النظام الكورى الشمالى يدرك هذا الأمر جيدا، وهو وان كان قد انشأ بعض المناطق الاقتصادية الخاصة، الا أنها ظلت معزولة عن باقى اقتصاد الدولة. ومن ناحية ثانية، فانها مازالت محدودة. ومن ناحية ثالثة، فانه وضع الإطار القانونى والمؤسسى الذى يجعله يحكم سيطرته عليها. ومن ناحية رابعة، فان معظم الاستثمارات الموجودة فى هذه المناطق تاتى من قبل الكوريين المقيمين فى اليابان، والمعروفين بميولهم الى كوريا الشمالية.

على الجانب الأخر، هل يمكن الحديث عن احتمال تغير سياسى فى كوريا الجنوبية فى ظل حالة الاستقطاب فى المجتمع الكورى الجنوبى بين المحافظين والتقدميين، والتى تزداد بسبب الانقسام حول السياسات التى ينبغى اتباعها حيال كوريا الشمالية، والولايات المتحدة، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ليس هذا فحسب بل وحول قراءة التاريخ؟(٩)

يمكن الحديث عن احتمالين، الأول يتمثل فى وصول قيادات أكثر يسارية الى الحكم، هذا الاحتمال وإن كان سيؤدى الى تقارب أكثر فى العلاقات بين الكوريتين، بما قد يؤدى الى الوحدة بصورة أقرب الى الطرح الكورى الشمالى، إلا أن الولايات المتحدة لن ترضى عن مثل هذا الأمر، كما أن الراسمالية الكورية الجنوبية ستضار كثيرا من مثل هذا الاحتمال، ومن ثم ستحول دون حدوثه. الاحتمال الثانى يتمثل فى امكانية حدوث انقلاب عسكرى فى كوريا الجنوبية، وعودة التشدد تجاه كوريا الشمالية، بعد المرونة الكبيرة التى ظهرت فى السنوات الأخيرة، خاصة فى عهدى الرئيس السابق كيم داى جونج، والحالى روه موهيون، وهى المرونة التى لا ترضى عنها الولايات المتحدة كثيرا. وكذلك فى ظل تصاعد رأى عام كورى جنوبى معاد للولايات المتحدة، معتبرا اياها مصدرا أول للتهديد وليس كوريا الشمالية كما كان الحال من قبل - على الأقل - حتى ما قبل التفجير النووى الكورى الشمالى، وحتى بعد التفجير- فان هناك قطاعات واسعة من الرأى العام الكورى الجنوبى ترى أن السياسة الأمريكية المتشددة تجاه الشمال هى التى أوصلت الأمور الى ما وصلت اليه. هنا، يمكن ان تقوم المؤسسة العسكرية بانقلاب على النظام القائم، وستجد حينئذ الدعم ما لم يكن التحريض الأمريكى. ولكن هذا السيناريو تظل فرصه ضعيفة فى ظل درجة النضج التى وصلت اليها الممارسة السياسية فى كوريا الجنوبية، ولكنه يظل احتمالا قائما، خاصة اذا وجدت الولايات المتحدة أنها ستخسر مواقعها فى شرقى آسيا، بما فيها شبه الجزيرة الكورية، فى الوقت الذى تتنامى فيه القوة الصينية.

على ذلك، فان من المرجح استمرار النظام الكورى الشمالى دون تغيير يذكر، لذا فإنه -كما سبق- يدرك ان أى تغيير يعنى انهياره، ومن ناحية أخرى استمرار التداول السلمى للسلطة فى الجنوب، مع تنامى العداء الشعبى للولايات المتحدة مالم تغير من سياستها فى التعامل مع الشمال وكذلك مع الجنوب، حيث توجد مآخذ كثيرة على القوات الأمريكية هناك، كما أن الجنوبيين لا ينسون الدعم الأمريكى للنظام الذى استمر فى قمعهم الى أن حدث التحول الديمقراطى.

من ثم ، فانه لا يبدو فى الأفق حل للصراع فى شبه الجزيرة الكورية، لأنه لا البيئة السياسية الداخلية، ولا التوازنات الدولية والإقليمية تسمح بذلك الآن. ورغم ذلك، فإن جميع الأطراف تحرص على تهدئة الصراع، وحصر ادارته فى الوسائل غير العسكرية، لأن الجميع يخشى من الخسارة. وهكذا، يتضح أن الإطار السياسى الداخلى للصراع فى شبه الجزيرة الكورية ليس فى معزل عن الإطار الإقليمى والدولى للصراع، ولا عن باقى أبعاد الصراع، حيث إن كلا منها يؤثر ويتأثر بالآخر وإن بدرجات مختلفة.

الهوامش :

(١) راجع: السيد صدقى عابدين، العلاقات بين الكوريتين، بحث مقدم الى مؤتمر العلاقات الآسيوية – الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٧ – ٨ مايو ٢٠٠٦.

(٢) لتفاصيل أكثر حول أسباب التقسيم، راجع: نجلاء الرفاعى البيومى، الحوار الكورى – الكورى حول قضية الوحدة، فى السيد صدقى عابدين (محرر)، قضية الوحدة الكورية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ص٥-٨.

(3) Koh Yu hwan, "Assessment of the Joint Statement of the Six Party Talks" Korea Focus, vol13., no.6. Nov Dec .2005 p77.

(٤) نجلاء الرفاعى البيومى، التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية وتايوان، فى د. محمد السيد سليم والسيد صدقى عابدين (محرران) التحولات الديمقراطية فى آسيا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ص٩٢-١٠٤.

(٥) لتفاصيل أكثر، راجع: السيد صدقى عابدين، النظام السياسى الكورى الشمالى، فى مدحت أيوب (محرر) د. عبدالعزيز شادى ومدحت أيوب، التحولات السياسية فى كوريا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ص١٧٩-١٩٠.

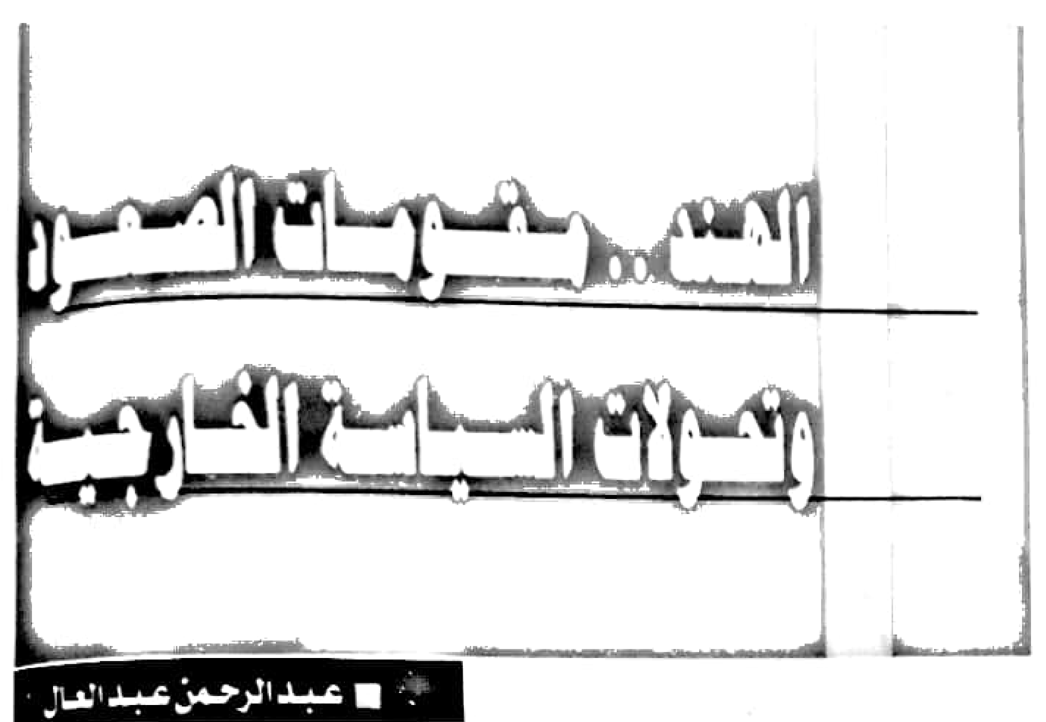
(٦) المرجع السابق، ص ص١٩٥-١٩٧.

(٧) مدحت أيوب، مستقبل الوحدة الكورية ومعوقاتها، فى السيد صدقى عابدين (محرر)، قضية الوحدة الكورية، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٤٧-٢٤٩.

(٨) السيد صدقى عابدين، العلاقة بين الدولة والمجتمع فى كوريا الشمالية، فى د. هدى ميتكيس والسيد صدقى عابدين (محرران)، المجتمع المدنى فى كوريا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص٢٢٥.

(9) Kim Ii-young, In Search of New Ideological Orientation in the Korean politics "New Right", "New Left", and Liberalism as their Common Basis, Korea Focus, August, .2006 http://www.koreafocus.or.kr.





■ عبد الرحمن عبد العال (*)

منذ عام ١٩٩١، تخوض الهند غمار عملية بناء صعبة لمكانتها فى النظام الدولى، بعد أن فقدت ثقة المؤسسات المالية الدولية جراء عدم قدرتها على الوفاء بأقساط الديون المستحقة عليها، نتيجة الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها فى ذلك العام وكادت تنحدر بها إلى حد الإفلاس الحقيقى - وفق تعبير رئيس وزرائها آنذاك ناراسيما راو- حيث لم تكن احتياطياتها من النقد الأجنبى تتجاوز مليار دولار، وهو ما كان يكفى فقط لسد احتياجاتها من الواردات لمدة أسبوعين. فتبنت برنامجا طموحا للإصلاح الاقتصادى، يعتبر مانموهان سنج رئيس وزرائها الحالى هو مهندسه الحقيقى، حيث كان يشغل منصب وزير المالية فى حكومة ناراسيما راو فى ذلك الوقت. وبفضل هذا البرنامج، حققت الهند العديد من النجاحات الاقتصادية، سواء من حيث زيادة معدلات النمو إلى ٦,٥٪ وأحيانا ٨٪ وفقا لطبيعة الظروف المناخية السائدة، وذلك بدلا مما كان يعرف بمعدل النمو الهندوسى وهو ٣٪، أو من حيث زيادة قيمة صادراتها من نحو ١٨,٥ مليار دولار تقريبا فى عام ١٩٩١ إلى نحو ٦٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، وبالتالى مضاعفة نصيبها فى التجارة العالمية من ٠,٥٪ إلى ١٪ خلال هذه الفترة، بل وأصبحت تتصدر قائمة البلدان المصدرة لبعض الصناعات الأكثر تقدما مثل البرمجيات والأدوية. وبالتوازى مع هذه النجاحات الاقتصادية، تمكنت الهند من تعزيز قدراتها العسكرية من خلال امتلاك الرادع النووى بعد تفجيراتها النووية فى مايو ١٩٩٨. كما تحاول جاهدة منذ سنوات عديدة تأمين التأييد الدولى لها فى الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن عند إجراء أى عملية إصلاح أو توسيع لعضويته.

ولا شك فى أن قيام الهند بعملية إعادة البناء هذه لمكانتها الدولية قد استلزم بدوره إعادة هيكلتها لسياستها الخارجية، فأصبحت هذه السياسة تتسم بدرجة أكبر فأكبر بالبراجماتية والنفعية، بعيدا عن الإطار الأيديولوجى الذى أرسته سلالة نهرو لها قرابة نصف قرن منذ الاستقلال. ولعل موقفها من الصراع العربى - الإسرائيلى والقضايا العربية بشكل عام لهو خير دليل على ذلك.

وإذا كانت القيادة الهندية تحلم بأن يكون هذا القرن الحادى والعشرون قرنا هنديا، فإن التنبؤ بمكانة الهند فى النظام الدولى ليس محل اتفاق بين باحثى العلاقات الدولية، حيث تتباين رؤاهم فى هذا الشأن ما بين مؤيد ومتحفظ.

ومن هنا، يمكن تحليل مقومات ذلك الصعود الهندى بما يتضمنه من فرص وقيود، وانعكاساته على السياسة الخارجية الهندية منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولا- الإدراك الرسمى والشعبى داخل الهند لمكانتها الدولية.

ثانيا- مقومات الصعود الهندى فى النظام الدولى.

ثالثا- انعكاسات الصعود الهندى على السياسة الخارجية الهندية.

رابعا- مدخل للتعامل العربى مع الصعود الهندى.

أولا- الإدراك الرسمى والشعبى داخل الهند لمكانتها الدولية :

منذ استقلالها فى عام ١٩٤٧، يسود الهند على المستويين الرسمى والشعبى شعور بامتلاكها لمقومات الوصول إلى مصاف القوى العظمى فى العالم. فقد كان نهرو أول رئيس وزراء لها بعد الاستقلال، ومعه عموم النخبة السياسية الهندية يتشاطرون الرؤية بأن بلادهم هى قوة عظمى محتملة، بل وتوقع نهرو لها بأن تكون بنهاية القرن العشرين القوة الرابعة بعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين. وكان من رأى نهرو أن التحدى الحقيقى الذى يتعين على الهند مواجهته للوصول إلى ذلك الهدف هو واقعها الاقتصادى والاجتماعى المتخلف للغاية، والذى كان من مظاهره - على سبيل المثال لا الحصر - وجود نحو ٨٣٪ من

(*) باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سكرتير تحرير المجلة الاجتماعية القومية.

السكان- وفق إحصاء عام ١٩٥١ ، يعانون من الأمية، وانخفاض العمر المتوقع للفرد إلى ٣٢ عاما، ناهيك عن وجود أكثر من ٥٢٪ من السكان تحت خط الفقر، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار المحلى إلى نحو ١٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٥٠/١٩٥١. لذلك، ارتأى نهرو أن أفضل استراتيجية لمعالجة هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعى تتمثل فى تبنى سياسة عدم الانحياز، والنزع الكامل للسلاح على الصعيد الدولى، وتسويق الهند عالميا باعتبارها دولة ديمقراطية مسالمة، بما يكفل توجيه أكبر قدر من الموارد لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد انطلق نهرو فى هذه الرؤية من قناعة شخصية لديه بأن الضعف العسكرى للهند لن يؤثر على مكانتها السياسية فى العالم. وفى هذا الخصوص، يذهب معظم الخبراء الهنود والأوروبيين إلى القول إن النموذج التنموى الموجه الذى صاغه نهرو، والقائم على التخطيط وتكامل جهود القطاعين العام والخاص، قد ظل يعمل بكفاءة طيلة عهده، حيث نجح فى إيجاد قاعدة صناعية واسعة ومتنوعة وتحقيق قدر كبير من الحرية للاقتصاد الهندى فى مواجهة التبعية الخارجية. وقد جاء ذلك بفضل ما كان يحظى به هذا النموذج- فى حينه- من توافق عام داخل الأوساط السياسية والاقتصادية الهندية، استنادا إلى أن الدولة وحدها، فى ذلك الوقت، هى التى كانت تمتلك القدرة على تعبئة الموارد الضرورية لإرساء الأساس اللازم لعملية التحديث والتصنيع. وقد كان من الممكن أن يستمر هذا النموذج التنموى فى العمل بفعالية فى ظل القيادات التالية لنهرو، لو كان تم تطويره، بحيث تصبح الصناعة الهندية مصممة بدرجة أكبر للتصدير للأسواق الخارجية. ولكن ما حدث هو أن ذلك النموذج التنموى بدأ يواجه أزمة حقيقية فى ظل تلك القيادات التالية لنهرو، وبخاصة فى عهد أنديرا غاندى، نتيجة تدخلها المعوق للمنافسة فى نواحى الاقتصاد المختلفة، بكل ما استتبع ذلك من عمليات تأميم وتوسيع للقطاع العام ليشمل انتاج السلع الأساسية وغير الأساسية، وهو الأمر الذى قاد فى النهاية إلى الأزمة الاقتصادية التى واجهتها الهند فى عام ١٩٩١، والتى وصلت بها إلى حد الإفلاس الحقيقى، وهى، أيضا، الأزمة التى لم تكن فى جوهرها سوى تعبير عن النهاية الميتة التى آل إليها ذلك النموذج التنموى. وفى انتقاد له دلالته لتلك السياسات الاقتصادية التى تبنتها القيادات التالية لنهرو، وينم عن خيبة الأمل التى سادت لدى الهنود بين ما كان ينبغى أن يكون عليه حال بلادهم ما آلت إليه فى عام ١٩٩١، قال مانموهان سنج - فى تصريح له عقب توليه حقيبة المالية فى حكومة ناراسيما راو عام ١٩٩١- "لو أنك فى عام ١٩٦٠ سألت أى شخص فى العالم عن الدولة التى يتوقع أن تكون على قمة رابطة دول العالم الثالث فى عام ١٩٩٦ أو ١٩٩٧، فإن الهند كانت ستوضع فى مقدمة هذه التوقعات". ولكن بعد ١٣ عاما فقط من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، تغير تماما ذلك التصريح للسيد مانموهان سنج. فقال- عقب توليه منصبه برئاسة الحكومة بعد فوز الائتلاف الحاكم بقيادة حزب المؤتمر فى الانتخابات البرلمانية التى اجريت فى مايو ٢٠٠٤ - "إن الجيل القادم من ابناء الهند يمكنه ان يتطلع إلى بلاده وقد أصبحت القوة الاقتصادية الثانية، بل الأولى فى العالم". ومن هنا، أصبح شعور بالثقة يسود كثيرا من الهنود. ولعل شعار "الهند المشرقة أو الهند تتألق" - الذى رفعه حزب بهاراتيا جاناتا برئاسة رئيس الوزراء السابق اتال بيهارى فاجباى خلال الحملة الانتخابية فى مايو ٢٠٠٤ - لهو خير تعبير عن هذه الحقيقة.

ومع أن كثيرا من باحثى العلاقات الدولية يشاطرون القيادة الهندية والشعب الهندى توقعاتهم بشأن مستقبل بلادهم فى النظام الدولى، إلا أن هؤلاء الباحثين يختلفون فيما بينهم من حيث وضعية الهند فى هيكل ذلك النظام. إذ يذهب فريق منهم إلى أن القرن الحادى والعشرين سوف يكون بالفعل قرن العملاق الهندى، وأن الهند وليست الصين هى التى سوف تتصدر قمة هيكل النظام الدولى خلال العقود القادمة من هذا القرن. ومن أنصار هذا الفريق الأمريكى "كيلد بريستوتيز"، رئيس معهد الاستراتيجيات الاقتصادية فى واشنطن، وكل من ياشنج هوينج، وتارين خانا أستاذى العلوم السياسية بمعهدى ماساشوستش للتكنولوجيا وهارفارد لإدارة الأعمال. فى حين يذهب الفريق الآخر، ومن أبرز أنصاره صمويل هنتنجتون، وهنرى كيسنجر، إلى وضع الهند إما فى ذيل قائمة الدول المرشحة للانتقال لمصاف القوى العظمى، أو مقدمة الدول الأقل قوة، وذلك استنادا إلى حقيقة أنها لا تزال قوة متوسطة تفتقر بدرجة أساسية إلى انسجام عناصر قوتها الشاملة. وإذا كانت ثمة دلالة لهذا الخلاف بين أولئك الباحثين، فإنه يؤكد ضرورة تحليل مقومات الصعود الهندى.

ثانيا- مقومات الصعود الهندى :

يمكن القول باطمئنان كبير إن الدولة الهندية ظلت منذ الاستقلال ولا تزال حتى اليوم - برغم ما تحقق من نجاحات اقتصادية - تعانى من خلل فى موارد القوة الصلبة لديها، إذ لا تزال فى مرحلة انتقالية لإعادة بناء هذه القدرات، بينما تتمتع بتفوق نسبى فى موارد القوة الناعمة، وذلك كما يلى:

أ- موارد القوة الصلبة :

١- فيما يتعلق بالقدرات الاقتصادية، برغم النجاحات العديدة التى حققتها الهند، وأبرزها تحقيق معدل نمو يصل إلى ٦,٥٪ وأحيانا إلى ٨٪ وفقا للظروف المناخية السائدة، إلا أنه فى مقابل، ذلك هناك معدل عجز فى الموازنة يصل إلى ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مما يضع قيودا حقيقية على مستقبل التنمية فى الدولة الهندية. علاوة على ذلك، فإن الاقتصاد الهندى لا يزال يعانى من اختلالات هيكلية كبيرة فى قطاعاته المختلفة: الزراعة، والصناعة، والخدمات، وذلك كما يلى :

- فى قطاع الزراعة، وبرغم نجاح الدولة الهندية فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء ووجود مخزون احتياطى من الحبوب للتصدير، إلا أن الأساليب المستخدمة فيها لا تزال أساليب عتيقة نظرا للطبيعة المحافظة للفلاح الهندى، مما جعل معدل النمو فى هذا القطاع لا يتجاوز، فى أحسن حالاته مع الظروف المناخية المواتية، نحو ٣٪. كما أن هذا الاكتفاء الذاتى لا يعنى تحقيق الإشباع المطلق لكل فرد هندى، حيث إن ذلك يستلزم من الهند مضاعفة إنتاجها من الغذاء حتى يمكنها توفير مستوى معيشى مناسب لفقرائها.

- فى مجال الصناعة، نجد أن الهند أحرزت تقدما فى بعض الصناعات ذات التقنية العالية مثل صناعة البرمجيات التى قدرت قيمة صادراتها فى عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ بنحو ١٠ مليارات دولار

بعد أن كانت لا تتجاوز ١٠٠ مليون دولار فى أوائل التسعينيات، كما نجحت فى تدعيم القدرة التنافسية لبعض صناعاتها التقليدية، مثل المنسوجات التى باتت تستحوذ على ٣٥٪ من قيمة صادراتها الإجمالية، أى نحو ٢٠ مليار دولار. ومع هذا، فإن القدرة التنافسية للصناعة الهندية- بشكل عام- لا تزال محدودة فى الأسواق الخارجية بسبب السياسة الحمائية لها فى مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادى واعتمادها منذ البداية على التوجه نحو السوق المحلية وليس التصدير. ويتصل بذلك الضعف التصديرى للهند ضعف قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، التى لا تتجاوز حاليا ٦ مليارات دولار، برغم ما تستهدفه الهند من الوصول بها إلى ١٠ مليارات دولار سنويا، مقارنة بالصين التى تجتذب سنويا ٥٠ مليار دولار. وهناك اتفاق عام بين الباحثين على أن تطوير القدرات التنافسية للصناعات الهندية يتطلب من الهند ضخ استثمارات جديدة فى هذا القطاع، وتطوير بنيتها الأساسية المتهالكة من الطرق والموانىء والمطارات، فضلا عن إصلاح جهازها الإدارى وقوانين العمل المعوقة للاستثمار الأجنبى.

- وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع الخدمات، إذ إنه وبرغم ما يمتلكه من قدرات واعدة، إلا أن بطء عملية الخصخصة فى هذا القطاع حال دون حدوث طفرة فى نسبة مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى، حيث لم تزد هذه النسبة سوى من ٤٥٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٥١٪ فى عام ٢٠٠٥.

وهكذا، فإن الاقتصاد الهندى لم يندمج بعد فى التجارة العالمية بدرجة كافية، ولا يزال يتجه بدرجة أكبر نحو السوق المحلية منه إلى الأسواق الخارجية.

٢- حجم وطبيعة التكوين السكانى للهند، فمن المعلوم أن الهند قد تجاوزت المليار نسمة بقليل. ولكن المشكلة لا تكمن فى هذا الحجم السكانى الكبير للهند بقدر ما تكمن فى طبيعة تكوينه. فلا يزال تحت خط الفقر- وفقا للبيانات الرسمية - نحو ٢٢٪ من إجمالى عدد السكان. كما أن هناك نحو ٤٨٪ من السكان يعانون من الأمية. علاوة على ذلك، تشغل الهند المركز الثانى فى العالم من حيث معدل الإصابة بمرض الإيدز بعد جنوب إفريقيا بعدد يصل إلى خمسة ملايين شخص. ويتصل بذلك أيضا قضية الطبقة المتوسطة ومتوسط دخل الفرد، حيث لا يزال حجم هذه الطبقة يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠٪ من إجمالى عدد السكان على أحسن التقديرات. كما لا يزال متوسط دخل الفرد يدور حول ٥٠٠ دولار عام ٢٠٠٦. ولذلك، فإن الهند- بشكل عام- تقع فى مركز متخلف فى مجال مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة للمعدلات العالمية، أو مقارنة بكثير من مثيلاتها فى الدول النامية. ولعل هذا يجد تفسيره فى عاملين، يتعلق أحدهما بمعدل النمو السكانى الذى لا يزال - برغم جهود الدولة لتنظيم الأسرة - نحو ٢٪ بكل ما يعنيه ذلك من تزايد أعداد الداخلين إلى سوق العمل، والتى تبلغ حاليا نحو ٩ ملايين شخص سنويا، فى الوقت الذى يصل فيه معدل البطالة إلى ٩٪ من إجمالى قوة العمل البالغة ٤٠٠ مليون شخص، أى نحو ٣٦ مليون عاطل. فى حين يتعلق العامل الآخر بجمود هيكل العمالة- إلى حد كبير- فى قطاعات الاقتصاد الهندى، برغم تغير نسب مساهمة هذه القطاعات فى الناتج المحلى الإجمالى. فبرغم انخفاض نسبة مساهمة الزراعة فى ذلك الناتج من ٣٢٪ عام ١٩٩١ إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٥- وفق ما جاء فى خطاب رئيس الجمهورية الهندى بمناسبة ذكرى الاستقلال فى يناير ٢٠٠٥- إلا أنه لا يزال يعمل بها نحو ٦٠٪ من إجمالى عدد السكان، أى نحو ٦٥٠ مليون شخص. فى حين أنه لم يترتب على تزايد نسب مساهمة قطاعى الخدمات والصناعة من ٤٥٪، و ٢٧٪ على التوالى فى عام ١٩٩١ إلى ٥١٪ و٢٧٪ على التوالى عام ٢٠٠٥، أى تغيير جذرى فى نسب العمالة بهما. ويرى كثيرون أن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى ما يتطلبه هذان القطاعان من عمالة ماهرة، بينما السمة الغالبة لقوة العمل الهندية هى عمالة غير مؤهلة، نتيجة أن نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعى فى الهند لا تتجاوز ٦٪ من إجمالى من تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ سنة. ولعل من اللافت للنظر فى هذا الخصوص أن بعض قطاعات الصناعة الهندية- التى يشار إليها باعتبارها رمزا للصعود الهندى مثل البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات- لا تستحوذ سوى على نسبة ضئيلة للغاية من سوق العمل الهندية، حيث لا يعمل بها سوى أقل من مليون شخص. ولذلك، يحذر كثيرون من أنه ما لم يتم تحقيق معدل نمو فى الطلب على قوة العمل، فإن الزيادة السكانية فى الهند سوف تكون لها عواقب خطيرة على ذلك الصعود الهندى. وعلى هذا، فإن طموح القيادة الهندية- كما جاء فى خطاب رئيس الجمهورية المشار إليه آنفا فى عام ٢٠٠٥ إلى إجراء تغييرات جذرية فى هياكل العمالة بقطاعات الاقتصاد الهندى، بحيث تصبح نسبها بحلول عام ٢٠٢٠ نحو ٤٤٪ فى الزراعة، و٢١٪ فى الصناعة، و٣٥٪ فى الخدمات- يعتبر هو التحدى الحقيقى أمام الهند لمعالجة تخلف مؤشرات التنمية البشرية بها.

ولا يمكن تحليل طبيعة التكوين السكانى للهند دون التطرق إلى قضيتين خطيرتين ، هما:

- تهميش المرأة فى المجتمع وبخاصة الفقيرات منهن : إذ لم تفلح فى هذا الخصوص كافة المحاولات التى بذلتها الدولة الهندية منذ الاستقلال للارتقاء بأوضاع المرأة، حيث لاتزال النساء الهنديات- وبخاصة الفقيرات منهن- يعانين من النظرة الدونية والاستغلال الطبقى وسيادة الذكور، والعزل داخل عالم مغلق وغير ذلك- وفق ما تكشف عنه الدراسات الميدانية الحديثة التى أجريت فى أواخر التسعينيات عن المرأة الهندية- بالإضافة إلى وقوعهن فريسة أو ضحية للاستغلال بمختلف أشكاله الاجتماعية والاقتصادية. وليس أدل على ذلك من أنهن يمثلن نحو ٨٩٪ من قوة العمل فى القطاع غير الرسمى فى الهند، وذلك حسبما يشير إليه تقرير منتدى النساء العاملات فى الهند عام ١٩٩٦.

- ضعف التجانس الاجتماعى، وهو ما تجلى بوضوح فى احتدام التوترات الاجتماعية بين الطبقات، وبخاصة فى الريف الهندى. إذ إنه وبسبب المساوىء التاريخية للنظام الطبقى ضد المنبوذين وأبناء الطبقات الدنيا من الفلاحين المعدمين والقبليين وغيرهم، فقد تحولت العلاقة عقب حصول الهند على الاستقلال وتمتع أبناء هذه الطبقات الدنيا بحق التصويت الانتخابى إلى علاقة عداء مع أبناء الطبقة العليا. لذلك، شهد الريف الهندى طيلة العقود الستة الماضية حوادث عنف كثيرة فيما بين هؤلاء المنبوذين والطبقة المتوسطة الريفية، احتجاجا على الاستغلال. ويتصل بذلك أيضا أعمال العنف التى قام بها أبناء الطبقات العليا فى عام ١٩٩٠ ضد محاولات الحكومة لتطبيق توصيات تقرير لجنة "ماندال" بتخصيص نسبة أكبر من الوظائف لطبقات المنبوذين والمعدمين وأبناء الأقليات

فى دواوين الحكومة المركزية وفى حكومات الولايات، علاوة على منحهم دعما ماليا من جانب الحكومة ومن كافة الجامعات. إذ رأى أبناء الطبقات العليا فى هذه الإجراءات تهديدا لأوضاعهم الاجتماعية، لأنه سوف يتم تخصيص الوظائف المحترمة لغيرهم. وقد دعت أحداث العنف والجدل السياسى والاجتماعى الكبير حول هذه القضية إلى قيام الحكومة بتجميد تقرير لجنة "ماندال"، ولا يزال حتى الآن دون تنفيذ، رغم ما كان يترتب عليه من زيادة التمكين الاجتماعى لأبناء طبقات كثيرا ما تعرضت للظلم والإذلال فى المجتمع الهندى. وعلى هذا- وكما ذهب البعض - فقد استبدل الاعتماد المتبادل بين الطبقات فى الهند بالتضامن الطبقى بين أبناء كل طبقة فى مواجهة الطبقات الأخرى، مما يعنى الاتجاه نحو مزيد من الصراع الطبقى فى الهند.

٣- وأخيرا فيما يتعلق بالقدرات العسكرية: فعلى الرغم من أن الهند تعتبر ثالث قوة عسكرية فى العالم بعد كل من الصين والولايات المتحدة، من حيث حجم قواتها المسلحة الذى يتجاوز مليونا و٣٠٠ ألف جندى، بالإضافة إلى امتلاكها للرادع النووى بعد تفجيراتها النووية فى مايو ١٩٩٨- فإن قدرتها على توظيف قدراتها وإمكاناتها العسكرية خارج حدودها الإقليمية لا تزال محدودة نتيجة احتفاظها بقوات عسكرية على جبهتين أساسيتين لها، هما الصين وباكستان من ناحية، وضعف قدراتها البحرية والجوية طويلة المدى من ناحية ثانية، واعتمادها على الخارج فى إمداداتها العسكرية من ناحية ثالثة. وفى هذا الخصوص، لا تزال القيادة السياسية الهندية ترفض مقترحات القادة العسكريين بإنشاء هيئة أركان مشتركة لمختلف أفرع القوات المسلحة لتحقيق التنسيق بينها ورفع كفاءتها القتالية، وذلك خشية أن يؤدى ذلك إلى زيادة سلطات هؤلاء القادة العسكريين وبالتالى تهديد الديمقراطية الهندية. ولعل هذا يطرح العديد من التساؤلات بشأن مدى قدرة الهند الفعلية على خوض غمار حرب تكنولوجية متقدمة.

ب- موارد القوة الناعمة، وهى الموارد التى تتمتع فيها الهند بتفوق نسبى، أبرزها :

١- نمط القيادة الهندية، والذى يقدم حالة نادرة لقيادات دول عالم ما بعد الاستعمار التى التزمت بالديمقراطية كأسلوب للحكم بكل ما تتضمنه من تداول سلمى للسلطة على الصعيدين المركزى والمحلى، وحرية الصحافة، ونزاهة الانتخابات، واستقلالية القضاء، والتزام الجيش الحياد فى العملية السياسية. وقد بدأ الضعف يدب فى أوصال هذه الديمقراطية "الهندية" فى ظل القيادات التالية لنهرو، حتى إنها أصبحت توصف بأنها عملاقة بحجمها وليس بأدائها، بسبب نزوع هذه القيادات إلى تركيز السلطة وتسييس الدين فى العملية السياسية، ومحاولة تجاهل قيمة التعددية فى المجتمع، فأصبحت عملية إقصاء حكومات الولايات فى المناطق المضطربة أمرا عاديا، مما أعاق التطور الطبيعى للبرامج والسياسات فى هذه الولايات، وأدى إلى استشراء التملق والفساد السياسى فى كل من المركز والولايات. كما تحولت العلمانية الهندية، بدورها فى ظل هذه القيادات التالية لنهرو، إلى مجرد تطلعات وآمال أكثر من كونها واقعا تعيشه الأقليات الدينية والعرقية، وبخاصة المسلمة منها. ولعل التوظيف السياسى لقضية المسجد البابرى من قبل هذه القيادات، وبخاصة منذ عهد راجيف غاندى وحتى اليوم، يكشف عن هذا الضعف فى العلمانية الهندية بجلاء، مع تبنى هذه القيادات لسياسات ممالئة للمتطرفين الهندوس، سواء عقب قيامهم بهدم هذا المسجد فى عام ١٩٩٢ فى ظل حكومة ناراسيما راو، أو بعد ارتكابهم لأحداث جوجارات فى عام ٢٠٠٢ ضد المسلمين. بل ووصل الأمر بأتال بيهارى فاجباى فى عام ١٩٩٦ إلى وصف الهنود بأنهم أولئك الذين لا يتقيدون بإله واحد، أو بنبى واحد أو بكتاب واحد، أى مرادفة الهوية أو القومية الهندية بالهندوسية، واستبعاد من هو غير هندوسى من هذه الهوية. وتنبع خطورة هذه المحاولات للتحول من مبدأ التنوع فى إطار الوحدة إلى مبدأ سياسة الدمج القسرى من حقيقة ما تتسم به الهند من تعددية دينية ولغوية كبيرة تجعلها أبعد ما تكون عن تعريف الدولة/الأمة، أو الدولة القومية، وأقرب ما تكون إلى تعريف الأمة/الحضارة. لذلك، لم يكن غريبا أن تشهد الهند فى ظل هذه القيادات انبعاث الدعاوى الانفصالية فى العديد من ولاياتها مثل كشمير، والبنجاب، وتاميل نادو، وآسام وغيرها، بالإضافة إلى تجدد أعمال العنف الطائفى، سواء فيما بين الهندوس والسيخ فى الثمانينيات، أو فيما بين الهندوس والمسلمين منذ أواخر الثمانينيات وحتى اليوم. ولعل مما يحد من تفاقم مظاهر هذا الضعف فى الديمقراطية الهندية ما تشهده الهند منذ أوائل التسعينيات من بروز ظاهرة الحكومات الائتلافية، وتراجع ظاهرة الحزب المسيطر الذى كان السمة المميزة لحياتها السياسية قرابة خمسة عقود، بكل ما يعنيه ذلك من تزايد نفوذ الأحزاب الإقليمية والطبقية التى تعتبر الداعم الرئيسى لقوى اللامركزية والعلمانية فى المجتمع، وبالتالى وضع قيود حقيقية على سلوكيات الأحزاب والقوى الطائفية فى هذا الشأن، مثلما حدث فى رفضها عام ٢٠٠٠ لمحاولات رئيس الوزراء -آنذاك- أتال بيهارى فاجباى لتحويل الهند إلى دولة رئاسية، باعتبارها محاولة لتعزيز سلطة الحكومة المركزية على حساب الولايات، وذلك فى الوقت الذى ينبغى فيه إعادة النظر فى هذه العلاقة لصالح قوى اللامركزية على الصعيد المحلى. وكذلك انتقاداتها لمعالجته أحداث جوجارات الطائفية فى عام ٢٠٠٢، مما دفعه إلى تأكيد علمانية الهند والمساواة بين جميع أبنائها، وأن المسلمين هم جزء من الشعب الهندى. وقد جاء ربط فاجباى بين هزيمة حزبه- بهاراتيا جاناتا- فى انتخابات عام ٢٠٠٤ وأحداث جوجارات الطائفية، نتيجة تصويت غالبية المسلمين لصالح حزب المؤتمر والأحزاب الأخرى، خير تعبير عن القيود التى يمكن أن تضعها الديمقراطية الحقيقية على سلوك الأحزاب المتطرفة.

٢- القيم المعيارية أو الرسالة الأخلاقية للدولة الهندية، وهى التى تمثلت فى ظل الحرب الباردة بقيادتها لحركة عدم الانحياز، والتى مارست من خلالها دورا عالميا معنويا فى النظام الدولى. وبعد انتهاء الحرب الباردة، تسعى الهند إلى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق بلدان الجنوب فى إطار منظمة "التجارة العالمية" فى وجه محاولات دول الشمال لفرض معاييرها الخاصة بهذه التجارة. ولم تكف الهند فى هذا الخصوص عن مطالبة البلدان المتقدمة بترجمة المزايا المكفولة للدول النامية فى منظمة "التجارة العالمية" إلى واقع فعلى. وقد وضح هذا الموقف بجلاء فى مؤتمر سياتل عام ١٩٩٩، حينما رفضت الربط المقترح للتجارة بالمعايير الخاصة بعمالة الأطفال والبيئة. وفى مؤتمر كانكون الوزارى لهذه المنظمة- الذى عقد فى عام ٢٠٠٣- نجحت الهند، بالتعاون مع الدول النامية، فى

إفشاله بسبب عدم تقديم البلدان الغربية لأى تنازلات بشأن الدعم الزراعى. وتتبنى الهند فى هذا الخصوص استراتيجية الاندماج الانتقائى فى التجارة العالمية، بحيث أنها تدعم حرية التجارة فى المجالات التى تحقق فيها قدرة تنافسية عالية، بينما تتحفظ على المجالات الأخرى مثل الزراعة التى لا تتمتع فيها بمثل هذه القدرة.

٣- عضوية المؤسسات الدولية والإقليمية: ترتبط الهند منذ الاستقلال بشبكة معقدة من عضوية هذه المؤسسات، مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ١٥ لدول الجنوب، وتجمع المحيط الهندى وغيرها. وتسعى جاهدة منذ أوائل التسعينيات إلى تأمين الدعم الدولى لها للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن عند إجراء أى عملية إصلاح أو توسيع له. وترى أنه أيا كانت المعايير المستخدمة فى هذه العملية، فإنها تتمتع بكافة الشروط اللازمة للاضطلاع بمهام العضوية الدائمة، وقد أكد هذا المعنى مانموهان سنج فى خطابه أمام الكونجرس الأمريكى خلال زيارته للولايات المتحدة فى يوليو ٢٠٠٥.

وهكذا، يبدو من تحليل عناصر القوة الشاملة للدولة الهندية أن انتقالها إلى مصاف الدول العظمى لن يكون بالأمر الهين، حيث يتوقف ذلك على مدى نجاحها فى اجتياز هذه المرحلة الانتقالية من عملية إعادة بناء عناصر قوتها الصلبة الاقتصادية والعسكرية والبشرية. وإلى أن يتم ذلك، سوف يظل من الصعب التكهن بمستقبل وضعية الهند فى هيكل النظام الدولى.

ثالثا- انعكاسات مقومات الصعود على السياسة الخارجية الهندية :

فى هذا الخصوص، تكشف الخبرة التاريخية لسلوك الهند فى النظام الدولى على مدى العقود الستة الماضية، منذ حصولها على الاستقلال، عن وجود فجوة بين تطلعها إلى مكانة القوى العظمى وسلوكها الدولى الفعلى. إذ إنها وباستثناء القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية لأمنها القومى، مثل كشمير ومنع الانتشار النووى، فقد اتسم سلوكها الدولى بالتواضع، ولم تشكل سوى تحد محدود لمحاولات القوى العظمى لإعادة تنظيم العالم وفق تصوراتها، سواء فى ظل النظام الدولى ثنائى القطبية أو أحادى القطبية، مما جعل سياستها الخارجية تبدو فى غالب الأحيان باهتة. وإذا كانت هناك ثمة دلالة لهذه الفجوة بين الطموح والسلوك الدولى الفعلى للهند، فإنها تدل على وجود إدراك عال لدى القيادة الهندية بخصوص جوانب الضعف والقوة فى قوتها الشاملة. وفى هذا الخصوص، استحوذ العامل الاقتصادى على أولوية كبيرة فى تحديد السلوك السياسى الخارجى للهند وكيفية ممارستها لدورها على الصعيدين العالمى والإقليمى. وليس أدل على ذلك من أنها تراجعت فى عام ١٩٩٥ عن إجراء تفجيراتها النووية بعد تهديد الولايات المتحدة لها بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية، ولم تقم بإجراء هذه التفجيرات إلا فى عام ١٩٩٨، بعد إدراكها قدرة اقتصادها على تحمل أى عقوبات أمريكية أو دولية محتملة عليها، حال وقوعها.

واتساقا مع هذا الإدراك من جانب القيادة الهندية لعناصر الضعف فى قوتها الشاملة، فقد سعت عقب انتهاء الحرب الباردة إلى توظيف كافة علاقاتها الإقليمية والدولية لخدمة برنامجها للإصلاح الاقتصادى، وهو ما انعكس بدوره على التحولات التى شهدتها السياسة الخارجية الهندية، وأبرزها:

أ- السعى نحو توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو ما تجلى فى قيام كل من رؤساء وزرائها: نارا سيما راو، وفاجباى، ومانموهان سنج بزيارة الولايات المتحدة فى أعوام ١٩٩٤و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ على التوالى. كما قام كل من الرئيسين بيل كلينتون وبوش الابن بزيارة الهند فى مارس ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ على التوالى. وفى كل هذه الزيارات، سعت الهند إلى المساندة الأمريكية لها فى برنامجها للإصلاح الاقتصادى، فى حين سعت الولايات المتحدة إلى الاستفادة من حجم السوق الهندية التى اعتبرتها إحدى أهم عشر أسواق فى العالم. غير أن محاولات تحسين العلاقات بين البلدين اصطدمت بدرجة أساسية بموقف الهند الرافض للمطالب الأمريكية بتوقيع معاهدتى عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك إلى أن تم التوقيع خلال زيارة الرئيس بوش- المشار إليها آنفا -على اتفاقية تمنح الولايات المتحدة خلالها الهند تعاونا كاملا فى مجال الطاقة النووية السلمية، مقابل قيام الهند بالفصل بين برامجها النووية المدنية والعسكرية، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بفحص مواقعها النووية السلمية. وترى الهند فى هذا الاتفاق اعترافا أمريكيا بها كعضو كامل فى النظام النووى العالمى الجديد. ولعل هذا الاتفاق قد يفسح الطريق أمام الولايات المتحدة للعدول عن موقفها الرافض لعضوية الهند الدائمة فى مجلس الأمن عند إجراء إصلاح أو توسيع له. وعلى هذا، وكما يرى كثير من المحللين الأمريكيين والهنود، فإن احتمالات التقارب بين البلدين على المدى الطويل سوف تظل أكبر من احتمالات عدم التقارب، وذلك فى ضوء اتجاهات التنافس المستقبلية فى العلاقات الأمريكية- الصينية، وتحول الإدراك الأمريكى للصين فى ظل إدارة بوش الابن إلى منافس دولى محتمل أكثر منها شريكا استراتيجيا كما كان يعتبرها كلينتون، وهو ما يعنى حاجة الولايات المتحدة للهند كعامل موازن للصين فى المنطقة. ولعل من الملاحظات ذات الدلالة فى هذا الخصوص أن الهند رفضت عرضا روسيا لها بالانضمام إلى منظمة شنغهاى للتعاون، التى أنشئت فى يونيو ٢٠٠١ من ست دول، هى: الصين، وروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، لأن ذلك يتعارض مع توجهها نحو التقارب مع الولايات المتحدة. ومع هذا، سوف تظل المعضلة فى هذا، المسعى الهندى لتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة -من وجهة نظر الباحث- كامنة فى السعى الأمريكى إلى الهيمنة على العالم من ناحية، ومحاولة الهند تأكيد استقلاليتها من ناحية أخرى.

ب- محاولة ترميم علاقاتها مع روسيا الاتحادية، استنادا إلى ما كان يمثله الاتحاد السوفيتى السابق من المصدر الرئيسى لأسلحة الجيش الهندى، وهى العلاقات التى شهدت فتورا مؤقتا بسبب إعادة روسيا هيكلة سياستها الخارجية بعيدا عن سياسات التحالف للاتحاد السوفيتى السابق. وفى هذا الخصوص، جاءت الدفعة القوية لهذه العلاقات مع زيارة يلتسين لنيودلهى فى عام ١٩٩٣، والتى تم خلالها تسوية قضية الديون الهندية المستحقة عليها للاتحاد السوفيتى السابق، ثم زيارة الرئيس بوتين فى أكتوبر ٢٠٠٠، والتى تم خلالها تدشين اتفاق المشاركة الاستراتيجية بين البلدين. غير أنه فى كل الحالات، كانت روسيا حريصة على تأكيد أن التقارب مع نيودلهى لا يعنى تشكيل تحالف أو محاور ضد أية

أطراف أخرى، وهو ما عبر عنه صراحة كل من الرئيسين بلتسين وبوتين.

ج- التركيز على مناطق الاتفاق وليس الخلاف مع البلدان المجاورة، وبخاصة الصين وباكستان. وقد تمثل هذا المدخل فى حالة الصين فى تنحية الخلاف الحدودى - الذى تسبب فى نشوب الحرب بين البلدين عام ١٩٦٢ جانبا- والتركيز على قضايا التبادل التجارى، حتى أضحت الصين هى ثانى شريك تجارى للهند فى السنوات الأخيرة، حيث وصل معدل التبادل التجارى بينهما إلى ١٣,٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦ ، مقارنة بنحو ٣٤٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٢. ولعل مما ساعد على نجاح المسعى الهندى وجود رؤية صينية موازية تؤكد الحد من التنافس مع الدول المجاورة، وإيجاد محاور للتعاون معها. وفى هذا الخصوص، حرصت قيادتا كل من البلدين على أنهما شريكان وليسا متنافسين. وقد تجلت مظاهر هذه الشراكة مؤخرا فى جانبين، يتعلق أحدهما بالتنسيق فى قطاع الطاقة بصفة خاصة، باعتباره القطاع الذى سوف يحدد مقدرتهما على النمو والقضاء على الفقر. فى حين يتعلق الجانب الثانى بافتتاحهما فى يوليو ٢٠٠٦ لمنطقة التجارة الحرة فى معبر الحدود فى منطقة التبت، وهى المنطقة التى تم إغلاقها عقب حرب ١٩٦٢.

أما فى حالة باكستان، فرغم أن الهند لم تفتأ تكرر اتهاماتها لها بمحاولة بلقنتها عبر مساعدة الحركات الانفصالية فى البنجاب وكشمير وغيرها، فضلا عن تحميلها مسئولية كل من أحداث كارجيل فى عام ١٩٩٩، والاعتداء على برلمان ولاية كشمير فى أكتوبر ٢٠٠١، ومن بعده البرلمان الهندى فى ديسمبر ٢٠٠١- فإن الهند لم تسع إلى تصعيد هذه الاتهامات إلى درجة اللاعودة فى العلاقات بين البلدين. ولذلك، تم - برغم هذه الحالة العدائية- العديد من الخطوات لبناء الثقة بينهما، وآخرها ما تم فى عام ٢٠٠٥ من إنشاء خط ساخن ونظام الإنذار المبكر على مستوى وزيرى خارجيتى البلدين وكبار الدبلوماسيين فيهما. كما أنه لأول مرة منذ تقسيم شبه القارة الهندية، تم فى أبريل من ذلك العام تسيير عربات تربط المناطق الهندية والباكستانية من كشمير. ويراهن مانموهان سينج على استمرار التعاون بين البلدين.

د- تنحية الإطار الأيديولوجى فى السياسة الخارجية الهندية جانبا. وهو ما تجلى بوضوح فى توجهات الهند إزاء القضايا العربية، حيث انتقلت من الحياد الإيجابى إلى الحياد السلبى فى هذا الشأن. ومن مظاهر ذلك قيامها بالاستئناف الكامل لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل فى عام ١٩٩٢ ، باعتباره أحد مداخل دعم علاقتها مع الولايات المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ، حققت هذه العلاقات طفرات كبيرة فى مختلف مجالاتها، وبخاصة فى المجالين الاقتصادى والعسكرى، حيث وصل التبادل التجارى بينهما فى عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١.٧ مليار دولار، مقارنة بنحو ٢٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٢. وقد عبرت صحيفة "انديان اكسبريس" عن هذا التحول فى السياسة الخارجية الهندية إزاء القضايا العربية، فى معرض تعقيبها على زيارة شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى للهند فى سبتمبر ٢٠٠٣، بقولها: إن هذه الزيارة تشهد نهاية عصر كانت فيه نيودلهى تساند فلسطين معنويا، وكذلك على نهاية آخر فلول الحرب الباردة، وتفتح الطريق أمام عهد من البراجماتية البحتة. ويردد كثير من الهنود عن وجود مسعى لتكوين تحالف ثلاثى من الهند والولايات المتحدة وإسرائيل ضد الإرهاب.

رابعا- مدخل للتعامل العربى مع الصعود الهندى:

إذا كانت العلاقات العربية- الهندية هى من بين أكثر العلاقات التى تأثرت سلبا جراء هذا التحول فى السياسة الخارجية الهندية، فإن ذلك لم يكن ليحدث لولا نجاح الهند فى الفصل بين المكونات الاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه العلاقات، نتيجة قصور فى استراتيجية التعامل العربى تجاه الهند منذ البداية. وفى هذا الخصوص، يمكن اقتراح أربعة مداخل، هى:

١- المتابعة الدقيقة للخريطة الحزبية الهندية والتمثيل السياسى للطبقات فى الهند، وذلك فى ضوء التغيرات التى تشهدها الساحة السياسية والاجتماعية الهندية منذ أوائل التسعينيات وبدء ظهور عصر الحكومات الائتلافية. وفى هذا الخصوص، لابد أن تسعى البلدان العربية إلى بناء شبكة من العلاقات الحزبية مع الأحزاب الإقليمية والطبقية الطائفية الهندية، بما يدعم المصالح العربية والعلاقات مع الهند.

٢- تبنى خطاب عربى حضارى نحو اليمين الهندوسى المتطرف، أسوة بالمحاولات العربية فى هذا الشأن تجاه العالم الغربى، على أن يراعى هذا الخطاب الحساسيات التاريخية للمجتمع الهندوسى إزاء الإسلام. وعلى هذا، فإن العالم العربى مطالب بتحييد التوظيف السياسى للدين فى علاقاته مع الهند، سواء على الصعيد الرسمى أو الشعبى.

٣- التوظيف الأمثل للقدرات العربية، وبخاصة الاقتصادية فى إطار العلاقات العربية- الهندية، بما يدعم الموقف السياسى العربى، إذ نجحت الهند فى هذا الخصوص بدرجة كبيرة فى الفصل بين القضايا السياسية والاقتصادية فى علاقاتها مع العالم العربى.

٤- السعى إلى إضفاء الصبغة المؤسسية الجماعية على العلاقات العربية- الهندية، من قبيل محاولة إقناع الهنود بإنشاء منتدى عربى- هندى حتى، ولو كان غير رسمى، أو إنشاء حوار عربى- هندى فى إطار الجامعة العربية.

الخلاصة:

ما لم تتمكن الهند من اجتياز هذه المرحلة الانتقالية من عملية إعادة بناء عناصر القوة الشاملة لديها وتحقيق صيغة مناسبة من التوازن فيما بين هذه العناصر، وبخاصة العسكرية والاقتصادية، فإن الطريق لا يزال أمامها طويلا للوصول إلى مصاف القوى العظمى فى النظام الدولى، فى ضوء وجود العديد من القيود الداخلية والإقليمية والدولية لذلك الصعود الهندى. وإلى حين تحقق ذلك، فإن السلوك السياسى الخارجى للهند سوف يستمر فى عدم تشكيل تحد جدى للهيمنة الأمريكية فى النظام الدولى، مثلما كان الحال فى فترة الحرب الباردة، ما لم تتصل هذه الهيمنة بالمصالح الهندية المباشرة. وفى ضوء ذلك، ما لم يقم الجانب العربى بتطوير استراتيجية فعالة لإدارة علاقاته مع الهند، فلن تأبه الهند كثيرا بدعم قضاياه.

الصين والهند.. من التنافس إلى التعاون

جاءت زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو للهند في الحادي والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٦، والتي تعد الأولى من نوعها منذ عشر سنوات، لتستأنف جولات التقارب والتفاهم بين البلدين. وتعتبر البداية الحقيقة والقوية لعودة العلاقات الصينية - الهندية قد بدأت في أبريل من العام الماضي بزيارة رئيس الوزراء الصيني وين جياباو للهند، لتشهد منذ ذلك الحين العلاقات الصينية - الهندية دفعا جديدا بعد خمسة عقود من الصراع العسكري والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي. وتعود الخلافات الصينية - الهندية لعام ١٩٦٢، حيث تعرضت العلاقات الثنائية لأزمة كبيرة، نتيجة للنزاعات الحدودية التي أدت إلى نشوب حرب حدودية ضروس بينهما كانت الغلبة فيها للصين، الأمر الذي لا يزال الهنود يتذكرونه بألم وحسرة.

ومن جهتها، تدعي الهند ملكية منطقة اقصاي تشين الواقعة إلى الشمال من إقليم كشمير، والخاضعة للإدارة الصينية - الباكستانية. كما تتخوف الهند أيضا من العلاقات التي تربط الصين بمنافستها التاريخية باكستان، حيث تتشكك في أن الصين ساعدت عدوتها اللدود في برنامجها النووي، بالإضافة لتسليحها. وفي المقابل، تنظر الصين بعين الريبة والشك إلى الأواصر النامية بين دلهي وواشنطن، خصوصا بعد أن وقع الجانبان الأمريكي والهندي اتفاقا يتيح للهند الحصول على التقنية النووية. كما أن من الأمور المعقدة للعلاقات بين البلدين، استضافة الهند حكومة التبت في المنفى (بقيادة الدالاي لاما).

وخلال مباحثات العام الماضي بين رئيس الحكومة الصينية والمسئولين الهنود، اتفق الطرفان على تسوية النزاع حول الحدود عند الهيمالايا، والتي يبلغ طولها ٢١٧٥ ميلا. كما وقعا أيضا اتفاقيات بشأن التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، فضلا عن التبادل التكنولوجي والطيران المدني، وقضايا أخرى. وكمؤشر على حسن النيات، تخلت الصين رسميا عن مطالبتها بمحافظة سيكيم الصغيرة بمنطقة الهيمالايا، وعرضت بكين خريطة للمنطقة على المسئولين الهنود توضح أنها جزء من الأراضي الهندية، كما أعربت عن تأييدها لانضمام الهند إلى مجلس الأمن الدولي. الهند من جانبها، أكدت احترامها لسيادة الصين على التبت، وعدم السماح بالنشاطات السياسية المعادية للصين من داخل أراضيها. و أكد رئيس الوزراء الصيني وين جياباو أن ليس ثمة خصومة أو تنافس بين الدولتين، وإنما علاقات جوار ودية تهدف إلى التعاون المشترك.

ويجب الإشارة إلى ان الاتفاق الأخير لم يكن تطورا مفاجئا، فالجانب الصيني أبدى اهتماما بالهند خلال السنوات القليلة الماضية إثر ملاحظة الصين للصعود السريع في معدلات النمو الاقتصادي في الهند، خاصة فيما يتعلق بقطاعات الخدمات ومجالات الاقتصاد الجديد، مثل تكنولوجيا المعلومات والفضاء، وتكنولوجيا الصناعات المتناهية الصغر، والتحديث العسكري. وإذا وضعنا الدوافع الاقتصادية جانبا، فإن الصين ترغب في تطوير علاقات افضل مع الهند بهدف موازنة نفوذ الولايات المتحدة المتزايد في الهند، وإمكانية تطوير علاقاتها العسكرية معها.

وليست التداعيات الجغرافية - السياسية للتقارب الأخير بين الهند والصين خافية. فقد أشارت دراسة -أعدها مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي في ديسمبر ٢٠٠٤- إلى أن بدايات القرن الحادي والعشرين تعتبر فترة صعود لبعض الدول في العالم النامي، بقيادة الهند والصين. وقد استشهدت الدراسة بمعدلات نموهما الاقتصادية المتزايدة والدائمة، وقدراتهما العسكرية المتسعة، وعدد سكانهما الضخم، الذي تغلب عليه سن العمل، والذي يزيد على المليار في كل منهما. لذا، فإن التقرير يعتبر الصين والهند اللاعبين الرئيسيين الجديدين اللذين يمكن أن يغير صعودهما من المشهد السياسي الجغرافي العالمي في القرن الحادي والعشرين. وأشار التقرير ايضا إلى ان الهند ربما تصبح بنهاية ٢٠٢٠ الأسرع نموا في العالم، وتتفوق بذلك على الصين.

ولم تبد الإدارة الأمريكية أي قلق إزاء الحديث الدائر عن تحالف صيني - هندي موجه ضدها، إذ نفت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس "أن يكون لدى واشنطن أي شعور بالقلق إزاء التقارب بين نيودلهي وبكين". الهند، أيضا، أوضحت موقفها من الشراكة الاستراتيجية مع الصين، مؤكدة انها ليست حلفا عسكريا وليست موجهة ضد أحد. وقد جاء هذا الإعلان لتحاشي المخاوف والشكوك إزاء تشكيل محور جديد في أسيا قد يعمل ضد المصالح الأمريكية.

وتعتبر مساندة الصين -لأول مرة- لمطالبة الهند بمقعد دائم في مجلس الأمن، واستعدادها لغض الطرف عن تقديم الهند ملاذا آمنا لعدوها اللدود، الدالاي لاما منذ عام ١٩٥٩، مؤشرات على أن التطورات الأخيرة هي أكثر من مجرد تطور عابر في العلاقات بين البلدين.

فلا يغيب عن أي متابع للعلاقات الصينية - الهندية، على مدى العقود الماضية، أن الخلافات السياسية بينهما قد أضرت بالمصالح المشتركة بين البلدين.

لذا، فقد ركزت المباحثات الأخيرة بين الرئيس الصيني ونظيره الهندي على تطوير العلاقات الاقتصادية، حيث يأمل البلدان في رفع مستوى التبادل التجاري بينهما من ٢٠ مليار دولار أمريكي سنويا إلى ٤٠ مليار دولار كل عام (وجدير بالذكر ان حجم التبادل الثنائي بينهما عام ١٩٨٧ كان لا يتعدى ١١٧ مليون دولار) ويعد مبلغ الـ ٢٠ مليار دولار -قيمة التبادل التجاري بين الصين والهند- ضئيلا، مقارنة بحجم صادرات الصين الذي بلغ نحو ٧١٣ مليار دولا عام ٢٠٠٥، بالإضافة لحجم صادرات الهند الذي بلغ في العام نفسه نحو ٧١ مليار دولار. لذا، تسعى الدولتان لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما بحلول عام ٢٠١٠ ليصل إلى ما يقرب من ٥٠ مليار دولار، بالإضافة لاتفاق البلدين على التعاون في مجالات الطاقة والزراعة والتعليم والتكنولوجيا الحديثة. كما أن البيان المشترك بين البلدين اشار إلى إمكانية التفاوض حول إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما.

وتعد الصين الآن ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة. وبينما يلعب قطاع التصنيع دورا أساسيا في النمو الاقتصادي للصين، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النمو الاقتصادي الهندي يقوده قطاع الخدمات المتمثل في تقنية المعلومات، والتكنولوجيا البيولوجية، وصناعة الدواء.

ويعتبر السعي لتأمين الحصول على مصادر الطاقة هدفا مشتركا للبلدين. فمع التوقعات بارتفاع الطلب العالمي على النفط في الفترة المقبلة، فإن المنافسة على مصادر الطاقة ستتزايد بين الصين والهند شرقا، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة غربا. ومن المرجح ان يشتد الصراع على موارد الشرق الأوسط بالتحديد، وعجلة النمو في البلدين تحتاج إلى المزيد من النفط والغاز. فالطلب الصيني على النفط في نمو مستمر، حيث بلغ استهلاكها من النفط ٦,٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٥، مرتفعا بنسبة ٨,٥٪ عن العام السابق، الذي ارتفع بدوره نحو ١٧٪ عن عام ٢٠٠٣. وحاليا، تركض الهند للحاق بالصين، حيث تحتل المركز الرابع في قائمة الدول المستهلكة للطاقة بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا. فموقع الهند بين معظم مجموعة دول أوبك المصدرة للنفط غربا والدول المستوردة شرقا، لا سيما الصين واليابان، يعطيها ميزة استراتيجية وجغرافية، وأصبحت الهند مركز اهتمام عالمي كقوة اقتصادية في مجالات التقنية العالية، والسوفت وير، والصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى إمدادات آمنة وكافية من الطاقة، وبات هذا أمرا حيويا للهند.

وقد توصل الطرفان إلى اتفاق حول تجنب المنافسة بينهما حول الوصول إلى مصادر الطاقة، وذلك حتى لا تواصل الأسعار ارتفاعها.

ويشترك الطرفان في التعامل البراجماتي في السعي للطاقة، حيث تتعامل الهند، رغم علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة، مع بلدان لا ترضى عنها واشنطن مثل إيران وبورما والسودان.

كما أن التعاون الإيراني - الصيني قد جاء على حساب الشركات الأمريكية، بالاضافة إلى العلاقات الصينية - الفنزويلية الوطيدة. وقد عبر ديفيد أو رايلي، المدير التنفيذي لشيفرون تكساس، ثاني اكبر شركة طاقة أمريكية بعد اكسون-موبيل، عن قلق الشركات الأمريكية من هذه التطورات، عندما قال: بدأنا نرى التحالف بين الدول الآسيوية التي ستشكل مجتمعة قوة هائلة كاكبر تآلف لاستيراد النفط والغاز في العالم.

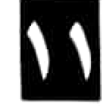
كل هذا يشير إلى أن الشراكة الجديدة بين دولتين تضمان معا نحو ٣٧٪ من عدد سكان الكرة الأرضية قد تتسع فتصبح حلفا استراتيجيا يعمل على تحجيم النفوذ الاقتصادي والعسكري الأمريكي في آسيا، لإفساح المجال أمام القوتين الصاعدتين للتمدد في مجالهما الاقليمي الحيوي.

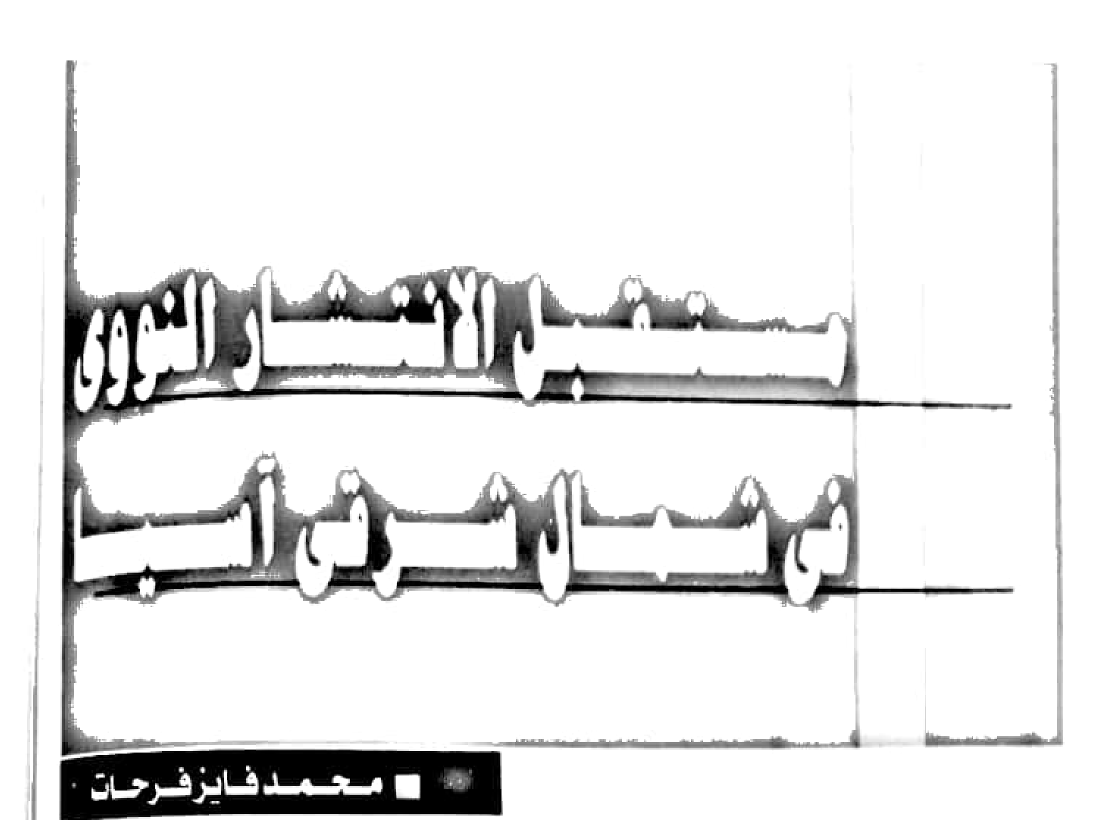
لذلك، نجد السؤال الخاص بكيفية سير العلاقة بين هذين العملاقين الآسيويين المختلفين جدا يحظى بأهمية كبيرة للجميع: لشعبيهما وجيرانهما وشركائهما التجاريين، وبالتأكيد للقوة العظمى في العصر الحالي، الولايات المتحدة الأمريكية. هذا، وتوجد عناصر تعاون وكذلك عناصر تنافس في العلاقات الصينية - الهندية الحالية، تعكس جهودهما المنفصلة، بل والمتضاربة لبناء دولة وأمة حديثة.

ويبقى في النهاية انه بدون تجاهل منظورات التهديد المتبادل بين الصين والهند، نجد أن الحكومات في البلدين قد تبنت منهجا برجماتيا، وليس تصادميا تجاه كل منهما الأخرى في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبالتالي، فقد أكدت كل من بكين ونيودلهي التفاعل الاقتصادي بين الدولتين، والتسوية السياسية للمشكلة الحدودية القائمة بصورة متسارعة.

كما عبرت كل منهما عن الحاجة لوجود بيئة خارجية من السلام، حتى تتمكن كل منهما من مواصلة برنامجها في الإصلاح الاقتصادي، والتفرغ للمشاكل الداخلية التي دائما ما تحمل في طياتها إمكانية تعكير الاستقرار الداخلي.

سنية الفقي





مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي آسيا

■ محمد فايز فرحات *

أدى إقدام كوريا الشمالية على إجراء تجربتها النووية الأولى فى التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦ إلى تصاعد سؤالين كبيرين فيما يتعلق باتجاهات الانتشار النووى فى إقليم شمال شرقى أسيا. الأول يتعلق بدوافع إقدام كوريا الشمالية على البديل النووى العسكرى، وإصرارها، ونجاحها، أيضا، فى خرق التزاماتها بنظام حظر الانتشار النووى. والسؤال الثانى: ما هى أفاق الانتشار النووى فى إقليم شمال شرقى أسيا بعد التجربة النووية الكورية؟ وبشكل أكثر تحديدا ما هى احتمالات إقدام اليابان على تطوير برنامج نووى عسكرى؟ فقد تبع إجراء التجربة الكورية تطور جدل كبير داخل اليابان حول ضرورة امتلاك سلاح نووى، وإعادة النظر فى السياسة النووية اليابانية التقليدية. وقد أخذ الاتجاه المؤيد لامتلاك السلاح النووى درجة أكبر من المصداقية، خاصة بعد أن دعا عدد من السياسيين اليابانيين إلى امتلاك اليابان لهذا السلاح أو -على الأقل- إجراء دراسة جادة لهذا البديل. ورغم قوة التحدى الذى فرضته التجربة النووية الكورية، وما أثارته حول أفاق الاستقرار وتوازن القوى العسكرى والاستراتيجى فى منطقة شمال شرقى وشرقى أسيا، وربما فى منطقة أسيا- المحيط الهادى بأكملها، فى حالة اكتمال البرنامج الصاروخى الكورى وإجراء تجارب ناجحة للجيل الثانى من الصواريخ بعيدة المدى -إلا أن هذا البديل يكتنفه الكثير من التعقيدات التى قد تؤدى من الناحية العملية إلى تجميده، والعودة مرة أخرى إلى مناقشة سياسات أمنية عملية بديلة. ويناقش هذا المقال هذين السؤالين بدرجة أكبر من التفصيل.

أولا- لماذا أقدمت كوريا الشمالية على البديل النووى؟

لا يمكن فهم إقدام نظام بيونج يانج على إجراء تجربته النووية فى التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦ وإصراره على استكمال برنامجه النووى، رغم معارضة الولايات المتحدة والقوى الدولية والإقليمية، بمعزل عن القراءة الدقيقة لطبيعة ردود الفعل الدولية إزاء هذين البرنامجين. إذ تكشف قراءة تلك الردود عن وجود حالة من الاستقطاب الدولى بشأن طريقة إدارة أزمة هذين البرنامجين، رغم وجود توافق عام على رفض امتلاك النظام الكورى لصواريخ بعيدة المدى أو قدرات نووية عسكرية. ويعود هذا الاستقطاب إلى ما قبل إجراء التجربة النووية الكورية، وقد أدرك النظام الكورى، بوضوح منذ بدء الجدل الدولى حول برنامجه النووى فى أوائل التسعينيات، عمق الخلاف بين القوى الدولية المعنية بهذا البرنامج. وقد أخذ هذا الخلاف شكل الاستقطاب بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من ناحية، والصين وروسيا من ناحية أخرى، بينما اتخذت كوريا الجنوبية موقفا وسطا بين الرؤيتين الصينية - الروسية، والأمريكية - اليابانية.

وقد تطور هذا الاستقطاب على خلفية الموقف من عدد من القضايا الأساسية التى شكلت محور الخلاف بين تلك القوى، شملت الخلاف حول مسألة تفكيك البرنامج النووى، بمعنى من يأتى أولا: التفكيك أم التعويضات الاقتصادية، والضمانات الأمنية، وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية وتعويضات الطاقة، ومسألة منع الانتشار، بمعنى كيف يمكن التأكد من التزام كوريا بعدم تصدير التكنولوجيا النووية إلى الخارج، ومسألة مستقبل النظام الحاكم فى كوريا، ومسألة الضمانات الأمنية ضد أى هجوم عسكرى أمريكى، بالإضافة إلى مسألة الوضع النووى المستقبلى لكوريا. وقد كانت الخلافات العميقة بين القوى الدولية حول تلك المسائل أحد العوامل المهمة المسئولة عن تشجيع النظام الكورى على المضى قدما فى برنامجه الصاروخى والنووى، وتطور إدراك قوى لدى النظام بأنه يمكن استكمال هذين البرنامجين دون تكلفة ضخمة تفوق قدرة النظام على تحملها.

وكان ضعف وتناقض الرسائل الدولية الموجهة إلى النظام الكورى أكثر وضوحا بعد إقدامه على إجراء مجموعة التجارب الصاروخية الأخيرة فى الخامس من يوليو (أى قبل نحو شهرين من إجراء التجربة النووية الأولى) والتى شملت الصاروخ تايبودونج ٢ Taepodong II بعيد المدى عابر القارات الذى يمكنه الوصول إلى الشواطئ الأمريكية، بالإضافة إلى ستة

(*) باحث فى الشئون الآسيوية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

صواريخ أخرى قصيرة ومتوسطة المدى. فقد حاولت الولايات المتحدة واليابان استغلال تلك التجارب -رغم فشلها- باعتبارها لحظة مثالية للتصعيد ضد النظام الكورى وإيجاد رأى عام عالمى بشكل عام، وأسيوى بشكل خاص، ضد البرنامجين النووى والصاروخى الكوريين. بل طرحت الولايات المتحدة واليابان إمكانية توجيه ضربات استباقية ضد كوريا، بالإضافة إلى حالة التعبئة العسكرية على السواحل البحرية اليابانية، ونصب بطاريات صواريخ. إلا أن تلك الجهود انتهت بفشلهما فى استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا. فقد رفضت الصين وروسيا بشدة إصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا، كما رفضتا أيضا سياسة التصعيد العسكرى والسياسى ضدها. وإزاء هذا الموقف، اكتفى قرار مجلس الأمن رقم (١٦٩٥) بإدانة التجارب الصاروخية ومطالبة كوريا بوقف تلك التجارب، وتعليق جميع الأنشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخى والالتزام بتعهدها الطوعى بوقف تلك التجارب، والعودة إلى المحادثات السداسية دون شروط، وتنفيذ إعلان بكين (سبتمبر ٢٠٠٥)، والتخلى عن جميع برامج الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار.

ورغم أن القرار ١٦٩٥ اعتبر التجارب الصاروخية الكورية "تعرض السلام والاستقرار والأمن فى المنطقة وخارجها للخطر، لاسيما فى ضوء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها استحدثت أسلحة نووية"، إلا أن القرار لم يشر إلى استناده إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق، واكتفى فيما يتعلق بنطاق العقوبات بحصرها فى منع نقل / شراء "القذائف والأصناف والمواد والسلع والتكنولوجيا المتعلقة بها إلى (من) برامج جمهورية كوريا الشعبية والديمقراطية ذات الصلة بالقذائف أو أسلحة الدمار الشامل"، ونقل أى موارد مالية ذات صلة بتلك البرامج، ولم يرق إلى فرض عقوبات اقتصادية شاملة.

ولم تقتصر جبهة الرفض على الصين وروسيا فقط، فسرعان ما لحقت كوريا الجنوبية بتلك الجبهة. فرغم وضوح التهديد الكورى الشمالى بالنسبة لكوريا الجنوبية، بالمقارنة بحالتى الولايات المتحدة واليابان، وإعلان كوريا الجنوبية اتخاذ بعض الإجراءات العقابية ضد جارتها الشمالية، خاصة وقف المساعدات الاقتصادية، إلا أنها لم تتردد فى تأكيد خلافها مع المنهج الأمريكى - اليابانى فى إدارة الأزمة من خلال سياسة العقوبات الاقتصادية أو التصعيد العسكرى. وقد حاولت كوريا الجنوبية فى المراحل الأولى من الأزمة التشكيك فى إمكانية إقدام بيونج يانج على إجراء تلك التجارب، إلا أنها اضطرت بعد إجراء تلك التجارب إلى التصعيد كنوع من التماشى مع الموقفين اليابانى والأمريكى أكثر منه كرد فعل خالص للتجارب الصاروخية الكورية.

وقد تكرر السيناريو ذاته بعد إجراء التجربة النووية، فقد حال الخلاف بين روسيا والصين من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر داخل مجلس الأمن، دون إصدار قرار قوى ضد كوريا الشمالية. فرغم أن القرار رقم ١٧١٨ (الذى صدر عقب إجراء التجربة النووية) قد فرض مجموعة من العقوبات ضد كوريا الشمالية، استنادا إلى أحكام الفصل السابع، إلا أن نص القرار أثار تساؤلات مهمة حول حدود التصعيد المحتمل ضد كوريا الشمالية، ومدى فعالية هذا القرار فى إثنائها عن طموحاتها النووية، رغم موافقة روسيا والصين عليه.

أكثر من ذلك، فقد ذهبت بعض التحليلات إلى أن القرار لم يستهدف البرنامج النووى الكورى بقدر ما استهدف تحقيق أهداف أخرى. ويشار هنا إلى هدفين أساسيين، الأول هو الحفاظ على قوة الموقف الأمريكى بشأن مسألة الانتشار النووى، فنجاح كوريا فى إجراء تجربتها النووية يؤكد -فى التحليل الأخير- عدم فعالية نظام حظر الانتشار النووى والسياسات الأمريكية فى هذا المجال. الهدف الثانى هو توصيل رسالة قوية لإيران بأن المجتمع الدولى ومجلس الأمن لن يترددا فى اتخاذ إجراءات عقابية ضدها فى حالة عدم انصياعها للمطالب الأمريكية بشأن برنامجها النووى. ولوحظ هنا التوظيف الإعلامى المكثف والسريع من جانب الولايات المتحدة للقرار ١٧١٨ فى مجال الحالة الإيرانية.

ومن ناحية أخرى، ورغم أن القرار ١٧١٨ قد استند إلى أحكام الفصل السابع، إلا أنه لا يمثل، أولا، ضمانا لعدم تدهور الوضع الأمنى فى شبه الجزيرة الكورية، كما لا يتوقع، ثانيا، أن يمثل رادعا قويا للنظام الكورى. فرغم أن القرار ١٧١٨ قد استند إلى أحكام الفصل السابع، إلا أنه استند فقط إلى المادة (٤١) منه، بما يعنى عدم جواز الانتقال إلى استخدام القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى، والحصول على تفويض من خلال قرار جديد، وهو أمر يصعب تحققه بالنظر إلى معارضة الصين وروسيا لهذا المستوى من التصعيد، فموافقتهما على بديل العقوبات لا يعنى دعمهما لسيناريو التصعيد العسكرى. وقد كان رفضهما لهذا السيناريو وراء إدخال التعديلات على الصيغة الأمريكية الأصلية للقرار.

ومن ناحية أخرى، ورغم أن القرار ١٧١٨ قد توسع فى نطاق الحظر المفروض على كوريا الشمالية بالمقارنة بالقرار ١٦٩٥، إلا أنه يظل أيضا حظرا نوعيا غير شامل، إذ يقتصر على التجارة العسكرية (الدبابات والآليات المصفحة وأنظمة المدفعية الثقيلة والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية والسفن الحربية والصواريخ وأنظمة الصواريخ)، أو توفير المساعدات التقنية والنصائح المرتبطة بالمعدات العسكرية. واقتصرت العقوبات الاقتصادية على حظر تصدير السلع الفاخرة إلى كوريا وتجميد الصناديق والأرصدة المالية والموارد الاقتصادية الكورية الأخرى ذات الصلة بالبرنامج النووى الكورى، دون أن يرقى إلى حظر اقتصادى شامل. ورغم أهمية تلك العقوبات، إلا أن عوامل عدة تقلل من فعاليتها، منها أولا: إن فعاليتها تتوقف على مدى التزام القوى الرئيسية بها. وتشير مواقف روسيا والصين -وهما الشريكان التجاريان والعسكريان الرئيسيان لكوريا- عقب صدور القرار إلى تحفظهما على بعض بنود القرار، خاصة تفتيش الحمولات المتجهة من وإلى كوريا. ثانيا: إن حظر تصدير السلع الفاخرة إلى كوريا لا يكتسب أهمية كبيرة بالنظر إلى محدودية الواردات الكورية من تلك السلع. وحتى مع افتراض أن القرار قد استهدف هنا النخبة الكورية، فإنه يصبح أيضا غير ذى أهمية كبيرة بالنظر إلى محدودية تأثيره على الاقتصاد والمجتمع الكورى.

ولاشك فى أن هذا التناقض كان عاملا مشجعا لإعلان كوريا الشمالية إمكانية إجراء تجربة نووية ثانية. ورغم أن الصين قد استطاعت إقناع النظام الكورى بالإعلان عن إلغاء تلك التجربة، إلا أن هذا لا يعكس سوى إدراك الصين لخطورة الخطوات غير المحسوبة من جانب حليفه الكورى على الاستقرار فى المنطقة، والحيلولة دون انفجارها بشكل يؤدى فى النهاية إلى تدخل

عسكرى محتمل قد يؤدى إلى انهيار النظام الكورى، وحدوث اختلالات كبيرة فى توازنات القوى فى المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

إلا أن ضعف وتناقض الرسائل الدولية الموجهة إلى النظام الكورى لا ينفى أيضا مسئولية الولايات المتحدة ذاتها عن دفع النظام الكورى إلى الإصرار على البديل النووى العسكرى. ونشير هنا بشكل خاص إلى السياسة المتشددة التى تبنتها الولايات المتحدة ضد النظام الكورى، خاصة منذ وصول إدارة بوش إلى السلطة وتراجع الجناح المؤيد للمنهج السلمى فى إدارة أزمة البرنامج النووى الكورى. فقد تمسكت الولايات المتحدة بمطلب "التفكيك الكامل والنهائى الذى يمكن التحقق منه" كشرط مسبق لأية تنازلات أو امتيازات أو تعهدات يمكن تقديمها للنظام الكورى، وهو ما أدى إلى تعميق أزمة الثقة بين النظام الكورى والولايات المتحدة واليابان، وتعميق الإدراكات السلبية لهذا النظام إزاء المجتمع الدولى والنيات الحقيقية للولايات المتحدة بشأن مستقبل هذا النظام، وهو ما أدى فى النهاية إلى فشل المحادثات السداسية فى إنجاز تقدم ملموس طوال الجولات الخمس التى عقدت حتى تاريخ إجراء التجربة النووية الأولى.

ثانيا- هل تتجه اليابان إلى تطوير برنامج نووى عسكرى؟

يستند الاتجاه المؤيد لامتلاك السلاح النووى فى اليابان إلى عدد من المقولات المهمة. أولى تلك المقولات هى تراجع قوة ردع المظلة النووية الأمريكية فى شمال شرقى آسيا، وقوة الردع الأمريكية بشكل عام. فنجاح كوريا الشمالية فى تطوير قدراتها الصاروخية والنووية يعنى فى التحليل الأخير -وفق هؤلاء- عدم نجاح قدرة الردع الأمريكية فى المنطقة (التقليدية والنووية) على تحجيم الطموحات النووية للنظام الكورى الشمالى أو إجهاض برامجه التسليحية، سواء باستخدام الوسائل السلمية (إطار المحادثات السداسية)، أو عن طريق استخدام القوة أو التهديد الفعلى باستخدامها. الأمر الذى يعنى -فى التحليل الأخير- محدودية قدرة الردع الأمريكية والحاجة الملحة إلى تطوير قدرة ردع نووية وطنية موازية للتهديد النووى الكورى، فضلا عن أن عدم تطوير سلاح نووى وطنى سوف يؤدى إلى مزيد من التبعية الأمنية اليابانية للولايات المتحدة. وتتأكد تلك المقولة لدى أنصار هذا الاتجاه بالنظر إلى ضعف النظام والاقتصاد الكورى بالمقارنة بنظيره الأمريكى.

وواقع الأمر أن فكرة امتلاك سلاح نووى ليست جديدة فى اليابان. فقد طرح هذا البديل فى مناسبات سابقة. فقد أثير هذا البديل فى منتصف الستينيات فى ظل حكومة ايساكو ساتو Ei-saku Sato، الذى طرح على الرئيس الأمريكى ليندون جونسون -أثناء قمة بينهما فى عام ١٩٦٥- حق اليابان فى امتلاك سلاح نووى إذا امتلكته الصين. وفى عام ١٩٦٧، كلف ساتو فريقا لدراسة مدى حاجة وجدوى امتلاك اليابان لسلاح نووى، وانتهت الدراسة إلى عدم جدوى هذا السلاح وصعوبة امتلاكه، استنادا إلى عوامل التكلفة الاقتصادية وصعوبة الحصول على الدعم الداخلى، وتداعياته الأمنية السلبية على الأمن الإقليمى. كما عبر ساتو -فى مناقشاته مع السفير الأمريكى فى طوكيو فى عام ١٩٦٩- صراحة عن تناقض مبادئ السياسة النووية اليابانية مع الأمن القومى اليابانى. كما أثير هذا الجدل مرة أخرى فى أوائل التسعينيات مع بداية مشكلة البرنامج النووى الكورى، حيث قامت وكالة الدفاع اليابانية بإجراء دراسة حول هذا البديل، انتهت هى الأخرى إلى عدم الجدوى الاستراتيجية لامتلاك اليابان لهذا السلاح. وقد عاد الجدل حول البديل النووى بقوة داخل اليابان منذ عام ٢٠٠٢ على خلفية اندلاع الأزمة الكورية فى ذلك العام. كما تواترت خلال السنوات الأخيرة تصريحات العديد من القيادات السياسية اليابانية التى طالبت بإعادة النظر فى السياسة النووية اليابانية.

إشكاليات الخيار النووى اليابانى:

ومع إدراك الفارق المهم بين المشهد الاستراتيجى الراهن فى المنطقة، بعد إجراء كوريا الشمالية لتجربتها النووية الأولى بالمقارنة بالعقود السابقة، إلا أن الخيار النووى فى اليابان يخضع لعدد من الإشكاليات والقيود المهمة التى لاتزال قائمة، والتى يتوقع أن تلعب دورا مهما فى انتهاء الجدل الراهن حول هذا الخيار إلى استبعاد هذا البديل، كما تم استبعاده طوال العقود السابقة، بحيث يصبح الجدل القائم ليس سوى حلقة جديدة من حلقات الجدل الداخلى حول هذا الخيار.

أولى تلك الإشكاليات هى موقع السلاح النووى فى الوعى العام اليابانى. فرغم مرور ما يقرب من ستة عقود على الحرب العالمية الثانية، إلا أن تجربة إلقاء قنبلتى هيروشيما ونجازاكى، وما تركته من لا تزال سلبى عميق لدى الشعب اليابانى حول السلاح النووى لا تزال قوية. ويعبر هذا الإدراك عن نفسه فى استمرار قوة الاتجاه "السلامى" فى اليابان الذى يدعو إلى استمرار التمسك بالطابع "السلامى" للدستور اليابانى والسياسة الخارجية اليابانية، بالإضافة إلى قوة المنظمات غير الحكومية المعارضة للانتشار النووى، ليس فقط داخل اليابان، ولكن على مستوى العالم.

وعلى الرغم من أن الرأى العام اليابانى قد أصبح أكثر تسامحا وقبولا لمناقشة الفكرة من حيث المبدأ، بحيث لم يعد الحديث عن إمكانية امتلاك اليابان للسلاح النووى من التابوهات المحظور مناقشتها كما كان سائدا من قبل، إلا أن هذا لا يعنى موافقة الأغلبية اليابانية بشكل مباشر على امتلاك هذا السلاح، إذ يقتصر الدعم على مجرد الموافقة المبدأية على مناقشة ودراسة هذا البديل. فقد كشف استطلاع للرأى -أجراه أحد المواقع الإليكترونية اليابانية عقب إعلان كوريا الشمالية امتلاكها السلاح النووى- عن رأى ٣٧٪ (من إجمالى ١٤٣٦ مشاركا) "أنه يجب على اليابان دراسة البديل النووى". وفى استطلاع آخر للموقع نفسه، رأى ٥٤٪ (من إجمالى ٤٥٠٧ مشاركين) "ضرورة عدم استبعاد اليابان البديل النووى".

وينسحب ذلك على الجيل الأصغر من السياسيين اليابانيين (أقل من ٤٠ سنة)، الذين يتبنون موقفا مترددا حيال هذا البديل. ففى استطلاع للرأى -أجرى فى يونيو ٢٠٠٣ على ٤٨ من هذا الجيل أجرته مجلة AERA الأسبوعية- أكد ٦ منهم "يجب على الأقل بحث جدوى البديل النووى". والملاحظة المهمة الأخرى هى أن الرأى العام اليابانى لا يرى فى الدول النووية الآسيوية المجاورة تهديدا خطيرا للأمن القومى اليابانى. فرغم تصاعد مشكلة البرنامج النووى الكورى خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه القضية تراجعت لدى الرأى العام بالمقارنة بمشكلة المخطوفين اليابانيين لدى كوريا الشمالية. ومازال الرأى العام اليابانى يرى أن خطر التهديد النووى يمكن مواجهته من خلال التحالف مع الولايات

المتحدة، بالإضافة إلى خبرة التعايش السلمي مع الصين النووية خلال العقود الخمسة الماضية.

ومن ناحية أخرى، وباستثناء الجناح المتشدد في التيار المحافظ، لا يزال صانعو السياسة الخارجية اليابانية ينطلقون من افتراض وجود علاقة سلبية بين امتلاك السلاح النووي والأمن القومي الياباني. وتستند تلك الرؤية إلى أن امتلاك اليابان لهذا السلاح سيؤدي إلى تقويض نظام حظر الانتشار النووي، ليس فقط في منطقة شمال شرقي آسيا، ولكن في إقليمي شرقي وجنوب شرقي آسيا أيضا، خاصة بالنظر إلى الخبرة السلبية للجيش الياباني خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات في تلك الأقاليم. وتجدر الإشارة -في هذا السياق- إلى أن دولا آسيوية عدة لا تزال لديها مخاوف شديدة بشأن اتجاهات تطور العقيدة العسكرية اليابانية، والتحالف الياباني- الأمريكي، والتنافس الياباني- الصيني، وانعكاس تلك التطورات المهمة على الاستقرار في آسيا بشكل عام. وقد اتجهت بعض تلك الدول إلى حسم خياراتها بالفعل إزاء هذا التنافس بالانحياز إلى الصين. ومن ثم، فمن المتوقع أن يؤدي امتلاك اليابان للسلاح النووي إلى تعميق أزمة الثقة بين اليابان وجيرانها الآسيويين، وتعميق النظر إليها باعتبارها مصدر التهديد الأول للأمن الإقليمي في شرقي وجنوب شرقي آسيا، واعتبارها مصدر التهديد الأول لحالة التكامل الاقتصادي التاريخية بين الدول والأقاليم الآسيوية، والتي تشهد نموا متسارعا تحت مظلة الآبك منذ تأسيسه في عام ١٩٨٩، وهو ما يترتب عليه دعم الاتجاه الانحيازي إلى الصين في ظل سباق التسلح النووي الذي قد يطلقه امتلاك اليابان لهذا السلاح، وعزل اليابان عن محيطها الآسيوي.

الإشكالية الثالثة هي القيود العملية على استخدام اليابان للسلاح النووي في أي حرب نووية محتملة في المنطقة. وتتعلق تلك القيود بغياب العمق الجغرافي من ناحية، وتركز السكان في عدد محدود من الأقاليم اليابانية من ناحية أخرى، الأمر الذي يعني ارتفاع التكلفة البشرية على الجانب الياباني في أي حرب نووية محتملة بالمقارنة بالعدو. والمثال العملي المطروح هنا هو نشوب حرب نووية مع الصين (المنافس التقليدي لليابان والعدو المحتمل). فإلقاء خمس قنابل نووية (ثلاث قنابل على طوكيو، واثنتان على إقليم كانساي الذي يضم كوبي وأوساكا وكيوتو) يضمن تدمير اليابان بالكامل. وفي المقابل، فإن إلقاء العدد نفسه من القنابل على الصين لا يعني تدمير الصين المترامية الأطراف ذات الحجم السكاني الضخم. وهكذا، فإن تعرض اليابان لضربة نووية أولى من جانب الصين لا يضمن بالضرورة قيام اليابان بتوجيه ضربة نووية مدمرة للصين، بينما يصدق العكس في حالة الصين. الأمر الذي يعني صعوبة انسحاب نظرية الردع النووي على الصراع بين الطرفين، كما يعني -في التحليل الأخير- عدم فعالية السلاح النووي لليابان كرادع مهم في مواجهة الصين. وما يميز الحالة اليابانية هنا عن حالة إسرائيل، التي يجمعها مع الحالة اليابانية صغر المساحة والكثافة السكانية المرتفعة -وذلك بافتراض امتلاك الدول العربية للسلاح النووي- هو وجود مساحة مائية فاصلة كبيرة بين اليابان والصين، الأمر الذي يزيد من فعالية استخدام السلاح النووي الصيني ضد اليابان دون تأثيرات سلبية ملحوظة داخل الحدود الصينية.

وقد خلصت إلى هذا الاستنتاج الدراسة التي أجرتها وكالة الدفاع اليابانية في عام ١٩٨١- في إطار تقييم جدوى البديل النووي لمواجهة التهديد النووي السوفيتي. فقد انتهت الدراسة إلى أن التكلفة البشرية على الجانب الياباني لأي حرب نووية محتملة مع الاتحاد السوفيتي تقدر بنحو ٢٥ مليون شخص، مقابل مليون واحد فقط على الجانب السوفيتي. ويمكن سحب الاستنتاج ذاته على الجانب الصيني.

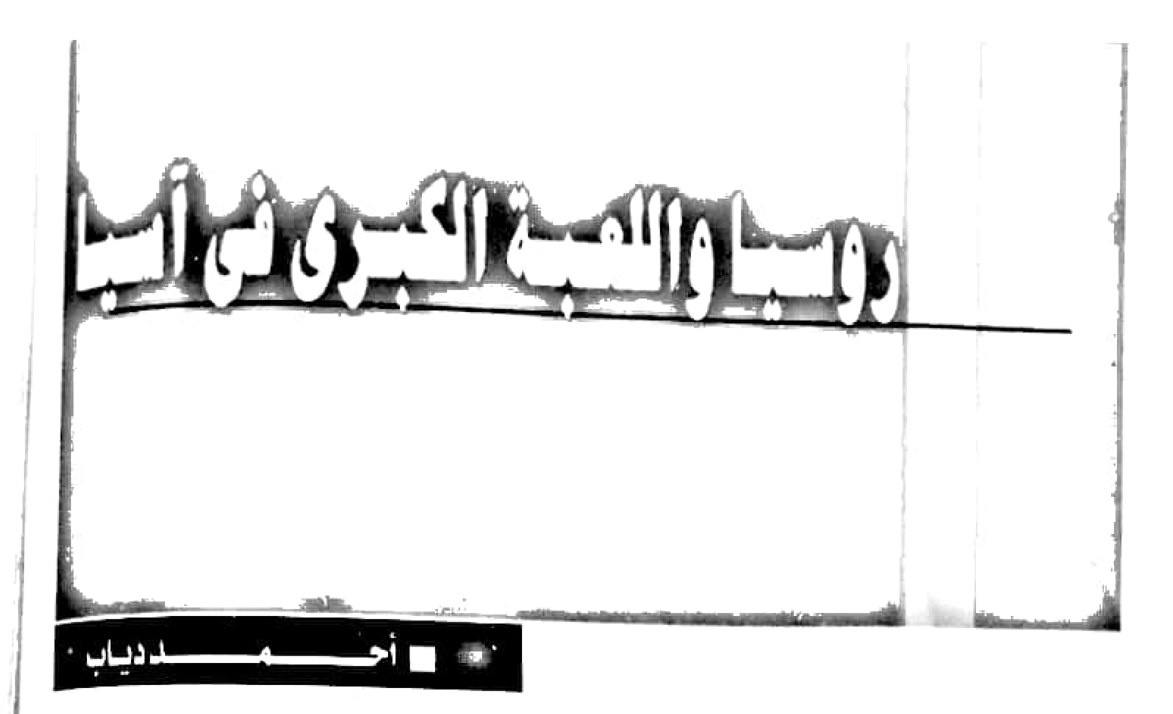
الإشكالية الرابعة تتعلق بحدود الردع النووي الياباني -في حالة امتلاكه- في مواجهة التهديد النووي الكوري. والافتراض المطروح هنا أنه حتى بافتراض توصل صانع القرار الياباني إلى عدم فاعلية المظلة النووية الأمريكية، فإن السؤال الذي يظل قائما: هل تستطيع الترسانة النووية اليابانية ردع كوريا الشمالية؟ ويذهب الاتجاه الرافض لامتلاك السلاح النووي إلى أن الترسانة اليابانية لن يكون بمقدورها توفير ردع أكبر بالمقارنة بنظيرتها الأمريكية، لأنها ستظل أصغر حجما وأقل كفاءة من مثيلتها الأمريكية.

الإشكالية الخامسة تتعلق بالمشكلات الفنية. فرغم أن دورة الوقود النووي تسمح لليابان بتوفير كميات البلوتونيوم اللازمة لإنتاج عدد كبير من الرءوس النووية، بالإضافة إلى إمكانية توفير الموارد المالية اللازمة، إلا أن هذا لا ينفي وجود الكثير من المشكلات الفنية واللوجيستية اللازمة لإنتاج سلاح نووي يمكن استخدامه عمليا، مثل عدم امتلاك تكنولوجيا الرءوس النووية، والبنية الأساسية الداعمة مثل "العقيدة النووية". والأهم من ذلك هو خضوع المنشآت النووية اليابانية، وعمليات استخدام المواد النووية لمعاهدات دولية وثنائية، ومن ثم يصعب التحول إلى برنامج نووي عسكري دون التنسيق مع أطراف دولية عديدة، خاصة الولايات المتحدة، الأمر الذي يثير التساؤل حول الموقف الأمريكي الحقيقي من امتلاك اليابان للسلاح النووي.

وفي هذا الإطار، وفي ضوء الإشكاليات والتعقيدات التي تواجه البديل النووي، يصبح على صانع القرار الياباني ضرورة البحث عن مجموعة من السياسات الأمنية البديلة. ويمكن هنا تصور بديلين محتملين، الأول هو الاعتماد المكثف على التحالف الياباني - الأمريكي، على أن يقترن ذلك بإعادة أقلمة التحالف مع البيئة الاستراتيجية الجديدة، والحصول على تعهدات واضحة من الولايات المتحدة باستمرار التزاماتها الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرقي آسيا، واستمرار تمتع اليابان -بجانب كوريا الجنوبية- بالمظلة النووية الأمريكية، حيث تصبح الولايات المتحدة في هذه الحالة بمثابة عمق استراتيجي مهم لليابان في حالة نشوب أي حرب نووية في المنطقة، بما في ذلك مع الصين، وذلك جنبا إلى جنب مع تطوير القدرات التسليحية التقليدية للجيش الياباني، وتطوير القدرات الدفاعية للمظلة النووية بما يتناسب وطبيعة التهديد النووي الكوري.

البديل الثاني هو تطوير سياسة إقليمية جديدة تركز على بناء نظام أمن إقليمي في منطقة شمال شرقي آسيا، يشمل اليابان والكوريتين والصين. وتقوم هذه السياسة في تلك الحالة على عدد من الركائز الأساسية، بدءا بتطبيع العلاقات اليابانية- الصينية، وتسوية مشكلة الميراث التاريخي للمؤسسة العسكرية اليابانية، ومرورا بتطبيق سلسلة من إجراءات بناء الثقة على مستوى الإقليم، والدخول في حوار إقليمي حول قضايا ضبط التسلح والانتشار النووي، وإجراءات الأمان النووي، وانتهاء ببناء إطار أو منتدى أمني يعنى بإدارة قضايا الأمن والاستقرار في الإقليم.





■ أحمد دياب *

منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، بدأت السياسة الخارجية الروسية فى التخلى عن عدد من المواقع التى كان يمثل وجودها فيها نوعا من التحدى الموجه للغرب فى فترة الحرب الباردة. لكن لم يمض وقت طويل، حتى تخلت روسيا عن سياستها الخارجية القائمة على التطبيع مع الغرب، واختارت العودة إلى معظم المراكز التى تخلت عنها عبر سياسة قائمة على تدرج فى الأولويات، أسوة بالدول العصرية الأخرى، وليس إخضاعا لهيمنة مظلة المواجهة الأيديولوجية، كما كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة، خصوصا بعد ما تأكد المسئولون الروس من خلال التجربة الأولى مع الغرب من أن السلام الذى تم بعد الحرب الباردة على الساحة الدولية ما هو إلا "سلام بارد"، على حد قول الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين. على هذا النحو، تأكد خروج السياسة الخارجية الروسية من "خندق التطبيع" أو التبعية للغرب.

ويتناول هذا التقرير دوافع التحول الروسى نحو الشرق فى إطار سياسة خارجية جديدة، تقوم على إعادة ترتيب الأولويات، وتضع على قمتها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الأوحد الأمريكى، وذلك من خلال محاولة تفعيل علاقاتها بكل من الهند والصين وإيران وكوريا الشمالية، ومحاولة الاستفادة من الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى عدم إحداث تقارب بين القوى الآسيوية الكبرى، وذلك فى محاولة لتثبيت وتمدد النفوذ الروسى فى هذه المنطقة الحيوية.

أولا- التوجه الروسى نحو الشرق :

وقد انعكس هذا الاتجاه الجديد فى السياسة الخارجية فى شكل العمل على استعادة ودعم وجود روسيا تدريجيا فى المناطق التى شهدت تقلصا لهذا الوجود، خصوصا فى الشرقين الأوسط والأقصى. وبدأت مؤشرات هذا التوجه عقب تولى يفيجينى بريماكوف رئاسة الوزراء فى أواخر عهد يلتسين (من خريف ١٩٩٨ إلى صيف ١٩٩٩). لكن هذا الاتجاه تبلور بصورة واضحة منذ تولى بوتين الرئاسة (بالإنابة عقب استقالة يلتسين فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، ثم رسميا عقب انتخابه فى ٢٦ مارس ٢٠٠٠)، خصوصا بعد نجاحه فى سحق المقاومة الشيشانية، وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة الروسية.

وفى يوليو عام ٢٠٠٠، أفصحت روسيا عن المبادئ الرئيسية لسياستها الخارجية "مبدأ بوتين"، جاء فى مقدمتها إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا فى عالم "متعدد الأقطاب" لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، بالإضافة إلى البعد الآسيوى فيما يتعلق بمصالح روسيا فى قارة أوراسيا من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند واليابان، وتجمع الآسيان والعالمين العربى والإسلامى، بعد ما سدت الأبواب فى وجه روسيا غربا بسبب توسع حلف الأطلسى نحو دول الجوار القريب لروسيا فى أوروبا الشرقية، التى كانت تشكل مع الاتحاد السوفيتى السابق كتلة حلف وارسو. وتكريسا لهذا التوجه، قام بوتين بزيارة الصين فى يوليو ٢٠٠٠ واليابان والهند فى سبتمبر من العام نفسه على التوالى. ومنذ البداية، بدا واضحا أن هناك اهتماما روسيا بأمر التقارب الهندى - الأمريكى المتزايد، الذى ترجم إلى تبادل فى الزيارات وتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون وإظهار الجانب الأمريكى الرغبة فى أن تكون هناك مشاركة وتحالف بين الهند والولايات المتحدة خلال القرن الحادى والعشرين.

(*) باحث سياسى.

ثانيا - العلاقات الروسية - الهندية :

لقد كان التقارب بين الهند وروسيا يعد من ثوابت العلاقات الدولية فى المنطقة منذ عقود. فمن المعروف أن الدولتين وقعتا العديد من الاتفاقيات المهمة التى وثقت العلاقات بين الهند والاتحاد السوفيتي السابق أثناء الحرب الباردة، وكان فى مقدمتها معاهدة السلام والصداقة والتعاون فى عام ١٩٧١. والعلاقة السوفيتية - الهندية كانت دائما ركنا ثابتا من أركان الاستراتيجية الهندية سياسيا وعسكريا، تماما كما كانت من وجهة نظر موسكو نفسها. فالهند كانت تنظر إليها باعتبارها المرتكز الاستراتيجي المطلوب، بل الذى لابد منه لموازنة جارتيها اللدودتين باكستان والصين، فى حين كانت الاستراتيجية السوفيتية تجاه آسيا والمحيط الهندى تعتبر نيودلهى الحليف المثالى فى مواجهة الصين (عقب الانشقاق الشيوعى بين العملاقين (روسيا والصين) فى منتصف الستينيات من جهة، والنفوذ الأمريكى التقليدى فى باكستان من جهة أخرى.

ورغم أن يلتسين قام بزيارة مهمة إلى الهند عام ١٩٩٣ أسفرت عن توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الهند وجمهورية روسيا الاتحادية عام ١٩٩٤، إلا أن انشغال يلتسين بالصراعات الداخلية جعله يهمل كثيرا السياسة الخارجية، مما أدى إلى حدوث برود فى العلاقات الهندية - الروسية، خصوصا عقب رضوخ روسيا للضغوط الأمريكية عام ١٩٩٣ بضرورة إبطاء حركة انتقال التكنولوجيا الروسية إلى الهند. وقد انعكس ذلك على العلاقات الثنائية، فتقلص التبادل التجارى بين الدولتين من ٥ مليارات دورلار عام ١٩٩١ إلى ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩. ورغم توقيع اعلان "المشاركة الاستراتيجية" بين الهند وروسيا - الذى وصف بأنه "نقلة نوعية وكمية جديدة" فى العلاقات بين الدولتين خلال زيارة بوتين التاريخية إلى الهند فى أكتوبر ٢٠٠٠- لكن يلاحظ أن الهند لم تتحمس لفكرة التحالف الثلاثى (روسيا - الهند - الصين) التى طرحها رئيس الوزراء الروسى السابق يفيجيني بريماكوف فى ديسمبر ١٩٩٨. وعندما صدرت وثيقة التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية فى أواخر يونيو ٢٠٠٠، نصت على أن مجموعة شنغهاى هى إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية، واقترحت روسيا ضم الهند إلى مجموعة شنغهاى، وجاء ذلك على لسان الجنرال ليونيد إيفانوف، مدير إدارة التعاون الدولى فى وزارة الدفاع الروسية، آنذاك فى أبريل ٢٠٠١، لكن الهند لم تتحمس للعرض الروسى، لانه يتعارض مع توجهها الجديد الذى يقوم على بناء تفاهم استراتيجي، تكون الهند محوره، ويتأسس على أساس ثنائى بين الهند والولايات المتحدة من ناحية، والهند وروسيا من ناحية أخرى، على الا تقترب الهند من روسيا إلى الحد الذى يؤثر سلبا على علاقاتها مع الولايات المتحدة.

ثالثا - العلاقات الروسية - الصينية :

ارتبط العملاقان الصينى والروسى بروابط وثيقة بعد استيلاء الشيوعيين على الحكم فى بكين عام ١٩٤٩، لكن سرعان ما دب الشقاق بينهما بسبب تنافسهما على قيادة الشيوعية العالمية، وخلافهما حول بعض المشاكل الحدودية، وحدث الانشقاق الكبير فى الكتلة الشيوعية فى متنصف الستينيات من القرن الماضى. وقد ظل التنافس والتوتر سمتا للعلاقات بين البلدين حتى نهاية الحرب الباردة وطوال عهد بوريس يلتسين، الذى حاول الاقتراب أكثر من الولايات المتحدة والغرب على حساب علاقات روسيا الآسيوية والعالمية. لكن بعد تولى بوتين، بدأت بوادر التحسن فى علاقات روسيا بالصين، فشرع البلدان فى ترسيم الحدود المشتركة بينهما وتسوية الخلافات حولها. وفى يوليو ٢٠٠١، وقعت الدولتان اتفاقية للصداقة والتعاون، وإن كانت الدولتان قد حرصتا على الاعلان عن أن هذه الاتفاقية ليست موجهة إلى طرف ثالث، فى إشارة إلى الولايات المتحدة، فالصين لم تشأ مجاراة طموحات روسيا فى تحدى الولايات المتحدة، لكن ذلك لم يمنع من اطراد التعاون الاقتصادى بين الدولتين. ففى عام ٢٠٠١، كان حجم التبادل التجارى بينهما لا يتجاوز ١٠ مليارات دولار ويبلغ الآن نحو ٣٠ مليار دولار، ويخطط الطرفان لأن يصل هذا الرقم إلى ٨٠ مليار فى غضون الأعوام الخمسة عشر القادمة. وتتصدر الأسلحة قائمة الصادرات الروسية لبكين، فالصين أكبر مشتر للسلاح الروسى فى العالم، يليها الهند ، وعلى السلاح الروسى تعتمد كثير من عمليات الاحلال وإمدادات قطع الغيار فى الجيش الصينى. وتستأثر الصين وحدها بـ ٤٠٪ من صادرات السلاح الروسى، فى حين تشكل الأسلحة الروسية ٧٠٪ من إجمالى واردات الصين من الأسلحة. ويبلغ حجم مشتريات الصين من السلاح الروسى نحو مليارى دولار سنويا. وقد وقع الجانبان منذ عامين اتفاقا استراتيجيا حول "التعاون التكنولوجى المتعلق بالقضايا العسكرية" كجزء من الخطة المشتركة لتعميق العلاقات الاستراتيجية الصينية - الروسية والشراكة والتعاون وتنميتها. ويذكر أن روسيا والصين كانتا قد أجريتا أولى مناوراتهما العسكرية المشتركة فى صيف عام ٢٠٠٥. وقد وصفت وسائل الاعلام هذه المناورات بأنها تحمل "رسائل متعددة"، إذ رأت شبكة "سى. إن. إن" الأمريكية أن المناورات تمثل "استعراضا للعضلات العسكرية للدولتين الشيوعيتين سابقا"، وذلك فى منطقة قريبة من المجال الحيوى للأسطول الأمريكى السابع، كما لم تكن هذه المناورات، التى أجريت أمام ميناء فلاديفا ستوك الروسى وشبه جزيرة شاندونج الصينية على المحيط الهادى، بعيدة عن مناطق نفوذ القاعدة الأمريكية فى جزيرة أوكيناوا فى جنوبى اليابان. وذهبت بعض مراكز الأبحاث الأمريكية إلى اعتبار المناورات "تحالفا أحمر لمواجهة الخطر البرتقالى"، فى تلميح إلى التعاون بين جيشين، عتادهما العسكرى من زمن الشيوعية، يحاولان إيقاف توغل الثورات السلمية التى تطيح بنظم الحكم فى وسط آسيا، وربما تصل إلى أحد البلدين.

وبعد السلاح، يأتى النفط كأهم عنصر صاعد فى علاقات

البلدين. فنقطة الضعف الأولى فى مصادر الطاقة الصينية تتمثل فى اعتمادها على الموارد الفحمية بنسبة ٧٠٪، وهو ما يصيب البيئة الحضرية بتلوث شديد. ورغم أن الصين كانت قد وصلت فى مطلع التسعينيات إلى مستوى الدولة المصدرة للنفط، فإن الزيادة الهائلة فى قدرتها الصناعية -التى جعلتها ثانى مستهلك للنفط فى العالم بعد الولايات المتحدة- قد دفعت بها إلى الاعتماد على ثلث ما تستهلكه من نفط من مصادر خارجية.

ومن جانبها، تعتبر روسيا ان الأسواق الصينية تعتبر المنفذ الجديد للغاز والنفط الروسيين فى ظل مساعى بعض الدول الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة. وفى الوقت الذى شعرت فيه موسكو بخطر تقلص صادراتها من الغاز لأوروبا، التى تستغل معادلة احتكار المستهلك ضد منتجى الغاز، فقد تقدمت بكين بمشروع اتفاقية للحصول على كميات من الغاز الروسى تصل إلى نصف حجم صادرات الغاز الروسى إلى أوروبا. وقد أعلن الرئيس بوتين عن توقيع اتفاقية بين موسكو وبكين، ستقوم الشركات الروسية بموجبها بإمداد الصين بنحو ٦٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى. ولا يستبعد أن يكون الاعلان عن ظهور منافس آخر بطلب الغاز الروسى (الصين) يستهدف إقناع الأوروبيين بشراء الغاز الروسى بأسعار مرتفعة.

ومما لاشك فيه أن توجه روسيا إلى الأسواق الآسيوية، لتسويق منتجاتها من النفط والغاز فى هذه الأسواق، خطوة باتجاه مواجهة احتكار المستهلك. وفى الوقت نفسه، تمكين موسكو من توطيد نفوذها فى مختلف دول القارة الآسيوية، باعتبار أن هذه الأسواق ستعتمد على مصادر للطاقة الروسية.

وخلال مباحثات الرئيس فلاديمير بوتين مع نظيره الصينى هوجينتاو فى ربيع عام ٢٠٠٦ حول تطوير سبل التعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية بين البلدين، أعلن بوتين أن تنفيذ خطة العمل لفترة تستمر من ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨ والرامية إلى تطبيق بنود معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون، يحقق نجاحات متميزة. وقد أسفرت هذه القمة عن اتفاقية لتنفيذ عدة مشروعات لمد أنابيب نقل النفط والغاز وزيادة حجم صادرات الفحم والكهرباء، إضافة إلى مشروع إنشاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز من شرق سيبيريا إلى شواطئ المحيط الهادى (ميناء ناخودكا)، ومنه بالناقلات البحرية إلى الموانئ الصينية المجاورة.

ورغم أن الصين حريصة على إتمام تلك المشروعات، وتظهر جدية فى التعاون مع روسيا، مشترطة الا تزاحمها اليابان فى حصة من التصدير، فإنها لا تضع كل رهانها على المصدر الروسى، إذ إن هناك استثمارات روسية في بحر قزوين فى غرب كازاخستان. كما تسعى الصين للبحث عن استثمارات نفطية فى كل من تركيا والعراق وإيران والسودان وفنزويلا. فمن الصعب أن ينسى القادة الصينيون تلك الأزمة الحادة التى شهدتها الصناعة الصينية عقب توتر العلاقات بين موسكو وبكين فى منتصف الستينيات الماضية، حينما سحبت روسيا مهندسيها من المصافى والحقول النفطية والمصانع الصينية، وهو ما أصاب البلاد بضربة موجعة.

هذا وتتأرجح العلاقات بين روسيا والصين بين التعاون التكتيكى والتنافسى الاستراتيجى. فبينما تتكاتف الدولتان فى حرب واحدة تهدف إلى توجيه أنابيب النفط والغاز شرقا نحو الصين، ومواجهة الهيمنة الأمريكية فى آسيا الوسطى والشرقية، فإنهما تواجهان كثيرا من المشاكل. فإضافة إلى ضعف الثقة المتبادلة بين الدولتين، والنابعة من تجارب تاريخية ومواجهات عسكرية، إلى جانب التقارب الروسى - الهندى والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الصين والولايات المتحدة، والتنافس الخفى بينهما للسيطرة على آسيا الوسطى -تبرز مشكلة الخلل الديموجرافى بينهما كخطر محتمل.

إن روسيا، بتعداد سكانها الحالى البالغ ١٤٣ مليون نسمة، تبلغ مساحتها أكثر من ١٧ مليون كم٢، فى حين أن الصين، التى تبلغ مساحتها نحو ٩,٥ مليون كم٢، يبلغ تعداد سكانها ١٣٠٠ مليون نسمة. وتعداد الذكور فى الصين يزيد على تعداد الإناث بمقدار ٩٠ مليون نسمة، فى حين يزيد تعداد الإناث فى روسيا على تعداد الذكور بمقدار ٦ ملايين نسمة. وتجمع الدولتين حدود مشتركة تصل إلى ٣٦٤٥ كم. وبينما لا يتعدى سكان سيبيريا كلها نحو ٣٠ مليون نسمة، منهم نحو عشرة ملايين فقط على الجانب الروسى من الحدود مع الصين، نجد أن عدد السكان فى الأقاليم الصينية الثلاثة المقابلة للحدود الروسية يصل إلى ٢٥٠ مليون نسمة، أى أن الكثافة السكانية فى الجانب الصينى تتعدى ٢٥ ضعفا عن نسبتها فى الجانب الروسى.

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٩١، يتدفق الصينيون داخل روسيا عن طريق التجارة أو الهجرة غير المشروعة، ويوجد الآن نحو نصف مليون مهاجر صينى فى الأراضى الروسية. ويتوقع الروس أن يصل عدد هؤلاء الصينيين إلى ٢٠ مليون نسمة خلال العقود المقبلة، وهو ما يوجد ظاهرة يسميها القوميون الروس "احتلالا صينيا صامتا" للمناطق الشرقية من روسيا، قد تصل بالعلاقات بين موسكو وبكين إلى حد المواجهة. فالمعادلة الصينية - الروسية صعبة بلا شك، فروسيا أرض تحتاج إلى شعب، والصين شعب يحتاج إلى أرض، وهى معادلة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار فى أوراسيا بالكامل.

رابعا- الموقف الروسى من البرنامج النووى الإيرانى:

خلال لقائه سكرتير المجلس الأعلى للأمن الايرانى السابق، حسن روحانى، بموسكو (١٨ فبراير ٢٠٠٥)، أعلن الرئيس الروسى بوتين أن بلاده ستواصل تعاونها مع طهران فى كافة المجالات، بما فى ذلك الصعيد النووى، مؤكدا فى الوقت نفسه ارتياح بلاده للتحركات الايرانية التى أكدت عدم وجود نيات إيرانية لتطوير أسلحة نووية. لكن بوتين أشار إلى أهمية مواصلة

طهران الالتزام بكل التعهدات التى أخذتها على نفسها على المستويين الثنائى والدولى، ووصف ايران بأنها "شريك قديم ومهم لروسيا"، مشيرا إلى عزم البلدين مواصلة تعاونهما على الصعيد العسكرى.

غير أن إيران فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ أعلنت عن تأجيل توقيع الاتفاقية الإيرانية - الروسية لتزويد إيران بالوقود النووى لتشغيل مفاعل بوشهر، وكذلك اتفاقية إعادة النفايات النووية. وجاء هذا التأجيل بسبب الاستياء الإيرانى من طول المدة التى استغرقتها المفاوضات بين الجانبين دون التوصل إلى نقاط نهائية للتفاهم، فى ظل احتمالات بأن يكون الجانب الروسى يمارس ضغوطا على إيران لدفعها إلى الموافقة على التخلى عن تخصيب اليورانيوم، مقابل تعهد روسى بالالتزام بتزويد طهران بالوقود الضرورى لتشغيل منشآتها.

تكمن أهمية العلاقات بين موسكو وطهران، ليس فقط فى التعاون الثنائى فى مجال استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية، وإنما أيضا فى استثمار ثروات بحر قزوين، خاصة أن موقف البلدين متطابق بشأن إغلاق حوض البحر على الدول المطلة عليه وعدم السماح بوجود قوات أجنبية، مما يعنى تعددية مجالات التعاون والتنسيق، ويضفى على علاقات روسيا وإيران سمة استراتيجية، تجعل موسكو تتعامل بهدوء مع الطموحات الإيرانية فى امتلاك أسلحة نووية، خاصة أنها لا تهدد الأمن الروسى أو أمن الشركاء الأوروبيين والآسيويين. ووفق قناعة الأوساط السياسية الروسية، فإن النظام الإيرانى الحالى أكثر استقرارا أو ثباتا، وتتميز استراتيجياته بوضوح ومصداقية، خلافا لأنظمة أخرى. ويستند السياسيون الروس فى رؤيتهم هذه إلى أن طهران لا تعادى جيرانها، ولم تدخل فى صدام مسلح منذ عقدين ضد أى دولة.

إن موقف روسيا يهدف إلى اغلاق الطريق أمام مساعى إيران لتخصيب اليورانيوم والحصول على تقنيات نووية، من الممكن استخدامها لأغراض عسكرية. وإذا كانت موسكو تؤيد حق إيران فى استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية، وترفض أى اجراءات تؤدى لفرض عقوبات أو حصار ضد إيران، فإنها لا ترغب فى أن تملك جارتها أسلحة نووية، فى إطار تمسكها بمعاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية وحظر أسلحة الدمار الشامل. وفى محاولة لنزع فتيل الأزمة بين إيران ووكالة الطاقة الذرية، ومن ورائها الولايات المتحدة ودول الترويكا الأوروبية، اقترحت روسيا تأسيس مركز إيرانى- روسى مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضى الروسية.

هذا الاقتراح سيجعل برنامج الطاقة الإيرانى يرتبط تنفيذه بالتقنية الروسية، وسيعتمد على الشركات الروسية فى كافة مراحله، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء ٢٥ محطة نووية لتوليد الكهرباء خلال ١٠ - ٢٠ عاما.

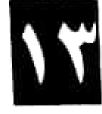
إن صمود الموقف الروسى الرافض لفرض عقوبات دولية على إيران، بهدف عزلها ومنعها من تطوير برنامجها للطاقة النووية، يعود بالدرجة الأولى إلى مهارة القيادة الإيرانية فى إدارة المعركة الدبلوماسية لملفها النووى، وقوة موقف إيران سياسيا واقتصاديا وعسكريا أمام الضغوط الأمريكية، وقدرتها على ردع الولايات المتحدة عن مهاجمتها حتى الآن، أى أن الموقف الروسى يتغذى بالموقف الإيرانى، والعكس صحيح.

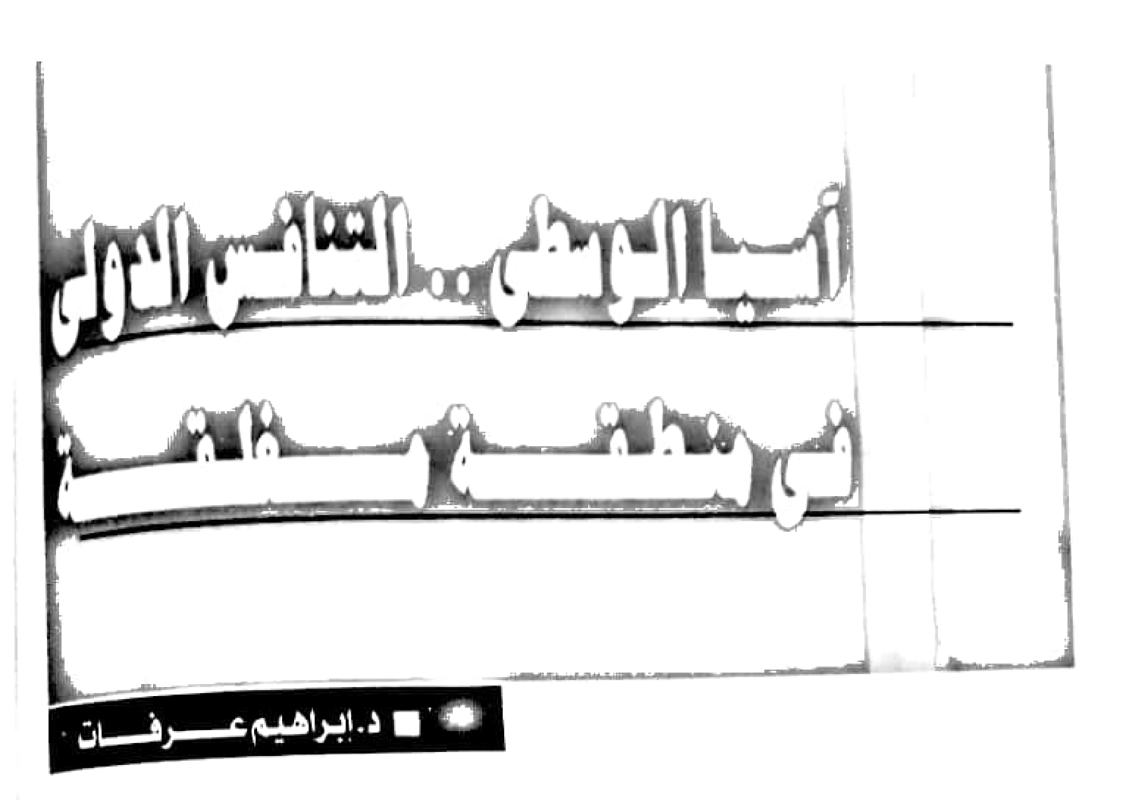
خامسا- روسيا وملف كوريا الشمالية النووى :

ارتبطت كوريا الشمالية ونظامها الشيوعى بعلاقاتت وثيقة مع الاتحاد السوفيتى السابق منذ انتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣، وصارت بيونج يانج حليفا مهما لموسكو فى مواجهة كوريا الجنوبية واليابان -حليفتى واشنطن فى شرق آسيا- وقدمت موسكو مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة لنظام الرئيس السابق كيم إيل سونج. وفى الوقت الحالى، فإن روسيا تعارض فرض عقوبات اقتصادية قوية ضد كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووى، خصوصا بعد تفجيراتها الأخيرة. فهى تخشى أن ترضخ بيونج يانج للضغوط الأمريكية، وتنجح واشنطن فى جذبها لفلكها عبر توحيدها مع حليفتها الغنية -كوريا الجنوبية- على غرار ما حدث مع ألمانيا بعد سماح موسكو بوحدتها عقب انتهاء الحرب الباردة.

سادسا- الاستراتيجية الأمريكية فى آسيا :

تقوم الاستراتيجية الأمريكية فى آسيا على سياسة "توازن القوى" ومنع حدوث تقارب أو تحالف بين القوى الآسيوية الأربع الكبرى: اليابان، والصين، وروسيا، والهند، وهى تملك من الإغراءات والعقوبات ما يوفر نجاحها حتى الآن. فهى تسعى حاليا لإيجاد تعاون بين الهند واليابان بهدف احتواء الصين، وعدم تقارب الأخيرة مع كلتيهما، وتسعى إلى حل الخلافات بين الهند وباكستان لمنع تدخل روسيا والصين فى منطقة جنوب آسيا. وظنى أن التهاون الأمريكى تجاه البرنامج النووى الكورى الشمالى يعود إلى رغبة واشنطن فى دفع اليابان إلى امتلاك السلاح النووى بحجة مواجهة التهديدات الكورية، فى حين أن واشنطن تسعى لأن تمتلك طوكيو المعادل النووى لبكين. وفى منطقة آسيا الوسطى، تسعى واشنطن إلى دفع هذه الدول الصغيرة إلى الاستعانة بكل من موسكو وبكين، كل فى مواجهة الآخر من جانب. ومن جانب آخر، تحاول ربط هذه الدول بدول جنوب آسيا (الهند - باكستان - أفغانستان) بعد تسوية خلافاتها، من أجل تصدير النفط والغاز عبر بحر العرب والمحيط الهندى، بعيدا عن روسيا والصين. ولكن التنافس الأمريكى - الصينى فى منطقة شرقى آسيا وجنوبها يوفر فرصة لتمدد النفوذ الروسى فى هذه المنطقة، كما هو الحال مع باكستان، وأخيرا إندونيسيا التى وجدت فى روسيا "اختيارا ثالثا" بعيدا عن واشنطن وبكين، بل وطوكيو، وقامت أخيرا بشراء أسلحة روسية ومحطة طاقة نووية للأغراض السلمية.





■ د. إبراهيم عرفات *

نجحت آسيا الوسطى خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية فى لفت الانتباه إليها بشدة. فهذه المنطقة وإن كانت أكبر سجن جغرافى فى العالم، فإنه سجن انفتح بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، لتندفع إليه قوى آسيوية كبرى، أهمها إيران وتركيا والصين والهند، وقوى أخرى دولية، على رأسها الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الانهيار الكبير، تجرى فى تلك المنطقة الحبيسة حروب صامتة، تحاول فيها كل دولة وراثة ما أمكنها من روسيا التى احتكرت السياسة، والاقتصاد، والفكر، وكل شئ فيها طيلة ١٢٦ عاما منذ أن سقطت طشقند فى يد القيصر الكسندر الثانى عام ١٨٦٥، إلى أن سقطت مرة أخرى هى وعواصم بقية الجمهوريات الخمس من يد سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى ميخائيل جورباتشوف فى ١٩٩١.

وروسيا بدورها وإن استسلمت لخسارة المنطقة جغرافيا، فإنها لا تزال مصرة على الاستحواذ عليها استراتيجيا، فتراقب ما يجرى فيها عن كثب وتحتفظ لنفسها بأوراق مؤثرة، أهمها عشرة ملايين روسى لا يزالون يعيشون فيها، كما أنها تدخل مع قوى كبرى أخرى مهتمة كثيرا بالمنطقة، وتحديدا مع الصين، فى ترتيبات أمنية من أجل احتواء الاندفاع الأمريكى الذى بدأ عقب نهاية الحرب الباردة، وازداد بشكل خاص بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، حينما احتاجت واشنطن إلى آسيا الوسطى كواحدة من منصات انطلاق حملتها العسكرية على أفغانستان.

الخريطة الجيوبوليتيكية لآسيا الوسطى:

فى إطار التنافس الدولى على المنطقة، كان من الطبيعى أن تدفع توازنات القوى إلى ظهور محاور، هدفها تعزيز فرص المتدخلين فى كسب السباق. فالدول التى تبحث عن أعلى العوائد وجدت أن عليها التنسيق مع فاعلين آخرين، وهو ما نشأت بسببه تحالفات وتحالفات مضادة، أبرزها محور روسى - صينى تعبر عنه منظمة شنغهاى للتعاون، والذى تنسق معه إيران بانتظام، مقابل محور آخر أمريكى، ينسق مع عدد من دول الاتحاد الأوروبى والناتو، وأحيانا مع تركيا، وكثيرا مع إسرائيل. وهذا لا ينفى بطبيعة الحال أن التنافس يحدث أيضا داخل كل محور. ومن هنا، يأتى تعبير "المباراة الكبرى" الذى يشيع لوصف التنافس الدولى الجارى على المنطقة. فهى بالفعل مباراة مركبة تتنافس فيها الدول نفسها التى تتعاون مع بعضها، مثل روسيا والصين، وتتعاون فى ظلها الدول نفسها التى تتنافس ضد بعضها، كما هو الحال بالنسبة لتركيا وإيران. وهى تقلبات تحتمها المصالح وتفرضها تقديرات اللاعبين للاستراتيجية المثلى لنجاح محاولاتهم للسيطرة على المنطقة.

وهى محاولات ليست سهلة أو مضمونة، لأن المنطقة وإن كانت حبيسة جغرافيا، فإن السيطرة عليها منذ نهاية الحرب الباردة أقرب إلى محاولة الإمساك بالزنبق. فآسيا الوسطى اليوم -كما كانت دوما عبر التاريخ- تمثل "ثقب العالم"، وذلك وفقا لتشبيه الباحث الشهير فى شئون التنمية أندريه جوندر فرانك(١). فهى تشد إليها بموقعها ومواردها إمبراطوريات وقوى كبرى، تحملها على التزاحم عليها والتنافس من أجلها، ثم بعد ذلك تدفعها بقسوتها بعيدا عبر هذا الثقب الجغرافى الكبير لتدخل قوى أخرى جديدة وهكذا.

وآسيا الوسطى -كما يغطيها هذا القسم من الملف- تشمل خمس دول فقط، هى: أوزبكستان، وتركمنستان، وطاجيكستان، وقرغيزستان، وكازاخستان، والتى يصل مجموع مساحتها إلى

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

نحو أربعة ملايين كم٢ (٣,٩٩٤,٤٠٠ بالتحديد) أى ما يساوى ٢٩,٥٪ من مجموع مساحة الدول العربية. وتحديد دول المنطقة بالاسم هنا مقصود، لأن لها تعريفات مختلفة تضيف إلى ما سبق دولا وأراضى أخرى. فآسيا الوسطى ليست مساحة جغرافية جامدة، وإنما نظام إقليمى يتسع أو يضيق، وفقا للمعيار الذى يأخذ به الباحثون. فمنظمة دولية -مثل اليونسكو- أنتجت مؤلفا عن تاريخ المنطقة قبيل تفكك الاتحاد السوفيتى، اعتمدت فيه على معيار المناخ. ووفقا له، فإن آسيا الوسطى تضم -إلى جانب الجمهوريات الخمس سالفة الذكر- منغوليا، وإقليم غرب الصين، وشمال شرق إيران، وأفغانستان، وغرب باكستان(٢). أما المعيار الذى يأخذ به هذا التقرير، وتعتمده كثير من وزارات الخارجية عبر العالم، فسياسى خالص، يعتبر أن هذه الدول الخمس بالتحديد تشكل منطقة قائمة بذاتها، لأن علاقات القوة السياسية التى ربطتها بروسيا تغيرت ١٨٠ درجة بحلول عام ١٩٩١. فروسيا وإن كانت قد ألفت التدخل فى مناطق قريبة من تلك الجمهوريات، مثل أفغانستان، فإن الدول الخمس وحدها هى التى قبعت لأكثر من قرن خلف الستار الحديدى، إلى أن سقط لتجد نفسها فجأة وقد خرجت من جرة إلى مجرة.

وبقدر ما سعت الدول الخمس إلى الخروج من القمقم الإقليمى الذى كانت تعيش فيه لترى ما يحدث من حولها فى العالم، كان العالم بدوره شغوفا بالدخول إلى هذا القمقم بعد أن رفع عنه الغطاء، ليكشف من جهة عما كان يحدث فيه، والأهم ليبحث لنفسه عن نصيب من الفرص فيما تمتلكه المنطقة من ثروات مؤكدة من النفط والغاز الطبيعى. والأهم أكثر ليمنع عن نفسه شرورا يمكن أن تخرج من هذا الصندوق لتعبر الحدود، وتطول أمن واستقرار دول عديدة واقعة فى الجوار القريب والبعيد للمنطقة على السواء، من بينها التطرف الإسلامى، والإرهاب، وتجارة المخدرات، والصراعات العرقية.

وبانفتاح الصندوق، تمكنت دول المنطقة من التخلص من الاحتكار الإقليمى والتبعية المطلقة لروسيا، لتبدأ مرحلة جديدة تتصف بالسيولة الإقليمية Regional Fluidity التى أتاحت لعديد من القوى الإقليمية والدولية اختراق المنطقة والنفاذ إليها. وهى حالة فرضتها الجغرافيا الحبيسة للمنطقة، وحاجتها إلى شركاء خارجيين جدد إلى جانب روسيا، شركاء يمكنونها من النفاذ إلى العالم عبر أراضيهم، ويقدمون لها سندا يستطيع موازنة النفوذ الروسى الذى لا تزال جمهوريات المنطقة تحمل تجاهه شكوكا تاريخية عميقة. ومع تنويع الشركاء الخارجيين، تراجعت العلاقات بين الجمهوريات الخمس لتتحول آسيا الوسطى، شأنها فى ذلك شأن المنطقة العربية، من فاعل بإمكانه التأثير فى العلاقات الدولية، إلى مسرح كبير تلعب عليه الدول الكبرى القادمة بسرعة من الخارج.

ومع أن اسيا الوسطى تختلف عن المنطقة العربية فى عدد من النواحى، إلا أن التحليل الإقليمى المقارن يكشف أيضا عن وجود أوجه أخرى للشبه بينهما. وتختلف المنطقتان فى أمرين وتتفقان فى أمرين آخرين. أما الاختلاف فيظهر فى الجغرافيا وفى التاريخ. فالمنطقة العربية ليست حبيسة جغرافيا كآسيا الوسطى، كما أن الدول العربية سبقت تاريخيا دول آسيا الوسطى إلى الاستقلال، فنالته فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى. وبدأت عملية بناء الدولة وسط موجة التحرر من الاستعمار، بينما تأخرت دول آسيا الوسطى ثلاثين عاما، فنالت استقلالها فى عصر العولمة، مما يؤكد بالفعل أنه قد قذف بها من جرة، إلى مجرة وأن التنافس الدولى عليها لم يأتيها بالتدريج، وإنما هبط عليها فجأة. هذا عن أوجه الاختلاف. أما أوجه الاتفاق، فتتبين فى الأهمية الاستراتيجية للمنطقتين، وفى الميول السياسية لدى النخب الحاكمة فيهما. فاستراتيجيا، تعد الاثنتان منطقتى معابر وموارد، إذ تتحكم كل واحدة منهما بطرق مرور دولية رئيسية تزيد من حدة التنافس الدولى عليهما. فآسيا الوسطى هى صرة طريق الحرير الرابط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، والعالم العربى، من جهته، يمتلك نقاطا مفصلية تربط قارات العالم القديم بعضها ببعض. علاوة على ذلك، تتمتع المنطقتان بمخزون هائل من موارد الطاقة، يسيل له لعاب القوى الصناعية الكبرى. أما بالنسبة للميول السياسية لنخب الحكم، فتتشابه فى بعدين، الأول: هو عدم أولوية المسألة الديمقراطية لديها، مما يجعل السياسات الخارجية لدول المنطقتين حكرا على قلة مسيطرة. والثانى: إن هذه القلة المسيطرة غالبا ما تبحث فى الخارج وليس فى الداخل أو فى الجوار الإقليمى القريب عن مظلة حماية، سواء كانت لأمن النظام أو لأمن الوطن، كما تبحث فى الخارج أيضا عن منافذ لتصريف منتجاتها، الأمر الذى يفتح الباب فى المنطقتين على مصراعيه أمام الاختراق الخارجى. والإشارة إلى العالم العربى هنا ليست مقحمة على الموضوع، وإنما هدفها وضع علامة توضيحية أمام القارئ العربى، تقرب له صورة ما يجرى فى آسيا الوسطى، وتبين أمامه أن هذه المنطقة -شأن المنطقة العربية- لا تحكم تفاعلاتها الإقليمية بنفسها، وإنما تقررها منافسات عالمية كبيرة تتجاوز قدراتها، كما أنها تعج بمخترقين يتفاوتون فى مستوى القوة، وتجرى بينهم داخل هذا الصندوق صور متنوعة من التنافس.

صورة من داخل الصندوق :

الفراغ دائما يستدعى من يشغله، والفراغ الذى خلفه سقوط الاتحاد السوفيتى فى آسيا الوسطى حرك قوى إقليمية ودولية عديدة، وشجعها على دخول الصندوق. ولم يكن أمام "دول الصندوق" إلا الترحيب بالقادمين الجدد، ماداموا سيفكون عنها حبسها المزدوج: السياسى لروسيا، والجغرافى للطبيعة التى حرمتها منفذا إلى البحار. وهذان العاملان فقط: الخوف من روسيا، والانحباس الجغرافى يفرضان على الجمهوريات الخمس القبول باللعبة الدولية الكبرى المستمرة فى المنطقة منذ ١٩٩١. ومع إدراكها خطورة استضافة لعبة الأمم على أراضيها، فإن دول آسيا الوسطى لم يكن أمامها خيار آخر، فهى تقف ضمن مجموعة من اثنتين وأربعين دولة حبيسة فى العالم، وهو ما تفقد بسببه نحو ١٥٪ فى المتوسط من عوائد صادراتها، مقابل نفقات النقل وحدها(٣). ولهذا، لم تكن هذه الدول لتعترض على القادمين الجدد إلى ساحتها، ماداموا سيوفرون لها -فى إطار المباراة الكبرى- المنافذ التى تستطيع من خلالها تصدير ثرواتها إلى المرافئ النهائية للحصول على عوائد تدعم استقلالها، وتحافظ على سيادتها أمام روسيا.

غير أن الجمهوريات الخمس لم تدخل اللعبة الكبرى كلاعبين، لأن ذلك يزيد بكثير على إمكاناتها، كما أنها لم تكن لتكتفي بالمشاهدة من موقع المتفرجين، لأن ذلك يقل بكثير عن مقوماتها، وإنما دخلوا اللعبة على أساس أنهم أصحاب الساحة، وأن من حقهم أن يسعوا للحصول على أعظم عائد ممكن، مقابل فتحها أمام اللعبة الدولية الكبرى، بحيث يرسو العطاء، إن جاز التشبيه، على من يدفع أعلى الأسعار. ولأن نخب الحكم في تلك الجمهوريات هجرت، منذ الاستقلال، التفكير بالأيديولوجيا، وتتصرف بمنطق عملي محض، فإنها تدير الساحة التي تمتلكها بأسلوب يوفق بين فنون الإتاحة وفنون الإزاحة، فهي تعقد صفقات طويلة الأجل مع القوى الكبرى، متى كانت مأمونة الجانب، لتتيح بموجبها لتلك القوى فرصة الوجود في مواقع مؤثرة في المنطقة. وعادة ما تكون هذه الصفقات ذات طابع اقتصادي يركز على استثمار ثروة تقدر بنحو ٧٩٢، ٤٠ مليار برميل من النفط، و٦٩٩٩، ٢٠٤ مليار قدم مكعبة من الغاز(٤) وإلى جانب ذلك، تستغل تلك النخب السياسية الطلب المرتفع على ساحتها الإقليمية، فتبطل صفقة لتستبدلها بأخرى، مما يتسبب في إزاحة قوى وإتاحة الطريق أمام أخرى. وعادة ما يكون ذلك مرتبطا بأسباب سياسية تتصل مباشرة بأمن نظم الحكم، وشعورها بأنها ستكون في درجة أمان أكبر، لو أن المباراة الكبرى مالت لمصلحة طرف على حساب آخر.

وقد وضح ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- في المباراة الدائرة بين روسيا والولايات المتحدة على من منهما يمتلك المفاتيح الأساسية للأمن في المنطقة. فقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت أوزبكستان، وهي أكبر دول المنطقة سكانا، تبعث بإشارات إلى واشنطن، تعلن من خلالها عن استعدادها للتقارب معها وفتح الساحة الإقليمية أمامها لتتقدم على حساب موسكو. وقد تأكد ذلك حينما أعلنت عن انسحابها عام ١٩٩٩ من معاهدة الأمن الجماعي المنبثقة عن كومنولث الدول المستقلة، التي تمنح روسيا غطاء قانونيا يبرر وجودها العسكري في المنطقة. ثم أتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ليتحول ذلك الغزل الاستراتيجي إلى واقع، حينما فتحت أوزبكستان أبوابها، وسمحت للولايات المتحدة باستعمال قواعد ومنشآت عسكرية على أراضيها، أبرزها قاعدة خنا آباد. إلا أن روسيا -التي لم ترتح لوجود القوات الأمريكية في جوارها القريب في آسيا الوسطى- انتهزت أول فرصة للتوتر بين الجانبين الأوزبكي والأمريكي، فراحت تدفع مع الصين، التي تساورها الشكوك أيضا في الوجود الأمريكي، من أجل إزاحة واشنطن بعيدا.

وقد أتت تلك الفرصة في مايو ٢٠٠٥، حينما وقعت أعمال عنف في مدينة أنديجان الأوزبكية، وجهت واشنطن بسببها انتقادات علنية لسجل حقوق الإنسان في أوزبكستان، مما أزعج السلطات الأوزبكية، ودفعها لمراجعة الطريقة التي تؤجر بها ساحتها الإقليمية. فموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان غير مستحب الخوض فيه عند قادة المنطقة. ولهذا، بدأت أوزبكستان بعد أحداث أنديجان في فتح ساحتها من جديد أمام روسيا، فطلبت من واشنطن سحب قواتها من قاعدة خنا آباد، ثم انضمت في يناير ٢٠٠٦ إلى الجماعة الاقتصادية الأورو-آسيوية Eurasec، مما قربها أكثر من موسكو، والأهم أنها عادت في ٢٠٠٦ إلى العمل مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي سبق أن انسحبت منها في ١٩٩٩. وقد شجع التغير في موقف صاحبة الساحة كلا من الصين وروسيا، فأصدرتا في يوليو ٢٠٠٥ بيانا عن منظمة شنغهاي للتعاون، التي تجمعهما مع دول آسيا الوسطى باستثناء تركمنستان، يطالب الولايات المتحدة بتحديد جدول زمني لسحب قواتها من المنطقة. ولتأكيد عملية الإزاحة أكثر، قررت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ودول منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في نوفمبر ٢٠٠٦، إجراء مناورات عسكرية مشتركة في جبال الأورال الروسية خلال ٢٠٠٧. ومن جانبها، سعت واشنطن إلى معالجة ما تعرضت له من إزاحة، فبدأت تظهر حرصا أكبر على عدم الخوض في قضية الإصلاح الديمقراطي في المنطقة، من ناحية، بعد أن تأكد لها أن ذلك يفسد عليها مصالحها، وعلى البحث من ناحية أخرى عن بدائل تعوض خسارتها في أوزبكستان. يسعى جون أبي زيد، قائد المنطقة المركزية الأمريكية، لإيجادها في تركمنستان، وبالتحديد في قاعدة ماري، وذلك مقابل تعهد قدمه، خلال زيارته لعشق آباد في أغسطس ٢٠٠٥، بأن واشنطن في مقابل الحصول على تسهيلات عسكرية، ستضمن عدم الإطاحة بنظام الحكم في تركمنستان(٥).

وإذا كانت روسيا والولايات المتحدة والصين أبرز القوى المتنافسة في المنطقة، فإنها ليست الوحيدة، وإنما هي دول المستوى الأول فقط من بين ثلاثة مستويات تنقسم إليها الدول الداخلة في المباراة الكبرى. وتستطيع هذه الدول الثلاث، بحكم قدراتها، أن تدير معاركها إما مباشرة أو بالوكالة. والملمح الأهم للمنافسة على هذا المستوى هو ميل بكين وموسكو إلى تعزيز التنسيق بينهما، لاسيما وأن الاتجاه الأحادي الذي تتبناه الإدارة الأمريكية الحالية في العلاقات الدولية يشجع الطرفين على ذلك، حتى لا يختل توازن القوى في منطقة عازلة Buffer Region تمنع وصول كثير من الشرور إليهما. أما المستوى الثاني، فيضم القوى المتوسطة، سواء بالنظر إلى حجمها في النظام الدولي مثل تركيا وإيران، أو قياسا إلى درجة تغلغلها في المنطقة مثل دول الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، أو الهند، وباكستان القادمتان من جنوب آسيا. وباستثناء دول الاتحاد الأوروبي، فإن الدول الأخرى على هذا المستوى جاءت حاملة معها من مناطقها منافسات قديمة وثأرا تاريخيا تحاول أن تصفيه بعيدا، وأن تصنع لنفسها امتدادا إقليميا في آسيا الوسطى يقوي مكانتها في مناطقها الأصلية. أما المستوى الثالث، فيشمل مجموعة من الدول القمامة Scavenging States التي تتنافس على ما تبقى من كعكة الموارد والفرص في المنطقة، وتكتفي عادة بالمشروعات قصيرة الأجل محدودة العائد، كما يتصف وجودها بأنه رمزي أكثر منه فعليا. ولو اهتم بعض من هذه الدول بلعب دور أكبر، فيتم ذلك عبر التحاقها بقائمة الوكلاء عن إحدى القوى الكبرى المتنافسة. ومن دول هذا المستوى، تأتي الدول العربية، وبعض دول أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا.

ويؤكد التنافس الدولي على المستويات الثلاثة أن آسيا الوسطى ولدت ضعيفة، تعاني حالة هشاشة بنيوية تجعلها غير مهيأة لبلوغ الكفاية الأمنية بنفسها، وتدفعها بشكل دائم للبحث عن كفيل أمني لها في الخارج. فالمنطقة، منذ أن انفتح

صندوقها، وهى نموذج للمناطق الرخوة Soft Regions التى تحفل بتحديات الأمن التقليدية، إلى جانب ما يعرف بمشكلات الأمن الرخو. على الجانب التقليدى، تقف دول المنطقة أمام جبابرة عسكريين لا قبل لها بهم. فالموازنات الدفاعية للدول الخمس مجتمعة لا تزيد على ١٥,٠٪ من ميزانية الدفاع الباكستانية، و٣,٠٪ من الميزانية الصينية، و ٠,٠١٦٪ من الميزانية الروسية(٦). وهى فجوة قوة تغرى دول الجوار القريب قبل البعيد على دخول المنطقة، والتشبث بالبقاء فيها. كذلك، فإن التهديدات العسكرية المتبادلة بين جمهوريات المنطقة الخمس، والمرتبطة عادة بخلافات الحدود، تزيد من ضعفها أمام الخارج، وتدفع بها دائما إلى البحث عن غطاء خارجى للمساعدة. أما على الجانب غير التقليدى، فتغص المنطقة بالتحديات البيئية، والصحية، ومشكلات تهريب المخدرات، واللاجئين، والصراعات العرقية، ومظاهر التطرف الإسلامى، وجميعها مشاكل عابرة للحدود تجعل أمن المنطقة إزاء تلك المشاكل مرهونا بقرارات تتخذ فى عواصم خارجها.

وبسبب مشكلات الأمن التقليدى وتحديات الأمن الرخو معا، وفى ظل الطبيعة الجغرافية المغلقة للمنطقة، فإن القوى التى تنفذ إليها لا تستطيع الخروج منها إلا بشق الأنفس. فالمنطقة -كما سبقت الإشارة- تعتبر ثقب العالم، وهى صندوق، ضيق من دخل فيه، عليه أن يمر عبر هذا الثقب متى حان وقت الخروج. ونتيجة للمزاحمة على دخول الصندوق، نشأت فى أسيا الوسطى حالة "احتباس استراتيجى" تجذب المنطقة بمقتضاها، ثم تمتص، ثم تختزن أدق وأصغر المشكلات الإقليمية والدولية لتحولها إلى مواجهات كبرى تغلى دون أن يُسمع لها بالضرورة صوت. فطابع أسيا الوسطى المغلق لا يتيح للأصوات المدوية أن تمر بسهولة إلى الخارج.

الهوامش :

(1) Andre Gunder Frank, The Centrality of Central Asia, Comparative Asian Studies, vol. .8 Amsterdam, VU Press, 1992, .1

(2) Dani, A.H and V.M. Masson, eds., UNESCO History of Civilizations of Central Asia, Paris: UNESCO, .1992

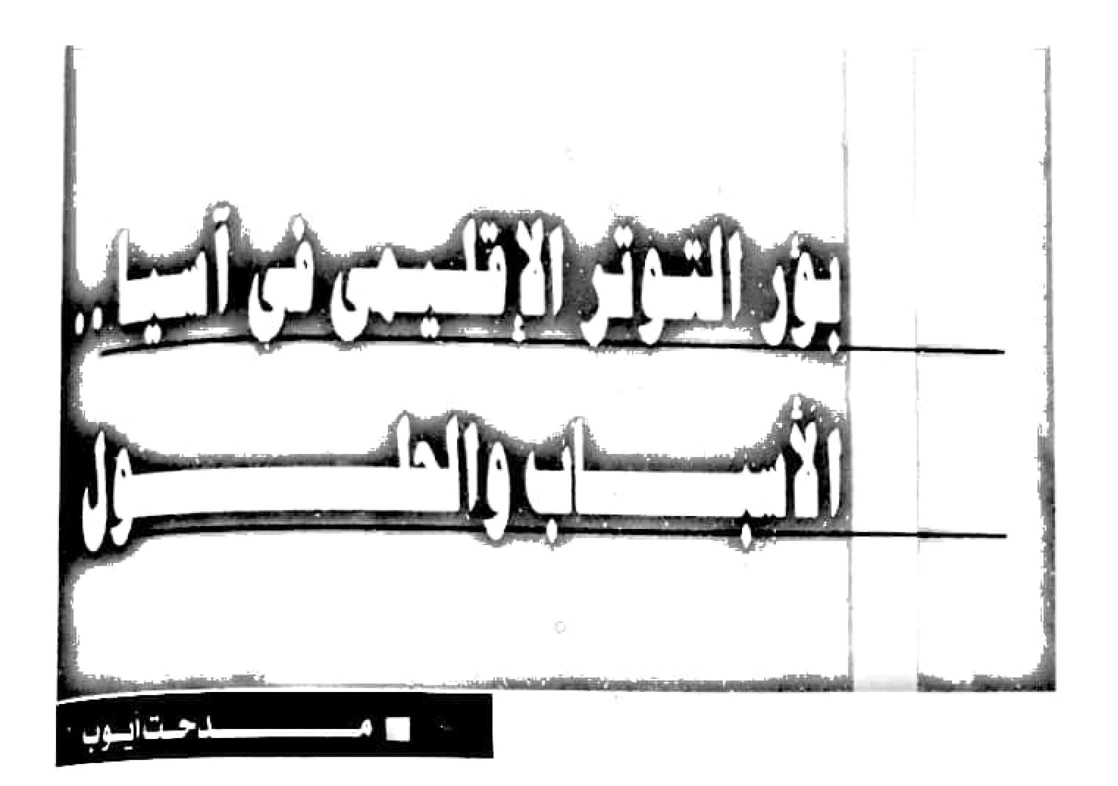
(3) Jonas Hagen, "Trade Routes for Landlocked Countries," UN Chronicle, Dec., 2003, http://www.findarticles.com/p/articles/es/mi_ m139/is_4_40/ ai_.114007078

(٤) بيانات إدارة الطاقة الأمريكية

http://www.eia.doe.gov/emeu/international/reserves.htm.1

(5) Central Asia: The Great Game Heats Up, Stratfor Strategic Report, http:// www.Stratfor.biz/products/premium/prints.php?storyID=.255960

(6) The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2006, New York: Routledge, 2006.



١٤

بؤر التوتر الإقليمى فى آسيا.. الأسباب والحلول

■ مدحت أيوب (*)

رغم مرور أكثر من عقد ونصف عقد على انتهاء الحرب الباردة، إلا أن بؤر التوتر الإقليمى، سواء تلك التى خلفتها تلك الحرب أو نشأت بعدها، تمثل مخاطر كامنة ليس فقط على أمن آسيا -كبرى قارات العالم- ومن ثم على السلم والأمن الدوليين، ولكن أيضا على الصعود الاقتصادى الآسيوى، وهو الصعود الذى رشح الألفية الجديدة كى تكون قرنا آسيويا.

وقد أثبت استمرار بؤر التوتر الإقليمية إخفاق الطريقة الآسيوية فى إدارة وحل المنازعات، وهى التى قامت على تجنب الخوض فيها، والتركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية، وهو ما كشف عنه تصاعد سلسلة من المنازعات القديمة، كالمنازعات على الإقليم البحرى بين إندونيسيا وماليزيا فى منطقة بحر سالويزى، والنزاع بين اليابان وكوريا الجنوبية على جزر توكودو أو تاكشيما، وتصاعد التوتر بين الصين واليابان على المناطق الغنية بالطاقة فى شرق بحر الصين، وإعادة نشر بعض الكتب المثيرة للجدل. وقد كشف هذا التصعيد عن حاجة البلدان الآسيوية إلى آليات جديدة لإدارة وحل نزاعاتها، فضلا عن إصلاح وتفعيل ما هو قائم.

ولا تقتصر التفاعلات المرتبطة ببؤر التوتر الإقليمية على الأطراف الآسيوية المباشرة، ولكنها تشمل أطرافا أخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التى تمثل حضورا قويا ليس فقط فى إدارة التوتر، ولكن أيضا فى تصعيده أو احتوائه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا الدور امتد منذ هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية إلى الآن، وساعد على امتداده غياب استراتيجية أمنية واضحة للأمن الآسيوى أو أمن الأقاليم الآسيوية، على غرار الأمن الأوروبى أو الأطلسى. ومع هذا الحضور الأمريكى فى التفاعلات الآسيوية، فإن هذه التوترات الإقليمية تفسح المجال للتنافس بين القوى الكبرى فى آسيا، خاصة الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا.

عوامل التوتر والنزاع فى آسيا :

على امتداد القارة الآسيوية، تبرز بؤر التوتر الإقليمية، مسببة عوامل لعدم الاستقرار واحتمال الفوضى، أو حتى الصدامات العسكرية. ومن أبرز القضايا المسببة للتوتر قضايا إعادة التوحيد (الكوريتان والصين وتايوان)، والمنازعات حول الدعاوى الإقليمية (كشمير والنزاع بين أرمينيا وأذربيجان)، والموارد الطبيعية (جزر اسبراتلى وبارسيل)، يضاف إليها السياسة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتى أنشأت بؤرا أخرى، سواء فى أفغانستان أو العراق ومحيطهما الإقليمى.

١- قضايا إعادة التوحيد :

فى شرقى آسيا، تسعى كل من الكوريتين لاحتواء الأخرى من خلال إعادة التوحيد، وفق أجندتها ورؤيتها، إلا أن كوريا الشمالية تظل -بقدراتها النووية دولة عسكرية- تشكل أحد المصادر الأساسية لتهديد الأمن للدول المحيطة بها، خاصة

(*) باحث فى العلوم السياسية.

كوريا الجنوبية. إذ عكفت كوريا الشمالية، خلال الحرب الباردة وما بعدها، على تصعيد قدراتها العسكرية، ونظمت الاقتصاد بها من أجل خدمة قوتها العسكرية، وذلك رغم ما واجهته -ولاتزال تواجهه- من مشكلات اقتصادية حادة. وتتمثل الأهداف الحالية للاستراتيجية الأمنية لكوريا الشمالية في العمل على تحقيق هدفين أساسيين، هما: إنهاء عزلتها الدبلوماسية باستخدام القضية النووية للدخول في معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، والحصول على مساعدات اقتصادية تحتاج إليها لمواجهة ازماتها، والثاني: خروج القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية وما يؤدي إليه ذلك من تحقيق الوحدة الكورية على أجندة كوريا الشمالية. يقابل هذا اعتماد الاستراتيجية الأمنية لكوريا الجنوبية على تأكيد تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة، واعتباره بمثابة قلب سياستها الدفاعية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى التعاون الأمني مع اليابان والصين وروسيا ودول الآسيان، وهي الدول المؤثرة في ترتيبات الأمن الاقليمي، فضلا عن العمل بالأساليب الاقتصادية على تهدئة الأجواء في منطقة شبه الجزيرة الكورية، مما يساعد على تقليل احتمالات المواجهة العسكرية مع كوريا الشمالية، وتحقيق الوحدة الكورية بأسلوب متدرج، تستوعب فيه كوريا الشمالية في نظام كوريا الجنوبية.

إلا أن إعلان كوريا الشمالية في فبراير ٢٠٠٥ امتلاكها أسلحة نووية، ثم قيامها بإجراء أولى تجاربها النووية في ٢٠٠٦، مع ما يمثله ذلك من تهديد مباشر لأمن دول الجوار، خاصة كوريا الجنوبية واليابان -قد عقد من مسألة توحيد الكوريتين، فضلا عن تعزيزه -على الأقل في المدى القريب- لسياسة استقواء كوريا الجنوبية بالمظلة الأمنية الأمريكية، وتقوية علاقات التحالف الأمريكية - اليابانية والصعوبات التي تحد من فعالية المباحثات السداسية (بين الكوريتين والولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا) بشأن الأزمة الكورية. ومما يزيد من خطورة دخول كوريا الشمالية النادي النووي الأزمة الاقتصادية المزمنة التي تعيشها كوريا الشمالية، والتي قد تدفعها إلى تصدير تكنولوجيا التسلح النووي أو الاسلحة النووية ذاتها ووسائل إطلاقها. كما أنه قد أصبح لدى كل من كوريا الجنوبية واليابان حافز قوي للتسلح النووي حتى تتوافر لكلتيهما الية ذاتية للردع، لو غابت المظلة النووية الأمريكية. وإذا كانت كوريا الشمالية تستند إلى مؤازرة الصين لها، وكوريا الجنوبية تستند إلى مؤازرة الولايات المتحدة لها، فإن بؤرة التوتر في شبه الجزيرة الكورية لا ترتبط تفاعلاتها فقط بالعلاقات الثنائية بين الكوريتين، ولكن ايضا -وبدرجة لا تقل اهمية- بالعلاقات الأمريكية - الصينية.

ومن قضايا إعادة التوحيد الأخرى المسببة للتوتر في شرقي آسيا، قضية عودة تايوان إلى الوطن الأم. فالصين تسعى وتصر على الوحدة السلمية مع تايوان، وفقا لعدد من المبادئ، أهمها دولة واحدة ونظامان، وهو ما يعني تخلي تايوان عن فكرة تمثيلها للصين، مع السماح لها بالحفاظ على نظامها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وقواتها المسلحة، فضلا عن الروابط غير الرسمية التي تربطها بالعالم الخارجي، وعدم تدخل الصين في الشئون الداخلية لتايوان، ودعوة الشخصيات السياسية في تايوان لشغل مناصب في السلطة العليا للدولة، وكذلك دعوة رجال الأعمال في تايوان لاستثمار أموالهم في الصين. وتبذل الصين الجهود لتحقيق التوحيد السلمي التدريجي، إذ إنه -وفقا لها- لا ينبغي للصينيين أن يحارب بعضهم بعضا، مع عدم استبعاد اللجوء إلى القوة التي لن توجه ضد أهالي تايوان، وإنما ضد أي قوة أجنبية تحاول التدخل لعرقلة توحيد الصين من خلال الدعوة إلى استقلال تايوان. ويجري هذا التدخل العسكري(١) إذا تم إعلان استقلال تايوان، أو إذا امتلكت تايوان سلاحا نوويا، أو رفضت تايوان مفاوضات الوحدة، أو في حالة انفجار مشكلة خطيرة في تايوان.

وبينما لا ترفض تايوان الوحدة مع الصين، إلا أنها تشترط -بداية- أن يتغير النظام السياسي فيها. وتعتمد تايوان في استراتيجيتها الأمنية على تنمية علاقات الصداقة والتعاون مع دول عديدة لتفادي الضغوط التي تبذلها الصين في اتجاه عزلها، والعمل من أجل بناء ترسانة نووية للدفاع عن نفسها، وتعتمد في ذلك على الولايات المتحدة بصفة أساسية، أي أن تايوان تسير في طريق الأسباب التي تدعو إلى تدخل الصين عسكريا، وهو ما يجعل هذه البؤرة للتوتر الإقليمي مفتوحة للتصاعد إلى آفاق غير محددة، خاصة أنه بمقتضى قانون (ضد الانفصال)، الصادر في ١٤ مارس ٢٠٠٥، أصبح جيش التحرير الشعبي الصيني مخولا بالهجوم على تايوان، حينما يقرر قادته أن تايوان قد أصبحت مستقلة تماما(٢).

٢- الدعاوى الإقليمية :

إذا انتقلنا إلى بؤر التوتر بسبب الدعاوى الإقليمية، فسنجد نزاعا إقليميا بين الصين واليابان في منطقة بحر الصين الشرقي، حيث يدعي كلا الطرفين أنها منطقته الاقتصادية الخالصة، وقد أجج هذا النزاع التقارير التي تذهب إلى غنى هذه المنطقة بالنفط والغاز. وتشمل المنطقة المتنازع عليها جزر سنكاكو Senkako، وحقل غاز chunxiao. وبينما باشرت الصين أعمال حفر وتنقيب في هذه المناطق في عام ٢٠٠٣، فإن الحكومة اليابانية أعطت الضوء الأخضر لعمليات التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها في أبريل ٢٠٠٥(٣). وقد وصل التنافس بين البلدين إلى احتمال المواجهة العسكرية عقب تسلل غواصة نووية صينية إلى المياه اليابانية بالقرب من أوكيناوا في

نوفمبر ٢٠٠٤، وأعقب هذا تسلل سفن أبحاث صينية إلى المياه اليابانية في أوكنتوري Okinotori في ديسمبر، وتعددت حوادث التسلل الصينية إلى المياه اليابانية في ٢٠٠٤.

وكما تصاعد التوتر بين اليابان والصين بسبب الدعاوى الإقليمية، فقد تكرر هذا بين اليابان وكوريا الجنوبية في بحر اليابان، الذي تطلق عليه كوريا الجنوبية البحر الشرقي، وهو النزاع حول جزر تاكشيما -كما تعرف في اليابان- أو جزر توكدو -كما تعرف في كوريا الجنوبية. وحاليا، فإن كوريا الجنوبية تحتل هذه الجزر، وتتسم المياه حولها بغناها بالأسماك والغاز الطبيعي والمعادن. وقد تصاعد الحنق الكوري حين أعلن في اليابان يوم ٢٢ فبراير يوم تاكشيما، فانطلقت المظاهرات تجتاح كوريا الجنوبية، وطالب الرئيس الكوري رومو هيون اليابان بالاعتذار، وتقديم تعويضات عن ممارساتها في كوريا أثناء الحرب العالمية الثانية، برغم أن اليابان سبق أن أعلنت أنها أوفت بالتزاماتها في هذا الشأن بموجب معاهدة التطبيع بين البلدين عام ١٩٦٥.

وبين اليابان وروسيا يوجد النزاع حول جزر الكوريل، وهي أربع جزر تقع شمال جزيرة هوكايدو اليابانية في أقصى شمال أرخبيل اليابان وقبالة أقصى شرق روسيا، وتبلغ مساحتها ٥٠٠٠ كم مربع، ولهذه الجزر أهميتها البالغة لغنى منطقتها بالأسماك والمعادن كالمنجنيز، والقصدير، والزنك، والنحاس، والتيتانيوم(٤). وترجع جذور هذا النزاع إلى القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٥٥، وقع البلدان اتفاقية، تم بمقتضاها تقسيم الجزر الأربع فيما بينهما. وفي عام ١٩٠٥، وقع البلدان اتفاقية تنازلت بمقتضاها روسيا عن جنوب سخالين، مقابل سيادتها على جزر الكوريل الجنوبية. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، قام الاتحاد السوفيتي بالاستيلاء على جنوب سخالين، مع احتفاظه بالسيادة على جزر الكوريل. وفي إطار اتفاقية الهدنة بين البلدين عام ١٩٥٦ والتي أعادت العلاقات الدبلوماسية بينهما، وافقت روسيا على إعادة اثنتين من الجزر، مقابل توقيع معاهدة سلام، وهو مالم يتم إلى الآن، بل زاد التوتر بسبب زيارة رئيس الوزراء الياباني للمنطقة المتنازع عليها في سبتمبر ٢٠٠٤. وأدى التوتر في العلاقات اليابانية - الروسية إلى تأخير التعاون بين البلدين في مجال مشروعات الطاقة.

وقد أدت بؤر التوتر في إقليم شمال شرقي آسيا في اليابان إلى إعادة النظر في سياساتها الدفاعية وتوسيع دورها العسكري. ومنذ ٢٠٠٤، واليابان تأخذ خطوات غير مسبوقة بشأن دورها في الأمن الدولي والإقليمي، معبرة عن إحساسها بعدم الأمن. وأصبح هناك شعور قوي في كل من اليابان والولايات المتحدة بالحاجة إلى التحرر من القيود التي تحد من قدرة اليابان على تطوير مشاركتها الأمنية الإقليمية والدولية. وفي مقابل هذا، فإن دول الاقليم تنظر بحذر بالغ إلى تطور هذا الدور الياباني، خاصة الكوريتين والصين، بسبب ماضي اليابان الاستعماري، وتقاطع الطموحات الصينية - اليابانية. وقد بلغت ميزانية الدفاع اليابانية نحو ٤٦,٦ مليار دولار في ٢٠٠٥(٥)، بما يجعلها واحدة من كبرى ميزانيات الدفاع على المستوى العالمي، وتشمل الميزانية إنفاقا على نظام الدفاع الصاروخي، وبرامج الصواريخ طويلة المدى، مما يعكس قلق اليابان من بيئتها الأمنية.

وفي اقليم جنوب شرقي آسيا، هناك نزاع حول جزر اسبراتلي، وتقع على بعد ٣٠٠ ميل بحري جنوب هونج كونج وفي الحرب العالمية الثانية، قامت اليابان باحتلال هذه الجزر وفي عام ١٩٥١، أقرت اليابان بتخليها عنها، ولكن لم يتحدد إلى من تئول هذه الجزر(٦). وتبرز أهمية هذه الجزر بسبب موقعها الاستراتيجي على خطوط ملاحية دولية، وغناها بالأسماك، واحتمالات النفط والغاز، ولهذا تتنازع السيادة عليها ٦ دول، هي الصين، وفيتنام، وتايوان، وماليزيا، والفلبين، وبروناي، وجميع الأطراف المتنازعة -باستثناء بروناي- تحتفظ بقوات في منطقة الجزر، إلى جانب اتجاهها للتسلح وبناء قوات عسكرية للدفاع عن حقوقها في هذه الجزر. أما جزر بارسيل المتنازع عليها، فهي تقع في بحر الصين الجنوبي بين فيتنام والصين، وتتنازع الدولتان السيادة عليها. ومن بؤر التوتر في هذه المنطقة أيضا التوتر القائم بين ماليزيا وإندونيسيا عقب طرد ماليزيا نحو مليون عامل دخلوا إليها بطريقة غير شرعية، من بينهم ٤٥٠ ألف إندونيسي، وتصاعد التوتر بسبب النزاع الاقليمي في بحر سالويزي، خاصة في أكتوبر ٢٠٠٥ عقب منح شركة بتروناس الماليزية حقوق التنقيب عن النفط لشركة شيل في المنطقة المتنازع عليها، وردت إندونيسيا بإعطاء حقوق مماثلة لشركة Unocal(٧).

وتعد قضية جامو وكشمير من أهم بؤر التوتر في آسيا، وقد تصاعدت إلى مصادمات عسكرية وحروب بين الهند وباكستان عدة مرات، وأدت هذه الحروب إلى إنشاء بنجلاديش على أرض باكستان الشرقية في ١٩٧٢، وإلى تحول الهند وباكستان إلى دولتين نوويتين. وقد ولدت هذه المشكلة مع تقسيم شبه القارة الهندية في عام ١٩٤٧، واستمرت إلى الآن، ويتوزع إقليم جامو وكشمير حاليا بين الهند وباكستان والصين، التي حصلت على جزء من الاراضي الكشميرية في حربها مع الهند في عام ١٩٦٢، والجزء الآخر بمقتضى اتفاقية ترسيم الحدود بين الصين وباكستان. وبينما تعتبر الهند هذه الولاية جزءا لا يتجزأ من اراضيها، وأن مشكلة كشمير مشكلة ثنائية بينها وبين باكستان، وأن حلها لا يكون إلا على أساس اتفاق سيملا الموقع بين الدولتين في عام ١٩٧٢، وترفض أي تسوية على

أساس قرارات الأمم المتحدة -فإن باكستان تطالب بمنح شعب كشمير حقه فى تقرير المصير عن طريق الاستفتاء، وأن تتم تسوية هذه القضية وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ويسهم فى تفاقم هذه المشكلة -بالإضافة إلى هذين الطرفين الرئيسيين- عدد من الحركات والجماعات الموجودة داخل الأراضى الكشميرية وخارجها، خاصة فى الهند وباكستان. وتنقسم مطالب هذه الجماعات إلى أربعة مطالب، بعضها ضم كشمير إلى الهند، والآخر ضمها إلى باكستان، والثالث حكم ذاتى موسع، والرابع الاستقلال التام لكشمير وعدم انضمامها إلى أى من الهند وباكستان، وقد أصبحت الولايات المتحدة فى هذه القضية أكثر انحيازا للجانب الهندى، خاصة بعد أن وقعت الولايات المتحدة مع الهند اتفاقية التعاون النووى فى مارس ٢٠٠٦(٨)، وبموجبها أصبح فى استطاعة الهند الحصول من الولايات المتحدة على احتياجاتها من الوقود النووى والمساعدات العلمية. وفى غيبة الإرادة السياسية للوصول إلى حل وسط، تظل مشكلة كشمير من أخطر بؤر التوتر فى آسيا. وبالإضافة إلى الدعاوى الإقليمية حول اقليم جامو وكشمير، فإن هناك توترات أخرى بفعل الحركات الانفصالية، والصراع على السلطة فى سيريلانكا، وباكستان، ونيبال، والتبت.

٣- السياسة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر:

لم يؤد الوجود الأمريكى فى وسط آسيا -الذى أخذ من دعاوى الحرب على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ذريعة له- إلى اقتلاع الإرهاب، واحتواء بؤر التوتر، بل أضاف هذا الوجود بذاته عاملا إضافيا إلى جانب عوامل التوتر الناتجة عن مشاكل الحدود، وتعدد العرقيات، وسوء توزيع الثروة والسلطة بينها، والصراع على الموارد الطبيعية، والتنافس الاقليمى والدولى على هذه المنطقة الرخوة من العالم. ويعد تصميم الحدود بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق أحد أهم أسباب التوترات الأمنية فى هذه المنطقة، حيث لم تراع التكوينات الاجتماعية وتجانسها، مما تسبب فى حركات انفصالية، وعدم استقرار لهذه الدول الجديدة. فهناك -على سبيل المثال- أكثر من مليون طاجيكى يقيمون فى أوزبكستان(٩)، ومليون أوزبكى يعيشون على الجانب الآخر فى طاجيكستان، وهى ظاهرة تتكرر بين القرغيز والطاجيك. كما أن لدى تركمانستان مشكلات مع اوزبكستان، حيث دخلت العاصمة التركمانية القديمة خوارزم فى زمام الحدود الأوزبكية. وفى المقابل، تعتبر اوزبكستان أن لها حقا فى إعادة لم شمل هذه الأراضى التى تدخل تاريخيا فى نطاق خوارزم، ومازالت موجودة فى تركمانستان. واوزبكستان -مثلهما- لديها تحفظ على اجزاء فى جنوب كازاخستان وجنوب قرغيزستان، وكازاخستان تعتبر طشقند من أراضيها ومن بؤر التوتر أيضا الناجمة عن مشكلات الحدود، وضعف التجانس العرقى فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، مشكلة اقليم ناجورنو كاراباخ بين ارمينيا وأذربيجان، وتبلغ مساحة هذا الاقليم ٩٧٠٠ كم مربع، ويمثل ٢٠٪ من مساحة أذربيجان، إلا أن ٨٠٪ من سكانه من الأرمن(١٠). كما تعانى جورجيا من الحركات الانفصالية فى اوستيا وأبخازيا.

وفى منطقة غربى أسيا، تبرز بؤر التوتر المزمنة الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية، وما ترتب عليه من حروب اقليمية وسباقات تسلح، كما دخلت المنطقة فى قلب الحرب على الارهاب التى أعلنتها الولايات المتحدة، وبمقتضى هذه الحرب، قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق، وهو ما ترتب عليه أن الدولة العراقية أصبحت مهددة بالانهيار، وعلى شفا التقسيم، وتصعيد المشكلة الكردية التى تعانيها تركيا، والفوبيا التى يسببها سعى إيران لتطوير قدرات نووية فى مجال توليد الطاقة، حيث يتم إدراك هذا السعى على أنه تمهيد لدخول إيران نادى التسلح النووى، وما يثيره هذا من احتمالات قوية لضرب المنشآت النووية الإيرانية، خاصة من جانب اسرائيل. وقد أسهم تصاعد التوتر فى هذه المنطقة الحساسة من العالم، التى تحتوى على ٦٢٪ من مخزون النفط العالمى، فى ارتفاع كبير غير مسبوق فى أسعار هذا النفط، جاوز أحيانا حد ٧٥ دولارا للبرميل. كما كان انشغال هذه المنطقة بالصراعات التى ولدها التوتر الأمنى فيها أكبر أسباب تباطؤ التنمية فيها.

المعالجة الآسيوية لبؤر التوتر والنزاع :

فى سبيل التعامل مع بؤر التوتر الأمنية، لجأت البلدان الآسيوية إلى أربعة مسارات، هى :

١- تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية.

٢- الاستعانة بالمظلة الأمنية الأمريكية.

٣- محاولات بناء ترتيبات أمنية إقليمية.

٤- إجراءات لبناء الثقة.

١- فى المسار الأول، أصبحت كل من الصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية بلدانا نووية، كما قامت العديد من البلدان الآسيوية بتطوير نظمها الصاروخية مختلفة المدى، ونشر شبكات من الصواريخ المضادة للصواريخ، معتمدة على التكنولوجيا الروسية أو التكنولوجيا الأمريكية، وتطوير تكنولوجيا محلية فى صناعة الاسلحة التقليدية ووسائل الاتصال والأنظمة الاليكترونية والذخائر، فضلا عن مشتريات الاسلحة من مصادرها المختلفة، والتى أصبحت تشكل بندا مهما فى التجارة الخارجية بين البلدان الآسيوية وهذه المصادر. ومن المعلوم أن مناطق شرق وجنوب شرقى أسيا -باستثناء الصين واليابان- تأتى فى الإنفاق على التسلح بعد

الشرق الأوسط. فإذا أضيفت هاتان الدولتان، فستصبح مناطق شرق وجنوب شرقي آسيا متقدمة على منطقة الشرق الأوسط.

٢- في مسار الاستعانة بالمظلة الأمنية الأمريكية، تبرز نماذج اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان على وجه الخصوص، ويبرز هذا المسار منطق حرص الولايات المتحدة على حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ومكانتها، والدفاع عن ذلك بكل السبل، بما فيها الوسائل العسكرية. ومن ثم، فإن أمن المناطق التي تحتمي بالمظلة الأمريكية سيكون مكفولا، ما دامت هذه المناطق مناطق مصالح اقتصادية واستراتيجية للولايات المتحدة. وتشمل المظلة الأمنية الأمريكية الأساطيل، والقواعد، والتسهيلات العسكرية المنتشرة في آسيا، فضلا عن الارتباطات الدفاعية من أحلاف واتفاقيات، ومناورات مشتركة، وإمداد بالأسلحة والخبراء والتدريب، وقطع الغيار والذخيرة. وبمقتضى توسيع نطاق نشاط الناتو والحرب على الإرهاب، أصبحت المظلة الأمنية الأمريكية أكثر اتساعا لتشمل كل مناطق آسيا خارج الصين وروسيا وإيران.

٣- تعتبر الآسيان -التي تضم عشرة بلدان آسيوية، هي: إندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند، وسنغافورة، والفلبين، وبروناي، وفيتنام، ولاوس وميانمار، وكمبوديا -أقدم الترتيبات الأمنية الإقليمية، وقد نشأت في ١٩٦٧، وسارت على نهج احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، ونبذ التهديد بالقوة أو استخدامها في تسوية المنازعات بين الأعضاء. ويؤخذ على نموذج الآسيان تجنبه للتوترات الثنائية، وقد أعلت الآسيان من قيمة المساواة في السيادة بين الأعضاء، رغم أنها تضم مجموعة غير متكافئة من الدول. واعتمدت الآسيان مبدأ الحوار، وعدم الافصاح علنا عن أي خلافات داخلية بين الأعضاء. وافتقرت الآسيان لمنظور استراتيجي مشترك لتوازن القوى، ولآلية فعالة للأمن الجماعي. كما تحاشت الآسيان أي صياغة رسمية لنموذج للأمن الاقليمي. وكان الحوار هو البديل عن قنوات الأمن الجماعي التعاقدي، وآليات لتسوية المنازعات، فتجاهل نموذج الآسيان صيغ الدفاع الجماعي والأمن الجماعي. والاخطر من كل هذا أن الآسيان اتاحت الروابط الدفاعية خارج نطاقها، وهو ما يعني احتفاظ الاعضاء بروابطهم الدفاعية مع الولايات المتحدة، ليترجم هذا في النهاية أن المظلة الأمنية الأمريكية هي الموازن الرئيسي بين أي من أعضاء الآسيان وأي قوة مضادة.

ويعتبر المنتدى الإقليمي ARE هو المنظمة الأمنية الرسمية الوحيدة في منطقة آسيا الباسيفيك، وقد نشأ في يوليو ١٩٩٤، ويضم دول الآسيان، يضاف إليها استراليا، وكندا، والصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، واليابان، ونيوزيلندا، وكوريا، ومنغوليا، وروسيا، والولايات المتحدة. ولهذا، فهو إطار فضفاض يتسع في داخله ليضم العديد من الدول المتنازعة، وهو أقرب إلى مجال لبناء الثقة من كونه ترتيبا للأمن الجماعي.

وتشمل الترتيبات الامنية أيضا المعاهدات كمعاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، والتي تم توقيعها في بانكوك في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥ من جانب عشر دول، هي: ماليزيا، وإندونيسيا، وبروناي، وتايلاند، ولاوس، وسنغافورة، والفلبين، وكوريا، وميانمار، وفيتنام، ومعاهدة الأمن الجماعي لكومنولث الدول المستقلة، والموقعة في طشقند في ١٥ مايو ١٩٩٢ بين روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأرمينيا، وقرغيزيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون وهي منظمة دولية بين الحكومات، وتأسست في شنغهاي في ١٥ يونيو ٢٠٠١ بين الصين، وروسيا، وكازاخستان وقرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان.

٤- يعتبر مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا (وهو الذي نشأ بمبادرة من الرئيس الكازاخي نور سلطان نازار باييف في الدورة ٤٧ للجمعية العامة للامم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٢، وعقد قمته الأولى في يونيو ٢٠٠٢) أبرز ترتيبات بناء الثقة في آسيا، وهو يضم ست عشرة دولة هي: أفغانستان، وأذربيجان، وايران، ومصر، وفلسطين، واسرائيل، والصين، والهند، وباكستان، ومنغوليا، وكازاخستان، وطاجيكستان، واوزبكستان، وقرغيزيا، وروسيا، وتركيا، وقد نشأ هذا المؤتمر على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

غير أن الترتيبات التي اتخذتها البلدان الآسيوية، على مستوى هذه المسارات الأربعة، لم تصل بها إلى حد التخلص من بؤر التوتر الإقليمي وتجاوزها. ويرجع السبب الرئيسي -كما أسلفنا- إلى النهج الآسيوي في تجنب الخوض في المشكلات الأمنية، على أساس أن الزمن كفيل بحلها بعد أن يصل الإنجاز الاقتصادي إلى حد يجعل تصعيد الصراع بسبب هذه البؤر من التوتر شديد التكلفة لأطراف هذه البؤر. وبينما يمكن القول إن هذا النهج قد اتاح استمرار الصعود الاقتصادي لبلدان شمال شرقي آسيا، -باستثناء كوريا الشمالية ومعظم بلدان جنوب شرقي آسيا- فإنه قد تسبب في تباطؤ هذا الصعود في منطقتي جنوب ووسط آسيا، بل وأحدث نوعا من الجمود في منطقة غربي آسيا، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في هذا المنهج جنبا إلى جنب مع تفعيل اليات بناء الثقة ومنظمات التعاون الاقليمي، مع استنباط الدروس من فترة السلام الطويلة التي استطاعت بلدان الاتحاد الأوروبي أن تسوي فيها خلافاتها. وتعتبر المشروعات الاقليمية الكبرى والمشروعات عبر الاقليمية -كمشروع الجسر الأوراسي الذي يمتد من السواحل الشرقية للصين حتى ميناء روتردام الهولندي بعرض ٥٠ ميلا- أحد المشروعات

الاستراتيجية التنموية الدولية الكبرى، إن لم يكن مشروع القرن الجديد للتعاون الذى يضم على جانبيه وبامتداده معظم بلدان القارة الآسيوية. وبدلا من اصطفاف بلدان العالم فى تفاعلات صراعية تزيد الفقراء فقرا، وتدمر البيئة الإنسانية، فإن شبكات المشروعات الاقتصادية العابرة للحدود، والعولمة العادلة، تظل طوق النجاة للعالم من ويلات حروب جديدة قد تؤدى إليها بؤر التوتر والنزاع فى مختلف أنحاء العالم، وليس فى آسيا فقط.

الهوامش :

١- د. ماجدة صالح، الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد فى آسيا: كوريا وتايوان، فى هدى ميتكيس والسيد صدقى عابدين (محرران)، قضايا الأمن فى آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص١٤٩.

2- www.heritage.org

3- Asia times online.

٤- د. نورهان الشيخ، النزاعات حول الجزر فى آسيا وانعكاساتها على الأمن الآسيوى، فى: هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص٢٠٣.

5- www.heritage.org

٦- د.نورهان الشيخ، مرجع سابق.

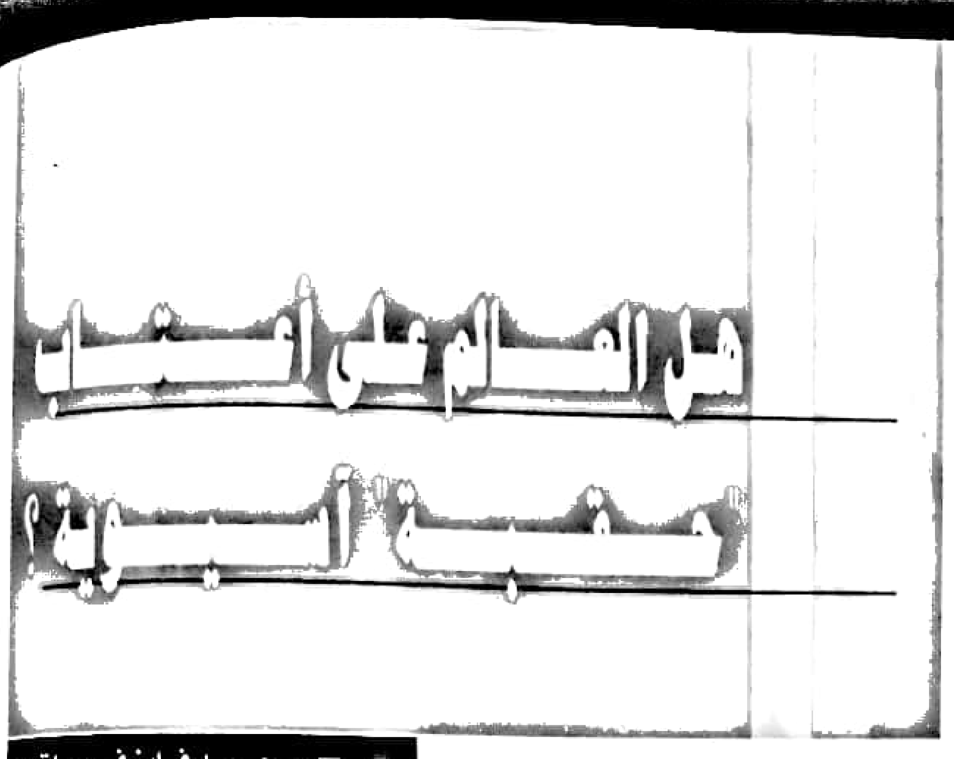
7- Asia times online.

٨- د. ماجدة صالح، الحركات الانفصالية فى القارة الآسيوية .. دراسة مقدمة للمؤتمر السنوى الـ ١١ للدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، مايو ٢٠٠٦.

٩- د. إبراهيم عرفات، العلاقات بين الدول الحبيسة .. حالة جمهوريات آسيا الوسطى، المرجع السابق.

١٠- مركز الدراسات الآسيوية، الأطلس الآسيوى، ص٧٧.





■ محمد فايز فرحات *

دفع استقرار معدلات التنمية الاقتصادية المرتفعة للاقتصادات الآسيوية، ونجاح عدد مهم من تلك الاقتصادات فى تطوير نماذج ناجحة للتنمية الاقتصادية بدأت بالجيل الأول، ثم الجيل الثانى، الذى عرف بالنمور الآسيوية، ثم الحديث عن جيل ثالث- إلى طرح بعض المقولات حول تأثير تلك التحولات المهمة على النظام الدولى، ليس فقط فيما يتعلق ببنية وهيكل هذا النظام، باعتبار أن تلك التحولات تمثل مدخلا رئيسيا لإعادة توزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية بين الفاعلين الدوليين، ولكن أيضا فيما يتعلق بقيم هذا النظام، خاصة فى ضوء ارتباط تجارب التنمية الآسيوية بسياسات تنموية مختلفة- إلى حد ما- عن الفرضيات التقليدية التى طرحتها المؤسسات الغربية والفكر الليبرالى، خاصة حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، والدور التنموى للدولة. إذ على العكس من الفرضيات والمقولات الغربية والليبرالية حول وجود علاقة تلازم بين الديمقراطية والتنمية، وأن الديمقراطية وآليات السوق هى شروط أساسية لإنجاز هدف التنمية الاقتصادية، فقد طرحت معظم التجارب التنموية الآسيوية نماذج تنموية أكدت إمكانية تحقيق التنمية فى ظل نظم "تسلطية" أو غير ديمقراطية، وفى ظل دور محورى للدولة فى عملية التنمية. وفى هذا السياق، شهد النصف الثانى من القرن العشرين إطلاق مقولات مثل "القرن الآسيوى"، "القرن الباسيفيكى"... الخ للتبشير بحقبة آسيوية قادمة. غير أنه، وعلى العكس من تلك المقولات، لم ينته القرن العشرون حتى شهدت الاقتصادات الآسيوية أزمة مالية طاحنة، كان لها آثارها الاقتصادية المهمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى اقتصادات شرق آسيا. وعلى الرغم من نجاح الاقتصادات الآسيوية فى التعافى من تلك الأزمة والتخلص من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، بمناهج مختلفة، واستخلاص الدروس الاقتصادية منها، إلا أن هذا لم يحل دون إثارة جدل كبير بين كبار الاقتصاديين حول جدارة وطبيعة التجارب والاستراتيجيات التنموية الآسيوية ذاتها.

أولا- مصادر مقولة "القرن الآسيوى" فى المرحلة الراهنة:

بالإضافة إلى الأسس السابقة التى استندت إليها مقولات "القرن الآسيوى" أو "الحقبة الآسيوية"، فقد ظلت حجج تلك المقولات قائمة فى المرحلة الراهنة، استنادا إلى عدد من التطورات والتفاعلات المهمة فى المجال الآسيوى، لعل أبرزها ما يلى:

١- تحولات العقيدة العسكرية اليابانية:

فعلى الرغم من احتفاظ اليابان حتى الآن بدستور ١٩٤٧، الذى يفرض قيودا شديدة على الدور الخارجى للمؤسسة العسكرية اليابانية، إلا أن اتجاها قويا داخل اليابان وداخل المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأكاديمية اليابانية يسعى بقوة حاليا إلى تغيير الطابع السلمى للدستور اليابانى، بما فى ذلك المادة التاسعة من الدستور التى تحظر على الجيش اليابانى القيام بأى دور خارجى. وقد مثل رئيس الوزراء اليابانى جونيشيرو كويزومى أحد أبرز رموز هذا التيار. وقد استطاع

(*) باحث متخصص فى الشئون الآسيوية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

إلى التيار استغلال البيئة الدولية الجديدة التى نشأت عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى إدخال تغييرات مهمة على طبيعة الدور الخارجى لليابان، دون ربط تلك التغييرات بتعديل الدستور اليابانى، على نحو أدى من الناحية العملية إلى إضعاف القيود الدستورية على الدور الخارجى لليابان. وقد تمثلت أهم مؤشرات ومداخل التغيير فى الدور الخارجى لليابان فيما يلى:

- التغيير الأول هو صدور قانون "الإجراءات الخاصة لمكافحة الإرهاب"، فى أكتوبر ٢٠٠١، والذى مثل الأساس القانونى للدعم اللوجيستى اليابانى للعمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، ثم صدور قانون "الإجراءات الخاصة لمساعدة الإنسانية وإعادة بناء العراق" فى يوليو ٢٠٠٣، والذى سمح بنشر قوات يابانية غير مقاتلة فى العراق. ورغم أن مشاركة اليابان فى عمليات حفظ السلام سابقة على هذا القانون، إلا أنه شكل نقلة نوعية بالمقارنة بقانون "دعم عمليات حفظ السلام" الذى صدر فى عام ١٩٩٢ . فقد وضع قانون ١٩٩٢ خمسة شروط لنشر قوات عسكرية يابانية فى الخارج، شملت وجود اتفاق لوقف إطلاق النار، وموافقة الأمم المتحدة على نشر تلك القوات، وقبول الأطراف المتحاربة، والتزام الحكومة اليابانية بسحب تلك القوات فى حالة افتقاد أى من الشروط الثلاثة السابقة، وأخيرا اقتصار تسليح تلك القوات على الأسلحة الشخصية. إلا أن قانون سنة ٢٠٠٣ قد تنازل عن الشروط الأربعة الأولى، بشكل فتح المجال أمام مشاركة القوات اليابانية فى عمليات "حفظ سلام"، أو عمليات إعادة بناء الدول والمجتمعات بعد الحرب، استنادا إلى دوافع واعتبارات سياسية، وبشروط أكثر مرونة.

- المؤشر الثانى هو التطور المهم الذى طال العقيدة العسكرية اليابانية فى ضوء التعديل الثانى لـ"الخطة العامة لبرنامج الدفاع الوطنى" (الوثيقة العسكرية الرسمية لوكالة الدفاع الذاتى اليابانية) الذى صدر فى ديسمبر ٢٠٠٤. ويعد هذا التعديل هو التعديل الثانى منذ وضع الخطة فى عام ١٩٧٦. وقد كان لتلك التعديلات دلالات مهمة بالنسبة للدور اليابانى المحتمل فى النظام الدولى ورؤية اليابان لنفسها كقوة دولية. فقد جاء فى مقدمة تلك التعديلات تبنى الوثيقة رؤية أكثر تعقيدا لطبيعة التهديدات الأمنية التى قد تواجه اليابان خلال العقد القادم، شملت الإرهاب الدولى، والأسلحة النووية، ونمو القدرات الصاروخية بالمنطقة، وحرب العصابات، والأمراض واسعة الانتشار، التجسس ..إلخ. وتضمنت الوثيقة لأول مرة الحديث عن الصين -بجانب كوريا الشمالية- كمصدر رئيسى لتهديد الأمن القومى اليابانى، وهو ما تجنبته الوثيقة الأساسية فى سنة ١٩٧٦، ثم تعديل سنة ١٩٩٥، حيث اشار التعديل الأخير إلى تنامى القدرات العسكرية البحرية والصاروخية للصين ودور الصين فى الانتشار النووى.

واللافت للنظر أيضا أن الخطة فى تحديدها لأولويات حماية الأمن القومى اليابانى قد ركزت على ثلاث آليات، شملت المشاركة اليابانية الفعالة فى الأنشطة التعاونية الدولية لحماية الأمن والسلم الدوليين، وإيجاد بيئة أمنية دولية تحول دون تطور تهديد مباشر أو غير مباشر للأمن القومى اليابانى، الأمر الذى يعنى توسيع المجال الحيوى اليابانى ليشمل قضايا نوعية -غير محددة جغرافيا- مثل العمل على نزع أسلحة الدمار الشامل، والانتشار النووى، والإرهاب الدولى وحماية حقوق الإنسان ... الخ. كما شملت تلك الأولويات العمل على إعادة هيكلة وكالة الدفاع الذاتى، بدءا من تغيير اسم الوكالة لتأخذ مسما جديدا يتناسب وطبيعة المؤسسات العسكرية فى الدول "الطبيعية"، وانتهاء بإعادة هيكلة ووظائف تلك المؤسسة وتحديثها بشكل يسمح لها بمواجهة مصادر التهديد الجديدة، خاصة التهديدات النووية والبيولوجية والكيماوية والصواريخ الباليستية. وقد مثلت الميزانية العسكرية اليابانية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مؤشرا مهما فى هذا الإطار. فعلى الرغم من تراجع حجم تلك الميزانية بنسبة ١٪ بالمقارنة بميزانية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، لتصل إلى ٤٦,٦ مليار دولار - وهى لاتزال من أعلى الميزانيات العسكرية فى العالم- إلا أنها أولت اهتماما أساسيا بالإنفاق على نظام الدفاع الصاروخى، وبرنامج تنمية الصواريخ بعيدة المدى.

ولاشك فى أن تبنى الوثيقة مفهوما واسعا لتهديدات الأمن القومى، ومفهوما واسعا أيضا لآليات حماية الأمن القومى والمجال الحيوى لليابان، إنما يعكس رغبة واتجاها قويا لدى اليابان، ليس فقط للتخلص من صورتها التقليدية كقوة اقتصادية سلمية، والتخلص من إرث نتائج الحرب العالمية الثانية، ولكنه يعكس أيضا وجود عملية ممنهجة لتحويل اليابان إلى قوة فاعلة فى النظام الدولى.

والواقع أن بناء استكمال شروط تعظيم الدور الخارجى لليابان سبقت أحداث سبتمبر ٢٠٠١، إذ يمكن أن نلمس بعض المؤشرات المهمة فى هذا المجال على مستوى عملية المراجعة التى شهدها التحالف الأمريكى- اليابانى. وقد تمثلت أهم محطات تطوير هذا التحالف فى مراجعة اتفاق "المبادئ العامة للتعاون الأمنى الأمريكى- اليابانى"

"Guideline of U.S.- Japan Security Cooperation"

الموقع فى عام ١٩٧٨. وقد بدأت عملية مراجعة بنود هذا الاتفاق بمبادرة أمريكية فى أبريل ١٩٩٦. وهدفت تلك المراجعة إلى الحفاظ على فاعلية هذا التحالف فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفيتى، وظهور أنماط جديدة من التهديدات (تأمين مصادر الطاقة، تأمين طرق التجارة الدولية، التهديدات النووية ... الخ)، وإعادة توزيع المسئوليات الأمنية فى منطقة آسيا- المحيط الهادى بين طرفى التحالف.

وقد كان لهذا التعديل دلالاته المهمة بالنسبة لدور وموقع اليابان فى النظام الدولى، وفى القلب منه الدور اليابانى فى الحفاظ على الأمن العالمى. فقد تضمنت التعديلات الجديدة الاتفاق على التزام اليابان بتقديم المساعدات الفنية واللوجيستية للعمليات العسكرية الأمريكية التى تجرى فى "المناطق المحيطة باليابان" "areas surrounding Japan"، حيث فسر الطرفان عبارة "المناطق المحيطة باليابان" باعتبارها "مفهوما موقفيا" situational concept وليس مفهوما جغرافيا يتعلق بخريطة أو منطقة جغرافية محددة، الأمر الذى يعنى توسيع المجال الحيوى والمسئوليات الأمنية للتحالف، واليابان.

أيضا، يمكن الإشارة هنا إلى الدور المهم الذى يقوم به الاتجاه المؤيد لتغيير الدستور والسياسة الدفاعية اليابانية، بحيث تشمل بديل "الضربات الاستباقية". وقد حاول هذا التيار استغلال التجارب الصاروخية لكوريا الشمالية، ثم التجربة النووية الكورية- التى أجريت فى ٩ أكتوبر ٢٠٠٦ - للترويج لتلك الفكرة. وأخيرا، يمكن الإشارة إلى السعى اليابانى الحثيث للحصول على مقعد دائم داخل مجلس الأمن تتمتع فيه بحق الفيتو، بالإضافة إلى احتمالات التحول إلى الخيار النووى تحت تأثير التجربة النووية الكورية الأخيرة.

٢- الصعود الاقتصادى والعسكرى الصينى :

يمثل الصعود الصينى على المستويين الاقتصادى والعسكرى المصدر الثانى المهم فى تغذية مقولة "القرن الآسيوى" أو "الحقبة الآسيوية"، ليس فقط استنادا إلى معدلات النمو المرتفعة والمستدامة للاقتصاد الصينى، ولكن أيضا- وربما يكون ذلك هو الأهم- ارتباط الصعود الصينى بتغيرات محتملة بهيكل النظام الدولى، ليس فقط فيما يتعلق بتوزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية، ولكن أيضا فيما يتعلق بموقف الصين ورؤيتها للنظام الدولى. ويمكن الإشارة هنا إلى أهم التحولات على مستوى الصعود الصينى ودلالاته بالنسبة لمقولة "القرن الآسيوى".

- تراجع الفجوة العسكرية والنووية بين الصين والقوى العسكرية التقليدية. وقد جاء هذا التراجع نتيجة عاملين أساسيين، الأول هو التخفيض الذى شهدته الترسانتان النوويتان الأمريكية والروسية وفقا لمعاهدتى "ستارت-١"، و"ستارت-٢". والثانى هو التحديث المستمر للترسانة النووية الصينية، ورفض الصين الدعوة إلى إجراء أى تخفيضات على ترسانتها النووية بدون ربطها بحجم الترسانتين الأمريكية والروسية. ووفق بعض التقديرات، ارتفعت نسبة إجمالى الترسانة النووية لكل من الصين والمملكة المتحدة وفرنسا من أقل من ١٠٪ فقط من إجمالى حجم الترسانة النووية الأمريكية ونحو ٧٪ من الترسانة النووية الروسية إلى نحو ٥٠٪ من الترسانة الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٠. ورغم أن هذا التراجع ينسحب على كل من المملكة المتحدة وفرنسا، إلا أن علاقاتهما وارتباطاتهما التقليدية (الثقافية والأمنية) مع الولايات المتحدة حالت دون إدراكها سلبيا من جانب الأخيرة، على العكس من الصين.

- علاقات الصين بالدول "المارقة": فالقاسم المشترك بين أزمة الولايات المتحدة والغرب مع كل من كوريا الشمالية، وإيران، وباكستان (فى مرحلة سابقة) هى علاقات الصين مع تلك الدول. وقد عمق من الإدراك السلبى لتلك العلاقات الدور المهم الذى لعبته الصين فى تطوير القدرات النووية العسكرية لتلك الدول، سواء من خلال مبيعات التكنولوجيا النووية أو تكنولوجيا الصواريخ، الأمر الذى يثير الشكوك حول الموقف العملى للصين من قضية عدم الانتشار النووى فى العالم الثالث، خاصة الدول ذات النزعة الثورية الراديكالية ضد الولايات المتحدة وبنية النظام الدولى القائم.

- الرؤية الصينية المغايرة للمبادئ الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية والنظام الدولى فى المرحلة الراهنة، خاصة مبدأ "السيادة"، و"عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدولة"، و"الحق فى الدفاع عن أراضى الدولة". ففى الوقت الذى لم تكن فيه الصين أحد الأطراف الرئيسية فى صنع نظام "وستفاليا"، إلا أنها لاتزال ترى فى مبدأ سيادة الدولة القومية المبدأ الأساسى الذى يجب أن تستند إليه العلاقات الدولية. وفى الوقت الذى بدأت فيه الدبلوماسية الأمريكية خلال العقد الأخير تتبنى مفهوما مرنا للسيادة بالموازاة مع تطوير مفهوم "التدخل لاعتبارات إنسانية" أو "التدخل لنشر الديمقراطية"، لاتزال الصين تؤمن بالسيادة بمعناها الجامد. بل إنها ترى أن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فى ذلك حالات الإبادة الجماعية، لا تمثل أساسا لانتهاك مفهوم السيادة أو التدخل فى الشئون الداخلية. وينطبق التكييف ذاته على فكرة الدفاع عن النفس. فبينما تتبنى الولايات المتحدة مفهوما موسعا للمصلحة الوطنية، أدى بدوره إلى توسيع مفهوم حق الدفاع عن النفس، لاتزال الصين تؤكد ضرورة قصر حق استخدام القوة المسلحة على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء محدد على الأراضى الإقليمية للدولة، وهو ما يعنى رفض الصين فكرة استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة.

ومن ناحية أخرى، تمتلك الصين رؤية مغايرة لأدوات إدارة العلاقات والصراعات الدولية. ويتركز التناقض هنا حول الموقف من التحالفات الدولية والأمم المتحدة. فبينما تعتمد الدبلوماسية الأمريكية السياسة الأحادية وتوظيف الأحلاف الدولية، والقوة العسكرية، وتهميش الأمم المتحدة، كآليات رئيسية لإدارة علاقاتها الدولية والأزمات الدولية، تقوم الرؤية الصينية على أهمية سياسة تعدد الأطراف، وتفعيل دور الأمم المتحدة، ومفاهيم التعايش السلمى، والأمن التعاونى، وبناء الثقة

وقد تعمقت مؤشرات الاستقطاب "الأمريكي - الصيني" على نحو قد يدفع الصين إلى التركيز خلال المرحلة القادمة على الانتقال من وضع "القوة الإقليمية" - التي لاتزال تتمسك بها الدبلوماسية والخطاب الدولي الصيني- إلى وضع القوة العالمية، تحت تأثير عدد من العوامل، يأتي على رأسها التطورات التي طالت التحالف الأمريكي - الياباني، بحيث أصبحت الصين تشكل جزءا أساسيا من مجاله الحيوي، وارتباط هذا التطور بتطور مماثل في العقيدة العسكرية اليابانية، ووثيقة الدفاع اليابانية التي أضافت الصين كمصدر رئيسي لتهديد الأمن القومي الياباني -كما سبقت الإشارة إليه- ومحاولة دمج تايوان في هذا التحالف، بالإضافة إلى إعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية لحلف الناتو، فضلا عن التطورات المهمة التي شهدتها الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند. وقد أدت تلك التطورات إلى نمو قناعة صينية بأن التحالفات الأمريكية في آسيا تميل إلى التحول عن المفاهيم التقليدية للردع والدفاع التعاوني cooperative defense إلى تبني مفاهيم ذات طابع هجومي، وتمحورها حول هدف محدد، هو احتواء الصعود الصيني وتأكيد الهيمنة الأمريكية.

وتكتسب المقولات السابقة حول الصعود الياباني والصيني درجة أكبر من المصداقية في ضوء مقولات النظرية الواقعية والواقعية البنائية. فوفقا لمقولات الواقعية، التي تعتبر القوة هدفا رئيسيا للدولة، تصبح هناك علاقة إيجابية بين قوة الدولة واحتمالات التوسع الخارجي والسعي إلى إعادة بناء النظام الدولي. وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الصاعدة، فالنمو الاقتصادي والتحديث العسكري يدفعان إلى المزيد من النمو والتحديث والتوسع، الأمر الذي يؤدي -في التحليل الأخير- إلى حتمية الصدام مع النظام الدولي القائم. وينسحب التحليل ذاته، في ظل مقولات الواقعية الجديدة التي تضيف إلى القوة عامل بنية النظام الدولي، حيث تزداد التأثيرات السلبية للدول الصاعدة على الاستقرار الدولي في ظل سيطرة نظام دولي أحادي القطبية.

ثانيا- مقولة "القرن الآسيوي" و الحاجة إلى "ضبط" المفاهيم:

على الرغم من أهمية الحجج والتحولات السابقة على الساحة الآسيوية، إلا أنه يصعب القول بحدوث تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي، استنادا إلى تلك التحولات، على الأقل على المدى القريب. ويستند هذا الاستنتاج إلى عدد من العوامل المهمة، يرتبط بعضها بالتحولات السابقة ذاتها. ونشير فيما يلي إلى أهم تلك العوامل:

١- طبيعة التكتلات الآسيوية: رغم تعدد التكتلات الآسيوية في مختلف الأقاليم الآسيوية (شرق، وجنوب شرقي آسيا، وجنوبي آسيا)، باستثناء شمال شرقي آسيا فقط، والتي يفترض أن تسهم في تعظيم القدرات السياسية للقوى الآسيوية أو بناء قطب آسيوي، إلا أنه من المستبعد أن تسهم تلك التكتلات في بناء هذا القطب لأسباب عديدة. ويمكن تصنيف تلك الأسباب إلى مجموعتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بطبيعة الأهداف النهائية لتلك التكتلات. أما المجموعة الثانية من الأسباب، فتتعلق بطبيعة علاقة تلك التكتلات بالنظام الدولي والفاعلين الرئيسيين على قمة هذا النظام من خارج القارة الآسيوية. ويمكن فهم تلك الأسباب بوضوح من خلال استعراض سريع لتكتلين رئيسيين، هما منظمة شنغهاي للتعاون، ومنتدى "التعاون الاقتصادي في آسيا- المحيط الهادي" المعروف بالأبيك APEC.

تستمد منظمة شنغهاي للتعاون أهميتها من عاملين رئيسيين، الأول هو طابعها الآسيوي الخالص، إذ تنتمي جميع دولها حتى الآن إلى القارة الآسيوية، والثاني هو أن تضم في عضويتها عددا من القوى الآسيوية المهمة، خاصة الصين والهند، بالإضافة إلى روسيا وإيران. وقد أدى هذان العاملان إلى إثارة الكثير من الجدل حول الأهداف النهائية لتلك المنظمة، خاصة فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي، وما إذا كانت المنظمة تمثل محاولة لإعادة بناء "حلف" شرقي- آسيوي ضد الغرب أم لا. واقع الأمر، يجب التمييز هنا بين أهداف منظمة شنغهاي من ناحية، وآثارها بعيدة المدى على النظام الدولي من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار التداخل بين أهداف تلك المنظمة وتأثيراتها المتوقعة على النظام الدولي، إلا أن التمييز بينهما يظل مهما. فتحقيق المنظمة لأهدافها الأساسية، المتمثلة في تحقيق الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى من خلال منهج اقتصادي يقوم على تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المنظمة، وآخر سياسي أمني من خلال التعاون في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة غير التقليدية، خاصة الإرهاب الدولي والنزعات الانفصالية وتجارة السلاح والمخدرات أو- على الأقل- معظم تلك الأهداف- لا يعني بالضرورة إدخال تغيرات جوهرية على هيكل النظام الدولي. ويجب الإشارة هنا إلى عدد من الملاحظات المهمة. فمن الناحية الرسمية، يؤكد زعماء المنظمة أنها مفتوحة العضوية أمام دخول أعضاء جدد، الأمر الذي يعني أنها ليست منظمة مغلقة على أطراف أو دول محددة. كما يؤكد هؤلاء، من ناحية أخرى أنها لا تخطط لإقامة حلف عسكري، وأنها تسعى إلى تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى من خلال التعاون وليس من خلال المواجهة أو التحالفات العسكرية.

ومع الإدراك بأن هذه التأكيدات تؤدي وظيفة دبلوماسية بالأساس، ومحاولة لعدم تأليب الولايات المتحدة والدول الغربية ضد المنظمة، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي قد تحول دون تحول المنظمة إلى حلف ضد الغرب. أول تلك العوامل هو ضعف العلاقات الاقتصادية بين دول المنظمة. فرغم الأهداف الاقتصادية المهمة التي تتبناها المنظمة، إلا أن علاقات دولها مع

الغرب والاقتصادات الغربية تفوق بكثير علاقاتها الاقتصادية البينية، بما فى ذلك العلاقات الاقتصادية الصينية - الروسية، بالإضافة إلى مشروع التجارة الحرة الأمريكية مع دول آسيا الوسطى، والذى يتوقع -فى حالة نجاحه- أن يؤدى إلى مزيد من تراجع نسبة التجارة البينية داخل المنظمة إلى إجمالى حجم علاقاتها التجارية مع الغرب. العامل الثانى هو تقاطع وتداخل العلاقات الأمنية لعدد من دول المنظمة بين المنظمة من ناحية، والمنظومات الأمنية الغربية من ناحية أخرى. ففى الوقت الذى تسعى فيه دول آسيا الوسطى إلى تدعيم علاقاتها الأمنية مع الصين وروسيا، إلا أن العلاقات الأمنية بين تلك الدول والناتو والولايات المتحدة لاتزال أقوى بكثير من علاقاتها مع القوتين الأساسيتين داخل المنظمة (الصين وروسيا). بل إن الإشكالية الأهم تتعلق بعلاقة روسيا بالغرب على المستويين الاقتصادى والأمنى. فمن ناحية، تشهد تلك العلاقة تطورات مهمة مع الناتو تجعل من الصعب الحديث عن سعى روسيا إلى الانعزال عن المنظومة الأمنية الغربية بشكل كامل والانخراط فى منظومة أمنية بديلة، بالإضافة إلى مشكلات الاقتصاد الروسى التى تجعل من الصعب استغناءه عن المساعدات الاقتصادية الغربية.

وفى هذا الإطار، فإن دور تأثير المنظمة على مستقبل النظام الدولى يجب أن يفهم فى ضوء اعتبارين أساسيين، الأول: هو النظر إليها باعتبارها محاولة صينية ورد فعل صينيا للسياسات الأمريكية الرامية إلى احتوائها من خلال عدد من التحالفات الجارية فى الأقاليم الآسيوية، والثانى : هو النظر إلى المنظمة، باعتبارها إحدى عمليات إعادة هيكلة البنية الأساسية للنظام الدولى الراهن وكجزء من عملية طويلة الأمد تظل نتائجها النهائية مرهونة بشروط وتحولات إضافية مهمة على المستوى العالمى.

أما فيما يتعلق بمنتدى الآبيك، فإنه رغم أهميته كإطار لإدارة واحدة من أهم وأوسع وأعمق عمليات التكامل الاقتصادى، إلا أن النمط والفلسفة التى تقوم عليها تلك العملية لا يسمحان بتحويل الآبيك إلى قوة آسيوية خالصة، أو فاعل دولى على المستوى الأمنى والعسكرى، على غرار تجربة التكامل الأوروبية، وذلك لاعتبارات عدة تتعلق بالمنهج الذى اتبعه المنتدى فى بناء مشروع التكامل، والتى استندت إلى ما يعرف بمنهج "الإقليمية الجديدة" أو "الإقليمية المفتوحة" open regionalism التى قامت على قواعد تختلف جذريا عن القواعد التى قامت عليها الموجة الأولى من الإقليمية أو نظريات التكامل التقليدية. ويمكن الإشارة فيما يلى إلى مجموعة الخصائص الأساسية لمنهج التكامل الاقتصادى، وفق أدبيات الإقليمية الجديدة، ذات الصلة بموضوع المقال: (أ) تراجع الأهمية النسبية للعامل الجغرافى كمحدد لبناء الترتيب الإقليمى. (ب) الاعتماد على نموذج المؤسسية المرنة غير القانونية. (ج) تراجع الاعتبارات الأمنية والأيديولوجية فى تأسيس الترتيب الإقليمى. (د) الاعتماد على استراتيجيات التحرير الفردى أحادية الجانب للتجارة. (هـ) تحرير التجارة غير التمييزى ضد الدول غير الأعضاء فى الترتيب الإقليمى. (و) الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص كمحرك رئيسى فى عملية التكامل الإقليمى، وفق ما عرف بـ "تكامل السوق" تمييزا عن نمط الإقليمية المؤسسية القائمة على محورية دور الحكومات. (ز) التفاعل بين القطاعات الرسمية (ممثلة فى الحكومات) والقطاعين الخاص والأكاديمى، على نحو وصفت معه الإقليمية الجديدة بالظاهرة ذات الأرجل الثلاث. وقد جاء الحرص على مشاركة تلك القوى نتيجة تصاعد الأهمية النسبية لتلك القطاعات، بالإضافة إلى التحول فى طبيعة التهديدات والقضايا الجديدة موضوع التعاون الإقليمى، خاصة قضايا البيئة والمخدرات والهجرات غير الشرعية وتزايد الحاجة إلى استغلال أعالى البحار ... إلخ، وبروز دور القطاع الخاص فى عمليات التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية.

وقد كان لتلك المبادئ دلالاتها المهمة بالنسبة لإمكانية تحول تكتل الآبيك إلى فاعل دولى على المستوى الأمنى أو قطب مواز للقطب الأمريكى. فقد أدى تراجع الأهمية النسبية للعامل الجغرافى إلى استناد الآبيك إلى كيان جغرافى واسع النطاق (يضم ستة أقاليم فرعية فى منطقة آسيا- المحيط الهادى من بينها إقليما أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية)، وهو ما يعنى- فى التحليل الأخير- غياب الهوية الآسيوية الخالصة للمنتدى، بالإضافة إلى عدم استقلاليته عن الولايات المتحدة التى تعد أحد الفاعلين الرئيسيين فى إدارة وتوجيه عملية التكامل داخل المنتدى. بل تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد نجحت بالتعاون مع بعض القوى الآسيوية فى إجهاض بعض المبادرات الآسيوية لبناء تكتل اقتصادى مغلق على القوى الآسيوية فقط، خاصة المبادرات الماليزية فى هذا المجال. كما أن تراجع الاعتبارات الأيديولوجية والأمنية فى بناء الآبيك قد أدت إلى استبعاد القضايا الأمنية من أجندة عمل الآبيك، مقابل تركيزه على قضايا تحرير التجارة والاستثمار فى المنطقة، الأمر الذى يعنى تأجيل تحويل المنتدى إلى فاعل دولى بالمعنى السياسى والأمنى إلى أجل غير منظور. ورغم اهتمام الآبيك- بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ - بمسألة الإرهاب، إلا أن هذا الاهتمام لايزال محدودا، كما جاء بشكل استثنائى فى سياق ضخامة أحداث سبتمبر، وفى سياق سعى الولايات المتحدة لربط الترتيبات الإقليمية بأجندتها الخاصة بمكافحة الإرهاب. وأخيرا، يمكن الإشارة إلى أن استناد الآبيك إلى مبدأ التحرير الأحادى وغير التمييزى للتجارة الدولية يعنى- فى التحليل الأخير- ضعف القدرات التساومية للمنتدى على المستوى الاقتصادى، كما يعمق فكرة الانفتاح وعدم الانغلاق أو التصرف باعتباره كتلة مغلقة.

٢- العلاقات الآسيوية مع الولايات المتحدة: بالإضافة إلى طبيعة التكتلات الرئيسية الآسيوية، لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لطبيعة لتحالفات القوى الآسيوية الرئيسية، خاصة

اليابان والهند، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية. فالحليف الرئيسي لتلك القوى يظل هو القطب الراهن (الولايات المتحدة الأمريكية)، وتشهد تحالفاتها مع الولايات المتحدة نموا متسارعا. فبالإضافة إلى ما أشير إليه سابقا بشأن التحالف الأمريكي - الياباني، شهدت العلاقات الهندية - الأمريكية قفزة ملحوظة، خاصة بعد انتقال الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين إلى ما عرف بـ "برنامج الخطوة التالية"،

Next Steps in the Strategic Partnership (NSSP)

الذي يهدف إلى نقل الشراكة الاستراتيجية بين البلدين إلى مستويات ومجالات أكثر تقدما، خاصة تكنولوجيا الطاقة النووية المدنية، والفضاء، وتجارة التكنولوجيا المتقدمة والصواريخ.

والدلالة المهمة هنا أن هذه التحالفات تسهم - في التحليل الأخير - في ربط الولايات المتحدة بالتطورات الاستراتيجية في الأقاليم الآسيوية، وتأكيد استمرارها كفاعل رئيسي في مختلف الأقاليم الآسيوية، وأحد مصادر ضبط تلك التفاعلات، من ناحية، على نحو يحول دون اصطدام تلك التفاعلات والتحالفات الخارجية الآسيوية مع هيكل النظام القائم والوضع المهيمن للولايات المتحدة، سواء على بنية النظام أو قواعد عمله. كما تسهم -من ناحية أخرى- في احتواء الصين باعتبارها المصدر الرئيسي لتهديد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الراهن.

وأخيرا، تجدر الإشارة، فيما يتعلق بالصعود الصيني، إلى أنه رغم أن الرؤية الصينية للنظام الدولي والمبادئ الرئيسية الحاكمة للعلاقات الدولية تختلف نسبيا عن الرؤية الأمريكية الراهنة، إلا أنها تعد في جوهرها رؤية "محافظة". فالرؤية الصينية هي- في واقع الأمر- لا تتعدى الحفاظ على القواعد والمبادئ التقليدية التي تم إقرارها عقب الحرب العالمية الثانية، أو ما عرف بنظام ترومان. وبمعنى آخر، لا يمكن اعتبار الصين قوة راديكالية بالمعنى الدقيق، بقدر ما يمكن اعتبارها قوة محافظة تهدف إلى الحفاظ على نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية بمبادئه التقليدية، ربما يكون ذلك لأن هذا النظام هو الذي أسهم - بالإضافة إلى عوامل أخرى- في تسهيل الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني.

وفي جميع الأحوال، يظل هذا التحليل أحد الاجتهادات والتصورات المطروحة لحدود مقولة "القرن الآسيوي" أو "الحقبة الآسيوية"، ولا ينفي غيره من التصورات، أو أهمية المدخلات الأخرى الحاكمة لمستقبل تلك المقولات.



د. إميل قنسطنتيسكو

رئيس رومانيا الأسبق :

"يجب تطويع العولمة لبناء الجسور بين الحضارات"

حوار :
سوسن حسين

تولى اميل قنسطنتيسكو رئاسة رومانيا فى الفترة من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠ ، درس القانون فى جامعة بوخارست، وبدأ حياته العملية قاضيا فى محكمة بلدة نتسيتى، ولكنه لم يتحمل الضغوط التى فرضها النظام الشيوعى على القضاء، فقرر ترك عمله، واتجه إلى دراسة الجيولوجيا، فالأحجار - كما يقول - لا تحركها السياسات. حصل على الدكتوراه فى العلوم الجيولوجية، وعمل أستاذا فى جامعة بوخارست، ثم انتخب رئيسا للجامعة.

دخل الساحة السياسية بعد ثورة ١٩٨٩، وناضل من أجل إقرار النظام الديمقراطى فى البلاد والكفاح ضد رموز النظام السابق. أسس حركة التحالف المدنى الذى يعد أكبر تنظيم يعبر عن المجتمع الرومانى. تم انتخابه رئيسا للتحالف الديمقراطى الرومانى عام ١٩٩٢، ورأس جبهة المعارضة الديمقراطية فيما بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٦، ووضع مشروعا سياسيا واضحا لإيجاد الحلول لقضايا رومانيا الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والإدارية، يقوم على أساس تلبية احتياجات المواطنين أولا، والاستعانة بالخبراء المتخصصين فى جميع المجالات.

فاز قنسطنتيسكو فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ ضد يون اليسكو، وقام على الفور بتأسيس المجلس الوطنى للكفاح ضد الفساد والجريمة المنظمة، وركز داخليا على تنمية الهياكل التحتية للمجتمع الرومانى، وعمل على المستوى الدولى من أجل دخول رومانيا الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى، وتدعيم الروابط بين رومانيا والمجتمع الدولى، وإبرام الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار والدول الأخرى.

لم يرشح قسطنطنيسكو نفسه لفترة رئاسية أخرى، وانسحب من الحياة السياسية بسبب فشله فى الوفاء بوعده الذى قطعه على نفسه أمام مواطنيه، وهو القضاء على الفساد فى رومانيا. وأكد - فى خطاب وجهه إلى الجماهير الرومانية عبر التليفزيون - أن الفساد لا يزال متفشيا بصورة محبطة، نتيجة الصراع الأعمى لتحقيق المصالح الشخصية، واللجوء إلى الكذب والابتزاز لشراء المقاعد فى البرلمان، ولكنه عاد مرة أخرى إلى الساحة السياسية عام ٢٠٠٢ كرئيس لحزب "الحركة الشعبية".

نشر العديد من الكتب والدراسات الجيولوجية القيمة التى ترجمت إلى جميع لغات العالم، إلى جانب مؤلفاته التى تتناول القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، المحلية والدولية.

لقد شاركت فى افتتاح معهد السلام فى مكتبة الإسكندرية فى العام الماضى .. كيف ترى مستقبل العلاقات الدولية فى إطار الأفكار المطروحة عن صراع الحضارات؟

● عندما تسلمت الدعوة للمشاركة فى افتتاح "معهد السلام" فى مكتبة الإسكندرية، تذكرت قصة الراعى الإسبانى الذى سافر من أوروبا متجها لزيارة مصر، وقابل خلال رحلته نماذج إنسانية مختلفة عايشها وتعرف عليها، وخلص فى النهاية إلى حكمة رائعة، مفادها إن معرفة "روح العالم" هى أغلى كنوز الأرض. وهذه القصة - التى كتبها الكاتب البرازيلى "باولو كويللو" والتى قرأها الملايين - تبرهن على أن حوار الحضارات ليس فقط ممكنا، ولكنه أيضا أمر رائع. إن هذه القشرة من الصلف والكبرياء، التى تقف حائلا دون الاتصال بين البشر، يجب إزالتها، ويجب تجنب الأفكار النمطية والاحكام المسبقة. كما يجب أن ندرس بعناية والتزام الطبيعة العميقة للحضارات الإنسانية المختلفة فى هذا العالم متعدد الحضارات، الذى قدر لنا أن نعيش فيه بشكل مؤقت. يجب أن نبحث وأن نتعرف على الحضارات المتباينة والمتكاملة فى الوقت نفسه، ونعيد اكتشاف حقائقها وأساليب التفاوض بينها، والتفكير فى أفضل السبل للعيش معا حول مشروع مشترك لإقرار وتدعيم السلام. إن الحرية، والعدالة، والضمير، والتسامح، والتعددية، هى القيم التى ستساعدنا على العثور على طريق الخلاص من ظلمات الكراهية والانتقام، حتى يتسنى لنا بناء جسور جديدة من التفاهم بين الثقافات والحضارات المختلفة.

● يجب إزالة قشرة الصلف والكبرياء التى تقف حائلا دون الاتصال بين البشر

إذا أردنا عالما يسوده السلام، فيجب إذن أن نبنى هذا العالم، وأن نناضل من أجله، وأن نسجد لنصلى معا ولا نخشى شيئا. وإذا كنا لا نستطيع تحاشى العولمة، فيجب علينا، على الأقل، العمل على تطويعها لخدمة هذه الأهداف. إن التعددية الثقافية تتطلب احترام الهوية والتقاليد المختلفة، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حرية كل فرد.

إن التطور السريع للعولمة لا يفرز فقط آثارا اقتصادية واجتماعية، وإنما أيضا تنتج عنه آثار ثقافية بالغة الأهمية، تزداد حدتها يوما بعد يوم، وتدعونا إلى أن نتساءل : هل سنستطيع الاحتفاظ بـ "التمايز الثقافى" فى ظل نظام ثقافى عالمى تصبح فيه بعض الثقافات مهددة بالاندثار؟

● إذا تحدثنا عن نظام ثقافى عالمى جديد، فيجب أولا أن نميز بين نظام دولى ونظام عالمى. نظام دولى يعنى الدول ذات السيادة التى تتفاعل داخل المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة واليونسكو. أما النظام العالمى، فيُدخل إلى الساحة فاعلين جددا، مثل : الشركات العابرة للقارات، والنظام المصرفى، والإعلام العابر للقارات، ونظام التعليم عن بعد، والتى ظهرت لإيجاد حلول كونية لمشاكل تتعدى الحدود الوطنية.

وأعتقد أن التناقض الذى يتحدثون عنه بين العولمة من جانب، والهوية الخاصة بكل شعب وكل لغة وكل دين من جانب آخر، هو تناقض خاطىء.

● إذا أردنا عالما يسوده السلام فيجب أن نبنى هذا العالم

إن الأمر يتعلق فى الواقع بالتعارض بين ثقافة الاستهلاك وما يمكن أن نسميه "ثقافة الإثراء"، وهى ثقافة ذات قيم ثابتة لا تنغلق على نفسها، بل تعبر الزمان والمكان، وتشارك فى الثقافة الإنسانية بمعناها الواسع.

إن العولمة ليست هى العدو الحقيقى للثقافات، بل على العكس يمكن أن تصبح عاملا مساعدا لها، شريطة أن تكون هناك رؤية واضحة، وتحديد للمصالح والإمكانيات. وستكون هناك دائما سوق لثقافة الاستهلاك، وستساعد الأساليب الحديثة المرئية والمسموعة على توسيع هذه السوق وتطويرها. إن المشكلة الحقيقية تكمن - من وجهة نظرى فى ضرورة تنمية ثقافة الإثراء، وحماية مصلحة الأجيال المتعاقبة من الشباب فى الاحتفاظ بالقيم الثقافية الدائمة فى إطار هذا السياق الجديد.

ما هى فرص الأجيال الشابة فى عالم معولم؟

● يجب الا ننظر إلى العولمة بالمعنى السلبى الذى يتحدثون عنه اليوم، أى الإمبريالية التكنولوجية، وصعود ثقافة الاستهلاك، وسيادة اللغة الإنجليزية على حساب التنوع الثقافى والهويات القومية. ولكن يجب أن نفكر فى العولمة بمعناها الإيجابى، أى المساواة فى الفرص التى تفتح أبوابها الآن أمام الجميع، خاصة الأجيال الشابة.

وكيف يؤثر ذلك على النظام التعليمى؟

● إن العولمة تفتح سوقا بلا حدود فى النظام التعليمى. إن عالما بلا حدود يتطلب إعادة تشكيل المؤسسات التعليمية، حتى يصبح خريجوها على مستوى من الكفاءة يؤهلهم للتعامل على المستوى العالمى، وأيضا على المستوى المحلى بجميع أبعاده الثقافية والدينية والتقنية. إن العالمية والمحلية ليسا مفاهيم جغرافية بقدر ما هما طريقة للتفكير وللتعامل مع المشكلات. ولا يمكن اعتبار التكنولوجيا منتجا غربيا فقط. إن التكنولوجيا منتج غربى بسبب تركز التقدم العلمى فى الغرب، ولكن العولمة تدفع التكنولوجيا إلى أخذ الخاصيات المحلية فى الاعتبار. ولكى نبنى مفهوما جديدا للتضامن الكونى، يجب أن نكون قادرين على شرح أخلاقيات العولمة وتوضيحها، وأن ننظر إليها من منظورها البشرى، لا من منظورها التكنولوجى.

• الجانب الإيجابى للعولمة هو إتاحة فرص متساوية أمام الجميع

لقد تحدثت كثيرا عن أوروبا جديدة ذات نظام أمنى جديد .. ما هى - فى رأيك - أهم التحديات الأمنية التى تواجه أوروبا اليوم؟ وما هى الإجراءات التى يجب اتخاذها لمواجهة هذه التحديات؟

● لقد أصبح الأمن فى عالمنا المعاصر مفهوما مركبا، يرتكز على أمن المواطن قبل أمن الدولة القومية، ويتسع ليشمل الحماية من التهديدات التقليدية، وتلك التى نشأت حديثا، والتعامل مع الحروب العسكرية التقليدية والنزاعات الحديثة التى تشمل أطرافا غير تقليديين.

وفى رأيى - ويشاركنى فى ذلك زملاء عديدون من وسط وشرق أوروبا - أن عبء توفير الأمن يجب أن يكون مسئولية مشتركة بين المجتمعات المحلية والدول القومية، والاتحادات السياسية مثل الاتحاد الأوروبى، والأحلاف الأمنية مثل حلف الناتو، والمنظمات الدولية.

إن تدويل الجريمة حقيقة تسبق تدويل الدفاع، وتدويل المخابرات، وجميع أساليب محاربة الجريمة عبر الحدود. ولذلك، لابد من مراجعة جميع المفاهيم التى ورثناها، ووضع أساليب جديدة لفرض الأمن، دون المساس بالديمقراطية وحقوق المواطنين.

إلى أى حد، تم تطبيق هذه الأفكار فى التطورات الأخيرة التى شهدها الاتحاد الأوروبى؟

● إن الاتحاد الأوروبى هو اتحاد سياسى يضم كيانات قومية متعددة، ويجب أن يوازن بين اعتبارات الدولة القومية من ناحية، واعتبارات الاتحاد السياسى الإقليمى من ناحية أخرى، وهى مهمة ليست سهلة على الإطلاق، خاصة أن عليه، فى الوقت نفسه، أن يشق طريقه بين الفاعلين الأساسيين على المسرح السياسى الدولى - الولايات المتحدة، والعالم العربى بكل تعقيداته، وروسيا، والصين، واليابان. وأنا واثق تماما بأن الاتحاد الأوروبى، مع الوقت، سيستطيع مواجهة هذه التحديات الجديدة. وتعتبر أجندة لشبونة، التى تضمنت العديد من الأهداف الجديدة لتفعيل الاتحاد الأوروبى فى إطار العولمة، هى البداية السليمة.

• التحالف الذى تتزعمه الولايات المتحدة يفتقر إلى الرؤية الواقعية فى العراق

هل تعتقد أن رومانيا سيمكنها استيفاء شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى؟

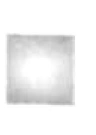
● لنكن واضحين، إن رومانيا يمكنها استيفاء شروط الانضمام، مثلها مثل أى دولة انضمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبى. إن عملية الانضمام هى عملية مستمرة، بدأت فى أواخر التسعينيات، وستستمر لفترة طويلة، كما هو الحال مع إسبانيا والبرتغال واليونان. وفى رأيى، فإن عملية الانضمام عام ٢٠٠٧ ستسرع باندماج رومانيا الكامل فى الاتحاد الأوروبى، وهذا الرأى يشاركنى فيه العديد من المسئولين والمواطنين الأوروبيين.

هل تعتقد أن الغرب كان مساندا لرومانيا بشكل كاف فى عملية تحولها السياسى والاقتصادى؟

● إن الغرب - بوجه عام - كان مساندا لرومانيا، سواء فى مجال المقترحات الإصلاحية، أو فى مجال إعادة بناء المجتمع المدنى الديموقراطى وتحديد أساليب وأهداف تطويره، ولكن الغرب لم يكن يثق فى الزعماء الديمقراطيين، ولا فى قدرة الشعب الرومانى على مساندتهم فى عملية التحول إلى اقتصاد السوق. ففى السنوات التى تلت سقوط النظم الشيوعية فى جنوب شرق

أوروبا، كان اهتمام الغرب منصبا على الاستقرار. ومن أجل هذا الاستقرار، كان مستعدا لمساندة أى طرف، سواء كان ينتمى إلى النظام القديم، أو كان زعيما من زعماء النظام الشيوعى السابق، يستطيع ضمان هذا الاستقرار. فى الواقع، لم يفهم الغرب بشكل كاف المشكلات التى واجهتنا. ومن الصعب على الديمقراطيات الغربية المستقرة أن تتصور أن الدولة الرومانية هى التى انهارت عام ١٩٨٩، وليس الحزب الشيوعى فقط، لم تتصور كيف أفسد الحكم الشيوعى جذور النظام القضائى والتعليمى والصحى.. الخ. لقد كان المجتمع الرومانى يبدو - على البعد - وكأنه سيسترد عافيته على الفور بعد سقوط نظام شاوشسكو. وكان من الصعب على المشاهد من واشنطن أو باريس أن يتخيل أن رموز النظام السابق قد تظاهروا بالتزام القواعد الديمقراطية، حتى يتسنى لهم تطويعها لخدمة مصالحهم.

• امتدح المجتمع الدولى أسلوب رومانيا فى التعامل مع الأقليات



غرقت أوروبا الشرقية، منذ تفكك الاتحاد السوفيتى، فى صراعات عرقية، وقد قدمت سيادتك - عندما كنت رئيسا لرومانيا - حلولا ناجحة لمواجهة المشكلات العرقية العديدة التى تفجرت فى رومانيا.. هل تستطيع أن تحدثنا عن هذه التجربة؟ وهل استمر خلفاؤك فى انتهاج نفس سياساتك الناجحة لمواجهة هذه المشكلات؟

● إن النظم الشيوعية، فى سنواتها الأخيرة، اتسمت بتشجيع نوع معين من الشعور بالانتماء الوطنى، يطلق عليه "الشيوعية القومية"، وكان شاوشسكو بارعا فى تطبيق هذا الخليط الغريب، ولم يكن بمفرده، بل كان هوكسه فى ألبانيا، وميلوسوفيتش فى يوجوسلافيا مثالين لتطبيق هذا النموذج. كما أن أجهزة المخابرات فى الاتحاد السوفيتى السابق استخدمت هى الأخرى الإحساس بالانتماء القومى كأداة لفرض سيطرتها على الدول التى استقلت حديثا عبر حدودها. وفى الواقع، أدى هذا الشكل المشوه للاعتزاز بالكرامة القومية إلى عرقلة الديمقراطية والتعاون بين الشعوب. وتم توجيه هذا الأسلوب الجديد ضد الأقلية المجرية فى رومانيا، وهى أقلية كبيرة وذات صلات وثيقة مع المجتمعات الغربية. واندلع صراع محلى فى مارس ١٩٩٠، ولكنه لم يستمر سوى ثلاثة أيام، لأن الدولتين لم تكونا على استعداد للدخول فى حرب أهلية، مثل التى حدثت فى يوجوسلافيا. ولكن التوترات استمرت على المستوى السياسى يذكيها الحزب الحاكم الذى كان يلوح دائما بخطر تفتيت حدود رومانيا لصالح المجر.

وعندما كنت مرشحا للرئاسة من قبل المعارضة، اقترحت أن يتم التعاون السياسى مع الحزب المجرى. وكان من الطبيعى - بعد فوزى فى الانتخابات - أن أدعو الحزب المجرى للمشاركة فى الحكومة الائتلافية. وكان ذلك هو العامل الأساسى فى تطبيع العلاقات ليس فقط مع حزب الأقلية المجرية، وإنما أيضا مع المجر نفسها. وقد تطلب ذلك أيضا إعادة النظر فى القوانين السارية، وتبنى قوانين جديدة تخدم التطلعات المشروعة للمواطنين الرومانيين من أصول مجرية، واحترام حقوق الأقليات، مهما يكن ضآلة عددها. ولكل هذه الأقليات تمثيل فى البرلمان مما يتيح لها الدفاع عن مصالحها بأسلوب سياسى ديمقراطى. ولذلك، امتدح زعماء المجتمع الدولى الأسلوب الرومانى فى التعامل مع الأقليات، ودعوا جميع دول المنطقة إلى الاحتذاء بها من أجل إيجاد حلول سلمية للتوترات السائدة بين الأغلبية والأقليات العرقية ذات اللغة والثقافة المختلفة. وكان هذا الاتجاه الجديد فى السياسات الرومانية عاملا قويا ومشجعا على انضمام رومانيا إلى حلف الأطلنطى، والتقدم فى اتجاه قبولها فى الاتحاد الأوروبى.

• الدولة فى رومانيا هى التى انهارت عام ١٩٨٩ وليس النظام الشيوعى فقط

هل توجد اتجاهات ضد السامية فى رومانيا كما ورد فى بعض التقارير؟

● لا اعتقد ان هناك مشكلة حقيقية على مستوى المجتمع الرومانى. حقا، إن بعض الأحزاب تبنت أفكارا وشعارات معادية للسامية فى الماضى. اما اليوم، فلا يوجد فى رومانيا سوى بعض اليهود من كبار السن بعد أن صدَّر الحزب الشيوعى معظمهم إلى الخارج، ولا توجد منافسة من أى نوع لتشعل نيران معاداة السامية على المستوى العام. إن المشكلة تكمن فى الماضى، فى حقيقة أن الرومانيين قد رفضوا باستمرار الاعتراف بمسئولية الدولة الرومانية والمجتمع الرومانى عن عمليات الاضطهاد العنصرى التى حدثت تاريخيا، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، وأنكروا أى علاقة لرومانيا بعمليات التعذيب والقتل الجماعى لليهود، واستمر هذا الإنكار إلى يومنا هذا، حتى على أعلى المستويات. ولكن هناك لجانا دولية من المؤرخين قدمت أدلة

قاطعة لعمليات الإبادة الجماعية، وتقارير دامغة على جرائم الشيوعية. إن أى مجتمع سليم ومعافى لا يمكنه الاستمرار فى الحياة وهو يكذب، بل يجب عليه أن يواجه أخطاءه، وحتى جرائمه، كى لا يكررها مرة أخرى.

ما هو رأيك فى قرار أمريكا شن الحرب على العراق؟ وما هى آثار هذه الحرب على رومانيا؟

● بالنسبة لى - كما هو الحال بالنسبة لأى رومانى - فإن قرار التخلص من صدام حسين هو قرار صائب، ولا يوجد أى خلاف بشأنه، فكل فرد من الشعب الرومانى قد عانى الطغيان وما يفعله حاكم طاغية بشعبه وبالعالم كله.

ولكن الأمر الصعب هو كيف تُبنى دولة قوية ومجتمع حر بعد ذلك. ونحن نعلم - من واقع تجربتنا الأليمة - أن الأمر ليس سهلا على الإطلاق. إن التحالف الذى تتزعمه الولايات المتحدة يفتقر أحيانا إلى الرؤية الواقعية للموقف، وإلى الإمكانات التى تدعم حكم القانون فى العراق.

لقد قمت بزيارة مصر عندما كنت رئيسا لجامعة بوخارست .. فما هى الانطباعات التى تركتها هذه الزيارة لديك؟

● عندما كنت رئيسا لجامعة بوخارست، قمت بمساعدة سفراء الدول العربية فى رومانيا على إنشاء مركز للثقافة والحضارة العربية فى جامعة بوخارست، وظل هذا المركز حتى يومنا هذا نقطة جذب للعديد من الخبراء والباحثين.

• فشلت أثناء فترة رئاستى فى القضاء على فساد الدولة

وقد قمت بافتتاح هذا المركز مع أمين عام الجامعة العربية عام ١٩٩٣، ودعانى الأمين العام لزيارة مقر الجامعة بالقاهرة. وبالطبع، أنا أعلم أن مصر هى مهد لحضارة من أعظم وأعرق حضارات العالم. ولكن أن أشهد هذه الحضارة بعينى، فقد كان شيئا عظيما وتجربة مثيرة. وبصفتى جيولوجيا، فقد انبهرت بالصحراء المترامية بحدودها اللانهائية، التى ترمز إلى الزمن الأبدى الذى استغرقته صخور القارة لتصبح بحرا من الرمال، ولكننى انبهرت كذلك بنشاطات الجامعات المصرية ومراكز البحوث، وحاولت - جهدى - دعم الروابط الثقافية بين مصر ورومانيا.

لماذا غيرت مهنتك عدة مرات، فقد بدأت قاضيا، ثم أستاذ علوم جيولوجية، ثم سياسيا، ثم رئيسا لرومانيا؟ وهل أثرت دراستك الجيولوجية على حياتك السياسية؟

● لقد غيرت مهنتى كقاض، لأنى لم أحتمل الظلم الفادح للنظام القضائى السابق فى النظام الشيوعى، فما بالك بأن تصبحى جزءا من هذا النظام. وهكذا، تركت القضاء بعد عام واحد من عملى، واتجهت إلى دراسة الجيولوجيا. فالأحجار لا تحركها السياسات. وقد أثرت هاتان المهنتان على آرائى السياسية، دراسة القانون أمدتنى بإطار فكرى يحترم المبادئ وحقوق جميع الشعوب احتراما غير مشروط، ودراسة الجيولوجيا أمدتنى بالقدرة على رؤية التطور على المدى البعيد، وفهم الزمن الذى لا يخضع للأحداث المباشرة.

لقد كان لديك يا سيادة الرئيس طموحات وأهداف كبرى من أجل تطوير رومانيا، وتستلزم وقتا طويلا لتحقيقها .. لماذا لم ترشح نفسك مرة أخرى فى الانتخابات الرئاسية التى تلت فترة ولايتك؟

● إن تحقيق أهدافى الأساسية فى فترة رئاستى الأولى قد كلفنى ثمنا باهظا من شعبيتى ومساندة الشعب لى، سواء فيما يتعلق بالإصلاح الداخلى الذى كان مؤلما للغاية - لأن هذا الإصلاح كان لابد أن يبدأ بتصفية العديد من المشروعات التى تسببت فى خسائر فادحة فى قطاع البنوك والمزارع الضخمة المملوكة للدولة ومناجم الفحم وغيرها - أو فيما يتعلق بموقفى الثابت من تدخل حلف الأطلنطى فى الصراعات الدائرة فى يوجوسلافيا السابقة كضمان لسياستنا الخارجية الديمقراطية الموالية للغرب، وكعنصر حاسم لقبول رومانيا كمرشح قوى للانضمام إلى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى. هذه الإصلاحات رفضت من جانب الأغلبية، وكان لابد أن يدفع شخص الثمن السياسى لذلك.

ومن ناحية أخرى، لم أستطع القيام بواجباتى كرئيس للدولة والقيام بالحملات الدعائية فى طول البلاد وعرضها فى الوقت نفسه، كما فعلت فى عامى ٩٢ و١٩٩٦، خاصة أن هذه الحملات تستلزم الاعتماد على أجهزة الإعلام، أى الاعتماد على المال ومن يملكون هذا المال ليستثمروا فى شخص كرئيس. ولم أكن على استعداد مطلقا، بعد أربع سنوات من الحرب الضارية ضد الفساد، لأن أصبح أداة لتحالف رجال المال والسياسة

وبناء على ذلك، حاولت تقديم بديل مرشحا جديدا لا علاقة له بالقرارات المؤلمة والضرورية في الوقت نفسه، والتى اضطررت إلى اتخاذها فى السنوات الماضية، وهو رئيس الوزراء الناجح موجور إيسرسكو الذى كان من الممكن أن يحصد ثمار الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأن يضمن الاستمرارية السياسية التى تحتاج إليها البلاد، لو أنه حصل على مساندة الأحزاب الأربعة فى الحكومة الائتلافية، ولكن الأحزاب الأربعة قررت غير ذلك، والتزم كل حزب من هذه الأحزاب بأجندته الخاصة، وكانت النتيجة هى فوز المعارضة.

هل ندمت فى يوم من الأيام على هذا القرار؟

● بالنسبة لى، لم أندم على الإطلاق، ولكننى أسفت كثيرا، لأن شركائى لم يوافقوا على مشروعى الذى كان لديه فرصة كبيرة للنجاح، والنتيجة لم تكن مجرد تناوب فى الحكم - كما هى العادة فى أى نظام ديمقراطى. فرغم أن الإدارة الجديدة (وهى الإدارة السابقة التى خسرت انتخابات ١٩٩٦ لأن اليسكو وحزبه هما اللذان فازا) عملت على تأكيد الإصلاحات التى بدأتها، واستمرت فى عملية إعادة بناء الاقتصاد لكى يتجاوب مع قواعد الاقتصاد الحر، والتحالف مع الأقلية المجرية، كما وافقت على مشروعات الانضمام إلى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، والتسليم بالحق فى الملكية الخاصة فى الدستور الجديد (وهو الأمر الذى كان محل خلاف فى فترات حكمهم السابقة) - فإن أعضاء هذه الإدارة عملوا على توظيف هذه القواعد لمصلحتهم الشخصية، والسيطرة على أجهزة الإعلام، وتطوير فساد الدولة بشكل لم يسبق له مثيل. لقد تظاهروا بالاشتراكية، وهم فى الواقع يمثلون أقلية صغيرة من الحكام الأثرياء والفاسدين.. هذه هى الحقائق التى شوهت النظام الديمقراطى فيما بين عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ . وهكذا، لدى أسباب عديدة للندم، ليس لأننى لم أصبح رئيسا مرة أخرى، ولكن لأن الحزب الذى فاز فى الانتخابات لم يكن على مستوى تطلعات الشعب الرومانى.

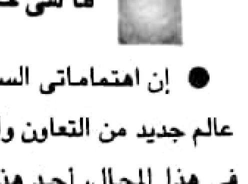
ما هى - فى تقديرك - العقبات الأساسية التى حالت دون تنفيذ خططك للقضاء على الفساد فى رومانيا؟

● لقد كنت دائما واعيا تماما لحقيقة أن الفساد لا يمكن القضاء عليه نهائيا، ولكن يمكننا فقط تحجيمه باستخدام أحكام القانون. لقد كان هدفى الأول هو القضاء على فساد الدولة، أى فساد المستويات العليا أو الفساد المؤسسى. وقد وقفت فى بداية فترة حكمى فى وجه تزايد خضوع الدولة ومؤسساتها للمصالح الخاصة، وقد حاول خصومنا جاهدين، بعد توليهم الحكم، أن يعثروا على واحد من المسئولين فى حكومتى غير نظيف اليد بلا جدوى، وأكرر بلا جدوى ! بل إن العدالة فى عهدى قد نجحت فى محاكمة عدد كبير من المسئولين عن الأعمال الضخمة غير المشروعة التى نفذت فيما بين ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ وإدانتهم جميعا. كما تم نحو سبع محاكمات كبرى حول جرائم التهريب على مستوى واسع فى مجالات مثل البترول، والتجارة السرية للسلاح التى تمت مع البوسنة والهرسك وقت الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة فيما بين ١٩٩٣ و١٩٩٥، والتى تورط فيها عدد كبير من المسئولين فى مؤسسات الدولة. كل هؤلاء قدموا للمحاكمة فى فترة ولايتى، وكان أول شىء فعلته الإدارة الجديدة فى الأيام الأولى من ولايتها أن سارعت بوقف هذه المحاكمات، والإفراج عن الذين صدرت ضدهم أحكام وأدينوا بالفعل.

لقد قمت بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادى، خلال فترة رئاستك، يقوم على أساس خصخصة مؤسسات الدولة، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. هل استمرت هذه المبادرة كما أردت لها بعد أن تركت الحكم؟

● لقد تم تأجيل هذه الإصلاحات فيما بين ١٩٩٢ و١٩٩٦، سواء بسبب مصالح انتخابية، أو لكسب الوقت من أجل نهب ممتلكات الدولة. إن الحزب الحاكم وعملاءه فى ذلك الوقت حولوا كل ما هو متاح أمامهم بعد سقوط شاوشسكو إلى ممتلكات شخصية. لذلك، كان هؤلاء هم أوائل المستفيدين من الخصخصة، نظرا لسيطرتهم الكاملة على الاقتصاد بعد شاوشسكو، واستطاعوا الحصول بشكل غير مشروع على الوسائل التى مكنتهم من شراء جميع مصادر القوة الاقتصادية ذات القيمة بشكل قانونى. وسأعطيك مثالا على ذلك، فقد استطاع أحد الوزراء السابقين فى حكومة ٩٢ - ١٩٩٦ شراء أكثر من ١٢ ألف

وأستطيع أن أعطيك العشرات من الأمثلة الأخرى. لذلك، عندما عادوا إلى الحكم مرة أخرى، كان من مصلحتهم استمرار عملية الخصخصة وحماية نتائجها، فدان من أجود الأراضي الزراعية عندما بدأت عملية خصخصة المزارع المملوكة للدولة، وتمركزت القوة الاقتصادية في يد حكومة تسيطر عليها فئة استغلالية، وقد أدت الهوة الكبيرة بين تصريحاتهم الانتخابية وتصرفاتهم السياسية إلى التدهور الكبير في شعبيتهم في الوقت الحالي، لأن الشعب الفقير لا يمكن أن يثق بالأثرياء الفاسدين.



ما هي خططك المستقبلية؟ وهل تشتمل على إعادة ترشيح نفسك لرئاسة رومانيا مرة أخرى؟

● إن اهتماماتي السياسية في الوقت الحالي تنحصر في تكوين وإعداد نخبة من الشباب الروماني من أجل الدخول إلى عالم جديد من التعاون والتنافس والاتحاد، عالم يبدأ مع انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد بدأت فعلاً في إعداد برامج في هذا المجال، أحد هذه البرامج يهدف إلى تطوير وفهم الاختلافات الثقافية في نظام التعليم العالي بمساعدة منظمة الفرانكوفونية، وبرنامج آخر لمساعدة الجيل الجديد المتميز من الطلاب، ورجال الأعمال، والمديرين، والنقابيين .. الخ، لتدعيم التضامن بينهم، وتسهيل الاتصال والحوار مع المجتمع الروماني، وتعميق وعيهم بالانتماء إلى النخبة الأوروبية الجديدة.

قضايا السياسة الدولية

- تقرير بيكر - هاملتون .. رؤية واقعية ومستقبل مجهول
- العراق بين الفوضى وفرص "الحل" الإقليمى
- انتخابات الكونجرس الأمريكى وسقوط مشروع المحافظين الجدد
- أزمة لبنان .. صراع الداخل وأجندات الخارج
- مشروع القانون الأرمنى وتأزم العلاقات التركية - الفرنسية
- نضوب النفط فى اليمن .. الآثار والتداعيات
- تداعيات الانتشار النووى فى منطقة الخليج على دول مجلس التعاون
- الصومال بين صعود المحاكم الإسلامية وحسابات واشنطن

- ❐ فى الشأن السودانى
- ❐ تحت الضوء

تقرير بيكر - هاملتون .. رؤية واقعية ومستقبل مجهول

■ خليل العناني*

بعد تسعة أشهر من تشكيلها، أصدرت "مجموعة دراسة العراق"، التي يرأسها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، ولي هاملتون الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الامريكي، تقريرها حول الأوضاع في العراق، وكيفية معالجة المأزق الأمريكي هناك. وهي المجموعة التي عرفت لاحقا باسم "لجنة بيكر- هاملتون" التي أصدرت تقريرها في السادس من ديسمبر ٢٠٠٦، والذي تضمن ٧٩ توصية تم تقديمها للرئيس الأمريكي جورج بوش للنظر فيها، والبحث في إمكانية الأخذ بها.

ردود أفعال متفاوتة :

لم يقدم تقرير بيكر - هاملتون حلا سحريا للأزمة العراقية، ولم يكن لأحد أن يتوقع عكس ذلك، وهو ما اعترف به القائمون على إعداد التقرير أنفسهم، وذلك على الرغم من الضجة الكبيرة التي أثارتها مداولات المجموعة طيلة الشهور القليلة الماضية. بيد أن ذلك لا ينفي الجدية التي تعاطى بها التقرير مع حقيقة المأزق الأمريكي في العراق، وسبل الخروج التي يمكن اللجوء إليها، إذا ما رغبت الإدارة الأمريكية في ذلك.

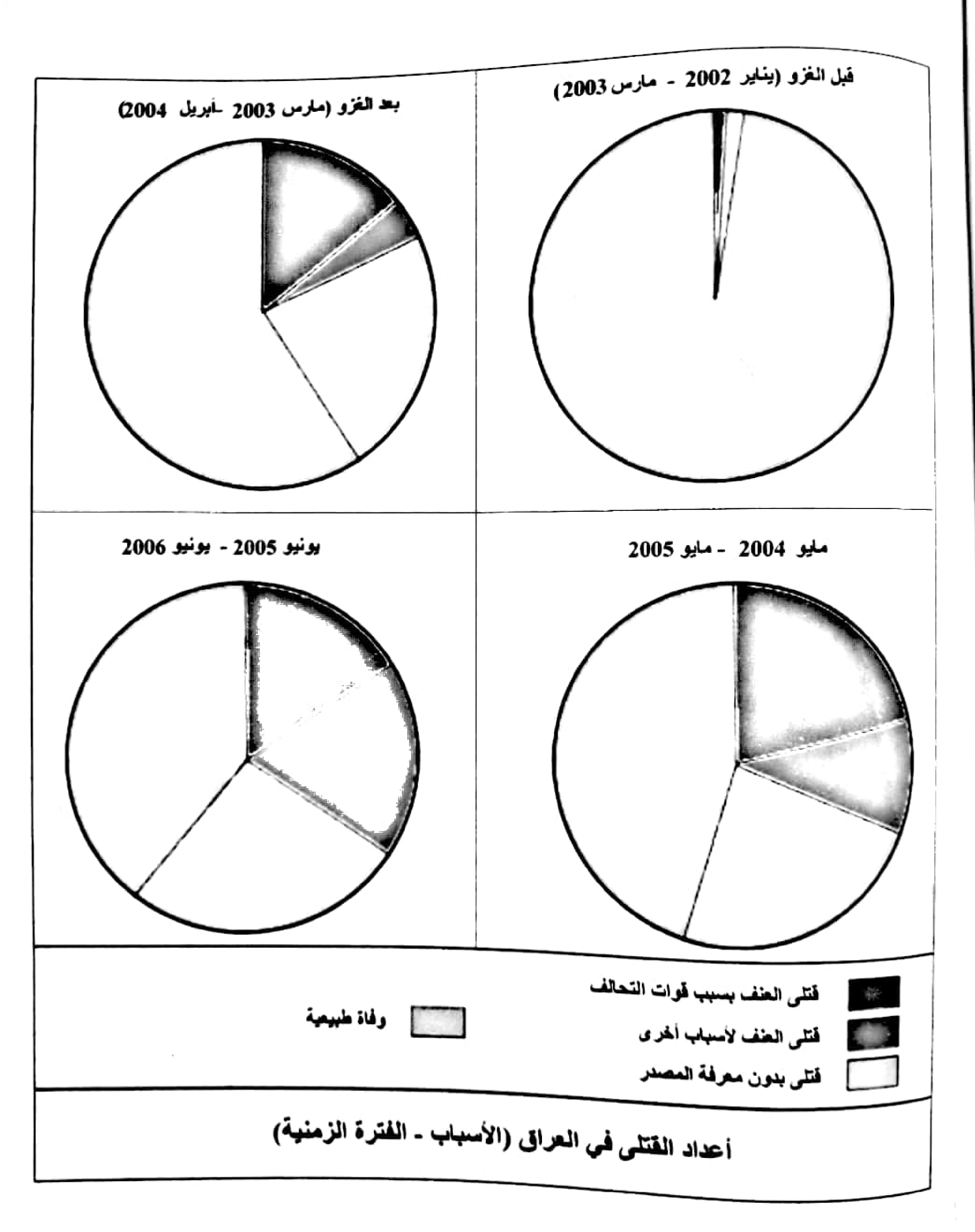
ويعكس الحجم الكبير للتقرير (١٦٠ صفحة) مدى الاهتمام بتشخيص الوضع الراهن في العراق من مختلف زواياه، الداخلية والإقليمية والدولية، ومحاولة إبراز مدى التشابك الذي يربط بين هذه الزوايا مع بعضها بعضا. ولعل أقل ما قد يقال عنه إنه يقدم تشخيصا دقيقا لأبعاد المأزق الأمريكي في العراق، فيما يعتبره البعض بمثابة "إعلان واقعي" عن ضرورة تغيير المسار الراهن، من أجل الخروج من هذا المأزق. في حين تتسم أفكار التقرير بالكثير من "الجرأة" التي غابت عن السياسة الخارجية الأمريكية طيلة مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

لذا، لم يكن غريبا أن يبدى العديد من الأطراف عدم ارتياحهم لما جاء في التقرير، كل حسب مصالحه. فعلى الجانب الأمريكي، لم يبد الرئيس بوش تعاطفا مع توصيات التقرير، خصوصا فيما يتعلق بتلك التي تطالب بفتح حوار مع سوريا وإيران، في حين نظر إلى التقرير برمته كما لو كان محاولة لاستهدافه شخصيا، ذلك أن القبول بما جاء في التقرير يعني فشل استراتيجيته التي اتبعها في العراق والمنطقة طيلة السنوات الست الماضية، وضرورة البحث عن استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار التوصيات التي جاء بها التقرير.

أما بالنسبة للعراقيين، فقد اختلفت مواقف الفرقاء من توصيات التقرير ما بين مرحب ومتحفظ ومندد. ففي الوقت الذي رحب فيه رئيس الوزراء المالكي "شيعي" بتوصيات التقرير، خصوصا تلك التي تطالب بتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم للحكومة العراقية، فضلا عن الدعوة إلى إجراء حوار إقليمي لمناقشة الأوضاع في العراق، تحفظ السنة على توصيات التقرير حتى يتم الشروع فعليا في تنفيذ توصياته، خصوصا تلك التي تعوض الكثيرين منهم عما تعرضوا له طيلة الأعوام الثلاثة الماضية. بينما رفض الاكراد توصيات التقرير - جملة وتفصيلا - نظرا لتشديده على ضرورة إعطاء مزيد من القوة للحكومة المركزية، والتي يرى الاكراد أنها ستكون على حساب سلطات إقليم كردستان الذي يتمتع بالحكم الذاتي منذ أوائل التسعينيات، فضلا عن رفضهم للتوصية التي تطالب بوضع مدينة "كركوك" تحت التحكيم الدولي، وهي التي يعتبرونها جزءا لا يتجزأ من إقليم كردستان.

أما على الجانب الإقليمي، ففي الوقت الذي وصفت فيه سوريا التقرير بأنه جاء "موضوعيا"، خصوصا فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به دول الجوار في تحقيق استقرار العراق، اتسم رد الفعل الإيراني بالحذر الشديد، انتظارا لما يمكن أن يتخذه الرئيس بوش من إجراءات فعلية على أرض الواقع.

(*) مساعد مدير تحرير مجلة السياسة الدولية.



أعداد القتلى في العراق (الأسباب - الفترة الزمنية)

إصلاح ما أفسده المحافظون الجدد :

خمس نقاط رئيسية تكشف عن مدى الجدية التى تعاطى بها التقرير مع الحالة العراقية، أولها: توجيه نقد لاذع للاستراتيجية التى تتبعها الإدارة الحالية فى العراق، وقد بدت مقدمة التقرير كما لو كانت موجهة بشكل شخصى للرئيس الأمريكى جورج بوش، والتى تؤكد فشل سياسته التى اتبعها فى العراق طيلة السنوات الثلاث الماضية، وافضت إلى حال الفوضى وعدم الاستقرار التى يعيشها العراق الآن. وثانيها: تاكيد عدم وجود حل "سحرى" أو ضمانات مؤكدة لإمكانية نجاح الولايات المتحدة فى العراق. بيد أن هذا لا ينفى إمكانية البحث عن مخرج "معقول" من هذا الوضع المعقد من خلال مجموعة من التوصيات، التى ربما لا تروق للإدارة الأمريكية. وثالثها: الإصرار على ربط الملف العراقى بغيره من الملفات الملتهبة على الساحة العربية وفى مقدمتها الصراع العربى - الإسرائيلى. ورابعها: الإسهاب والتفصيل فى العديد من القضايا التى كان يتم التعاطى معها باستخفاف من قبل، مثل دمج البعثيين فى الحياة السياسية، والحوار مع مختلف فصائل المقاومة العراقية، وإعادة الاعتبار للحكومة المركزية فى العراق. وخامسها: طرح جميع الحلول على المائدة، وكسر التابوات "الأيديولوجية" التى وضعها المحافظون الجدد فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية، وفى مقدمتها حتمية الحوار والتعاون مع إيران وسوريا.

وبدون الاستغراق فى تناول توصيات التقرير، التى بلغت ٧٩ بندا، يمكن القول إن "روح التقرير" هيمن عليها استهداف معالجة السياسات الأمريكية الخاطئة التى جرت فى العراق طيلة الأعوام الثلاثة الماضية، خصوصا مع تولى بول بريمر مهامه فى العراق كمخطط ومنفذ للسياسة الأمريكية. فمن بين (٧٩) بندا تنفيذا، فإن ما يقرب من (٣٥ بندا) تختص بإصلاح الأوضاع الخاطئة التى أحدثتها استراتيجية بول بريمر فى إدارة العراق، وأوصلته إلى الحال المأساوية الراهنة.

فمن جهة أولى، يشير التقرير إلى ضرورة مراجعة الدستور العراقى من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، "ويجب أن يتم ذلك فى شكل عاجل"، وهى الخطيئة الأعظم التى أحدثها بول بريمر فى العراق، حين ضغط بقوة من أجل ترسيخ الفيدرالية كحل وحيد لإدارة العراق، وما أحدثه ذلك من "شرخ" كبير فى العلاقة بين الطوائف العراقية.

ومن جهة ثانية، يشترط التقرير ضرورة " إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين"، كضمانة لتحقيق المصالحة الوطنية المأمولة فى العراق، فضلا عن إتاحة مبادرات للعفو و"إيجاد سبل للتوفيق بين الد الأعداء السابقين"، وذلك دون أى تدخل أمريكى لإعاقة هذه المبادرات أو إفشالها بالوسائل التشريعية والتنفيذية، وذلك فى إشارة قوية إلى فشل سياسة "اجتثاث البعث" التى رآها بريمر وسيلة فعالة فى الانتقام من النظام العراقى السابق، وذلك بإيعاز من بعض القيادات العراقية السابقة.

ومن جهة ثالثة، يطالب التقرير بضرورة تقاسم العائدات النفطية، وذلك من خلال الحكومة المركزية ووفق عدد السكان، فى محاولة لتهدئة المخاوف السنية من عدم الحصول على حصتهم فى نفط "بلادهم".

ومن جهة رابعة، يشدد التقرير على ضرورة فتح حوار مع جميع أطراف المقاومة العراقية (باستثناء القاعدة بالطبع)، وذلك فى إشارة قوية إلى الفشل فى مواجهة حالة التمرد، ومحاولة تقليل خسائره بأى شكل.

ومن جهة أخيرة، يسعى التقرير إلى إيجاد حل "منطقى" لقضية كركوك وذلك من خلال آلية التحكيم الدولى، وهى محاولة للتخلص من استراتيجية "المحاصصة" الطائفية التى اتبعها بول بريمر فى توزيع "الكعكة" النفطية على الفصائل العراقية، كل حسب وزنها السياسى والعددى.

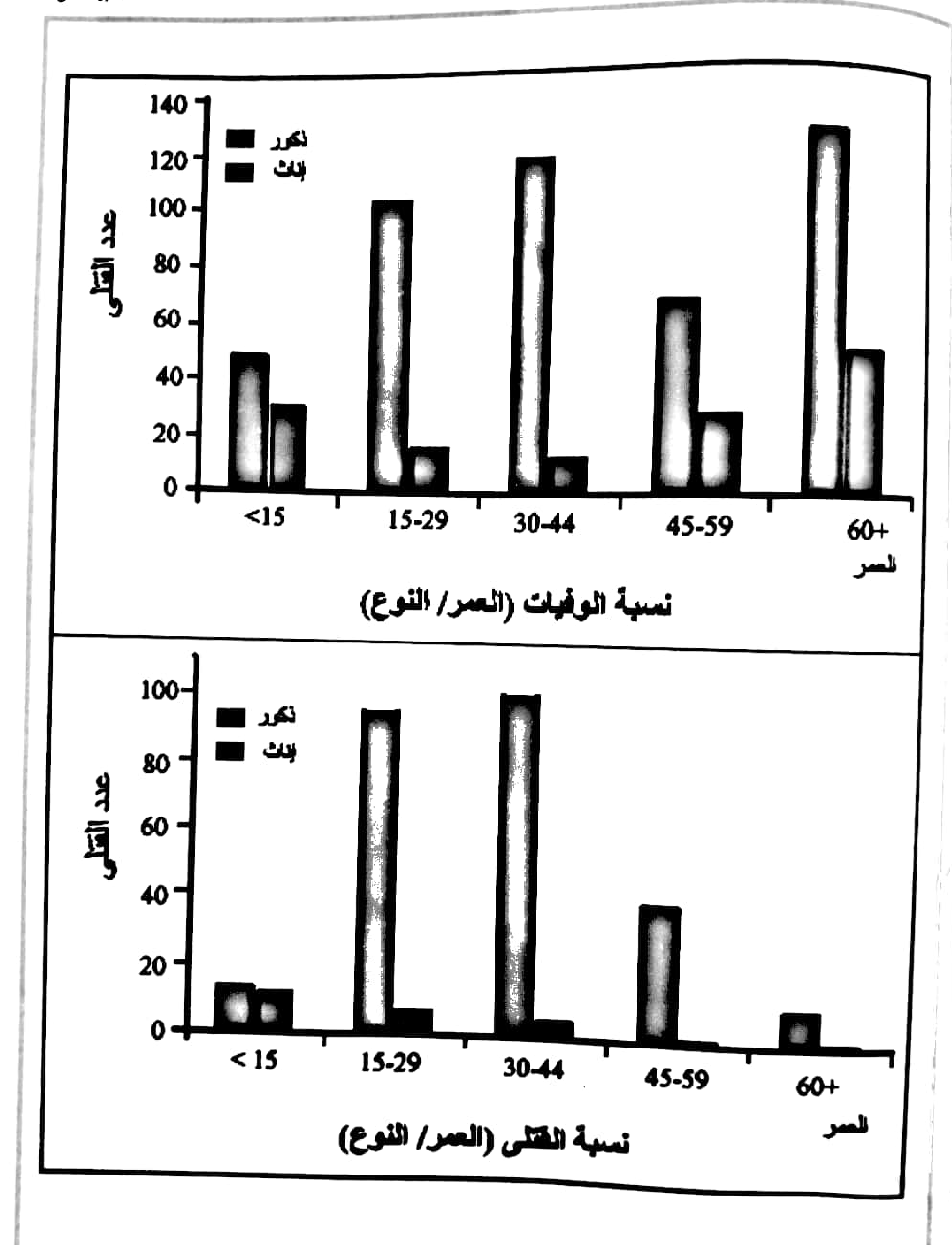
العودة للجذور :

ربما أفضل ما جاء به تقرير بيكر- هاملتون هو اللجوء إلى استراتيجية "العودة للجذور" وذلك فيما يخص معالجة الملف العراقى. وقد كان مفاجئا للكثير أن يركز التقرير على الصراع العربى - الإسرائيلى، باعتباره "الجذر الحقيقى" للأزمة الراهنة فى الشرق الأوسط.

بالطبع، جاء هذا التركيز كمحاولة لاختراق "البوابة السورية"، بوصفها الممر نحو تهدئة الوضع فى العراق، بيد أنه لا ينفى مدى الجرأة التى تعاطى بها التقرير مع الملف الأزلى للمنطقة. والأكثر من ذلك أن تناول التقرير لملف الصراع العربى- الإسرائيلى لم يكن تقليديا، على نحو ما يجرى عادة فى مثل هذه الأحوال، ولكنه امتد كى يصل إلى المفاصل الحقيقية لهذا الصراع.

ولعل أفضل ما جاء به التقرير أنه لم يتعاط مع هذا الملف وفق أسلوب "القطعة"، وإنما باعتباره "كتلة واحدة" لا تتجزأ، تتمثل حلقاتها الثلاث فى فلسطين ولبنان وسوريا. وفى شأن الأولى، حقق التقرير اختراقا "غير مسبوق" بالعودة إلى أساسيات الحل التاريخى، اعتمادا على مرجعية قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ولعلها المرة الأولى - منذ زمن بعيد - أن يخرج تقرير أمريكى، بمثل هذه التوصية. فقد دأبت الخارجية الأمريكية، ومن يمثلها، طيلة العقود الثلاثة الماضية، على أن تتجاهل هذين القرارين، والقفز فوقهما عبر أدوات مختلفة مثل محادثات السلام (مدريد ١٩٩١)، أو عبر مبدأ "الأمن مقابل السلام"، أو مؤخرا عبر "خريطة الطريق". كما يعيد التقرير طرح قضايا الحل النهائى إلى طاولة التفاوض، والخاصة بالحدود والمستوطنات، والقدس، وحق العودة، ونهاية الصراع، والتى ظن البعض أنها شيعت مع "خطاب الضمانات" الشهير الذى حصل عليه رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق أرييل شارون من الرئيس الأمريكى جورج بوش فى أبريل ٢٠٠٤.

أما بالنسبة للثانية والثالثة، فكم كان مفاجئا أن يعود الربط بين المسارين السورى واللبنانى مجددا فى إطار أى عملية تفاوضية مع إسرائيل، بعد أن ظن كثيرون زوال مثل هذه اللغة، وانتفاءها من قاموس الدبلوماسية الأمريكية، خصوصا بعد التوتر الشديد الذى شهدته، ولا تزال، العلاقات بين دمشق وبيروت على مدى العام ونصف العام الأخيرين. وتتمثل المفاجأة الأبرز فى طرح التقرير لمسألة الجولان على طاولة التفاوض مجددا، وهى التى تعد، وفق حسابات الأمريكيين والإسرائيليين، خارج سياق أى عملية تفاوضية مع سوريا


140
120
100
80
60
40
20
0
ذكور
إناث
عدد القتلى
<15
15-29
30-44
45-59
60+
العمر
نسبة الوفيات (العمر/ النوع)
100
80
60
40
20
0
ذكور
إناث
عدد القتلى
< 15
15-29
30-44
45-59
60+
العمر
نسبة القتلى (العمر/ النوع)

ما لم يذكره التقرير :

ربما تتسم أفكار التقرير بالكثير من "الجرأة" غير المعتادة على السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. بيد أنه في الوقت نفسه أغفل، ربما عن عمد، بعض القضايا التي كانت جديرة بالاهتمام، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

أولا: لم يحدد التقرير جدولا زمنيا للانسحاب الأمريكي من العراق، في حين أشار باقتضاب إلى ضرورة أن يتم سحب معظم القوات المقاتلة في العراق بحلول عام ٢٠٠٨. ولا أدرى لماذا لم تحدد اللجنة العام المقبل ٢٠٠٧ كهدف لبدء سحب القوات الأمريكية من العراق؟ وما إذا كان للأمر علاقة بانتهاء ولاية الرئيس الأميركي جورج بوش الثانية أم لا؟

ثانيا: يتحدث التقرير عن "هجوم دبلوماسي" أمريكي على العراق والمنطقة، (البند الثاني في الملخص التنفيذي للتقرير)، ليس بهدف تقويم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط برمتها، ولكن من أجل ضمان الخروج الأمريكي الآمن من العراق. وفي هذا الإطار، حدد التقرير آليتين لضمان تحقيق ذلك، الأولى هي: "عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو جامعة الدول العربية، للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة حضورها الدبلوماسي في العراق". والثانية: إنشاء "المجموعة الدولية لدعم العراق" التي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق، فضلا عن غيرها من بلدان المنطقة والعالم". بالطبع، ليس هناك جديد في هذا السياق، وهي توصية تم طرحها من قبل في أكثر من مناسبة، وجاءت على لسان العديد من المسئولين في العالم العربي منذ وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي. وبالرغم من ذلك، فإن هاتين الآليتين تصطدمان بجدار مثلث، أول أضلاعه: رفض الرئيس الأمريكي جورج بوش ذاته لهما، خصوصا فيما يتعلق بإشراك إيران وسوريا كأطراف أساسية في ديناميات الآليتين، وهو الذي صرح - عشية صدور التقرير - بضرورة امتثال كلا البلدين للشروط الأمريكية قبل إشراكهما في أى عملية سياسية - تفاوضية تخص العراق. وثاني الأضلاع: هو عدم ضمان قيام الدولتين بلعب دور مؤثر في إعادة الاستقرار داخل العراق، خصوصا في ظل عدم الإشارة إلى أى مزايا "محددة" يمكن لكلتا الدولتين الحصول عليها نتيجة القيام بمثل هذا الدور. وثالثها: رفض بعض القوى العراقية لأى دور إقليمي، نظرا لتداخل الأبعاد المذهبية والطائفية في صياغة مواقف العديد من دول الجوار، خصوصا في ظل الانقسام الرهيب بين الطوائف العراقية ذاتها.

ثالثا: يتبنى التقرير منهج "العصا والجزرة" في التعاطي مع الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي. فمن جهة، يوصي بحشد الدعم الإقليمي والدولي الممكن لهذه الحكومة، في الوقت الذي يهدد فيه بقطع المعونات المادية والمعنوية إذا ما فشلت الحكومة في وقف حال العنف وعدم الاستقرار الراهنة، وهو ما يثير التكهنات حول احتمالات التدخل الأمريكي لتغيير الحكومة الحالية، والانقضاض على التجربة الديمقراطية في العراق التي كثيرا ما روجت لها الإدارة الأمريكية.

تحديات برسم التنفيذ :

يعد التقرير نوعا من "جلد الذات" الأمريكي المتأخر، وهو بمثابة "ورقة أخيرة" يجب على الإدارة الأمريكية الالتفات إليها، دون النظر لحساباتها الداخلية، خصوصا في ظل الاستقطاب المتوقع بين الديمقراطيين والجمهوريين.

بيد أن المأزق الحقيقي الذي يواجه توصيات التقرير ليس صعوبة تنفيذ مقترحاته على أرض الواقع، بقدر ما هو في مدى "اقتناع" الرئيس الأمريكي جورج بوش بهذه التوصيات، وقدرته على التعاطي معها بجرأة وواقعية، بعيدا عن أى أفكار أو مواقف مسبقة.

من جهة أخرى، لا يخرج تقرير بيكر- هاملتون عن كونه مجرد "توصيات"، لا تتسم بأية صفة إلزامية ممكنة للرئيس بوش وإدارته، وهو الذي رفض معظمها، وكذلك فعلت وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس. ويبدو أن ثمة تحديات لا مفر منها سوف تعطل فرص تطبيق توصيات هذا التقرير على أرض الواقع، ليس أقلها ما يلي:

- البعد الذاتي الذي يتعاطى به الرئيس بوش مع توصيات التقرير، حيث يشير البعض إلى أنه المستهدف الرئيسي من التقرير. ويبدو التقرير كما لو كان "صفعة" قوية لأفكار بوش وتوجهاته التي اتبعها في المنطقة طيلة السنوات الثلاث الماضية، ولن يكون سهلا إقناعه بالتخلي عنها، رغم فشله الذريع في تنفيذها.

- البعد الإقليمي: فعلى الرغم من الاهتمام الشديد الذي أولاه التقرير لمسألة الحوار مع إيران وسوريا، وذلك من خلال تدشين "آلية إقليمية" لتهدئة الوضع في العراق، إلا أنه لا توجد أى ضمانات حقيقية لنجاح مثل هذه الآلية في تحقيق أهدافها، ناهيك عن رفض الرئيس بوش ذاته التخلي عن نهج "الإقصاء" المتبع حاليا مع كل من سوريا وإيران، وعدم اقتناعه بضرورة إشراكهما في أى آلية إقليمية، وهو الذي صرح عشية صدور التقرير بضرورة امتثال كلا البلدين للشروط الأمريكية قبل إشراكهما في أى عملية سياسية تفاوضية تخص العراق. فلا "مفاوضات مباشرة مع ايران إلا إذا أوقفت تخصيب اليورانيوم، ولا محادثات مع سوريا إلا إذا أوقفت دعم الارهاب" على حد تعبيره (الحياة، ٨ ديسمبر).

- البعد العراقي: ويتعلق بالرفض العلني لمختلف القوى العراقية لبعض توصيات التقرير. فعلى سبيل المثال، يرفض الشيعة، خصوصا تيار عبد العزيز الحكيم، أى دور إقليمي في العراق، والذي يعارض أى مؤتمر دولي لمناقشة الأوضاع هناك. في حين يرفض الأكراد أى حديث عن تقوية الحكومة المركزية على نحو ما أوصى به التقرير. في حين يرى السنة أن لا مخرج من الوضع الراهن إلا بمؤتمر دولي على غرار ما نادى به الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان.

قد يرى البعض أن تقرير بيكر- هاملتون قد جاء متأخرا، وكان له أن يصبح أكثر إفادة لو أنه صدر عشية سقوط بغداد. وحدد المنهج الأمريكي لإدارة العراق على نحو واقعي. بيد أنه سيظل "وثيقة" تاريخية يقاس بها مدى النجاح الأمريكي في تجاوز "الورطة" العراقية.

ما هي مجموعة دراسة العراق؟

* أطلقت مجموعة دراسة العراق (Iraq Study Group) فى ١٥ مارس ٢٠٠٦، بعد اجتماع فى الكونجرس الامريكى.

* الغرض من انشاء اللجنة هو تقييم الوضع فى العراق منذ صيف ٢٠٠٥، وصياغة تقرير تقدمه اللجنة نهاية هذا العام تقترح فيه سبلا لحل الأزمة فى العراق. وتعتبر اللجنة مستقلة عن الادارة الأمريكية.

* عرفت مجموعة دراسة العراق بـ"لجنة بيكر" أو "لجنة بيكر-هاملتون" بسبب رئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، والرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية فى مجلس النواب الامريكى لى هاملتون لها، إلا أن اسمها الرسمى هو "مجموعة دراسة العراق".

* أسست المجموعة بطلب من عدد من النواب الامريكيين من كلا الحزبين الديمقراطى والجمهورى. النائب الجمهورى فرانك وولف (من ولاية فيرجينيا) كان من أشد المطالبين بإنشاء المجموعة، وطالب بإشراك شخصيات لديها خبرة فى شئون الشرق الاوسط، ولكن غير تابعة للادارة الأمريكية الحالية.

* لم يحدد عمل المجموعة وقت إطلاقها، ولكن تركزت على تقييم النقاط التالية:

(البيئة الاستراتيجية للعراق والمنطقة - أمن العراق وأبرز التحديات أمام تحسين الأمن - التطورات السياسية فى العراق بعد الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة - الاقتصاد والإعمار).

* على الرغم من أن البيت الابيض لم يشكل اللجنة، إلا أنه رحب بإنشائها وسهل عملها، خاصة فى العراق. التقى بوش بالمجموعة للمرة الأولى فى ١٤ يونيو ٢٠٠٦، والتقى برئيسى اللجنة مرات عدة منذ ذلك الحين.

* أصدرت اللجنة تقريرها حول العراق فى السادس من ديسمبر ٢٠٠٦.

* يعمل معهد الولايات المتحدة للسلام على تسهيل عمل مجموعة دراسة العراق بطلب من النائب وولف. ولدى المعهد، ومقره واشنطن، عدد من الخبراء فى الشأن العراقى الذين يدعمون عمل المجموعة من خلال البحث، وإقامة ورش عمل مغلقة لدراسة وضع العراق. وتدعم اللجنة ثلاث مؤسسات أخرى، هى: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومركز دراسة الرئاسة، ومعهد جيمس بيكر للسياسة العامة فى جامعة رايس.

المصدر

جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٢١٤، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦.

العراق بين الفوضى وفرص "الحل" الإقليمى

■ صـــلاح النصـــراوى *

يدور السؤال الذى يواجه معظم المراقبين والمحللين السياسيين الآن حول ما إذا كان اشتداد الأزمة العراقية، بكل مظاهرها المحلية والإقليمية والدولية خلال الأشهر الماضية، هو عنوانا لحل فى الأفق، أم أنه، على العكس من ذلك، دليل على دخول العراق، بعد نحو أربعة أعوام من الاحتلال والصراع المذهبى، نفقا مظلما لا خروج منه؟

ولئن كان هناك اتفاق شبه تام بين المحللين على أن الأزمة العراقية قد وصلت فعلا الى مشارف نهايتها، فان ثمة أملا وحيدا بأن تنهمك الأطراف المعنية والمتورطة فى هذه اللحظات الاخيرة، فى عمل جدى لإدارتها بطريقة خلاقة تؤدى إلى إنقاذ العراق من هذا المصير المأساوى، وهو ما يمكن أن يرتقى الى مصاف الحل السحرى أو المعجزة.

وفقا للمعطيات التى أفرزتها الاوضاع العراقية حتى نهاية العام الماضى، فان كلتا العمليتين السياسية والامنية قد وصلتا الى طريق مسدود فى ظل فرز طائفى وسياسى واضح، والفشل فى إقناع المقاومة السنية العربية بالانضمام الى العملية السياسية واستمرار التدهور الامنى، وحالة عدم الاستقرار وانحدارها الى حافة الحرب الاهلية الطائفية. واذ جرت بعض المحاولات خلال الاشهر الماضية لإنهاء الازمة، او حتى حلحلتها، فانها اصطدمت بعوائق كبيرة، على راسها تخندق الاطراف الداخلية فى متاريسها الحصينة، وتفاقم الوضع الى صراع طائفى دموى مكشوف بين الجماعات السنية والشيعية، وعجز الولايات المتحدة الامريكية، القوة المحتلة، عن ايجاد التوليفة المناسبة لحل سياسى، او عسكرى، للتمرد الناشىء ضد قواتها وضد الحكومة، وترددها فى الانسحاب من العراق، او حتى تحديد موعد له، وهو الامر الذى تشترك فى المطالبة به جماعات المقاومة مع بعض الجهات الاخرى المشاركة فى العملية السياسية.

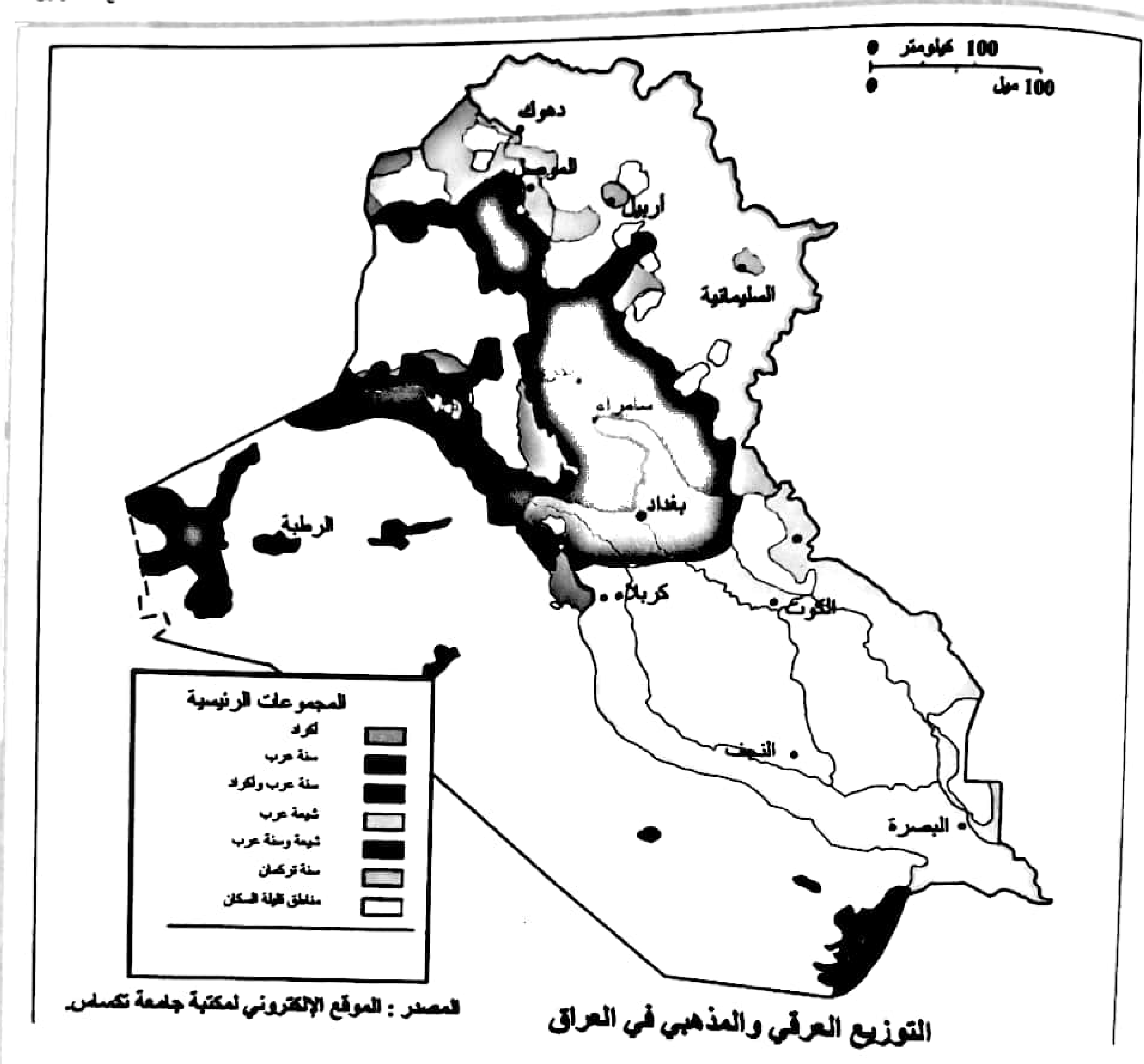
فبعد تسلمها السلطة عقب الانتخابات التى جرت فى شهر ديسمبر ٢٠٠٥ ، قامت حكومة نورى المالكى بطرح مبادرة للوفاق الوطنى، استهدفت بالاساس ضم الجماعات السنية العربية الرافضة للعملية السياسية، والتى ظلت حتى الان تصطدم برفض هذه الجماعات لها، والتى بقيت متشبثة بمواقفها التى تستهجن العملية السياسية برمتها، باعتبارها من صنيعة الاحتلال الذى تعتبره غير شرعى، وتطالب بانسحابه قبل ولوجها أى حوار او مفاوضات بشأن مستقبل العراق. ولم يكن رفض هذه القوى هو وحده الذى اوصل العملية الى طريق مسدود، بل إن القوى السنية العربية التى شاركت فى الانتخابات وقبلت المشاركة فى الحكومة سرعان ما بدأت تتخلى عن تأييدها للعملية السياسية، مما ساعد على زيادة درجة الإرباك فى مسعى الوفاق، ووجه السهم الاخير لمبادرة المالكى التى أجهضت تماما مثلما اجهضت قبلها مبادرة الجامعة العربية.

تسييس العلاقات الطائفية :

إن جوهر المشكلة العراقية الحالية يكمن فى صياغة النظام الجديد، الذى اعقب الحرب الامريكية، التى اسقطت نظام صدام حسين على اساس تقاسم السلطة والثروة، وفق نظام محاصصة طائفى وقومى فى بلد لم تنضج فيه الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية، ولم تكن فيه القوى الاجتماعية قد استعدت لهذا النوع من الانظمة المتقدمة التى توفر اللامركزية فى ادارة الدولة والعدالة فى توزيع الثروات الوطنية. وسواء اكان الاحتلال هو المسئول عن ذلك، أم القوى السياسية التى هيمنت على المسرح فى ظله، أم تلك القوى التى ناوأته بشراسة مدافعة عن مصالحها التى خسرتها نتيجة التغير الكبير، فان واقع الحال يشير الى شرذمة سياسية واجتماعية ادت - على عكس ما كان يراد لها - الى انهيار سلطة الدولة وتفكك النسيج الاجتماعى، وتهديد الكيان الوطنى العراقى ذاته

ولأن الاطراف السنية العربية شعرت بانها الخاسر الاكبر فى

* كاتب عراقى.



المصدر : الموقع الإلكتروني لمكتبة جامعة تكساس.

التوزيع العرقي والمذهبي في العراق

عملية تقاسم السلطة والثروة، فى بلد ادارته لاكثر من ثمانين عاما. فقد اظهرت معارضتها للعملية السياسية باشكال مختلفة، الا انها بالنتيجة كانت تعبر عن رفض جماعى قوى للعملية واصرار لا يلين على تغير النتائج المتحققة منها. فمن ناحية، كانت قوى سنية عربية، مثل جبهة التوافق العراقية التى تضم افرادا وجماعات اسلامية وقومية، قد شاركت فى كتابة الدستور وفى الانتخابات، كما انها انضمت الى حكومة المالكى فيما بدا محاولة لتعديل المسار من داخله. من ناحية اخرى، بقيت قوى أخرى على مواقفها ليس فقط فى رفض العملية السياسية ونتائجها، بل إنها صعدت من مقاومتها المسلحة بهدف افشالها للعملية، وربما ايضا التفكير فى دحرها والاستيلاء على السلطة من جديد.

على الجانب الاخر، فقد اصرت القوى الشيعية والكردية على تعزيز قبضتها على السلطة والثروة، متخندقة وراء مكاسبها التى رات انها حققتها باعتبارها صاحبة الاغلبية العددية، اولا، ولضمان عدم تكرار التجربة القديمة التى بنيت على أساسها الدولة العراقية الحديثة، التى رأوا دائما انها أجحفت بحقوقهم السياسية والاقتصادية والمذهبية والقومية، ثانيا. وقاومت هذه القوى بشراسة ايضا كل المحاولات التى جرت، سواء تلك التى جاءت نتيجة لاستمرار اعمال العنف والتمرد، او نتيجة الضغوط السياسية من قبل الاطراف السنية المشاركة، او من قبل الامريكيين، او من بعض الاطراف الاقليمية على إجبارهم على أو إقناعهم بإعادة مسار العملية السياسية الى نقطة البداية، ومن ثم البدء من جديد بهدف تحقيق معادلة جديدة تتيح للقوى السنية مكاسب تمكنها من الانضمام للعملية والمشاركة فى السلطة.

انهيار امنى شامل :

اما من الناحية الامنية، فقد بلغ مستوى التدهور الامنى وحالة عدم الاستقرار فى الاشهر الثلاثة الاخيرة درجة كبيرة فاقت ما جرى خلال كل الفترة الماضية. فاستنادا لتقرير للامم المتحدة، فقد

تجاوز عدد القتلى فى شهر أكتوبر الماضى رقم ٣٧٠٠ شخص، وهو ما يزيد بنحو ٧٠٠ قتيل على عدد الضحايا فى الشهر السابق له، فى حين فاق عدد القتلى فى شهر نوفمبر تلك الارقام وفق بعض الاحصاءات التى نشرت. ولم يقتصر الأمر على عمليات القتل بمختلف الوسائل، منها المتفجرات والسيارات المفخخة وعمليات القتل على الهوية، بل امتد التدهور الامنى الى عمليات تطهير طائفى، خاصة فى بغداد، حيث تبادلت الميليشيات والقوى المسلحة من الطرفيين السنى والشيعى طرد عوائل بكاملها من بيوتها، فى خطوة استهدفت كل قوة طائفية تفريغ مناطقها من الطائفة الاخرى، استباقا لما يمكن ان يقع من محاولات للسيطرة الكلية على العاصمة. ومن المظاهر البارزة لتفاقم العنف ازدياد الهجرة والنزوح من العراق الى بلدان الجوار، حيث بلغ عدد النازحين العراقيين - وفقا لتقديرات المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة- ما يقارب مليونى شخص فى كل من سوريا والاردن ومصر واليمن وبعض دول الخليج، وهى أكبر عملية نزوح جماعى فى المنطقة منذ الحروب العربية - الاسرائيلية عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وفى الوقت نفسه، نزح نحو نصف مليون عراقى من بعض المدن، التى تعرضت بدورها الى عمليات التطهير الطائفى، الى مدن اخرى فى اوسع عملية نزوح داخلى يشهدها العراق فى تاريخه الحديث.

وفى ظل الانسداد السياسى والتدهور الامنى، برز ايضا المأزق الذى تواجهه ادارة الرئيس بوش فى العراق، والذى اتضح من خلال فشل العمليات العسكرية المتلاحقة فى وضع حد للتمرد فى الصف العربى السنى وعمليات العنف الطائفى الاخرى التى تتهم بها الميليشيات الشيعية، الامر الذى فاقم من حالة التدهور الامنى وعدم الاستقرار وبالتالى تعطيل وضع جدول زمنى واضح للانسحاب من العراق، وهو ما شكل بالنتيجة عبئا، لا على ادارة الرئيس بوش وحدها، بل على امريكا ذاتها التى بدأت تنزلق الى مأزق وطنى سياسى واخلاقى، اطلق الجدل ليس حول مستقبل الوجود الامريكى فى العراق فقط، بل حول مستقبل الوجود الامريكى فى المنطقة ومصالحها الدولية.

وسط هذه التداعيات كلها، جاءت النتائج التى خلصت اليها "مجموعة دراسات العراق" وهى اللجنة المستقلة، التى رأسها وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر وعضو الكونجرس السابق لى هاملتن، كأول محاولة لايجاد اجماع امريكى على الطريقة التى يمكن ان تخرج بها الولايات المتحدة من المستنقع العراقى بطريقة مشرفة. ولم يكن مستغربا أن تخلص اللجنة - فى تقريرها الذى قدمته بعد شهور طويلة من البحث والدراسة - الى أنه من غير الممكن مواصلة النهج ذاته المستمر منذ الغزو بسبب عدم جدواه. كما لفتت الى محدودية قدرة الولايات المتحدة على حل الازمة فى العراق، وحذرت من امكانية تجاوز التكاليف الأمريكية لترليون دولار فيما إذا استمرت الولايات المتحدة فى انغماسها فى العراق فترة أطول.

البحث عن مخرج :

وسط هذه التداعيات كلها، احتدم الجدال امريكيا وعراقيا واقليميا حول المأزق العراقى وسبل الخروج منه. امريكيا، جاءت نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس والخسائر الكبيرة التى الحقت بالحزب الجمهورى كصفعة قوية لسياسة ادارة الرئيس بوش فى العراق، والتى حملت مسئولية الهزيمة. كما وجهت النتائج التى خلصت اليها "مجموعة دراسات العراق - وهى اللجنة المستقلة التى رئسها وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر وعضو الكونجرس السابق لى هاملتن - ضربة اخرى لتلك السياسة، حيث انتهت هى ايضا الى عدم امكان مواصلة النهج ذاته المستمر منذ الغزو بسبب عدم جدواه فى ظل محدودية قدرة الولايات المتحدة على حل الازمة فى العراق والتكاليف الباهظة لاستمرار وجودها فيه.

ومع ذلك، فان من المؤكد ان اى مراجعة لسياسات الادارة تجاه العراق، وهو ما وعد به الرئيس بوش، قد لا تؤدى بالضرورة الى استراتيجية بناءة تلقى اجماعا امريكيا او عراقيا او اقليميا فهناك، كما اتضح من خلال السجال المحتدم بين النخب الامريكية السياسية والفكرية، شكوك حقيقية فى امكانية خروج امريكا من العراق دون ندوب عميقة ستتركها فى روح الامة الامريكية وأضرار جسيمة تلحق بسمعتها وهيبتها وحتى بمصالحها الدولية. إن اخطر ما يمكن ان ينتج عن هذا السجال هو قرارات انتقامية قد تتخذها الادارة الحالية تجاه العراق وتجاه دول المنطقة، جزاء على ما تراه دفعها للهزيمة فى العراق، خاصة فى ظل وجود تيار قوى يدعو الى الانسحاب وترك العراق والمنطقة يغرقان فى المستنقع الذى أوجدته فيها.

عراقيا، هناك توجس وقلق وارتباك لدى مختلف القوى العراقية المشاركة منها فى العملية السياسية والرافضة لها، جراء الاحتمالات المتوقعة للمراجعة الامريكية. فعلى مستوى القوى المشاركة، بدأت - فور ورود تقارير المراجعة الامريكية- اشارات عن مراجعات مماثلة فى بغداد تنذر بحركة اصطفافات جديدة، ربما ستنذر بتشكيلات سياسية وتحالفات مغايرة تتبادل الادوار بين موالاة للعملية السياسية ومعارضة، بل ومقاومة لها. ولعل اولى الاشارات الواردة بشأن ذلك هى التسريبات بشأن امكانية تشكيل تحالف بين المجلس الاعلى للثورة الاسلامية فى العراق- الذى يرأسه السيد عبد العزيز الحكيم -والقوى الكردية مع الحزب الاسلامى السنى، فى ائتلاف جديد يجمع بين الاطراف المذهبية والقومية الرئيسية فى البلاد فى المقابل، ظهرت احتمالات قيام تحالفات جديدة بين القوى العربية السنية الرافضة للعملية السياسية مع بعض القوى الشيعية والعلمانية على قاعدة التحضير لاحتمالات انسحاب امريكى مبكر، وضرورة الاستعداد لذلك.

إقليميا، ادى الحديث عن تصاعد الدعوات الى مؤتمر اقليمى، والى مشاركة سورية وايرانية فعالة، الى عملية خلط اوراق وارتباك فى المواقف، عبرت عنه القوى الرئيسية. كل بطريقته فالجامعة العربية- مثلا - اعربت عن قلق واضح بشأن عدم عقد مؤتمر الوفاق والمصالحة الذى كانت قد دعت اليه، ومنحت الحكومة مهلة اربعة اشهر لعقده، متجاوزة فكرة مؤتمر مماثل سعت الحكومة الى عقده، لكن دون مشاركة واسعة، خاصة من قوى المقاومة. وفى الوقت الذى ابدت فيه دول اخرى معنية بالوضع العراقى، كالسعودية والاردن، تحفظا صامتا حول فكرة المؤتمر الاقليمى، رحبت سوريا بالدعوة مع ابداء استعدادها

المساعدة على ارساء الاستقرار فى العراق. فى المقابل، اتسم موقف ايران، المتهمة بالتدخل فى العراق الى جانب حلفائها الشيعة، بالحذر، مترقبة - فيما يبدو- قرارا امريكيا واضحا مع انتظار الثمن المعروض عليها للمساعدة فى الخروج الامريكى من العراق.

العراق بين سيناريوهين :

مهما يكن، فان نتائج ما يقارب اربع سنوات من الاحتلال لا تبدو واعدة فى إنهاء المأزق العراقى ووضع حد للمأساة الفظيعة التى يعانى منها العراقيون، كما لا تزال تضع المنطقة على حافة منزلق خطير، ربما يعصف بما تبقى فيها من هدوء واستقرار. إلا ان ما هو جديد من أمر، وقد يفتح نافذة من الامل فى امكانية ايجاد حل لهذه المعضلة الكبرى، هو بدء التفكير الجدى فى بعض الاسباب الحقيقية لها، وهى التدخلات الاقليمية فى الشأن العراقى، التى تم تجاهلها كثيرا، والقيت تبعاته دوما إما على العراقيين او على الاحتلال، دون اعتبار للعامل الاقليمى الذى ما أن بدأ اللجوء الى مقاربته فى الحل، خاصة من خلال توصيات لجنة بيكر - هاملتن حتى اتضح حجمه الحقيقى فيما يجرى فى العراق وكشف اسبابه والمصالح التى تقف وراءه.

ما كشفت عنه الازمة العراقية وتطوراتها الاخيرة بوضوح هو وحدة وترابط الازمات الحالية فى المنطقة، والسعى الحثيث للاطراف المعنية لاستثمارها فى تحقيق مكاسب لصالحها، بعد ان اتضح ان الازمة وصلت الى نهايتها القصوى، وحان حسمها بعد ان التبست وتشابكت اوراق اللعب وخيوطها التى أمسكت بها كثيرا. فمثلا، كشف التلهف السورى والترحيب بتوصية اللجنة الامريكية لفتح الحوار معها عن حجم الدور الذى تلعبه سوريا فى العراق منذ اسقاط نظام صدام حسين ودعمها للمقاومة ضد الوجود الامريكى، كما اسفر عن استراتيجيتها القائمة على حل ازماتها المختلفة مع الغرب والولايات المتحدة من خلال ربط استعدادها لمساعدتها فى العراق بقضايا مثل الجولان والازمة اللبنانية، وملف المحاكمة الدولية فى قضية الحريرى، والدور السورى فى الموضوع الفلسطينى. وكشفت المواقف الايرانية الحذرة كذلك عن الاسلوب الذى ستلجأ اليه طهران فى تعظيم مكاسبها فى أى امكانية للحوار والتفاوض حول مجمل ملفاتها فى المنطقة، وعلى رأسها ملفها النووى، مقابل تعاونها فى حل الازمة العراقية، التى تشير الكثير من اصابع الاتهام اليها فى تأجيجها.

ولم يقتصر الامر على ذلك، بل كشفت الدعوة الى الحوار مع دول الجوار والدعوة الى المؤتمر الاقليمى عن حجم الصراعات والتنافس بين قوى المنطقة، والتى كان العراق مسرحا لها طيلة الفترة الماضية. ولعل أبرز قضايا الصراع التى تكشفت، والتى حاولت القوى الاقليمية التستر عليها فترة طويلة، هى قضية "الجيوبوليتيك" الشيعى الجديد، الذى اطلقت عليه تعبيرات شتى، منها بروز الهلال الشيعى، الذى رأت فيه بعض القوى السنية خطرا يهدد امن المنطقة واستقرارها من خلال الاخلال بالتوازن الاستراتيجى القائم منذ عقود. ما يطرحه هذا التطور الجديد هو التساؤل عما اذا كانت الدعوة للمؤتمر الاقليمى واشراك دوله فى السعى لحل المأزق العراقى ستدفع باتجاه هذا الحل ام أنها ستوجد ازمات وصراعات جديدة فى المنطقة وبين انظمتها ودولها التى كثيرا ما استغلت ازمات المنطقة فى صراعات وتنافس اقليمى؟

وفى ظل هذا التطور المتوقع، فان هناك سيناريوهين من المتوقع ان يؤدى احدهما الى انفراجة فى الوضع العراقى، ربما تمهد الى استقرار العراق ونهاية مأساته، بينما يؤدى الاخر الى تدهور الاوضاع فيه الى حرب اهلية طائفية لابد ان تنعكس بتداعياتها على عموم المنطقة. السيناريو الاول هو انعقاد مؤتمر اقليمى باشراف دولى، بعد التمهيد له بعملية وفاق وطنى عراقية، وعلى اساس قيام عملية سياسية جديدة جامعة يتم تطبيق بنودها باشراف وضمانات دولية.

ومن مهام المؤتمر الاقليمى هو انهاء التدخلات الاقليمية فى الشأن العراقى انهاء تاما والفصل بين القضية العراقية وقضايا المنطقة الاخرى بشكل لا يؤدى الى العودة الى هذه التدخلات مستقبلا. ولابد من الاقرار بأن نتائج مثل هذه تكاد تكون شبه مستحيلة بسبب رغبة بعض الاطراف الاقليمية وسعيها الى الربط بين مشكلات الاقليم ورفض اخرين لذلك. فمثلا، كانت اسرائيل فى منتهى الوضوح، حين رفضت اى ربط بين الصراع العربى - الاسرائيلى والوضع فى العراق، كما جاء فى تقرير بيكر-هاملتن. بينما تصر سوريا وايران على الربط بين الملفات المعنية بها كالجولان والبرنامج النووى والوضع فى العراق.

اما السيناريو الاخر، وهو نتاج فشل السيناريو الاول، فهو تدهور الوضع فى العراق الى حرب اهلية طاحنة ستؤدى الى تمزيقه لا إلى كيانات ثلاثة: كردية وشيعية وسنية كما تطرح الان، بل الى "جيتوات" دينية ومذهبية وعرقية وقبلية تفوق فى شرذمتها التجربة الصومالية، سواء من ناحية الصراعات الدموية التى ستنتج عنها، أو من ناحية استدعاء التدخلات الخارجية فيها. هناك قناعة عند بعض دول الجوار بأنها ستتمكن عن طريق ادارة الازمة من تطويق تداعيات الحرب الاهلية فى العراق وحصرها داخل محيطها العراقى، بينما تبقى الخيوط فى ايديها فى ادارة الصراعات الاقليمية، وهى قناعة زائفة فى كل الاحوال، وسيكون الركون اليها خطأ استراتيجيا ترتكبه هذه الدول ولابد ان تدفع ثمنه غاليا. إن أحد اخطر التداعيات لفشل الدول الاقليمية فى بلورة موقف جدى وموحد نحو العراق داعم لوحدته واستقلاله واستقراره هو انتقال عدوى الصراعات المذهبية والقومية اليها واحتمال تطور ذلك الى صراعات جديدة فيما بينها بسبب امتداد الجماعات الطائفية والعرقية والقبلية داخل هذه الدول وتشابك مصالحها الاستراتيجية.

لقد قيل دائما إن الفشل ليس استراتيجية فى العراق. وتثبت التجربة الآن ان هذا ينطبق على العراقيين مثلما ينطبق على الولايات المتحدة وعلى دول المنطقة. ولقد راهنت الاطراف الثلاثة على "الجنرال زمن" كثيرا باعتقادها أنه كفيل بحل المأزق الذى ساهمت بصنعه واتساعه، وعليها ان تواجه الآن مهمة فتح مخرج النفق الذى بنته بأيديها ثم دخلته دون انتظار لمزيد من الوقت الذى يكاد يمضى، بينما يزداد النفق ضيقا وعتمة.

انتخابات الكونجرس الأمريكي وسقوط مشروع المحافظين الجدد

■ د. خالد عبد العظيم *

أدت انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى فى السابع من نوفمبر ٢٠٠٦ إلى فوز الديمقراطيين بالأغلبية فى مجلسى النواب والشيوخ، وكان أعمق نتائج هذه الانتخابات أثرا سقوط مشروع المحافظين الجدد، وإعادة تحول السياسة الخارجية الأمريكية نحو الواقعية السياسية.

وقد أثبتت هذه الانتخابات أن حرب العراق كانت أكثر تأثيرا على الناخب الأمريكى من حرب فيتنام. ولا يمكن فهم أبعاد ما حدث فى السابع من نوفمبر ٢٠٠٦ إلا بمقارنته بما حدث فى عام ١٩٧٢ إبان حرب فيتنام. إذ إنه رغم أن الحزب الجمهورى الحاكم لم يتمكن في عام ١٩٧٢ من الحصول على الأغلبية فى مجلس النواب، فإنه حصل على ١٢ مقعدا إضافيا ليرتفع بذلك عدد مقاعده إلى ١٩٢ مقعدا. أما فى حالة حرب العراق، فقد حدث الوضع العكسى تماما، إذ تراجع الجمهوريون من ٢٣٢ مقعدا قبل الانتخابات، إلى ١٩٣ مقعدا، وهو تراجع كبير للغاية بالنسبة لحزب سياسى مؤثر.

ويعود هذا الاختلاف بين موقف الحزب الجمهورى فى الحربين إلى الحكنة السياسية التى كان الرئيس ريتشارد نيكسون يتمتع بها، إذ قام خلال العام السابق على الانتخابات بسحب خمسين الف جندى أمريكى من فيتنام مع بدء المفاوضات مع الثوار والتقارب مع الصين لاحتواء السوفيت، وبذلك نجح فى اقناع الناخبين بأنه رئيس يحرص على هيبة بلاده، ولكنه فى الوقت نفسه يحرص على حياة جنوده، لذا أعاد الأمريكيون انتخابه. اما فى حالة حرب العراق، فإن الإدارة الأمريكية أطالت الحديث عن النصر، لكن المواطن الأمريكى غدا لا يدرى تماما ما هو هذا النصر الذى يقصده جورج دبليو بوش، فى إطار التقارير المتواتره عن أن ٦٥٠ الف مدنى عراقى قد ماتوا، وما يزيد على مليونى مدنى عراقى آخرين قد فروا نزوحا من البلاد. وعن تصاعد عدد الانفجارات بشكل مخيف فى بغداد، والتى بلغت ٤٤٨ انفجارا خلال ٦ أشهر فقط من ٢٠ مارس ٢٠٠٦ إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦ ، وهو مما يعنى - بأبسط تعريفات العلم العسكرى- أن الجيش الأمريكى المتمركز بكامل قوته وعتاده فى بغداد قد بدأ فعليا يفقد سيطرته على مسرح العمليات.

لقد انبثق المشروع السياسى للمحافظين الجدد عن رؤية ايديولوجية للعلاقات السياسية الدولية، تعتبر أن القوة العسكرية هى الأساس الأول للسياسة الخارجية الامريكية وليس التفاوض، وهو ما يوضح لماذا تراجع إلى حد كبير دور الخارجية الأمريكية فى مواجهة البنتاجون خلال ادارة بوش. ولقد كان هذا واضحا بشكل خاص فى عهد كولن باول، ثم جاءت كوندوليزا رايس، لتتمكن بعد جهد من استعادة بعض النفوذ المفقود للخارجية الأمريكية. ومن ثم، فإن إقالة دونالد رامسفيلد، وهو احد غلاة المحافظين الجدد -الذين تجاوزوا الجانب الدفاعى بالتأثير على السياسة الخارجية الامريكية

(*) دكتوراه فى العلوم السياسية.

ذاتها- يمكن رؤيتها كاعتراف من جانب الإدارة الأمريكية بأنه حان الوقت لإعادة التوازن مجددا بين وزارتى الدفاع والخارجية، واللجوء- مرة أخرى- إلى التفاوض الذى يعتبر من كلاسيكيات الفكر السياسى الأمريكى، حتى إبان الحرب الباردة ومع أشد الخصوم ضراوة. ويعد هذا التحول انهيارا لأحد أهم معاقل المحافظين الجدد داخل الإدارة الامريكية.

مشروع المحافظين الجدد فى الشرق الأوسط :

برز مفهوم الضربة الاستباقية -والذى لم يكن دائما يحظى بقبول فى دوائر القرار السياسى الامريكى -كاقوى ما يكون فى أكتوبر عام ١٩٦٢ إبان أزمة الصواريخ الكوبية، حينما شرع السوفيت فى بناء منصات صواريخ نووية فى كوبا على بعد ٢٠٠ كيلومتر من شواطئ الولايات المتحدة. وكان هذا هو أخطر تهديد نووى تواجهه الولايات المتحدة فى ذلك الوقت. بيد أن الرئيس جون كيندى ومستشاريه السياسيين رفضوا تماما توجيه أى ضربة استباقية، لأنها كانت تحوى فى ثناياها خطرا بالغ الجسامة، نتيجة لتعقد بنية الردع السوفيتى وتطورها الكبير. وأثر جون كيندى سياسة الاحتواء بفرض حصار بحرى محكم على كوبا لمنع وصول السفن السوفيتية إليها مع بدء التفاوض. ويبدو من المقارنة أن أسلوب الضربة الوقائية يستخدم أساسا ضد خصم تتسم بنيته الدفاعية بالبساطة، كما كان الحال فى كل من أفغانستان والعراق. لقد كان اتخاذ قرار الحرب الاستباقية فى أفغانستان والعراق إعادة إنتاج لفكر استراتيجى انبنى على نفس معايير وحسابات الحرب الباردة، لانه ارتكز على فكرة أن نجاح الضربة الاستباقية سوف يتأكد بمجرد أن يتم القضاء على مصدر التهديد المتمثل فى "الهيكل النظامى القائم" فى دولتى العراق وأفغانستان، أى "الجيش النظامى البعثى العراقى" و"قبائل طالبان". ولكن هذا الفكر الاستراتيجى المتقادم للمحافظين الجدد قد وقع فى سوء تقدير بالغ يتمثل فى التالى:

١- افتراض حدوث ترحيب شعبى عارم بالمشروع الامريكى السياسى. وقد كذبت التطورات هذا الافتراض فى كل من أفغانستان والعراق، حيث تضم كل دولة منهما تكوينات عرقية ودينية متباينة للغاية، ومن ثم فإن تفكيك النظام القائم فتح باب التناحر على السلطة والثروة.

٢- افتراض أنه لن يكون هناك أى مقاومة وطنية مسلحة، وأن الضربات الجوية الاستباقية تكفى. وقد كان هذا هو الخطأ العسكرى الفادح الذى يعانى منه الجيش الأمريكى الذى دخل العراق بقوة برية محدودة، كما أراد المحافظون الجدد، على عكس - تماما- ما تصوره وأراده الفكر العسكرى الأمريكى التقليدى الذى يعطى الأولوية للقوات البرية الضخمة.

فى حقيقة الأمر إن الضربات الاستباقية الأمريكية قد أطلقت منطق القبيلة ومنطق العشيرة من عقاله فى كل من العراق وأفغانستان، مما أدى إلى أن تتداعى الأوضاع الأمنية، وأن ينهار مفهوم الدولة فى ظل هذا الاقتتال القبلى الطائفى على السلطة والثروة.

لذا، كان لزاما أن يدين الناخب الأمريكى سياسات هذه الزمرة من الأيديولوجيين الذين أقاموا مشاريع على أساس تصورات فى أذهانهم، هى أبعد ما تكون عن الحقائق بالغة التعقيد للخريطة السياسية والثقافية والإثنية للمناطق التى تدخلوا فيها. إن ما حدث فى العراق وأفغانستان يؤكد أن أى محاولة لتجاوز أو اختزال المحددات الجيوسياسية هى محاولة مفرطة فى سذاجتها، وقد تدفع بالعلاقات الدولية إلى فوضى كارثية. وقد تبدى سوء تقدير المحافظين الجدد فى أن سياستهم فى العراق قد ادت إلى تقوية موقف ايران كلاعب إقليمى مؤثر فى الشرق الأوسط، على عكس ما كانوا يهدفون.

مؤشرات التحول فى السياسة الخارجية الامريكية :

بعد السابع من نوفمبر ٢٠٠٦، لم تعد القضية هى نشر الديمقراطية فى العراق، وإنما بناء الاستقرار المفقود فى هذا البلد الطائفى. وعلى مستوى الداخل الامريكى ، فإن الديمقراطيين - ممثلين فى الكونجرس من جانب والإدارة الأمريكية من جانب آخر - سوف يحرصون- بدرجة ما - على تنسيق المواقف، حتى يتم إحراز تقدم ملموس فى ملف العراق، بحيث لا يصبح هذا الملف على رأس أولويات الحملة الرئاسية الأمريكية، وإنما فقط جانب من جوانب هذه الحملة.

ويبدو واضحا أن بناء التوافق السياسى بين الأطراف المتناحرة فى العراق شرطه الأساسى هو بناء توافق سياسى داخل الإدارة الأمريكية ذاتها. لقد كان هذا التوافق مفقودا تماما طيلة السنوات الثلاث الماضية، حيث كان الرئيس الأمريكى، ونائبه تشينى، ووزير دفاعه رامسفيلد فى جانب، بينما نفوذ الخارجية الأمريكية فى تراجع من جانب آخر. كما اختلفت وزارة الدفاع كذلك فى الرأى مع تقديرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فكانت النتيجة ميدانيا هى حدوث تباين هائل بين ما كان متوقعا وما هو واقع بالفعل. وسبب هذا التباين هو أن عملية بناء القرار كانت أيديولوجية بالقدر الأكبر. لقد كانت أولى خطوات التغيير فى السياسة الامريكية هى قيام الرئيس الأمريكى بإدخال تعديل جوهرى فى هيكل السلطة داخل الإدارة الأمريكية بإقالة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، مما سيسهم فى بناء التوافق السياسى داخل الإدارة الأمريكية بصدد ملف العراق.

ويأتى تعيين روبرت جيتس وزيرا للدفاع -بعد أن تم تعيين الجنرال مايكل هايدن رئيسا للمخابرات المركزية الأمريكية - لتنقية الأجواء بين المؤسستين. فروبرت جيتس من رجال الاستخبارات الأمريكية البارزين. وقد لاقى قرار تعيينه ترحيبا كبيرا فى أوساط العسكريين الأمريكيين والاستخبارات المركزية

الأمريكية على حد سواء. وهي أجواء لم تكن سائدة إطلاقا إبان وجود رامسفيلد في السلطة. ومن ثم، فإن قرار تعيين جيتس إنما يمكن تفسيره على أنه محاولة لبناء درجة من التوافق داخل مؤسسة الأمن القومي بأبرز جناحيها: الدفاع والاستخبارات المركزية.

من جانب آخر، فقد لاقى تعيين جيتس ترحيبا من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، وذلك لأن كلا من رايس وجيتس عملا طويلا في المجال نفسه. فوزيرة الخارجية الأمريكية أستاذة أكاديمية سابقة متخصصة في السياسة السوفيتية، بينما روبرت جيتس بنى شهرته في جهاز المخابرات على أساس أنه محلل بارز متخصص في القضايا السوفيتية، وكانت أطروحته العلمية من جامعة جورج تاون عام ١٩٧٤ عن السياسة السوفيتية تجاه الصين. وهذا التكوين الذي يجمع بين الخبرة الميدانية لرجال الاستخبارات والأفق الفكري المتفتح للأكاديميين هو الذي جعل الرئيس بوش يصفه بأنه "رجل تتوافر لديه الرؤية والقدرة على إدراك الخطر"، بينما قال زبيجينو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر، والمؤلف المشارك مع جيتس لتقرير حول السياسة الأمريكية تجاه إيران، "إنه يأمل أن يكون تعيين جيتس وزيرا للدفاع تصحيحا رئيسيا في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط".

ومن المعروف عن وزير الدفاع الأمريكي الجديد أنه من الداعمين للحوار مع إيران.

ومن الجدير كذلك التنويه، في هذا السياق، إلى أن بداية توجه الرئيس بوش نحو خط جديد من الواقعية السياسية قد بدأت فعليا قبيل انتخابات التجديد النصفي مباشرة، وذلك باختياره الجمهوري جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، وهو أحد رواد مدرسة التفاوض في الدبلوماسية الأمريكية، ليرأس لجنة دراسة الوضع في العراق، إلى جانب السيناتور الديمقراطي السابق لي هاملتون.

وقد ركز تقرير بيكر - هاملتون على التوصل إلى خطوات بالنسبة للعراق، يمكن أن يدعمها كل من الكونجرس ومؤسسة الرئاسة، لتجاوز الانقسامات العميقة بهذا الصدد.

وبذلك، فإن تلك التحولات في هيكل السلطة داخل الإدارة الأمريكية هي داعمة بلا شك لعملية بناء توافقات سياسية في العراق من خلال مشاورات إقليمية بناءة مع الأطراف المعنية بالوضع المتدهور في العراق. ولاشك في أن وجود وزير دفاع أمريكي جديد داعم للحوار مع إيران، وكان أيضا عضوا بلجنة بيكر - هاملتون، هو مؤشر على التحول نحو الواقعية السياسية، كما يعزز من فرص بناء التوافق السياسي بين الكونجرس والادارة الامريكية.

إن أبرز الدلالات الاستراتيجية للانتخابات التشريعية للتجديد النصفي للكونجرس يمكن إيجازها في أنه قد حدث تحول كبير في فكر الناخب الأمريكي الذي عاد إلى واقعيته السياسية، وبدأ يتخلص من صدمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي استغلها المحافظون الجدد لترويج مشروع عسكري سياسي هدام أضر أبلغ الضرر بصورة الولايات المتحدة وبمصالحها الحيوية العليا في منطقة الشرق الأوسط. لقد انهار هذا المشروع على ارض الواقع في العراق وأفغانستان.

وبانتخابات التجديد النصفي للكونجرس في السابع من نوفمبر ٢٠٠٦، يكون المحافظون الجدد قد أصابهم الوهن السياسي، وصار مشروعهم السياسي صفحة غابرة من التاريخ الضائع للشرق الأوسط.

التكلفة البشرية للحرب فى العراق.. دراسة لأعداد الوفيات من ٢٠٠٢-٢٠٠٦

The human cost of the war in Iraq

A mortality study,2002-2006

Bloomberg schooll of public health (johns Hopkins University)

School of medicine (Al Mustansiriya University)

بينما تتوافر معلومات مفصلة عن ضحايا قوات التحالف فى العراق، فإن التضارب والغموض يحيطان بعدد من قضوا نحبهم من العراقيين، سواء عن طريق عمليات قوات التحالف، أو بسبب تصاعد وتيرة العنف المذهبى وارتفاع معدلات الجريمة، خلال الفترة التى تلت الغزو الأمريكى.

ويهدف هذا الاستقصاء إلى الوصول إلى عدد الوفيات، التى تزيد على المعدل الطبيعى Excess Deaths. ومفهوم معدل الوفاة فوق الطبيعية، يعنى بها عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم بما يفوق معدلات الوفاة المتوقعة فى الظروف العادية. وقد تم حساب المعدل الطبيعى للوفاة وفق نتائج استطلاع آخر أجرى على الفترة ما بين يناير ٢٠٠٢ ومارس ٢٠٠٣، أى الفترة التى سبقت الغزو.

وقد تم هذا الاستطلاع بالتعاون بين جامعة جون هوبكنز الأمريكية وكلية الطب بجامعة المستنصرية، حيث جرى استطلاع على المستوى الوطنى خلال الفترة ما بين مايو ويوليو ٢٠٠٦، وأخذ هذا الاستطلاع فى الاعتبار حجم السكان وتوزيعهم الجغرافى فى العراق. وقد جرى الاستطلاع فى ١٦ محافظة من محافظات العراق الثمانى عشرة، وقد تم اختيار العينات بصورة عشوائية تماما، حتى يتم التأكد من أن النتائج غير منحازة.

من خلال العينة المكونة من ١٢٨٠١ شخص، كان هناك ١٤٧٤ حالة ولادة، و٦٢٩ حالة وفاة خلال الفترة من يناير ٢٠٠٢ وحتى يونيو ٢٠٠٦.

خلال الفترة من يناير ٢٠٠٢ وحتى وقت الغزو (مارس ٢٠٠٣)، وجد التقرير أن معدل الوفاة، الناتجة عن مختلف العوامل، هو ٥,٥ لكل ١٠٠٠ شخص سنويا، وقد ارتفع هذا الرقم خلال الفترة من مارس ٢٠٠٣ (وقت الغزو) وحتى ابريل ٢٠٠٤ ليصل إلى ٧,٥ لكل ١٠٠٠ شخص، ثم الى ١٠,٩ خلال الفترة بين مايو ٢٠٠٤ ومايو ٢٠٠٥، ووصل إلى أعلى معدلاته خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٥ إلى يونيو ٢٠٠٦، حيث بلغ ١٩,٨ لكل ١٠٠٠ شخص سنويا.

وقد اعتمد التقدير على معدل الوفيات ٥,٥ لكل الف شخص سنويا، باعتباره معدل الأساس، الذى لولم يحدث الغزو لكان استمر دون تغيير، واعتمادا على هذا التقدير، فإن معدل الوفيات فوق المستوى الطبيعى، نتيجة للغزو للفترة ما بعد الغزو هو ٧,٢ حالة وفاة لكل الف شخص سنويا. فإذا ما تم تطبيق هذه النسبة على قطاعات الشعب الداخلة فى هذا الاستقصاء (٢٦,١ مليون)، فيقدر التقرير انه حتى يوليو ٢٠٠٦، شهد العراق ٦٥٤,٩٦٥ حالة وفاة، فوق المعدلات الطبيعية، نتيجة للغزو الأمريكى.

معدلات الوفاة فوق الطبيعية تلك، يمكن بعد ذلك تقسيمها إلى: وفيات بسبب أعمال العنف، وهى النسبة الكبرى، وأخرى ليست بسبب أعمال العنف.

وقد جاء معدل حالة الوفاة الناتجة عن عمليات العنف ٧.٢ لكل الف شخص وبتطبيقها على الشعب العراقي، يعتقد التقرير أن ٦٠١.٠٢٧ حالة وفاة كانت بسبب أعمال العنف، و٥٣.٩٣٨ حالة وفاة، فوق الطبيعية، حدثت لأسباب أخرى لا تتعلق بأعمال العنف.

وقد تصاعدت نسبة من قضوا نحبهم نتيجة لأعمال العنف من ٣.٢ حالة وفاة لكل الف شخص سنويا خلال الفترة من مارس ٢٠٠٣ إلى أبريل ٢٠٠٤، إلى ٦.٦ خلال الفترة من مايو ٢٠٠٤ إلى مايو ٢٠٠٥، و١٢.٠ من يونيو ٢٠٠٥ إلى يونيو ٢٠٠٦

كما أن حالات الوفاة قبل الغزو كانت فى معظمها لأسباب لا تتعلق بالعنف (ونعنى بالعنف فى هذا المجال هو العنف المقصود). أما الحوادث، فإنها تدخل فى إطار الأسباب التى لا تتعلق بالعنف، مثل حوادث السير. ويمكن تقدير حالات الوفاة لأسباب لا تتعلق بالعنف بـ ٢.٠ لكل ١٠٠٠ شخص سنويا خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٦.

وقد كان السبب الرئيسى للوفيات هو إطلاق النار نحو ٥٦٪، عنف قوات التحالف (٣١٪)، والسيارات المفخخة (١٣٪)، التفجيرات الأخرى ١٤٪، القصف الجوى (١٣٪).

وللأسف، يتحمل المدنيون العراقيون، كما هو الحال فى الصراعات المسلحة الأخرى فى العالم، التكلفة الكبرى للحرب فى العراق. فخلال حرب فيتنام، لقى ٣ ملايين مدنى حتفهم، و٣.٨ مليون مدنى خلال الصراع فى الكونغو، و٢٠٠ ألف مدنى فى تيمور الشرقية. إن عدد الوفيات فى العراق قد استمر فى التصاعد كل عام. إن سقوط ما يقرب من ٦٥٤.٩٦٥ قتيل فى العراق، ما يساوى ٢.٥٪ من السكان العراقيين، فوق المعدلات الطبيعية، يجب أن يشكل مصدرا كبيرا للقلق لدى كل إنسان.

جورج ثروت فهمى

تحليل نتائج انتخابات الكونجرس الأمريكي

خلال ٧٢ ساعة فقط من تاريخ بدء انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في ٧ نوفمبر ٢٠٠٦، تغير بالكامل المشهد السياسي بالولايات المتحدة، إذ تمكن الديمقراطيون بشكل غير مسبوق من اقتحام معاقل الجمهوريين في ولايات إنديانا وبنسلفانيا، وأريزونا، وفلوريدا. وبذلك، انتزع الديمقراطيون مجلس النواب من الجمهوريين الذين سيطروا عليه ١٢ عاما، وأصبح الحزب الديمقراطي ممثلا في مجلس النواب بعدد ٢٣١ مقعدا، بينما الحزب الجمهوري ٢٠٤ مقاعد. ثم احتدم الصراع في ولاية فيرجينيا على مقعد مجلس الشيوخ وحسم هذا الصراع لصالح الحزب الديمقراطي الذي حصل على ٥١ مقعدا بمجلس الشيوخ، مقابل ٥٠ مقعدا للحزب الجمهوري. وتواصل تقدم الديمقراطيين ليتجاوز حدود الكونجرس إلى حكام الولايات والمجالس المحلية، إذ أصبح ٢٨ من حكام الولايات الخمسين من الديمقراطيين، كما آلت غالبية المجالس المحلية إلى الديمقراطيين.

وهو ما يعني في التحليل النهائي أن الحزب الديمقراطي قد أصبح يمتلك أدوات تأثير كبير في مجلسي النواب والشيوخ والولايات والمحليات لتمهيد الطريق أمام الفوز بمقعد رئاسة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨. ولا شك في أن استراتيجية الديمقراطيين للفوز بالرئاسة سوف ترتكز على إحداث تحولات في الاقتصاد لصالح الطبقات العاملة، والتي تجمع في صفوفها قوة انتخابية هائلة من عشرات الملايين من الملونين من زنوج ومهاجرين من أمريكا اللاتينية وآسيويين وهنود القارة الأمريكية. وتبرز هذه الاستراتيجية كأوضح ما تكون في شعارات الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وهو ينتقد الجمهوريين أثناء حملة انتخابات التجديد النصفي للكونجرس: "لقد فشلتم في ريتا وكارينا"، "لا شيء يمكن أن يقف في طريق إلقائهم المال على من لا يحتاج إليه، إنهم يشنون حربا طبقية". أما تفسير الشعار الأول، فهو أن هذين الإعصارين قد أحدثا كل هذه الأضرار الهائلة، لأن الحكومة الفيدرالية الجمهورية لا تخصص إلا مبالغ وإمكانيات ضئيلة للغاية لهذه المنطقة المعروفة بأعاصيرها المدمرة، وسبب هذه الضآلة في المخصصات والإمكانيات الفيدرالية في هذه المناطق هو أن هذه المناطق هي الموطن التاريخي للزنوج يطلق عليها أي "الجنوب القديم النائي" الذي يضم ولايتي لويزيانا والميسيسيبي. ولكن محنة الزنوج في الولايات المتحدة تتجاوز بكثير توطنهم الجغرافي في ذلك الجنوب القديم النائي، إذ إن الزنوج في بعض أحياء نيويورك يموت الذكور منهم في سن أدنى من متوسط العمر بالنسبة للذكور في بنجلاديش، وسبب ذلك الأمراض الناتجة عن سوء التغذية والبرودة الشديدة. أما الشعار الثاني الذي رفعه بيل كلينتون، فقد أكدته جريدة وول ستريت جورنال في عددها الصادر في٢ مارس ٢٠٠٦، إذ ذكرت أن ٥٠٪ من الأمريكيين لا يمتلكون إلا ٢,٥٪ فقط من قيمة الثروة القومية للولايات المتحدة، بينما ١٠٪ من المواطنين الأمريكيين- وهم الذين يمثلون الصفوة الاجتماعية والاقتصادية- يمتلكون ٧٠٪ من قيمة الثروة القومية للولايات المتحدة. يعني ذلك أن نجاح الجمهوريين في المحافظة على أرقام آمنة لمعدلات البطالة والتضخم وعجز الميزانية الفيدرالية سياسة لم تنجح في خداع المحللين الاقتصاديين الأمريكيين، الذين قد غدوا يدركون بوضوح أن عامة المواطنين الأمريكيين قد أصبحوا فعليا لا يتمتعون بقدر مناسب من الرفاهية الاجتماعية. يفسر هذا موقف نانسي بيلوسي، الرئيسة الديمقراطية الجديدة لمجلس النواب، حينما أكدت بإصرار قاطع أن الديمقراطيين سوف يعملون على تحقيق مجموعة أهداف جوهرية في العامين القادمين بهدف تعميم فوائد النمو الاقتصادي على جميع الأمريكيين، وليس على أقلية أو نخبة صاحبة امتيازات، ومنها رفع الحد الأدنى للأجور من ٥,٤ إلى ٧,٢٥ دولار في الساعة، والسماح للحكومة الفيدرالية بالمشاركة في عملية تحديد أسعار الأدوية على مستوى الولايات كلها، وإلغاء الدعم الفيدرالي لقطاع النفط، وخفض معدل الفائدة للإقراض الفيدرالي لطلاب وطالبات الجامعة بنسبة ٥٠٪، وفرض قيود تحد من نفوذ جماعات الضغط.

إن السجال القادم في عام ٢٠٠٨ على مقعد رئاسة الولايات المتحدة يتناول أولا الداخل الأمريكي، وبالتحديد الاقتصاد السياسي للولايات المتحدة. إذن، فملف العراق لن يكون بعد السابع من نوفمبر موضوع خلاف حقيقي بين الجمهوريين والديمقراطيين في العامين القادمين، لأن خلافهم الحزبي الحقيقي والفعلي والآتي بلا محالة في عام ٢٠٠٨ سوف يكون بصدد ملفات التعليم، والصحة، والتأمينات الاجتماعية، وقوانين الهجرة.

أزمة لبنان .. صراع الداخل وأجندات الخارج

■ ابراهيم غـــالى *

انتقل لبنان سريعا بعد أن أفضى استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ إلى سريان وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله، يوم ١٣ أغسطس ٢٠٠٦، من مرحلة "الحرب" إلى الدخول فى مرحلة "أزمة الحكم والحكومة"، التى بدأت باستقالة الوزراء الشيعة الخمسة من حزب الله وحركة أمل يوم ١١ نوفمبر الماضى، ثم أصبح لبنان، وبوتيرة أسرع، على مشارف أزمة وطنية كبرى منذ نزول جماهير المعارضة إلى ساحتى رياض الصلح والشهداء فى وسط بيروت فى الأول من ديسمبر ٢٠٠٦ لتحقيق ما فشل فيه الحوار.

ولم تعد الخيارات الأساسية فى لبنان الآن مفتوحة إلا على احتمالات تتراوح بين نجاح الصحوة العربية، التى قد تفتح الباب أمام تسوية سياسية ما بين فرقاء لبنان، وبين خيار الذهاب إلى مواجهة شعبية وشيكة قد تؤدى إلى إشعال فتيل حرب أهلية، بدأت غيومها تتلبد مع تلون الصراع السياسى بين الأكثرية (قوى ١٤ مارس) والمعارضة (قوى ٨ مارس) بلون مذهبى/طائفى، فى ظل بيئة إقليمية محتقنة تشجع كل طرف على التمسك بخياراته إلى أقصى مدى ممكن.

الحرب تفاقم الخلافات السياسية :

ورغم أنه كان متوقعا، منذ شهر ديسمبر ٢٠٠٥، أن تسلك الأزمة السياسية بين الأكثرية، أى قوى ١٤ مارس، وتضم (تيار المستقبل، واللقاء الوطنى، ولقاء قرنة شهوان، وحزب القوات اللبنانية، وحزب اليسار الديمقراطى)، والمعارضة، أى قوى ٨ مارس وتضم (حزب الله، وحركة أمل، والتيار الوطنى الحر "تيار عون") - منحنى تصعيديا عند اللحظة التى يصل فيها من الأمم المتحدة مشروع تشكيل المحكمة الدولية ذات الطابع الخاص، وفقا لقرار اتخذته الحكومة اللبنانية، وبحضور رئيس الجمهورية، يوم اغتيال النائب جبران توينى فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥، يقضى بالطلب من مجلس الأمن أن يقرر إنشاء محكمة ذات طابع دولى خاص فى قضية اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريرى، وتوسيع التحقيق الدولى ليشمل سلسلة الاعتداءات التى شهدها لبنان بعد ذلك، وهو ما أدى إلى انسحاب الوزراء الشيعة فى هذا التوقيت من جلسة مجلس الوزراء، وتعليق مشاركتهم فى الحكومة لفترة من الوقت، وأيضا رغم كثرة الخلافات بين الأكثرية والمعارضة حول عدد من الأمور، أبرزها: العلاقة مع سوريا بعد خروج القوات السورية من لبنان، وكيفية التعامل مع سلاح حزب الله، وكذلك الخلاف حول تشكيل المحكمة الدولية، والخلاف السابق حول التمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود. إلا أن هناك عاملين كانا يؤججان الخلاف السياسى بأكثر مما يحتمله الفريقان، العامل الأول: حرب يوليو/أغسطس، وما أعقبها من تداعيات داخلية، خاصة فى ضوء صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، ومواقف الأطراف المختلفة من الحرب ذاتها، مما أدى إلى إضافة ملف جديد يرتبط بتفسير كل فريق لبنود هذا القرار وطريقة تنفيذه. كما كان من نتائج هذه الحرب أن أدت إلى فقدان الثقة بشكل كلى بين الأكثرية والمعارضة. والعامل الثانى الذى كان يزيد من توتر كل فريق هو اقتراب موعد إقرار المحكمة الدولية بعد وصول مشروعها من الأمم المتحدة.

وقد بدأت الأزمة تشتعل بين الطرفين ،عندما دعا مجلس الوزراء اللبنانى إلى عقد جلسة يوم ١٣ أغسطس الماضى، وقبل وقف إطلاق النار رسميا بيوم واحد، لمناقشة موضوعى انتشار الجيش اللبنانى، وسلاح حزب الله، لكن ألغيت هذه الجلسة بسبب رفض وزيرى حزب الله فى الحكومة الدخول فى نقاش كهذا، وفى توقيت غير ملائم، من وجهة نظر حزب الله ووزراء المعارضة.

لقد اعتبر حزب الله هذا الأمر، إضافة إلى انتقاد فريق من الأكثرية للحزب، منهم "وليد جنبلاط"، رئيس الحزب التقدمى الاشتراكى ورئيس كتلة اللقاء الديمقراطى بالمجلس النيابى، وسمير جعجع" زعيم القوات اللبنانية، لأن الحزب لم يستشر الحكومة اللبنانية بشأن قرار المواجهة مع إسرائيل، واتخذ قراره

(*) باحث بمركز ابحاث ودراسات الشرق الأوسط ، وكالة انباء الشرق الأوسط .

بعيدا عن الحكومة والدولة - بمثابة هجوم مبكر من الأكثرية على الحزب وعلى سلاحه، ورأى الحزب أن هناك فريقا في الأكثرية كان ينتظر هزيمة حزب الله في الحرب لتصفيته عسكريا، ومن ثم إضعافه سياسيا في الداخل، بل إن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله - وفي كلمته التي وجهها إلى المعتصمين وسط بيروت يوم السابع من ديسمبر الماضي - قد ذهب صراحة إلى اتهام الأكثرية ورئيس الوزراء "فؤاد السنيورة" ذاته بالخيانة، وربط بين طبيعة اصطفافات القوى اللبنانية القائمة اليوم على أساس أنها تلك الاصطفافات ذاتها التي سادت الساحة اللبنانية داخليا أثناء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، وذكر "أن الذين يدعمون بقية الحكومة الساقطة المتواجدة في السراي الحكومي هم أولئك الذين دعموا الحرب الإسرائيلية على لبنان".

وعليه، فقد ساد مبكرا مناخ من انعدام الثقة التام بين الأكثرية والمعارضة، وبلغ التراشق ذروته بين الطرفين إعلاميا منذ وقت مبكر بعد انتهاء الحرب، بل وقبلها أيضا، وهو ما كان ينذر بدخول جانب تصفية الحسابات من كل من الفريقين ساحة الخلافات السياسية، سواء ما وجد من هذه الخلافات قبل الحرب، أو ما وجد منها بعد انتهائها.

ففي أول ظهور علني له بعد الحرب، وفي أثناء الاحتفال بما أطلق عليه حزب الله "النصر الإلهي" يوم ٢٢ سبتمبر الماضي، وجه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله كلمة إلى كل اللبنانيين، أكد فيها محورين، هما:

أولا- إن أحدا لا يستطيع نزع سلاح المقاومة، وأي جيش في العالم لن يستطيع أن يلقي سلاح المقاومة من قبضتها، وإن المقاومة لم تقدم سوى القليل في الحرب واحتفظت بكامل بنيتها العسكرية والتنظيمية والتسليحية، وقال: "سلاح المقاومة ليس شيعيا، بل لكل اللبنانيين الذين يتطلعون إلى سيادة واستقلال لبنان، سلاح المقاومة ليس طائفيا". وكذلك، أشار الأمين العام إلى أن مهمة القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة "اليونيفيل المعززة" - التي تشكلت وفقا للقرار ١٧٠١ - تقتصر مهمتها فقط على مساندة الجيش اللبناني على الانتشار في الجنوب.

ثانيا- جدد السيد نصر الله الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كافة مكونات الشعب اللبناني، وقال: "في مواجهة التحديات الحالية، لا يستطيع الفريق الحاكم حاليا في لبنان أن يواصل السلطة والعمل .. المدخل الطبيعي هو تشكيل حكومة وحدة وطنية .. بكل صراحة، الحكومة الحالية ليست قادرة لا على حماية لبنان ولا إعمار لبنان ولا على توحيد لبنان .. بناء الدولة العادلة القوية القادرة يبدأ أولا من حكومة وحدة وطنية جدية". وأضاف قائلا: "أنا هنا .. لا أتحدث عن إسقاط أحد ولا شطب أحد ولا عزل أحد ولا حذف أحد".

لقد وضع السيد حسن نصر الله بهذه الكلمة الأسس التي سيتعامل بها الحزب -ومعه بقية المعارضة من قوى ٨ مارس- مع الداخل اللبناني، فلا مناقشة لسلاح الحزب، ولا مهام لليونيفيل إلا مساندة الجيش اللبناني، وضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، لأن هذه الحكومة الحالية، أي حكومة الأكثرية، قاصرة ومقصرة، تعتمد أجندة وأوامر خارجية، وأنها حكومة "فيلتمان"، السفير الأمريكي في لبنان.

كما أن زعيم التيار الوطني الحر، العماد "ميشال عون"، قد أشار وبشكل واضح إلى أن الحكومة اللبنانية الحالية تتمسك بالسلطة من أجل مصالح فئوية ومادية، واتهمها بالفساد، ودعا السنيورة إلى الاستقالة، وإلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل كل القوى السياسية اللبنانية.

أما قوى ١٤ مارس، فقد ردت منذ البداية بأنه لا مجال لتغيير الحكومة اللبنانية، وأنه من الضروري إعادة فتح ملف رئيس الجمهورية الذي فرض فرضا على اللبنانيين من النظام السوري وحلفائه في لبنان، وأن بسط سيادة الدولة هو أمر على رأس أولوياتها وفقا لبنود القرار ١٧٠١، وأنه لا للتراجع عن تنفيذ كافة القرارات الدولية المرتبطة بالتحقيق في جريمة اغتيال الحريري. ورأت قوى ١٤ مارس أن المعارضة تنفذ أجندة سورية - إيرانية، حيث دعت كتلة المستقبل برئاسة سعد الحريري - في بيان لها - حزب الله إلى الخروج من سياسة المحاور الإقليمية. وشن وليد جنبلاط أكثر من هجوم عنيف على سوريا وحلفائها، وعلى علاقة حزب الله بإيران.

لقد دخل الفريقان، أو فرقاء لبنان، مرحلة الاتهامات المتبادلة بما أوتي كل فريق من قوة، وبدا أن البلد مقبل على حالة من التناحر السياسي، وهو الأمر الذي دعا رئيس المجلس النيابي "نبيه بري" إلى الدعوة للجلوس على طاولة التشاور (من ٩ إلى ١١ نوفمبر الماضي) لمناقشة هذه الخلافات السياسية، حيث طالبت المعارضة بإعطائها "الثلث الضامن" أو "الثلث المعطل" في الحكومة، لكن رفضت الأكثرية هذا المطلب. وفي هذا التوقيت، تم الحديث عن صفقة مفادها "الثلث المعطل مقابل تشكيل المحكمة الدولية"، لأن مشروع هذه المحكمة كان في طريقه إلى الحكومة اللبنانية في توقيت حساس، في ظل انعقاد جلسات التشاور، وهو ما أضفى قدرا إضافيا من تمترس كل طرف خلف خياراته وأولوياته المسبقة. فالأكثرية تقول "لو أن الأقلية - أي المعارضة - امتلكت الثلث المعطل، لما أمكن تمرير قرار المحكمة". والمعارضة تقول "لا مكان للمناقشة في تفاصيل تشكيل المحكمة ما دام هناك من يقدر على استخدام التصويت كيفما يشاء".

لقد خاضت الأكثرية أربع جلسات من التشاور، واضعة أهدافها في: تمرير نظام المحكمة الدولية، وتطبيق القرار ١٧٠١ وفق تفسيرها له، وبالتالي لا نجاح في ذلك دون الاستئثار ورفض إعطاء المعارضة الثلث الضامن في الحكومة.

أما المعارضة، فقد دخلت جلسات التشاور وفقا لأجندة مناقضة، فهي تريد "الثلث المعطل" بداية، وبعد ذلك يتم الاتفاق على بنود تشكيل المحكمة الدولية، وهو ما يعني أنها هي الأخرى تستطيع تعطيل أي قرارات حكومية تتخذ على أي صعيد.

وأمام هذا التنافر البعيد بين المطالب ودخول الطرفين للتشاور، ربما إبراء للذمة فقط، كان طبيعيا أن يفشل الحوار بين الفرقاء. ومع إقرار الحكومة عقد جلسة لمجلس الوزراء يوم ١٣ نوفمبر لمناقشة مشروع المحكمة الدولية، الذي بعثته الأمم المتحدة، قدم فريق الوزراء الشيعة الخمسة من حزب الله وحركة أمل استقالاتهم. بكلمات أخرى، كان منطقيا أن تربط الأكثرية بين استقالة الوزراء "الشيعة" وبحث مناقشة مشروع المحكمة. فقد اعتبر فريق الأكثرية أن الاستقالة محاولة للالتفاف على مسألة المحكمة، ووجود خطة سورية - إيرانية للانقلاب على الحكم، ومنع قيام المحكمة، لأنها - من وجهة نظرهم - تورط النظام السوري،

وتعطل تنفيذ القرار ١٧٠١ . كما كان من المنطقى أيضا أن تتفاقم الأزمة من قوى المعارضة، لأنها لم تكن تتوقع أن تناقش مسألة تكوين المحكمة فى غيابهم، وفى ظل عدم إخطار رئيس الحكومة "فؤاد السنيورة" رئيس الجمهورية رسميا، لا هاتفيا كما قيل، بانعقاد جلسة مجلس الوزراء، الأمر الذى جعل كل فريق غير مطمئن للعبة السياسية التى يتبعها الفريق الآخر، ويرى كل منهما أن الآخر يقدم علاقاته الإقليمية والدولية على حسابات الوحدة الوطنية.

مقدمات التظاهر والاعتصام :

عند هذين الحدثين، لحظة استقالة الوزراء الشيعة، ثم لحظة انعقاد جلسة الوزراء وموافقتها على مشروع المحكمة، حدث الانفصال بين الأكثرية والمعارضة، وضاق كل فريق بالتشاور، فموافقة أى فريق على مطالب الأخير قد تعنى نهايته سياسيا، وفقدان القدرة على تحقيق أى من أهدافه.

لقد رأت المعارضة أن تحقيق المشاركة الكاملة فى الحكم يصوب مسار الحكومة ذات الأداء السيئ طوال عام ونصف عام، وترغب فى استمرار رئيس الجمهورية إميل لحود حتى نهاية ولايته الثانية فى صيف عام ٢٠٠٧، ولا تعترض على تشكيل المحكمة الدولية من حيث المبدأ، لكنها ترى أن بنودها لابد أن تتم بالتوافق بين الطرفين، كما أنها لا ترغب فى تمرير استحقاقات تخص القرار ١٧٠١ من حيث الحديث عن سلاح حزب الله أو طبيعة مهام قوات اليونيفيل فى الجنوب اللبنانى.

أما الأكثرية، فقد رأت أن المعارضة تريد عرقلة اجتماع الدول المساهمة فى إعادة الإعمار "مؤتمر باريس-٣"، وأنها ترغب - عبر تمكنها من الثلث المعطل - فى تجميد القرار حول المحكمة الدولية أو تحسين بنوده، وإسقاط الحكومة إذا شاءت، لأن استقالة ثلث الوزراء تعنى دستوريا إسقاط الحكومة، وإجراء انتخابات مبكرة، وتعطيل إجراء الانتخابات الرئاسية فى أوانها عبر الاستقالة من الحكومة قبل الاستحقاق الرئاسى كما ينص الدستور، وربما يستقيل نوابها أيضا من البرلمان، فيقع البلد فى فراغ مؤسساتى، إضافة إلى سعى المعارضة لتحديد شروط جديدة لتنفيذ القرار ١٧٠١، ومنع النقاش حول مستقبل سلاح حزب الله. كما طالبت الأكثرية بالبدء أولا بالحديث عن اختيار رئيس جديد للجمهورية كبند له الأولوية، لأنها ترى أنه رئيس فرض من الخارج.

انتقل البلد عندئذ من مرحلة الخلاف السياسى إلى الدخول فى أمرين، أولهما: أزمة حكم وحكومة وحديث لم ينقطع من الناحية القانونية حول مشروعية الحكومة الحالية ومدى تناقض استمرارها مع ميثاق العيش المشترك المنصوص عليه فى مقدمة الدستور. وثانيهما: البدء فى أن تأخذ الأزمة السياسية بعدا طائفيا/ مذهبيا بالحديث عن مخالفة لمبدأ "المثالثة" ضمن المناصفة بين المسلمين فى تأليف الحكومة، أى الحديث عن وجود أزمة "شراكة شيعية" بسبب استقالة الوزراء الشيعة، وأزمة شراكة أخرى تمس جانبا كبيرا من الطائفة المسيحية بسبب عدم وجود "التيار الوطنى الحر" بالحكومة منذ بداية تشكيلها فى منتصف عام ٢٠٠٥، وهو الأمر الذى جعل هناك انقساما مسيحيا أكبر مما كان. كما بدأ البعض فى فريق الأكثرية يتصور أن الطائفة الشيعية تريد الانقلاب على اتفاق الطائف وإيجاد مكانة جديدة للشيعة داخل النظام السياسى على حساب السنة. وإن كان هذا الأمر يبدو مستبعدا، إلا أنه ربما يتصور البعض أن هجوم حزب الله على الرئيس السنيورة يأتى كموقف من السنة، وهو ما سعى السيد نصر الله إلى التحذير منه والتطمين إلى أنه لا مشكلة مع السنة، وأن الحزب يحفظ صيغة الطائف ويحافظ على العلاقات الودية مع الطائفة السنية، مؤكدا أن الفتنة بين أى من الطوائف فى لبنان خط أحمر بالنسبة لحزب الله.

لقد حاجج كل فريق بدستورية موقفه، حيث رأت المعارضة أن الحكومة فى وضع غير دستورى، لأنها تناقض التمثيل الذى يقضى به ميثاق العيش المشترك "الفقرة (ى) من مقدمة الدستور"، ولأن طائفة بأكملها لم تعد ممثلة بهذه الحكومة، وهو ما يفضى - من وجهة نظر المعارضة - إما إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تعطى بها المعارضة الثلث المعطل، وإما اللجوء إلى خيار الشارع، والذى أعلنه الأمين العام حسن نصر الله - فى خطابه يوم ١٨ نوفمبر الماضى أمام أعضاء اللجان المعنية - بالتحرك الشعبى داخل حزب الله، حيث دعا الحزب - وبالتشاور والتنسيق مع حلفائه من المعارضة، ودون تحديده لموعد مسبق للنزول إلى الشارع - إلى الجهوزية الكاملة لهذه الخطوة، ورأى أن فريق السلطة يتمترس خلف الطائفة السنية، ويطرح خطابا مذهبيا وأشار إلى أنه فى لبنان، لا يستطيع حزب أو فئة أو طائفة - مهما بلغت من المكانة او القوة - أن تقيم دولتها فى لبنان، فى إشارة إلى تطمين السنة إلى أن هذا التحرك ليس مذهبيا وليس موجها ضدهم. أما زعيم التيار الوطنى الحر، ميشال عون، فقد اتهم الطبقة السياسية الحاكمة بالكذب، وذكر فى اليوم نفسه "أن نهاية الوضع الحالى قريبة جدا"، فى إشارة إلى توافقه مع دعوة السيد نصر الله إلى نزول المعارضة إلى الشارع.

أما فريق الأكثرية، فقد رأى أن المعارضة تريد إحداث فراغ سياسى بالبلد، فلا رئيس الجمهورية يوافق على مشاريع من الحكومة، لأنه يعتبرها فاقدة الشرعية، ولا مجلس النواب يجتمع لدراسة مشاريع محالة إليه من المجلس. وأصرت الأكثرية على دستورية الحكومة وعلى دستورية انعقاد جلساتها رغم استقالة الوزراء الشيعة، استنادا إلى ما يلى:

- وفقا لرأى وزير العدل، شارل رزق، ولرأى النائب السابق، إدمون رزق (جريدة النهار، عدد ٢ ديسمبر ٢٠٠٦)، فإن الحكومة ما دامت تملك ثلثى عدد الوزراء فهى قانونية، لأن استقالة وزراء أى طائفة من الحكومة إراديا وتلقاء لا يمكن أن تشكل مخالفة للفقرة (ى) من مقدمة الدستور، وفيها: "لا شرعية لأى سلطة تناقض العيش المشترك"، ولا يمكن الاعتداد فى حال الاستقالة المطروحة إلا بالفقرة (أ) من المادة ٩٥ من الدستور، وفيها: "تمثل الطوائف بصورة عادلة فى تشكيل الوزارة". لذا، فإن استقالة ٦ وزراء من أصل ٢٤ وزيرا لا تشكل أيا من الحالات الست المعددة حصريا فى المادة ٦٩ من الدستور.

- لا يمكن اعتبار الحكومة مستقيلة تحت طائلة خرق الدستور، ولا يحق لرئيس الجمهورية إعلان عدم شرعية الحكومة وعدم دستوريتها، كما لا يحق له استعمال الفقرة ٥ من المادة ٥٣ من الدستور بإصدار مرسوم بتوقيعه منفردا واعتبار الحكومة مستقيلة، وذلك تحت طائلة مساءلته بخرق متعمد للدستور، بموجب المادة ٦٠ من الدستور.

- وفقا لرأى القانونى والكاتب فارس خشان (جريدة المستقبل، عدد ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦)، فإن الحكومة ومجلس النواب يستطيعان ممارسة صلاحياتهما حتى بالنسبة لانتخاب رئيس

جديد للجمهورية. فحتى لو تم التحجج بصلاحيات رئيس الجمهورية لاعتبار الحكومة مستقيلة، فإن الاجتهادات التى سيرفعها الرئيس لحود ضد الحكومة ستصيب - بادئ ذى بدء - مؤسسة رئاسة الجمهورية، فيعلن الفراغ فيها ويتم نقل صلاحياتها إلى الحكومة، حتى ولو قيل إنها حكومة تصريف أعمال. وفى هذه الحالة، يصبح مجلس النواب مضطرا إلى الانعقاد لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. وهنا، فإنه لا يمكن منع مجلس النواب من الانعقاد فورا لانتخاب رئيس جديد للجمهورية متى حصل الفراغ فى هذه المؤسسة. ولا يتحدث نص الدستور عن نصاب أو غالبية الثلثين لاجتماع مجلس النواب، لأن نص الدستور يتكلم عن نصاب دائم يتشكل من الغالبية المطلقة، أى النصف زائد واحد، سواء للتشريع أو الانتخاب، فى حين أن الدستور يلاحظ استثناء وحيدا لا يتصل بانتخاب رئيس الجمهورية بل بتعديل الدستور، إذ إن المادة ٧٩ تنص على: "عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور، لا يمكنه أن يبحث فيه أو يصوت عليه، ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثى الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانونا، ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها".

- إذن، عندما يريد الدستور أن تكون هناك غالبية استثنائية للنصاب، فإنه ينص على ذلك، وبالتالى، فإن استنتاج النصاب المطلوب لانتخاب الرئيس من نسبة التصويت المطلوبة فى الدورة الأولى يعتبر تجاوزا فاضحا للدستور. وهكذا، فإن نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية يتم سندا لأحكام المادة ٣٤ من الدستور التى تنص على "أن اجتماع المجلس ليكون قانونيا يجب أن تحضره أكثرية الأعضاء ...". وكذلك لا تنص المادة ٤٩ من الدستور على نصاب قانونى استثنائى لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، بل تكتفى بتوزيع النسب الواجبة لحصول الانتخاب، وهى تنص لهذه الجهة على: "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى بغالبية الثلثين من مجلس النواب فى الدورة الأولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة فى دورات الاقتراع التى تلى".

ولأن الدستور يهدف دائما إلى معالجة الخلل فى وظائف المؤسسات، فإنه يتجه دائما إلى منع الفراغ الدستورى لمصلحة الاكتمال الدستورى، الأمر الذى يجعل نصاب انتخاب الرئيس هو ٦٥ نائبا لا غير، وهو ما يجعل من انتخاب مجلس النواب لرئيس جديد - فى حالة استقالة نواب المعارضة - صحيحا من الناحية الدستورية.

هذا الجدل حول شرعية ودستورية الحكومة ومقرراتها كانت تصحبه تعبئة جماهيرية من الأكثرية ومن المعارضة، وكان كلتيهما تستبق طريقها إلى الشارع بكل ما يحمله من مخاطر على السلم الأهلى والمجتمعى، ورغم العلم بأن هذه الاصطفافات تقسم جماهير لبنان إلى حد السكين.

لقد حسم الخيار إذن بنزول المعارضة إلى الشارع، واستعداد الأكثرية للتعامل مع وضع كهذا. وفى تلك الأثناء، لم تمنع جريمة اغتيال "بيير الجميل" وزير الصناعة والنائب عن حزب الكتائب (من تحالف قوى ١٤ مارس) - يوم ٢١ نوفمبر الماضى - من استكمال نفس الخيارات أو العودة إلى الحوار، رغم بروز العديد من الدعوات للتهدئة من قبل سياسيين ورجال دين من مختلف الطوائف. فقط أجل هذا الاغتيال الجديد خيار المعارضة بالنزول إلى الشارع بضعة أيام، وزاد أجيج الاتهامات المتبادلة بين الفريقين أكثر مما يحتمله حادث اغتيال جديد، فى وقت كانت فيه جهود الوساطة، محليا وإقليميا ودوليا، تأخذ زخما. وكانت هناك محاولات لدراسة الاقتراح الذى كان قد تقدم به رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، ويتضمن قيام حكومة وحدة وطنية تعطى للأكثرية أقل من الثلثين، والمعارضة أقل من الثلث، على أن يكون الصوت المرجح ملك وزيرين حياديين لا يحق لهما الاستقالة، مقابل أن تعطى المعارضة موافقة مبدئية للسير باتجاه انتخابات رئاسية مبكرة، مع الحرص على استمرار التشاور فى هذا الشأن مع البطريرك المارونى نصر الله صفير، وذلك لوضع البلاد فعليا على طريق الخروج من المأزق الراهن.

فشلت كل الوساطات إذن، ولم يبق إلا الدخول فى صراع مفتوح تحت شعار معادلة صفرية عنوانها "إما منتصر وإما مهزوم"، لأن الأمر أصبح بالأساس حفاظ الأكثرية على وضعيتها السياسية الراهنة، ومحاولة المعارضة إحداث فراغ دستورى وشل حركة الحكومة تمهيدا لإسقاطها. إنه صراع ليس على صالح الدولة، وإنما هو صراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة كلها، لكى يتمكن كل فريق من تمرير مشروعاته الخاصة فى كافة القضايا محل الخلاف.

فى هذا السياق، دعا الأمين العام لحزب الله أنصار المعارضة اللبنانية يوم ٢٩ نوفمبر إلى بدء احتجاجات سلمية، اعتبارا من الأول من ديسمبر، لإسقاط حكومة فؤاد السنيورة. وأصدرت المعارضة بيانا يوم ٣٠ نوفمبر، ذكرت فيه "إن قوى المعارضة الوطنية اللبنانية تدعو اللبنانيين بمختلف طوائفهم وأحزابهم وقواهم السياسية والاجتماعية إلى التجمع السلمى والاعتصام المفتوح، احتجاجا على غياب منطق المشاركة السياسية الحقيقية، وللمطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون أولى مهامها إقرار قانون جديد للانتخابات، وذلك يوم الجمعة الساعة الثالثة بعد الظهر وسط بيروت". وبالمقابل، دعت قوى ١٤ مارس أنصارها فى بيان لها، بالتزامن مع إعلان المعارضة عن موعد بدء التظاهر، إلى "الجهوزية التامة" لمواجهة "الانقلاب على الشرعية".

وهكذا، بدأ استنفار داخل حزب الله وداخل التيار الوطنى الحر، وأطياف المعارضة الأخرى مثل الحزب الشيوعى، وتيار "المردة" برئاسة الوزير السابق سليمان فرنجية، إضافة إلى الحزب القومى الاجتماعى السورى، واللقاء الوطنى الديمقراطى بقيادة رئيس الوزراء السابق عمر كرامى، من أجل التظاهر، ثم الاعتصام بساحتى رياض الصلح والشهداء بوسط مدينة بيروت حتى إسقاط حكومة السنيورة. وبدأ استنفار مضاد لمحاولة الصمود أمام ما اعتبرته الأكثرية محاولة "انقلاب على الحكومة وعلى الشرعية".

ومع مرور الوقت، يتبارى الفريقان فى الصمود، وتدخل الطائفية والمذهبية على الخط. فالمراجع الدينية تقف هى الأخرى وراء أهداف فريقها. فقد لاذ ع من مفتى جبل لبنان "عمر جوزو" المرجعية الدرزية لحزب الله، وإعلان مرجعيات سنية، منها مفتى الجمهورية اللبنانية الشيخ "محمد رشيد قبانى" أن إسقاط الحكومة فى الشارع خط أحمر، ومطالبة رئيس المجلس الشيعى الأعلى "عبد الأمير قبلان" الحكومة بحل يرضى المعارضة ويحقق العدالة وينفذ اتفاق الطائف. ويلتهب الشارع المسيحى - المسيحى رغم استقلالية المرجعيات المسيحية الدينية عن التيارات السياسية المسيحية، بسبب انقسام الشارع المسيحى بين كتلة تنتمى للتيار الوطنى الحر من قوى ٨ مارس المعارضة، وكتلة أخرى تنتمى

للقوات اللبنانية، ولحزب الكتائب، أو للقاء قرنة شهوان من قوى ١٤ مارس. كما تلتهب العلاقات بين السنة والشيعة، بناء على هذه الاصطفافات السياسية ليتحول الصراع السياسي رويدا رويدا إلى صراع طائفي/مذهبي يعيد للأذهان تواريخ توترات طائفية شهدها لبنان منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى اليوم (١٨٣٣ - ١٨٣٦ - ١٨٣٩ - ١٨٤١ - ١٨٤٥ - ١٨٥٨ - ١٨٦٠ - ١٩١٩ - ١٩٥٨ - ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٠).

عجز داخلي ودولي وتحرك عربي :

ويفاقم من هذه الأزمة اللبنانية الداخلية طبيعة المشهد الإقليمي والدولي الراهن. فالمنطقة - ومنذ نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان - دخلت في مرحلة جديدة، تتمثل في صراع إقليمي ودولي على تشكيل ما يعرف بـ "المحاور الإقليمية". فإيران تعتقد أنها وسوريا قد ازدادتا قوة ونفوذا إثر نتائج هذه الحرب، خاصة بعد تعالي الأصوات في الأوساط الأمريكية والغربية عن ضرورة التحاور مع الدولتين لحل بعض أزمات المنطقة، وعلى رأسها المأزق الأمريكي بالعراق، وكذلك مع صدور تقرير توصيات لجنة بيكر/هاملتون حول العراق، والذي أوصى بضرورة الحوار مع الدولتين. كما أنهما تشعران بأن هزيمة الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي قد جاء نتيجة هذا الفشل الأمريكي في المنطقة.

إيران لها مصالحها بالمنطقة، وهي حليفة حزب الله بامتياز، والحزب ذاته ذو مرجعية فقهية إيرانية، ولا يخفى طبيعة الروابط مع إيران، وإن أشار إلى أنه يتصرف وفق رؤيته للداخل اللبناني.

وسوريا تريد استمرار نفوذها في لبنان، وهي بالطبع تستطيع قلب الطاولة من الداخل وقتما تشاء، والرئيس بشار الأسد يتحدث عن لبنان من موقع القوة لا الضعف، والنظام السوري يرغب في إبعاد شبح المحكمة الدولية عنه بأي وسيلة.

وعلى الجانب الآخر، فإن الدول العربية، مصر والسعودية والأردن، لها هواجسها من دخول إيران طرفا فاعلا في شئون إقليمية تمس العرب قبل غيرهم، فثمة تدخلات في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية، وتوظف إيران كل إمكاناتها لحل إشكالها النووي مع الغرب، وهذه الدول العربية لا تمتلك إلا مساندة الحكومة اللبنانية الحالية، والدخول على خط الداخل عبر الجامعة العربية لحل هذه الأزمة.

أما الولايات المتحدة وفرنسا، وهما القوتان الأبرز، اللتان تمتلكان نفوذا داخل لبنان، فإنهما تعلنان دعم حكومة الأكثرية. كما أن بعض الدول الأوروبية لها قوات تعمل في إطار اليونيفيل، وهي لا ترغب في إصابتها أو استهدافها جراء موقف سياسي متصلب لحساب فريق على آخر. وإسرائيل تتصيد فرصة دخول لبنان في مرحلة خطيرة، حتى يكون لها ما تشاء من تحديد مهام جديدة لليونيفيل، ولمزيد من تأمين هذه الجبهة الجنوبية بعد أن تباعدت خطوط التماس بينها وبين مقاتلي حزب الله بعد انتشار الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل.

بيد أن الدعم الإيراني للمعارضة، وإشادة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على خامنئي، في اليوم الأول لبدء التظاهرات، بحكمة حزب الله وحلفائه، وكذلك الدعم السوري بإعلان نائب وزير الخارجية "فيصل المقداد" دعم بلاده لمطالب المعارضة اللبنانية بقيام حكومة وحدة وطنية - لهما حدود. وكذلك، لا تملك الولايات المتحدة أو فرنسا عصا سحرية لإقناع المعارضة بالتراجع، أو التدخل المباشر لحل المأزق، وهما تدركان أن حزب الله يضعهما في خانة العدو، كما أنهما لا تمتلكان فعليا مجالا على الأرض لحل نزاع سياسي داخلي لبناني، ومن ثم لا تستطيعان سوى تحفيز الحكومة وقوى ١٤ مارس على التمسك بموقفهما.

مشكلة الفرقاء اللبنانيين الآن أن لكل من الأكثرية والمعارضة مشروعها ورؤيتها الخاصة للدولة اللبنانية، وهو ما يتقاطع، بشكل أو آخر، مع رؤية الأطراف الإقليمية والدولية لدورها في لبنان. فالدولة اليوم مستقطبة بين مشروعين، لكل منهما بنيته الاجتماعية والسياسية وارتباطاته الإقليمية والدولية، وكل فريق يتلقى مساعدات خارجية من أطراف بعينها. ويتشكل لبنان على واقع تشكل محور غربي - عربي (سعودي بالأساس تنضم له مصر والأردن)، وهناك في المقابل محور إيراني - سوري.

المشروع الأول، وتتبناه الأكثرية الحالية، ينطلق من نظرة تعيد تجديد دور لبنان القديم، بصفته محطة اقتصادية بين الشرق والغرب، وترى أن مشروعها يحتاج للاستقرار، وبالتالي إلى شكل من أشكال السلام مع إسرائيل، وتجد في دول عربية حليفة وفي قوى أخرى غربية داعما لمشروعها هذا. ويرى أصحاب هذا المشروع أن لبنان في طور استقلاله الثاني بعد استقلاله الأول بالانسحاب السوري من لبنان، والاستقلال الثاني يتمثل في كشف المسئول عن الاغتيالات السياسية في لبنان، ويسندون ذلك بالمناداة بسيادة الدولة وبسط سيطرتها.

أما المشروع الآخر، وتتبناه المعارضة، وعلى رأسها حزب الله، فيرى أنه لا يمكن عزل لبنان عن شئون المنطقة، وأن للبنان قضية وطنية، هناك أراض محتلة وأسرى لدى إسرائيل، وكذا يرى حزب الله لنفسه دورا في القضية الفلسطينية. ويرى هذا الفريق أن لبنان - الذي انتصر على إسرائيل في صيف ٢٠٠٦ - يتمثل استقلاله في تنحية الحكومة الحالية "المتأمركة"، وتعديل النظام الانتخابي، والمشاركة في الشئون السياسية بما يتناسب وحجم هذا الإنجاز.

ويمكن القول إن الاستقلال بالمعنى الأول هو رهن لطبيعة اللعبة الدولية التي تسير عمل الملف اللبناني، والاستقلال بالمعنى الثاني رهن طبيعة إقليمية تتمحور حول سوريا وإيران. وبالتالي، لا يتوحد اللبنانيون حول مفهومهم "الجديد" للاستقلال.

وعليه، يتخندق فرقاء لبنان خلف هذه الخيارات، ويصعب بالتالي نجاح كافة المبادرات التي تنشأ من رحم الداخل. ويزداد الوضع سوءا بإعلان المعارضة - على لسان السيد حسن نصر الله يوم ٧ ديسمبر الماضي - أن خيار تشكيل حكومة وحدة وطنية بات قديما، وأن المعارضة اليوم تستمر في اعتصامها لتحقيق الوعد بالانتصار الآخر، وهو إسقاط حكومة السنيورة. وتتشبث الأكثرية بموقعها أكثر فأكثر، وتتيه وسط هذا التصعيد أي محاولات للحل الداخلي، لأنه مع هذا القدر من التنافر في المطالب، يمكن القول إن الداخل اللبناني أضعف من أن يحل من تلقاء نفسه أزمة كهذه الأزمة الراهنة.

وأمام هذا العجز الداخلي والعجز الدولي، فقد بدأت المحاولات العربية، السعودية والمصرية، للتهدئة منذ بدء التظاهرات، وإن أبدت الدولتان، السعودية ومصر، دعمهما للحكومة الحالية، على اعتبار

أنها دستورية، وأنه لا يجوز العودة فى لبنان لإسقاط الحكومات من الشارع.

وقد بدأت الجامعة العربية وأمينها العام عمرو موسى الدخول على خط الوساطة وطرح المبادرات لمعالجة الأزمة اللبنانية. على أنه من غير المتوقع أن تتمكن الجامعة سريعا من طى هذا الخلاف، لكن العرب وحدهم، وبالتشاور بين كل من مصر والسعودية وحوارهما مع إيران، يستطيعان حل هذا المأزق اللبنانى، وهو ما قد يجد صعوبة، حال تعنت إيران، ورفضها إقناع حزب الله بقبول أى من المبادرات العربية.

من المتوقع أن تقدم الجامعة العربية مبادرة تلو الأخرى، تتعرض كل منها للتحفظ أو الرفض من أى من الطرفين، حتى يتم التوصل لحزمة متكاملة من حل المأزق.

وكانت الجامعة العربية قد طرحت مبادرة للحل يوم ١١ ديسمبر الماضى، تضمنت العناصر التالية:

أولا- تأكيد وحدة لبنان، والحرص على أن يكون تنوعه مصدر قوة لا ضعف.

ثانيا- يتفق الطرفان على أهمية وقف التصعيد الإعلامى، خاصة المذهبى.

ثالثا- أهمية إيقاف التصعيد والمواجهات فى الشارع.

رابعا- إعلان الموافقة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الموسعة بالثلث الضامن بضوابط وشروط وتفاصيل يتم الاتفاق عليها.

خامسا- العودة فورا إلى طاولة الحوار والتشاور برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه برى.

سادسا- تطرح على طاولة المفاوضات الموضوعات التالية، وتناقش بالتوازى ليتم الاتفاق عليها:

أ- استكمال تفاصيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

ب- مناقشة تفاصيل موضوع المحكمة الدولية.

ج- موضوع الانتخابات النيابية ورئاسة الجمهورية وما يتصل بها.

د- مؤتمر باريس - ٣ واستحقاقاته.

سابعا- خلاصة ما يتم الاتفاق عليه يصدر فى وثيقة يمكن تسميتها ميثاق القوى السياسية اللبنانية، وتكون ملزمة للجميع، حكومة ومعارضة.

لقد حاولت هذه المبادرة أن تجمع بين مطالب طرفى الأزمة فيما يتعلق بإنشاء حكومة وحدة وطنية وتشكيل محكمة دولية لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى، كما تذهب المبادرة إلى حد مناقشة إجراء انتخابات رئاسية فى حالة تعثر الاتفاق، بما يضمن لكل طرف حفظ ماء الوجه. بيد أن كل طرف قد رأى أن هذه المبادرة لا ترقى لتحقيق مطالبه، ورأب صدع حالة انعدام الثقة المتبادلة، خاصة المعارضة التى وجدت أن المبادرة تتضمن وقف اعتصامها وتظاهراتها، ثم الفصل بعد ذلك فى حكومة الوحدة، كما أن الأكثرية اعترضت على بند الانتخابات النيابية المبكرة.

الإيجابى أن الجامعة العربية قد تحركت وبخطى متسارعة، وأخذت على عاتقها أن تحل أزمة لبنان قبل استفحالها، كما ساهمت قبل ذلك فى إخراج الطائف عام ١٩٩٠ إلى النور، والذى أنهى حربا أهلية لبنانية استمرت خمسة عشر عاما. ووفقا لصحيفة السفير عدد ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦، فإن الأمين العام للجامعة العربية طرح حزمة من الأفكار للمناقشة بين فرقاء لبنان يوم ١٣ ديسمبر، تتضمن أكثر من مرحلة، وهى كالتالى:

أولا- فى موضوع المحكمة الدولية: التوافق على تأليف لجنة سداسية مشتركة، تضم قاضيين (محايدين) وممثلين اثنين عن كل من الأكثرية والمعارضة، على أن تقدم تقريرها إلى حكومة الوحدة الوطنية لاحقا.

ثانيا- فى الموضوع الحكومى: يتم التفاهم على قيام حكومة وحدة وطنية على أساس توسيع الحكومة الحالية إلى ٣٠ وزيرا، بحيث يكون للأكثرية ١٩ وزيرا، وللمعارضة ١٠ وزراء، إضافة إلى وزير واحد محايد.

ويتضمن أيضا تحديد طريقة ترشيح الوزير الحادى عشر "المحايد" أو "الملك"، لكن من قبل فريق المعارضة، حيث تحدث موسى أمام جهات فى المعارضة عن طرح لائحة بأربعة أو خمسة أسماء، وأمام "حزب الله" و"أمل" عن عشرة أسماء، بحيث يتم القبول بالاسم الأخير إذا رفضت الأسماء الأولى، على أن يمارس دوره كاملا فى مجلس الوزراء.

ثالثا- الإعداد لإنجاح مؤتمر باريس - ٣.

وتنتهى المرحلة الأولى من الحزمة المتكاملة فى ٢٥ فبراير ٢٠٠٧، لتبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية المتعلقة بعنوانين اثنين، هما:

أولا- تبدأ المرحلة الثانية (مطلع فبراير) بالتشاور بين جميع الأطراف على انتخاب رئيس جديد للجمهورية فور التوافق على الاسم، على أن يكمل رئيس الجمهورية إميل لحود ولايته حتى نوفمبر ٢٠٠٧.

ثانيا- يبدأ التشاور فورا على وضع قانون انتخابى جديد وقد لوحظ أن مسألة الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة لم ترد ضمن حزمة أفكار موسى فى محاولة لإيجاد توازن بين العناوين المطروحة من جانب فريقى الأكثرية والمعارضة.

وأيا كانت نتيجة المشاورات -التى ظلت مستمرة حتى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦- فلا شك فى أن حل أزمة لبنان يجب أن يكون بيد العرب، وبحوار بين السعودية ومصر وسوريا، ورأب القطيعة السائدة بين القاهرة/الرياض من جهة، ودمشق من جهة أخرى، بل يمكن القول إن لطهران دورا لا يقل أهمية فى الخروج من هذه الأزمة الراهنة، شريطة أن يتوحد الموقف العربى فى الحديث مع إيران حول لبنان.

الحاصل أن الأزمة اللبنانية الداخلية لن تحل إلا بأيد عربية، وإن اضطر العرب إلى الدخول فى حوار مع كل من الولايات المتحدة وإيران للخروج من هذا المأزق، فسلم لبنان وسلامته هو شأن عربى صرف يرتبط مباشرة بكافة القضايا التى يواجهها العرب اليوم فى المنطقة.

مشروع القانون الأرمنى وتأزم العلاقات التركية - الفرنسية

■ د. محمد رفعت الامام *

شهد الخريف المنصرم ٢٠٠٦ حلقة جديدة من التوتر فى العلاقات الفرنسية - التركية بسبب تصويت الجمعية الوطنية الفرنسية (مجلس النواب) يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦ على مشروع "اقتراح قانون" قدمته المعارضة الاشتراكية، وينص على إنزال عقوبة السجن لمدة سنة واحدة وغرامة تبلغ "٤٥" ألف يورو لكل من ينكر وقوع إبادة الأرمن على أيدى الأتراك العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى، وهى العقوبة نفسها المقررة لإنكار الهولوكوست النازى فى فرنسا. ويستكمل هذا المشروع قانونا أقره البرلمان الفرنسى فى ٢٩ يناير ٢٠٠١ يعترف بوقوع المذابح ضد الأرمن.

وفى دلالة واضحة على موقف أغلبية النواب، تغيب عن جلسة المناقشة والتصويت "٤٤٨" نائبا، وحضر الجلسة "١٢٩" نائبا فقط، صوت منهم "١٠٦" نواب لصالح "اقتراح القانون" آنف الذكر، وعارضه "١٩" نائبا. وتجدر الإشارة إلى أن التصويت لصالح الاقتراح أو ضده قد تجاوز الانقسام التقليدى بين اليمين الحاكم واليسار المعارض، فحاز أصوات "٤٩" نائبا من حزب "الاتحاد من أجل الحركة الشعبية" الحاكم، و"٤٠" صوتا من "الحزب الاشتراكى" المعارض، وسبعة أصوات من حزب "الاتحاد من أجل الديمقراطية" (يمين وسط)، وعشرة أصوات من الحزب الشيوعى وأنصار البيئة (الخضر). ورغم معارضة برنار أكوييه، رئيس كتلة نواب حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية الحاكم، للاقتراح، إلا أنه تراجع وترك لنواب كتلته ذات الأغلبية حرية تأييد الاقتراح أو رفضه.

سمى هذا المشروع "اقتراح قانون" نظرا لأنه صادر عن الكتلة الاشتراكية بمجلس النواب، عكس المشروعات المماثلة للحكومة التى تسمى "مشروع قانون". ولا يعنى التصويت عليه فى قراءته الأولى أنه قد أقر، فلا يزال الاقتراح فى حاجة إلى موافقة مجلس الشيوخ والرئيس الفرنسى جاك شيراك حتى يصبح قانونا نافذا. ويكاد يتفق معظم المحللين على العلاقة الوثيقة بين هذا الاقتراح والمناخ الانتخابى -رئاسيا كان أم برلمانيا- الذى ستشهده فرنسا فى الربيع القادم، إذ يطمح الساعون إلى إقراره إلى دعم الجالية الأرمنية الفرنسية وقوامها العددى يناهز نصف مليون نسمة يشكلون كتلة انتخابية لا يستهان بها، لاسيما فى جنوب فرنسا التى تضم أكبر تجمع أرمنى فى العالم ويعملون بشكل منهجي. وقد أسفر اقتراح القانون الفرنسى عن أصداء متباينة فى فرنسا والاتحاد الأوروبى وتركيا وأرمينيا والمهجر الأرمنى.

المواقف الفرنسية :

أجمعت معظم التصريحات السياسية على أن مشروع "اقتراح القانون" -سالف الذكر- لا يحظى بمساندة الحكومة الفرنسية. فقد علق عليه الرئيس شيراك، قائلا: "إن قانون ٢٠٠١ الذى يعترف بإبادة الأرمن يفرض نفسه على الجميع فى فرنسا. أما النص المذكور، فيندرج فى خانة الجدل". بيد أن هذا القول يتناقض عمليا مع تصريحات شيراك بأرمينيا يوم ٣٠ سبتمبر الماضى، أى قبل أقل من أسبوعين على إقرار الاقتراح، فى أول زيارة دولة رسمية لرئيس فرنسى إلى هذه الدولة القوقازية منذ استقلالها عقب تفكك الاتحاد السوفيتى. وقد شهدت هذه الزيارة تأصيلا للعلاقات الفرنسية - الأرمنية التى تضرب بجذورها إلى مملكة قيليقية فى العصور الوسطى من خلال افتتاح ميدان فرنسا فى قلب العاصمة الأرمنية يريفان، والإعلان عن بدء عام أرمينيا فى فرنسا (٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦ - ١٤ يوليو ٢٠٠٧) كملتقى ثقافى واقتصادى أرمنى - فرنسى.

وخلال هذه الزيارة أيضا، وهو الأخطر، ركز شيراك على مسألة المذابح الأرمنية، داعيا أنقرة إلى الاعتراف بها قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. وهنا تجدر الملاحظة بأن ثمة تغيرا نوعيا قد ظهر فى خطاب شيراك السياسى إزاء تركيا. فرغم

(*) أستاذ التاريخ، جامعة الإسكندرية

معارضة الأكثرية الفرنسية لانضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبى، فإن شيراك قد تبنى حملة إعلامية لشرح فوائد دخول تركيا الاتحاد من المنظور الاستراتيجى والسياسى والاقتصادى، وهو ما يتناقض مع تصريحاته آنفة الذكر. كما أنه، وللمرة الأولى، يستخدم اصطلاح "المذابح" بشكل مباشر، علما بأنه كان قد أعلن عام ٢٠٠٤: "يجب على تركيا أن تعترف بقتل الأرمن". ولا تقتصر هذه "الرؤية الجديدة" على شيراك فحسب، بل يشاركه فيها كل من سيجولان رويال، المرشحة الاشتراكية للرئاسة، ونيكولا ساركوزى، مرشح المحافظين، خاصة أن الأخير قد اتخذ من دافيد جيان -الأرمنى الأصل- رئيسا لحملته الانتخابية.

ورغم التناقض البائن فى أقوال وأفعال شيراك، إلا أن الإدارة الفرنسية أعلنت رسميا رفضها لمشروع "اقتراح القانون" وسعت للحيلولة دون تبنيه أو -على الأقل- التنصل منه خصوصا أنه صادر عن برلمانيين وليس عن الحكومة. وقد بررت كاترين كولونا -وزيرة الشئون الأوروبية فى البرلمان- معارضة الحكومة لهذا الاقتراح بوجود قانون فرنسى فعلى (٢٠٠١) يعترف بإبادة الأرمن، كما أن حقائق التاريخ يجب البت فيها بواسطة المؤرخين وليس المشرعين. وحسب كولونا، فى حال إقرار القانون قيد الجدل، سوف يأتى بنتائج عكسية على المصالح الاقتصادية الفرنسية، خصوصا أن تركيا بدأت تلتزم تدريجيا، وإن كان بخطى سلحفائية، بتنفيذ شروط التحاقها بالركب الأوروبى. لذا، يجب مواكبة هذه الخطوة وعدم المجازفة بإحباطها وتجميدها. كما أعلنت الخارجية الفرنسية أنها "متمسكة جدا بحوارها مع تركيا".

وتأكيدا لهذا الاتجاه، أوعزت الحكومة الفرنسية بأن القراءة الأولية تعد فقط "بداية مسار" مما يعنى أن القانون قد يقر أو قد لا يقر فى النهاية، علما بأن أمر إدراجه أم لا على جدول أعمال المجلس حق يعود للحكومة. وأكدت باريس أن لديها "شكوكا طفيفة" لأهمية هذا الاقتراح، خاصة أن الحكومة -عكس تصريحات شيراك- ترفض -حتى الوقت الراهن- الربط المباشر بين اعتراف تركيا بإبادة الأرمن ودخولها العالم الأوروبى.

وأعرب الاتحاد الأوروبى عن قلقه إزاء تبنى الجمعية الوطنية الفرنسية اقتراح القانون وتأثيره السلبى على احتمالية حل المعضلات التاريخية والسياسية بين تركيا وأرمينيا، كما أنه سيعرقل المناقشات الدائرة بين الاتحاد وتركيا بصدد انضمام الأخيرة إليه. وعلق "جوز مانويل باروس"، رئيس المفوضية الأوروبية، على الاقتراح بقوله: "ليست هذه هى الطريقة المثلى للإسهام فى مسألة نعتقد أنها جد مهمة". كما أن الأوروبيين أنفسهم لم يشترطوا على تركيا الاعتراف بإبادة الأرمن للانضمام إلى اتحادهم. بل حذرت المفوضية الأوروبية مرات ومرات من محاولات جعل الاعتراف بالمذابح الأرمنية شرطا مسبقا لعضوية تركيا فى الاتحاد.

التداعيات التركية :

فى أثناء المناقشات التحضيرية منذ مايو المنقضى، وقبل إقرار الجمعية الوطنية الفرنسية لمشروع اقتراح القانون سابق القول، حذرت أنقرة فى رسائل شديدة اللهجة باريس من الآثار الوخيمة التى ستنجم عن صدور مثل هذا الاقتراح، وضغطت على شركات فرنسية عاملة فى تركيا لإيقاف هذا المشروع الذى سيضر عمل مسودته فقط بالعلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية بين فرنسا وتركيا. وعشية التصويت على مقترح القانون، أرسل الرئيس التركى أحمد نجدت سيزار برسالة إلى نظيره الفرنسى، أكد فيها أن تصديق البرلمان على هذا الاقتراح سيمثل ضربة قوية، بل وقاسية، للعلاقات الجيدة والإيجابية بين فرنسا وتركيا، وقد يؤدى إلى خسارة فرنسا لتركيا وشعبها. وألمح سيزار إلى أن استخدام هذا القانون فى اطار الدعاية الانتخابية فى فرنسا، أمر لا يتناسب وعراقة الثقافة الفرنسية. ورغم ذلك، ضرب مجلس النواب بهذه التحذيرات عرض البحر، وأقرت أغلبيته الحاضرة مشروع اقتراح القانون.

أثار تمرير هذا الاقتراح غضبا واسعا فى الدوائر التركية. فقد انتقده رئيس الوزراء رجب طيب أردوجان، واصفا إياه بـ "غياب الحكمة"، وداعيا فرنسا إلى التأمل فى ماضيها الاستعمارى. وفى بيان أصدرته الخارجية التركية، أكدت فيه أن فرنسا ستخسر بسبب هذا الاقتراح موقعها الفريد لدى الشعب التركى، إثر بعض التوجهات غير المسئولة لسياسيين فرنسيين، انطلاقا من ادعاءات باطلة.

علاوة على ذلك، دعت أنقرة الاتحاد الأوروبى إلى رفض الاقتراح الفرنسى، لأنه يحد من حرية التعبير ويتنافى مع القيم الأساسية للاتحاد. أكثر من هذا، انتقدت الإدارة التركية الاتحاد بأنه ليس فى موقف يسمح له بـ "وعظ" تركيا فيما يخص حقوق الإنسان بعد تحرك فرنسا من أجل كبت حرية التعبير. وخلال الآونة الأخيرة، تصاعدت الضغوط الأوروبية ضد أنقرة لتعديل أو إلغاء المادة "٣٠١" من قانون العقوبات التى تجرم "إهانة القومية التركية". وبموجبها خضع، ولايزال، كثير من الكتاب والمثقفين الأتراك للتقاضى. ولكن الاتحاد حذر تركيا من استغلال اقتراح القانون الفرنسى كذريعة من أجل الإبقاء على الحظر المفروض على حرية التعبير بداخلها. إذ إن القانون الفرنسى -فى حال اعتماده- سوف يجرم الإدلاء بتصريح وحيد -حصريا- خاص بإنكار إبادة الأرمن، على عكس المادة "٣٠١" التى تمنع المناقشات السياسية التى تهم الرأى العام. ولهذا، يعتبر الاتحاد الأوروبى إصلاح هذه المادة أو تعديلها فى نفس أهمية المسألة القبرصية، والتشديد على حقوق الأقليات، والعنف الجماعى، كى ينظر جديا فى أمر انضمام تركيا إليه.

وعلى صعيد قانونى، هددت تركيا بإصدار قانون مماثل بشأن جرائم قتل الشعب الجزائرى أثناء احتلال فرنسا للجزائر (١٨٣٠- ١٩٦٢). وفى هذا الصدد، أعد محمود كوجوك، النائب عن حزب العدالة والتنمية الحاكم فى البرلمان التركى، مشروع قانون يقضى بسجن منكرى الإبادة الفرنسية للجزائريين كسلاح ردع سياسى ضد اقتراح القانون الفرنسى. والحقيقة أن الأوساط القانونية والسياسية التركية تستدعى -دون جدوى- الملف الجزائرى ضد فرنسا فى كل مرة تتأزم فيها العلاقات التركية - الفرنسية. ففى عام ٢٠٠١، طرحت أنقرة هذا السيناريو ردا على اعتراف البرلمان الفرنسى بوقوع إبادة للأرمن عام ١٩١٥. وتكرر السيناريو نفسه منذ مايو الماضى، ردا على المناقشات التى أثيرت فى الجمعية الوطنية الفرنسية بخصوص اقتراح قانون معاقبة منكرى إبادة الأرمن. وفى هذا الخصوص، قدم أعضاء البرلمان التركى ثلاثة اقتراحات لقوانين مماثلة، يدعو اثنان منها إلى الاعتراف بأن قتل الجزائريين تحت الاحتلال الفرنسى يمثل إبادة جنس، وإدخال مادة تقضى بحبس من ينكرها. ويدعو الاقتراح

الثالث إلى سجن القائل بأن الأرمن كانوا ضحايا الإبادة العرقية تحت الحكم العثماني. ورغم هذا التصعيد على المستوى البرلماني، إلا أن أردوجان لا يتوقع صدور قوانين انتقامية مماثلة إزاء فرنسا.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد كانت التهديدات حادة وأكثر إصابة في العلاقات التركية - الفرنسية. فرغم الموقف الحكومي الفرنسي المعارض رسميا، إلا أن الدوائر التركية تواصل تهديداتها لفرنسا حتى قبل إقرار الاقتراح بإقصاء شركاتها (رينو، كارفور) عن أسواق تركيا الواعدة. والمألوف أن تركيا من شركاء فرنسا التجاريين الأساسيين، حيث تصدر إليها بضائع بقيمة "٤,٧" مليار يورو سنويا، وقدر التبادل التجاري بين البلدين بـ "٨,٢" مليار يورو خلال العام المنقضي. وواصلت أنقرة تحذير باريس من أن شركاتها ستحرم من المشاركة في المناقصات، لاسيما مناقصة مشروع بناء أول محطة نووية في تركيا بتكلفة عشرة مليارات دولار. وثمة توقع باستبعاد الشركات الفرنسية من المناقصات الخاصة بالانتاج والتصنيع العسكري وتوريد مهمات الجيش التركي، وعلى رأسها مناقصات شراء طائرات مروحية، وإدراج أسماء الشركات الفرنسية في القائمة السوداء المحظور تعاملها مع تركيا عسكريا. بالإضافة إلى ذلك، هددت منظمات المجتمع المدني وغرف التجارة والصناعة التركية بمقاطعة البضائع الفرنسية.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه حالا هو: هل ستنفذ تركيا تهديداتها لفرنسا؟ الإجابة بالنفي، حسب سيناريو مماثل حدث عام ٢٠٠١ إثر تداعيات إقرار البرلمان الفرنسي قانونا يعترف بإبادة الأرمن. حينذاك، سعت تركيا لإبطال هذا القانون، وهددت فرنسا سياسيا واقتصاديا، إذ سحبت سفيرها من باريس، ولكن أعادته ثانية خلال أسابيع فقط، وهددت بمقاطعة البضائع الفرنسية. بيد أن الواردات التركية من فرنسا قفزت من "٢,٣" مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى "٥,٩" مليار دولار خلال العام الفائت. ولذا، لن تأخذ الإدارة الفرنسية -في ضوء هذه الخلفية- التهديدات التركية على محمل الجد، خصوصا أنها تعرض المصالح التركية ذاتها للخطر. ولكن من ناحية أخرى، أوقعت الإدارة التركية نفسها في مأزق اختبار جدية مصداقيتها أمام الرأي العام، إذا لم تقم بتنفيذ تهديداتها آنفة الذكر ضد فرنسا.

وبوضع التهديدات التركية تحت المجهر التحليلي، نلاحظ أنها ذات انعكاسات سلبية على صورة تركيا ومصالحها، وفقا للسيناريوهات التالية:

- عندما يعود السفير التركي إلى فرنسا، بعد سحبه منها، سوف تظهر أنقرة بمظهر "الرعناء" حيث سيتضح أن هذا الإجراء كان بمثابة حركة فارغة لم تحقق شيئا.

- سوف تؤدي مقاطعة البضائع الفرنسية في تركيا إلى فقد آلاف من العمال الأتراك لأشغالهم.

- إلغاء العقود الفرنسية لشراء الأسلحة لتركيا سوف يضطرها إلى التعاقد مع شركات غير فرنسية بأسعار أعلى، وربما منتج أقل جودة.

- التهديد بتمرير قرار يتهم فرنسا بارتكاب إبادة في الجزائر سوف يفتح النيران المعاكسة على تركيا بشأن تفعيل كل القرارات المماثلة بشأن الأرمن، ويتناقض مع رفضها الدائم من منطلق أن "البرلمان يجب ألا يقرر الحقائق التاريخية". وثمة مأزق آخر [illegible] تقع فيه أنقرة، إذ إن البرلمان الجزائري نفسه لم يمرر قرارا يتهم فيه فرنسا بالإبادة، ولم يطلب من تركيا القيام به.

- إذا سحبت تركيا قواتها، ضمن قوات الأمم المتحدة المرابطة في لبنان من أجل حفظ السلام كي تتفادى وضعها تحت الإمارة الفرنسية، فسيؤدي ذلك إلى خسارة نقاط دبلوماسية كانت قد أحرزتها بالمشاركة في هذه القوات. زد أيضا أن هذه القوات تهدف أساسا إلى حماية إسرائيل، ومن ثم، ستجد تركيا نفسها في حرج أخلاقي أمام شريكتها الاستراتيجية، إذا نفذت تهديدها بالانسحاب.

- على أية حال، إذا عُزلت فرنسا من خلال هذه المقاطعات فسوف تعزل تركيا، وبالآلية وبنفسها، عن دولة قوية ذات تأثير جوهري في الطلب التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويمكن القول إنه كلما كان رد الفعل ضد اقتراح القانون الفرنسي استفزازيا، ربما كانت تركيا تغامر بإغضاب الشعب الفرنسي، الذي قد يقرر -في استطلاع للرأي العام- ما إذا كانت تركيا مؤهلة للحاق بالأمم المتحضرة أم لا.

الجاليات الأرمنية :

عزت أنقرة تمرير مجلس النواب الفرنسي "اقتراح القانون" إلى النشاط الفعال للجالية الأرمنية الفرنسية. وبالفعل، يعد هذا الاقتراح وتمريره -على النحو سابق الحديث- حلقة في سلسلة الصراع السياسي بين نشطاء الأرمن الفرنسيين والحكومة التركية، منذ أن نجح الأولون عام ٢٠٠١ في استصدار قانون يعترف بإبادة الأرمن. ولا تنحصر أهمية هذه الجالية في تعدادها، الذي يقارب نصف المليون نسمة، ولكن ينتمي إليها بعض الرجالات الفاعلين في النخبة السياسية (إدوارد بالادور، باتريك دافيد جيان) وفي الهيئة الاجتماعية الفرنسية (شارك أزنافور) ويكفي أن نذكر تصريحا للأخير للوقوف على مدى ثقله وتأثيره "إن شيراك يحب أرمينيا، ويتحدث عن الأرض بشكل جيد، كما أنه يتحدث بشكل ممتاز عن إبادتنا". ولذا، فلا غرو أن جرى التصويت بحضور العديد من الأرمن داخل قاعة مجلس النواب وتحت صيحات المتظاهرين خارجه.

بيد أن الوضع قد اختلف تماما لدى الجالية الأرمنية - التركية التي أصدرت بيانا ضد اقتراح القانون الفرنسي، وأنكرت أن عائلاتهم وذويهم كانوا ضحايا إبادة تحت الحكم العثماني. وفي هذا الصدد، يبرز هجوم المطران الأرمني - التركي، ميسروب موتافيان، وهرانت دينكيان، رئيس تحرير جريدة "أجوس" -الصادرة بالأرمنية في تركيا- ضد تحركات الجالية الأرمنية - الفرنسية وضد الحكومة الفرنسية ذاتها لإصدار هذا القانون، لأنه يحجر على حرية التعبير والتفكير المشروع. وأعربا عن استعدادهما لخرق هذا القانون بمجرد إقراره. ويبدو أن هذه المواقف جاءت تلبية لضغط الحكومة التركية أو لمجرد مداهنتها، ولاسيما أنها أعلنت -عشية المناقشة والتصويت على اقتراح القانون- أنه إذا أصبح هذا القانون نافذا، فلن تتردد الحكومة في ترحيل الـ ٧٠ ألف أرمني المقيمين حاليا على أراضيها.

ورغم أن أرمينيا قد استقبلت اقتراح القانون بترحاب شديد، واعتبرته استمرارا للمبادئ الفرنسية، إلا أن ثمة مخاوف تساور الأرمن من أن انتصارهم الراهن قد يصبح سرابا، إذا رفضه

مجلس الشيوخ الفرنسى. ولكن بما أن فكرة الإبادة باتت متجذرة فى الثقافة الفرنسية، فعلى الأرجح ألا يحدث هذا، خصوصا أنه يتزامن مع بدء عام الأرمن فى فرنسا. ويخشى الأرمن من استخدام قضيتهم كسلاح ضمن أسلحة أوروبا الموجهة ضد تركيا، بل وتتنامى لديهم قناعة بأن قضيتهم لم تكن تحظى بكل هذا الاهتمام إذا لم تكن خصمها تركيا. فالأرمن لا يمتلكون الأدوات اللازمة التى تؤهلهم للقيام بدور اللاعب الرئيسى فى الساحة الأوروبية، وإن كان من الممكن أن يكونوا بمثابة "طارة ثقل" إلى هذا الجانب أو ذاك. وما دامت أرمينيا دولة هامشية فى النسق السياسى العالمى، وما دامت أن السياسة الدولية تتسم بازدواجية المعايير والرهان على المصالح الكبرى، فإن ذلك من شأنه عرقلة المساعى الدبلوماسية والضغوط السياسية لاعتراف تركيا بإبادة الأرمن، رغم ثراء المهجر الأرمنى وتمتع أصحابه ببعض النفوذ.

تداعيات أخرى :

لم تقتصر ردود فعل اقتراح القانون الفرنسى على فرنسا وتركيا والاتحاد الأوروبى والأرمن فقط، بل تجاوزتها إلى أوساط سياسية أخرى، ولكن بوجهات نظر متفاوتة. فقد طاردت الإبادة الأرمنية السياسيين الهولنديين من ذوى الأصول التركية، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية فى أثناء فعاليات الانتخابات البرلمانية الهولندية التى عقدت فى ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦. فى الابتداء، استبعد حزب العمال المعارض من قائمته المرشح أردنيك ساكان -صاحب المركز الـ "٥٣"- بعد رفضه توقيع مذكرة تفاهم ينظر بموجبها إلى أحداث الأرمن عام ١٩١٥ على أنها "إبادة جنس". وعقب هذا، استبعد الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم "إيهان تونكا" صاحبة المركز الـ "٣٥" على قائمة الحزب، وعثمان المالكى رقم "٥٦" لتراجعهما عن الاعتراف بأن ما حدث للأرمن يمثل إبادة جنس. وعبثا، حاول الحزب استرضاء قاعدة مؤيديه من الأتراك (نحو ٣٦٠ ألف نسمة) بترشيح تركى آخر يسمى "نيهات أسكى" ولكنه اتهم بالتزمت. ولم يتبق فى وسط المعترك الانتخابى إلا السيدة "البيراك"، التى ساندت اتجاها برلمانيا يصف أعمال قتل الأرمن بأنها إبادة جنس، رغم عدم قناعاتها فى السابق باستخدام هذا الاصطلاح.

وخلال أكتوبر المنقضى ٢٠٠٦، رفض الرئيس الرومانى ترايان باسيسكوس، أثناء زيارة رسمية لأرمينيا، الانضمام إلى فرنسا وغيرها من دول الغرب فى الاعتراف رسميا بإبادة الأرمن العثمانيين، حتى لا يجازف بإفساد علاقة بلاده مع تركيا. وحذر يريفان من تعقيد مسألة اندماجها فى الكيانات الأوروبية جراء إثارة مشكلة الإبادة على الصعيد الدولى. وفى التوقيت نفسه تقريبا، انتقد وزير العدل "السويسرى" كريستوفر بلوخر، أثناء زيارته لأنقرة، قوانين بلاده التى تجرم إنكار الإبادة. ولهذا، تعرض لنقد حاد فى سويسرا لإدلائه بمثل هذه الملاحظات الخارجة عن النص بشأن القوانين السويسرية، وهو خارج البلاد لحضور الذكرى الثمانين لتبنى تركيا القوانين السويسرية كأساس لقانونها الجنائى. وفى أواخر أكتوبر الفائت ٢٠٠٦، أعلنت واشنطن -على لسان دانيال فريد مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأوروبية- أن القانون الفرنسى الذى سيجرم إنكار إبادة الأرمن لا معنى له، إذ إن الولايات المتحدة قد تحدثت مرارا بشأن جرائم القتل الجماعية للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى، ولم تقلل من شأنها ولم تنكرها.

آفاق المستقبل :

وهكذا، يتضح مما سبق أن تمرير "اقتراح القانون" الخاص بمعاقبة إنكار الإبادة الأرمنية -الذى أصدره مجلس النواب الفرنسى- قد أحدث توترا ملحوظا فى العلاقات التركية - الفرنسية، وأربك حسابات الاتحاد الأوروبى. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل ستواصل فرنسا متابعة آليات إصدار هذا القانون العقابى؟ الإجابة بالنفى -فى تقديرى- على ضوء التطورات الآتية:

- لا يحظى القانون، بل حتى مجرد اقتراحه، بمساندة الحكومة الفرنسية، ولذا، فعلى الأرجح أنه لن يلقى نجاحا على المستوى الأعلى (مجلس الشيوخ).

- بما أن الدورة التشريعية الحالية تتوقف فى منتصف فبراير القادم لتتاح للنواب والشيوخ فرصة المشاركة فى حملة الانتخابات الرئاسية الفرنسية، فالأرجح أن تعمد الحكومة -التى يعود إليها حق تحديد جدول المجلسين- إلى إعاقة إقراره، مما سيؤخره إلى الصيف القادم، أى إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية ثم التشريعية فى ربيع عام ٢٠٠٧.

- لم تلق رغبة شيراك فى إدراج اعتراف تركيا بإبادة الأرمن، ضمن غيرها من شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، قبولا لدى أعضائه. وعلى العكس، رفض الاتحاد وجود هذا الشرط خشية إثارة الأتراك القوميين.

- رغم إصرار شيراك على الاستمرار فى دفع شرط الاعتراف بالإبادة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، إلا أنه إذا ظل فى هذا المسعى بمفرده -ويبدو أنه سيظل هكذا- فلا يمكن انتظار أى تقدم فى هذا المضمار، وعلى الأرجح أن يتراجع شيراك عن عزمه فى ظل الخسائر المتوقعة جراء تأزم العلاقات التركية - الفرنسية.

- ثمة تيار أوروبى يدعو باريس إلى توظيف عامل الزمن لدغدغة حالة التوتر والاحتقان التى خيمت على علاقات أنقرة بباريس. كما يدعو هذا التيار إدارة شيراك لتكون همزة وصل بين تناغم تركيا وأوروبا، خصوصا أن هذه العملية استغرقت ماراثونا طويلا وشائكا وغامضا، وقد ازدادت تعقيدا بإثارة المسألة القبرصية التى تنذر بأن مباحثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى ستدخل نفقا مظلما أو طريقا مسدودا!

وتجدر الاشارة إلى أن الخلاف العميق والحاد بين تركيا والاتحاد الأوروبى يكمن فى إخفاق الأولى فى فتح موانيها ومطاراتها للملاحة البحرية والجوية بين شطرى قبرص. وفى هذا الخصوص، تتحاشى أنقرة غضبا شعبيا متزايدا فى الشارع التركى، الذى بات على أعتاب الانتخابات الرئاسية فى شهر مايو القادم، والانتخابات البرلمانية خلال خريف ٢٠٠٧.

وقد أصرت الإدارة التركية على ألا تعترف بالشطر اليونانى من الجزيرة، التى اعترف بها الاتحاد الأوروبى حتى يرفع الأخير حواجز التجارة المفروضة على قبرص التركية، كما رفضت الاعتراف بقبرص، مما أدى بوزراء خارجية الاتحاد -فى منتصف ديسمبر المنقضى- إلى تعليق مناقشة ثمانية موضوعات من الـ (٣٥) موضوعا الخاصة بمسألة انضمام تركيا للاتحاد، ليزداد الملف تعقيدا.

نضوب النفط فى اليمن .. الآثار والتداعيات

■ خالد أحمد حشمت *

يراهن العديد من القوى السياسية فى اليمن على مستقبل علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجى، ولاسيما المملكة العربية السعودية، وذلك بالنظر إلى خصوصية تلك العلاقة التى شهدت فى السنوات العشر الماضية نقلة نوعية باتت تبشر بمزيد من الاقتراب والتكامل، وصولا للهدف المنشود، وهو التئام اليمن -الذى وصفه الملك عبد الله خادم الحرمين الشريفين بأنه أصل بلاد العرب- بشكل كامل فى مجلس التعاون الخليجى.

إلا أن عملية التقارب يشوبها البطء الشديد، إذ يشترط معظم أعضاء المجلس أن يصبح اليمن مؤهلا اقتصاديا للانضمام، وذلك حتى لاتؤدى عملية الاندماج -من وجهة نظر دول الخليج- إلى حدوث اختلال فى التوازن السياسى والاقتصادى والاجتماعى داخل دول أعضاء المجلس، خاصة أن اليمن ينتمى الى مجموعة الدول منخفضة الدخل، وهو ما يتناقض مع مستويات الدخول فى دول مجلس التعاون الخليجى، هذا فضلا عن الاختلاف الشديد فى مستوى البنية التحتية والنشاط الاقتصادى بصفة عامة بين الجانبين.

بيد أن المسألة لن تحل من خلال ما يراه بعض المراقبين من إمكانية مضاعفة التدفقات المالية والاستثمارات الخليجية لمساعدة اليمن فى إعادة التأهيل الاقتصادى، اذ يقف أمام ذلك مجموعة من التحديات، منها المتعلقة بخصائص الاقتصاد اليمنى كأحد اقتصادات الدول منخفضة الدخل، ومنها المتعلقة بالتحديات المستقبلية التى تواجه الاقتصاد اليمنى، خاصة توقعات نضوب النفط، وتلاشى المصدر الرئيسى للدخل القومى. ولذلك، سنحاول، من خلال هذه الورقة، التعرف على الجهود التصحيحية التى يقوم بها اليمن لتثبيت الاختلالات الرئيسية التى تعترى المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، وكذلك سنحاول استشراف السيناريوهات المستقبلية المتوقعة حال نضوب النفط فى الأجل المتوسط، وتأثير ذلك على استقرار البلاد والمدى الذى يمكن أن تسهم به المساعدات الخارجية -لاسيما من دول مجلس التعاون الخليجى- فى تخفيف حدة تلك الآثار.

- **اقتراب جديد للبرمجة المالية للدول منخفضة الدخل:**

من المعروف أن صندوق النقد الدولى ينتهج اقتراب "البرمجة المالية" Financial Programming (١) كأسلوب لتحقيق التثبيت الاقتصادى فى الدول التى تعانى موازين مدفوعاتها عجزا مؤقتا بسبب انخفاض عوائد صادراتها أو ارتفاع تكلفة وارداتها بسبب ظروف مؤقتة تطرأ على السوق العالمية. وطبقا للمادة الأولى من اتفاقية النظام الأساسى، يهدف الصندوق إلى تحقيق استقرار أسواق العملات الأجنبية (سعر الصرف) من أجل تفادى قيام الدول بسلسلة من تخفيض قيمة عملاتها الوطنية من أجل مواجهة الظروف الطارئة فى اختلال موازين مدفوعاتها. ولكى تبقى أسعار الصرف ثابتة (أو متحركة بين هوامش ثابتة)، يتعين على صندوق النقد الدولى إقراض الدول المتعثرة من أجل تعويض النقص المستمر فى احتياطى عملاتها الأجنبية، وهو الإجراء الضرورى للحفاظ على ثبات سعر الصرف. بيد أن بعض الدول تلجأ -عند حدوث صدمة اقتصادية تهدد بانخفاض حصيلة النقد الأجنبى- إلى تحفيز الطلب الكلى من أجل زيادة الناتج القومى وزيادة معدلات التشغيل، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومى (زيادة عجز الموازنة العامة). وتعتبر الاستدانة من القطاع النقدى هى أسهل السبل على الدول ذات الدخل المنخفض التى لا يوجد بها قطاع خاص قوى قادر على تمويل الدين العام، أو حتى لا يمكن الاعتماد عليه فى زيادة الاستثمار المحلى (وبالتالى زيادة الطلب الكلى). يرى أسلوب "البرمجة المالية" الذى ينتهجه صندوق النقد

(*) دبلوماسى مصرى، وباحث فى الشئون الاقتصادية.

(**) الآراء الواردة فى المقال تعبر عن وجهة نظر الكاتب.

الدولي أن زيادة عجز الموازنة يؤدى حتما إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد الذي لا تقابله زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي، الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع التضخم النقدي، والدخل النقدي وبالتالي زيادة حجم الواردات، ومزيد من عجز ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية. ومن هنا، جاءت روشتة الصندوق المعروفة، والتي توصى بأن الخطوة الأولى والأساسية في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات تتمثل في خفض عجز الموازنة، ولاسيما من خلال تخفيض النفقات العامة التي تعتبر المصدر الرئيسي لزيادة عرض النقود.

بيد أن هذه السياسة انعكست بشكل سلبي على الطبقات الفقيرة في الدول منخفضة الدخل، حيث لم تؤد فقط إلى زيادة معدلات الفقر وإنما أدت أيضا إلى زيادة حدته، هذا بالإضافة إلى تباطؤ النمو، وبالتالي زيادة معدلات البطالة، وهو الأمر الذي انطوى على الكثير من الانتقادات التي وجهت إلى صندوق النقد الدولي في برامج التسهيلات الائتمانية، التي كان يمنحها للدول منخفضة الدخل (تعتبر الدولة منخفضة الدخل إذا انخفض الناتج المحلي للفرد فيها عن ٨٧٥ دولارا سنويا طبقا لآخر تحديث قام به صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٤) والمعروف باسم التسهيل المعدل للتكيف الهيكلي ESAF. ونتيجة لذلك، أطلق صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٩ مبادرة جديدة أطلق عليها "تسهيل تخفيض حدة الفقر وتعزيز النمو " PRGF " من أجل مساعدة تلك الدول في الاستمرار في تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي والمالي، مع التركيز على تخفيض معدلات الفقر في إطار استراتيجية شاملة للنمو.

وقد منح تسهيل PRGF للدول منخفضة الدخل تسهيلا ائتمانيا غير مسبوق في شروطه الميسرة، حيث تضمن دعما لسعر الفائدة، بحيث بلغ سعر الفائدة المدين (بالنسبة للدولة المستفيدة) ٠,٥٪، وكذلك فترة سماح لسداد القرض من خمس سنوات ونصف سنة إلى عشر سنوات (والسداد بعد سنتين ونصف سنة من تاريخ تسلم آخر قسط من المسحوبات) و بلغت مساهمة الدول المتقدمة / المانحة في هذا البرنامج نحو ٥٠ مليار دولار.

يتضمن قرض الـ PRGF مشروطية تتأسس على منهج "البرمجة المالية" السابق توضيحه، علاوة على مشروطية هيكلية تتعلق بدعم الجانب المؤسسي في الدولة. أي بمعنى آخر، لا يقتصر هذا البرنامج على تخفيض مستويات الاستيعاب المحلية (الاستهلاك والاستثمار) فحسب، وإنما يركز أيضا على تدعيم العوامل المحفزة لزيادة العرض الكلي من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية تتضمن تحسين، المناخ الملائم لزيادة النشاط الاقتصادي، وتدعيم قدرات القطاع المصرفي في زيادة الادخار المحلي وتوجيهه للأنشطة الاستثمارية والتجارية المتنوعة، بالإضافة إلى زيادة فعالية المؤسسات العامة والحكومية، بما في ذلك المنظومة القانونية والقضائية اللازمة لضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية الناشئة عن المعاملات الاقتصادية والتجارية المختلفة.

وكما سبق توضيحه، فان قرض الـ PRGF يتاسس على أهمية ايلاء الأولوية لخفض معدلات الفقر، وتحفيز النمو الاقتصادي. ولذلك، اشترط صندوق النقد الدولي على الدول المستفيدة من موارد هذا التسهيل (وأيضا البنك الدولي من خلال مؤسسة التنمية الدولية)، وكرد على الانتقادات التي وجهت إلى تسهيل الـ ESAF، أن تقوم بإعداد ورقة تتضمن استراتيجية وطنية لتخفيض حدة الفقر، والمعروفة مجازا باسم PRSP(٢) بحيث تتضمن أربعة عناصر :

* السياسة الاقتصادية الكلية، والسياسات المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تعزز النمو المستدام.

* حزمة من السياسات التي من شأنها تعزيز الحكم الرشيد، بما في ذلك تحسين نظم الإدارة المالية في القطاع العام.

* صياغة سياسات قطاعية تستطيع أن تتعامل مع الأبعاد المختلفة لمشكلة الفقر.

* دراسة التكلفة الواقعية لتنفيذ تلك الاستراتيجية، بحيث توضح الموارد المطلوب توفيرها، سواء محليا أو خارجيا.

- اليمن ومؤسسات بريتون وودز :

- انضمت الجمهورية اليمنية رسميا إلى صندوق النقد الدولي يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ (عند توحيد الشطرين الشمالي والجنوبي). وخلال الخمسة عشر عاما الماضية، يمكن القول إن علاقات اليمن بكل من صندوق النقد والبنك الدوليين كانت في مجملها علاقة إيجابية من حيث حجم المساعدات التي حصل عليها والإصلاحات الاقتصادية التي قام بها من تثبيت المتغيرات الكلية في الاقتصاد، وإصلاحات هيكلية أخرى قامت على تعريف صحيح ودقيق لطبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه تحقيق مستويات مرضية من النمو.

١- علاقة اليمن بصندوق النقد الدولي:

بدأ اليمن بالاقتراض في عام ١٩٩٦ من خلال تسهيل الترتيب المؤقت - Stand by Arrangenment وهو التسهيل الذي يعالج الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات دون الأخذ في الاعتبار أي مشكلة هيكلية ذات طبيعة طويلة الأجل -حيث حصل على ١٣٢,٨ مليون دولار، حقوق السحب الخاص SDR. وفور انتهاء هذا القرض، حصل اليمن على قرض جديد من خلال التسهيلات الممتدة EFF ، وهي نوع آخر من التسهيلات استحدثها الصندوق في عام ١٩٧٤ لكي يقدم مساعدات متوسطة الأجل للدول التي تعاني حدوث بعض الأخطاء الهيكلية في عملية تصحيح هياكلها الإنتاجية والتجارية علاوة على ضعف موازين مدفوعاتها بالقدر الذي يعرقل تنفيذ سياسة تنموية فعالة. ثم قام اليمن بعد ذلك باللجوء إلى تسهيل الـ ESAF الخاص بالدول منخفضة الدخل الذي تحول بعد ذلك إلى PRGF ، حيث وصل إجمالي القرض الذي حصل عليه من خلال هذا التسهيل إلى ٢٠٨ ملايين دولار حقوق سحب خاصة SDR ، والذي يمثل ٨٥,٧٪ من حصة اليمن في الصندوق.

وخلال الأعوام التي تخللت الحصول على تلك المساعدات، قام اليمن بجهود تصحيحية عديدة منها التثبيت الاقتصادي، وتحرير الأسعار، وتوحيد سعر الصرف، وتحرير التجارة وتخفيض الدين الخارجي.

ولكي يستفيد اليمن من ترتيب الـ PRGF وكذلك القروض الميسرة لمؤسسة التنمية الدولية IDA التابعة للبنك الدولي، قامت الحكومة اليمنية بإعداد المسودة الأولى لورقة استراتيجية تخفيض

الفقر (I- PRSP)التى تم تصميمها فى الرؤية الاستراتيجية ٢٠٠٥ التى أعدتها الحكومة اليمنية، وهى رؤية تنموية شاملة طويلة الأجل. وبذلك، أصبح تخفيض الفقر أحد أهم مكونات الخطط الإنمائية، وركيزة أساسية للمساعدات الخارجية التى يتلقاها اليمن. وقد وافق كل من مجلس إدارة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على PRSP I واعتبر كل منهما إياها أساسا متينا يمكن أن يتم البناء عليه عند إعداد الورقة النهائية لاستراتيجية تخفيض الفقرPRSP. وقد تم إقرار تلك الورقة للأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ فى ٣١ مايو من عام ٢٠٠٢، ووافق عليها صندوق النقد الدولى فى أول أغسطس من عام ٢٠٠٢.

وباكتمال إعداد وإقرار ورقة استراتيجية تخفيض حدة الفقر، تكون السياسة الاقتصادية اليمنية قد أعطت وزنا متساويا لكل من اعتبارات استقرار الاقتصاد الكلى من ناحية، والتحديات الخاصة بتخفيض حدة الفقر وتحفيز النمو الاقتصادى (والتشغيل) من ناحية أخرى. ومن جانبه، يواصل صندوق النقد الدولى مشاوراته السنوية طبقا للمادة الرابعة من اتفاق النظام الأساسى لبحث مدى التزام الحكومة اليمنية بأهداف التثبيت الاقتصادى فى إطار برامج المساعدات التى تلقتها، وهى فى مجملها تشكل المشروطية الموضوعة من قبل الصندوق، لكى تكون الدولة مؤهلة للاستفادة ليس فقط من موارد الصندوق ولكن من الجهات المانحة الأخرى، وعلى رأسها البنك الدولى.

٢- علاقة اليمن بالبنك الدولى :

أسس البنك الدولى استراتيجية مساعداته لليمن(CAS) على ورقة استراتيجية تخفيض الفقر PRSP، وعلى المناقشات التى دارت فى مراحل إعدادها بمشاركة منظمات المجتمع المدنى، حيث جاءت أهداف تلك الاستراتيجية لتصب فى مجملها فى دعم الجانب المؤسسى الذى تعتبره مؤسسات بريتون وودز ونظريات النمو الحديثة أحد أهم معوقات التنمية. وبصفة عامة، جاءت أهداف تلك الاستراتيجية على النحو الآتى :

* تعزيز الحكم الرشيد فى المؤسسات العامة، بما فى ذلك من إعداد جيد وشفاف فى الميزانيات، وتدعيم القدرات المؤسسية للمؤسسات المحلية وتحسين الخدمات العامة وتلك المقدمة لمجتمع الأعمال.

* إيجاد مناخ جاذب للاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والضريبية، والعمل على ضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية ودعم البنية الأساسية.

* تطوير قدرات رأس المال البشرى من خلال التوسع فى التعليم الأساسى، وتقليل الفجوة بين المتعلمين من الذكور والإناث فى مراحل التعليم الأساسى والثانوى، وتحسين نظم التدريب المهنى والفنى، وأخيرا وتحسين خدمات الصحة العامة وتسهيل النفاذ إليها.

* المساعدة فى صياغة السياسات وتنفيذ الاستثمارات الخاصة بالحفاظ على مصادر المياه، والحفاظ على التربة ومصادر الثروة السمكية.

وبناء على هذه الأهداف، فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤، وافقت مؤسسة التنمية الدولية IDA التابعة للبنك الدولى على إتاحة قروض تنموية لحفظة من المشروعات (بلغت ١٩ مشروعا) بقيمة ٢,٢ مليار دولار تم تخصيصها على النحو الآتى : ٣٦٪ (لقطاع المياه)، ١٩٪ (للتعليم)، ١٥٪ (للصحة)، ١٦٪ (للإدارة العامة)، ٩٪ (للزراعة)، ٨٪ (للنقل)، ٦٪ (للطاقة)، ١٪ (للقطاع المالى والمصرفى).

تداعيات نضوب النفط على الاقتصاد اليمنى :

على الرغم من الارتفاع الكبير فى أسعار خام النفط منذ الحرب على العراق وحتى الآن، إلا أنه اعتبارا من عام ٢٠٠٤ بدأت المؤشرات تشير إلى أن اليمن سيودع مجموعة الدول النفطية قريبا بسبب انخفاض إنتاج حقوله، وعدم وجود أية اكتشافات جديدة فى الأفق القريب تعوض النقص المستمر.

وبصفة عامة، توجد تسع مناطق نفطية فى اليمن، أكبرها فى مارب وماسيلا حيث يشكل انتاجهما بمفردهما نحو ثلاثة أرباع إجمالى الإنتاج النفطى فى اليمن. وتشير التقديرات إلى أنه فى حالة عدم ظهور اكتشافات جديدة، فإن الاحتياطيات قد تنضب فى غضون ١٢ - ١٤ سنة (عام ٢٠١٨).

ولكى نتعرف على مدى خطورة التحدى الذى يشكله نضوب الإنتاج النفطى فى اليمن، يكفى القول إن النفط يشكل نحو ٨٣٪ من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية لليمن، و٧١٪ من الإيرادات العامة طبقا لأرقام عام ٢٠٠١. كما أن معدل النمو فى الصادرات غير النفطية جاء أقل من النقص المتوقع فى العائدات النفطية، وهو الأمر الذى ينذر بحدوث عجز كبير ومتسارع فى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها التنموية المحددة فى الأهداف التنموية للألفية MDG'S.

ولقد بدأت أولى بوادر تداعيات انخفاض الإنتاج النفطى تظهر فى عام ٢٠٠٤، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى ٢,٧٪ فى عام ٢٠٠٤ بسبب تباطؤ نمو القطاع النفطى. وإذا تم استبعاد القطاع النفطى، فإن معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى يبلغ ٤,١٪ وفقا لتقديرات العام نفسه وذلك بسبب النشاط الملحوظ فى قطاع البناء والتشييد، والنقل والمواصلات، والتجارة، ويرجع ذلك إلى النمو فى الطلب الكلى بواسطة زيادة الإنفاق الحكومى (الاستثمارى والاستهلاكى)، الأمر الذى أدى إلى زيادة العجز المالى بمقدار ١٪ عن المعدل المخطط له، إذ وصل إلى ٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، كما أن الصندوق أشار إلى أن السياسة التوسعية أدت -فى جزء منها- إلى زيادة معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك)، حيث وصل إلى ١٤,٥٪ فى عام ٢٠٠٤ بزيادة قدرها نقطتان ونصف نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٣.

* قامت بعثة صندوق النقد الدولى - التى زارت اليمن فى نهاية عام ٢٠٠٤ لإجراء المشاورات السنوية طبقا للمادة ٤ من اتفاق النظام الأساسى- بإعداد مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بالسياسة المالية، والسياسة النقدية والإصلاحات الهيكلية التى يتعين على اليمن اتباعها لمواجهة التحدى الناجم عن نضوب النفط فى المستقبل المنظور. ويناقش هذا المقال، فى إطار التركيز على بحث الآثار المتوقعة لنضوب النفط فى المستقبل المنظور، كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية وسعر الصرف، دون التطرق إلى الإصلاحات الهيكلية التى تتطلب بحثا مستقلا، نظرا

أهميتها بالنسبة لتأهيل القدرات المؤسسية للاقتصاد اليمني.

السياسة المالية في ظل انخفاض النفط :

* قامت بعثة الصندوق بتقدير التأثير المتوقع للانخفاض المستمر في إنتاج النفط على حجم الدين الداخلي، حيث قامت بصياغة سيناريو في حالة عدم الأخذ بأي إصلاحات، وتبين أن نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي ستزداد إلى ١٨١٪ بحلول عام ٢٠١٤ وهو العام المتوقع أن ينخفض فيه الإنتاج النفطي بنسبة ٩٤٪.

وطبقا لنتائج مجموعة من الدراسات عن الدول الصاعدة، فإن المعدل الآمن للدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي يتراوح من ١٥ إلى ٥٠٪. إلا أن صندوق النقد الدولي يرى أنه بالنسبة لحالة اليمن الذي يتميز بضعف مؤسسي، فإن المعدل يجب أن يقترب أكثر من الحد الأدنى. ومع ذلك، فإن ظروف الدولة، ولاسيما ارتفاع معدل الفقر والانخفاض المتسارع في الإنتاج النفطي، تتطلب بقاء النسبة عند حدها الأعلى.

ومن أجل التوصل إلى الحدود الآمنة المشار إليها، فإن تقديرات الصندوق ذهبت إلى أن الحكومة عليها القيام بعملية خفض مستمرة في عجز الموازنة العامة (باستبعاد القطاع النفطي) بمقدار ٢٢,٥٪ لمدة ١٢ عاما، بحيث تصل نسبة الخفض السنوية إلى ١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. ولكن ما هي التحديات التي تقف أمام هذه الخطوة التصحيحية الكبيرة؟

* إن أول تلك التحديات وأهمها هي ارتفاع معدلات الفقر وحدته في اليمن.

* أوضحت نتائج استبيان لميزانية الأسرة في عام ١٩٩٨ أن ١٧,٦٪ من الشعب اليمني يعيشون تحت خط الفقر الغذائي (أي أنهم لا يستطيعون الحصول على الاحتياجات الغذائية التي تحقق الحد الأدنى للسعرات الحرارية اللازمة للإنسان يوميا)، في حين أن النسبة ترتفع إلى ٤١,٨٪ إذا ما تم توسيع نطاق تعريف خط الفقر ليشمل الحرمان من الاحتياجات الأساسية للفرد من مأكل، وملبس، ومسكن، وعلاج، وتعليم وانتقالات. كما أوضحت نتائج الاستبيان نفسه أنه بالإضافة إلى الـ ٧ ملايين نسمة الذين يعيشون دون خط الفقر، فان عددا كبيرا من السكان يوجدون فوق خط الفقر بمقدار بسيط، وبالتالي فإنهم عرضة للهبوط (بسبب التضخم على السبيل المثال). هذا، وتبلغ نسبة الفقراء من إجمالي سكان المناطق الريفية نسبة ٤٥٪، في حين أن النسبة تبلغ ٣٠,٨٪ في المناطق الحضرية.

* كما أن حدة الفقر (المسافة بين المتوسط والشريحة الدنيا من دخل الفقراء) تزداد بالمناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، تعتبر محافظتا تعز وإب من أكثر المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقراء (وهما أكثر المحافظات اليمنية إنتاجا للحاصلات الزراعية)، إذ تبلغ النسبة ٥٦٪ للأولى، و ٥٥٪ للثانية. أما صنعاء، وعدن، وهما أكبر مدينتين في اليمن، فتوجد بهما أقل نسبة للفقراء، وهي ٢٣٪ و٣٠٪ على التوالي.

وأوضحت نتائج الاستبيان عددا من الملاحظات الجديرة بالاهتمام بالنسبة للحالة اليمنية، خاصة بالنسبة للعلاقة بين الفقر وحجم العائلة. فكلما ازداد حجم العائلة، زادت نسبة الإعالة، وتصبح العائلة غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

* كما يوضح مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يعكس مقدار الفقر في الاحتياجات الأساسية غير الغذائية الأخرى مثل الصحة ومحو الأمية والتعليم الأساسي والثانوي والنفاذ إلى مصادر مياه الشرب النقية ... الخ، أن اليمن يأتي في المرتبة الـ ١٣٣ ضمن ١٦٢ دولة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١.

* تشير نتائج الدراسات التي قام بها Kanbur ، والتي بحثت في العلاقة بين معدلات الفقر وتخفيض عجز الموازنة، أن نسبة الفقراء (أخذا في الاعتبار حدة الفقر) تتضاعف إذا انخفض عجز الموازنة بمقدار وحدة واحدة، وهذا يعني أن عبء تخفيض عجز الموازنة لا يتوزع بالتساوي بين شرائح الدخل المختلفة في المجتمع. كما أوضحت نتائج تلك الدراسة أنه إذا تم توزيع نسبة الخفض في الإنفاق الاستهلاكي بالتساوي بين شرائح الدخل المختلفة، وهو توزيع غير عادل في صالح الفقراء، فإن تلك النسبة تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر ستة أضعاف. كما أشارت أيضا نتائج الدراسة نفسها إلى أن انخفاض عجز الموازنة من شأنه أن يزيد من نسبة البطالة، وبالتالي ارتفاع نسبة الفقر، وتزداد قوة العلاقة الارتباطية كلما زاد الفارق بين عدد الفقراء المتعطلين وغير المتعطلين.

ولذلك، فقد يكون من الضروري أن يعكف صندوق النقد الدولي والحكومة اليمنية على إجراء مزيد من الدراسات الإمبريقية التي توضح الآثار المحتملة على الفقراء وعلى معدلات النمو (والتشغيل) كنتيجة للسياسة المالية المقترحة من قبل الصندوق، حيث إن ورقة PRSP المشار إليها سابقا لم تتناول صراحة مخاطر نضوب النفط على زيادة معدلات الفقر كما وكيفا، وبالتالي زيادة التكلفة الاجتماعية لعملية التصحيح الاقتصادي والمالي.

وفي تقديرنا، فإن التخفيض في العجز المالي الذي يستهدفه صندوق النقد الدولي يستهدف - في المقام الأول- شق الدعم الاستهلاكي الذي تخصصه الحكومة للسلع الأساسية، ولاسيما الوقود والكهرباء، وذلك حتى يتم تفادي استقطاع المخصصات اللازمة للإنفاق الإنمائي الذي يستهدف تحفيز النمو الاقتصادي. ويعتمد الصندوق على دراسة أعدها البنك الدولي، توصلت إلى أن أقل من ٢٪ من مخصصات الدعم يصل إلى الفقراء. بيد أن الدراسة نفسها حذرت من أن إلغاء الدعم على الوقود سيؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار الطعام ووسائل النقل، بالنظر إلى النسبة الكبيرة من الدخل العائلي التي يخصصها الفقراء لهذين البندين. ولمواجهة هذا التأثير السلبي على الفقراء، يشجع الصندوق الحكومة على تشكيل ما يسمى "شبكات أمان اجتماعي" وهما صندوق الضمان الاجتماعي Social Safety Nets الذي يوفر مساعدات نقدية مباشرة بمتوسط ١١ دولاراSWF للأسرة الواحدة شهريا، وصندوق التنمية الاجتماعية الذي يقدم قروضا طويلة الأجل للمشروعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولكن ما زالت هذه الصناديق تفتقد معايير الحكم الرشيد والموارد المالية اللازمة لتغطية عدد أكبر من الفقراء.

السياسة النقدية وسعر الصرف :

يواجه البنك المركزي وهي أعلى سلطة نقدية في البلاد -في بعض الفترات، ولاسيما من خلال تلك التي يتم خلالها تطبيق سياسات تصحيحية، وتصاحبها زيادة في تدفقات المساعدات

الخارجية- مجموعة من الأهداف تكون متضاربة فى بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، عندما تزداد تدفقات العملات الصعبة، نتيجة زيادة المساعدات الخارجية، تزداد كمية النقود المحلية المقابلة، الأمر الذى يهدد بارتفاع فى سعر صرف العملة الوطنية (نتيجة زيادة الطلب عليها)، وهو الأمر الذى يتعارض مع نهج صندوق النقد الدولى فى تخفيض قيمة العملة الوطنية (أو على الأقل ثباتها عند معدلات تضمن للصادرات الوطنية قدرا مناسبا من القدرة التنافسية). ولذلك، تقوم وزارات الخزانة بإصدار أذون خزانة لامتصاص فائض السيولة من العملة الوطنية المتولدة من زيادة طلب التحويل إليها(٣). ويتطلب هذا الإجراء زيادة فى سعر الفائدة لتحفيز الممولين (ومعظمهم من القطاع المصرفى) لشراء أذون الخزانة، وهو الأمر الذى يؤدى فى المقابل إلى زيادة عبء الدين الداخلى. علاوة على ما يمكن أن يسفر عن زيادة سعر الفائدة من زيادة فى الطلب على العملة الوطنية، تؤدى بدورها إلى زيادة الضغوط لزيادة قيمتها. ومع ذلك، وفى بعض الأحوال، فإن البقاء على سعر الفائدة عند مستويات عليا يكون مطلوبا، خاصة إذا كان الاقتصاد يعانى معدلات تضخم مرتفعة.

تنطلق الحكومة اليمنية، عند صياغة سياستها النقدية وسياسة سعر الصرف، من الآتى :

– إن ارتفاع معدلات التضخم تعزو بصفة أساسية إلى عوامل تتعلق بظروف العرض، ولاسيما ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب الظروف المناخية غيرالمواتية. وتختلف تلك الرؤية مع منهج صندوق النقد الدولى فى التعامل مع قضية التضخم. فالصندوق -وبصفة عامة- يرى أن التضخم ظاهرة نقدية تنبع من وجود اختلال فى سوق النقد بسبب زيادة عرض النقود عن مستوى الطلب عليه. ومن هنا، يوصى الدول التى تقوم بتنفيذ برامج تثبيت اقتصادى بترشيد السياسة النقدية (أى تقليص عرض النقود). وفى الواقع، فإن تقليص عرض النقود (السياسة النقدية) وتخفيض عجز الموازنة (السياسة المالية) وجهان لعملة واحدة، وإن كان ينطوى على كل منهما آثار مختلفة. وفى الجزء السابق، رأينا أن أحد آثار تقليص الإنفاق العام ينطوى على زيادة معدلات الفقر وتباطؤ النمو، ولاسيما فى الدول منخفضة الدخل. أما السياسة النقدية ،فهى ترتبط ارتباطا مباشرا (أو غير مباشر) بكل من معدلات التضخم، ومعدلات نمو الناتج القومى والتشغيل وكذلك سعر الصرف، واحتياجات الدولة من العملة الصعبة. وفى ضوء اختلاف الأهداف والقيود من حالة لأخرى، تنبع اختلاف وجهات نظر حكومات الدول التى تقوم بعملية تصحيحية فى اقتصاداتها من ناحية، وصندوق النقد الدولى من ناحية أخرى. فالحكومة اليمنية لايمكنها تبنى رؤية الصندوق المتمثلة فى أن التضخم فى اليمن يعزو – فى جزء كبير منه – إلى التوسع النقدى، حيث ستتطلب تلك الرؤية قيام الحكومة بترشيد سياستها النقدية من خلال إصدار أذون خزانة لامتصاص فائض السيولة، الأمر الذى سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع كنتيجة لزيادة المنافسة. ومعنى ذلك بالنسبة للحكومة اليمنية، التى تسعى إلى مواجهة زيادة كبيرة فى النفقات العامة وثبات نسبى فى الإيرادات العامة، أن تستغنى عن أداة السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى بل والسياسى. ولذلك، رفضت الحكومة مقترح الصندوق، معللة ذلك بأن سعر الفائدة إذا تحرر فإنه سيهبط (خلافا لما تذهب إليه النظرية الاقتصادية من حيث إن تحرير سعر الفائدة يؤدى إلى ارتفاعه)(٤)، هبوطا شديدا بسبب عدم فعالية أداة سعر الفائدة فى السياسة النقدية فى اليمن، بالنظر إلى تنامى دور البنوك الإسلامية فى الاقتصاد اليمنى، ورفضها التعامل بالفائدة أو حتى تداول أذون الخزانة(٥).

– تنتهج الحكومة اليمنية سياسة مرنة لسعر الصرف، إلا أن السلطات النقدية تؤثر ثبات سعره وتقوم بالتدخل لشراء عملتها الوطنية للحفاظ على سعر الصرف(٦)، وذلك لاعتقادها بوجود علاقة ارتباطية شديدة بين تخفيض قيمة الريال اليمنى وارتفاع مؤشر أسعار المستهلك. الا أن صندوق النقد الدولى حذر الحكومة اليمنية من أن تقلص إنتاج النفط فى المستقبل المنظور سيزيد من عجز ميزان المدفوعات، خاصة فى ضوء استمرار ارتفاع قيمة الواردات بسبب ظروف مواجهة حدة الفقر وتحفيز النمو، الأمر الذى سيؤدى إلى تدهور شديد فى قيمة العملة الوطنية، مما سيؤدى، بالإضافة إلى اشتعال المستوى العام للأسعار، إلى زيادة المديونية الخارجية. ومن وجهة نظر الصندوق، فإن تأجيل انتهاج سياسة تدريجية لتخفيض قيمة العملة الوطنية (التى من شأنها أن تحفز الصادرات غير البترولية التى يتعين على اليمن تنشيطها لمواجهة انخفاض صادراتها النفطية) سيؤدى إلى زيادة تكلفة الخطوات التصحيحية مستقبلا فى هذا المضمار، الأمر الذى قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى.

خلاصة وتقييم :

تناول هذا المقال إحدى أهم التحديات التى ستواجه اليمن فى المستقبل المنظور، وهو تراجع الإنتاج النفطى وعوائده. وبالتالى، فإن اليمن أصبح مطالبا بتنويع قاعدته الإنتاجية والتصديرية، والإسراع بتنفيذ خطط الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بالشكل الذى يضمن له تخفيض التكلفة الاجتماعية لسياسات التثبيت الاقتصادى، وبالتالى عدم تعريض استقرار البلاد للخطر. فبالنظر إلى أن اليمن ينتمى إلى مجموعة الدول منخفضة الدخل، بما ينطوى على ذلك من تحديات تحد من هامش الحركة لصانع القرار، حيث إن إحدى خصائص تلك الاقتصادات أنها اقتصادات "مشبعة". فإن أى سياسة من قبل الحكومة لزيادة الطلب الكلى (لمواجهة صدمة اقتصادية مثل انخفاض الإنتاج النفطى تنذر بانخفاض مستوى الدخل القومى وبارتفاع معدلات البطالة وبالتالى الفقر) ستقابل بزيادة التضخم دون حدوث أى ارتفاع فى الناتج الحقيقى. كما أن "هطول" المساعدات الخارجية -ولاسيما من دول مجلس التعاون الخليجى- لا ينبغى أن يؤدى إلى التهوين من شأن التحديات التى سبق أن أوضحناها من خلال هذا المقال، إذ إن نجاح تلك المساعدات سيتوقف على كيفية الاستفادة منها، وهذا بدوره يتوقف على نجاح الحكومة اليمنية فى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد اليمنى بالشكل الذى يضمن استجابة العرض لزيادة الطلب الكلى من خلال زيادة الإنفاق الاستثمارى المتوقع، لأنه إذا "تأخرت" تلك الاستجابة، فإن التضخم سيصبح لا مفر منه، وستزداد فاتورة أى خطوة تصحيحية ستقوم بها الحكومة لمعالجة الاختلالات فى توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الهوامش والمراجع :

١- تفترض "البرمجة المالية" أن الناتج الحقيقى لايمكن أن يرتفع على الاقل فى الأجلين القصير والمتوسط، وبالتالى فان معنى ذلك أنه يتوقف على عوامل تتعلق بظروف العرض فقط. كذلك، تم افتراض أن المستوى العام للأسعار (أو التضخم) يتحدد استنادا للنظرية النقدية فى تفسير التضخم (النظرية الكمية للنقود التى تفترض ثبات سرعة تداول النقود). وأخيرا، افترض هذا النموذج أن حجم الواردات يزداد بازدياد الدخل القومى (النقدى) دون الأخذ فى الاعتبار مرونة الطلب على الواردات والمتغيرات الأخرى المؤثرة فى الطلب على الواردات.

٢- ارادت الدول المانحة تأسيس تسهيل ذاتى التمويل لتوفير قروض ميسرة للدول منخفضة الدخل، يستمد موارده من القروض المسددة من الدول المستفيدة من تسهيل PRGF ، وكذلك من مساهمات الدول المانحة لدعم سعر الفائدة.

٣- يطلق على هذا الاجراء عملية "تعقيم فائض السيولة".

٤- نظرية التحرير المالى.

٥- من المتوقع أن يزداد دور هذه البنوك فى اليمن فى حالة فوز مرشح حزب اللقاء المشترك المعارض ذى التوجهات الاسلامية.

٦- طرح البنك المركزى اليمنى ٦٠ مليون دولار خلال شهر أغسطس ٢٠٠٦ فقط للحفاظ على قيمة الريال اليمنى.

- Tarp, Finn (1992) Stabilisation and Structural Adjustement: Macroeconomic Frameworks for analysing the crisis in Sub-Saharan Africa', London : Routledge, (1992), Chapters 2 and .3

- Buira, A (ED) (2003). Challenges to the World Bank and IMF-Developing Country Perspectives. Anthem Press. Chapter 5 : James Levisohn, 'The Poverty Reduction Strategy Approach : Good Marketing or Good Policy?

- IMF (2002) 'Uganda : Request for a Three Year Arrangement under the Poverty Reduction and Growth Facility', Washington DC: International Monetary Fund.

- Kanbur, Ravi (1998) 'The Implications of Adjustement Programs for Poverty : Conceptual Issues and Analytical Framework :'Chapter 3 of Ke-young Chu and Snjeev Gupta.

- Treichel, Volker (2002) 'Tanzania Looks to Further Boost Growth, Intensify Poverty reduction Efforts, Washington DC: IMF.

- Taylor, Lance (1991) 'Varieties of Stabilisation Experience : Towards Sensible Macroeconomics in the Third World; Oxford: Clarendon, chapter .5cAdjustment: Macroeconomic Frameworks for analysing the crisis in Sub-Saharan Africa, London: Routledge, (1992), Chapters 2 and .3

- IMF (2004) 'Staff Report for the 2004 Article IV Consultation with Yemen, Washington DC; International Monetary Fund.

- World Bank (2002) 'Memorandum of the President of the IDA and the IFC to the Executive Directors on a Country Assistance Strategy for the Republic of Yemen. Report No. 24372-YEM, Washington, World Bank.

- Government of Yemen, PRSP 2003-.2005

- Rustomjee, Cyrus (2005) International Monetary Fund and Economic Policy MSc Course Units, the Center for Financial and Management Studies, SOAS, University of London.

اليمن.. خطوات متعثرة نحو الإصلاح

مع نهاية عقد التسعينيات، أجريت أول انتخابات رئاسية تنافسية في اليمن، خاضها مرشح مستقل هو نجيب قحطان الشعبي كمنافس للرئيس على عبدالله صالح رئيس الحزب، وحسمت للأخير بنسبة ٩٦,٣٪. وفى سبتمبر ٢٠٠٦ ، أجريت دورة أخرى من الانتخابات الرئاسية، أسفرت نتائجها الانتخابية عن فوز الرئيس على صالح بولاية جديدة لمدة سبع سنوات قادمة. خاض انتخابات ٢٠٠٦ - ولأول مرة- أكبر الأحزاب اليمنية، وعلى رأسها حزب التجمع اليمنى للإصلاح تحت ائتلاف أحزاب اللقاء المشترك، والذى يضم حزب التجمع والحزب الاشتراكى، إضافة إلى ثلاثة أحزاب أخرى صغيرة وثلاثة مرشحين مستقلين حصلوا على ١,٩٪، مقابل ٢١,٨٢٪ لأحزاب اللقاء المشترك، فى حين فاز الرئيس على عبد الله صالح بـ ٧٧,١٧٪.

انفتاح سياسى "محدود":

تشكلت الأحزاب السياسية فى اليمن عقب قيام الوحدة فى ٢٥ مايو عام ١٩٩٠، حين أعلن النظام السياسى الأخذ بالتعددية السياسية وقيام الأحزاب. وخلال مدة قصيرة، انتعش المناخ الديمقراطى فى اليمن إلى أن بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التى تعمل بشكل شرعى ٤٦ حزبا وتنظيما سياسيا، تعمل طبقا لقانون الأحزاب الصادر فى ١٦ أكتوبر ١٩٩١، وفى مارس عام ١٩٩٢، وضعت الأحزاب ميثاق شرف للعمل السياسى معززا بقانون الأحزاب بمثابة منهاج عمل للأحزاب لحماية الديمقراطية والعمل على إنجاحها، الا أنها ظلت ضعيفة، وذلك لحداثة عهدها بالعمل السياسى، فمثل ذلك أحد الأسباب المهمة التى أهلت الرئيس على صالح للفوز فى تحقيق أغلبية الأصوات فى الانتخابات الرئاسية، التى جاءت نتائجها معبرة عن عدة حقائق يعيشها واقع اليمن، حيث استطاع حزب المؤتمر الشعبى الحاكم برئاسة على صالح - والذى أنشأه فى مطلع الثمانينيات من القرن الماضى كتنظيم شامل ينطوى تحته جميع أبناء اليمن - أن يتغلغل فى المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية، وكذلك فى مؤسستى الجيش والأمن طيلة فترة حكم الرئيس صالح للبلاد، إضافة إلى استفادة الحزب من شعبية رئيسه الجارفة، فضلا عن استخدام حزب المؤتمر الحاكم أجهزة الدولة المختلفة فى الترويج لمرشح الحزب الحاكم.

وبالرغم من ذلك، يمكن القول إن هناك عوامل أخرى ساهمت فى تحقيق هذا الفوز الساحق، يمكن إيجازها فى نجاح حزب المؤتمر فى إدارة حملة مرشحه، حيث التقت دعايته الانتخابية مع قضايا ومطالب الجماهير المتعلقة بالفساد والرشوة، وحماية الوطن، وتوفير الأمن، والحفاظ على مكتسبات الوحدة والإصلاح السياسى والاقتصادى، ومحاربة الإرهاب، والذى تناوله الحزب وطرحه على الجماهير خلال المؤتمرات والتجمعات الانتخابية التى ذهب الحزب الحاكم لعقدها فى محافظات الجمهورية المختلفة للدعاية لنفسه فى انتخابات الرئاسة، يضاف إلى ذلك قيام حزب المؤتمر باستقطاب رموز وقيادات المعارضة ومثقفى ومفكرى الوطن، مما أضاف إليه جماهيرية وقوة .. انعكست هذه العوامل على أداء الحزب فى الانتخابات الرئاسية بالإيجاب.

على الرغم من تعدد الأحزاب السياسيه وتجاوزها ٤٥ حزبا وتنظيما سياسيا فى اليمن تعمل بطرق شرعية، إلا أنها ظلت حبيسة نقطة البداية ولم تتطور، فطالها التهميش والانزواء، عدا حزب التجمع اليمنى للإصلاح الذى يتكون من تنظيمات ثلاثة هى: التنظيم القبلى بزعامة الشيخ عبدالله الأحمر، وتنظيم الإخوان المسلمين السابق ويتزعمه عبدالوهاب الأنسى، وتنظيم فقهاء الدين بزعامة الشيخ عبدالمجيد الزندانى وأيضا عدا الحزب الاشتراكى، وريث التنظيم السياسى الاوحد الذى كان يحكم الشطر الجنوبى من اليمن، والذى شارك فى السلطة بالاتفاق مع حزب المؤتمر الشعبى الحاكم عام ١٩٩٠ ، أى بعد تحقيق الوحدة، لكنه خرج منها بعد الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ لينضم لصفوف أحزاب المعارضة. وقد قام الحزبان: التجمع اليمنى والحزب الاشتراكى بتكوين ائتلاف يضم بجانبيهما كلا من حزب التنظيم الشعبى الناصرى، وحزب الحق، وحزب اتحاد القوى الشعبية (فيما عرف بأحزاب اللقاء المشترك) وذلك لخوض الانتخابات الرئاسية.

واتسمت صفوف المعارضة المؤتلفة، خلال الانتخابات الرئاسية الاخيرة، بالضعف والوهن والفقر فى الشعبية والدعاية، فضلا عن حالة الانقسام التى شهدتها صفوف أكبر أحزابه، حيث انقسم حزب التجمع اليمنى للإصلاح بين مؤيدين ومعارضين لمرشح حزب اللقاء، فى حالة حميد وحسين الأحمر وبين دعوة رئيس الحزب لأنصاره فى الحزب فى حالة عبدالله بن حسين الأحمر، من التأييد والتصويت لصالح مرشح حزب المؤتمر الشعبى الحاكم، وكذلك عودة الجفرى، رئيس رابطة أبناء اليمن والأقرب فى أيديولوجيته إلى الحزب الاشتراكى، ودعوته إلى تأييد ومناصرة رئيس حزب المؤتمر الشعبى الحاكم، والتى كانت بمثابة الضربة الموجعة لأحزاب اللقاء المشترك.

وكانت هناك محاولات متكررة من الحزب الحاكم منذ وقت مبكر تهدف إلى تهميش دوره فى السلطة، سواء لرغبة حزب المؤتمر الحاكم نفسه الذى انفرد بالسلطة بعد الانتخابات الرئاسية الأولى عام ١٩٩٩، أو نتيجة لضغوط قوة خارجية مورست على النظام الحاكم فى اليمن تطالب بتحجيم مسار صعود حزب التجمع اليمنى ذى المرجعية الإسلامية ومشاركته فى السلطة، خاصة عام ٢٠٠٠ بعد حادثة انفجار المدمرة الأمريكية "كول" أمام السواحل اليمنية، ومقتل ١٧ فردا من طاقمها، إضافة إلى وقائع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتى قامت الولايات المتحدة الأمريكية على اثرها بتوجيه أصابع الاتهام صوب اليمن، فشهد حزب الإصلاح مع بداية تلك المرحلة منحنى منخفضا انحسر دوره فى السلطة، وهو الحزب الرئيسى والأقوى فى ائتلاف أحزاب اللقاء المشترك.

وقد شارك تجمع الإصلاح، الذى يشكل الإخوان المسلمون أهم دعاماته فى حكومة ائتلاف ثلاثية، بعد حصوله على ٦٣ مقعدا فى الانتخابات البرلمانية الأولى عام ١٩٩٣. كما شارك فى حكومة ائتلاف ثنائية مع حزب المؤتمر الشعبى العام فى الانتخابات البرلمانية الثانية عام ١٩٩٧ بعد حصوله على ٥٤ مقعدا (بأقل تسعة مقاعد عن انتخابات ١٩٩٣) من إجمالى ٣٠١ مقعد فى مجلس النواب.

اضافة إلى تغاضى حزب التجمع اليمنى للإصلاح المعارض عن الدخول فى منافسة الرئيس على صالح فى أول انتخابات رئاسية شهدتها اليمن عام ١٩٩٩، واكتفى بمنصب رئيس مجلس النواب. فحقق الرئيس اليمنى فى أول تجربة رئاسية فرصة كاسحة للفوز بنسبة ٩٦,٣٪. وكان لتأييد الإصلاح لمرشح المؤتمر فى هذه الانتخابات الأثر الكبير فى تراجع شعبية حزب التجمع اليمنى للإصلاح فى الشارع اليمنى، وبدا ذلك واضحا فى الانتخابات المحلية فى عام ٢٠٠١ والتى حصل فيها حزب الإصلاح المعارض على ٢٣٪، فى حين حصل حزب

المؤتمر الشعبي الحاكم على ٦١٪ من إجمالي نسبة المقاعد المحلية كما أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ عن خسارة شعبية منى بها الإسلاميون نتيجة تحالفهم غير المحسوب مع الحكومة، حيث حصل الحزب الحاكم في تلك الانتخابات على ٢٢٩ مقعدا من أصل (٣٠١) مقعد بنسبة ٧٦,١٨٪ وحصل التجمع للإصلاح على ٤٥ مقعدا فقط بنسبة ١٤,٩٥٪ وكان أبرز ما واجهه الإصلاح من جراء انفراد الحزب الحاكم بالسلطة هو قرار إغلاق المعاهد العلمية، وهي المتنفس الأول لتلقى براعم الإصلاح تعليمهم الديني فيها، ثم أعلنت الحكومة آنذاك رسميا قرار توحيد التعليم في اليمن، وأعقب ذلك إغلاق أكثر من (٤٠٠ معهد علمي).

أما الحزب الاشتراكي، فالمرة الأولى التي شارك فيها في الحكم كانت في ائتلاف ثلاثي يجمعه مع الإسلاميين والقوميين، عقب قيام الوحدة اليمنية في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣، حيث حصل على ٥٨ مقعدا من مقاعد مجلس النواب، ولم يدخل انتخابات عام ١٩٩٧، وتم استبعاد مرشحه في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩. وأخيرا، شارك ضمن ٥ أحزاب مؤتلفة في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦، وحصل على ٢١,٨٢٪ من الأصوات وهي نسبة ضعيف تعكس في كل الأحوال عن تدني شعبية هذه الاحزاب، على رأسها الحزب الاشتراكي في الشارع اليمني، الذي تشبعت عقليته بالأفكار والمفاهيم المغلوطة عن الحزب الاشتراكي، والذي يتهمونه بالإلحاد والشيوعية ومعاداته للإسلام والمسلمين، إضافة إلى تهمة الانفصال، كل هذه الأمور كانت كفيلة بإحجام الجماهير عن التصويت لصالح مرشح أحزاب اللقاء المشترك في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

فضلا عن حرمان أحزاب المعارضة من القيادات الفاعلة من خلال الترغيب والإغراء لها من قبل الحزب الحاكم للانضمام إلى صفوفه، مما ألقى بأثره على تقويض قاعدتها الشعبية، إضافة إلى ضعف القوة الحزبية وفقدانها الثقة في العملية الديمقراطية، وعجزها عن تحديد ملامحها الفكرية وخطابها السياسي وهيمنة شخصيات قيادية بعينها على مقدرات الأحزاب، وتأجيل المؤتمرات العامة بدعوى الظروف المحلية والعملية، فضلا عن غياب الوعي السياسي لدى أغلبية الجماهير اليمنية، مما ألقى بأثره على نتائج الانتخابات اليمنية التي مازلت تتمركز أفكارها حول فكرة الزعيم الأوحد.

تركيبة اجتماعية معقدة :

أجمع كثير من المؤرخين والباحثين على أن المجتمع والدولة في اليمن اعتمدا عبر التاريخ القديم والحديث والمعاصر على النظام القبلي. وما زالت القبيلة حتى اليوم هي المكون الأساسي للمجتمع اليمني، حيث يتكون من مجموعة من القبائل، كما أن القبيلة هي أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فاعلية في الواقع الاجتماعي اليمني، وهي أحد المتغيرات الحاكمة والمحددة لمدخلات النظام السياسي ومخرجاته

فالطبيعة السياسية القبلية ذاتها تتسم بضرورة احترام وإطاعة زعيم القبيلة، كما أن ثقافة عضو القبيلة ووعيه السياسي محورها الولاء للقبيلة عبر زعيمها. ويتجاوز الولاء القبلي في معظم الأحيان الولاء الوطني بحكم واقع أن تفكير كثير من الأفراد لم يتجاوز بعد حدود مصالح القبيلة التي ينتمون إليها أو المنطقة التي يعيشون فيها. وحسب التقديرات، يوجد في اليمن نحو ١٦٨ قبيلة تمثل نحو ٨٥٪ من سكانها، تقطن ١٤٠ قبيلة المناطق الجبلية. وأما القبائل الاخرى، فتعيش في المناطق الساحلية وتهامة. وتتباين القبائل من حيث انتماؤها الديني (زيدية، شيعية، سنية). وتتكون القبائل في اليمن من قبائل رئيسية مثل قبيلة حاشد، وقبيلة بكيل. أما القبائل الاخرى، فقد ارتبطت معهما بروابط اجتماعية واقتصادية وسياسية، أو كما يصفونها بروابط الأخوة والدم المشترك.

وتعتبر القبيلة أكثر فاعلية من الأحزاب السياسية في اليمن وذلك يرجع لتجذرها في المجتمع ولحداثة الأحزاب فالقبيلة داخل المجتمع اليمني تقوم بالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي وتجميع المصالح والتعبير عنها، والسعي للوصول إلى السلطة والحكم، والقيام بدور المعارضة السياسية خارج الحكم

وقد فطن الرئيس على صالح إلى أنه لا يستطيع بسط هيمنته على كافة المناطق الجغرافية اليمنية دون مساعدة هذه القبائل، فسعى صالح منذ وقت مبكر - عقب وصوله إلى الحكم عام ١٩٧٨ - إلى مد أواصر الصداقة والمودة والصلة بينه وبين مشايخ قبائل اليمن وشاركهم في مجالسهم، ومن ثم استطاع استغلالهم في تحقيق أغراضه السياسية وبالتالي السيطرة على الجماهير فالولاء القبلي هو أول وأهم محدد لخيارات الفرد السياسية، بغض النظر عن البرنامج الحزبي أو السياسي المطروح ولعلنا نرى في تصريحات الشيخ عبد الله الأحمر، شيخ قبيلة حاشد - قبل الانتخابات الأخيرة لوسائل الاعلام - تأييدا لمرشح حزب المؤتمر الشعبي الرئيس على صالح، وأكد الأحمر أن هذا موقفه من البداية حتى النهاية وكان تأييد الأحمر لرئيس حزب المؤتمر الشعبي بمثابة رسالة رفض لمرشح أحزاب اللقاء المشترك، فيصل بن شملان، وبمثابة دعوة لأبناء القبائل اليمنية وأعضائها، وقيادات حزب الإصلاح وقواعده بالالتفاف حول مرشح حزب المؤتمر الشعبي الحاكم والتصويت له في الانتخابات. ويرجع تأييد الشيخ عبد الله الأحمر لعلى عبد الله صالح، رئيس حزب المؤتمر الحاكم، لسببين الأول صلة القرابة التي تمتد بينهما، إضافة إلى انتمائهما إلى قبيلة حاشد، كبرى القبائل اليمنية. السبب الثاني سياسي، وهو محاولة الشيخ الأحمر الاحتفاظ برئاسة مجلس النواب وضمان المشاركة في السلطة، خاصة بعد الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها حزب التجمع اليمني للإصلاح ذو المرجعية الدينية

وقد كان لسياسة على صالح مع القبائل أثرها الإيجابي على بقائه في الحكم طيلة الـ ٢٨ عاما الماضية، والمتجددة لسبع سنوات أخرى قادمة. فعلى صالح يحتفظ لنفسه بعلاقات شخصية مع مشايخ هذه القبائل من أمثال عبد الله الأحمر من قبيلة حاشد، وسنان أبو اللحوم من قبيلة بكيل، ومجاهد أبو شوارب، ومحمد ناجي الشايف، وكثير من المشايخ. إضافة إلى ذلك، أسند إليهم بعض المناصب الرفيعة في الجيش، والشرطة، وفي الهيئات، والمؤسسات، والوزارات الحكومية وعضوية مجلسي النواب والشورى ولا تخلو زيارات على صالح الخارجية إلا ويصطحب معه بعض المشايخ والوجهاء، وأبنائهم معه

لذلك، كانت القبائل اليمنية سندا حقيقيا لعلى صالح في كل قضاياه الداخلية والخارجية، لذلك هرولوا بحشد أنصارهم وذويهم لتأييد على صالح. ولعل ظاهرة التدافع في المجتمعات الانتخابية أبلغ دليل على تحقيق رئيس الحزب الحاكم أغلبية الأصوات

محمد حافظ عبد المجيد

تداعيات الانتشار النووى فى منطقة الخليج على دول مجلس التعاون

■ د. جاسم يونس الحريرى *

لاشك فى أن الانتشار النووى فى الخليج أصبح يشكل تحديا جسيما أمام دول المنطقة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجى، لأنه لا يستهدف كياناتها السياسية فحسب، بل لأن تأثيراته يمكن أن تشمل شعوب المنطقة، ومواردها الطبيعية، ناهيك عن أن اللجوء إلى استخدام التقنية النووية فى الصراعات، والحروب، والأزمات قد يعرض المنطقة إلى انهيار خطير فى منظومة الأمن والتوازنات الإقليمية وحتى الدولية، قد تمتد آثاره لعشرات أو مئات السنين القادمة.

ونسعى من خلال هذا التحليل إلى مناقشة بعض جوانب هذه القضية، ومنها موقف دول مجلس التعاون الخليجى من الانتشار النووى فى الخليج العربى، وتداعيات الانتشار النووى فى الخليج على دول مجلس التعاون الخليجى، ومستقبل الانتشار النووى فى الخليج العربى.

أولا- موقف دول مجلس التعاون الخليجى من الانتشار النووى فى الخليج :

ويمكن التمييز فى الموقف الرسمى الخليجى بين موقف مجلس التعاون الخليجى وموقف كل من الدول الأعضاء فيه، وذلك كما يلى:

أ- موقف مجلس التعاون الخليجى:

صدر عن القمة الخليجية، التى عقدت فى يناير ١٩٩٢، بيان ختامى دعا الى "اتخاذ الاجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التقنية المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وانتاجها فى منطقة الخليج(١).

وبينما لم يحدد البيان الأطراف المقصودة به، جاءت قمة عام ١٩٩٦ فى دولة قطر لتبدى "قلق المجلس من سعى إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل"(٢).

وعاد المجلس فى قمة عام ١٩٩٧ الى الاشارة بصورة عامة الى مخاطر الانتشار النووى، وطالب "بالعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط، بما فيها منطقة الخليج، منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الاسلحة النووية" وقد تكرر المعنى نفسه فى قمتى عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مع "مطالبة إسرائيل بالانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووى"(٣).

أما فى قمة المجلس، التى عقدت فى أبوظبى فى الفترة بين ١٨ و ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥، فقد طالب المجلس "إسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لانظمة التفتيش النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية"(٤).

ورغم أن البيان لم يذكر إيران كما ذكر إسرائيل، إلا أن دولة الامارات العربية المتحدة، الدولة المضيفة، أصدرت تصريحات

(*) خبير بمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

رسمية طالب فيها وزير الخارجية الإماراتي عبد الرحمن النعيمي إيران بضمانات لدول الخليج فيما يتعلق بمفاعل بوشهر النووي(٥).

أما عبد الرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، فقد طالب إيران في عدة مناسبات بـ "مراعاة مطالب دول المجلس والمنطقة بجعل منطقة الخليج العربي منطقة خالية من الأسلحة النووية". وفي مؤتمر صحفي على هامش قمة أبوظبي ٢٠٠٥، تساءل العطية: "إذا كان المسئولون الإيرانيون يقولون: ان البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية، فلماذا لا يتم التوصل الى اتفاقية بين جميع البلدان المعنية بحظر الانتشار النووي. ويمكن أن تشمل مستقبلا العراق واليمن؟"(٦).

ب - مواقف الدول الست :

الكويت :

اعتبر وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح أن "إيران تشكل خطرا استراتيجيا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل"، مضيفا أن "هذه مسألة خطيرة"(٧).

قطر :

أكد أمير دولة قطر، خلال إحدى زياراته للولايات المتحدة الأمريكية، القول "إننا في قطر لانريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"(٨). وذلك دون الاشارة صراحة إلى إيران.

عُمان :

يقول يوسف بن علوي وزير الخارجية العماني "نحن ضد اى نشاط يستهدف انتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار"، وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي، لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود ٢٠ الف ميجاوات"(٩).

الإمارات :

يتجسد موقف الإمارات بوضوح في التصريحات المشار إليها سابقا، والتي صدرت من وزير الخارجية الإماراتي على هامش القمة الخليجية لعام ٢٠٠٥ في ابو ظبي. ونشير هنا إلى أن تصريحات الوزير الإماراتي قد ألمحت إلى طبيعة المخاوف الخليجية، وهي متعلقة بالأضرار البيئية المحتملة لأي تسرب نووي من المفاعلات الإيرانية.

السعودية :

أعلنت السعودية أنها ليست قلقة من البرنامج النووي الإيراني، مادام ملتزما بجوانبه السلمية، واتخذت موقفا دبلوماسيا متوازنا، فهي - من جانب - ترفض استخدام القوة العسكرية تجاه إيران، لكنها تتوجس من امتلاك إسرائيل القوة النووية، إلا انها تدعو الى التعقل وعدم التسرع في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث أعلن ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز "أنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن في موقف ضد إيران، بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووية"(١٠).

البحرين :

تخشى المملكة من أن توسع البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يترافق مع الطموحات الإيرانية التوسعية(١١).

تداعيات الانتشار النووي في الخليج على دول مجلس التعاون :

١- التداعيات الأمنية :

من النتائج التي يمكن أن يتركها امتلاك إيران أسلحة نووية جراء تنامي قدراتها النووية التأثير على استقرار منطقة الخليج من خلال تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث إن "حقائق الجغرافيا السياسية تشير الى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه، فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق. ففي الشرق، هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى: الهند وباكستان والصين. وفي الشمال، هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي"(١٢).

ومن ضمن التداعيات الأمنية، يشير أغلب المراقبين إلى أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيغذي أي توجهات إيرانية للسيطرة على الخليج من خلال استغلال الجاليات الإيرانية المقيمة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتنوع العرقي والطائفي لإثارة الأوراق، وتأجيج النعرات العرقية والطائفية، لاسيما أن إيران استخدمت هذه الورقة في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم.

ويشير المحللون العسكريون الى أهمية التسريبات الصحفية الامريكية والاسرائيلية حول سيناريوهات ضرب القدرات النووية الإيرانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجح هؤلاء أن من التداعيات الامنية جراء ذلك الرد الإيراني المحتمل الذي يمكن أن يكون - على سبيل المثال لا الحصر - استهداف مواقع أمريكية في منطقة الخليج، أو قد تعمد إيران أيضا إلى إغلاق مضيق هرمز، أو تعود لحرب ناقلات النفط، نكاية في الولايات المتحدة

الأمريكية التى ستعتبرها طهران شريكا لإسرائيل فى الهجوم على أراضيها".

ويرى بعض المحللين إمكانية توسع سيناريو الرد الإيرانى تجاه توجيه ضربة أمريكية لقدراتها النووية بقيام إيران بمهاجمة إسرائيل، لأن "إيران ترى أن إسرائيل ستشارك فى صياغة قرار الهجوم عليها عبر حلفائها من واشنطن، سواء اشتركت بالفعل فى الضربة العسكرية أو نابت عنها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر سيوسع الجبهة، ويفجر المنطقة بأسرها فى وقت تسعى فيه واشنطن الى استقرار الامورعلى ما هى عليه، حرصا على نفوذها الهش فى المنطقة"(١٣).

٢- التداعيات السياسية والاقتصادية :

ترى بعض الدراسات أن امتلاك بعض القوى للقدرات النووية يمكن أن يدفعها لابتزاز الدول المجاورة لها لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، وتربط هذه الدراسات هذا الأمر بتطورات امتلاك إيران للقدرة النووية واحتمالاتها المستقبلية، حيث يمكن لإيران أن تمارس دور المبتز لتحقيق أهداف اقتصادية، مثل "رفع أسعار النفط أو وقف إنتاجه أو وقف التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن جيران إيران، ومنهم دول مجلس التعاون الخليجى فى المقاييس الاستراتيجية، هم حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية التى تلتزم بواجبات استراتيجية تجاهها لتوفير غطاء أمنى لحمايتها، ومن غير المحتمل أن تستجيب تلك الدول لابتزاز إيران او تخضع لها، ولا تلجأ الى الرادع الأمريكى، فالإذعان لإيران مرة يجعل جيرانها عرضة للابتزاز مرات أخرى"(١٤).

ومما سينجم سياسيا عن الانتشار النووى فى منطقة الخليج، التأثير السلبى على مفهوم السيادة، حيث ستصبح الدولة غير النووية أسيرة سياسات الدول التى تمتلك التقنية النووية، مما يحتم على العرب، ومنهم دول مجلس التعاون الخليجى، "امتلاك غطاء نووى" كما دعا إليه بعض الباحثين(١٥).

ومن التداعيات السياسية للانتشار النووى فى الخليج حدوث انقسام سياسى فى المواقف تجاه القوى التى تمتلك التقنية النووية، وهذا ماحصل بين دول مجلس التعاون الخليجى التى انقسمت مواقفها تجاه تنامى القدرات النووية الإيرانية إلى قسمين:

١- دول تؤيد امتلاك إيران للتقنية النووية، مادامت مخصصة للاغراض السلمية.

٢- دول أخرى ترى أن التقنية النووية الإيرانية خطر مباشر عليها قبل غيرها، وقد كان هذا رايها، ربما غير المعلن، تجاه محاولات النظام العراقى السابق امتلاك التقنية النووية أيضا،

الأمر الذى دفعها الى طلب الحماية الامنية الدولية التى تزاحمت فى المنطقة برا وبحرا وجوا عبر القواعد والتسهيلات والأساطيل، وبعضها يحمل أسلحة نووية(١٦).

٣- التداعيات البيئية :

ترصد المنظمات المناهضة لآثار الاسلحة النووية النتائج الوخيمة التى يمكن أن تظهر أثر حدوث أى مواجهة نووية فى منطقة الخليج العربى، أو آثار وجود منشآت نووية فى المنطقة حيث تشير تلك المنظمات إلى أنه "فى حالة حدوث أى مواجهة نووية فستغطى السماوات سحب كثيفة من الدخان الناتج من الحرائق، وستنخفض درجات الحرارة إلى ما دون درجة التجمد، وستؤثر مثل هذه التغيرات المناخية فى الزراعة، وفى إنتاج الاغذية وشبكات إنتاج الماء الصالح للشرب المخصص للاستهلاك البشرى"(١٧).

أما بالنسبة للبرنامج النووى الإيرانى، فيشير أغلب الخبراء إلى أن مفاعل بوشهر النووى الإيرانى يشكل خطورة على المنطقة بموجب عدة عوامل، منها "وقوعه على خط زلزال، وضعف إجراءات السلامة الإيرانية، ورداءة الإنشاء الروسى"(١٨).

وفضلا عن تلك العوامل، تشير بعض الدراسات إلى أن ما يجعل مفاعل بوشهر خطرا على دول مجلس التعاون الخليجى "وقوعه على بعد ٢٨٠ كلم من مدينة الكويت، فضلا عن أن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسليحها النووى اعتمادا على منشآت نووية أقل أمانا، ومن ثم تصبح دول مجلس التعاون الخليجى فى مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب نووى، ناهيك عن أن إيران، فى محاولتها التخلص من النفايات النووية، قد تتجه الى التخلص من الماء الثقيل فى مياه الخليج، الأمر الذى من شأنه أن يوجد أزمة تلوث لكل دول المنطقة، تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة فى مياه الخليج العربى، وتستمر آثارها عشرات السنين"(١٩).

مستقبل الانتشار النووى فى الخليج :

عند قراءة مستقبل الانتشار النووى فى الخليج، يمكن ترجيح ثلاثة سيناريوهات محتملة :

١- سيناريو فرض الهيمنة النووية على دول المنطقة :

ترجح أغلب الدراسات أن "ولوج إيران مضمار التقنية النووية، واحتمالية دخولها ميدان صنع الأسلحة النووية يهدف لتحقيق الهيمنة والتأثير فى المنطقة المحيطة بها، والتى تتعدد مصالحها الحيوية، حيث تسعى إيران الى لعب دور إقليمى فى منطقة الخليج، بالرغم من الكوابح التى تمارس ضدها بفعل

الوجود الامريكي في الخليج، والصراع العربي - الإسرائيلي تدخل فيه إيران كعنصر فاعل وأساسي في تحالفها الاستراتيجي مع سوريا ولبنان والفلسطينيين، كما تخطط لدور أساسي في العراق، فضلا عن محاولة طهران في الشمال إقناع الدول المحيطة ببحر قزوين بتصدير ثرواتها من النفط والغاز بواسطة أنابيب تصل الى الخليج عبر أراضيها، بدلا من التصدير عبر البحر الأسود لتربط بعض المصالح الحيوية لهذه الدول بطهران"(٢٠).

وقد سخرت إيران ترسانتها العسكرية لفرض سيناريو الهيمنة على دول المنطقة من خلال وضع صاروخ شهاب - ٣ قيد الخدمة، حيث يبلغ مداه ١٣٠٠ كلم، حيث يمكنه ضرب المناطق المحيطة بإيران، وصولا الى إسرائيل ودول القوقاز وبعض دول آسيا الوسطى وافغانستان وباكستان، ناهيك عن القواعد الأمريكية في الخليج والمحيط الهندي، فضلا عن إمكانيات صاروخ شهاب - ٤ الذي يصل مداه الى ٣٠٠٠ كلم، حيث إن هذه الصواريخ يمكنها حمل رءوس نووية عليها بعد امتلاكها السلاح النووي، مما يمكن أن ينقل طهران من دولة كبرى في محيطها الى دولة كبرى على المسرح الدولي بمصاف الهند وباكستان(٢١).

٢- التنافس النووي في المنطقة :

إن الانتشار النووي في الخليج العربي قد يسهم في تحقق سيناريو ازدياد التنافس النووي من خلال الدخول في سباق التسلح وامتلاك القدرات النووية، وقد أثبتت تجارب الماضي إمكانية حدوث ذلك، كما أشار الكاتب المصري محمد حسنين هيكل إلى "أن ثلاث دول خليجية أسهمت بنحو ١١٠٠ مليون دولار على الاقل في المشروع النووي الباكستاني، باعتباره مشروع قنبلة نووية إسلامية، وذلك في عهد ذو الفقار علي بوتو ثم في عهد خليفته ضياء الحق"(٢٢).

وقد أكدت إحدى الدراسات أن "السعودية لديها نظريا الاموال اللازمة لشراء سلاح نووي وتقنية نووية من السوق السوداء، لكن الموردين المحتملين قليلون، ويخضعون لمراقبة مباشرة، وتطوير القاعدة العلمية والصناعية الوطنية اللازمة لبرنامج نووي مكثف ذاتيا يستغرق عدة سنوات، وسيحتاج السعوديون الى ضمانات أمن نووي من الولايات المتحدة الامريكية أو أوروبا، والتي ستضغط بالتبعية على الرياض بشدة، حتى لا تصنع قنبلة نووية"(٢٣).

ومن جانب اخر، يرى بييرروسلان وهو خبير فرنسي "ان التطلع الإيراني لامتلاك وتطوير التقنية النووية يفتح الطريق امام دول أخرى للسير على الطريق نفسه، مثل مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا التي تزودها إسرائيل حتى الآن بالأسلحة النووية"(٢٤).

٣- نشوء هياكل أمنية إقليمية ودولية :

تتنوع ملامح هذا السيناريو بين مستويين: إقليمي، ودولي، وذلك كما يلي:

التعاون الإقليمي:

تشير الأحداث التي يشهدها الخليج العربي الى تزايد الحاجة لايجاد صيغة لتعاون إقليمي، استنادا الى عوامل عدة مثل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الارهاب والتطوير الاجتماعي والاقتصادي(٢٥).

ويبدو أن صيغة التعاون الاقليمي مبنية على عدة عوامل، من أبرزها(٢٦):

١- الواقعية.

٢- الأمن المشترك.

٣- التعاون المتبادل بين دول المنطقة.

وتبعا لذلك، فإن التعاون الاقليمي سيحتم التعاون النووي بين القوى النووية في شبه القارة الهندية مع الدول في الشرق الاوسط، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، لأن الجميع لهم شعور مشترك بوجود تهديد جدي اكبر من وضع المجابهة الحالي مع إسرائيل، وهي النتيجة التي توصلت اليها مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث في مايو ٢٠٠٦(٢٧).

وقد أظهرت باكستان اهتماما بممارسة التعاون مع دول الشرق الاوسط بحكم مالها من صلات وثيقة مع دول المنطقة، ولوجود شخصيات بارزة كعبد القادر خان في حقل التقنية الباكستانية لها الاستعداد لتبني فكرة التعاون النووي بين الدول المسلمة(٢٨).

التعاون الدولي:

تبرز أمام دول مجلس التعاون الخليجي ثلاث قوى دولية هي: الصين واليابان والهند. ويمكن أن تتشكل صيغ للتعاون معها كما يأتي:

التعاون الخليجي - الصيني :

يرى الخبراء الصينيون أن الاوضاع الحالية في الخليج متفجرة الى حد كبير، ووصف استراتيجية للصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تركز "أولا: على ضرورة احترام دول المنطقة لسيادة بعضها بعضا، وثانيا: تتبنى كل منها سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وثالثا: ضرورة ادراكها للفوائد المشتركة للتعاون الاقتصادي، فهذه الاسس

تمثل أساس ما تعتبرها الصين خطة عمل تتجاوز المخاوف الامنية التقليدية لتحقيق فوائد مشتركة (٢٩)، ولاسيما فى مجابهة الانتشار النووى فى منطقة الخليج العربى.

التعاون الخليجى - اليابانى :

تعتبر اليابان استقرار المنطقة من بين مصالحها القومية، فهى تستورد ٨٠٪ من نفطها من منطقة الخليج العربى، وأى هجوم على البنى التحتية النفطية من شأنه أن يعيق تدفق المصادر الاساسية الى البلاد. وأبدت اليابان اهتماما متزايدا بإقامة الحوارات المباشرة والمنتظمة بين دول المنطقة، والتى من شأنها أن تشجع دول الخليج على إيجاد الحلول الثابتة والدائمة للمشاكل الإقليمية، لأنها من شأنها أن تقلل من تاثير العوامل المؤدية الى حدوث الصراع، مثل سوء الفهم، ونقص المعلومات أو غياب الشفافية بين الأطراف المختلفة(٣٠).

التعاون الخليجى - الهندى :

تنطلق الهند فى علاقاتها مع منطقة الخليج من قربها الجغرافى وعلاقاتها التجارية معها، وحاجتها للطاقة وعمالتها الوافدة التى تضخ رءوس الاموال الاضافية فى اقتصادها(٣١).

كل هذه العوامل قد تشجع التعاون النووى مع دول مجلس التعاون الخليجى لمجابهة الانتشار النووى فى الخليج العربى.

المراجع :

(١) أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجى للبرنامج النووى الإيرانى، سلسلة مختارات إيرانية، العدد ٦٢، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، سبتمبر٢٠٠٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) نقلا عن قناة العربية، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥، ورد فى الموقع الإلكترونى للقناة فى الانترنت:

http//www.alarabiya.net.

(٥) المرجع السابق.

(٦) د.محمد السعيد إدريس، التحديات الإقليمية للبرنامج النووى الإيرانى، سلسلة مختارات إيرانية، العدد ٦٦، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، يناير ٢٠٠٦).

(٧) أشرف محمد كشك، رؤية مجلس التعاون الخليجى للبرنامج النووى الإيرانى، مرجع سابق.

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) عاطف عبدالحميد، الخيارات العربية أمام برنامج إيران النووى، ٢٧ أبريل ٢٠٠٦، ورد على موقع الجزيرة نت: http//www.al.jazeera.net، كذلك انظر: سمير زكى البسيونى، مرجع كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟ ، سابق

(١١) المرجع السابق

(١٢) أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجى للبرنامج النووى الإيرانى، مرجع سابق.

(١٣) محمد بن المختار الشنقيطى، ثمن الهجوم على إيران، الجزيرة نت، ١١ مايو ٢٠٠٦

(١٤) هل يمكن التعايش مع إيران نووية؟، ١٤ يوليو ٢٠٠٦، ورد على الموقع التالى فى الانترنت

http//www.aymansharaf.blogspot.com

(١٥) طلعت رميح، إلى متى العرب بلا غطاء نووي؟ الجزيرة نت.

(١٦) صلاح الدين حافظ، لماذا لا نملك السلاح النووي؟، صحيفة الاهرام، (القاهرة ٢٠٠٥).

(١٧) القنابل النووية تدمر البيئة والانسانية، ورد على الموقع التالي في الانترنت:

http//www.greenline.com

(١٨) د. مايكل ريان كريج، منطقة الخليج .. نحو استراتيجية تعاون متعدد الجوانب، صحيفة الوطن، ٨ يونيو ٢٠٠٦:

www.al-watan.com

(١٩) أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق.

(٢٠) وهبي قاطيشا، السلاح النووي في الاستراتيجية الإيرانية، صحيفة الحياة، ٥ أغسطس ٢٠٠٣.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) اللواء الركن ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج .. واقع وخيارات دعوة الى أمن عربي إسلامي في الخليج، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢٣) هل يمكن التعايش مع إيران نووية؟مرجع سابق.

(٢٤) بيير روسلان، التحديات النووية تتصاعد في إيران والباكستان، صحيفة لوفيجارو الفرنسية، ٢٠٠٦، ترجمة عدوية الهلالي، نقلا عن صحيفة المدى البغدادية، العدد ٧٤٥، (بغداد، ١٤ أغسطس ٢٠٠٦)، ص١٢.

(٢٥) د. مايكل ريان كريج، منطقة الخليج .. نحو استراتيجية تعاون متعدد الجوانب، مرجع سابق.

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط .. ديناميكيات الانتشار والعواقب الاستراتيجية، ترجمة صحيفة الصباح البغدادية، (بغداد، مايو ٢٠٠٦)، ورد على موقع الصحيفة في الانترنت: http//www.alsabaah.com

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) د. مايكل ريان كريج، منطقة الخليج .. نحو استراتيجية تعاون متعدد الجوانب، مرجع سابق.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) د. مايكل ريان كريج، منطقة الخليج .. نحو استراتيجية تعاون متعدد الجوانب، مرجع سابق.

الصومال بين صعود المحاكم الإسلامية وحسابات واشنطن

■ سامح راشد *

انتقل الوضع السياسي في الصومال إلى مرحلة جديدة بعد سيطرة الميليشيات التابعة للمحاكم الإسلامية على المدن الرئيسية في البلاد. ونتيجة هذا التطور، عاد التوتر وعدم الاستقرار إلى تلك الدولة القابعة في أقصى الركن الشرقي لإفريقيا. بيد أن فكرة استقرار أو عدم استقرار الصومال، في ضوء تلك المستجدات، تستلزم توصيف الوضع السابق على سيطرة المحاكم الإسلامية. فمسألة الاستقرار أو عدمه تظل نسبية، مقارنة بالوضع القائم في الصومال منذ انهيار نظام محمد سياد برى عام ١٩٩١.

وواقع الحال أن الصومال لم يشهد مرحلة استقرار فعلي منذ هذا التاريخ، إذ لم يكد يخرج من أزمة انهيار نظام سياد برى إلا ونشبت حرب أهلية ضروس، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استغلالها بإيجاد موطئ قدم جديد لها في القرن الإفريقي، عبر تدخلها عسكريا فيما سمته عملية "استعادة الأمل"، فكانت النتيجة سحل جنودها في شوارع مقديشيو وخروج القوات الأمريكية من هناك خروجا مهينا. وطوال النصف الثاني من عقد التسعينيات، لم تتوقف الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة بين عدة فصائل، أبرزها فصيلا فارح عيديد، وعلى مهدي(١). ورغم استبشار الصوماليين خيرا بتشكيل حكومة وطنية موحدة برئاسة عبده قاسم صلاد قبل خمسة أعوام، إلا أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدد بانهيار سلطة صلاد أمام التدخلات الخارجية، وضعف الإمكانات والنزعات الانفصالية لبعض القوى الصومالية، وعمالة البعض الآخر لأطراف خارجية، سواء مجاورة أو دولية.

والأمر ذاته ينطبق -مع اختلاف بعض التفاصيل- على النظام الحالي برئاسة عبدالله يوسف، إذ لم تتح له الفرصة لبسط سلطته على البلاد، ولا يملك قوات عسكرية أو أسلحة أو حتى مؤسسات سياسية حقيقية تعمل على إدارة شئون الصوماليين، حتى برلمان هذا النظام لم يتمكن من الانعقاد داخل الأراضي الصومالية سوى في فبراير ٢٠٠٦.

صعود المحاكم الإسلامية :

يتلخص الوضع العام في الصومال طوال السنوات الخمس عشرة الماضية في ثلاثة عناصر أساسية:

١- انقسام القوى الصومالية على نفسها بعد غياب السلطة المركزية.

٢- الدور الخارجي المحوري في كل التفاعلات والتطورات بمختلف أنماطها ودرجاتها.

٣- تراجع دور الشعب الصومالي نفسه في تقرير مصيره، حيث أصبح قليل الحيلة، عديم الوسيلة أمام حرب أهلية لا تعبر عنه ولا تعيره اهتماما.

ونتيجة لتلك العناصر الثلاثة، هي ما شهده الصومال من إفراز قوة جديدة تماما قامت على أساس التناقض مع العناصر الثلاثة، فإن هذه القوة (المحاكم الإسلامية) من ناحية ضد الوجود الأجنبي، سواء الفعلي أو من خلال أي وكيل أو ممثل لطرف خارجي، ومن ناحية أخرى هي لا تمثل أيا من القوى التقليدية الموجودة من قبل، وبالتالي ليست موصومة مثل بقية القوى والفصائل المعروف أهداف وخلفيات كل منها(٢). وهنا، تبرز المرجعية الدينية لتضفي قدسية ونزاهة على تلك القوة الجديدة لدى الرأي العام الصومالي. ومن ناحية ثالثة، استعاد

(*) باحث بمجلة السياسة الدولية.

(**) النص الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع في الصومال على الموقع الإلكتروني للمجلة.

هذا الرأى العام أهميته نسبيا نتيجة ارتباط هذه المحاكم بالمجتمع وتعبيرها عن أعبائه ومشكلاته، بل مساهمتها الفعالة فى حلها وإحلال الأمن والإحساس بالطمأنينة لدى الصوماليين(٣).

من هنا، توافرت لتلك المحاكم، سواء فى شكلها التنظيمى أو فى جناحها العسكرى، مقومات النجاح والاستمرار، بل والتوسع فى وجودها وتكويناتها على امتداد الأراضى الصومالية. وهذه العناصر الثلاثة هى ذاتها التى أفضت بمحاولات القضاء على المحاكم وميليشياتها إلى الفشل الذريع.

لقد طرح المراقبون تساؤلات عديدة حول مستقبل الصومال بعد التقدم الكبير الذى حققته المحاكم الإسلامية، ودارت معظم هذه التساؤلات حول مدى ارتباط تلك القوة الصومالية الجديدة بأطراف خارجية، وهل ستنجح فى مواجهة الريبة والتربص اللذين تقابَل بهما من بعض تلك الأطراف، والتى وصلت إلى حد مبادرة دولة مجاورة بإرسال قوات تابعة لها لكسر شوكة ميليشيات المحاكم. وتناثرت حول هذه التساؤلات الكبيرة مجموعة أخرى من التساؤلات الفرعية حول ارتباط المحاكم بالقاعدة، وحدود العلاقة بينهما، وما إذا كانت الصومال ستصبح مراكز إيواء جديدة لعناصر إسلامية متشددة، سواء تابعة للقاعدة أو لغيرها.

بيد أن السؤال الذى تنبغى الإجابة عليه، فى هذا الخصوص، هو: هل وجود هذه المحاكم وسيطرتها على الأراضى الصومالية سيؤدى إلى الاستقرار أم إلى العكس؟ إن هذا هو المحدد الرئيسى لما ينبغى وما لا ينبغى أن يكون فى خصوص المحاكم وميليشياتها والعلاقة معها، إلى آخره من النقاط المحيرة للساسة قبل المراقبين. هذه هى النقطة المحورية والمفتاح لاتخاذ موقف أو بناء رأى أو القيام بتحرك مع أو ضد المحاكم.

وفى سبيل البحث عن تصور محدد لهذه النقطة، يجب التوقف قليلا عند ما يبديه "اتحاد المحاكم الإسلامية" من مواقف وتوجهات، فهو التنظيم الجامع للمحاكم بميليشياتها وهياكلها. واستنادا لما أعلنه شريف الشيخ أحمد زعيم الاتحاد، يمكن القول إن المحاكم ترغب فى استقرار الصومال واستعادة شعبها إرادته وأمنه، وتهدف إلى الحد من نزيف الدم المستمر منذ سنوات. هذه هى المبادئ التى من أجلها قامت المحاكم بحملاتها العسكرية الأخيرة، وحرصت على بسط سلطتها على الأراضى الصومالية وطرد أمراء الحرب وكسر قوتهم فى المناطق والمدن الرئيسية هناك. غير أن هذه المبادئ والأسس ليست سوى هدف مرحلى نحو غاية الاستقرار والأمان للشعب الصومالى، فما قامت به المحاكم هو إبعاد للدخلاء، والعملاء، عن صيرورة الحياة الصومالية. لكن الوصول بالصوماليين أنفسهم إلى حد الشعور بالأمان وامتلاك الإرادة والمقومات اللازمة لتقرير مصيرهم، وأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، لا يزال بعيد المنال. ولا يكفى إلحاق الهزيمة بعيديد أو قتل قنيارى، أو حتى مواجهة زحف المرتزقة المدعومين من إثيوبيا، حتى نقول إن الصومال قد عاد إلى الصوماليين. والمسألة المهمة هنا ليست فى أن ما تم مرحلى وله بقية أو بقيات يجب أن تستكمل، المهم أن تلك القوة الجديدة المهيمنة على الساحة الصومالية لا أحد يعلم هل لديها تصور لتلك المراحل والمهام التالية، وكيف تضطلع بها أم لا.

إن حالة المحاكم الإسلامية فى الصومال تشبه كثيرا الثورات والانقلابات التى كثيرا ما شهدها العالم الثالث. فدائما كان للثوريين أو الانقلابيين هدف واضح محدد يملكون دوافع ووسائل تحقيقه، هدف طرد الاحتلال، أو تغيير النظام العميل للخارج، أو إسقاط نظام ديكتاتورى .. دائما كان الهدف هو تغيير الوضع القائم المرفوض، لكن دائما أيضا لم يكن هناك تصور لما بعد هذا التغيير، لم يكن هناك تصور أو تحضير للبديل أو البدائل المطلوبة، وكيفية تنفيذها أولا، ثم تثبيتها والحفاظ عليها إذا كانت بالفعل بدائل وطنية تلبى حاجات وتطلعات الشعوب.

ولاشك فى أن البيئة المحيطة تلعب دورا مفصليا فى هذا السياق، لكنه يظل دورا تاليا ومكملا أو معرقلا لما يريد أولئك القادة الجدد أن يفعلوا. وتصبح المهمة أكثر صعوبة وحساسية إذا كان أولئك القادة أو تلك القوة الجديدة تحظى بدعم ومؤازرة شعبية، الأمر الذى يجعل المواجهة مع الخارج فقط، وتصبح الخطورة فى مدى قدرة أولئك الساسة الجدد والوافدين حديثا إلى الساحة السياسية الإقليمية والدولية على موازنة مواقفهم والمرور وسط الألغام والفخاخ التى ينصبها لهم الأعداء والمتربصون. هذه القاعدة، التى تنطبق عادة على كل الثورات والانقلابات والانتصارات التى تحققها قوى داخلية، تستطيع تغيير النظم فى الدول غير الديمقراطية.

وبالنظر إلى حالة المحاكم الإسلامية فى الصومال، نلاحظ أنها لا تخرج عن تلك القاعدة، حيث تشير مواقف المحاكم والإشارات الصادرة عنها إلى غياب أى تصور مستقبلى. فبعد أن كانت تصريحات شريف الشيخ أحمد قبل أشهر تؤكد عدم وجود أهداف سياسية للمحاكم، وأنها فقط حركة دينية تبغى تطبيق الشرع وحفظ الحدود وإعمال العدالة، تطورت تصريحاته لتتبنى مواقف سياسية وتضع شروطا للتعامل مع الحكومة، أبرزها عدم قبول دخول أى قوات أجنبية. وبين هذه المواقف وتلك، كانت المحاكم قد أرسلت رسائل إلى مختلف الدول العربية والأجنبية، والمنظمات الإقليمية والدولية، رسائل تطمينات وفتح جسور تواصل مع العالم. وهو ما ردت عليه واشنطن بصفة خاصة بقدر من المرونة والإيجابية، انتظارا لمزيد من انكشاف المواقف الحقيقية للقوة الحاكمة الجديدة فى الصومال، أو ربما "استدراجا" لها.

ما يعنينا فى هذا السياق أن "اتحاد المحاكم الإسلامية" يبدو فى سبيله إلى مغادرة موقعه كمؤسسة قضائية ذات طابع دينى عدلى يمثل مرجعية يحتكم إليها الصوماليون، لينتقل إلى مصاف القوى السياسية المنخرطة فى إدارة الحياة اليومية للمواطنين والمعنية بتشكيل الواقع السياسى الجديد فى الصومال. وبالنظر إلى غياب تصورات محددة أو خطط واضحة مسبقة للتعامل مع الواقع الراهن، فكيف يتأتى وضع تصورات مستقبلية أو رؤى لمرحلة "ما بعد أمراء الحرب".

وواقع الحال أن الاتصالات والتحركات التى تجرى حاليا مع

رجال "وساسة" المحاكم الإسلامية تزيد التساؤلات فى هذا الصدد، فالمحاكم الإسلامية فتحت خطوطا مع كافة الأطراف والجهات المعنية بالوضع الصومالى، وهذا الانفتاح ليس مرفوضا بحد ذاته، بل هو أمر ضرورى، لكن إذا كان نتيجة قدرة على التفاوض وإدارة العلاقة مع مختلف الأطراف فى وقت واحد، أو يعكس رؤية متكاملة ومتسقة حول المصالح الوطنية، وبالتالى كيفية بناء منظومة علاقات خارجية تحققها. والشاهد أنه ما من مؤشرات واضحة فى هذا الاتجاه من جانب المحاكم، وغياب تلك المؤشرات يدفع المراقب بالضرورة إلى افتراض غياب الرؤية والتقدير. من هنا، يصعب كثيرا تقييم السلوك الخارجى للمحاكم الإسلامية بأكثر من كونه سلوكا مرحليا أقرب إلى التكتيك منه إلى الاستراتيجية. ويمكن فى هذا السياق الاستدلال بالاتصالات والتحركات التى قامت بها المحاكم الإسلامية فى الأيام الأخيرة لعام ٢٠٠٦. فقد استقبلت المحاكم فى مقديشيو مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الصومال فرانسوا فول، الذى أجرى محادثات مع رئيس مجلس الشورى فى المحاكم الإسلامية الشيخ طاهر أويس، ورئيس العلاقات الخارجية فيها إبراهيم عدو، وأكد لهما أهمية مشاركة المحاكم فى محادثات الجولة الرابعة مع الحكومة الصومالية فى الخرطوم، وأبلغاه موافقة المحاكم على ذلك. وفى المقابل، وجهت المحاكم الإسلامية انتقادات شديدة إلى دور الأمم المتحدة فى الصومال، وقصور منظمات الإغاثة التابعة لها عن تقديم العون للمنكوبين الصوماليين، وطالبت المنظمة الدولية بضغوط على إثيوبيا لسحب قواتها من الأراضى الصومالية.

وفى الوقت ذاته، أجرى رئيس اتحاد المحاكم الإسلامية شيخ شريف شيخ أحمد مباحثات فى جيبوتى مع مسئولين جيبوتيين ودبلوماسيين أجانب. ورغم أن الزيارة تضمنت لقاء مع فد إثيوبى، إلا أنه باعتراف مسئول كبير فى المحاكم رافق شريف أحمد، فإن اللقاء لم يحقق أى نتيجة إيجابية، حيث واجه وفد إثيوبيا طلبا واضحا وقاطعا من المحاكم بسحب الجنود الإثيوبيين من الصومال قبل أى حوار جاد، أى أن المحاكم ترفض التباحث مع إثيوبيا، رغم أنها أجرت مباحثات مع واشنطن التى ترى المحاكم أنها تقف وراء التحركات الإثيوبية العدائية. كما أن المحاكم الإسلامية ترفض رفع حظر السلاح عن الصومال، بينما هى تتعرض لاتهامات بأنها تتلقى أسلحة وتمويلا من دول عربية وإسلامية.

إن الجمع بين هذه الإشارات والمواقف قد لا يعنى بالضرورة تخبطا أو تناقضا فى الحسابات والتقديرات، لكن أيضا لم تقدم المحاكم الإسلامية إلى العالم بعد ما يوحى بأن ثمة تخطيطا استراتيجيا أو منظومة مصالح "وطنية" واضحة تحكم حساباتها وتقديراتها. وهذا هو مصدر القلق أو -على الأقل- الترقب لكل خطوة تقوم بها المحاكم الإسلامية.

الموقف الأمريكى:

يتميز الدور الخارجى فى الأزمة الصومالية هذه المرة عن المرات السابقة. فلدى بداية الأزمة الصومالية مطلع التسعينيات، مثلت الأدوار الخارجية رد فعل على سوء الأوضاع والتردى الذى شهده الصومال تحت حكم سياد برى، فكان التحرك الدولى للتعامل مع هذا الوضع والاستفادة منه. أما بعد ذلك وخلال منتصف التسعينيات، فقد كانت التحركات الخارجية - خصوصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية- تعكس سياسة إدارتى كلينتون الأولى والثانية بتغليب التدخل المباشر على غيره من وسائل التعامل العسكرى والاستراتيجى مع الأزمات والملفات الإقليمية خارج النطاق الحيوى للأمن الأمريكى، على أن يكون هذا التدخل المباشر بقوات تدخل سريع قادرة على الانتشار وإعادة التمركز بشكل عاجل. ونظرا لعدم توافق هذا الأسلوب مع أوضاع ومعطيات بعض مناطق الصراع، ومنها الصومال، كانت النكسة المخزية للعسكرية الأمريكية فى عملية "إعادة الأمل".

ولما كانت السياسات الأمريكية تخضع أحيانا للتعديل والتطوير، وفق التجارب والدروس التى تتلقاها، اختلفت السياسة الأمريكية تجاه الصومال بعد كلينتون خلال الولاية الأولى لبوش الابن، حيث تراجع الصومال عن صدارة قائمة اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية لأسباب عديدة، أهمها كارثة أحداث ١١ سبتمبر، والذكرى السيئة عن الصومال فى أذهان الأمريكيين. بيد أن توالى الأحداث وتطورها بعد ١١ سبتمبر، ثم احتلال العراق، جعل الصومال يعود مجددا إلى دائرة الاهتمام الأمريكى فى سياق ما يسمى الحرب على الإرهاب، وملاحقة عناصر وخلايا تنظيم القاعدة فى كل بقعة بالعالم. وهنا، يتضح الفارق بين طبيعة وأهداف التدخل الدولى أوائل عقد التسعينيات وحتى منتصفه، عن الفترة الحالية، خصوصا منذ احتلال العراق. فالحاصل هو أن السياسة الأمريكية الجديدة فى الصومال لم تأت كسابقتها ردا على الفراغ السياسى والأمنى (داخليا) والاستراتيجى (خارجيا) الذى خلفه انهيار نظام سياد برى، وإنما تأتى فى سياق الرغبة فى إيجاد نظام أو وضع جديد فى الصومال(٤) يلبى مصالح واشنطن، ويعكس تصوراتها لما يجب أن تكون عليه منطقة القرن الإفريقى ضمن حساباتها للدوائر الإقليمية القريبة منها، وضمن منظومة من التصورات المتكاملة للوضع العالمى "كما يجب أن يكون" وفق الرؤية الأمريكية بالطبع.

وفى هذا الإطار، جاءت مساندة واشنطن لبعض أمراء الحرب الصوماليين، ودعمها المباشر وغير المباشر لفصائل بعينها على حساب فصائل أخرى غير موالية لها. لكن فى ضوء استمرار الرفض الشعبى الصومالى لأى تدخل أمريكى مباشر أو غير مباشر، وعدم اقتناع الشعب الصومالى لا بالفصائل الموالية لواشنطن، ولا بالفصائل الأخرى المتحاربة معها(٥)، ونتيجة سواد الفوضى والانفلات الأمنى وانهيار مختلف أوجه الحياة الطبيعية للمواطنين فى كل مكان بالصومال -كان من الطبيعى أن تنشأ وسط هذه الظروف قوة جديدة تنطلق بدوافع ذاتية وبتنظيم شعبى تلقائى، وعلى أسس مغايرة لا ترتبط بالاعتبارات السياسية أو القبلية، فضلا بالطبع عن عدم ارتباطها بالأطراف الخارجية. هذه القوة جسدتها "المحاكم الشرعية الإسلامية" التى بدأت كصيغة شعبية ذاتية لضبط العلاقات بين المواطنين، والفصل فى القضايا والخلافات على أسس إسلامية ارتضاها الجميع. من هنا، كانت بداية "اتحاد المحاكم الإسلامية". وهنا تكمن فلسفة اللجوء إلى المرجعية

الدينية حال انحدار المرجعيات الأخرى وانسياقها وراء دوافع غير موضوعية ولا تلبى مصالح الشعب، بل تعمل ضدها. ولعل هذا ما يفسر الشعبية التى تحظى بها المحاكم الإسلامية فى الصومال، بمعنى أن غياب البدائل والإخفاق الكامل لأى طروحات وتنظيمات وقوى أخرى كان سببا كافيا لبروز المحاكم، ولأن يحتضنها الصوماليون، ثم جاءت التجربة العملية لتثبت صدق توقعات الصوماليين وطموحاتهم فى المحاكم، فقد نجحت فيما فشل فيه الآخرون لما يزيد على عقد ونصف عقد.

وهذه الصورة الإيجابية التى رسمتها المحاكم لنفسها فى أذهان الشعب الصومالى، خلال السنوات القليلة الماضية، كانت كفيلة بأن يغفر الشعب لها أية هنات أو مثالب، ربما لم يكن ليغفرها لو وقعت من جانب قوة أخرى، منها على سبيل المثال تلقيها مساعدات ودعما خارجيا من أطراف إقليمية ودولية، وفتح قنوات اتصال لها مع الولايات المتحدة الأمريكية(٦)، وكذلك اتخاذها موقفا عدائيا من الحكومة الشرعية وصل إلى حد الاستعداد لقتالها بشكل مباشر. إن هذه المواقف والخطوات من جانب المحاكم ينظر إليها لدى الصوماليين على أنها إما جاءت اضطرارية ودفعت المحاكم إليها دفعا، أو أنها خطوات مرحلية ضرورية لأى قوة تسعى إلى الحكم وتريد تأمين حياة مستقرة لشعبها. وينطبق هذان التفسيران بدقة على الاتصالات الاستكشافية التى جرت بين المحاكم وواشنطن عبر أطراف ثالثة، وكذلك على الدعم الذى تتلقاه المحاكم من الخارج، سواء بالتسليح أو بالتمويل.

وهنا يبرز تساؤل مهم يتعلق بالموقف الأمريكى من هذه التطورات. فإذا كانت واشنطن قد أدركت فشل رهانها على أمراء الحرب الذين خذلوها وقبضوا منها أموالا طائلة، ثم فروا من المعارك سريعا مع أول مواجهة مع المحاكم، فقد كانت أمامها فرصة سانحة لتنقل رهانها إلى المحاكم، فتدعمها وتضمن من خلالها العودة مجددا إلى الصومال عبر بوابة مقبولة شعبيا هذه المرة. غير أن واشنطن تعاملت مع المحاكم من البداية (لكونها إسلامية) بتوجس وريبة دفعتها إلى اتخاذ موقف عدائى بدعم أمراء الحرب ضدها، وألقت هذه الخلفية غير الجيدة بظلالها على الاتصالات التى جرت بين الجانبين. فكان لغياب الثقة المتبادلة دور كبير فى فشل تلك الاتصالات، إضافة بالطبع إلى التباين الفكرى والسياسى الناجم عن الفجوة بين المرجعية الإسلامية للمحاكم، والمنطق الأمريكى القائم على حسابات مصلحية بحتة وبعيدة المدى لواشنطن، مقابل مصالح أو ترضيات جزئية ومرحلية للطرف الآخر.

من هنا، جاء اختيار واشنطن لإثيوبيا كراس حربة لها ضد المحاكم، لتكرر بذلك رهاناتها الخاسرة مرة أخرى، وتعمل المنطق ذاته الذى استعدى عليها الصوماليين، منطق التعاون مع قوى غير وطنية أو أطراف خارجية، كما أن واشنطن تفترض مسبقا أن الساحة الصومالية، تحت حكم أو سيطرة المحاكم، ستتحول إلى محضن للإرهابيين وعناصر القاعدة، وهو ما ثبت خطؤه بالتجربة العملية فى السنوات القليلة الماضية.

هنا، يكمن سر الفشل الأمريكى فى الصومال قبل عقد ونصف عقد، وحاليا، ومستقبلا أيضا.. يكمن فى الافتراضات المسبقة، والتقديرات الخاطئة المبنية على غير أساس أو دليل سوى هواجس وشكوك، تقوم عليها سياسات وتحركات تكون كفيلة بتحويل تلك الهواجس والشكوك إلى واقع، نتيجة ردود الأفعال الطبيعية على ممارسات وسياسات واشنطن وجنودها الذين ترسلهم أو حتى الأطراف البديلة التى تعمل لصالحها. وبدلا من أن تسعى واشنطن إلى تعديل سياساتها أو تصحيح الافتراضات التى انطلقت منها أساسا، تتمادى فى المغالطة وتعتبر ردود الفعل بمثابة تأكيد لصحة تقديراتها وصدق هواجسها وشكوكها.

ويأتى السلوك الأمريكى فى التطورات الصومالية الأخيرة ليؤكد التزام واشنطن هذا الخط. ففضلا عن تأييدها التحرك الإثيوبى السياسى والعسكرى ضد المحاكم الإسلامية، ونتيجة تعثر هذا التحرك وتماسك قوات المحاكم وتمتعها بالتأييد الشعبى، فتحت واشنطن خطا موازيا للعمل ضد المحاكم من خلال مجلس الأمن، فجاء قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٥ فى ٦ ديسمبر ٢٠٠٦ بالسماح بإرسال قوات إفريقية إلى الصومال(٧) ليجسد محاولة أمريكية أخرى لانتزاع الصومال من تحت سيطرة المحاكم.

هذه الدائرة المغلقة من سوء التقدير، والحسابات الخاطئة، هى السبب الرئيسى وراء تكرار تجدد أزمات الصومال. وإذا كانت العوامل والمعطيات الداخلية تزرع بذور الفتنة وتفتح الباب أمام التدخلات الخارجية، فإن المرات القليلة، التى اقترب فيها الصوماليون من المصالحة والوفاق الوطنى أو من الخضوع لسيطرة قوة واحدة تحكمهم، كانت كفيلة بوقف سلسلة الأزمات المتتالية فى الصومال. بيد أن إصرار أطراف خارجية -إقليمية ودولية- على هيكلة الوضع فى الصومال وضبط إيقاعه على وتيرة مصالحها، هو السبب فى تجدد أزمات واختلاق أخرى.

والوضع الراهن خير شاهد على ذلك النمط، فقد كاد الصوماليون يستعيدون الاستقرار والأمن والطمأنينة على أيدى المحاكم الإسلامية التى أوشكت على فرض سلطتها فى أرجاء البلاد والتوصل لتوافق سياسى مع الحكومة، لولا أن واشنطن -اللاعب الدولى الأساسى حاليا- لم تكن راضية عن هذه الخريطة الجديدة فى الصومال، ثم لم تنجح فى تطويع القوة الكبرى فى تلك الخريطة لإرادتها، فكان الخيار هو محاولة كسرها ورسم الخريطة من جديد، وهو ما لم تنجح فيه واشنطن بجحافلها وأساطيلها فى منتصف التسعينيات، ثم خذلها فيه أمراء الحرب مؤخرا. ويصعب على المراقب أن ينتظر أداء أفضل أو نتيجة أكثر فائدة لواشنطن من الاعتماد على إثيوبيا فى هذا المسعى. وسواء اندحرت القوات الإثيوبية وعادت أدراجها، أو ظل الوضع العسكرى على الحدود معلقا لفترة، فإن النتيجة النهائية هى مزيد من الشعبية والتأييد للمحاكم لدى الصوماليين، لا يساويه سوى مزيد من الكراهية والإخفاق للسياسة الأمريكية فى الصومال، وفى غيره من مناطق العالم.

الهوامش :

١- حول خريطة تحالف أمراء الحرب الصوماليين والشخصيات الرئيسية فيه، انظر: عبدى يوسف، "صفقة الربح" الأمريكية ضد إسلاميى الصومال، موقع "إسلام أون لاين"، ٥ يونيو ٢٠٠٦.

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_06/2006/06/.01shtml

٢- حول تفاصيل نشأة وتطور المحاكم الإسلامية الصومالية، انظر على سبيل المثال: حسين التلاوى، لمحة على ابرز اللاعبين فى الساحة الصومالية، موقع "إخوان أون لاين"، ١٤ يونيو ٢٠٠٦.

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=21187&SectionID=0

وانظر أيضا:

عبد الرحمن الماجدى، المخاوف من صومال المحاكم الشرعية .. ماذا يبررها؟، موقع الإذاعة الهولندية، ١٦ يونيو ٢٠٠٦.

http://arabic.rnw.nl/data/2006/reports/.166200626htm

٣- هناك تفسيرات عديدة لكيفية وأسباب صعود المحاكم الإسلامية، حول التفسير الأمريكى، انظر: طلحة جبريل، ابتزاز التجار فى مقديشيو أدى إلى صعود المحاكم الإسلامية، جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، ١٨ يونيو ٢٠٠٦.

http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issue=10064&article=368876&search=الصومالstate=true

٤- حاولت الولايات المتحدة التحكم فى الوضع بالصومال بطرق متعددة بعد فشل التدخل العسكرى المباشر. وتماشيا مع جهود الصوماليين فى إنهاء الحرب الأهلية وإقامة نظام سياسى، سعت واشنطن إلى أن يتولى الرئاسة فى الصومال أحد الموالين لها. انظر: بدر حسن شافعى، هل يفوز أمريكى برئاسة الصومال؟، موقع "إسلام أون لاين"، ٨ يوليو ٢٠٠٣.

http://www.islamonline.net/arabic/politics/07/2003/article.04shtml

٥- ميشال موتو، الدعم الامريكى لزعماء الحرب يساهم فى انتصار المحاكم الشرعية، موقع "ميدل إيست أون لاين"، ١٥ يونيو ٢٠٠٦.

http://www.middle-east-online.com/?id=38920

٦- حول الإشارات والرسائل الإيجابية المتبادلة بين واشنطن والمحاكم، انظر: سو بلمنج، واشنطن ترسل إشارات ايجابية نحو المحاكم الشرعية فى الصومال، موقع "ميدل إيست أونلاين"، ٨ يونيو ٢٠٠٦.

http://www.middle-east-online.com/?id=38709

وانظر أيضا:

على حلنى، رئيس ميليشيا "المحاكم" يرحب بالمبادرة الأمريكية تجاه الصومال، جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، ١١ يونيو ٢٠٠٦.

http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issue=10057&article=367682&search=الصومالstate=true

٧- يمكن الرجوع إلى نص القرار الدولى فى موقع الامم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية:

http://www.un.org/News/Press/docs//2006/sc.8887doc.htm

الصومال من الكفاح الوطني إلى ثورة الإسلاميين .. رؤية من الداخل

فى التاريخ الصومالى الحديث ثورات أربع، واحدة منها ضد العدو الأجنبى الخارجى، والثورات الثلاث الأخرى ضد القهر والتسلط الداخلى. الثورة الأولى قامت ضد الاحتلال الاستعمارى للأراضى الصومالية منذ نهاية القرن التاسع عشر فى صورة حركات تحرر وطنية، تجاوزت انتماءاتها القبلية، وتوحدت ضد العدو الأجنبى المحتل، وانتزع الصوماليون استقلالهم فى عام ١٩٦٠، وأقاموا أول دولة مركزية فى تاريخهم.

وفى الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٦٩، استيقظ الصوماليون على وقع انقلاب أبيض قام به الجيش، وقطع الثوار على أنفسهم وعودا بإصلاح سياسى اجتماعى اقتصادى شامل. وفى السنوات الأولى من حكم الضباط، استطاعوا أن يحققوا بعض الإنجازات الملموسة فى مشاريع التنمية والتحديث، وترسيخ الاستقلال الوطنى من خلال بناء جيش وطنى قوى وحديث، ونشر التعليم.

بعد الأداء الجيد للسنوات الأولى لحكم الجيش، أصيب الشعب بالإحباط نتيجة تراجع مكانة الرابطة الوطنية، إذ حلت محلها الروابط العشائرية والفئوية، وبدأ النظام العسكرى يستخدم جيشه الوطنى وترسانته العسكرية ضد الشعب.

ومن هنا، كانت الثورة الثالثة، حيث سقط النظام تحت ضربات الثوار فى بداية ١٩٩١، ولكن سقطت معه الدولة أيضا. ويبدو أن الثوار كان لديهم برنامج لهدم النظام القائم، ولكن لم تكن لديهم رؤية للبناء على أنقاض الدولة التى تركها النظام السابق، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية حولت الصومال إلى رهينة لأمراء حرب، قسموا البلد إلى كانتونات إقطاعية، ومورست جرائم ضد الإنسانية من قتل وتعذيب وتشريد لمئات الآلاف من المواطنين.

وبسقوط الدولة والفراغ السياسى الذى لحقها، ظهرت الحركات الإسلامية كقوة أهلية وحيدة منظمة فى البلاد، راحت تقدم خدمات اجتماعية فى شكل هيئات إغاثة تساعد المتضررين، وحاولت قدر الإمكان تخفيف معاناة الشعب، وبعث الأمل فى نفوسهم من خلال إعادة فتح المؤسسات التعليمية وإعطاء الفرص لآلاف الشباب. وانشأ الإسلاميون كيانات وهياكل اقتصادية، كما أنشأوا محاكم إسلامية لضبط الأمن الذى كان منفلتا فى مناطق كثيرة من جنوب ووسط البلاد، خاصة العاصمة.

وهكذا، بعد ان كان الجيش هو المؤسسة الوحيدة المنظمة المؤهلة لإحداث التغيير فى الستينيات، أصبح الإسلاميون وحدهم القوة الاجتماعية المنظمة القادرة على قيادة ثورة شعبية شاملة بما يمتلكون -بالإضافة إلى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية- من رأسمال دينى يسهل لهم تعبئة الرأى العام الشعبى.

وفى شهر يونيو ٢٠٠٦، قام الإسلاميون بالثورة الرابعة، حيث قادوا انتفاضة شعبية ضد لوردات الحرب، وهزموهم شر هزيمة فى وقت قصير نسبيا.

هذا الانتصار السريع والحاسم للمحاكم الإسلامية على زعماء الحرب لم يفاجئ العالم كله وحسب، بل فاجأ الإسلاميين انفسهم الذين لم يتصوروا إحراز نصر عسكرى على زعماء الحرب الأقوى والأكثر تسلحا فى هذه المدة الزمنية القصيرة.

والمؤكد أن الحركة الإسلامية أصبحت معادلة صعبة فى الحسابات السياسية الصومالية، وأكبر قوة اجتماعية وسياسية، بما يمنحها الحق -على الأقل- فى المشاركة فى السلطة.

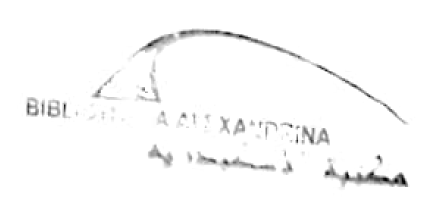
ومن الصعوبة حاليا تقييم الثورة الإسلامية، لكن ستكشف الأيام القادمة عن مدى ما يحمل مشروعها من برنامج تغيير شامل للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وما إذا كان يرتقى إلى مستوى طموح الشعب وتوقعاته أم لا. فحتى الآن، رأينا قدرة الإسلاميين الفائقة على التعبئة والحشد، ولكننا لم نر مشروعا سياسيا شاملا يمكن تطبيقه بعد مرحلة التعبئة، كما لم تظهر قيادة نخبوية فكرية تنظر للحركة، وتضع البرامج والخطط المستقبلية لإدارة البلاد.

إن الإسلاميين فى حاجة إلى إعادة قراءة التاريخ، خاصة تجربة الدولة الوطنية فى الصومال، وأسباب فشل الأحزاب الوطنية فى إرساء دعائم الدولة الحديثة، وإخفاقها فى تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة.

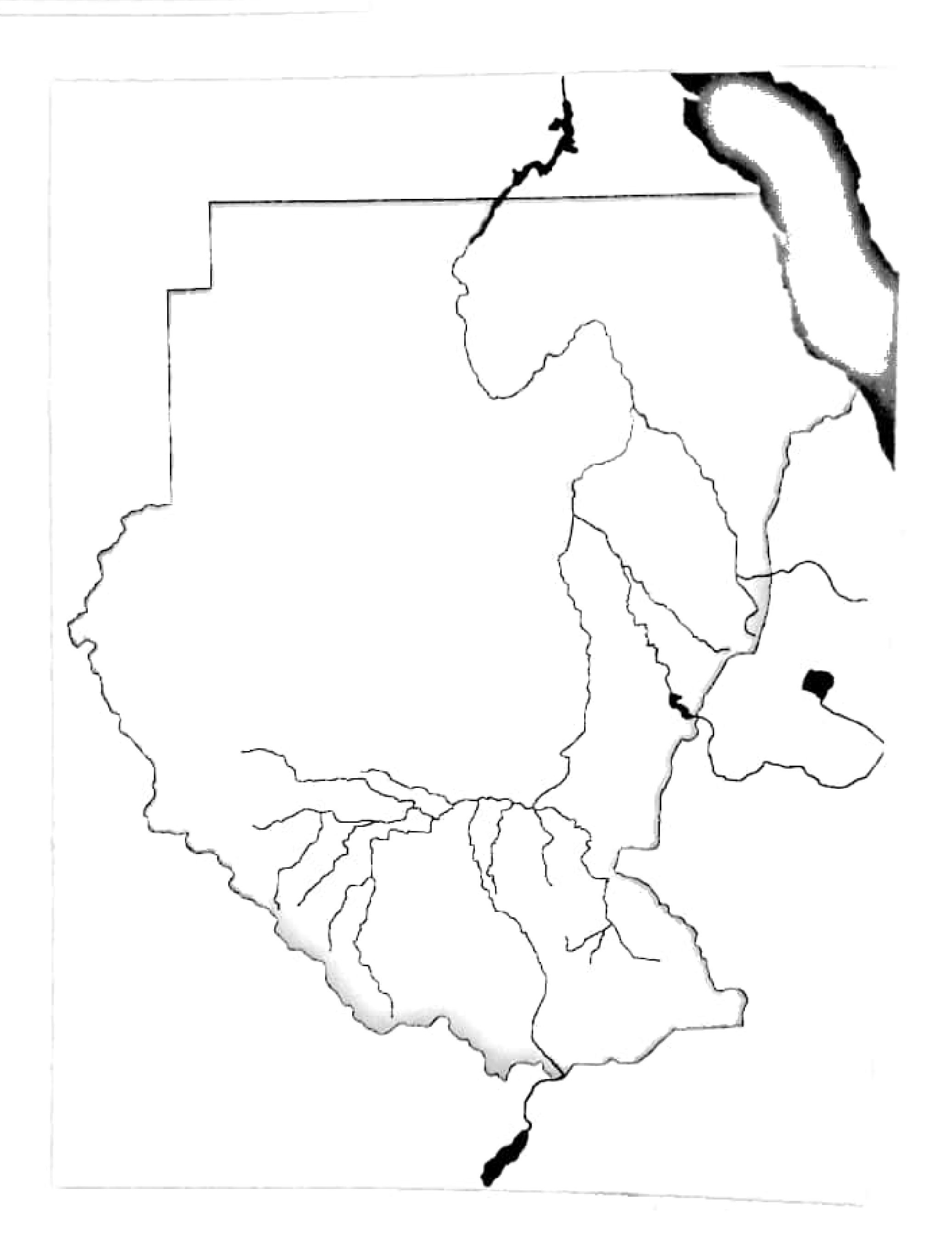
ولدينا الكثير من الأسباب التى تجعلنا نشك فى قدرة التيار الإسلامى على تجاوز مرحلة التعبئة والشعارات إلى مرحلة العمل السياسى البناء، وطرح رؤية استراتيجية متكاملة تتناول النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بجدية وواقعية. ومما يعزز هذه الشكوك تصريحات وتحركات بعض مسئولى المحاكم الإسلامية، ورؤيتهم للدولة، وعلاقة الممارسة السياسية بالفضاء الدينى، وطبيعة النظام السياسى الإسلامى.

إن ما يريده الصوماليون هو إقامة حكم ديمقراطى عادل، السيادة فيه للشعب وللقانون، لا لطائفة معينة تدعى تجسيد القانون باسم الدين أو باسم المصلحة العامة. ما يميز الدولة المدنية الحديثة عن غيرها من أنماط الحكم هو سيادة حكم القانون، حيث لا أحد فوق القانون وسيادة المواطنين، حيث الشعب يحكم نفسه بنفسه من خلال انتخابات حرة ونزيهة، فينتخب الشعب وكلاء له فى الحكم يحاسبون أمامه، وذلك استنادا إلى أن المواطن يتمتع بالرشد، ويستطيع تسيير أموره دون الحاجة إلى وصاية سلطة عليا، تدعى معرفة مصلحة الشعب أكثر من الشعب نفسه.

عبدالواحد عبدالله شافعى



في الشأن السوداني



١ قراءة في اتفاق شرق السودان

٢ الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور

إشراف : هاني رسلان

قراءة فى اتفاق شرق السودان

■ بدر حسن شافعى *

وقعت كل من الحكومة السودانية، وجبهة الشرق (التى تم تشكيلها عام ٢٠٠٤ وتضم تنظيم مؤتمر البجا وجبهة الأسود الحرة) اتفاقية سلام فى الرابع عشر من أكتوبر ٢٠٠٦، عرفت باسم اتفاق سلام شرق السودان، وذلك بهدف وقف أعمال العنف المسلح التى شهدها الإقليم منذ ١٢ عاما. وقد تم توقيع الاتفاق فى إريتريا، التى كانت بمثابة الوسيط الرئيسى بين الجانبين. ويضم الاتفاق ستة أجزاء، هى:

١- السلطة والقضايا السياسية والحكم.

٢- القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- الترتيبات الأمنية ووقف إطلاق النار.

٤- المؤتمر التشاورى بشأنه.

٥- طرق تنفيذ الاتفاق وجدوله الزمنى.

٦- الترتيبات العامة.

وقد تضمن الاتفاق كذلك عدة ملاحق، منها إعلان مبادئ وإطار لبرنامج الإعمار والتنمية لمدة خمس سنوات، واتفاق لتهيئة المناخ لعملية تطبيقه، واتفاق الحكومة التى وقعته الحكومة مع جبهة الأسود الحرة قبل هذا الاتفاق فى ليبيا وترتيبات تنفيذه.

وقد أثار هذا الاتفاق عدة تساؤلات بشأن توقيته، والأسباب الدافعة لتوقيعه، وأهم بنوده، وأبرز الملاحظات بشأنه، ومدى مساهمته فى إنهاء الأزمة فى الإقليم.

أولا- أسباب توقيع الاتفاق وتوقيته :

يمكن القول بوجود عدة أسباب دفعت طرفى الاتفاق إلى توقيعه، فضلا عن وجود أسباب تتعلق بالطرف الإريترى الذى يعد بمثابة الداعم الرئيسى لقوى التمرد

١- الأسباب على الجانب الحكومى:

لقد تجمعت مجموعة من الأسباب دفعت الحكومة إلى التسريع بالتوصل إلى الاتفاق، مقارنة باتفاق نيفاشا الذى وقعته مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب (يناير ٢٠٠٥)، والذى استغرق قرابة عامين، واتفاق أبوجا الذى وقعته مع فصيل أركو ميناوى فى دارفور(مايو ٢٠٠٦)، واستغرق أيضا قرابة عامين. أما بالنسبة لاتفاق الشرق، فقد استغرق توقيعه قرابة خمسة أشهر تقريبا، حيث وقعت الحكومة اتفاقا مع الجبهة بشأن المسائل الإجرائية فى ٢٥ مايو ٢٠٠٦، وبعده بعدة أسابيع - وتحديدا ١٩ يونيو ٢٠٠٦ - تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ. وترجع أسباب هذا التسريع إلى حقائق عدة، منها:

أ- رغبة الحكومة فى تحسين صورتها أمام الرأى العام الداخلى والخارجى على حد سواء، وأنها تسعى دائما للسلام، على عكس ما يروج البعض فى الداخل والخارج، ومن ثم فلا حاجة لإرسال أى قوات إفريقية أو دولية للسودان للإشراف على وقف إطلاق النار، أو القيام بمهام وساطة فى أى إقليم من أقاليم الدولة. ولعل الحكومة استهدفت من هذا الاتفاق تحديدا إرسال رسالة واضحة للمجتمع الدولى عامة، والولايات المتحدة خاصة، بالكف عن المطالبة بإرسال قوات دولية لدارفور، بل إنها استهدفت أيضا توجيه رسالة ثانية لحركة العدل والمساواة فى دارفور،

(*) باحث دكتوراه فى الشئون الإفريقية

والرافضة لتوقيع اتفاق أبوجا، بأن حلفاءها فى مؤتمر البجا وقعوا اتفاق الشرق، لذا فمن باب أولى أن تنضم هى أيضا لاتفاق أبوجا.

ب- الرغبة فى ضمان وصول صادرات النفط إلى الخارج، والتى تمر عبر أراضى شرق السودان إلى ميناء بشاير النفطى على البحر الأحمر، وهى المنطقة التى يسيطر عليها المتمردون، وسبق لهم القيام بعدة محاولات لتفجير ذلك الأنبوب(١).

ج- الأهمية الاقتصادية للمنطقة، فبالإضافة لكونها تشتمل على الموانئ الوحيدة للسودان على البحر الأحمر(بور سودان - سواكن - البشاير وغيرها) يوجد بها أكبر منجم ذهب فى البلاد فى منطقة أرياب، ويستخرج منها سنويا ما بين ٥ إلى ٦ أطنان، كما يوجد بها خزانات المياه الرئيسية فى البلاد، مثل خزان خشم القربة، فضلا عن وجود بعض المشاريع الغذائية بها، مثل مشروعات الغذاء فى ولاية القضارف (تضم منطقة شرق السودان ثلاث ولايات هى القضارف، والبحر الأحمر، وكسلا). لذا، فإن الحكومة تسعى لاستقرار الأوضاع بها، حتى تجنى عوائد هذه المشاريع التى كانت عرضة للسلب والنهب، فضلا عن إمكانية التدمير بسبب ظروف الحرب.

د- الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة، فهى منطقة اتصال وتماس للسودان مع الخارج، خاصة مع دول شبه الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر، كما أنها نقطة تماس مهمة كذلك مع دول القرن الإفريقى، خاصة إريتريا التى كانت تشكل نقطة الانطلاق الخلفى لقوى التمرد منذ انطلاق شرارة العمل المسلح عام ١٩٩٤ . لذا، فإن الخبراء العسكريين السودانيين يرون أن أية ضربة تأتى من الشرق ضد الحكومة ستكون ضربة مميتة، خاصة أن الجيش الإريترى ينشر نحو ٣٥ ألف جندى على الحدود مع السودان، فى حين أن عدد القوات السودانية هناك لا يزيد على ٩ آلاف جندى. وبالتالى إذا انحاز الجيش الإريترى للمتمردين -كما كان يحدث من قبل- فإن هؤلاء سيكونون بمثابة قوة ضاربة تستطيع -على أقل تقدير- تنفيذ مخططات لتخريب شرق السودان ومنشآته المهمة، إن لم يترتب على ذلك احتلال بعض المناطق كما حدث عام ٢٠٠٢، عندما سيطر هؤلاء على بلدة همشكوريب الاستراتيجية(٢).

هـ- سعى الحكومة السودانية لاستكمال عملية السلام التى بدأتها من الجنوب مرورا بالغرب حاليا، ووصولا للشرق، بل إن توقيت تسوية صراع الشرق يعود - فى أحد أسبابه - إلى عدم إحراز تقدم مع قوى المعارضة فى دارفور. ومن ثم، فإن الحكومة لا ترغب فى استمرار الصراع على جانبين (الشرق والغرب).

و- العلاقات الجيدة مع إريتريا، والتى تحسنت منذ أواخر العام الماضى، خاصة بعد انعقاد اللجنة المشتركة الأولى بينهما ٦-٧ ديسمبر ٢٠٠٥، والتى تم الاتفاق خلالها على رفع التمثيل الدبلوماسى بينهما إلى مستوى السفراء فورا، واستمرار التواصل الرسمى والشعبى بينهما على كافة المستويات(٣)، وما تلا ذلك من زيارات متبادلة لقيادات البلدين فى الفترة من ديسمبر ٢٠٠٥، وحتى مايو ٢٠٠٦، وهو ما دفع الخرطوم إلى استغلال هذا التحسن من أجل الاتفاق مع إريتريا على التوسط فى المفاوضات.

ز- تنامى نفوذ قوى المعارضة فى الإقليم، خاصة بعد توحيد فصيلى مؤتمر البجا، والأسود الحرة فى فصيل واحد، هو جبهة الشرق عام ٢٠٠٤، وتنسيق جهودهما السياسية والعسكرية ضد الحكومة. ومما زاد من مخاوف الخرطوم إمكانية تدويل أزمة الشرق كذلك، خاصة بعدما اتهم بعض سياسيى البجا الحكومة بالعمل على تكوين ميليشيا جنجويد عربية للقتال لتنفيذ عمليات إبادة وتطهير إثنى ضد البجا فى الشرق(٤).

لكل هذه الأسباب، عملت حكومة الخرطوم على التسريع بعملية المفاوضات والتوصل إلى اتفاق سلام مع جبهة الشرق، خاصة أن مجلس الأمن كان يبحث - فى حينها - مشروع قرار أمريكيا بشأن التدخل الدولى فى دارفور. لكن يبدو أن المحاولات السودانية لم تفت فى عضد الولايات المتحدة التى تمكنت فى الشهر نفسه (أكتوبر) من استصدار القرار رقم ١٧٠٦.

٢- الأسباب على جانب المتمردين :

يمكن القول بوجود سببين رئيسيين وراء قبول متمردى جبهة الشرق التفاوض مع حكومة الخرطوم.

الأول: هو نجاح الحكومة فى التوصل لاتفاقيات سلام مع قوى التمرد فى الجنوب (الجبهة الشعبية) وبعض القوى المتمردة فى الغرب (دارفور)، وهو ما يعنى فقدان الجبهة حلفاءها، حيث كانت تحصل على دعم هؤلاء فى هجومها ضد القوات الحكومية.

الثانى: هو تحسن العلاقات السودانية - الإريترية، واتفاق الطرفين على وقف دعم المعارضة التابعة للطرف الآخر. وبالفعل، مارست أسمرا ضغوطا كبيرة على متمردى جبهة الشرق من أجل القبول باتفاق السلام، لدرجة دفعت بعض المحللين إلى القول إن الأجندة السياسية للاتفاق تمت مناقشتها بين البلدين دون استشارة الجبهة(٥).

٣- الأسباب على الجانب الإريترى :

لعبت إريتريا دورا مهما فى التوصل لمثل هذا الاتفاق، حيث استغلت أسمرا العلاقة القوية بينها وبين تنظيمى البجا والأسود الحرة فى التسريع لعقد هذا الاتفاق، وذلك لعدة أسباب، أبرزها ما يلى:

١- الرغبة فى تحسين صورة النظام فى الداخل، خاصة فى ظل حالة الاحتقان السياسى المتمثلة فى زيادة حدة المعارضة، وعدم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية فى موعدها المقرر عام ٢٠٠١، وتأجيلها لموعد غير محدد.

٢- الرغبة فى تحسين الوضع الاقتصادى الذى شهد تدهورا حادا خلال الآونة الأخيرة. وقد كشف تقرير عن الأمن الغذائى فى البلاد - تم إعداده فى مارس ٢٠٠٥ - عن أن استمرار إغلاق الحدود بين إريتريا والسودان يعنى فقدان أسمرا ثلث سوق الغذاء التقليدية، ومن ثم تصاعد أسعار الحبوب بها(٦). فضلا عن ذلك، فإن أسمرا ترغب فى تدفق البترول السودانى إليها على غرار ما تحصل عليه عدوها اللدود إثيوبيا.

٣- الرغبة فى وقف هجمات المعارضة التى تنطلق من أراضى السودان ضدها، حيث تكبد النظام خسائر كبيرة مادية ومعنوية فى ظل الأوضاع المتردية التى يعانى منها. وبالفعل، منعت



الحكومة السودانية فى شهر يوليو ٢٠٠٦ - أى بعد أقل من شهرين من توقيع اتفاق المسائل الإجرائية وإعلان المبادئ - عقد عدة مؤتمرات للمعارضة الإريترية على أراضيها(٧).

٤- الرغبة فى كسب ود السودان كحليف لها فى مواجهة إثيوبيا، بل يمكن استغلال ذلك فى قيام الخرطوم بالوساطة بين البلدين لمحاولة إنهاء الخلاف الحدودى بينهما كنوع من رد الجميل لأسمرا.

ومن هنا، يمكن فهم أسباب الضغط الإريترى القوى على الجبهة لتوقيع مثل هذا الاتفاق، إذ إنها كانت تدرك جيدا أن تخلى أسمرا عنها يعنى هزيمتها عسكريا وسياسيا فى مواجهة القوات الحكومية.

ثانيا- بنود الاتفاق :

لقد تضمن الاتفاق ست نقاط أساسية، لعل أبرز ما جاء فيها ما يلى(٨):

١- بالنسبة لقسمة السلطة والقضايا السياسية والحكم، أكد الطرفان عدة أمور، أبرزها ما يلى:

أ- الالتزام بالنظام الفيدرالى الفعال كنظام حكم فى السودان، مع التوزيع الواضح للسلطات والمسئوليات بين المركز (حكومة الخرطوم) والمستويات الأخرى (المحلية والولائية).

ب- تأسيس مجلس تنسيق لولايات الشرق الثلاث، يناط به تسهيل إدارة الإقليم، ويتكون من ١٥ عضوا هم حكام الولايات الثلاث، ورؤساء المجالس التشريعية بها، وثلاثة أعضاء ترشحهم الجبهة، و ٦ أعضاء آخرين يتم اختيارهم بواسطة مجلس التنسيق.

ج- يتم تمثيل جبهة الشرق فى مستويات الحكم الولائى والمحلى وكافة المؤسسات المركزية، بما فيها مؤسسة الرئاسة، والجهاز التشريعى والقضائى، والقوات المسلحة .. الخ.

د- واستنادا للبند السابق على رئيس الجمهورية، يتم تعيين مساعد ومستشار له من قائمة مرشحين تقدمهم الجبهة.

هـ- وفيما يتعلق بالحكومة المركزية، ترشح الجبهة شخصا لمنصب وزير دولة مركزى (إضافة إلى ما كان لها فى السابق، حيث كان لها وزيران، فضلا عن وزير دولة).

و- وفيما يتعلق بالبرلمان المركزى، تقوم الجبهة بتعيين ثمانية أعضاء به، فضلا عن منصب مستشار فى الحكومة، مع تمثيل مواطنى شرق السودان تمثيلا عادلا فى المحكمة الدستورية، والجهاز القضائى والخدمة المدنية، كما ينبغى على الحكومة اتخاذ المعايير المناسبة والملائمة لضمان مشاركة مواطنى شرق السودان فى الوظائف الوسطى والعليا بسبب قلة تمثيلهم الحالى بها.

ز- أما بالنسبة للمستوى الولائى للحكم، تقوم الجبهة بترشيح نواب ولاة فى كل من ولاية كسلا والقضارف، ووزير واحد فى ولاية البحر الأحمر، ومستشار فى كل من الولايات الثلاث، كما يخصص لها عشرة مقاعد فى كل من المجالس التشريعية الثلاثة، فضلا عن رئاسة لجنة واحدة فى كل مجلس تشريعى، كما يكون لها أيضا خمسة مقاعد من مقاعد كل مجلس محلى بالإقليم (يبلغ عدد المجالس بالإقليم ٢٥ مجلسا).

٢- بالنسبة لاقتسام الثروة، تم الاتفاق على إنشاء صندوق لإعادة بناء وتنمية شرق السودان، يكون دوره الأساسى التخطيط والمراقبة والمتابعة لبرامج إعادة البناء والتنمية بالإقليم، على ألا تتعارض برامجه مع مشاريع التنمية القومية التى تتم على مستوى الحكومة المركزية فى شرق السودان. وبالنسبة لموارد الصندوق، فبالإضافة إلى نصيب الإقليم فى الدخل القومى، تقوم الحكومة المركزية بتوفير ١٠٠ مليون دولار فى بداية عمل الصندوق أوائل ٢٠٠٧، ومبلغ لا يقل عن ١٢٥ مليون دولار لمدة أربعة أعوام (٢٠٠٨-٢٠١١)، أى أن إجمالى ما ستقوم الحكومة بدفعه للصندوق ٦٠٠ مليون دولار خلال خمسة أعوام. ويرأس مجلس إدارة الصندوق وزير المالية والاقتصاد المركزى، ويضم فى عضويته حكام الولايات الثلاث، ووزراء المالية الإقليميين، وثلاثة مرشحين تابعين للجبهة، وشخصين يرشحهما رئيس الجمهورية.

٣- بالنسبة للترتيبات الأمنية، نصت الاتفاقية على وقف إطلاق نار شامل خلال ٧٢ ساعة من توقيعها، مع توفير فرصة للراغبين والمؤهلين من الجبهة للاندماج فى القوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الأخرى، على ألا تقل نسبة مقاتلى الجبهة عن ٣٣٪ من حجم القوات التى يتم استيعابها فى مدة لا تقل عن عامين. كما نصت الاتفاقية كذلك على مسئولية الحكومة عن استيعاب مقاتلى الجبهة الذين لم يتم استيعابهم فى القوات المسلحة، مع قيامها -أى الحكومة- بإطلاق سراح السجناء والمعتقلين فى قضايا ذات صلة بالنزاع، فضلا عن اتخاذ التدابير المناسبة لرفع حالة الطوارئ بالإقليم خلال الفترة نفسها.

٤- بالنسبة للمؤتمر التشاورى، تم الاتفاق على عقد مؤتمر تشاورى خلال ثلاثين يوما من توقيع الاتفاقية بهدف جذب التأييد له وتقديم النصح لأطرافه. ويضم هذا المؤتمر ممثلى وزعماء الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدنى، والمهنيين، والقيادات الدينية، وممثلين للمغتربين، فضلا عن مشاركة معقولة للشباب والمرأة.

٥- فيما يتعلق بمراقبة عملية التنفيذ، نص الفصل الخامس على تشكيل لجنة مشتركة للتنفيذ، يقوم كل طرف بتعيين خمسة أشخاص بها، على أن يرأسها نائب رئيس الجمهورية، ويكون نائبه فيها هو مساعد رئيس الجمهورية المعين من قبل الجبهة.

أما الفصل السادس من الاتفاق، فقد تضمن مجموعة من الأحكام العامة تتعلق بتضمين الاتفاق فى الدستور القومى الانتقالى، وتحديد آليات فض المنازعات التى تثور بشأنه، حيث تتم إحالتها إلى المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالشق القانونى، وما عدا ذلك يعرض على لجنة ثلاثية تتشكل من أعضاء من الحكومة والجبهة والحكومة الإريترية.

ثالثا- ملاحظات حول الاتفاق :

من العرض السابق، يمكن القول بوجود عدة ملاحظات على الاتفاق، تتمثل فيما يلى:

١- إن الاتفاق لم يضم كل قوى التمرد فى الإقليم، صحيح أنه ركز على القوى الأساسية، لكن كان ينبغى أن يكون اتفاقا شاملا لكل هذه القوى، خاصة أن استبعاد بعض الفصائل قد يؤدى إلى

لاستمرار التوتر، تماما كما هو حادث الآن فى دارفور. لذا، لا غرابة فى أن تظهر بعض القوى الرافضة له، ومن ذلك الحركة الوطنية لشرق السودان التى أعلنت - على لسان أمين الاتصال التنظيمى السياسى بها - أن الاتفاق لن يؤدى إلا إلى تهميش قطاعات مهمة من الرأى الشعبى والسياسى والاجتماعى العام فى شرق السودان، بحيث يقصيها ويعزلها على نحو شبيه بما يحدث فى دارفور(٩).

٢- عدم إشارة الاتفاق بصورة رقمية إلى حصص الإقليم فى ثرواته، على غرار ما حدث فى اتفاق نيفاشا، إذ باستثناء النص على موارد صندوق إعادة الإعمار، لم يتم الحديث عن النسبة التى سيحصل عليها الإقليم، كما لم يتحدث كذلك عن دور المؤسسات والمشاريع القائمة به كهيئة الموانئ البحرية، والجمارك، والأسواق الحرة، وذهب أرياب فى عملية التنمية(١٠).

٣- تأكيد الاتفاق الدور الإريترى فى عملية فض المنازعات غير الدستورية التى قد تنشب بين طرفيه، وهو ما يعنى إقرارا فعليا بدور إريتريا فى عملية التسوية من ناحية، كما أنه يضمن عدم الاحتكام إلى الخارج فى أى خلاف قد ينشب بشأنه من ناحية أخرى.

٤- إن الاتفاق تضمن نسبة لا بأس بها للجبهة فى مستويات الحكم المختلفة، وإن كانت المشكلة ستكمن فى الأشخاص الذين سيتم ترشيحهم لها، وهل سيتم ذلك على أسس قبلية أم إقليمية، وهى نقطة باتت تشكل مشكلة داخل الجبهة ذاتها، وهو ما حدا - مثلا - بمؤتمر البجا إلى اتهام كل من أمينه العام الدكتورة آمنة ضرار، والأمين العام لجبهة الأسود الحرة مبروك مبارك سليم بإعداد قائمة بأعضاء اللجنة المركزية للجبهة على أسس قبلية، وقيام المؤتمر بعزل الدكتورة آمنة بالرغم من دورها المهم فى عملية التفاوض(١١).

على أية حال، فإن الاتفاق من شأنه تحقيق مكاسب لكلا الطرفين، فالحكومة ستستعيد السيطرة على الموانئ المهمة بالإقليم، كما أنه سيضمن تحييد القوى الجنوبية، وكذلك إريتريا عن دعم المتمردين. وفى المقابل، فإنه سيؤدى إلى إيجاد حالة من الهدوء فى الإقليم، وبداية عملية إعادة الإعمار، والحصول على بعض الموارد التى لم تكن متاحة لهم من قبل، خاصة بعد تردى الأوضاع به بصورة كبيرة (بلغت مخصصات التنمية له فى السابق ٣٪ فقط). لكن هناك هواجس من بروز خلافات قبلية أو سياسية قد تعصف به، وقد برزت مؤشرات لذلك، منها ما طالبت به قبيلة بنى عامر، بعد توقيعه بعدة أيام، بتولى عدة مناصب، أبرزها منصب، مساعد رئيس الجمهورية، فضلا عن الحصول على مقعدين من المقاعد الثمانية بالبرلمان المركزى، هذا بخلاف المطالبة بالحصول على بعض الامتيازات الاقتصادية، وكان مبررها فى ذلك أنها القبيلة الأكثر عددا من ناحية، كما أن معظم الحرب دارت على أرضها من ناحية أخرى.

الهوامش :

١- لمزيد من التفاصيل، انظر، "الثقوب السوداء فى علاقات السودان وإريتريا"،١٢ يونيو ٢٠٠٥، فى :

www.sendbad.net.redirect.php?url=htttp.//www.alnilin.com

٢- أسامة الهتيمى، "اتفاق أسمرا .. هل ينزع فتيل أزمة شرق السودان؟"، موقع مفكرة الإسلام،٩ أكتوبر ٢٠٠٦، فى:

www.islammemo.ee/article.aspx?id=7711

٣- لمزيد من التفاصيل حول أبعاد العلاقات الثنائية بين الجانبين، انظر: بدر حسن شافعى، "تطبيع العلاقات السودانية - الإريترية .. لماذا؟"، السياسة الدولية، عدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٥، ص ص ٢١٧-٢١٨.

٤- حول هذه المزاعم، انظر: محمد عثمان حبيب الله، "شرق السودان بين مخاطر التدويل وآفاق الحل السلمى"، السياسة الدولية، عدد ١٥٨، أكتوبر ٢٠٠٤، ص٢٠٤.

٥- أبو فاطمة أحمد أونور محمود،" مفاوضات الشرق بين تباشير السلام السار والوسيط الضار" فى:

www.adoulis.com/details.php?rsntype=1&id=742

6- www.alnahda1.8m.com

٧- مزدلفة محمد عثمان، السودان وإريتريا .. الضغط بالمعارضين، جريدة الصحافة السودانية، ٥ يوليو ٢٠٠٦.

٨- حول هذه البنود، انظر التيجانى عيسى، "اتفاقية سلام شرق السودان باختصار"، موقع سودانيس أون لاين، ١٨ اكتوبر ٢٠٠٦ فى:
www.sudaneseonline.com/ar/printer_.5723shtml.

٩- محمد جمال عرفة، "اتفاق شرق السودان .. ماذا بعد ثلاثية السلام؟".

www.islamonline.net/arabic/politics/arabicaffairs/topic_10/2006/05/.02shtml

١٠- د. أوشيك آدم على، "حتى لا يصبح سلام السودان حبرا على ورق".

www.sudaneseonline.com/ar/article_.6203shtml

١١- انظر بيان مؤتمر البجا، صحيفة أخبار اليوم السودانية، ٦ ديسمبر ٢٠٠٦.

الدور الإسرائيلى فى دعم وتدويل أزمة دارفور

■ سامى صبرى عبدالقوى *

كشفت تطورات الأحداث وتصاعدها فى دارفور عن تورط إسرائيل وضلوعها فى دعم حركات التمرد بها من خلال القيام بتدريب المتمردين ومدهم بالأسلحة، وإغراق دارفور بالسلاح، حتى أصبحت دارفور موردا أساسيا للسلاح الإسرائيلى فى إفريقيا خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يشير إلى الأهمية التى توليها إسرائيل لملف دارفور، وأنه أصبح يمثل مرتكزا رئيسيا على أجنده الاستراتيجية الإسرائيلية حيال السودان.

الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه السودان :

ينظر للسودان فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى على أنه مجموعة عرقيات وأقليات تختلف فيما بينها. وانطلاقا من هذه النظرة، اتخذت إسرائيل من السودان حقلا لتطبيق استراتيجيتها المعروفة بـ" شد الأطراف ثم بترها"، والتى يتلخص مضمونها فى إقامة علاقات تحالفية مع الجماعات الإثنية والعرقية المحيطة بالدول العربية والموجودة على أطرافها من خلال دعمها وتشجيعها على مناهضة السلطة المركزية، وتحقيق الانفصال بهدف تفتيت هذه الدول وتقويضها.

ومن ثم، اهتم واضعو هذه الاستراتيجية برصد وملاحظة كل ما يجرى فى السودان عن طريق إيجاد ركائز، إما حول السودان أو داخله. وذلك من خلال دعم حركات التمرد والانفصال به، وهو ما تعتبره إسرائيل مهما لأمنها.

ولذلك، بادرت إسرائيل إلى دعم حركة التمرد بجنوب السودان منذ اشتعالها ومدها بالسلاح وتدريب كوادرها وقادتها، وهو ما كان له أثر كبير فى تقوية قدراتها العسكرية، وتمكينها من أن تتخطى ما كانت تحلم به من طموحات.

(*) باحث فى الشئون الإفريقية.

إسرائيل ودعم متمردى دارفور :

شكل ظهور تمرد دارفور بشكل قوى، وبتكنيك عسكرى منظم مكن قوات التمرد من تصعيد عملياتها العسكرية ضد القوات الحكومية فى وقت قياسى نسبيا- هاجسا قويا، وولد شكوكا بأن هناك أيادى وقوى خارجية تعبث فى القضية وتدعم قوات التمرد بدارفور. وكان من أبرز هذه القوى التى كشف النقاب عنها وأيدها الواقع هى إسرائيل، والتى كشفت التقارير عن تورطها فى تقديم الدعم اللوجيستى للمتمردين من خلال القيام بتدريبهم وتسليحهم. وقد تمثل هذا الدعم فى عدة مناح يمكن رصدها فى عدة نقاط:

قيام إسرائيل -بالتنسيق مع الولايات المتحدة- برعاية اللقاء الذى جمع بين جون جارانج، الرئيس السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان، وزعماء حركات تمرد دارفور فى واشنطن خلال عام ٢٠٠٤، والذى استهدف التنسيق بين الحركة الشعبية وحركات التمرد فى دارفور من جهة، ومد الجسور بين إسرائيل وزعماء حركات التمرد فى دارفور من جهة أخرى. وقد تواكب هذا اللقاء مع صدور دراسة استراتيجية أمريكية تم تسريبها، يدور فحواها حول وجود سيناريو لتقسيم السودان

ثلاث دول، إحداها دولة فى دارفور موالية لإسرائيل. ورغم صحة هذا السيناريو، إلا أنه فى ضوء ما حققته حركة التمرد فى جنوب السودان وما وصلت إليه من نتائج، يجعلنا نتعامل معه بشىء من الجدية.

استغلت إسرائيل وجودها النشيط فى إريتريا، واتخذت منها مركزا لدعم حركات التمرد بدارفور من خلال القيام بتدريبهم وتسليحهم. وقد بدأ الترتيب لهذا الدعم من خلال اجتماع بعض قيادات حركات التمرد بالسفير الإسرائيلى فى أسمرا برعاية إريترية خالصة، بل إن إريتريا قامت بالترتيب لعقد لقاء بين بعض حركات التمرد فى دارفور ومسئولين عسكريين إسرائيليين فى إحدى السفارات الإسرائيلية فى إحدى دول غرب إفريقيا، وهو اللقاء الذى تم فيه الاتفاق على مشاركة إسرائيل فى تمويل بعض حركات التمرد الرئيسية فى دارفور. وقد شارك فى هذا اللقاء الشريف حرير، نائب رئيس حزب التحالف الفيدرالى السودانى، والذى قام أيضا بزيارة إسرائيل. كما قامت إريتريا برعاية اجتماع سرى فى أسمرا فى مطلع عام ٢٠٠٤، جمع بين كل من الجنرال "بنيامين يوشع" مسئول ملف القرن الإفريقى فى الموساد، وقادة حركة التمرد فى دارفور وجارانج، وكان الهدف منه توفير الدعم لحركات التمرد بدارفور.

قامت إسرائيل بالدفع بالعديد من الشبكات المتخصصة فى الاتجار فى السلاح وتهريبه إلى إقليم دارفور، وعبدت لها الطرق لإيصال هذه الأسلحة إلى حركات التمرد، وكان من أبرزها شبكة كان يتزعمها "دانى ياتوم" نجل رئيس جهاز الموساد السابق، والتى تم الكشف عنها من قبل السلطات الأردنية، والتى تلخصت مهمتها فى تهريب الأسلحة إلى دارفور، ومساعدة عدد من أفراد حركات التمرد بالإقليم على تلقى التدريبات العسكرية فى إسرائيل. وقد كشفت دراسة حديثة- أعدها معهد أبحاث قضايا الدفاع والأمن ونزع السلاح فى بروكسل تحت عنوان "تهريب السلاح إلى إفريقيا"- عن أن إقليم دارفور أصبح سوقا لتجارة الأسلحة الإسرائيلية، وموردا أساسيا لتجارة السلاح القادم من إسرائيل إلى إفريقيا بصفة عامة، وهو ما يعنى أن إسرائيل عزمت على إغراق دارفور بالسلاح، ودعم القدرات العسكرية لحركات التمرد، وهو ما يجعل دارفور دائما ترقد على صفيح ساخن، من السهل إشعاله فى أى وقت.

إسرائيل وتدويل أزمة دارفور:

استغلت إسرائيل الحملة الغربية الموجهة ضد السودان، واقحمت نفسها فى أزمة دارفور فأدخلتها فى دائرة اهتمامها، ووضعتها كبند مهم فى أجنده سياستها الخارجية، وبررت الدوائر الإسرائيلية هذا الاهتمام فى خطاب وجهه وزير الخارجية الإسرائيلى السابق سلفان شالوم إلى حكومته بقوله "إن أمة إسرائيل التى كانت لها معاناة عظيمة فى الماضى لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدى إزاء الآلام التى تعصف بالآخرين فى دارفور، وإن عليها أن تبذل مساعيها لمساعدة الجهود الدولية المتعلقة بالمأساة فى دارفور".

ومن هذا المنطلق، بدأت إسرائيل بذل مساعيها للمشاركة فى تدويل الأزمة، والدفع بها إلى المسرح الدولى، فقامت وزارة الخارجية الإسرائيلية- من خلال تواصلها وقنواتها المفتوحة مع الجماعات والتنظيمات اليهودية فى الولايات المتحدة -بتعبئة هذه الجماعات وحشدها نحو أزمة دارفور، والتى قامت بدورها بشن حملة إعلامية فى الأوساط الأمريكية ضد ما وصفته بالإبادة الجماعية فى دارفور. فالتفسير الإسرائيلى للأزمة يقوم أساسا على تقسيم مجتمع دارفور عرقيا إلى عرب وأفارقة، وإن الجماعات العربية -ممثلة فى جماعات وميليشيات الجنجويد- تقوم بحملة إبادة وتطهير عرقى لأفارقة دارفور يشبه تماما - حسب زعمهم- محرقة اليهود وإبادتهم على يد هتلر، ومن ثم فإن ما يحدث فى دارفور هو هولوكوست عربى ضد أفارقة دارفور.

واتساقا مع هذه الحملة، قامت الجماعات اليهودية وأكثر من ٢٠ منظمة يهودية وقيادات من المجتمع المدنى فى الولايات المتحدة بتأسيس تحالف أطلق عليه "تحالف إنقاذ دارفورفى صيف ٢٠٠٤." كما قامت بتوجيه نداء للرئيس الأمريكى بوش، موقع عليه من زعماء هذه المنظمات لحثه على فرض تدخل دولى فورى ومتعدد فى إقليم دارفور.

ودعمت هذه الجماعات من جهودها من خلال تنظيمها ورعايتها للعديد من المظاهرات، كان أبرزها المظاهرة التى نظمت فى واشنطن فى ٣٠ أبريل ٢٠٠٦. وبحسب تقديرات الإعلام الأمريكى، فإن أكثر المشاركين فى هذه المظاهرة كانوا يهودا، وحملوا شعارات ذات دلالة يهودية، وطالبوا فيها بنشر قوات سلام دولية فى دارفور. ومن ثم، فإن غاية إسرائيل من تدويل الأزمة تهدف - ضمن أهداف أخرى- إلى لفت أنظار العالم بعيدا عن قضية الصراع العربى- الإسرائيلى، والمؤشر على ذلك أن مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة عندما تحدث عن الجدار الفاصل، بدأ حديثه عن أزمة دارفور، والزعم باضطهاد جماعات الجنجويد العربية لأفارقة دارفور.

أزمة اللاجئين السودانيين فى إسرائيل :

تتمثل هذه المشكلة فى تسلل عدد من السودانيين إلى إسرائيل عبر الحدود المصرية، والذين وصل عددهم- حسب تقديرات مكتب المفوضية العليا للاجئين فى إسرائيل- إلى نحو ٢٠٠ لاجئ، من بينهم خمسون من إقليم دارفور، وذلك طلبا للجوء السياسى لدى إسرائيل، وقد قامت السلطات الإسرائيلية باعتقالهم إداريا طبقا لقانون منع التسلل، باعتبارهم سجناء أمنيين قادمين مما تعتبره إسرائيل دولة معادية لها (السودان)، والذى تبلور رأيها الرسمى فى أن هؤلاء السودانيين سيتم إما

إعادتهم إلى مصر، شريطة عدم ترحيلهم منها إلى السودان أو إلى أى بلد آخر لم تحدده.

ورغم أن تسلل هؤلاء اللاجئين إلى إسرائيل يتم منذ العام الماضى، إلا أن السلطات الإسرائيلية غضت الطرف إزاء ذلك، ولم تقم بإثارة هذه القضية سياسيا وإعلاميا إلا عقب توقيع اتفاق أبوجا للسلام فى دارفور فى الخامس من مايو ٢٠٠٦، وهو ما يلقى بعض الشكوك حول مغزى إثارة القضية فى هذا التوقيت، والذى تبعته حالة من الجدل فى الأوساط الإسرائيلية، خاصة الإعلامية، لاسيما بعد قيام عدد من الجمعيات الحقوقية الإسرائيلية بإدراج القضية أمام المحكمة العليا فى إسرائيل. وقد أعطى هذا الزخم للقضية بعدا إنسانيا، مما جعل العديد من الأوساط الإسرائيلية -خاصة الحقوقية- تطالب بعدم ترحيل هؤلاء اللاجئين، وأن يتم التعامل معهم من منطلق قانون "الدخول لإسرائيل".

ومن ثم، فإن قراءة الوضع والأسلوب الإسرائيلى فى التعامل مع القضية يجعل من المرجح أن تركن إسرائيل إلى منح عدد كبير من هؤلاء اللاجئين حق اللجوء إليها، خاصة من ينتمون إلى إقليم دارفور لتحقيق عدة أهداف، منها: إضفاء الطابع الإنسانى على سياستها تجاه الأزمة ، والدعاية لكونها أصبحت ملاذا آمنا لمواطنى دولة تعتبرها إسرائيل معادية لها، وبالتالى التغطية على اتهامها بدعم حركات التمرد بدارفور، إضافة إلى إيجاد نوع من الترابط بينها وبين إقليم دارفور لتحقيق أهداف أخرى مستقبلية حيال السودان، يأتى فى مقدمتها إمكانية قيام الموساد بتجنيد عدد من هؤلاء اللاجئين وإعادة تصديرهم إلى السودان ودول عربية أخرى للعمل لحسابه هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن إقدام إسرائيل على هذه الخطوة سينمى لديها شعورا بأنها يمكن أن تكون طرفا مساعدا فى حل الأزمة، وبالتالى إقحام نفسها فيها.

وقد ظهرت بوادر هذه الخطوة بالفعل بقيام وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبى ليفنى، بعقد اجتماع مع عدد من سفراء الدول الإفريقية فى تل أبيب فى ٢٤ مايو الماضى، حسبما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، وكان ملف أزمة دارفور محور المناقشة، والتى أعلنت فيه اقتراح قيام الحكومة الإسرائيلية بالمساعدة فى إيجاد حل للأزمة. وربما تكمن خطورة هذا الاجتماع فى علانيته، وانه تم عبر قنوات دبلوماسية رسمية، فنحن نعلم أن لدى إسرائيل الكثير من الاجندات السرية ضد الدول العربية، ولكن تعمد إسرائيل المجاهرة فى تناول قضية عربية إفريقية خالصة يثير الكثير من جوانب الارتياب.

يتضح مما سبق أن أزمة دارفور أصبحت بندا مهما على أجندة الاهتمامات الإسرائيلية وأنشطة الموساد لجعل السودان منكبا وغارقا دائما فى مشاكله الداخلية، وبالتالى إبعاده عن لعب أى دور محورى فى قضايا المنطقة، وهو ما يتطلب وعيا سودانيا بضرورة علاج الأزمة لإنقاذ السودان مما يحف به من أخطار، ويحاك له من مؤامرات.

المصادر :

- حسن مكى، السودان وإسرائيل واستراتيجية شد الأطراف، جريدة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٤.
- حسن مكى، مصر والسودان والقرن الإفريقى .. إسرائيل على الخط، مجلة وجهات نظر، العدد ٧٠، نوفمبر ٢٠٠٤.
- علاء سالم، المخطط الإسرائيلى لتفتيت وبلقنة المنطقة العربية.. دراسة محدودة، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.
- فهمى هويدى، بعد إعلان نيروبى . كيف يرد جارانج الجميل لإسرائيل؟ (١١ يونيو ٢٠٠٤)

www.arabgate.com/print/81?1453

- حسن مكى، دارفور ... من اشعل الحريق؟ مجلة وجهات نظر، العدد ٦٨، سبتمبر ٢٠٠٤.
- Sudan Accuses Israel Helping Rebels, United press International, 12th Oct, 2004.
- Israel Rejects Crazy Sudanese Accusation, The Jerusalem Post 8 August 2004.
- Sudan Official Says Israel Backing Darfur Rebels, BBC Monitoring 14 Oct. 2004.
- هانى رسلان، ماذا يجرى فى دارفور السودانية؟طبيعة الأزمة . الجهات المقاتلة . الأدوار الخارجية، الأهرام، ٢٣ يناير ٢٠٠٤.

- دارفور مورد أساسى لتجارة السلاح القادم من إسرائيل

www.alsahafa.info/index.ph?type d

- مجلة آخر ساعة، ١٢ يناير ٢٠٠٥.

www.alnilin.com/news/modules

- Darfur: Four Questions, www.tikkum.org/rabbi.

- دارفور وتوطين الأزمة www.meshkat.net/new/contents.php?catid=11

- سودانيون فى إسرائيل

www.meshkat.net/new/contents.php?catid=6

- عصام زيدان، دارفور.. هل بدأت الأفعى تطل على مصر؟ www.islammeno.cc/taqrer/one-news

- www.ajws.org/index

- أحمد إسماعيل، من دارفور مغتربون فى إسرائيل

www.almseryoon.com/showdetails

- The Darfur Genocide Continues, The Jerusalem Post, 9March 2006

- The Right of Refuse, The Jerusalem Post, 12 May 2006.

- State Ordered to Change Policy on Sudanese Refugees, The Jerusalem Post, 9 May 2006-06-25

- إسرائيل تقترح المساعدة فى دارفور

www.alarabonline.org/print.asp?

حالة القاعدة "بعد خمس سنوات" من هجمات ٢٠٠١

■ د. محمد عبد السلام *

لم يكن ظهور شبكة القاعدة على الساحة الدولية مجرد "تطور آخر" في مسيرة ظاهرة الإرهاب قديمة الأزل، فلم يكن من الممكن مقارنتها بتلك التنظيمات الإرهابية العتيدة، التي مارست أعمال عنف مروعة داخل دول مختلفة، أو عبر مسارح عمليات متعددة، كما كان الحال بالنسبة "للجيش الأحمر" في اليابان، أو "بادر ماينهوف" في ألمانيا، أو "الدرب المضئ" في بيرو، أو "الألوية الحمراء" في إيطاليا، أو جماعة "أبو نضال" في الشرق الأوسط. فقد أدى ظهور تلك الشبكة إلى موجة واسعة النطاق من العنف الدولي، الذي ارتبطت به ظواهر حقيقية كالعنف العابر للحدود، أو "الحرب غير المتوازية".

لكن الأهم أن الشبكة تحولت إلى فاعل دولي غير حكومي، مارس تأثيرات أعمق مما فعلت عشرات الدول في تطور النظام الدولي الحالي، الذي تعتبر هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول جوهرية في مساره.

كانت واحدة من الأفكار الكبرى المحيرة التي ارتبطت بموجة إرهاب القاعدة، أو تيار "محاربة القاعدة" منذ البداية، تتعلق بالكيفية التي يمكن أن تنتهي بها مثل تلك الحروب غير التقليدية التي تتم بين مؤسسات عسكرية وأمنية لدول، و"هدف" كبير مؤثر، لكنه غير واضح المعالم، بصورة يمكن من خلالها التوصل لمفاهيم محددة بشأن النصر والهزيمة، أو تقييمات ذات مصداقية بشأن ما حاق به من خسائر، أو جداول زمنية ما لنهاية مثل هذه الحرب، من جانب الأطراف التي تعمل ضد "الشبكة" أو حتى من جانب الشبكة ذاتها. فقد كانت تلك الأطراف تخوض حربا تدرك أنها مفتوحة، وكانت الشبكة تعمل وفق نظريات عنف مفتوح يبدو عدميا في بعض الأحيان. ومع الوقت، اتضح أن "القاعدة تتحول"، من تنظيم إلى شبكة، إلى "فكرة" أو حالة، ثم إلى تنظيمات فرعية وخلايا صغيرة مرة أخرى.

إن التقدير الراهن لحالة القاعدة هو أنها عادت إلى العمل على الساحة الدولية مرة أخرى، وبدأت بعض نقاط قوتها في الظهور، فعناصرها منتشرة في مناطق عديدة من العالم، ولديها تحالفات تتيح لها القيام بأعمال عنف، وقدرة لافتة على التفكير في اللامعقول. لكن نشاطاتها تأتي هذه المرة في إطار مختلف تماما يقلص بشدة من الآثار المحتملة لعملياتها، فقد تحولت إلى شبح عنيف وخطر، قادر على القيام بعمليات إرهاب مفاجئة أو مروعة، وتكبيد المناوئين خسائر فادحة،

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

لكنها لم تعد ذلك "الفاعل غير الدولي" الذى كان قادرا فى وقت ما على تغيير اتجاه التفاعلات العالمية، التى يبدو أنها تغيرت بالفعل إلى مدى لم يعد من الممكن التأثير فيها كثيرا، حتى لو تكررت وقائع ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مرة أخرى، فلم يعد لدى الدول المستهدفة ما تخسره سوى خسائر إضافية.

لقد تعرض تنظيم القاعدة -خلال السنوات الماضية- لعملية تدمير واسعة النطاق، أدت إلى تفكيك قدراته كمؤسسة عابرة للحدود، على كافة مستويات الشبكة التى تشكلت فى إطاره، لكن ظلت لديه القدرة على شن عمليات روتينية صغيرة متكررة، بشكل يومى أحيانا فى مسرح عملياته التقليدى بأفغانستان، وعمليات صغيرة متكررة فى المناطق التى تنتشر فيها خلاياه وتحالفاته، وعمليات كبرى متباعدة، كعملية بالى، أو عمليات مدريد ولندن، التى تقدم فيها خلايا الشبكة -فى واقع الأمر- على الانتحار تنظيميا. وفى ظل مناخ دولى لا تبدو فيه معظم الحكومات على استعداد للمناورة، خاصة فى ظل الضغط الأمريكى، تتجه بقايا التنظيم الأصلى نحو النهاية، بعد أن تكبدت دول المواجهة خسائر كبيرة، تاركة حالة تنظيمية عنيفة أخرى تعمل داخل عدة دول بأسلوب القاعدة.

لقد كانت الفكرة السائدة عن القاعدة، قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، هى أنها تنظيم أشبه بالميليشيات يضم عناصر شبه عسكرية يقودها أسامة بن لادن، تدربت فى الأساس على حروب العصابات الصحراوية، قبل أن يتضح أن هناك هيكلا شديد التعقيد، يمثل دوائر متتالية، لكل منها آليات عمل مختلفة، على نحو يمكن أن يفرز عمليات يصعب فهمها أو توقعها بمنطق "المنظمة" أو "الجماعة" أو "الحركة" الذى شكل دائما ملامح التفكير التقليدى فى تحليلات الإرهاب.

وقد أظهرت التفاعلات العنيفة التالية لأحداث سبتمبر، أن ما يسمى تنظيم القاعدة، بصفة عامة، يشتمل على ما يلى:

١- قيادة القاعدة :

وتتمثل بالأساس فى أسامة بن لادن، ثم مجموعة من الشخصيات القيادية كأيمن الظواهرى وأبو حفص، وقيادات العمليات التى لم تظهر فى شرائط الفيديو. وقد أدى تضخم حجم القاعدة واعتبارات إدارة أمن العمليات إلى تحول التنظيم إلى ما يشبه "الشركات متعددة الجنسيات"، بحيث تحولت تلك القيادات إلى إدارة عليا تهتم بالتوجهات العامة ومتابعة التنفيذ وتوفير التمويل، وبالطبع "القرارات الكبرى".

ولم تؤد العمليات العسكرية الأمريكية والمطاردات التالية لها إلى مقتل أو اعتقال معظم تلك القيادات، لكنها أدت إلى تشتتها واختفائها وتنقلها الدائم، على نحو أدى -يقينا- إلى فقدان الاتصال "العادى" مع كوادر التنظيم، أو حتى عقد لقاءات منتظمة بينها، فقد أصبحت القضية الأولى للقيادات هى البقاء. والنتيجة المتصورة هى تفكك التنظيم، مع فقدان الاتجاه، وتقلص التمويل، وصعوبة اتخاذ قرارات كبرى قابلة للتنفيذ، ومزيد من اللامركزية التى تقترب من "الحكم الذاتى" داخل الشبكة، مع انهيار الروح المعنوية وفقدان الأمن بين عناصرها.

لم يبق على هذا المستوى سوى "شبح بن لادن" الذى تحول إلى ما يشبه مرشدا أعلى لحالة القاعدة، وتسجيلات أيمن الظواهرى التى يحاول من خلالها ملء الفراغ وتوجيه عناصر الشبكة التى لا يمسك بخيوطها تنظيميا، وظهر "أمراء مناطق" أكثر خطورة مثل الزرقاوى فى العراق، وهم فى الواقع قادة عمليات. المهم أن الفكرة هنا هى أن تأثير القيادات يتراجع مع الوقت لصالح قوة التنظيمات فى مسارح العمليات المختلفة.

٢- منظمة القاعدة :

وتشمل العناصر والكوادر والعناصر التى تشكل المنظمة التى كانت توجد فى الأساس داخل أفغانستان، وتشكل "القبيلة" التى تستند عليها قوة بن لادن فى التعامل مع الأفغان وإدارة القاعدة، وتتألف أساسا من الأفغان العرب، إضافة إلى عناصر من جنسيات آسيوية وإفريقية مختلفة. وما كان شائعا هو أن تلك المنظمة تتألف من ٣ إلى ٥ آلاف عنصر، يشكلون لجانا عسكرية ومالية وإعلامية وشرعية مختلفة.

وقد تعرضت عناصر المنظمة لضربة قاصمة، بفعل انهيار نظام طالبان الذى كان يوفر الحماية لها، وعدم الثقة القائم فى التحالفات القبلية، وعمليات القصف الجوى فى تورا بورا. ورغم أن تقديرات القاعدة تشير إلى أن ٧٠٪ من قوة المنظمة لم تتعرض للتدمير، إلا أن المسألة ليست الأشخاص وإنما المنظمة، وقد انهارت المنظمة -التى تشبه الحكومة المركزية- بشكلها الحديدى وقدراتها التسليحية واللوجيستية والاتصالية، بحيث لم تعد قادرة على إدارة الدوائر الأوسع من التنظيم.

لكن عودة النشاط فى أفغانستان تطرح أسئلة عديدة تتصل بهذا التقييم. فمن الواضح أن عناصر طالبان لم تتبدد بعد غزو أفغانستان، ولا تزال تجد نوعا من الدعم والحماية من قبائل الداخل وقبائل الحدود، وربما بعض الدول المجاورة لأفغانستان. ومن المتصور أن المنطق نفسه ينطبق على عناصر القاعدة، فعدم العثور على بن لادن أو اعتقال الظواهرى، رغم كل الإمكانيات المخصصة لذلك، يشير إلى أن بقايا التنظيم لا تزال قادرة، وربما خطرة.

٣- شبكة القاعدة :

وكانت تلك الشبكة تتكون من المنظمة التى كانت تتمركز فى

أفغانستان، لحماية حركة طالبان، وعدد من الخلايا التابعة لها فى العديد من بلدان العالم، كالولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والفلبين، وإندونيسيا، واليمن، والكويت، والمغرب، وتونس، وبعض بلدان إفريقيا، والتى كانت التقديرات تشير إلى أن أعدادها تتجاوز ٢٥ مجموعة تعمل بأسلوب الخلايا النائمة، على غرار خلية فرانكفورت التى نفذت عملية ١١ سبتمبر.

ويقينا، فإن تلك الخلايا تمثل مشكلة فى المرحلة الراهنة. فمن المؤكد أن عناصرها فى أوروبا قد تعرضت لضربات أمنية عنيفة، ولم تعد قادرة على القيام بأعمال كبرى. لكن مفاجآت اليمن، والكويت، وإندونيسيا، وإسبانيا، ولندن، والأردن، وسوريا، وربما غزة وسيناء، وما أثير حول عملية تفجير الطائرات فوق الأراضى الأمريكية، تشير إلى أن تلك الشبكات قد بدأت تنشط، وأنها تخوض حروبا انتحارية صغيرة، وأن من الصعب كشفها قبل أن تفعل ذلك، بحيث ستظل هناك احتمالات مستمرة لعملياتها، التى سيتوقف حجمها على قوة أجهزة الأمن فى مناطق تمركزها.

٤- جبهة القاعدة :

وكانت تلك الجبهة تتألف تقليديا من مجموعة كبيرة من التنظيمات المحلية التى تعمل فى بلدان عربية أو إسلامية مختلفة كباكستان، والسعودية، وإندونيسيا، والصومال، واليمن، والفلبين، والشيشان، وتركمنستان، بشكل مستقل فى تحديد توجهاتها وأهدافها وأسلوب عملها، وربما أفكارها. إلا أن هناك صلات قوية ربطتها بتنظيم القاعدة، على غرار ما حدث بين جماعات العنف اليسارية فى السبعينيات، بما يدعم عملها، ويسهل حركة عناصر شبكة القاعدة فى مناطق نفوذها.

وقد تحركت دول مختلفة ضد تلك التنظيمات، خاصة فى الدول التى شهدت عمليات للقاعدة، واتضح أن هناك علاقة ما تربطها بعناصر التنظيم، أو أنها عملت كـ "شبكة أمان" لتلك التنظيمات. لكن بحكم صعوبة التعامل مع بعضها وكأنها حركات إرهابية، خاصة أن معظمها تنظيمات سياسية وليست منظمات عسكرية، فإنها تمثل مشكلة حقيقية، إذ لا يمكن تصفيتها دون التسبب فى مشكلات داخلية كبيرة، خاصة فى ظل تغلغلها داخل النظم السياسية، وسياسات الاحتواء التى تتبع فى مواجهتها قد لا تكون كافية، كما اتضح فى حالات مختلفة، وهى المعادلة التى لا تزال تحت التشكيل، وسوف تحسمها كل دولة وفق ظروفها الخاصة.

لكن حالة العراق -تحديدا- تشير إلى تطور شديد الأهمية، فقد انتقل مركز القاعدة نسبيا من أفغانستان إلى العراق، وتحولت "قاعدة بلاد الرافدين" إلى تنظيم قوى عنيف، لديه -فيما يبدو- موارد غير محدودة، من المال والسلاح والمتطوعين، استنادا إلى بنية اجتماعية داخلية وسط العراق، ودعم من معظم دول الجوار. واكتسبت القاعدة قوة داخل العراق لدرجة لم تعد معها تمثل "عنصرا خارجيا"، وإنما انضم إليها كثير من العراقيين، وتحولت فى اتجاه القيام بحملة عنيفة تتصاعد مع الوقت، مع التحرك أيضا فى اتجاه الدول المجاورة، خاصة الأردن، وتثير مشكلات مستقبلية اسمها "العائدون من العراق"، أو المتوجهون إلى الصومال، التى تبدو وكأنها موقع العمليات القادم لتنظيمات جبهة القاعدة.

٥- بنية القاعدة :

وتتضمن عناصر البنية الأساسية التى كثيرا ما استندت عليها شبكة القاعدة فى عملها، والتى تشمل نظما سياسية وفرت المأوى للتنظيم مثل حركة طالبان المنهارة، وأجهزة أمن ارتبطت بالقاعدة لتوظيفها سياسيا أو الحصول على معلومات أو تجنب تعرض بلدانها للهجمات، وشبكة من المؤسسات والشركات والمنشآت والبنوك التجارية والمالية التى مثلت واجهة اقتصادية، أو مصدر تمويل، وتحويل أموال، وبعض التشكيلات الاجتماعية ورجال الأعمال ورجال الدين والدعاة الذين ارتبطوا بالقاعدة لقناعات عقائدية أو أهداف سياسية ومالية. وقد امتدت خطوط تلك البنية بشكل مذهل فى مناطق مختلفة من العالم.

وقد تعرضت عناصر البنية الأساسية للقاعدة، خلال مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لقدر كبير من التدمير والضغوط التى أدت إلى حصارها أو تجفيفها أو شلها أو إرهابها، بحيث لم تعد الأمور تسيركما كانت من قبل. ولأن عناصر تلك البنية تشبه "المعدات مزدوجة الاستخدام" فى برامج أسلحة التدمير الشامل، ولأن هناك مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كبرى ترتبط بها، فإنه لايمكن التأكد أبدا مما حاق بها، فالمؤشرات تؤكد أنه لا تزال هناك دول وأجهزة استخبارات تدعم عناصر تنتمى لحالة القاعدة، سواء فى أفغانستان، وربما باكستان، ويقينا حول العراق، وأن تلك العناصر قد وجدت سبيلا ما لمواصلة العمل.

وهكذا، يبدو من مجمل الأوضاع، التى تحيط بما بقى من عناصر قدرة القاعدة، أن النتيجة الأساسية هى أن الشبكة الأساسية قد أصيبت بحالة من الضعف العام بفعل اختفاء القيادات، وتعرض المنظمة لخسائر كبيرة، ومستوى من التفكك فى الخلايا بعد انهيار المنظمة، وتعرض حركات الجبهة لعمليات حصار وضغط عنيفين، مع الاستهداف المنظم للبنية الأساسية للتنظيم، بحيث لم تعد القاعدة قادرة على القيام بعمليات كبرى تهز أرجاء العالم، وإنما عمليات دموية تسبب الفزع، على مستويات متوسطة من العنف، وعمليات صغيرة مستمرة، تم الاعتياد على التعايش معها مع الوقت، لكن

استمرارها وعنفها فى بعض المناطق لا يزال يمثل مشكلة فى حد ذاته، على الرغم من أن مشكلات، كالعراق أو أفغانستان أو الصومال، أكبر بكثير من مجردة "ظواهر إرهابية".

يضاف لذلك أن الشهور الأخيرة قد بدأت تشهد ملامح تتعلق بما بدا أنه صعود مرة أخرى لعمليات "حالة القاعدة" فى العراق والسعودية وأفغانستان، وحتى الجزائر، وربما دول أخرى، بما يوحى بوجود موجة عنف غير عادية قد تكتسح عدة مناطق أمامها، فى الفترة القادمة، خاصة أن تلك العناصر لا تعدم دائما وجود قاعدة لعملياتها فى منطقة ما. إلا أن ما سيتحكم فى المستقبل إلى حد كبير هو "التفاهمات السياسية" بين الدول، وليس التوجهات الداخلية فى التنظيمات. لكن تظل المشكلة ما يلى:

أ- إن حجم التفاهمات المطلوبة للتضييق على القاعدة -أيا كان المقصود بها- يتسم بالضخامة والصعوبة، إذ إنها تتضمن توافقات بين الولايات المتحدة وسوريا وإيران، وفقا للتوجه الذى تضمنه تقرير بيكر- هاملتون، والتوصل إلى صيغة لحل مشكلات العراق الداخلية التى وصلت إلى حد الحرب الأهلية غير المعلنة، وصيغة أخرى لحل المشكلة القائمة بين باكستان وحكومة كرزاى فى أفغانستان، وطريقة غير متهورة لاحتواء الموقف فى السودان، وابتعاد واشنطن عن الضغط على الدول التى يفترض أنها حليفة لها فى "مكافحة الإرهاب"، وهى كلها مشكلات معقدة.

ب- إن مشكلة شبكة القاعدة هى أنها لم تكن تمثل وحدة عسكرية نظامية يمكن أن تخرج من المعركة بعد تدمير ٣٠٪ من قوتها، مع عدم وجود نسب استكمال مناسبة، بفعل عدم قدرتها على تحقيق مهامها المحددة، وإنما شبكة شبه عسكرية، ذات هيكل يتيح لكل عنصر من عناصرها القيام بعمل ما. وفى ظل سيطرة ثقافة الاستشهاد أو الانتحار وروح اليأس، وهواجس الأمن، وعدم القدرة على الارتداد، سيظل كل عنصر من عناصر الشبكة يمثل "قنبلة متحركة"، أى مشكلة أمنية مستمرة بدرجة ما.

فى النهاية، تظل المشكلة -كما تمت الإشارة إليها فى البداية- هى أنه يصعب التوصل إلى تقدير محدد حول ما وصلت إليه حالة القاعدة، أو الكيفية التى ستسير بها التطورات العنيفة والتطورات العنيفة المضادة فى الفترة القادمة. فالقاعدة تأثرت بشدة، لكنها تحولت من حالة حادة إلى حالة عنيفة، وما يمكن تأكيده فقط هو أن كل الأطراف المعنية قد بدأت تدرك أنه حتى إذا كانت المشكلة أمنية، فإن الحل الخاص بها سياسى بالدرجة الأولى، والمعضلة أن الحلول السياسية أصعب بكثير من الحلول الأمنية

الفشل الأمنى فى العراق

■ لواء د. عــادل مــســعــود *

يمر مستقبل العراق فى اتجاه مرحلة فاصلة فى ظل التداعيات الأمنية التى تزيدها تعقيدا الحدود المفتوحة، واحتفاظ كل فريق بميليشياته وأسلحته وذخيرته، فضلا عن حالة الانفلات الإعلامى والفتاوى المحرضة على تكفير الآخر، وتأخير إعادة بناء الجيش العراقى. وفى ضوء هذا كله، تتنامى الخسائر البشرية والمادية فى العراق يوما بعد يوم، ووصلت حالة الانفلات الأمنى إلى منتهاها، نتيجة ممارسات واستمرار الاحتلال الأمريكى للعراق.

وتتعدد أسباب هذا الانقلاب الأمنى، فمنها ما هو ناتج عن البيئة المحلية للعراق، وما هو ناتج عن تدخلات دول الجوار الإقليمى، والوسائل القمعية التى تمارسها القوات الانجلو-أمريكية، إضافة إلى شركات الأمن الخاصة الخاصة والمرتزقة التى تعمل لصالح القوات المحتلة تجاه الشعب العراقى، والمقاومة العراقية المتعددة المذاهب والأهداف، إلى جانب المقاتلين المرتزقة والمسجونين المطلق سراحهم او المحاربين المأجورين.

وقبل المضى فى تفصيل هذه الأسباب، فإن بحث ودراسة الطوائف المذهبية والطبقية فى العراق وأعمال المقاومة العراقية على اختلاف أطيافها وممارسات قوات الاحتلال، يصبحان مدخلا لهذه المشكلات الأمنية وارتباطها بالأهداف المعلنة وغير المعلنة للحرب الامريكية على العراق، لنصل فى النهاية إلى توصيات إلى اجهزة صنع القرار فى الدول العربية للأخذ بها فى حالة احتمال تعرض اى منها لمثل ما تعرض ويتعرض له العراق الآن.

التقسيم الطائفى والطبقى فى العراق :

أ- يمثل الشيعة ٥٥٪ من جملة سكان العراق، وهم ينتسبون لقبائل عربية، كما أن ذوى الخلفيات غير العربية منهم أقلية صغيرة. ومع مرور الزمن، أصبحت هذه الأقلية عربية، فثقافتها ولغتها عربيتان، لكن النظام العراقى تجاهل هذه الأغلبية وحقوقها وعمل على إقصائها رغم شعورها العربى والتزامها العرقى. كما أن الشيعة فى العراق لديهم مرجعية عراقية اختلفت منذ البداية مع إيران والإمام الخمينى فى مسألة ولاية الفقيه، وهو ما يوضح حقيقة التمايز بين شيعة العراق وشيعة إيران.

ب- وفى المقابل، نجد السنة الذين يمثلون ٤٥٪ من السكان، ومن ثم فانهم يشعرون بعقدة الأقلية بين الأغلبية الشيعة، مما أدى إلى المغالاة فى السعى لضم المزيد من العرب السنة واستيعابهم فى العراق، حيث عمد النظام السابق إلى تمييز السنة وتقليدهم أهم المناصب السياسية والعسكرية فى الدولة، مما اوجد نوعا من الكره الشديد

(*) المدير الأسبق لمركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة

والنفور من جانب الشيعة الذين كانوا يرون أنهم أصحاب الحق فى معظم المناصب بحكم أنهم يمثلون الغالبية العراقية.

ج- وفيما يتعلق بالتشكيل الطبقى فى المجتمع العراقى قبل الغزو، نلاحظ أن العراق يعانى انقساما من نوع جديد على المستوى الطبقى، فالغالبية العظمى من العراقيين تعيش تحت خط الفقر وزيادة البطالة، عدا الفئة المرتبطة بأركان النظام، وتجار السوق السوداء الذين يعيشون فى مستوى معيشى متميز، ولا يعانون مما يعانيه باقى أفراد الشعب العراقى. إن الحرب الأنجلو - أمريكية أدت إلى اتساع الفجوة بين فئات الشعب على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبرزت قضايا كانت كامنة فى ظل الحكم الديكتاتورى، وتفاقمت أزمة التداعيات الأمنية بأبعادها المختلفة.

فصائل المقاومة العراقية :

يمكن إجمال فصائل المقاومة العاملة الآن فى العراق إلى أكثر من ٦٠ مجموعة مقاومة، وتتعدد هويات المقاومة، فمنها السنية، والمختلطة، والعسكريون السابقون، والشيوعيون، والشيعية، وجماعات مسلحة من خارج العراق، إضافة إلى الأفراد العاملين فى شركات الأمن الخاصة والمرتزقة والمخابرات الأجنبية، وجاء ترتيبها - حسب أعدادها - كالآتى:

أ- مجموعات المقاومة السنية: وتصل أعدادها إلى أكثر من ٣٠ مجموعة مقاومة، عدا من لا تتوافر عنها معلومات، أهمها مجموعة جيش محمد المتمركز فى الفلوجة، وكتائب القدس، وجبهة التحرير العراقية.

ب- الجماعات المسلحة من خارج العراق: وتصل أعدادها إلى نحو تسع جماعات، أهمها قاعدة تنظيم الجهاد فى بلاد الرافدين، وكتائب "أبو حفص" المصرى.

ج- من العسكريين السابقين: وتصل أعدادها إلى نحو ثمانى مجموعات مقاومة، أهمها فدائيو صدام، والعودة.

د- من المجموعات المختلطة: وتصل أعدادها إلى نحو سبع مجموعات مقاومة، أهمها من السنة والعرب الجبهة الوطنية لتحرير العراق التى تضم تحالفا لعشر مجموعات مقاومة، أو من السنة والشيعة، وأهمها جيش التحرير الوطنى العراقى.

هـ- من الشيوعيين: مجموعتان، أهمها السكرتارية العامة لتحرير العراق الديمقراطى.

ز- من الشيعة: جماعة الصدر (الحوزة الدينية)

ومن ناحية أخرى، يعمل فى العراق شركات الأمن الخاصة والمرتزقة والتى يتجاوز عدد أفرادها ٣٠ ألف فرد من العسكريين السابقين من الدول الأجنبية. وتعمل معظم هذه الشركات لصالح المحتل الأمريكى والبريطانى من أهمها: "داين كورب (Corp Dyn)، وبيتاك(Betac)، وسايك (Saic)، الأمريكية وجلوبال ريسك ستراتيجيس (Global Risk Strategies)البريطانية.

ولقد ساعد على استفحال حالة الفوضى الأمنية مايلى:

أ- مايتعلق بالبيئة المحلية مثل: التركيب الديموجرافى والاختلاف الشديد بين الطبقات فى المجتمع العراقى وميله الشديد للعنف، وعدم الاستكانة لسلطات الاحتلال، وشعور الشعب العراقى بأن الحكومة الحالية ما هى إلا أداة لتنفيذ السياسة الأمريكية، وتسريح أفراد القوات المسلحة والشرطة العراقية وعدم وجود موارد لإعاشتهم، وسوء الأحوال المعيشية والاقتصادية، وانتشار حالة من الفوضى وزيادة حالات السلب والنهب داخل المدن، ووجود عناصر من رءوس تنظيم حزب البعث العراقى على درجة عالية من التدريب، وتتوافر لديها الأسلحة والذخائر منذ وجود النظام السابق، بالإضافة للدراسة الجيدة للأرض والإلمام التام بالأماكن الحيوية التى تتمركز بها القوات الأمريكية، وتوافر الأسلحة والذخائر بكميات كبيرة مع معظم أفراد الشعب نظرا لاعتماد النظام السابق على وجود مقاومة شعبية وقتال المدن ضد قوات الاحتلال أثناء العمليات، وأن معظم أفراد الشعب العراقى قد سبق تجنيدهم فى الجيش العراقى أثناء الحرب مع إيران وحرب الخليج الأولى، مما يوفر لديهم الخبرة الواسعة والقدرة على تنفيذ عمليات منظمة ضد قوات الاحتلال، مع الوضع فى الاعتبار الدراسة الجيدة للأرض والأماكن الحيوية الأمريكية.

ب- تسلل بعض العناصر من تنظيم القاعدة ضمن صفوف المقاومة العراقية للعمل ضد القوات الأمريكية وتسلل بعض العناصر من أجهزة مخابرات بعض الدول المجاورة.

ج- الممارسات العدوانية والعنف الشديد من قبل جنود الاحتلال الأمريكى تجاه الشعب العراقى، والأسلوب الذى تتبعه القوات الأمريكية فى التصفية، والقبض على عناصر حزب البعث من عمليات اعتقال عشوائية، وانتهاك لحقوق الإنسان، مما ترك نوعا من عدم الثقة والشعور بعدم الأمان تجاه قوات الاحتلال، وقلة خبرة القوات الأمريكية فى إدارة شئون الأراضى المحتلة مقارنة بأسلوب إدارة القوات البريطانية فى البصرة، مما زاد من أعمال المقاومة فى بغداد وتقلص أعمالها فى البصرة.

آثار التداعى الأمنى فى العراق :

لقد كشفت هذه الحرب عن مدى هشاشة الأمم المتحدة،

وضعف جامعة الدول العربية، فكلتاهما لم تستطع إيقاف عجلة الحرب واستخدام أدوات دبلوماسية فى إنهاء حالة التوتر الشديد التى سادت العلاقات الأمريكية - العراقية قبل بدء الحرب. بل إن طرح موضوع الأزمة العراقية داخل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قبيل اندلاع العمليات العسكرية كان استيفاء شكليا للواجبات الملقاة على المنظمتين.

وبينما استفادت الولايات المتحدة اقتصاديا، حيث سيطرت على موارد منابع البترول العراقية - وبذلك ضمنت ثانى أكبر احتياطى بترول فى العالم - بالإضافة إلى الشركات الأمريكية التى تعاقدت على إعادة إعمار العراق، وكذلك شركات الأسلحة والذخائر، فإنها تسببت فى زيادة حجم الإنفاق العام العسكرى الأمريكى. وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن إجمالى تكاليف الحرب وصل إلى ١٤٠ مليار دولار حتى سقوط بغداد. أما على المدى الطويل، فيتوقع الخبراء أن تصل إلى تريليونى دولار، مما يهدد بالعجز المتزايد فى الموازنة العامة، بما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية الأمريكية، وعلى استقرار الأسعار بشكل عام.

ومن ناحية أخرى، فقد تسببت الحرب فى خسائر على الجانب العراقى، لا يمكن تقديرها بثمن. وقد أدى القذف الجوى للقوات الأنجلو- أمريكية فى العراق إلى هدم التراث الحضارى لهذا الشعب من مساجد أثرية وكنائس ورموز أثرية وحضارية تعبر عن حضارة هذا الشعب منذ آلاف السنين. وبعد دخول القوات المحتلة البلاد، انتشرت أعمال السرقة والنهب للآثار، وتم تهريبها وبيعها فى متاحف عالمية بفرنسا وبريطانيا وأمريكا.

وكان للحرب آثار نفسية مدمرة، خاصة على الأطفال الذين تعرضوا لصدمات نفسية عن طريق مشاهدة أحداث القتل والاختطاف، وكذلك فقدان أحد أفراد الأسرة، سواء بالموت أو الأسر أو الاعتقال. أما الشباب، خاصة فى المدن المهمة مثل (بغداد والبصرة والموصل)، فقد ازداد لديهم الشعور بالقلق والتوتر، خاصة فى ظل انهيار العملية التعليمية ومعدلات البطالة الرهيبة. ويواجه الإنسان العراقى تهديدا مستمرا لحياته وحياة أسرته، مما نتج عنه تدهور شديد فى الحالتين الاجتماعية والثقافية. وليس أدل على ذلك من زيادة نسبة الجرائم وأشكال التطرف وتذكية الصراعات الطائفية، وظهور أشكال من العنف فى العلاقات الاجتماعية.

الخاتمة :

لم تستطع الولايات المتحدة تحقيق أهدافها المعلنة للحرب ضد العراق فى التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتمكين الشعب العراقى من حياة ديمقراطية سليمة ومن ثرواته، والقضاء على عناصر الإرهاب بالعراق، خاصة المتصلة بتنظيم القاعدة. وبقيت الأسباب والدوافع الأمريكية غير المعلنة للحرب، وهى التى تشكل التهديد والتحدى للأمتين العربية والإسلامية والمتمثلة فى: احتلال العراق كمقدمة وجود مستديم على أراضيه، وإعادة رسم خريطة المنطقة وصياغة استراتيجية جديدة فى منطقة الشرق الأوسط، وإعادة صياغة النظم العربية لتحقيق ما تراه الإدارة الأمريكية "بالقدر المناسب" من الاستقرار بالمنطقة.

وعلى الدول العربية دراسة العقيدة القتالية والاستراتيجية العسكرية الأمريكية التى استخدمتها فى الحرب ضد العراق دراسة جيدة، والاستفادة منها، سواء بمراجعة أسلوب التدريس أو التنظيم أو التسليح للقوات المسلحة العربية، بما يتماشى مع أسلوب الحرب الحديثة. ويجب الالتفات إلى مشكلة تهميش الأقليات من قبل الحكومات والشعوب العربية لمنع استغلالها للتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية، استخدام الدول الكبرى، وعلى رأسها استخدام الدول الكبرى حجة حماية الأقليات وحقوق الإنسان للتدخل العسكرى. كما يجب العمل على تطوير جامعة الدول العربية، وتفعيل دورها من أجل قيام نظام عربى موحد يحقق الأمن القومى الشامل فى مواجهة التهديدات الخارجية.

الحرب الأمريكية على الإرهاب

* يبلغ عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم فى اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الفين وتسعمائة وثلاثة وسبعين شخصا (غير المتهمين بتنفيذها وعددهم ١٩ شخصا).

* عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم، نتيجة للحرب على الارهاب من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى ١١ سبتمبر ٢٠٠٦، ٧٢ الف شخص.

* خسائر شركات الطيران العالمية (حتى سبتمبر ٢٠٠٦) ٤٠ مليار دولار.

المصدر: جريدة الاندبندنت البريطانية، ١١ سبتمبر ٢٠٠٦.

تفجيرات فى العراق :

* فى الفترة من ٢٠ مارس ٢٠٠٣ إلى ١٩ مارس ٢٠٠٤، وقع ١٠٩ انفجارات فى العراق، منها ٥٠ فى بغداد وحدها.

* من ٢٠ مارس ٢٠٠٤ إلى ١٩ مارس ٢٠٠٥، وقع ٦١٣ انفجارا، منها ٢٢٣ فى بغداد.

* من ٢٠ مارس ٢٠٠٥ إلى ١٩ مارس ٢٠٠٦، وقع الف وسبعة وثلاثون انفجارا، منها ٤٧٨ فى بغداد.

* من ٢٠ مارس إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦، وقع ألف واثنان انفجار، منها ٤٨٨ فى بغداد.

المصدر: مجلة نيوزويك الأمريكية، ٦ نوفمبر ٢٠٠٦.

من تاريخ الحروب الامريكية :

* قتل ٨٥ الف شخص، معظمهم من المدنيين، جراء قصف الحلفاء لمدينة طوكيو فى يوم واحد، وهو ٩ مارس ١٩٤٥.

* قتل ما يقرب من ٢٠٠ ألف مدنى فى الفلبين على أيدى القوات الأمريكية فى أثناء قيامها بعمليات لإخماد الانتفاضة الفلبينية من عام ١٨٩٩ - ١٩٠٢.

* لقى أكثر من ٥٢٠ الف مدنى حتفهم فى أثناء الحرب الأمريكية على فيتنام الجنوبية فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى.

* تشير الاحصاءات إلى ان متوسط عدد القتلى المدنيين شهريا فى حرب الفلبين كان يزيد بمقدار ١٧ ضعفا عن عدد المدنيين القتلى شهريا فى حرب العراق. أما عدد المدنيين القتلى شهريا فى حرب فيتنام، فيوازى تسعة أضعاف عددهم فى العراق.

المصدر :

Colin H. Kahl, “How We Fight”, Foregin Affairs , Nov/Dec. 2006

نحو استقرار العراق.. تقييم الوضع الأمنى

عرض لتقرير :

Stabilizing Iraq, An assessment of the security situation,

United States Government accountability office, September 2006

تهدف سياسة الولايات المتحدة فى العراق إلى إنشاء حكومة عراقية دستورية تحترم الحقوق المدنية، وتملك فى الوقت نفسه قوات أمنية كافية، من حيث العدد والعتاد والكفاءة، للحفاظ على النظام العام ولحماية العراق من أن يصبح ملجأ آمنا للإرهابيين.

فى سبيل تحقيق هذا الهدف، قامت الولايات المتحدة بدعم التحول السياسى فى العراق من النظام الديكتاتورى إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا، إضافة إلى مشاركتها بنحو ١٣٨ الف عسكرى فى إطار القوات المتعددة الجنسيات الموجودة فى العراق، كما أنها تحملت التزامات بمقدار ٢٢٧ مليار دولار لتغطية تكاليف العمليات العسكرية من ٢٠٠٣ وحتى يونيو ٢٠٠٦، بالإضافة إلى رفع حجم مساعداتها لقوات الأمن العراقية من ٣,٢٤ مليار دولار فى يناير ٢٠٠٤ الى نحو ١٣,٧ مليار دولار فى يونيو ٢٠٠٦.

إلا أنه برغم تلك الجهود، فالوضع الأمنى فى العراق يتدهور باستمرار، وهو الأمر الذى صار ملحوظا ابتداء من يونيو ٢٠٠٣، وتفاقم بشدة مؤخرا عقب تزايد أعمال العنف الطائفية بين الشيعة والسنة، والتى اتخذت منحى تصاعديا عقب تفجير المسجد الذهبى فى سامراء فى فبراير ٢٠٠٦.

وبالرغم من جهود قوات التحالف والحكومة العراقية المنتخبة، إلا أن المتمردين حتى الآن يظهرون كفاءة فى تجنيد عناصر جديدة، وتوفير ما يحتاجون إليه من دعم ومهاجمة قوات التحالف قوات الأمن العراقية.

ويعد قدر ملائم من الامن هو شرطا ضروريا للمضى قدما فى التنمية السياسية والاقتصادية فى العراق.

ويعتمد التقرير على ثلاثة عوامل لتحديد مدى التقدم فى كفاءة القوات العراقية، وإمكانيات نقل المسئوليات الامنية لهم، هذه العوامل هى:

١- عدد القوات المدربة والمجهزة.

٢- عدد الوحدات التى تولت بالفعل مهام أمنية فى مناطق جغرافية بعينها.

٣- تقييم لقدرات القوات العاملة.

فى مايو ٢٠٠٣، تم حل التنظيمات العسكرية للنظام العراقى السابق، لتبدأ بعدها عملية انشاء واعداد قوة أمنية عراقية، متضمنة قوات الشرطة والجيش، وقد تولت قوات التحالف تعيين وتدريب عناصر هذه القوة الجديدة.

وفى أكتوبر ٢٠٠٣، حددت القوات متعددة الجنسيات خطة متعددة المراحل لنقل المهام الامنية للقوة العراقية الجديدة، وهو ما بدأ بالفعل ابتداء من فبراير ٢٠٠٦

ومنذ يونيو ٢٠٠٣، فان عمليات الاعتداء على قوات التحالف والقوات العراقية تزامنت دائما مع أحداث سياسية أو دينية مهمة، شهر رمضان او الانتخابات وقد زادت الهجمات بـ ٢٣/ من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٥. وبالرغم من انخفاضها فى خريف ٢٠٠٥، فان الهجمات بلغت اعلى مستوياتها فى يولى ٢٠٠٦ وتشير الارقام إلى ان قوات التحالف مازالت هى الهدف الاول لتلك الهجمات، بالاضافة الى القوات العراقية والمدنيين

وبالرغم من أن المتمردين السنة اظهروا قدرا عاليا من الصلابة، فان الوجود والتأثير للميليشيات الشيعية قد تزايد، وادى الى المزيد من العنف الطائفي. وطبقا لتقرير وزارة الخارجية يوليو ٢٠٠٦، فان التمرد السنى يستمر كمشكلة ضاغطة فى العراق. إلا ان تزايد قوة الميليشيات الشيعية أخيرا جعلها هى الأخرى لتشكل مصدرا لتهديد الاستقرار فى العراق، بالاضافة الى أن تزايد العنف الطائفى ترتب عليه فرار العديد من العراقيين عن منازلهم.

وبالرغم من جهود قوات التحالف، بالتعاون مع القوات العراقية، فان الجماعات المتمردة السنية مازالت تظهر قدرة على ضم مقاتلين جدد، ودعم احتياجاتهم واستهداف قوات التحالف ومثيلاتها العراقية.

وطبقا لتقرير وزارة الخارجية الامريكية يوليو ٢٠٠٦، فان التمرد السنى يظل مشكلة حتى بعد مقتل "أبو مصعب الزرقاوى"، قائد تنظيم القاعدة فى العراق فى يونيو ٢٠٠٦، ويرجع ذلك إلى الطبيعة شبه المستقلة لخلايا القاعدة، سواء على مستوى السيطرة أو القيادة.

وتتكون حركات التمرد السنى -بالأساس- من بعثيين سابقين، يهدفون الى العودة للسلطة، وجماعات ارهابية مثل تنظيم القاعدة فى العراق، ومجلس شورى المجاهدين، وجماعة انصار السنة، وجماعات اخرى قررت استخدام العنف لتحقيق اهدافها.

أما فيما يتعلق بالميليشيات الشيعية، التى تزايد نفوذها خلال الشهور الاخيرة، وأصبحت تشكل تهديدا لاستقرار العراق وتحديا لحكومته، فان أكثرها تأثيرا هما:

١- جيش المهدى التابع للقائد الشيعى المتشدد مقتدى الصدر.

٢- منظمة بدر، الجناح العسكرى للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية.

وقد اتخذت عمليات العنف، منذ منتصف ٢٠٠٦، الطابع المذهبى، طبقا لتقرير للامم المتحدة، صادر فى يونيو ٢٠٠٦، خاصة بين الجانبين السنى والشيعى.

وطبقا لتقرير الامم المتحدة، فإن عدد القتلى من المدنيين خلال الفترة من يناير ٢٠٠٦ إلى يونيو ٢٠٠٦ يقدر بنحو ١٤,٣٠٠ قتيل، لقى معظمهم حتفه ببغداد.

وأضحت قضية حل الميليشيات الشيعية أخيرا حاجة ملحة لضمان استقرار العراق، إلا أن السفير الأمريكى بالعراق أكد أن حل تلك الميليشيات يعتمد بدرجة كبيرة على الحد من عمليات المتمردين السنة، لان كلا من الميليشيات الشيعية والسنية ينظر الى نفسه باعتباره حامى طائفته.

اما فيما يتعلق بالقوات العراقية، فقد أكدت وزارتا الدفاع والخارجية انه بحلول ديسمبر ٢٠٠٦، سيصل عدد القوات العراقية المدربة والمجهزة إلى ٣٢٥ ألف عنصر، وقد ارتفع هذا الرقم من ١٧٤ ألفا فى يوليو ٢٠٠٥، الى نحو ٢٩٤ ألفا فى اغسطس ٢٠٠٦.

إلا انه بالرغم من تزايد القوة العددية للقوات العراقية، فقد اعترفت القوات المتعددة الجنسيات، فى ربيع ٢٠٠٥، بأن عدد العناصر المدربة والمجهزة فى الشرطة والجيش لا يعكس بالضرورة قدرتهم على تولى المهام الامنية.

وقد بدأت بعض الفرق العراقية بالفعل فى تولى مهمة مواجهة المتمردين فى بعض المناطق الجغرافية، ويظهر عدد متزايد من فرق الجيش العراقى كفاءة فى هذا المجال. إلا أن تولى بعض الوحدات العراقية مهمة مواجهة التمرد لا يعنى انها تتولى تلك المهمة بصورة منفردة، فهى فى بعض الأحيان تحتاج إلى دعم قوات التحالف. وطبقا لتقرير صادر فى مايو ٢٠٠٦ عن إدارة الدفاع DOD، فإن القوات العراقية ستنتظر بعض الوقت، حتى تكون قادرة على إدارة عمليات أمنية بمفردها تماما دون أى دعم خارجى. وسوف يكون من الصعب إتمام عملية نقل المسئوليات الأمنية من قوات التحالف إلى الحكومة العراقية، قبل أن تكون الأخيرة قادرة من حيث العدد والكفاءة على تحمل مسئولية الأمن فى كافة أنحاء العراق.

جورج ثروت فهمى

طالبان تطيح بحسابات أمريكا فى أفغانستان

■ بشير عبد الفتاح *

عادت أفغانستان مجددا لتستأثر بقسط، لا بأس به، من الاهتمام العالمى فى الأونة الأخيرة على خلفية تفاقم أجواء الانفلات الأمنى وتنامى التدهور فى الظروف المعيشية هناك، بالتزامن مع إخفاق قوات التحالف الدولى وتنامى الخلافات فيما بينها، الأمر الذى ينذر بتداعيات وخيمة على مجمل الأوضاع الأمنية والاستراتيجية فى القارة الآسيوية برمتها، مثلما يفرض تحديات عديدة أمام تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية فى القارة الآسيوية، التى يشكل برميل البارود الأفغانى موقع القلب منها.

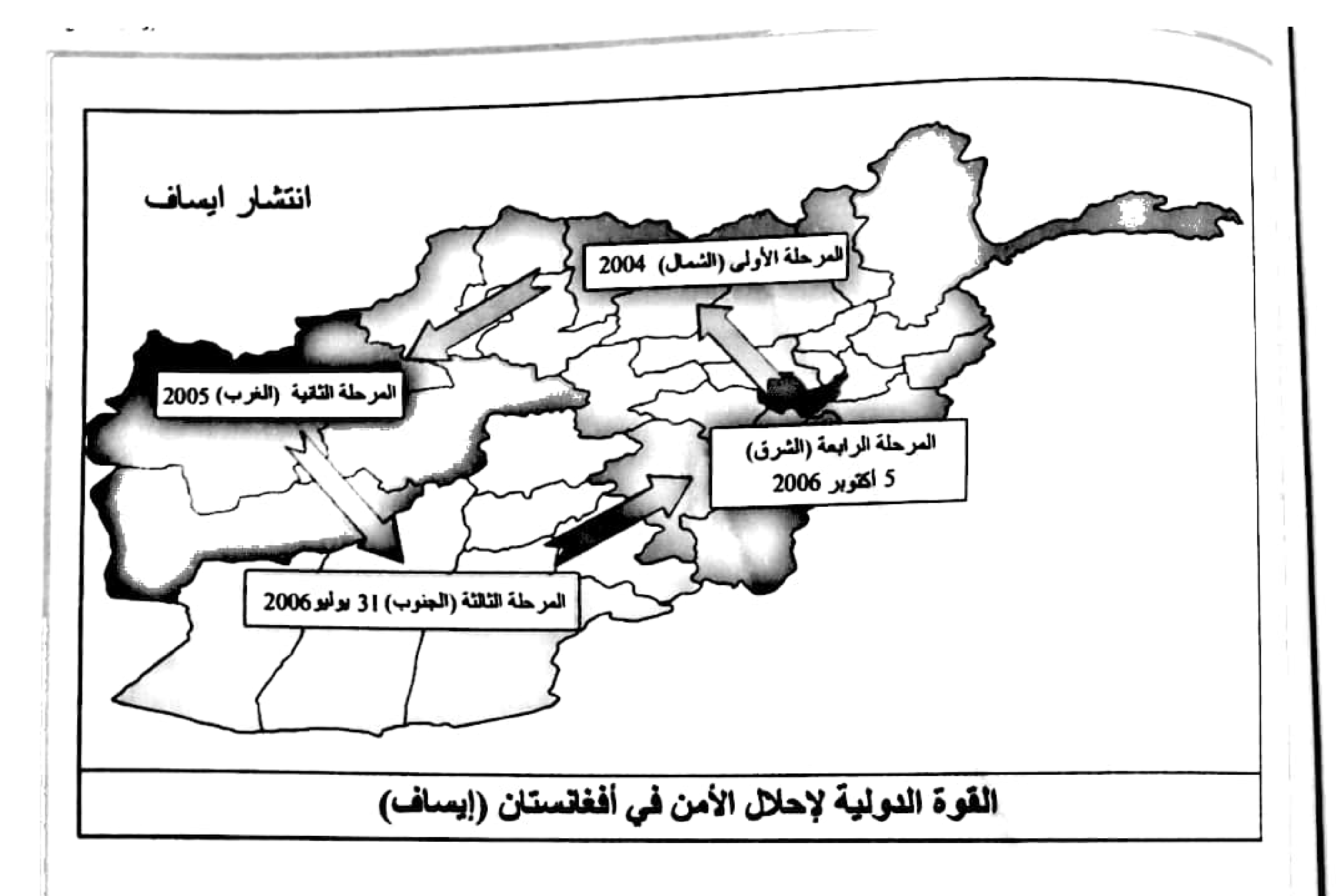
عودة طالبان وتغلغل القاعدة :

كان من أبرز مفاجآت وتداعيات التدهور الأمنى، الذى ازدادت وتيرته عقب سيطرة قوات التحالف الدولى على كابول فى عام ٢٠٠١، بروز نشاط كل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة مجددا بشكل ملحوظ خلال الأونة الأخيرة، على الرغم من الضربات الموجعة التى يتلقيانها على أيدى القوات الأمريكية والباكستانية والدولية منذ عام ٢٠٠١.

وقد بدا جليا، خلال الأشهر الأخيرة، أن طالبان تسعى إلى تعزيز حضورها على الساحة الأفغانية ليس فقط فى رداء عسكرى، ولكن على المستويين السياسى والشعبى. فعلى الصعيد العسكرى، عاودت الحركة نشاطها المسلح ضد القوات الدولية فى أفغانستان، إلى جانب قوات الحكومتين الأفغانية والباكستانية. بيد أن هذا النشاط قد شهد نقلة كمية وطفرة نوعية. فإلى جانب الكثافة اللافتة فى تعداد العمليات، استطاعت الحركة توجيه عدد من الضربات ضد أهداف أرضية ثابتة كالقواعد العسكرية فى باجرام، وأهداف متنقلة كدوريات قوات الاحتلال، وأهداف جوية كطائرات الهليكوبتر الأمريكية، ألحقت من خلالها خسائر فادحة بقوات التحالف. فضلا عن ذلك، تمكنت الحركة من تعزيز قدراتها القتالية والتسليحية من خلال حصولها على أسلحة متطورة، خاصة صواريخ أرض - جو، ومعدات أخرى معقدة، وتقنية حديثة روسية وصينية. كما نجحت فى استقطاب عناصر مقاومة مسلحة من دول مجاورة كالعراق وإيران، فضلا عن ضم واستيعاب بعض الجهات والقوى الداخلية التى كانت تعارضها أيام حكمها، كالحزب الإسلامى الذى يتزعمه قلب الدين حكمتيار. وبالتوازى مع ذلك، ظلت الحركة محتفظة بمناعة قوية ضد محاولات الإختراق أو شق صفوفها من قبل خصومها.

وفى تطور تكتيكى، لجأت طالبان إلى تكثيف هجماتها ضد القوات الدولية غير الأمريكية كالكندية، التى سقط منها ٤٢ قتيلا منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن، والبريطانية ٤١ قتيلا، وكذا الألمانية، بهدف عزل تلك القوات عن نظيرتها الأمريكية وزعزعة التماسك داخل قوات التحالف الدولى، خصوصا

(*) سكرتير تحرير مجلة الديمقراطية بالأهرام.



القوة الدولية لإحلال الأمن في أفغانستان (إيساف)

أن تلك القوات تفتقد فى غالبيتها ما لدى الأمريكيين من دوافع استراتيجية تجبرهم على البقاء فى أفغانستان، ومواصلة الحرب، رغم تفاقم التكاليف وتعاظم الأعباء.

وعلى الصعيد الشعبى، عمدت طالبان إلى إعادة صياغة علاقاتها مع العشائر الأفغانية فى الداخل، وكذا تحالفاتها مع بعض القوى على جانبى الحدود مع باكستان وإيران، فى محاولة للاستفادة من تفاقم السخط الشعبى ضد الوجود الأجنبى فى البلاد. وقد تفاقم هذا السخط نتيجة لارتفاع التكلفة البشرية والمادية للعمليات والغارات التى تشنها القوات الدولية بدعوى ملاحقة المتمردين، علاوة على تدهور الأوضاع المعيشية فى البلاد، حيث عمت الفوضى وازداد الفلتان الأمنى. من ناحية أخرى، فقد ثبت فشل الحكومة المحلية، واستفحل فسادها بالتزامن مع استشراء الفساد بين صفوف القوات الأمريكية، التى نزعت بعض قياداتها نحو تلقى رشاوى مالية مقابل تعيين دافعيها من الأفغان فى مواقع المسئولية بالحكومة وأجهزة الدولة المهلهلة. وهذه الأوضاع هى التى أفضت إلى اندلاع انتفاضة كابول، التى راح ضحيتها ٢٧ قتيلا وأكثر من ١٨٣ جريحا، حتى بدت عودة طالبان مقترنة بحركة شعبية رافضة للوجود العسكرى الأجنبى وللسلطة المحلية الموالية له.

ففى شهر يناير من عام ٢٠٠٥، خاضت حركة طالبان معارك ضارية فى وزيرستان ضد تنظيمات المجرمين وقطاع الطرق، وجماعات المافيا المحلية، التى لم تتورع عن تهديد أمن المدنيين عبر اختطاف النساء، والاتجار بالمخدرات، وفرض الدية على أصحاب المحلات والتجار والمارة، وتمكن مقاتلو الحركة من كسر شوكة أولئك المارقين. وبذلك، ترسخت دعائم جديدة لشرعية طالبان بين الأهالى والقبائل فى وزيرستان، التى أعلنت الحركة عن قيام نواة دولتها الجديدة بها، على غرار ما جرى فى مطلع تسعينيات القرن الماضى، حينما دشن دحر طالبان لأمراء الحرب الأفغان الانبعاث الأول للحركة، توطئة لإمساكها بزمام الأمور فى البلاد عام ١٩٩٤. وفى هذا السياق أيضا، جاء قيام طالبان مؤخرا بإعادة بث إذاعة الشريعة، التى كانت وسيلة إعلامها الوحيدة إبان سنى حكمها المنتهية عام ٢٠٠١.

ولم يغفل قادة طالبان استثمار نجاحهم العسكرى وتنامى شعبية حركتهم فى الشارع الأفغانى على حساب الحكومة المحلية وقوات التحالف، من أجل إيجاد موطىء قدم سياسى لها داخل أجهزة الدولة الأفغانية، حيث خاض بعض ممثلى الحركة الانتخابات البرلمانية -التى أجريت فى شهر ديسمبر ٢٠٠٥- ونجح الكثير منهم فى الفوز بعدد من المقاعد فى البرلمان الأفغانى، لتكتمل بذلك أركان عودة

طالبـان ويتـأكـد وجـودهـا على السـاحـة الأفـغـانيـة بكل أبعادها.

وبينما أعلنت الحركة -فى شريط مرئى- عن تأسيس إمارة إسلامية فى وزيرستان، على أن تتسلم طالبان الجزء الشمالى منها بحيث تصبح قاعدة دائمة لها، أعلنت القاعدة، فى يونيو ٢٠٠٦، عن إقامة "الدولة الإسلامية لشمال وزيرستان"، ودعت العديد من قادتها وأتباعها إلى المشاركة فى دعم ومساندة هذه الدولة الوليدة، وتوسيعها لتضم بعض أجزاء من جنوب وزيرستان وبعض القرى المجاورة فى أفغانستان. وتعد منطقة وزيرستان من أكثر المناطق القبلية فى باكستان التى تدعم الجماعات المسلحة، فضلا عما تتميز به هذه المنطقة من طبيعة جبلية وعرة، تجعل للقبائل اليد الطولى فيها، وتحول دون وجود أى نفوذ لحكومة إسلام أباد عليها، كما تحد من قدرة المخابرات الباكستانية والأمريكية على التحرك فيها والحصول على معلومات عن طبيعة الأنشطة الجارية داخلها. ولهذا، فقد تمكنت القاعدة من استغلال المنطقة فى عمليات التدريب والإعداد للعمليات العسكرية ضد الولايات المتحدة وحلفائها، حيث يجرى حاليا توافد أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب إلى وزيرستان، فى إطار الاستعدادات التى تقوم بها القاعدة لشن الهجوم الكبير المزمع تنفيذه خلال الأشهر القادمة ضد كابول وإسلام أباد.

محاصرة حكومة كرزاى :

تلقى الأمريكيون ضربة قوية باهتزاز موقف رجلهم الأول فى أفغانستان، الرئيس حامد كرزاى، الذى كان حريصا كل الحرص على بقاء القوات الأجنبية فى بلاده إلى أطول مدى ممكن، حسبما صرح فى أكثر من مناسبة، كان آخرها فى منتدى دافوس الاقتصادى الأخير، حيث زعم فى مؤتمر صحفى أن بلاده فى حاجة إلى بقاء القوات الأجنبية لمدة تتراوح ما بين خمسة وعشرة أعوام وربما اكثر، الأمر الذى جعل طالبان تصفه بالـ "الدمية الأمريكية". وقد فشل كرزاى فى القضاء على المتمردين وقوات طالبان والقاعدة، وعجز عن بسط سيطرته ونفوذه على سائر بقاع البلاد، وهو الأمر الذى برره كرزاى بضعف جيشه، إذ إن تعداده لم يتجاوز ٣٦ الف مقاتل فقط، يفتقدون التدريب الجيد كما التسليح والعتاد المتطور. ومن ناحية أخرى، لم يسلم كرزاى من الصفعات السياسية، ومن بين الهزائم التى منى بها انتخاب يونس قانونى، خصمه ومنافسه فى انتخابات الرئاسة الأخيرة وهو من الطاجيك، رئيسا لمجلس النواب بغالبية الأصوات، بعد فوزه على زعيم أحد الفصائل المتحالفة مع حامد كرزاى.

علاوة على ذلك، تمكن بعض قادة المجاهدين، الذين شاركوا بنجاح فى الجهاد ضد الاحتلال السوفيتى وكذا ممثلو حركة طالبان، من إثبات وجودهم فى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى ديسمبر ٢٠٠٥، وهو ما يؤكد أنهم لايزالون يتمتعون بثقة الجماهير، رغم محاولات تشويه صورتهم والتقليل من شعبيتهم، وفى مقدمة هؤلاء القادة الذين فازوا بمقاعد فى مجلس النواب، برهان الدين ربانى رئيس الدولة السابق، الذى تصدر قائمة المرشحين الفائزين عن مسقط رأسه فى ولاية بدخشان، وعبد رب الرسول سياف، زعيم حزب الدعوة الإسلامية (الاتحاد الإسلامى سابقا) عن ولاية كابول، وقد تمكن الحزب فى الانتخابات الأخيرة من الحصول على ٤٠ مقعدا من مقاعد مجلس النواب البالغة ٢٤٩ مقعدا، ليصبح الكتلة البرلمانية الاكبر.

ووسط أجواء هذا الفشل السياسى والأمنى والاقتصادى، طالب الرئيس الأفغانى فى ١٨نوفمبر الماضى دول وسط وجنوب آسيا بتشكيل جبهة موحدة ضد الجماعات المتطرفة، التى تشكل خطرا كبيرا على مستقبل أفغانستان وأمن المنطقة. وأكد كرزاى -فى افتتاح مؤتمر حول إعادة إعمار أفغانستان بنيودلهى، شارك فيه ممثلون عن عشرين دولة، فضلا عن ممثلين عن الامم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ودول مثل باكستان والولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وروسيا، -حاجة بلاده الى شراكة دائمة من حلفاء راسخين ثابتين لكسب الحرب ضد المتمردين.

ونظرا لتدهور شرعية وشعبية الرئيس كرزاى، لم يجد بدا من دعوة زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر فى ٨ يناير ٢٠٠٦ للمصالحة والحوار مع حكومته فى كابول، وهى الدعوة التى ردت طالبان برفضها، مؤكدة أن هجماتها سوف تستمر حتى رحيل القوات الأمريكية عن البلاد.

مأزق قوات التحالف :

فى خضم الهجمات الموجعة والمتلاحقة من قبل طالبان، لم تستطع قوات التحالف الغربى إنكار الاعتراف بالفشل فى مواجهة الحركة، أو النيل من قادتها: الملا عمر، أسامة بن لادن، أيمن الظواهرى، قلب الدين حكمتيار. وفى هذا السياق، جاءت تصريحات من كبار القادة العسكريين والسياسيين الغربيين، ومن قائد قوات الناتو فى أفغانستان لتؤكد صعوبة وضع قوات التحالف رغم تفوقها فى العدد والعدة.

فقد ذكرت صحيفة الإندبندنت البريطانية أن حركة طالبان لم تهزم إلى الآن فى إقليم هلمند جنوب أفغانستان، حيث كان لها هناك عدة هجمات شملت ١٤ تفجيرا جنوب وشرق افغانستان سجلت خلال الأشهر الأخيرة. وبدوره،

حذر جون ريد وزير الدفاع البريطاني -خلال زيارته الأخيرة لكابول- من إمكانية عودة نظام طالبان، المستعد لحماية القاعدة، إلى حكم أفغانستان مرة أخرى، مطالبا بضرورة استمرار الهجمات العسكرية ضد مقاتلي طالبان والقاعدة لمنعهم من استرداد السلطة. وقد جاءت تحذيرات ريد بعد أن أصبحت القوات البريطانية في أفغانستان هدفا لهجمات طالبان، حتى ارتفعت الخسائر بين صفوف البريطانيين هناك إلى ٤١ قتيلا منذ عام ٢٠٠١.

ومن جانبه، اعترف وزير الدفاع الأمريكي المعزول، دونالد رامسفيلد، بأن هجمات المقاتلين لا تزال مستمرة، كما أكد أن الطلعات الجوية التي تقوم بها القوات الأمريكية والأفغانية ضعيفة التأثير في مواجهة المقاتلين، وقال في هذا السياق: "عندما لا يكون لديك قوات كبيرة تتحرك على الأرض، أو لا تكون قوات العدو مركزة في تجمعات كبيرة، فإن الغارات الجوية تكون ضعيفة التأثير".

وكانت الهجمات المستمرة، التي يشنها مقاتلو طالبان على قوات الاحتلال البريطانية وغيرها، قد أثارت قلق الدول التي يشارك جنودها في القوات العاملة هناك تحت إمرة حلف شمالي الأطلسي (إيساف)، والتي تضم ٣١ ألف رجل. وكان وزير الدفاع البريطاني جون ريد قد أعلن في وقت سابق عن نية بلاده زيادة حجم القوات البريطانية في أفغانستان، والبالغ عددها ٥٢٠٠ جندي ليصل إلى ٥٧٠٠ جندي، حتى يمكن وقف تنامي نفوذ حركة طالبان وتنظيم القاعدة في البلاد. وخلال زيارة توني بلير الأخيرة والمفاجئة لأفغانستان وباكستان في نوفمبر الماضي، زار القوات البريطانية -التي تتمركز في ولاية هلمند القريبة من الحدود مع باكستان- وأعلن رئيس الوزراء البريطاني عن زيادة مساعدات بلاده المالية لأفغانستان إلى ٧٥٠ مليون دولار أمريكي كمؤشر على تعهد بريطانيا المتواصل لحكومة الرئيس كرزاي. غير أن قيادات طالبان من جانبها تؤكد أن نزوع دول حلف شمال الأطلسي نحو نشر أي قوات إضافية في المناطق الجنوبية، خلال الأشهر القليلة القادمة لإجهاض تحركات طالبان، سيسهل مهمة الحركة، لأنه سيوفر لمقاتليها المزيد من الأهداف لضربها.

وفي الوقت الذي تسعى فيه حكومات دول غربية حليفة لواشنطن -كألمانيا وإيطاليا وكندا- لإبعاد قواتها العاملة في أفغانستان عن بؤر التوتر والمواجهة مع مقاتلي طالبان والقاعدة، وتوخي السبل الكفيلة بوضع جدول زمني لانسحاب تلك القوات من أفغانستان بسبب تنامي أعداد القتلى والجرحى بين صفوفها -كانت الضغوط الأمريكية والغربية تنهال على الحكومة الباكستانية من أجل الزج بقواتها إلى أتون المواجهة مع متمردي القاعدة وطالبان في المناطق القبلية والعشائرية على الحدود الباكستانية - الأفغانية شمال وزيرستان، بجريرة الاتهامات المتوالية لنظام الرئيس مشرف بالتقصير في مناهضة أولئك المتمردين. وعلى الرغم من إدراك قادة الجيش الباكستاني لمدى قوة مقاتلي طالبان والقاعدة، ومخاطر المواجهة العسكرية الشاملة معهم، خاصة بعد نجاحهم بالفعل في الحصول على عدد من القواعد العسكرية، وتأمين ملاجئ آمنة للقيادات العليا في المناطق الجبلية على طول الحدود الباكستانية، بما فيها خوست، وشمال وزيرستان، وجنوب وزيرستان، وفي منطقة كونار، علاوة على نجاحهم في فتح قنوات لتلقي الدعم الخارجي الذي يعينهم على مواصلة القتال لأطول مدى ممكن -فإنهم لا يجدون مفرا من الإذعان للضغوط الأمريكية، وسط تحذيرات قادة الجيش الباكستاني من مغبة هذه الخطوة.

وأمام هذا التحدي الأمني والإخفاق الاستراتيجي للقوات الدولية في أفغانستان، لجأت واشنطن لمساومة مقاتلي طالبان والقاعدة من خلال عقد صفقة معهم بغرض تهدئة الأوضاع بصورة مؤقتة، وهو الأمر الذي ارتأت القاعدة وطالبان أنه يصب في مصلحتهما، ذلك أنه إذا قدر لمثل هذه الصفقة أن تكتمل، فإن المستفيد الأول منها هو مقاتلو القاعدة وطالبان، سيما وأن خيار التهدئة يتيح لهم مزيدا من الوقت لإعادة تعبئة وتنظيم وتدريب قواتهم، من أجل تحقيق هدفهم النهائي، المتمثل في هزيمة القوات الأمريكية والدولية، فضلا عن الإطاحة بنظامي كابول وإسلام أباد.

تهديد الاستراتيجية الأمريكية :

كان من شأن تدهور الوضع الأمني في أفغانستان، على خلفية تنامي النشاط العسكري لحركة طالبان وتنظيم القاعدة، أن يفضي إلى توتر العلاقات بين الحلفاء والشركاء الأمنيين المعنيين بالشأن الأفغاني. فبينما تبارت الدول المتحالفة إلى النأي بقواتها عن مواجهة القاعدة وطالبان في أفغانستان وإبعاد أراضيها عن دائرة استهداف خلايا القاعدة النائمة في أوروبا، نشبت الخلافات بين الرئيسين الأفغاني والباكستاني، كما اهتز التحالف الأمريكي - الباكستاني جراء الإخفاق في الإجهاز على نشاط القاعدة وطالبان، حيث اتهم كرزاي نظيره الباكستاني بعدم بذل جهود كافية لمنع طالبان وجماعات مسلحة أخرى، تنتشر وتتدرب في مناطق الحدود، من مواصلة هجماتها المسلحة، كما اتهمه بجعل أراضي بلاده ساحة لتدريب عناصر من القاعدة وطالبان، إلا أن مشرف نفى تلك المزاعم، مؤكدا أن عناصر المخابرات المركزية الأمريكية -إلى جانب المخابرات الباكستانية- ينسقون ويعملون معا في مدينة كويتا الباكستانية، التي يقول كرزاي إن طالبان تتخذ منها منطلقا لنشاطاتها، من أجل

ملاحقة المتمردين

وكان مشرف قد استبق زيارته الأخيرة لواشنطن بإبرام صفقة مع الطالبان الباكستانيين الموالين للقاعدة وطالبان فى مناطق شمال وزيرستان بعد أن فعل الأمر نفسه فى جنوب وزيرستان، وذلك لتعزيز جبهته الداخلية، التى بدت فى وضع خطير إثر تصاعد العمليات العسكرية ضد قوات الجيش الباكستانى فى مناطق القبائل. أفغانستان وأمريكا قرأتا الاتفاق على أنه سيضر بسياسة الحرب على ما يوصف بالإرهاب، لكن باكستان رأت فيه نموذجا ليحتذى فى أفغانستان على طريقة المصالحة الوطنية بين الفئات الأفغانية، سيما وأن مشرف نفسه هو الذى قدم تقريرا للأمم المتحدة -فى اجتماعها الأخير- يتضمن خريطة القوى المناوئة للوجود الأجنبى والأفغانى الموالى لها. وتتضمن الخريطة طالبان بقيادة الملا محمد عمر، وجماعة الحزب الإسلامى بزعامة قلب الدين حكمتيار الناشط فى كونار وننجرهار، والقائد جلال الدين حقانى.

وبدوره، رد مشرف بهجوم مضاد على الرئيس الأفغانى حامد كرزاى ووصفه بالنعامة، وحذره من مغبة انتفاضة بشتونية حتى على الجانب الباكستانى، إن واصلت الحكومة الأفغانية سياستها الفاشلة، ومضت فى تهميش البشتون فى أفغانستان، خصوصا مع تصاعد العمليات الطالبانية المنحدرة من الأغلبية البشتونية. وفى السياق نفسه، فتح الرئيس الباكستانى النار فى اتجاهات شملت عواصم عالمية غربية وإسلامية، بما فيها واشنطن، ولندن، وطهران، وطرابلس، والغرب، وغيرها، ملمحا إلى رفض بلاده أى اتهامات أو تشكيك فى وقوفها فى وجه الإرهاب وحربها ضد طالبان والقاعدة. ومضى مشرف فى الهجوم على واشنطن حينما أحرج الإدارة الأمريكية بإفشاء بعض الأسرار، بدءا من حديثه عن تلقى بلاده ملايين الدولارات مقابل تسليم عناصر القاعدة، وهو ما أقلق الرئيس بوش. كما تحدث مشرف أيضا عن تهديد نائب وزير الخارجية الأمريكية أرميتاج لرئيس المخابرات الباكستانية حينها بإرجاع باكستان إلى العصور الحجرية، إن لم تقف إلى جانب أمريكا فى الحرب على ما يوصف بالإرهاب.

وفى الوقت الذى أعلن فيه خلال قمة حلف الناتو، التى عقدت فى لاتفيا نهاية نوفمبر ٢٠٠٦، أن قوات الحلف قد تنسحب من أفغانستان عام ٢٠٠٨، عمد الرئيس الأمريكى بوش خلال القمة إلى تحرى كافة السبل الكفيلة بلم شمل التحالف الدولى فى أفغانستان للحيلولة دون وقوعها مجددا فى براثن القاعدة وطالبان، حيث تبنى الاقتراح الفرنسى بتشكيل مجموعة اتصال دولية حول أفغانستان، تتيح تحقيق تنسيق أفضل مع المنظمات الدولية الكبرى ومع الدول المجاورة، كما حض الدول المشاركة فى التحالف الدولى بأفغانستان على الالتزام بواجباتها فى مجال محاربة المتمردين هناك، وعدم التخاذل عن نشر قواتها فى بؤر المواجهة لأى سبب، محذرا إياها من أنه يمكن لمزيد من تخاذل القوات الدولية ومن ثم تدهور الوضع الأمنى فى أفغانستان أن يوجه ضربة موجعة للتحالف الغربى فى ظل الصعوبات المتزامنة التى يواجهها فى العراق.

ومن قمة لاتفيا، خرج الرئيس بوش حائرا بين رجاء فى التزام حلفائه فى أفغانستان بما اتفق عليه فيها، وتخوف من التداعيات المستقبلية المحتملة لتنامى نفوذ ونشاط القاعدة وطالبان فى أفغانستان وباكستان، إلى جانب عجز التحالف الدولى عن تقويض هذا النفوذ والإجهاز على ذلك النشاط. إن الفشل فى أفغانستان لن يؤكد فشل إدارة بوش وحلفائها فى حربهما ضد ما سموه بالإرهاب الدولى منذ عام ٢٠٠١ فحسب، ومن ثم يجهز على آخر أمل للجمهوريين فى الاحتفاظ بالسلطة فى واشنطن، وإنما من شأنه أيضا أن يمهد السبيل لتجاوز نشاط التحالف القاعدى الطالبانى حدود الدولتين الأفغانية والباكستانية. وسيشكل ذلك حائلا أمام تنفيذ المشاريع الطموح المتضمنة فى الاستراتيجية الأمريكية حيال تلك القارة، التى تستأثر بنصيب الأسد من الاهتمام الأمريكى فى الفترة المقبلة.

أفغانستان بعد خمس سنوات من سقوط طالبان.. مراجعة أمريكية

* بعد خمس سنوات على الانتصار فى الحرب ضد طالبان، يبدو أن حكومة حامد كرزاى والمجتمع الدولى يخسران "معركة الثقة" مع الشعب الأفغانى. وهناك عدة مؤشرات مهمة على هذا التقييم:

- زيادة كبيرة فى العمليات الانتحارية (على غرار ما يجرى فى العراق).

- تصاعد الكراهية لدى المواطن الأفغانى نحو الغربيين.

- تضاعف أعداد المواطنين الأفغان المترددين بين تأييد طالبان أو تأييد الحكومة.

وإزاء هذه المؤشرات، على الولايات المتحدة أن تدفع بقوة نحو تثبيت وضع الحكومة الأفغانية ومنحها الشرعية، وذلك بضخ موارد وبناء مؤسسات يمكنها تقوية حكومة كرزاى واكتساب ثقة الشعب الأفغانى.

* عندما دخلت الولايات المتحدة أفغانستان عام ٢٠٠١، كان تركيزها على العمليات العسكرية وضرب تنظيم القاعدة، ولم يكن لديها خطط لإعادة البناء. وفى عام ٢٠٠٤، وضعت خطة مشتركة بين وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بهدف إعادة بناء أفغانستان، لكن ظلت الخطوات العملية محدودة للغاية. وعلى سبيل المثال، بالمقارنة مع إنفاق ١٣٠ مليون دولار لإجراء الانتخابات، فإن من ٨ إلى ١٠ ملايين دولار المخصصة حاليا لا تكفى بالمرة لتطبيق الديمقراطية فى شعب تعداده ٣٠ مليون نسمة.

* نتيجة الخسائر الكبيرة بين المدنيين بسبب العمليات العسكرية لقوات التحالف، وتباطؤ معدلات التنمية، أصبح الشعب الأفغانى يركز كراهيته ليس فقط على الأجانب الغربيين أو حكومة كرزاى، وإنما أيضا على كل من يتعاون مع المؤسسات الأجنبية العاملة فى أفغانستان، سواء كانت منظمات غير حكومية، أو حلف الناتو، أو القوات الأمريكية. وحيث لا يزال الحفاظ على الأمن مهمة الولايات المتحدة والناتو، فإن المطلوب أن تضطلع قوات الشرطة الأفغانية بمزيد من المهام فى هذا الشأن، وهو ما يتطلب توظيف أعداد إضافية وتخصيص موارد كافية لرفع الرواتب وتحسين كفاءة الأفراد والمعدات.

* بعد أن نجحت حكومة طالبان عام ٢٠٠٠ فى الحد كثيرا من تلك التجارة، عادت زراعة وتجارة المخدرات إلى الانتشار مجددا فى أفغانستان، بعد انتشار الفساد وتورط مسئولين فيها. والاكتفاء بإبادة المزروعات المخدرة لا يؤدى سوى إلى الإضرار بالمزارعين الفقراء. ورغم تعالى الأصوات المطالبة باتباع عدة استراتيجيات تتقاطع معا، تتضمن -إضافة إلى إبادة المحاصيل المخدرة- تفعيل القوانين واستصدار فتوى بتحريم تلك التجارة واستبعاد المسئولين المتورطين، إلا أن أيا من تلك الاستراتيجيات لم تطبق.

* الوسائل العسكرية والأمنية ليست هى الحل فى التعامل مع الوضع فى أفغانستان، وإنما يتجسد الحل الأساسى فى إيجاد مناخ مستقر سياسيا وأمنيا، وذلك أولا بإتاحة الفرصة أمام التطور السياسى والتنمية الاقتصادية، وأن تمتلك حكومة كرزاى الشرعية، ثم بتوجيه الاهتمام الكافى إلى المؤسسات والأجهزة المعنية بالحفاظ على الأمن مثل القضاء والشرطة. كما يمكن للأطراف الخارجية المعنية بالوضع فى أفغانستان أن تلعب دورا مهما فى المساعدة على إحلال الأمن هناك، وأبرز هذه الأطراف كل من باكستان وإيران، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

* من أبرز الاحتياجات، التى ينبغى توفيرها فى أفغانستان، أن يصل الدعم المادى والعينى إلى مختلف المناطق الأفغانية. فمن ناحية، لم تتمكن حكومة كرزاى بعد من فرض سيطرتها على كافة المناطق الأفغانية. ومن ناحية أخرى، لا يتاح للمنح والمخصصات المالية التى تتلقاها أفغانستان أن تصل إلى أهدافها، وذلك بسبب الفساد المالى والإدارى، وتضخم دور البيروقراطية. والنتيجة هى نقص الخدمات الأساسية وغيابها أحيانا عن كثير من المناطق الأفغانية.

المصدر: تقرير لمعهد الولايات المتحدة للسلام، نوفمبر ٢٠٠٦ (www.usip.org)

آليات الحرب ضد الإرهاب .. المنطقة الآسيوية نموذجا

■ د. عمر مسعودى *

إذا كانت الحرب ضد الإرهاب قد انطلقت من أفغانستان، بصفتها الدولة الحاضنة لمنظمة القاعدة، فإن الشكل الأخطبوطي لهذا التنظيم فرض على الولايات المتحدة أن تخوض هذه الحرب في جل أنحاء العالم، الشيء الذي جعل من الصعب عليها لوحدها القضاء عليه. لهذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية رسمت سياسة لهذه الحرب، جعلت كل دول العالم تنخرط في هذه الأخيرة.

وإذا كانت المنطقة الآسيوية هي الوجهة الأولى ، فإن دول هذه المنطقة قد بينت عن حسن نيتها للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك اعتمدت هذه الأخيرة على مجموعة من الآليات للقضاء على الإرهاب ، وهذه الآليات منها ما هو أمريكي محض، يتجلى بالخصوص فيما أصبح يسمى نظام الضربات الوقائية، وتغيير السياسة الاستراتيجية تجاه مجموعة من القوى الدولية، ومنها ما هو مشترك مع دول المنطقة.

للقضاء على الظاهرة الإرهابية بالمنطقة الآسيوية، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على أليتين انفراديتين، تتجلى الأولى في تغيير السياسة الاستراتيجية تجاه القوى الآسيوية. أما الآلية الثانية، فتتجلى في تبني نظام الضربات الوقائية.

تغيير السياسة الاستراتيجية تجاه القوى الآسيوية :

كما سبقت الإشارة، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية أعطت الأولوية لمكافحة الإرهاب وبناء تحالف دولي لحصاره، كما أفرزت العديد من المعاني والدلالات العامة. ولعل من أهمها تغيير مجموعة من المفاهيم التي حكمت العديد من الإدارات الأمريكية، والتي ورثتها إدارة جورج بوش الابن أو تلك التي سعى لترسيخها في بداية حكمه، مثل تجاوز ضرورات التنافس مع روسيا والصين، وطرح قضية مكافحة الإرهاب كمجال للتعاون، وتجاوز مسألة البعد عن الانغماس بقوة في المشكلات الدولية الكبرى. كما أن تأييد غالبية دول العالم للتحالف ضد الإرهاب من جانب، ومشاركة الكثير من الدول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فيما يسمى بالحرب العالمية ضد الإرهاب من جانب آخر، لا يلغيان الهواجس المرتبطة بإعادة ترتيب أولويات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه الإرهاب الدولي ومع كل دول العالم، وإن كان من الواضح أن التصنيف الأمريكي لمواقف دول العالم ما بين دول التحالف وأخرى ضده، قد أسهم – إلى حد كبير – في توفير هذا الشكل الدولي، خاصة مع ربط هذا التصنيف بالمصالح ومستوى العلاقة مع الولايات المتحدة، وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد قادت الحرب في أفغانستان - بدرجة أو بأخرى - فإن تدخلها في الفلبين، وذلك للقضاء على حركة "أبو سياف" الإسلامية، أدى إلى إدخال مستجد جديد يترتب عليه تغيير الكثير من التفاعلات الإقليمية في المنطقة الآسيوية، وأيضا فيما يتعلق بالأهداف والأبعاد الاستراتيجية، سواء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو من جانب العديد من القوى الإقليمية. وفي هذا السياق، يمكن رصد مستويين من التحرك الأمريكي الهادف لبناء تحالف قوي، والمعبر أيضا عن تغيير في استراتيجيتها تجاه هذه المنطقة. المستوى الأول يرتبط بمجموعة البلدان التي لا توصف بأنها شريك استراتيجي، وسوف نركز هنا على حالة الصين. أما المستوى الثاني، فيتعلق بالبلدان التي تربطها بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية، مثل اليابان والهند وإندونيسيا . وبالنسبة للمستوى الأول، يمكن أن نلاحظ أن الصين استعادت مكانتها الاستراتيجية في السياسة الأمريكية التي كانت قد فقدتها مع انتهاء الحرب الباردة، وزوال الحاجة لها كحائط صد أمام النفوذ السوفيتي. وفي هذا الإطار، لجأت الولايات المتحدة إلى خفض حدة موقفها تجاه عدة قضايا شائكة مع الصين، وفي مقدمتها عدم الوقوف أمام الرؤية التي تبناها الرئيس بوش منذ دخوله البيت الأبيض، والتي تستند إلى رفض مفهوم الشريك الاستراتيجي الذي ذهب إليه كلينتون والديمقراطيون في توصيف العلاقة مع الصين واعتبارها منافسا

(*) دكتوراه في العلاقات الدولية والقانون الدولي، جامعة محمد الخامس .

دوليا محتملا من ناحية، والتغاضي عن رفض السلوك الصيني تجاه ملف حقوق الإنسان من ناحية أخرى.(١)

لقد سعت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر لتجاوز ما أثاره حادث اصطدام طائرة الاستطلاع الأمريكية بالمقاتلة الصينية فوق بحر الصين، في أول أبريل ٢٠٠١، من كوامن عديدة تحفل بها العلاقات المشتركة، خاصة تجاه الملف التايواني وما يثيره هذا الملف من استقرار للصين. فمن الواضح أن الحرص الأمريكي على عدم خسارة الصين في عملية بناء التحالف الدولي قد ساعد على تبنيها خطابا يركز على مجالات التعاون المشتركة، وفي مقدمتها قضية مكافحة الإرهاب، والدفع نحو التعاون المشترك لتحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن الاكتفاء بقبولها كشريك تجاري.

أما بالنسبة للمستوى الثاني، فنجد أن هناك تباينا في درجة الحماس التي حكمت موقف كل من اليابان والهند وإندونيسيا. ففي حالة اليابان، لم يكن هناك ما يستوجب التغيير، فالعلاقة بين البلدين تصل إلى درجة التحالف في كافة المجالات، ولذا كانت اليابان في مقدمة الدول التي أعلنت عن دعمها للموقف الأمريكي واتخاذها مجموعة من التدابير التي تسهم في دعم الموقف الأمريكي، مثل رفع العقوبات الاقتصادية على كل من الهند وباكستان تضامنا مع الموقف الأمريكي، بالإضافة للإعراب عن رغبتها في تقديم أي مساعدات في هذا السياق. أما فيما يخص الهند - والتي تمثل مكانة وسطى لدى الولايات المتحدة بين أهمية ومكانة اليابان كحليف استراتيجي وبين إندونيسيا كطرف مساند - فقد ذهبت أمريكا إلى ممارسة ضغط مباشر على بعض دول المنطقة بالتلويح بورقة العلاقات مع الهند، خاصة مع إعلان الهند عن رغبتها في القيام بدور فاعل في الحرب في أفغانستان. وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن استفادة مزدوجة سعت الولايات المتحدة لتحقيقها، الأولى تتعلق بالأهداف المشتركة المباشرة تجاه التنظيمات المتشددة بالمنطقة والعمل على ضربها والقضاء عليها، خاصة تلك التي لها علاقة بتنظيم القاعدة. أما الاستفادة الثانية، فتتعلق بموافقة الهند الصينية وتفهمها للموقف الأمريكي الساعي لاجتذاب بعض القوى للتحالف، واستخدامها كعنصر ضغط لتحقيق هذا الهدف، بالإضافة للإعراب عن استعدادها للعب دور البديل. فضلا عن توظيف الأحداث في اتجاهات مختلفة، منها تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، ومكاسب إقليمية بموازنة موقفها مع المواقف الصينية. كذلك، سعت الولايات المتحدة إلى طمأنة الهند على مكانتها في استراتيجياتها تجاه المنطقة، من خلال إعطاء المزيد من الدعم للتعاون الأمني والعسكري، وهو ما صرح به الجنرال دينيس بلير، قائد القوات الأمريكية في المحيط الهندي - خلال زيارته للهند - لبحث سبل استئناف المناورات العسكرية الأمريكية.(٢)

في حين استند الموقف الإندونيسي إلى شقين، الأول يتعلق بدواعي مساندة الحليف الأمريكي، والثاني تلخصه متطلبات تهدئة جماعات القوى الإسلامية. وما بين الشقين، أخذ الموقف الإندونيسي في التطور بما يواكب تطور الأحداث والعمليات العسكرية الأمريكية في الفلبين، بحيث جاء أقرب إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية التي تدعم المبادرة الدولية ضد الإرهاب وتطالب بمكافحته، في الوقت نفسه تتخوف من تداعياتها. لا سيما وأن بعض الاتجاهات الغربية في الولايات المتحدة تطرحها على أرضية دينية وثقافية. فكان الخيار الإندونيسي حاسما باتجاه ما يمكن تسميته بالتأييد السلبي للموقف الأمريكي، خاصة استبعاد الانضمام الفعلي للأعمال العسكرية، إلى جانب تطوير أساليب العمل على المستوى الداخلي لاستيعاب الجماهير الغاضبة ما بين التهديد باتخاذ إجراءات قمعية، وتأكيد المصالح العليا لإندونيسيا، الأمر الذي تجلى في زيارة الرئيسة ميجاواتي للولايات المتحدة بعد نحو أسبوع من الهجمات التي تعرضت لها أمريكا، حيث أثمرت الزيارة على الإعلان عن تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتشجيع التبادل التجاري والاستثمارات، ولا سيما في قطاع الوقود، ومائة مليون على شكل امتيازات تجارية، كما تم الإعلان عن تقديم ١٠ ملايين دولار من المساعدات للاجئين في جزر الملوك التي تشهد نزاعا بين المسلمين والمسيحيين، إلى جانب خمسة ملايين لإقليم أتشيه، حيث تجري أعمال عنف انفصالية، بالإضافة إلى وعد الرئيس الأمريكي بالتدخل لدى الكونجرس من أجل تخصيص مساعدة بقيمة ١٣٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٢.

وكان لتعدد الأطراف الدولية في التحالف الذي بنته الولايات المتحدة أثر واضح في تعدد الرؤى والمصالح التي لا تتطابق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية. ولذا، فقد سعت العديد من الأطراف - لتجاوز معادلة التوازن بين الموقف من مكافحة الإرهاب وسياسات حصاره من جانب، ومساندة الموقف الأمريكي من جانب آخر - إلى محاولة جني ثمار هذا الموقف المتوازن، وفقا لرؤية ومصالح كل طرف لدوره في المنطقة الآسيوية، وهو ما يعني تجاوز الاتفاق على الأهداف المشتركة التي شهدتها المرحلة السابقة على العمليات العسكرية وفي أثنائها.

وتشير الصورة الواقعية في المنطقة إلى تعقيدات متشابكة لمصالح الأطراف المختلفة بالمنطقة، وأن هناك مجموعة من المستجدات التي فرضتها أحداث سبتمبر والعمليات العسكرية التي شهدتها الفلبين على شبكة التفاعلات والمصالح التي يصعب تجاوزها، وبالتالي يبقى الحديث عن أي استراتيجية أمريكية جديدة تجاه المنطقة مرتبطا بمجموعة من المحددات المستقبلية. وفي هذا الإطار، يمكن رصد بعض هذه المحددات فيما يلي:

- إن الاستناد إلى توازن القوى السائد حاليا بين القوى الاجتماعية لبعض الدول وتجاوز بعض القوى الأخرى يمثل عنصر تهديد لمسار أي تسوية مستقبلية، وبالتالي استمرار الصراعات الإقليمية والداخلية.

- المساندة الكورية تبرز كواحدة من البؤر الساخنة التي تهدد من المنطقة، وبالتالي يصعب تجاوزها في أي مرحلة قادمة.

- انضمام الصين للتحالف الدولي المناهض للإرهاب، وإن كان يفرض مستجدا آخر إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة، إلا أن طبيعة وكبر عدد الدول المشاركة في التحالف قد فرضا بدورهما أنماطا جديدة من التفاعلات التي من شأنها أن تثير حالة من الترقب الصيني لأي دور سياسي - عسكري لليابان في منطقة الآسيان، كما أنها تترقب التطور الإيجابي للعلاقات الأمريكية الهندية، وكذلك

التقارب الروسي الأمريكي، ومدلول ذلك وانعكاسه على دور الولايات المتحدة في المنطقة، الأمر الذي يربط سيناريو المستقبل الخاص بتطور العلاقات بحدود واستمرار الحرص الأمريكي على مراعاة المصالح والدور الصيني في المنطقة، وموقفها من نظام الدرع الصاروخية الذي تتبناه الولايات المتحدة، وترى فيه الصين مجالا لسباق التسلح.

المحددات السابقة سوف ترسم - إلى حد كبير - شكل التحرك الأمريكي في المرحلة المقبلة، وكذا مستوى الوجود الأمريكي بالمنطقة، كما أن استمرا الصيغة التحالفية القائمة حاليا سوف يرتبط أيضا بقدرة الولايات المتحدة على استمرار الموازنة بين الأهداف المختلفة لأطراف التحالف، الأمر الذي يزيد من صعوبة وتعقد الصورة المستقبلية. فهل يمكن أن تستمر سياسة الاحتواء الأمريكي للدور الصيني، أو الوصول إلى نوع من التفاهم الاستراتيجي بين القوى الإقليمية الكبرى، كما أن الوجود العسكري الأمريكي المباشر بمنطقة الآسيان لا يمثل أحد عناصر الاستراتيجية الأمريكية التي ستستند إلى ركائز النفوذ والاستقطاب لأطراف إقليمية وشبكة التحالفات بالمنطقة.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن القول إن هذه المهمة من حيث كونها استراتيجية، ومن حيث كونها تأتي تحت المسمى الإعلامي "مكافحة الإرهاب" وتصفية شبكته وقواعده، قد وضعت كل دول العالم أمام أضخم معادلة ابتزاز ومساومة في التاريخ: يعني إما مع أمريكا وإما مع الإرهاب.

بالفعل، هناك مبرر منطقي يدفع إلى إثارة هذه التساؤلات وغيرها، إنه ذلك المتمثل في تلك "الإعلانات" الأمريكية والبريطانية بشأن الحرب "اللامتوازنة" حسب الاصطلاح الشائع الآن، يعني الحديث عن أن الحرب طويلة ويمكن أن تستمر لسنوات. إذن، ما هي أهداف الحملة العسكرية الأمريكية بالمنطقة الآسيوية تحت اسم محاربة الإرهاب بل ما هي الأبعاد الاستراتيجية لهذه الحملة الأبعاد التي تستوجب حربا "طويلة" يمكن أن تستمر لسنوات الأبعاد التي تتجاوز في عمقها ذلك الجواب الصوري الذي تريده وسائل الإعلام الغربية أي " مكافحة الإرهاب.(٣)

لعل المتتبع لما يجري لا بد أن يلاحظ أن التحركات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن تشير إلى معالم وسيناريوهات جديدة، بدأت ترسم ملامحها لإعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية في العالم، الذي تعاصره، وتحديدا في المنطقة الآسيوية، وهي المنطقة التي يبدو أنها سوف تستقطب نوعا من الصراع الدولي خلال المرحلة المقبلة.

وفيما يبدو، فإن الملامح إياها سوف تنتج عن قوة دفع أمريكية، هيأت لها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الفرصة الذهبية لبدء اشتغالها. وقوة الدفع تلك تمحورت حول استهداف محدد التمركز في آسيا، وهو الاستهداف الذي تلاقت عنده رؤيتان اثنتان لأهم المفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

فمن جانب، هناك أندور مارشال الذي يعد من أهم العاملين في مركز دراسات البنتاجون، وهو الذي أعد معظم التقارير التي تقترح التركيز على آسيا - كخطر مستقبلي - "بدل الاستمرار في التمركز على اوروبا، خصوصا أن الاتحاد السوفيتي قد سقط. وهو يعتقد أنه : "حتى عام ٢٠٢٥، سوف تبرز في آسيا أربع قوى كبرى، هي: الصين، والهند، وروسيا، واليابان، فكل هذه القوى مرشحة لأن تنافس أمريكا في منطقة الباسيفيك عموما والمنطقة الآسيوية على وجه الخصوص، خاصة أن جل هذه الدول تمتلك أسلحة نووية حسب الاعتقاد الأمريكي، بناء على أن تحديد المنافس المحتمل، وتغيير ميدان الصراع يحتمان العمل على تعديل الوسيلة. ويؤكد مارشال أن : " السلاح الذي يصلح في أوربا لا يصلح في آسيا . وبناء على هذا التأكيد، يرى أن الأمر يتطلب إيجاد الأسلحة المناسبة لخوض الحرب هناك"

ومن جانب آخر، هناك دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأسبق في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وهو أولا من حدد المخاطر المستقبلية على الولايات المتحدة من أسلحة الدمار الشامل. ولهذا، لم تكن مصادفة أن يكون هو من ترأس لجنة الدرع الواقية الصاروخية. وتستند رؤية رامسفيلد إلى أنه "مع الانتشار السريع لأسلحة الدمار الشامل، ماذا يمنع أية دولة من إطلاق صواريخ على الولايات المتحدة.

٢- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي :

يعتبر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق هو المسئول الأول في الإدارة الأمريكية عن صياغة استراتيجية جديدة تحقق الغايات والأهداف القومية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين من جهة، وفي الوقت نفسه تقضي على السلبيات الأمنية والدفاعية التي كشفت عنها أحداث ١١ سبتمبر وما قبلها وما بعدها من جهة أخرى، وعبر عدد من المقالات التي كتبها رامسفيلد عن وجهة نظره فيما ينبغي على الولايات المتحدة أن تتبعه تحقيقا لهذه الأهداف تأمين المستقبل القريب حفاظا على أمنها القومي في أبعاده الشاملة، ولتحقيق غاياتها وأهدافها القومية في المديين المتوسط والبعيد.

ولأن التحدي الماثل أمام الأمن القومي الأمريكي يكمن أساسا في الدفاع عن المدن الأمريكية وأراضي الدول الحليفة والصديقة، وقواعد القوات الأمريكية في الخارج، وفي تأمين القدرات الفضائية وشبكات الكمبيوتر ضد أشكال جديدة من الهجوم، في الوقت نفسه الذي يتعين فيه على الولايات المتحدة أن ترسل قواتها إلى مسافات بعيدة في العالم لقتال أعداء جدد - فإن ذلك سيتطلب وجود قوات مشتركة مدمجة بالكامل وقابلة للتحرك بسعة، والوصول إلى ساحات قتال بعيدة والانتشار فيها في أزمنة قياسية، وبحيث تكون قادرة على التعاون مع القوات الجوية والبحرية الأمريكية بفاعلية من أجل سرعة ضرب العدو وتدميره.

وهو ما سيقتضي حتمية إجراء تحسينات ملموسة في مجال الاستخبارات، وأنظمة تسليح هجومية دقيقة وبعيدة المدى وذات قدرات تدميرية هائلة، بالإضافة إلى منصات بحرية للمساعدة في مواجهة قدرات العدو التي تمنع من الوصول إلى أراضيه.(٤)

لذلك، كان الهدف الاستراتيجي لأجهزة الأمن الأمريكية لا يتمثل فقط في خوض المعارك وكسبها، وإنما في منع حدوثها أصلا. ومن أجل ذلك، نسعى لإيجاد طرق للتأثير على عمليات صنع القرار السياسي لدى الأعداء المحتملين، وردعهم، لا عن

استخدام الأسلحة الحالية فحسب، وإنما أيضا عن بناء وتطوير أسلحة جديدة خطيرة في المقام الأول، خاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل. كما أن وجود البحرية الأمريكية على المستوى الحالي من القوة والتفوق الكمي والنوعي على سائر بحريات دول العالم قد أدى إلى تثبيط همم الدول الأخرى عن الاستثمار في بناء أسلحة بحرية منافسة. كذلك، فإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تسعى إلى تطوير أنظمة تسليح جديدة، يؤدي مجرد حيازتها إلى تثبيط همم الخصوم عن المنافسة. ويدخل في هذا الإطار نشر النظام الدفاعي الصاروخي الوطني (NMD) National Missile Defense، والأنظمة الأخرى للدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات (TMD) Theatre Missible Defence، حيث تردع هذه الأنظمة الدفاعية الخصوم عن تطوير قدرات صاروخية، لأنها ستفقد فعاليتها في مواجهة الدفاعات الصاروخية الأمريكية، خاصة عندما تدعم هذه الدفاعات الأمريكية بأنظمة رصد فضائية مثل نظام (FIA) Future Imag Architectare الذي يعتمد على نشر ٢٤ قمرا صناعيا للتجسس البصري والسمعي، تدور في مدارات عالية ومنخفضة، وقادرة على الدخول إلى أي مكان في العالم لتسجيل ما يجرى فيه بالصوت والصورة، إذا ما سجلت أجهزة التصنت تداول أحاديث تتعلق بمسائل تهم الأمن القومي الأمريكي، مبرمج عليها أجهزة الكمبيوتر المزودة بها هذه الأقمار. هذا بالإضافة إلى ما أنجزته مؤسسات البحث والتطوير في الولايات المتحدة من أسلحة وذخائر ذكية جديدة ذات فاعلية في اختراق التحصينات الجبلية.(٥)

وبالإضافة إلى هذه القدرات الجديدة، فإن عملية التحويل التي تتم في الجيش الأمريكي تدعو إلى إعادة التوازن للقوات والقدرات الحالية، وذلك عن طريق إضافة المزيد مما يصفه البنتاجون بالقدرات قليلة الكثافة، وعالية الطلب، من ذلك زيادة الاعتماد على الطائرات بدون طيار للقيام بمهام الاستطلاع والقيادة والسيطرة، وتحويلها إلى أسلحة، بتحميلها شحنات متفجرة وتوجيهها ضد مواقع الخصم الدفاعية، كذلك تكثيف القدرات الدفاعية في مجال الاستطلاع والإنذار الكيميائي والبيولوجي والوقاية والتطهير ضدهما، إلى جانب تدعيم القوات الخاصة على المستويين الكمي والنوعي، لا سيما في مجال وسائل النقل والقتال لأهمية الدور الذي تقوم به هذه القوات في إجراء عمليات حاسمة ضد مركز تجمع الإرهابيين وأماكن عملياتهم. وهو ما يتطلب إعادة التوازن بشكل عام في القوات الأمريكية من خلال تغيير أوجه الإنفاق الدفاعي، وإعادة التوازن بين القدرات المأهولة وغير المأهولة، وأنظمة التصويت والمحاسبات، والأنظمة الضعيفة والأنظمة القوية، مع تحقيق هذه التحولات. ولكن يمكن المساعدة في ذلك من خلال تقليص بنود الإنفاق الدفاعي في مجالات لم تعد تحتل الأولويات التي كانت في الماضي، مثل تخفيض حجم المخزون من الأسلحة غير الضرورية حالا، كالدبابات، حيث لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى حجم ضخم منها بعد تقلص التهديد الناجم عن الحجم الضخم من الدبابات السوفيتية، كما لم تعد الولايات المتحدة في حاجة أيضا إلى الاف الرءوس النووية التي كانت لديها إبان فترة الحرب الباردة، خاصة ان مثل هذه الأسلحة لا تردع المنظمات الإرهابية، التي تعتبر العدو الرئيسي للولايات المتحدة حاليا.

أما منظومة استراتيجية الردع الجديدة بعد تخفيض حجم الرءوس النووية الهجومية، فإنها تنهض على تطوير أنظمة هجومية ودفاعية تقليدية، ومجموعة من الدفاعات الصاروخية، والصواريخ الفضائية والدفاع الإليكتروني.(٦)

ومع الاستفادة من دروس الحرب الأخيرة، سواء في الخليج أو البلقان أو أفغانستان، فإنه ينبغي - في الرؤية الأمريكية - ألا تؤخذ هذه الحروب كنمط متكرر بنفس الأسلحة والأساليب مستقبلا، فإن هذا اكبر خطأ يمكن أن تقع فيه الاستراتيجية الدفاعية. فلكل حرب ظروفها السياسية والجغرافية والعسكرية الخاصة بها، والتي تختلف بها عن سواها، وعما سيجري في المستقبل، خاصة أن الخصوم يطورون بدورهم أسلحتهم وتفكيرهم وأساليبهم في ضوء ما يدركونه من دروس مستفادة من هذه الحروب. ولعل أبرز هذه الدروس:

- زيادة قدرة القوات على التواصل في العمليات الهجومية والدفاعية دون توقف.

- التعاون مع الدول المختلفة، مع إتاحة المجال أمام كل دولة لكي تمدد حجم وشكل المساعدات التي تقدر عليها.

- الاستفادة من التحالفات الطوعية.

- تبليغ رسالة ردعية إلى العدو بأن الولايات المتحدة لا تستبعد أي وسيلة قتال تقليدية في دفاعها عن مصالحها، بما في ذلك القوات البرية والنووية، وذلك من أجل إلحاق الهزيمة بالعدو.

ومع وضع الدروس السابقة في الاعتبار، فإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة قررت الابتعاد عن تركيبة الاستعداد لخوض حربين كبيرتين.

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة، ورغم أن ما تنفقه الولايات المتحدة على الشئون الدفاعية يعادل أربعة أضعاف ما تنفقه الدول الأوروبية مجتمعة، فإن البنتاجون سيكون بحاجة إلى زيادة موازنته الدفاعية بنحو ٥٠ مليار دولار سنويا، ولمدة عشر سنوات على الأقل، حتى يتمكن من تغطية نفقات برنامجه التسليحي المتطور.

الآليات المشتركة بين القوى الاسيوية والولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب :

بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب، عمدت كل دول العالم - التي تتماشى مع السياسة الأمريكية - إلى الانخراط في هذا الإطار الجديد وإعلان تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار، فإن دول المنطقة الأسيوية هي الأخرى سارت في هذا الاتجاه، وقامت بمجموعة من الجهود الفردية وذلك لإبداء أكبر قدر ممكن من التفاعل الإيجابي مع الحملة الأمريكية ضد الإرهاب. ورغم ذلك، فإن دول المنطقة حاولت تفعيل جهودها الإقليمية للتعامل مع قضية الإرهاب. وفي هذا الإطار، عملت على السير في مسارين للتعامل مع هذه القضية، يتجلى الأول في توقيع اتفاق إقليمي يركز على معالجة قضية الإرهاب، وهذه الاتفاقيات تشمل الاتفاقيات الثنائية، وكذا البيانات الصادرة عن القمم والمؤتمرات الاقليمية، وذلك لتفعيل دور هذه

الأخيرة. أما المسار الثاني، فيتجلى في الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي المباشر بالمنطقة، وكذا الإجراءات المباشرة من قبل حكومات المنطقة.

١ - الاعتماد على الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب :

بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب مباشرة، سعت معظم الدول الآسيوية خاصة الدول الرئيسية كإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، ودول الخليج، إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وذلك في عدة مجالات تهم التشاور وتبادل المعلومات، والعمل على إضفاء الطابع الرسمي على عمليات تبادل الإرهابيين، خاصة أن المنطقة تعج بمجموعة من الحركات الإرهابية التي تهدد المصالح الأمريكية. وفي واقع الأمر، فإن هناك مجموعة من الدوافع المشتركة بين دول المنطقة، دفعت بها إلى وضع مثل هذه الاتفاقيات. ولعل أهم هذه الدوافع سعي دول المنطقة إلى إبداء القدر الكافي للتفاعل إيجابيا مع الحملة الأمريكية المضادة.

ورغم أن الدول الآسيوية عملت على وضع مجموعة من الاتفاقيات لمكافحة الإرهاب إرضاء للولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الاتفاقيات اعترضتها مجموعة من التعقيدات التي جعلت هذه الاتفاقيات غير كافية، لتعمل على تفعيل الإطار الإقليمي في مواجهة قضية الإرهاب بالمنطقة. فمن ناحية، فإن الاتفاقيات الإقليمية لم ترق إلى مستوى المعاهدات الإقليمية، حيث إن جل الاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها تجنبت استخدام مفهوم المعاهدة، وذلك بالاعتماد على مدلولات ومفاهيم عسكرية رسمية تعطي طابع القوة والإلزام. ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاق - وكسائر الترتيبات الإقليمية الآسيوية - يقوم على مفهوم التوافق العام وليس الإلزام القانوني. إلا أن الأهم من ذلك هو تفاوت حسابات دول المنطقة بشأن الاتفاق المعني. فإذا كانت إندونيسيا تميل إلى التعامل مع الاتفاق، باعتباره فرصة لتحجيم المعارضة الإسلامية خاصة "حزب ماليزيا الإسلامي"، فإن الموقف الإندونيسي لا يزال محكوما بالتركيبة الراهنة للنخبة السياسية الحاكمة، والسعي إلى استبعاد القوى الإسلامية المعتدلة من أي جهود دولية أو إقليمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

ومن جهة أخرى، فإن الفلبين تركز بالأساس على ضمان استمرار تدفق المساعدات الخارجية اللازمة لاستمرار عملية التنمية، وفي مقدمتها المساعدات الأمريكية.

وقد سعت رابطة الآسيان إلى تفعيل دورها في مجال مكافحة الإرهاب، حيث احتلت قضية الإرهاب موقعا كبيرا على اجتماعات الآسيان سواء تلك التي تم اتخاذها من خلال البيانات الختامية للقمم الرئيسية، أو تلك المتخذة من طرف الاجتماعات الوزارية. ومن ناحية أخرى، فإن تزايد الأهمية النسبية لقضية الإرهاب على أجندة عمل الرابطة لا يعدو كونه جزءا من عملية تكييف الترتيبات الإقليمية مع مرحلة ما بعد سبتمبر والتي ركزت على تطوير أجندة عمل العديد من الترتيبات والإقليمية في الاتجاه نحو إعطاء قضية الإرهاب أولوية متزايدة. ولم يقتصر الأمر على بيانات الآسيان بل تعداها إلى المنتديات الأخرى التي شاركت فيها الآسيان، مثل منتدى أبيك والمحفل الإقليمي للآسيان، وكذا المؤتمرات التي شهدتها المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

إن الجهود التي قامت بها الآسيان، سواء من خلال التشاور الإقليمية أو القمم الرئيسية للرابطة، شكلت في معظمها مؤشرات مهمة تبرهن على أن الآسيان تقوم بدور فاعل في مواجهة الإرهاب في منطقة جنوب شرق آسيا. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تطوير علاقة أكثر وضوحا، والزاما في الوقت نفسه، مع الآسيان فيما يتعلق بدورها في مكافحة الإرهاب في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال عقد اتفاق مع الرابطة في إطار سعي الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة أجندة الترتيبات الإقليمية وطبيعتها، وذلك بهدف ربطها بالاستراتيجية الأمريكية في تلك المرحلة.

٢- الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي والإجراءات المباشرة :

نظرا لاختلاف طبيعة مسرح الحرب ضد الإرهاب في المنطقة الآسيوية، خاصة منطقة الخليج والشرق الأقصى، مقارنة بحالة أفغانستان، فضلا عن المستوى الملحوظ من التعاون الذي أبدته الحكومات والنظم السياسية، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى تطوير آليات مختلفة للحرب ضد الإرهاب.

بدأ التدخل الأمريكي للحرب ضد الإرهاب من الفلبين، حيث كانت حركة "أبو سياف" هي أول المستهدفين من هذه الحرب. وقد تمثل الدور الرئيسي للولايات المتحدة في تدريب عناصر ووحدات فلبينية وطنية على الأراضي الفلبينية، وذلك لمواجهة هذه الجماعة، والعمل على تصفيتها، وتقديم المشورة والمساعدة في وضع الخطوط الهجومية والتكتيكية، فضلا عن توفير المعدات والأسلحة اللازمة التي تتناسب مع هذا النوع من العمليات. وعلى الرغم من الوجود المباشر لعناصر من القوات العسكرية الأمريكية في الفلبين، فقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه العمليات فلبينية بالأساس، سواء فيما يتعلق بالقيادة أو التنفيذ العملياتي، وأن دور العناصر الأمريكية يقتصر على توفير الدعم الفني من خلال عمليات تدريب العناصر الفلبينية وتقديم المشورة.

أما فيما يتعلق بالمدى الزمني لمثل هذه العمليات، فإنه على الرغم من صعوبة التوصل إلى مدى زمني في ضوء خبرات التواجد العسكري الأجنبي المباشر على أراضي دول أخرى، وإعلان قائد القوات الأمريكية في منطقة الباسيفيك على أنها قد تمتد لشهور دون أن تصل إلى سنوات، إلا أن مداها الزمني يعتمد بشكل رئيسي على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية واحتمالات توسعها تشمل قوى أخرى.

وقد يذهب البعض وخاصة المحللين السياسيين إلى تفسير قبول هذا المستوى المتقدم من التعاون المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يمر منها الفلبين حيث عرفت هذه الدولة عدة اضطرابات اقتصادية خاصة مع الأزمة المالية لمنطقة جنوب شرق آسيا لسنة ١٩٩٧ والتي عرفت فيها هذه الدول ومنها الفلبين درجة كبيرة من التفاهم سواء على مستوى الإنتاج أو المجالات الأخرى، حيث ارتفعت الديون الخارجية والتي وصلت حوالي ٥٠ مليار دولار أمريكي. وقد استطاعت الفلبين بالفعل الحصول على مساعدات أمريكية اقتصادية وعسكرية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الوعود من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في مجال جدولة الديون

وحقيقة الأمر، فإنه على الرغم من أن الدستور الفلبيني يمنع أي قوة أجنبية من القيام بعمليات داخل الأراضي الفلبينية، إلا أن هناك تعاونا بين الولايات المتحدة والفلبين منذ عام ١٩٨١، وذلك من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة.

وفي فبراير ٢٠٠٥، شارك ما يقرب من ٣٠٠ جندي أمريكي مع نحو ٦٥٠ جندي فلبيني في مناورات مشتركة اتخذت اسم "باليكتان" وذلك في مقاطعة "كيوزن" الفلبينية.

ومن ٢٥ يونيو وحتى ١٨ يوليو ٢٠٠٥، شاركت وحدات من قوات المارينز الأمريكية مع نحو ٤٠٠ من رجال المارينز الفلبينيين في تدريبات مشتركة لتطوير الأداء على مكافحة الإرهاب.

الأكثر من ذلك أن يتم النظر للانخراط الأمريكي في الفلبين باعتباره جزءا من الحرب الأمريكية على الإرهاب في جنوب شرق آسيا، حيث يعتقد بعض المسئولين الأمريكيين أن ثمة علاقة وثيقة بين جماعة "أبو سياف" زعيم جبهة "مورو الإسلامية التحررية" والجماعة الإسلامية التي تعمل في إندونيسيا.

ومن الأمثلة الأخرى للتعاون الآسيوي الأمريكي في محاربة الإرهاب ما قدمته إندونيسيا وماليزيا، والتي يصعب فيهما تطبيق النموذج الفلبيني نظرا لسيطرة الأغلبيات الإسلامية على مجتمعات هاتين الدولتين، خاصة إندونيسيا التي تعتبر أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان، رغم وجود بعض التكوينات الدينية الأخرى، سواء المسيحية أو البوذية إلى غير ذلك، الأمر الذي أوجد معارضة شديدة لدى تلك المجتمعات وحكوماتها للوجود العسكري الأمريكي. غير أن العامل الأهم يتمثل في طبيعة النظم السياسية نفسها، فمثلا في حالة إندونيسيا، نجد النظام السياسي يتسم بوجود تيار إسلامي قوي يعد جزءا من التفاعلات السياسية الرسمية.

كما أن النسبة الغالبة من هذا التيار لا تزال تقوم على قبول قيم الديموقراطية والليبرالية، والفصل بين الدين والدولة، ورفض الأفكار الخاصة بإقامة دولة إسلامية على غرا النموذج الإيراني. ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، يلاحظ أيضا أنه على الرغم من الانتقادات التي وجهها هذا التيار إلى السياسة الأمريكية، إلا أنها لم تنتقل إلى الدعوة إلى قطع العلاقات الإندونيسية مع الولايات المتحدة.

ومن ناحية ثالثة، تعد بعض التنظيمات الإسلامية جزءا من النظام السياسي في ضوء اتجاه الجيش في إندونيسيا إلى إيجاد عدد كبير من الميليشيات والجماعات الإسلامية شبه العسكرية كآلية لضمان سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وضبط حالة التفكك في المجتمع. ويقدر إجمالي عدد تلك الميليشيات والوحدات الدينية شبه العسكرية بنحو ١,٥ مليون عضو تعتمد في تمويلها على الجيش، والتي تقتطع الأموال المخصصة لها من الميزانية، حيث بلغ إجمالي الدعم المالي الذي حصلت عليه جماعة عسكرية - الجهاد بمفردها - من الجيش نحو ٩,٣ مليون دولار. وفي هذا الإطار، يعارض الجيش في إندونيسيا استهداف تلك الوحدات أو وضعها على مذكرات الحرب ضد الإرهاب.

وفضلا عن تلك التعقيدات، فإن القوانين الأمريكية الداخلية نفسها لا تزال تحول دون استفادة الجيش من برامج التدريب العسكري الأمريكية بسبب الاتهامات الأمريكية الموجهة إلى الجيش بالمشاركة في المذابح التي عرفتها منطقة تيمور الشرقية، رغم استقلال هذا الإقليم. فرغم نجاح النموذج الفلبيني في مواجهة جماعة "أبو سياف"، فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفضيل الاعتماد على الإجراءات المباشرة من جانب الحكومات الوطنية لعدد من دول المنطقة لمعالجة قضية الإرهاب، والاكتفاء بتقديم الدعم المالي والفني اللازم لوفاء تلك الحكومات بالتزاماتها حيال محاربة الإرهاب في المنطقة

الهوامش :

١- أيمن السيد عبد الوهاب "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية: الصين، اليابان، الهند، باكستان، وإندونيسيا"، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٨٠-٨٤.

٢- يرى العديد من الباحثين ان هذه السياسة تستند إلى مجموعة من المحددات ترسم إلى حد كبير التحرك الأمريكي، وكذا مستوى الوجود الأمريكي في منطقة الباسيفيك والمحيط الهندي.

٣- د. عبد الواحد الناصر "العلاقات الدولية الراهنة"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة ٢٠٠٢، ص٥٢-٦٢.

٤- حسب مجموعة من الباحثين، فإن النقطة المهمة والتي لم تبال بها أمريكا، ولن تستطيع لإيقاف زحفها، تتجلى في غياب الآلية الفعالة لدى الولايات المتحدة في التعامل مع حقائق التهديدات والمخاطر التي كان يتعرض لها العالم من قبل الجماعات الإرهابية، والتي تم احتضانها من بعض الدول تحت دعاوى اللجوء السياسي.

٥- تم استخدام مثل هذه الدخائر في الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، خاصة معركة تورابورا. انظر في هذا الإطار: محمد عبد السلام "الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة"، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٢٠٢ وما بعدها.

٦- ويذهب الكثيرون إلى أن سرعة الأسلحة النووية وقوتها التدميرية تجيز ممارسة الدفاع الوقائي، لأنه لا يمكن أن نطلب من الدول التي تمتلك الصواريخ والأسلحة الهيدروجينية أن تنتظر وقوع العدوان المسلح عليها، حتى يسمح لها بالدفاع عن نفسها. لمزيد من التفاصيل، انظر عبد الواحد الناصر "الإرهاب وعدم المشروعية في العلاقات الدولية"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ص ١٨٤-١٨٥.

الحرب على الإرهاب .. كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان

■ سالى سامى البيومى *

"افضل استراتيجية - بل الاستراتيجية الوحيدة - لعزل وهزيمة الإرهاب هى عن طريق احترام حقوق الإنسان، وتشجيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية، مع تأييد سلطة حكم القانون".

سرجيو دى ميللو، أمام لجنة مكافحة الإرهاب، أكتوبر ٢٠٠٢.

جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتغير مسار العالم ولتعلن مرحلة جديدة للعلاقات الدولية، حيث اعتبرها الرئيس الأمريكى جورج بوش هجمة على روح وقلب العالم المتحضر، وأعلن الحرب على كل من يصدر الإرهاب، والحكومات التى تحمى الجماعات الإرهابية(١). ومنذ ذلك الحين، فقد تحول شعار "الحرب على الإرهاب" إلى مبرر لانتهاك القانون الدولى ومبادئ حقوق الإنسان من قبل العديد من الدول، حتى الدول الغربية التى تفخر بدفاعها عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

واتفق المدافعون عن حقوق الإنسان على أن بعض اجراءات مكافحة الإرهاب تهدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن هذه الاجراءات التى تبنتها العديد من الدول: الحبس الإدارى بدون مراجعة قضائية والحبس الانفرادى المطول، ونقل وإعادة وتسليم ومنع دخول وطرد أفراد قد يتم تعذيبهم، وتبنى تعريف فضفاض لمصطلح "الإرهاب" و"الجماعات الإرهابية" الذى قد يؤدى إلى تجريم بعض الحريات الأساسية، وإزالة الإجراءات الوقائية التى تمنع التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللا إنسانية، وتبنى اجراءات تعيق الحق فى محاكمة عادلة وحق التجمع السلمى، وحق اللجوء ومبدأ عدم التمييز(٢).

وتتبدى أهمية الحريات الأساسية، مثل حرية الصحافة، فى الدور الذى لعبته الصحف الأمريكية فى فضح الممارسات التى تقوم بها الإدارة الأمريكية ضد المشتبه فيهم والمعتقلين. فعلى سبيل المثال، فقد أثيرت فضيحة سجن أبو غريب فى مقال نشر فى جريدة النيو يوركر منتصف عام ٢٠٠٤، أثار بعدها سلسلة من التحقيقات فى هذه الانتهاكات التى أدانها العالم بأكمله. وقد استمرت هذه الصحف فى فضح سياسات وممارسات الإدارة الأمريكية، فقامت "الواشنطن بوست" بنشر تقرير فى ٢ نوفمبر ٢٠٠٥ يكشف عن شبكة سجون سرية فى دول مختلفة، من ضمنها دول أوروبية يحتجز فيها ما يقرب من مائة شخص بدعوى ارتباطهم بجماعات إرهابية. وأضافت الجريدة ان المعتقلين محتجزون فى ظروف تبعد كل البعد عن المعايير الدولية لمعاملة السجناء والمحتجزين، حيث يفتقد السجناء أى حقوق قانونية، ومحتجزون فى عزلة تامة عن العالم فى زنزانات مظلمة، بعضها مبنى تحت الأرض. هذا بالإضافة إلى نقل بعض المتهمين إلى دول أخرى تشتهر بممارسة التعذيب للتحقيق معهم(٣).

وفى ضوء ما ورد من وجود سجون سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بدول أوروبية، بدأ البرلمان الاوروبى تحقيقا، خرج عنه تقرير -بعد سبعة أشهر من التحقيق- فى ٧ يونيو ٢٠٠٦ يتهم ١٤ دولة أوروبية بالتواطؤ

(*) باحثة بمجلة السياسة الدولية

بشكل مباشر وغير مباشر مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لاحتجاز الافراد في سجون سرية أو نقلهم بشكل جبري وغير شرعي لدول أخرى(٤). فأكد ديك مارتي، كاتب التقرير وهو مشرع سويسري -بعد فحص صور أقمار صناعية، والاستماع لشهادات السجناء الذين يدعون اختطافهم ومراجعة سجلات رحلات الطيران- أن إسبانيا وتركيا وألمانيا وقبرص وفرت نقاط البدء staging posts لعمليات النقل الجبري rendition، وكانت بريطانيا والبرتغال وايرلندا واليونان أماكن عبور stop off points. أما ايطاليا والسويد وماسيدونيا والبوسنة، فسمحت باختطاف أفراد من على أراضيها. وتظل اخطر الاتهامات موجهة لبولندا ورومانيا لوجود أدلة كافية على وجود سجون سرية تابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية(٥). واعتمد المجلس الأوروبي التقرير في ٢٧ يونيو ٢٠٠٦، وأصدر قرارا ينادي الدول الأوروبية بوضع اجراءات واضحة فيما يخص العمليات الاستخبارية الأجنبية، ومراجعة الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة، حتى تكون في اطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان(٦).

وقد اعتبرت بعض الحكومات هذا التقرير تقريرا كاذبا. فرد رئيس الوزراء البولندي قائلا: ان التقرير مسئ لسمعة البلد دون الاعتماد على أي معلومات أكيدة(٧). ونفت الحكومة البريطانية علمها بأي سجون سرية(٨). وفي الوقت نفسه، انتقدت الحكومة الأمريكية التقرير بشدة قائلة إن التقرير ملئ بالمزاعم، ولم يكن لديه إلا القليل من الوقائع(٩). إلا ان اعتراف الرئيس الأمريكي في ٦ سبتمبر ٢٠٠٦ بوجود هذه السجون يؤكد صحة هذا التقرير، وكذب كل من ادعى عدم وجودها.

وقد نفى الرئيس بوش اى ممارسة للتعذيب، مؤكدا أن الأساليب التي تم استخدامها هي أساليب آمنة وشرعية وضرورية، حيث منعت حدوث عمليات عديدة وساعدت في القبض على متهمين آخرين(١٠). بيد أن شهادات العديد من الذين تم اعتقالهم، مثل خالد المصري، تؤكد عكس ذلك. فقد تم اعتقاله في أواخر عام ٢٠٠٣ عند الحدود بين صربيا وماسيدونيا، وأخذ إلى فندق، حيث تم استجوابه لمدة ثلاثة اسابيع بزعم ارتباطه بمتطرفين اسلاميين. وفي اثناء احتجازه، حرم من الاتصال بالسفارة الالمانية أو بمحام أو بأسرته. وفي الوقت نفسه، طلب منه الاعتراف بأنه عضو بتنظيم القاعدة لكي تتم اعادته لالمانيا، ثم تم نقله إلى سجن في أفغانستان، حيث تم اعتقاله لمدة اربعة اشهر عومل فيها معاملة لا إنسانية، فقد جرى ايذاؤه بالضرب والحبس الانفرادي لفترات طويلة حتى مايو ٢٠٠٤. عندما تم نقله إلى البانيا، حيث تم اطلاق سراحه في مكان مجهول وطلب منه ان يسير دون أن ينظر خلفه حتى وجد طريقه إلى المانيا وبعد التحريات في اقواله، وجد تقرير البرلمان الاوروبي ادلة تثبت صحتها(١١). ولم يكن خالد المصري الضحية الوحيدة لهذه الممارسات، فقد تم نقل العديد من المعتقلين في هذه السجون السرية لدول أخرى تشتهر بممارسة التعذيب كأداة لاستجواب المتهمين، مثل حالة ماهر أرار ومحمود حبيب وبنيام محمد(١٢).

ومنذ الوهلة الأولى، عبر الخبراء المستقلون ومقررو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن قلقهم من تزايد التهديدات لحقوق الإنسان. وبينما ابدوا تفهمهم لضرورة مكافحة الإرهاب، إلا أنهم اعتبروا أن تزايد التشريعات والسياسات والممارسات التي تبنتها العديد من الدول، تحت مسمى الحرب على الإرهاب، والتي تقوض الحقوق المدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية، أمر مثير للقلق(١٣).

فقد أكدت لجنة حقوق الإنسان -في العديد من ملاحظاتها الختامية للتقارير الدورية التابعة للدول الأعضاء في مواثيق حقوق الإنسان -قلقها من التعريف المطاط لـ "جرائم الإرهاب" و"جماعات الإرهاب" والتشريعات الصادرة طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣، الذي يحث جميع الدول على تطبيق اجراءات فعالة في مكافحة الإرهاب والعمل على التعاون الدولي في هذا الصدد. (اصدر مجلس الأمن بعد ذلك القرار رقم ١٤٥٦ ليؤكد ان تلك الاجراءات يجب ان تكون في اطار القانون الدولي، خاصة تلك التشريعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان واللاجئين، بالإضافة إلى القانون الدولي الإنساني). وقد أشاروا إلى أن لهذه الإجراءات آثارا سلبية على مبادئ حقوق الإنسان، خاصة تلك المبادئ التي نصت عليها المادة ٤ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحظر التنازل عن حقوق معينة حتى في اثناء حالات الطوارئ. وينطبق ذلك بشكل خاص على حظر ممارسة التعذيب، حيث أكدت اللجنة أنه لا يوجد أي مبرر تحت أي ظروف لممارسة التعذيب(١٤).

وبشكل عام، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يوفر معادلة عادلة بين الاهتمام بالأمن القومي وحماية الحريات الأساسية التي تمت ترجمتها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فأغلب المواثيق الحقوقية الدولية تعطي مساحة لحالات الطوارئ، كما هو الحال مع المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ١٧ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادة ٢٧ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، ولكن هناك حقوقا يجب عدم الإخلال بها تحت أي ظرف كان، ومنها: الحق في الحياة وحرية الفكر والدين، والحماية من التعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة، ومبدأ الدقة وعدم الارتجاعية للقانون الجنائي.

وأضافت الملاحظة العامة رقم ٢٩ للجنة حقوق الإنسان

بعض الحقوق التى يجب ان تحترم، حتى فى ظل حالة الطوارئ، منها أن يعامل المحرومون من حريتهم معاملة انسانية وكريمة، وحظر الخطف وأخذ الرهائن والاعتقال غير المعلن، بالإضافة إلى النقل القسرى وغير الشرعى(١٥). أما الملاحظة العامة رقم ٢٨(١٦)، فقد نصت على أن الاحتجاز قبل المحاكمة يجب ان يعتمد على الاجراءات التى حددها القانون، وان أسباب الاحتجاز يجب ان تملى على المحتجز، وعلى القضاء مراقبة الاحتجاز كما تنص المادة ٩ (٢) و(٣) من العهد الدولى لحقوق الإنسان(١٧).

هذا، وقد أكدت جميع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان أن استمرار تعذيب ومعاملة المعتقلين معاملة غير انسانية يعتبر جريمة حرب بموجب المادة ١٣٠ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، وبموجب المادة ١٤٧ والمادة ٧٥ من البروتوكول الإضافى الأول لاتفاقيات جنيف الأربع، التى تعتبرها الولايات المتحدة جزءا من القانون الدولى العرفى(١٨)، والتى تحمى الأشخاص الذين فى قبضة أحد أطراف النزاع. وتنص المادة على معاملة هؤلاء الأشخاص معاملة انسانية فى كافة الأحوال دون تمييز. ومن الأفعال التى حظرتها المادة:

أ- ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو صحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية، وبوجه خاص:

١- القتل.

٢- التعذيب بشتى صوره، بدنيا كان أو عقليا.

٣- العقوبات البدنية.

٤- التشويه.

ب- انتهاك الكرامة الشخصية، وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره، والإكراه على الدعارة، وأية صورة من صور خدش الحياء.

ويحرم القانون الدولى لحقوق الإنسان، فى العديد من الاتفاقيات والمواثيق، التعذيب والمعاملة الغير الإنسانية، خاصة المادتين ٧ و١٠ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وهما اتفاقيتان تم تصديقهما من قبل الولايات المتحدة. هذا فضلا عن كون حظر التعذيب مبدأ أساسيا فى القانون الدولى العرفى، وبالتالى فعلى جميع الدول احترام حظر ممارسة التعذيب، حتى وان لم تكن هذه الدول طرفا فى اتفاقية تنص صراحة على هذا الحظر(١٩). وتعتبر ممارسة التعذيب الموسع جريمة ضد الإنسانية، طبقا للمادة ٥ من القانون الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

أما القانون الأمريكى، فينص صراحة فى العديد من تشريعاته على عدم تعذيب السجناء، فنجد ان قانون العدالة العسكرية ينص على محاكمة افراد الجيش محاكمة عسكرية لاساءة معاملة السجناء(٢٠)، وأيضا يجرم قانون جرائم الحرب (١٩٩٦) ممارسة جرائم الحرب المنصوص عليها فى اتفاقيات جنيف الأربع التى تنص فى المادة ٣ من كل اتفاقية على حظر المعاملة اللاانسانية والتعذيب(٢١). هذا فضلا عن القانون الفيدرالى لمناهضة التعذيب الذى ينص على محاكمة أى مواطن أمريكى خارج البلاد مارس التعذيب، ويمكن حبس هذا الفرد لمدة لا تزيد على ٢٠ عاما. وفى حال موت الضحية، يمكن الحكم بالإعدام أو السجن مدى الحياة(٢٢).

منذ اعلان الرئيس الأمريكى حربه على الإرهاب، أكد أن احد اسباب انتشار ظاهرة الإرهاب غياب الديمقراطية والعدالة فى العديد من الدول العربية والإسلامية. كما اكد - فى العديد من المناسبات- ان الحرب على الارهاب هى حرب من أجل القيم، واصر على أن الولايات المتحدة ستظل تدعم الكرامة الإنسانية(٢٣). وفى السنوات الماضية، شهدنا خروج العديد من المبادرات، مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التى تنادى بترويج قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، كسياسة لا تتجزأ عن سياسات مكافحة الإرهاب. وقام الرئيس الأمريكى -فى العديد من المناسبات- بتأكيد أن السياسات الأمريكية هدفها تحرير الشعوب من قمع حكوماتها. فمثلا، انتقد جورج بوش -فى خطاب حالة الاتحاد فى يناير ٢٠٠٤- نظام صدام حسين لممارسة التعذيب، مؤكدا ان الحرب على العراق كانت خطوة لانقاذ الشعب العراقى من بطش الحكم الصدامى(٢٤). وبالفعل، بدأت القوى الكبرى تضغط على الدول غير الديمقراطية من أجل الإصلاحات السياسية بهدف التحول الديمقراطى وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان. وردت الدول المستهدفة بمبادراتها الخاصة لتتجنب التدخل فى شئونها. إلا أن الواقع اثبت عكس ذلك، فقد قامت الولايات المتحدة بتبنى ممارسات الدول التى انتقدتها، كما نقلت العديد من المعتقلين فى سجونها السرية إلى دول تمارس التعذيب للتحقيق معهم تحت شعار "الحرب على الإرهاب". لقد أخذت العديد من الدول الديمقراطية من هذا الشعار مبررا لمخالفة قوانينها، كما وجدت فيه العديد من الدول غير الديمقراطية مبررا لاستمرار سياساتها القمعية. وهكذا، اصبحت مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية مهددة، برغم كونها جزءا لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية التى تسعى -نظريا- فكرة الحفاظ على الأمن القومى إلى حمايتها.

المراجع :

1- The Global War on Terrorism, the White House

http://www.whitehouse.gov/news/releases/100/12/2001dayreport.html

٢- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان :

- Joint Declaration on the Need for an International Mechanism to Monitor Human Rights and Counter-Terrorism,

http://www.fidh.org/IMG/pdf/jointdeclaration1211a.pdf

3- Diana Priest, CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons, Washington Post, 2 November 2005

4- Jeannie Shawl, Europe rights body endorses rendition report as officials call for legal safeguards, Jurist, 27 June 2006

http://jurist.law.edu/paperchase/06/2006/europe-rights-body-endorses-rendition.php

5- Europe 'aided US in CIA flights', BBC News, 7 June 2006

http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/europe/.5054426stm

6- Jeannie Shawl, Europe rights body endorses rendition report as officials call for legal safeguards, Jurist, 27 June 2006

http://jurist.law.edu/paperchase/06/2006/europe-rights-body-endorses-rendition.php

7- Europeans assisted CIA renditions, Financial Times, 7 June 2006

http://www.ft.com/cms/s/96856f28-f610-11da-b09f-0000779e.2340html

8- Constant Brand, 11 EU Governments Knew of Secret Prisons, Associate Press, 28 November 2006

http://seattlepi.nwsource.com/national/1103AP_CIA_Secret_Prisons.html

9- http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/.5056614stm

10- http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/.5321606stm

١١- انظر الاسطوانة المرفقة بالعدد لقراءة التقرير

12- http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/.4502986stm

13- www.ohchr.org/english/issues/terrorism/index.htm

14- CCPR/CO/77/EST, para 8 (2003)

http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/0/cc15536c13c4c49ac1256d0100312a35?Opendocument

CCPR/CO75/NZL, para 11 (2002)

http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/17d9373f807cd7eec1256c05002650eb?Opendocument

CCPR/CO/76/EGY, para. 4 & 16 (2002)

http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/89189/0f6057f03fdec1256c68002f1ec4?Opendocument

CCPR/CO/75/MDA, para. 8 (2002)

http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/7945fe5e4947c21bc1256c3300339d88?Opendocument

CCPR/CO/75/YEM, para .18 (2002)

http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/83b4694b87b1f1abc1256c0500253d65?Opendocument

CCPR/CO/73/UK, para. 6 (2001)

http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/0/ac3028880f9343ddc1256ce20036db7a?Opendocument

15- General Comment No29., CCPR/C/21/Rev1./Add11, para 16 (2001)

http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/71eba4be3974b4f7c1256ae200517361?Opendocument

16- http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/f4253f9572cd4700c12563ed00483bec?Opendocument

17- http://www.hrinfo.net/docs/undocs/iccpr.shtml

18- Summary of International and US Law Prohibiting Torture and Other Ill-treatment of persons in Custody, Human Rights Watch, May 24, 2004

http://hrw.org/english/docs/24/05/2004/usint86414_txt.htm

19- Summary of International and US Law Prohibiting Torture and Other Ill-treatment of persons in Custody, Human Rights Watch, May 24, 2004

http://hrw.org/english/docs/24/05/2004/usint86414_txt.htm

20- http://www.4law.cornell.edu/uscode/html/uscode10/usc_sup_01_10_10_A_20_II_30_47_40_X.html

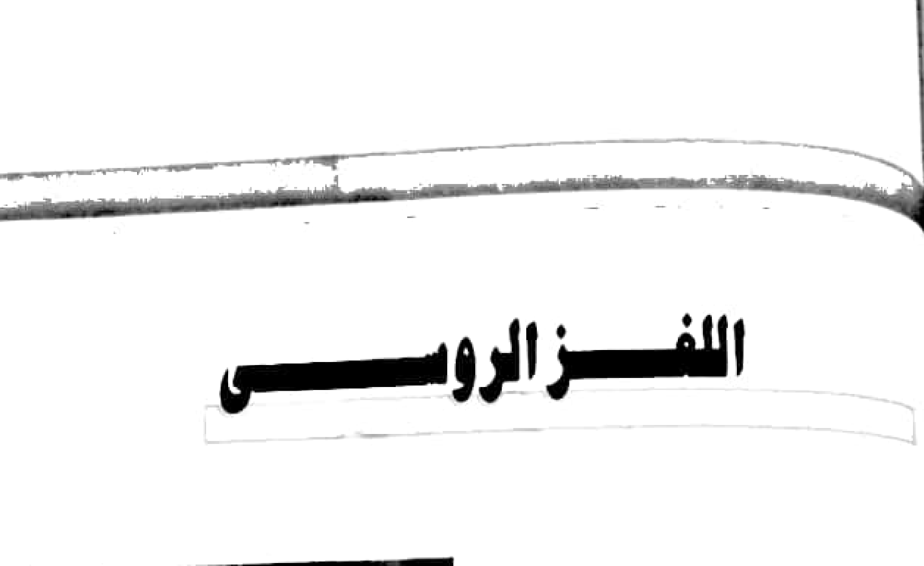
21-http://www.4law.cornell.edu/uscode/html/uscode18/usc_sec_18_00002441----000-.html

22-http://www.capdefnet.org/fdprc/contents/fed_cap_off/18_usc_2340A.htm

23-http://www.hrw.org/press/11/2001/TortureQandA.htm

24-http://www.whitehouse.gov/news/releases/20040120/01/2004-.7html





اللغز الروسى

■ د.هدى عوض *

The American Interest, vol. II, No. 2, November-December 2006, Initiation Russia, Lilea Shevtsova

روسيا المزيفة

ليلى شيفاتسوفا

لا تزال الأوساط الفكرية والأكاديمية الأمريكية منشغلة بالقوة الروسية، أو -بالأحرى- حدود القوة التى تملكها تلك الدولة، التى ورثت ثانى أكبر قوة فى العالم (الاتحاد السوفيتى). وانضمت إلى هذا الاهتمام مؤخرا مجلة "أمريكان إنترست – American Interest" وهى واحدة من الدوريات حديثة الصدور فى الولايات المتحدة، وتعكس رؤى يمينية ومحافظة، وهى تصدر كل شهرين. وفى العدد الثامن لها (نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٦)، خصصت ملفا خاصا عن روسيا، تضمن ثلاثة موضوعات، تناولت القوة الروسية داخليا وخارجيا، وكيف تطورت التجربة الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وحتى الآن. كما تطرقت الموضوعات الثلاثة إلى شروط ومحددات عودة روسيا كقوة عظمى، والعقبات التى قد تعرقل هذه العودة. كما أولت التحولات الداخلية فى روسيا أهمية كبيرة، سواء ما يتصل بالتحول والإصلاح السياسى، أو على الصعيد الاقتصادى.

وما يمكن استخلاصه من قراءة الموضوعات الثلاثة أن روسيا مفتوحة على كافة الاحتمالات، وأن مستقبل هذه الدولة قابل لأن يتخذ أى مسار فى أى اتجاه، وأن لكل مسار مقوماته والعوامل التى تدفع إليه، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد صورة دقيقة أو شكل واحد محدد لما يمكن أن تنحو إليه روسيا فى المستقبل المنظور. ولعل هذا هو السبب وراء اختيار مجلة "American Interest" عنوانا للملف يعكس هذا الغموض، هو "لغز روسيا -The Russia Enigma".

بعد مرور خمسة عشر عاما بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، تحاول روسيا لعب دور عالمى قوى يؤثر فى التوازن الدولى القائم. فقد قررت موسكو أن تنافس الغرب فى سياستها مع أوكرانيا، وتتبع سياسة لوكاشنكو Lukashenko فى روسيا البيضاء، ووافقت على صفقة بيع أسلحة إلى فنزويلا. كما لم تتردد فى مواجهة الولايات المتحدة بموقفها المساند لإيران وحماس وحزب الله. ويبدو أن روسيا على استعداد للمخاطرة بعلاقاتها مع الغرب من أجل القيام بدور مؤثر على الساحة الدولية، مستندة فى ذلك إلى رؤيتها وإمكاناتها فى سوق النفط والطاقة العالمية.

لكن مازال الغرب ينظر إلى القوة الروسية على أنها إرث من الماضى، وينكر عليها أن تظهر مرة أخرى كقوة دولية لها وزنها، ويمكن أن تقلب ميزان القوى الدولى. وبالرغم من هذا الموقف الغربى، إلا أنه لا يمكن عزل روسيا أو محاولة التقليل من شأن دورها المؤثر على الساحة الدولية، فالولايات المتحدة تحتاج إلى المساعدة الروسية فى حربها على الإرهاب الدولى، ومنع انتشار السلاح النووى، واستقرار سوق النفط العالمية، والأهم هو تقويض قوة الصين الصاعدة.

إن روسيا دولة ذات ثقل، وقوة نووية لا يستهان بها، لذلك يتعين على الغرب تقييم سياسة روسيا الداخلية والخارجية بواقعية، وذلك لكى يدرك زعماء الدول الغربية إلى أى مدى يمكن أن تشكل روسيا تحديا لسياسة الغرب.

فروسيا مثال صريح للفشل فى عملية التحول من النظام

(*) أستاذ العلوم السياسية ، جامعة مصر الدولية .

الشمولي إلى الديمقراطية. وبرغم أنه في وقت الرئيس بوريس يلتسين، كانت هناك إرهاصات أو محاولات لإنجاح عملية التحول، إلا أن محاولة الرئيس يلتسين كانت مختلفة، فهو لم يقلد النموذج الأمريكي أو الفرنسي للديمقراطية، وإنما انفرد بتحويل مؤسسة الدولة إلى ما يعرف بنظام رئاسي متفرد. فقد اهتم الرئيس يلتسين بتحرير الاقتصاد، وتطبيق اقتصاد السوق دون أن يوجد البيئة الاجتماعية والثقافية لهذا التحول الاقتصادي، لذلك فشلت عملية التحول برمتها. والحقيقة أن الدول الغربية تتحمل جزءا من المسئولية لعدم مساندتها الرئيس يلتسين لإنجاح محاولاته للتحول إلى اقتصاد السوق، حيث كان يجب على القادة الغربيين توجيهه إلى أهمية التغيرات التشريعية واستقلال المؤسسات، حتى لا تظل تابعة لسيطرة الدولة. وقد سارت روسيا على نفس الطريق الشكلي للديمقراطية الذي اتبعته دول أخرى كانت سلطوية، مثل فنزويلا ومصر وإيران. إلا أن هذه الدول لم تتحول تحولا جذريا نحو الديمقراطية، بل أخذت الشكل فقط، وهذا الوضع هو ما كانت عليه أوكرانيا قبل قيام الثورة البرتقالية. لكن السؤال هو: ما هو نوع السياسة التي تتبعها روسيا الآن: هل هي نوع من الليبرالية الديمقراطية، أم مزيج من الليبرالية والسلطوية؟ إن ما حدث في روسيا هو خليط مشوه من النمو الاقتصادي والحرية السياسية. وإذا استمر هذا الوضع، فسوف تظل روسيا في منتصف الطريق، لأنها لا تتجه نحو تحول حقيقي، بل ربما تتدهور الأوضاع في الداخل. ويعود شبح النظام الشمولي ليطل برأسه مرة أخرى. والحقيقة أن النظام السياسي للرئيس الحالي فلاديمير بوتين هو بالفعل يمثل تراجعا عن الديمقراطية، فهو أقرب إلى سلطة بيروقراطية تسيطر من خلالها الدولة على رأس المال. والسؤال هنا: كيف يمكن لروسيا أن تتحول إلى ديمقراطية حقيقية؟ وما هي السيناريوهات المستقبلية لروسيا؟

أحد السيناريوهات الواقعية لعام ٢٠٠٨ هو أن يظهر قائد جديد على غرار الرئيس بوتين (أي أن تكون له شعبية من خلال الانتخابات الرئاسية)، فقد استطاع فلاديمير بوتين أن يصل إلى السلطة دون أن يستخدم أية مخالب، لكن يمكن أن تتخلى عنه السلطة بنفس السهولة والسلاسة. المشكلة في هذا السيناريو أن لا أحد يمكن أن يتكهن بماذا ينتظر الرئيس الجديد من صعوبات وتحديات، ولا بماذا ينتظر الرئيس المنتخب أن يواجهه من مشاكل بشجاعة، أم يفضل أن يتبع خطى الرئيس بوتين ويظل الحال على ما هو عليه. وإذا كان يفضل مواجهة التحديات وأزمات التغيير، محاولا تطبيق سيادة القانون، فربما تنجح هذه المحاولات، خاصة إذا تزامنت مع تغيرات ثقافية داخل المجتمع الروسي. والسؤال الذي يثار هو: هل يمكن أن تهدد رياح التغيير على روسيا قوتها العسكرية؟ فقد ظلت روسيا - على مدى عقود كثيرة منذ ستالين - تواظب على التسلح لكي تحمي نظامها السياسي. وربما يأتي التغيير من رجال الأعمال، حيث يصبح من مصلحتهم التحالف مع النخبة الحاكمة من أجل إحداث تغيير حقيقي نحو التنمية. كل هذه الأسئلة والأطروحات تحتاج إلى صبر ووقت، لكي يحدث تغيير حقيقي وليس شكليا.

The American Interest, vol. II, No. 2, November-December 2006, What Russia Can Be: Paradoxes of Liberation and Democracy, Allen C. Lynch.

روسيا بين الليبرالية والديمقراطية

الين لينش

منذ أن تولى الرئيس بوتين السلطة في روسيا، أصبح النظام السياسي الروسي بين كفي رحى السلطوية والليبرالية، ويرجع ذلك إلى شخص الرئيس بوتين الذي يهيمن على مقاليد السلطة، ويتمتع بشخصية كاريزمية تمنحه شعبية كبيرة.

ومن خلال استطلاعات الرأي التي عكست شخصية بوتين، أرجع المحللون السياسيون هذه الشعبية إلى أن بوتين استطاع مزج النظم السلطوية التقليدية التاريخية لروسيا منذ أيام القياصرة مع الأيديولوجية الشيوعية التي سادت خلال حقبة الاتحاد السوفيتي. فقد استطاع بوتين بذكاء شديد أن يمزج بين الميراث التقليدي والشيوعي للسلطة ومبادىء الليبرالية على الطريقة الروسية. والسؤال هنا: كيف يمكن تقييم النظام الحالي لروسيا من خلال زعامة الرئيس فلاديمير بوتين؟

أولا: يجب أن نفهم معنى الديمقراطية والليبرالية الغربية. فعندما تبنت الولايات المتحدة المبادىء الليبرالية والديمقراطية، لم تكن هناك تفرقة أو تمييز بين الليبرالية والديمقراطية، فكلتاهما متلازمتان على مدى التاريخ. لكن الحقيقة ليست بهذه البساطة، فقد قدمت الليبرالية الأساس الفلسفي للمساواة على أساس المواطنة، والمساءلة السياسية، وتلازمت هذه الأسس الفلسفية الليبرالية مع مبادىء أو متطلبات، هي: أولا: حرية الفرد باعتباره النواة الأساسية للمجتمع. ثانيا: استقلالية المؤسسات السياسية. ثالثا: التحرر من القيود الدينية. وقد ساهمت البروتستانتية في تحرير الأفراد من القيود الدينية. رابعا: تشجيع وحماية المشروعات والممتلكات الخاصة تحت مظلة القانون. خامسا: التزام الدولة بمراعاة كافة الحقوق الممنوحة للأفراد. وقد انتشرت مبادىء الديمقراطية في أماكن كثيرة في العالم، حتى أصبحت هذه المبادىء تماثل قوة المملكة البريطانية العظمى وهيمنتها على جميع مستعمراتها. ولقد أصبحت هذه المبادىء أساس الثقافة السياسية التي مهدت لظهور الديمقراطية، حتى وصلت إلى ذروتها في فترة الحرب العالمية الثانية، عندما تحدى رئيس الوزراء البريطاني، ونستون تشرشل الليبرالي، الزعيم الإيطالي موسوليني الاشتراكي. وهنا، لابد من تأكيد أن الليبرالية، كأيديولوجية، قد سبقت الديمقراطية من الناحية الفلسفية والتاريخية، إلا أنها تراجعت بعد ظهور النظام الديمقراطي الذي انتشر وتغلغل في المجتمعات المتقدمة صناعيا، لأنه نظام يعطي الأغلبية مساحة كبيرة للتعبير عن طموحاتهم، بينما الليبرالية تهتم أكثر بحرية الأفراد.

ومن الناحية التاريخية، صحيح أن الديمقراطية انتشرت

يتطورت من خلال المؤسسات الليبرالية التي عظمت اقتصاد السوق وسيادة القانون، والحد من سلطة وهيمنة دور الدولة. فقد شجعت الديمقراطية التعددية الحزبية، والتعددية الاقتصادية والاجتماعية، كضمان لاستمرار اقتصاد السوق الذي يعطي الثقة الكاملة لأصحاب رءوس الأموال بحرية الحركة والتبادل التجاري، وحساب التكاليف والمكسب والمخاطرة أيضا. تحت مظلة قوانين تساند هذا الاقتصاد الحر والقائمين عليه. ونتيجة لذلك، ظهر نظام يعرف بالليبرالية الرأسمالية التي تحتاج إلى نظام سياسي يساندها. وطبيعي أن تصبح الديمقراطية هي النظام الأمثل. والسؤال هنا: كيف يمكن تقييم حالة روسيا التي تحولت من الشيوعية، كأيديولوجية ونظام سياسي واقتصادي واجتماعي أيضا، إلى نظام تحولي إلى الديمقراطية؟

التحول إلى الديمقراطية .. الحالة الروسية :

الشيء المحير والمثير للتساؤل في حالة روسيا ليس عدم تلازم الليبرالية بالديمقراطية، لكن في أن عملية التحول نحو الديمقراطية لم تتم أساسا. فقد تم استيراد النظام الديمقراطي برمته من النموذج الغربي وقت انهيار الاتحاد السوفيتي. وحتى النموذج الغربي لليبرالية، الذي نشأ في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، كان يتعرض على مدى التاريخ لفترات من الصدام، وأحيانا الانهيار بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية، فما بال ما يمكن أن يكون عليه الأمر في دولة - مثل روسيا - لم تختبر مبادىء الليبرالية والديمقراطية في فترة ما بعد انهيار الشيوعية وتفتت الاتحاد السوفيتي؟ فعندما انهارت الشيوعية في عام ١٩٩٣، وقعت أيضا التطلعات إلى إحلال مبادىء الليبرالية الشيوعية - فريسة بين طبيعة النظام والحكومة التي كان يمثلها - وقتذاك - يلتسين. أيضا. لم يكن التحول إلى الديمقراطية بالأمر الهين في دول مثل بولندا وليتوانيا والمجر، وهي دول لديها مقومات تدعم المبادىء الليبرالية. إلا أن هذه الدول ظلت تحت سيطرة قيادات تدين بما يعرف بالشيوعية الجديدة فيما بعد سقوط الشيوعية، وهؤلاء القادة نادوا بأهمية الضمان الاجتماعي مع تحرير الاقتصاد. أما في روسيا، فإن الأمر يختلف، بل ربما يكون أكثر تعقيدا، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين. أولا: إنه لم يتح لروسيا بعد انهيار النظام الشيوعي في التسعينيات أن تنضم إلى حلف الناتو، الذي كان يمكن أن يؤثر إيجابيا على عملية التحول نحو الديمقراطية.

ثانيا: تختلف روسيا عن سائر دول وسط وشرق أوروبا، في أن الذين حكموا هذه الدول، برغم خضوعها للاتحاد السوفيتي، يدينون بما يعرف بالشيوعية الجديدة، وكانوا منفصلين عن الشيوعية الاستالينية واللينينية، فقد كانوا أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية. أما روسيا، فلم يكن يطبق عليها سوى الشيوعية بالمفهوم الاستاليني. وبالرغم من الاشتراكية الديمقراطية لا تتوافق مع السياسات الليبرالية، إلا أنها تتفق مع المؤسسات السياسية الليبرالية، التي يتم خلالها تدويل السلطة. والحقيقة، فقد عانت روسيا بعد انهيار النظام الشيوعي في التسعينيات بسبب استمرار التيار الشيوعي القوي داخل البلاد، والذي تزعمه جينيدي زيوجانوف، حتى إن يلتسين اتهمه بالتمسك باللينينية، وكان ذلك عام ١٩٩٦. وبالفعل، فشلت روسيا في تحويل التيار الشيوعي إلى حزب سياسي ضمن أحزاب المعارضة، مما أدى إلى تقويض الأفكار الليبرالية، وبالتالي المؤسسات الليبرالية. وقد تزامن هذا الفشل مع موجة معادية لأمريكا، والنتيجة كانت ازدياد موجة العداء للمبادىء الليبرالية.

وبينما كانت موجة العداء تتزايد ضد أمريكا والليبرالية، فقد بدأ تقارب روسي - أوروبي، وأيضا توافق نحو الاشتراكية الديمقراطية - فيما يتعلق بالدولة والفرد والمجتمع - أكثر مما هو سائد في الولايات المتحدة عن حرية السوق. فقد عارض المواطنون الروس فكرة إرهاب الدولة، لكن لابد من وجود دولة قوية قادرة على حماية المواطنين وتأمين احتياجاتهم وسلامتهم، وعارضوا أيضا اقتصاد الدولة لضمان سيطرتها على كل الموارد الزراعية والاقتصادية، لكن لابد أن يكون للحكومة دور قوي في إدارة قطاع الصناعة. اليوم، توجد تناقضات كثيرة تمارس داخل المجتمع الروسي، هناك حرية صحافة، لكن في المقابل توجد رقابة شديدة على كل ما يثير العنصرية والدين والأقليات. هناك تأييد لمبدأ حرية العمل لو كان على حساب المساواة الاجتماعية. لكن في المقابل، على الدولة أن تكون شريكا أساسيا في المشاريع الخاصة لحماية المجتمع. هذه الاتجاهات داخل روسيا تعكس التقاليد الاشتراكية التي تحرص على الاستقرار أكثر من المنافسة في نظام الاقتصاد الحر، واقتصاد السوق الذي يمكن أن يؤدي إلى وجود صراعات اجتماعية وطبقية.

واشنطن والتحولات في روسيا :

إن المطلب الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية هو أن تطبق الحكومة الروسية مبادىء الليبرالية، حتى تصبح أكثر فاعلية. لكن هذا المطلب الأمريكي قد يصبح مستحيلا تطبيقه في روسيا، لأن المواطنين الروس يعتقدون أن الليبرالية التي طبقت في التسعينيات - تحت رعاية الولايات المتحدة - فشلت فشلا ذريعا على المستويين السياسي والاقتصادي. فقد شعر الروس ببؤس في الداخل ومهانة في الخارج، وكانت النتيجة حدوث تلازم بين العداء لليبرالية والعداء لأمريكا، إذ لا أحد في روسيا الآن يريد أن يستمع إلى النصائح الأمريكي بشأن مستقبل روسيا. وبالرغم من أن الأمريكيين لا يستطيعون الحوار مع الروس، إلا أنه يجب عليهم أن يتفهموا الوضع القائم في روسيا حاليا، والذي يمكن وصفه بأنه بعيد عن مضمون مبادىء الليبرالية بالمفهوم الأمريكي. روسيا تصنف على أنها دولة تعتمد في إيرادها أو دخلها القومي على البترول، والرئيس الحالي لروسيا، فلاديمير بوتين، تراجع عن سياسة بوريس يلتسين (الرئيس السابق) في دعم مؤسسة الحكومة والبرلمان، من خلال مركزية الإدارة الرئاسية، وحتى البرلمان والإعلام استطاع بوتين أن يوجههما لمساندته والموالاة له، وليس المعارضة.

من الناحية الاقتصادية، استطاع بوتين أن يوجد إدارة رئاسية رأسمالية بدلا من رأسمالية الدولة، ويعتبر هذا النوع من الاقتصاد الأساس الذي يجعل الثروة في قبضة الإدارة المركزية، وبالتالي يحد من قدرة مؤسسات الدولة على ممارسة الشفافية وإيجاد روح المنافسة، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. فالنظام الروسي الحالي - تحت رئاسة بوتين - يفتقد المضمون الليبرالي

والديمقراطى فى ظل مركزية السلطة. لكن السؤال المباشر فى هذا السياق: هل تستطيع هذه السلطة المركزية أن تستمر لفترة طويلة أم يمكن أن تنهار؟

مادامت أسعار البترول العالمية مستقرة عند حد ٥٠ دولارا للبرميل، فسوف يستمر الوضع القائم فى روسيا اقتصاديا وسياسيا على ما هو عليه دون تغيير. وستسمح الأسعار العالمية الحالية للبترول للحكومة الروسية - بصفتها كبرى الدول المصدرة للبترول - بأن تمنح وبسخاء أموالا إلى المؤسسات الاجتماعية، بالرغم من كونها مدينة، وفى حالة حرب ضد الجماعات المنشقة على الدولة، مثل حربها فى الشيشان. لكن إذا تدهورت أسعار البترول إلى ما دون ٣٠ دولارا لسعر البرميل، فإن الحكومة الروسية - التى تعتمد كليا فى دخلها على البترول، مثلها مثل كل الدول المعتمدة على دخل أساسى واحد هو البترول، مثل فنزويلا - سوف تتعرض لأزمة سياسية خاصة، بعد انتهاء ولاية الرئيس بوتين فى عام ٢٠٠٨. وقد حدثت هذه الأزمة من قبل فى عهد الرئيس الأسبق ميخائيل جورباتشوف عام ١٩٨٦، عندما هبط سعر البترول العالمى إلى ١٠ دولارات للبرميل، مما اضطر جورباتشوف لعمل إصلاحات سياسية، لكن دون موارد. وتكررت هذه الأزمة نفسها عام ١٩٨٩ مما أدى إلى هبوط قيمة العملة الروسية "الروبل" فى الأسواق المالية.

وهناك سيناريو آخر بديل للإجابة على السؤال السابق. هذا السيناريو يتلخص فى إحداث ثورة شعبية تقهر قوة الدولة، وتفرض إصلاحات جذرية فى الحكومة الروسية، تتبنى أسس الليبرالية والديمقراطية. وقد اتخذ الروس هذا المسار من قبل للتعبير عن رغبة أغلبية المواطنين فى مواجهة النخبة الحاكمة - ديمقراطية الأغلبية. وفى الحقيقة، فإن كلا من السيناريوهين السابقين سيئ بالنسبة للحالة الروسية، واحتمالات تطبيق الليبرالية الديمقراطية. فقد يؤديان إلى نمو اقتصادى فى ظل غياب حقيقى وفعلى عن تنمية سياسية تفعل عملية التحول والتغيير نحو ليبرالية وديمقراطية حقيقية.

تاريخ وحاضر العلاقات الأمريكية - الروسية؟

على مدى مائتى عام من العلاقات الأمريكية - الروسية على المستوى الدبلوماسى، تخللت روسيا بعض موجات من الليبرالية الديمقراطية، لكنها لم تستمر. لكن لا يمكن اختصار العلاقة بين أمريكا وروسيا، على اعتبار أن الأولى هى المدافع عن الليبرالية والديمقراطية، والثانية المدافع الأول عن النظم الشمولية والسلطوية. فقد كانت توجد علاقات طيبة بين الدولتين تاريخيا منذ حرب الاستقلال الأمريكية وحتى حلول الحرب الباردة، والتى جاءت نتيجة الانهيار السياسى فى أوروبا واحتفاء المناطق العازلة بين النفوذ الأمريكى (أو المعسكر الأمريكى)، والمعسكر الروسى، ثم فى فترة التسعينيات التى وصفت بأنها استعادة للتقارب الأمريكى الروسى. إلا أن المنظور لكل من الدولتين كان مختلفا. فقد رأت الولايات المتحدة أنه يتعين على روسيا - بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتى - أن تتبنى المبادئ الليبرالية الديمقراطية. ووفقا للمنظور الأمريكى - أما روسيا، فقد رأت أن توسيع حلف الناتو على حساب هيمنتها على الدول التى كانت تابعة وقت الاتحاد السوفيتى (أى دول أوروبا الشرقية) - ليس فى مصلحتها الاقتصادية والأمنية، مما أدى إلى التباعد الأمريكى - الروسى بدلا من التقارب.

لا شك فى أن فترة التسعينيات بالنسبة لروسيا هى فترة الاضطرابات فى العلاقات الأمريكية - الروسية، لأن الأولى تريد أن تشكل السياسة والاقتصاد الروسى على طريقتها، دون اعتبار للثقافة والتاريخ اللذين شكلا روسيا، ومن الصعب تغييره بين ليلة وضحاها. بدليل أن الرئيس بوتين استعاد نمط الحكم المركزى بعد محاولة الرئيس السابق بوريس يلتسين جعله لا مركزيا، وما زال نظام الرئيس بوتين هو الأفضل لدى الروس بالمقارنة بمن سبقوه فى حكم روسيا. إلا أن شعبية بوتين هذه قد تؤدى إلى تدهور العلاقات الروسية - الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة ليست بهذه القوة لكى تغفل التعاون الروسى، فهى فى حاجة إلى هذا التعاون، خاصة بعد الحرب الباردة. ويتعين على الولايات المتحدة أن تأمن الخطر النووى الذى يمكن أن تشكله روسيا عليها. لذلك يتعين على الإدارة الأمريكية فى هذه الفترة أن تدعم جميع سبل تعاونها مع روسيا فى مجالات عدة، أهمها ضبط التسلح النووى، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال توسيع نطاق عملياتها الاستخبارية، وأن تتعاون مع روسيا فى الحرب على الإرهاب.

لكن مازالت توجد عقبات لدعم العلاقات الأمريكية - الروسية، أهمها الميراث السلطوى للسياسة الروسية، والذى يصعب معه عمل إصلاحات جذرية للتحول إلى الديمقراطية. بل إن روسيا لا تريد أن تتحول، حيث إنها، بقوتها العسكرية وسياستها السلطوية، تستطيع أن تصبح قوة مركزية تسيطر على يوروآسيا (أى الدول الواقعة فى حزام أوروبا الشرقية وآسيا). ولدى روسيا نفوذ قوى من خلال أسعار البترول المرتفعة. والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا السياق: هل وجود قوة روسية - حتى وإن كانت سلطوية فى الداخل وتتعامل بمبادئ، أو قواعد سياسة القوة فى علاقاتها الخارجية - يشكل تهديدا على علاقات التقارب الأمريكى - الروسى؟ وردا على هذا السؤال، كتب أحد المحللين السياسيين هو "جورج كنعان"، أنه يتعين على روسيا الاتحادية أن تتجاوب مع ثلاثة شروط أساسية من أجل دعم علاقات ودية مع أمريكا، أولا: أن تتخلى عن أيديولوجيتها الشيوعية، ومحاولة نشرها فى دول أوروبا والشرق الأوسط. ثانيا: أن تتخلى عن النظام الشمولى الذى تنتهجه لفرض قوتها. ثالثا: أن تتخلى عن نزعتها الاستعمارية وحكمها على الدول التى تعرف بالاتحاد السوفيتى، وتساعد هذه الدول لكى تحكم نفسها.

والحقيقة أن الرئيس بوتين قد تجاوب بالفعل مع هذه الشروط، لكن أن تفرض الولايات المتحدة شروطا أخرى على روسيا، فهذا يعتبر أمرا غير مقبول من الناحية الواقعية. فهل يمكن أن تصبح روسيا دولة ليبرالية وديمقراطية؟ إن الذين ينتقدون السياسة الروسية هم فى الحقيقة يجهلون العلاقة التاريخية بين الليبرالية والديمقراطية.



انتخابات الكونجرس الأمريكي .. كيف تراها أوروبا؟

وليد الشيخ *

جاءت نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، التي أجريت في السابع من نوفمبر ٢٠٠٦، كي تلقي الضوء على حقيقة الموقف الأوروبي من السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا بعدما حصل الحزب الديمقراطي على أغلبية مجلسي الكونجرس (النواب والشيوخ). وقد رأى البعض في فوز الديمقراطيين مقدمة لهزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها عام ٢٠٠٨.

ردود الأفعال الأوروبية :

انقسمت ردود الأفعال الأوروبية على نتائج الانتخابات الأمريكية إلى قسمين، الأول: يتمثل في تعليقات وسائل الإعلام والمحللين والمراقبين. والثاني: يتمثل في ردود أفعال السياسيين ورؤساء الحكومات الأوروبية. وقد بدا واضحا مدى حدة تعليقات وسائل الإعلام على هزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات، وتأثير ذلك على مستقبل الإدارة الحالية للرئيس بوش.

ولم يكن مصادفة أن تتفق ثلاث من كبريات الصحف البريطانية على وصف الرئيس بوش بـ "الغبي"، حيث كان العنوان الرئيسي لصحيفة "الإندبندنت" هو "إنه خطأ الحرب أيها الغبي"، بينما كان عنوان صحيفة "ديلي ميرور" في صفحتها الأولى "أمريكا صفر. الولايات المتحدة استيقظت أخيرا، وركلت بوش الغبي" في الوقت الذي قالت فيه صحيفة "الديلي تليجراف" في افتتاحيتها: "إنها الحرب أيها الغبي"(١).

بينما وصل الأمر بالصحف الألمانية إلى درجة توجيه الشكر للأمريكيين على انهم عبروا عن رأيهم صراحة في مواجهة السياسة الفاشلة للرئيس بوش(٢).

أما على الصعيد الرسمي، فقد عبر بعض السياسيين الأوروبيين علانية عن ارتياحهم من هزيمة الجمهوريين، مثلما فعل "مارتن شولتس" رئيس الكتلة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي، الذي أكد "إننا نشعر بالارتياح لرؤية بداية النهاية لكابوس في العالم استمر ستة أعوام". كما عبر رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الألماني "جيدو فيستر فيله" عن "سعادته وفرحته الكبيرة" بفوز الديمقراطيين، معتبرا ذلك فرصة "للإدارة الحالية من أجل أن تتصرف بطريقة أكثر حكمة وعقلانية في المسائل الخارجية"(٣).

في الوقت الذي أشار فيه "بييرو فاسينو" رئيس الحزب الديمقراطي اليساري الإيطالي، أكبر الأحزاب الحاكمة في البلاد، إلى أن الأعوام الماضية شهدت فشل سياسة بوش أحادية الجانب، وأن الجميع الآن بحاجة لكي يفكروا في أن مشكلات العالم لا يمكن أن تحلها دولة واحدة فقط، حتى لو كانت أقوى دولة.

واعتبر "كارستن فويت" منسق العلاقات الأمريكية - الألمانية بوزارة الخارجية الألمانية أن الديمقراطيين سيحاولون دفع أوروبا للاضطلاع بمزيد من الأعباء، في المناطق التي كانت حكرا على الولايات المتحدة(٤).

أوجه الاتفاق والخلاف في العلاقات الأوروبية - الأمريكية:

يبدو أن ثمة خلطا شائعا حول حقيقة الخلافات في العلاقات الأوروبية - الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية،

(*) صحفي مصري مقيم في ألمانيا

ويبدو أنه اختلاف في الوسيلة وليس في الهدف. فهما متوافقان - إلى حد كبير - فيما يتعلق بما يسمى "الحرب على الإرهاب" والصراع العربي - الإسرائيلي، والسلام في البلقان وإيران - في حال تركيز الولايات المتحدة على الجهود الدبلوماسية - والموقف من الصراع الإسرائيلي - اللبناني - إلى حد كبير - والوجود العسكري للناتو في أفغانستان، لكن مع تفضيل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا عدم الانجرار إلى مناطق المواجهات الحادة مع طالبان في جنوب البلاد.

بيد أن ثمة تناقضا في الموقف بين الطرفين فيما يخص الحرب على العراق، والعلاقات التجارية بينهما، وقضايا انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة، إلى جانب رفض سياسة المحافظين الجدد الرامية للإطاحة بالأنظمة في الشرق الأوسط، وفرض الديمقراطية بالقوة.

ربما يمكن القول إنه لا خلاف بين الجانبين على مبدأ الهيمنة على الشرق الأوسط، لكن الخلاف على كيفية الهيمنة. فبينما يصر المحافظون الجدد على فرض ذلك بالقوة، وأيا كانت التداعيات، يفضل الأوروبيون أن يتم ذلك بالإغراءات الاقتصادية، ودعم النخب المرتبطة بالغرب، وتغيير نمط حياة هذه المجتمعات خطوة خطوة.

وربما تكون أهم مشكلة بين الجانبين إصرار أوروبا على مبدأ التعددية القطبية التي تسهم في مواجهة المشاكل الدولية، بينما تصر الولايات المتحدة على الأحادية القطبية. فضلا عن الدونية التي تتعامل بها مع دول أوروبا، بما في ذلك داخل حلف الناتو الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة منذ تأسيسه، والتي سبق أن وصفها "زبيجنيو بيرجينسكي" صراحة في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" أنهم مجرد "توابع وخدم ودفعوا جزية"، وهو ما أوجزه المعلق السياسي البريطاني "سيمون جينجيز"، الذي أبدى سعادته بهزيمة تيار المحافظين الجدد الأصولي، الذي يجر أذيال الخيبة بأجندته الوحيدة المتمثلة في إشعال الحروب، وغزو الدول، ويعتقدون أن حلفاء أمريكا جبناء، وأن العرب ليس لهم سوى أن يُعذبوا ويرضخوا، كما أن الأوروبيين سيخرجون أخيرا من دائرة التبعية والدونية للتعبير عن آرائهم وتوجهاتهم(٥).

ومع ذلك، فقد أجمع المراقبون على عدم توقع حدوث تغير جوهري في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، رغم القيام بمراجعة لسياسته في العراق، وهو ما أيده "فيرنر هوير" نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الليبرالي الديمقراطي المعارض، الذي أشار إلى أن أوروبا وألمانيا يجب أن تستعدا لسياسة أمريكية جديدة قد تكون "انعزالية"، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الحرة والأسواق.

بينما ذهب آخرون إلى أن هذه المراجعة الأمنية والسياسية في العراق لن تصل إلى حد الانسحاب من العراق في فترة قريبة، أو إلى خفض الدعم المالي، لأن هذه الخطوة قد "تعرض القوات الأمريكية هناك للخطر" كما أوضح نورمان أورنستاين، الخبير السياسي بمعهد أمريكان انتربرايز، وهو ما أكده ديك تشيني قائلا: إن الأمور "ستسير بأقصى سرعة في العراق، لأننا لا نخوض سباقا على المنصب، لكن نفعل ما نراه صوابا"(٦).

كما استبعد وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هوبير فيدرين حدوث تغيير مهم في السياسة الأمريكية الخارجية إزاء منطقة الشرق الأوسط، قائلا: إن الإدارة الأمريكية قد أهملت القضية الفلسطينية ولا تعتبرها مشكلة، وهو ما صرحت به وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي ليفني" في حديث للإذاعة الإسرائيلية، مؤكدة أن نتائج هذه الانتخابات "لن تؤثر في إسرائيل" أو في العملية السياسية في المنطقة، مضيفة أن توجه إسرائيل في المسار السياسي المستقبلي "يطابق" موقف الحزبين الكبيرين(٧).

هل تستغل أوروبا الفرصة؟

في اليوم نفسه الذي أجريت فيه انتخابات الكونجرس، كانت المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" - التي ستتولى بلادها رئاسة الدورة القادمة للاتحاد الأوروبي، وكذلك رئاسة الدورة القادمة للدول الصناعية الكبرى (دول الثماني) - تركز أثناء حديثها إزاء أهم محاور السياسة الأوروبية في الأعوام القادمة، أمام الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية، على أن توحد أوروبا موقفها من السياسة الخارجية الأمريكية، بشكل يجعلها قوية ويحقق مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مشيرة - بصورة غير مباشرة - إلى فشل الطريق الانفرادي الأمريكي في معالجة العديد من القضايا كالحرب على الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات الإقليمية، والدول غير المستقرة وسقوط الأنظمة الحاكمة(٨).

بينما قام الرئيس الألماني "هورست كولر" بعدها بيومين بشن هجوم علني صريح ضد السياسة الأمريكية بصورة مفاجئة - في لقاء أجرته معه صحيفة "فرانكفورتر روندشاو" الألمانية ونشرته في ١١ نوفمبر ٢٠٠٦ - صرح فيه بما يمكن تسميته بشروط تعامل جديدة مع أوروبا والقوى الرئيسية الأخرى في العالم أمام الرئيس بوش بصورة تختلف تماما مع ما كان يفعله في السنوات السابقة.

وقد بدأ الرئيس الألماني بإشارة ذات مغزى، مؤكدا أن الانتخابات الأمريكية يمكن أن تؤدي لتعاون أقوى مع الولايات

المتحدة، وطالب الأوروبيين فى مباحثاتهم مع الأمريكيين ببحث مسائل عدة، من أهمها إعادة الحياة مجددا للعلاقات عبر الأطلسية، مؤكدا أن الأوروبيين لا يمكنهم ترك مصالحهم "تغرق فى فوضى منطقة الشرق الأوسط"، ومطالبا كل المشاركين فى حرب العراق بمراجعة مواقفهم.

كما وجه الرئيس الألمانى انتقادا واضحا لما سماه "اعتماد السياسة الأمنية الدولية" بصورة مبالغ فيها، بدلا من الاعتماد على السياسة الخارجية وسياسة التنمية، لذلك ينبغى أيضا إعادة النقاش فى ألمانيا حول أسس وأهداف ومبررات العمليات العسكرية للجيش الألمانى.

وختم الرئيس كولر المقابلة أيضا بنبرة تهكمية، قائلا إن زمن "تحالف الراغبين" الذى تقوده الولايات المتحدة قد مضى إلى غير رجعة، ويجب أن يكون الآن بدلا منه "تحالف العقلاء"، مضيفا أنه أيضا فى الولايات المتحدة نفسها، يتزايد عدد الذين باتوا يعرفون جيدا أن أمريكا لا يمكنها بطريقها الانفرادى الذى تسير فيه أن تحقق كل شىء، مؤكدا أنه "بدون روسيا والصين، لن تكون هناك بعد الآن إمكانية لتحقيق استقرار كونى، حيث توجد هناك الآن إحداثيات جديدة للسياسة الدولية"(٩).

مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة :

تجمع التحليلات السياسية فى غالبية وسائل الإعلام الأوروبية على نهاية سيطرة بوش ومحافظيه الجدد على القرار السياسى الأمريكى، لدرجة أن نشرت صحيفة دى فيلت الألمانية، القريبة من الإدارة الأمريكية، تحليلا لا يحتاج إلى شرح بعنوان "ثورة المحافظين الجدد.. قد ماتت"(١٠)، بل ونشر وزير الخارجية الألمانى السابق "يوشكا فيشر" فى الأول من ديسمبر ٢٠٠٦ مقالا فى صحيفة "زود دويتشه تسايتونج" الألمانية بعنوان "مستقبل الشرق الأوسط.. فوضى تتبعها فوضى"، هاجم فيه بوش ومساعديه من اليمين المتطرف، محملا إياه المسئولية الكاملة عن كل ما يحدث فى الشرق الأوسط، مؤكدا أنهم كانوا يعولون على غزو العراق لفرض الديمقراطية عليه. ثم - حسب نظرية الدومينو - إلى باقى دول المنطقة، لتتحقق نظرية الدومينو فعلا، ولكن ليس فى اتجاه الديمقراطية، بل فرض الفوضى فى المنطقة بكاملها(١١).

إلا أن البعض رأى أن نتائج الكونجرس لابد أن تخدم العلاقات الأوروبية - الأمريكية، مع محاولة الديمقراطيين تعزيز علاقاتهم مع الاتحاد الأوروبى والناتو، كما توقع منسق العلاقات الألمانية - الأمريكية "كارستن فوجت" بعد ساعات من ظهور النتائج الأولية، لكنه قال "إن ذلك لن يكون برأيه حبا للأوروبيين، وإنما انطلاقا من مصلحة الولايات المتحدة نفسها. وفى هذا الإطار، ستتم مطالبة أوروبا بمزيد من الدعم لحل النزاع فى العراق". بينما أكد الكثيرون أن بوش لن يكون قادرا بعد الآن على تجاهل الدور الأوروبى فى الشرق الأوسط، بعد أن وصلت سياسته فى العراق إلى طريق مسدود. حيث رأى "فوجت" أن الديمقراطيين سيطلبون من حلفائهم الأوروبيين عامة، والألمان خاصة، استغلال نفوذهم وعلاقاتهم مع سوريا وإيران من أجل دعم القوات العراقية فى أداء مهامها الأمنية، مما سيتطلب من الاتحاد الأوروبى تقديم حوافز عديدة لجارى العراق، وفى مقدمتها الحوافز الاقتصادية، مما سيعزز أيضا من موقعه للعب دور أقوى فى حل نزاعات الشرق الأوسط الأخرى، وفى مقدمتها النزاع الفلسطينى - الإسرائيلى. أما يينس فان شيبربنبيرج الخبير فى المعهد الألمانى للشئون الدولية والأمنية فى برلين، فيرى أن الانتخابات الأمريكية أثارت ارتياح الأوروبيون بعد مخاوف من تحول قسم مهم من الأمريكيين إلى مسيحيين راديكاليين(١٢).

فى الوقت الذى ينتظر فيه الأوروبيين مجىء الأمريكيين، طالبين منهم المساعدة، خاصة فى المعضلة العراقية، وإن كان "يوشكا فيشر" قد تطوع ونصح الأمريكيين، وبأقصى سرعة ممكنة وقبل فوات الأوان، "بوجوب اتباع سياسة جديدة تتركز على ثلاث نقاط، الأولى: تقديم عرض شامل لسوريا وإيران لتطبيع العلاقات معهما، والثانية: بذل جهود حثيثة لتحقيق تقدم أو حتى لحل النزاع العربى - الإسرائيلى، والثالثة: بناء نظام أمنى إقليمى يتضمن حفظ الاستقرار فى العراق وأفغانستان"(١٣).

المراجع :

1-http://www.islammemo.cc/article.1aspx?id=18577

2-http://www.taz.de/pt/09/11/2006/a0099.1/text

3-http://www.dw-world.de/dw/article/2230604,2144,0,.00html

4-http://www.islammemo.cc/article.1aspx?id=18461

5- http://www.timesonline.co.uk/article/0,1059-2450049,.00html

6- http://www.dw-world.de/dw/article/2230604,2144,0,.00html

7- http://www.paltoday.com/arabic/news.php?id=42394

8- http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/03/Archiv/BK__GASP__Nov-06__Seite.html

9- http://www.fr-online.de/in_und_ausland/politik/thema_des_tages/?em_cnt=1007805&em_cnt_page=1

10- http://www.welt.de/data/30/11/2006/.1129802html

11- http://www.sueddeutsche.de/ausland/artikel/93138/231/

12- http://www.dw-world.de/dw/article/2233951,2144,0,.00html

13- http://www.sueddeutsche.de/ausland/artikel/93138/231/



قراءة فى الخريطة السياسية الفرنسية

خالد سعد زغلول

بدأ موسم المنافسة حول الانتخابات الرئاسية الفرنسية مبكرا، باندلاع ما عُرف بفضيحة كليرستريم فى الصيف الماضى، حيث تم إدراج أسماء بعض خصوم الرئيس جاك شيراك، وأبرزهم عدو شيراك اللدود وزير داخليته، نيكولا ساركوزى، على لائحة المسئولين الفرنسيين المتهربين من الضرائب، والحاصلين على ثروات كبيرة فى الخفاء. وفى الواقع، كادت تسمم هذه القضية الحياة السياسية الفرنسية بعد أن استثمرها الاشتراكيون لمحاولة ضرب الديجوليين فى مقتل لكن على عكس كل توقعات المراقبين، فإن الشعب الفرنسى لم يهتم كثيرا بنتائج وتداعيات فضيحة كليرستريم، حيث كشف استطلاع للرأى عن أن ٧٢٪ من الفرنسيين لا يعتبرونها مهمة جدا. وتعتبر هذه الفضيحة الهدية الأخيرة من هدايا متعددة قدمها معسكر اليمين إلى اليسار الفرنسى، والتى تتضمن: العجز التاريخى فى ميزانية الدولة، تضخم البطالة، ازمة قانون الحجاب، زلزال رفض الدستور الأوروبى، أزمة الضواحى وانتفاضة الفقراء، أزمة قانون الهجرة، ازمة قانون العمل، وغيرها. وقد فتح أعضاء الحزب الاشتراكى صفحة جديدة فى تاريخهم باختيارهم النائبة سيجولان روايال لتكون مرشحتهم فى الانتخابات الرئاسية. وقد حصلت روايال على ٦٠٪ من أصوات أعضاء الحزب، ويدل ذلك على إحساس الحزب بضرورة اعتماد منهج جديد للتواصل مع الشعب الفرنسى، خاصة بعد الهزيمة المتكررة التى منى بها مرشح الحزب، فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٢، ليونيل جوسبان، الذى خرج من السباق فى الدورة الانتخابية الأولى. تلقب سيجولان روايال (٥٤ عاما) بالمرأة الحديدية لقسوتها فى مجال العمل، لكن ضعف خبرتها السياسية يقلل من فرصتها فى حكم البلاد، حيث لم تتجاوز منصب وزيرة الشئون الاجتماعية والعائلة. وقد بدأت سيجولان روايال الحملة الانتخابية مبكرا بهجوم ضد خصمها القوى وزير الداخلية ساركوزى وعلى أرضه، حيث اتهمته بعدم القدرة على ضبط الأمن، والحد من تصاعد حجم الجرائم، وبأنه فشل فى السيطرة على حرائق البلاد، فى محاولة منها لهز صورته أمام الفرنسيين. ولكن ساركوزى سد الثغرات أمامها بأن قدم وثائق تثبت نجاح أجهزة الأمن فى السيطرة على انفلات الشارع لنحو ٤٠ يوما دون قتيل واحد، بينما أسفرت حرائق لوس انجلوس عن جرائم كبيرة ومقتل مئات الأشخاص. وقد غيرت روايال من أسلوبها بأن اعترفت بأنه وزير داخلية ذو كفاءة عالية، ولكن الفرنسيين لا يحتاجون إلى شرطى فى قصر الإليزيه. كما أدرجت فى برنامجها الانتخابى مشروع قانون زواج الشواذ وأحقية تبنيهم للأطفال لكسب أصوات مئات الآلاف من الشواذ، رغم أنها كانت من أشد المحاربين له حينما كانت وزيرة، بينما كان ساركوزى واضحا فى رفض هذا المشروع. وقد هاجمت بقوة قانون الهجرة الذى سنه ساركوزى، وطالبته بتقنين موقف نصف مليون مهاجر غير شرعى على الفور دون شروط وعدم طردهم، فأجابها بأنه وزير الداخلية المحافظ على القانون والساهر على تنفيذه، وأن هذا القانون سُن لمصلحة فرنسا العليا واستقرار أمنها وسلامة مجتمعها.

وفى محاولة لكسب أصوات عرب ومسلمى فرنسا الذين

(*) باحث مصرى مقيم فى باريس

باتوا يشكلون قوة انتخابية مؤثرة لايستهان بها. قامت سيجولان رويال بزيارة لبنان والاراضى الفلسطينية وإسرائيل. فأطلقت سيجولان رويال بعض التصريحات النارية لصالح القضايا العربية، وقابلت نواب حزب الله (أبرزهم على عمار) وانتقدت بعنف الرئيس جورج بوش، معتبرة أن سياسته الشرق أوسطية (كارثية)، لتكون اول سياسية فرنسية تهاجم الولايات المتحدة علنا. بيد أن المواقف التى اتخذتها المرشحة الاشتراكية - خلال الزيارة - قد فجرت سجالا حادا بين أطراف الطبقة السياسية فى فرنسا، حيث سعى اليمين الفرنسى الى استغلالها للنيل من حظوظها الانتخابية بالتركيز على (الأخطاء الفاضحة) التى ارتكبتها رويال، فى نظر اصدقاء إسرائيل، وهى لقاؤها بنواب حزب الله، وأعضاء حكومة حماس.

وقالت رويال "لم أقم بأى خطوة متعثرة ولا بأى سوء تصرف" فى إشارة الى لقائها مع نواب لبنانيين، بينهم النائب عن "حزب الله" على عمار، مضيفة "لا يمكن لأحد - أى أحد - أن يمنعنى من المضى فى التحاور مع نواب منتخبين ديمقراطيا أو حكومة شرعية منتخبة ديمقراطيا". كما قابلت الرئيس الفلسطينى "أبو مازن"، وأكدت له حتمية دعم الشعب الفلسطينى أيا كانت الحكومة، وطالبت الاتحاد الاوروبى بعدم قطع المساعدات الفلسطينية.

وانتقد "الاتحاد من أجل حركة شعبية" - الحزب اليمينى الرئيسى الحاكم فى فرنسا - بشدة عدم صدور رد من سيجولان رويال فى بيروت على كلام عمار الذى قيل انه ربط فيه بين تصرفات اسرائيل والنازية، وابدى انزعاجه من لقاءات حركة حماس. كما أعربت زعيمة حزب "الاتحاد من أجل حركة شعبية" فى باريس فرنسواز دو بانافيو - التى زارت اسرائيل (للتبرك الانتخابى) - عن صدمتها العميقة لموقف رويال فى لبنان وغزة.

ووصف ساركوزى الأخطاء الكثيرة التى ارتكبتها سيجولان رويال فى الشرق الأوسط بأنها تثير الصدمة، واعتبر ان قبول التحدث الى عضو فى حزب الله - المنظمة التى تدعو الى تدمير اسرائيل وتسببت بحرب مع هذا البلد من خلال دخول أراضيها وخطف جنديين - كان خطأ، ومحاولة التحاور مع حركة حماس التى لا تعترف باسرائيل خطأ جسيم. والسماح بإهانة حلفاء وأصدقاء فرنسا، سواء كان الأمر يتعلق بالولايات المتحدة او بإسرائيل، خطأ جسيم آخر، فردت عليه رويال بأنها تتكلم - مثل مؤسس الحزب الحاكم الرئيس شيراك - عن سياسة بوش واولمرت ولكن

بصوت عال. وفى محاولة لكسب اصوات اليهود، توجهت - بعد لقائها برموز السلطة الفلسطينية - نحو القدس المحتلة لمقابلة وزيرة الخارجية الإسرائيلية، لتؤكد لها تمسك فرنسا - فى حالة فوزها بالرئاسة - بالأمن الإسرائيلى قبل اى مفاوضات للسلام. وحفاظا على أصوات الناخب اليهودى، قدمت رويال فى القدس المحتلة دعما صريحا لإسرائيل بتأكيدها ضرورة منع إيران من امتلاك السلاح النووى، بل وطالبت بعدم السماح لطهران حتى بحق الدخول فى مجال البرامج النووية السلمية، حيث قالت "يجب عدم السماح لإيران بالتوصل إلى الطاقة النووية المدنية"، والا فإنها ستتوصل بعد ذلك إلى الطاقة العسكرية والسلاح النووى" وأضافت "أمامكم أول مسئولة سياسية تعرب صراحة عن معارضتها لأن تتمكن إيران من الطاقة النووية المدنية، سيكون ذلك موقفى إذا انتخبت رئيسة للجمهورية". كما أضافت "إن أى موقف آخر لا يبدو بالنسبة لى مسئولا". اما وزير الخارجية الفرنسى، فقد أعلن عن استيائه لهذه التصريحات المتناقضة، واعتبر مطلبها بمنع حق إيران فى امتلاك مفاعلات نووية سلمية خطأ فادحا، حيث أن إيران قد وقعت اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وبدا فى موقف المدافع عن الشرعية الإيرانية فى هذا الملف، رغم كونه من أشد المطالبين بتوقيع عقوبات صارمة على ايران فى مجلس الامن. وتجلى ذلك واضحا فى المؤتمر الوزارى الأوروبى فى بروكسل يوم ٤ ديسمبر ٢٠٠٦، وفى الاجتماع الذى عقده فى مقر وزارته بباريس يوم ٥ ديسمبر مع خبراء، ومدراء وزراء خارجية الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا (المحادثات السداسية الماراثونية)، مما يدل على أن معارضته تدخل فى إطار المعركة الانتخابية. واختتمت رويال زيارتها بمحادثات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية ايهود أولمرت، الذى شكرها على مواقفها، وأعرب عن ارتياحه لهذا اللقاء، ليخفف عنها من حدة الانتقادات التى وجهت لها، ولتصحيح مسارها مع أصدقاء إسرائيل، ولتهز صورتها من جديد أمام الناخبين العرب.

ولأن أطياف اليسار المتعددة تفتقد مشروعا حقيقيا ذا مصداقية أمام الفرنسيين، فقد باتوا يركزون على نقائص اليمين، واستثمار الكوارث السياسية العديدة التى تسببت فيها حكومة اليمين منذ عام ١٩٩٥، حيث أغرقت البلاد فى بحار من الديون والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد جاءت ازمة كليرستريم كالقشة التى قصمت ظهر البعير، والتى أجهزت نظريا على فرص الديجوليين الحاليين، وعلى رأسهم الرئيس شيراك وفارسه الوحيد

دومينيك دوفيلبان، وهزت الثقة فيهما من جانب الأغلبية الديجولية. وبالتالى، فقد تم إضعاف معسكر اليمين باستثناء شخصيتين، الشخصية الأولى: نيكولا ساركوزى الذى خرج أقوى مما كان عليه، باعتبار أنه كان ضحية المؤامرة وأنه يجسد التجديد والتغيير، وأن كفاءته النادرة وشجاعته - التى تبلغ أحيانا حد الوقاحة - تؤهله لحكم الفرنسيين.

أما الشخصية الثانية، فهو جان مارى لوبن، زعيم حزب "الجبهة الوطنية"، أقصى اليمين المتطرف، وصاحب القوة السياسية الفرنسية الثانية فى الدولة منذ عام ٢٠٠٢ . ويبدو أن الفرنسيين قد بدأوا يسأمون معسكرى اليمين واليسار، حيث إنه بعد قرن كامل من حكم فرنسا المتعاقب بينهما، لم يحققا للشعب الفرنسى ما يأمله. لقد أصبح لوبن أقرب إلى بوابة القصر أكثر من أى فترة سابقة، مستفيدا بشكل خاص من فشل سياسة الانفتاح الفرنسية للهجرة. وقد قال لى لوبن ذات يوم فى قصره الواقع بحى سان كلود، معلقا على ذلك: انظر فريق منتخب فرنسا الكروى، إنه يصلح لمنتخب السنغال. وحينما استفسرت منه عن سر عنصريته، أنكر أن يكون عنصريا، ووصف نفسه بالوطنى، وقال لى إنه يرفض أن يستضيف أجنبيا فى داره، بينما ابنه فى الشارع. وهو يستنكر أن يأخذ الإفريقى الكسول صاحب ٩ أولاد مساعدات شهرية تقدر بأكثر من ٦ آلاف يورو، بينما الطبيب الفرنسى لا يجد عملا. ويرى لوبن أن أغلب هؤلاء المهاجرين يعيشون على المساعدات التى تمنحها الدولة للفقراء والمحتاجين، وأن الفرنسيين البسطاء الأصليين باتوا يضجون بأمواج المهاجرين الهائلة، التى تحول دون حصولهم على فرص عمل. ويعزف لوبن منذ نحو ٣٠ عاما على الأوتار الاجتماعية والسياسية الحساسة لدى الفرنسيين، رافعا شعارات (فرنسا للفرنسيين) و(طرد ٥ ملايين إفريقى يساوى توفير ٥ ملايين فرصة عمل) و(فرنسا العظيمة والحرة غير التابعة لأمريكا). وفى الواقع إنه لولا عداؤه لليهود، لربما حكم لوبن فرنسا قبل ذلك. لكنه لا يزال يشكك فى محرقة اليهود، ويلوم الدولة على دفعها تعويضات مادية وسياسية ليهود فرنسا، واصفا ذلك بأنه ابتزاز عالمى.

المفارقة أن نيكولا ساركوزى يقتبس من برامج لوبن من ناحية، ويسعى لكسب يهود فرنسا من ناحية أخرى، حيث سافر فى أولى جولاته الدولية إلى إسرائيل. ويعى لوبن أن الفرنسيين الأصليين، وهم الذين تفادوه لنحو ٣٠ سنة، أصبحوا اليوم يتغنون بأطروحاته. لكن سن جان مارى لوبن قد تحول هذه المرة أيضا دون وصوله إلى قصر الإليزيه ويبقى فى السباق الانتخابى ساركوزى الذى يرى فيه الفرنسيون لوبن المعدل أو المحسن. أما أزمة كليرستريم، فقد ذهبت بكل أرصدة الحكومة لدى الفرنسيين، بعد أن سحبت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتتالية الكثير من رصيدها.

وقد خسر رئيس الوزراء الديجولى دومينيك دوفيلبان كثيرا من أسهمه الرئاسية، ولهذا حاول تصحيح صورته أمام الشعب بتقديم مشاريع عاجلة مثل مشروع قانون العمل للكبار، كذلك نجح نسبيا فى إدماج شركتى سويز وغاز فرنسا فى زواج اقتصادى، محاولا خصخصتهما، وسد الطريق أمام الشركات الايطالية المتنافسة. وقد حقق طفرة هائلة بنجاحه فى ضرب جزء من البطالة، وهبوطها إلى نسبة تاريخية ٧,٥٪ بمشروعه الطموح لتوفير نحو ٥٠ ألف فرصة عمل شهرية. يتمتع دوفيلبان بعبقرية سياسية وثقافة راقية وشخصية كاريزماتيكية، وهو محبوب لدى الفرنسيين لكونه شاعرا وأديبا ومثقفا وسليل العائلة الفرنسية النبيلة. ولكنه بعد أن فشل فى محاولته الأخيرة للإطاحة بخصمه نيكولا ساركوزى ، وبعد استشارات مكثفة مع الرئيس شيراك، واستقراء الأحداث والمستقبل، وللمحافظة على اللحمة الديجولية، فقد انسحب من سباق الرئاسة محددا آماله فى مواصلة العمل الحكومى دون تشتيت جهوده فى الحملات السياسية.

هذا، وقد أصبح أمام الرئيس جاك شيراك بضعة أشهر قليلة لتصحيح الأوضاع والموازين، فهو يأمل فى إنهاء عهده وحياته السياسية بخروج مشرف من قصر الاليزيه بعد حياة سياسية حافلة لنحو نصف قرن.

وفى حالة ما إذا قلب الرئيس شيراك المائدة والموازين، ورشح نفسه لولاية ثالثة، فإن ذلك سوف يقلص من حظوظ الطموح ساركوزى. لكن الرئيس ما زال فى موقع المراقب، وإن كان المراقبون يتوقعون أنه سيخسر فى الجولة الثانية، لأن الأوروبيين لا يحبذون الفترات الطويلة فى الحكم، حتى لو كان الرئيس صاحب إنجازات عظيمة للبلاد. فحتى زعيم فرنسا الخالد، محرر البلاد من الاحتلال النازى ومؤسس جمهوريتها الخامسة، الجنرال شارل ديجول، الذى أرسى دولة المؤسسات القوية، وأسهم فى ازدهار ورخاء الشعب الفرنسى - لم يسلم من هذه القاعدة. وقد فقد الرئيس شيراك الكثير من رصيده عند الفرنسيين بسبب قراراته التى ثبت خطؤها، مثل قراره حل البرلمان عام ١٩٩٧. فإذا به يأتى بالمعارضة اليسارية الى الحكم لنحو ٥ سنوات كاملة. ومن ناحية أخرى، فقد وصلت ديون فرنسا فى عهده الى ٢٢٠٠ مليار يورو لأول مرة فى تاريخها، حتى أصبحت فرنسا مدانة

باستمرار فى الاتحاد الأوروبى، لعدم تغلبها على هامش العجز الاقتصادى المسموح به أوروبيا. كما خانه التوفيق فى تقييم موقف الشعب الفرنسى من الدستور الأوروبى، فلم يكتف الرئيس بالتصديق على القرار فى البرلمان، والذى وافقت عليه الأغلبية الحاكمة وكثير من معسكرات المعارضة، بل أصر على أن يقول الشعب كلمته فى استفتاء. وقد أدى الرفض المدوى للدستور إلى هدم جهود فرنسا الجبارة لنحو ٥٠ سنة من عمليات البناء الأوروبى. أما ساعده الأيمن دومينيك دوفيلبان، فيتوقع المراقبون أنه فى حالة دخوله المعركة الانتخابية، فلن يحصل على أكثر من ٥٪ من الأصوات أمام الاكتساح المتوقع للوبن وساركوزى.

وطبقا للمعطيات الحالية، فإن سيجولان رويال - رغم تفوقها على كافة مرشحى اليسار- لن تقدر على تجاوز لوبن أو ساركوزى، وبالتالى يتوقع أن تقتصر المنافسة فى الدور الثانى للانتخابات الرئاسية عليهما. فى جميع الحالات، فمن المتوقع أن يواجه المهاجرون العرب والأفارقة أياما صعبة خلال الفترة الرئاسية ٢٠٠٧-٢٠١٢ بعد نجاح ساركوزى فى تمرير قانون الهجرة الجديد، والذى يفضل الفرنسى على المهاجر، والذى أغلق الحدود إلا أمام من تحتاج إليهم فرنسا من ذوى الكفاءات العلمية والذين يتقنون الفرنسية. وقد أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية رسميا قانونه المثير للجدل، وأوضح ساركوزى فى البرلمان أن القانون سيمكن الحكومة من ترويج ما سماه الهجرة المنتقاة، وأنه سيعنى قبول المهاجرين من قبل المجتمع بشكل أفضل. ودافع ساركوزى عن القانون، باعتبار أنه جاء نتيجة للمشكلات المتراكمة التى أدت فى أواخر العام الماضى إلى اضطرابات فى الأحياء المكتظة بالمهاجرين بشكل أساسى فى أنحاء فرنسا. لكن الوزير واجه انتقادات واتهامات بالعنصرية ومعاداة الأجانب، كما قوبل بمظاهرات معادية خلال زيارته لإفريقيا.

أما الديجوليون، فللمحافظة على فرصهم فى الانتخابات القادمة، فيجب على حكومة دوفيلبان إجراء تغييرات جذرية لإعادة الثقة المفتقدة بهم، بعد أن حكموا فرنسا لولايتين كاملتين.

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات عربية



مشروع الوحدة العربية.. ما العمل؟

د. سعدون حمادى

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل ٢٠٠٦

مما لاشك فيه أن الوضع العربى الراهن له خصوصيات لابد من استيعابها وأخذها فى الحسبان عند تصور أى مشروع يسعى لتحقيق الوحدة العربية. ولعل من أهم هذه الخصوصيات أن الدولة القطرية موجودة، ومضى على قيامها وقت ليس بالقليل، وقامت تلك الدولة بتكوين مؤسسات، وأصبح لها وضع دولى وقانونى. هذا إلى جانب أن تلك الدول القطرية قد شهدت منافسة على الزعامة وتكوين المحاور، وهى متفاوتة من حيث الحجم وعدد السكان والامكانات المالية وتوافر الموارد الطبيعية، وبالتالى فإن وضعا كهذا لا يناسبه زعامة واحدة أو قيادة دولة واحدة.

وعليه، فإن مجال الاهتمام لابد أن ينصب على النظرة الجماعية، والعمل التعاونى والتفاعل المتعدد والبناء التدريجى لعلاقات الاندماج، وفتح المجال واسعا أمام الجميع للمساهمة فى بناء صرح الاندماج والتكامل، ومن ثم تحقيق حلم الوحدة العربية، وهو الموضوع الذى يسعى هذا الكتاب لمناقشته.

تناول الجزء الأول الأبعاد الداخلية والخارجية لإشكالية الوحدة العربية فعلى المستوى الداخلى، توجد العديد من الأزمات الداخلية، التى تمثل عائقا أمام مشروع الوحدة. ففى كل دولة من دولنا العربية، توجد أزمة، ولا تكاد دولة عربية واحدة تخلو من وضع الأزمة الخاصة. فالمغرب له مشكلة الصحراء الغربية، وموريتانيا لم يستقر نظامها الذى واجه معوقات داخلية، والجزائر مرت بمرحلة الصدام الداخلى الذى شهد الكثير من إراقة الدماء.. ولاتزال تعانى من آثاره حتى الآن. وفى تونس، توجد أزمة حول طبيعة نظام الحكم. ويسود ليبيا نظام غير مألوف يستخدم العنف بإفراط من أجل البقاء فى السلطة. ومصر- وهى أكبر دولة قطرية بالمنطقة- تعانى وضعا اقتصاديا غاية فى الصعوبة، وتوترا داخليا يتمحور حول قضية الديمقراطية. وفى السودان، أزمة داخلية خطيرة تهدد وحدته الوطنية، وتستنزف قواه. وفلسطين تحت الاحتلال الصهيونى بكل ما فيه من وحشية، ويعانى لبنان عدم استقرار داخليا نتجت عنه الحرب الأهلية، ويمر الآن بوضع غير مستقر. وفى سوريا، أزمة متعددة الجوانب، فجزء من ترابها الوطنى محتل، وهى الآن ضمن محور الشر الذى وضعته الولايات المتحدة الأمريكية، والأردن فى وضع سياسى واقتصادى حرج، ويتعرض نظام الحكم فيه إلى ضغوط داخلية وخارجية والعراق فى أزمة ظاهرة للعيان بسبب الاحتلال الأمريكى وانهيار الدولة، ويتعرض لخطر يهدد وحدته الوطنية ويعانى اليمن حالة اضطراب داخلى، ونمو اتجاهات العنف والتطرف الدينى. أما دول مجلس التعاون الخليجى، فلا تخلو من حالة الأزمة وإن اتخذت اشكالا أخرى، فالمملكة العربية السعودية ظهرت فيها صور العنف الداخلى والتطرف الدينى، وتواجه دول المجلس الأخرى أزمة يمكن أن تنفجر فى أى وقت، وهى مشكلة ازدياد نسبة العمالة غير العربية، والتى تشكل فى بعض الحالات أكثرية السكان، إضافة الى العديد من الأزمات الأخرى.

وعلى الطرف الآخر، فهناك العديد من المعوقات الخارجية التى تقف حائلا أمام مشروع الوحدة العربية، وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى الصف الأول من القوى المعادية للوحدة العربية، فهى الحليف الاستراتيجى للصهيونية والمؤيدة لبقاء الدولة اليهودية فى فلسطين، وتعتبر أن جزءا كبيرا من أمنها القومى يتمثل فى بقاء إسرائيل، التى ترى بدورها أن وحدة الصف العربى خطر كبير على البقاء الإسرائيلى ذاته ولقد تبلور الموقف الأمريكى المعادى للوحدة العربية فى طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير بديلا لمشروع الوحدة العربية الشاملة والذى يضم -اضافة إلى الدول العربية - دولا أخرى لها جوار جغرافى، وإن كانت لا تنتمى للعربية مثل باكستان وأفغانستان وتركيا وإيران وإسرائيل. اضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة، فى علاقتها مع الأقطار العربية، لا تنطلق من وجود أمة عربية واحدة، ولا من فرضية أن الدول العربية تربطها روابط قومية، وأنها أمة واحدة، لها مشروع للتوحيد بدلا من وضع التجزئة، وأن لكل دولة عربية استراتيجية معينة فى التعامل تختلف عن كافة الدول العربية الأخرى.

أما عن الموقف البريطانى تجاه مشروع الوحدة العربية، فقد سعت بريطانيا الى عرقلة قيام أى نوع من التوحيد العربى. فهى بحكم علاقتها الاستعمارية القديمة فى البلاد العربية، نجدها قد سعت بجميع الوسائل لإيجاد وضع التجزئة فى المنطقة العربية، بعد أن كانت موحدة إلى حد بعيد فى ظل الحكم العثمانى. وخلال الحرب العالمية الثانية والفترة التى أعقبتها، طرحت مقترحات عدة لإقامة مشاريع متعددة للوحدة العربية، شملت معظم أقطار الوطن العربى، وكانت سياسة بريطانيا ازاءها معرقلة وسلبية، تماشيا مع سياسة التجزئة والفرقة.

ولم يختلف الموقف الأوروبى كثيرا عن مواقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. ففى مقابل مشروع الشرق الأوسط الأمريكى، قدمت أوروبا مشروعا اسمته (الشراكة الأوروبية - المتوسطية) وسجل المشروع سبع عشرة دولة أوروبية، إضافة إلى بعض الدول العربية المطلة على ساحل البحر المتوسط، مثل الأردن ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين والجزائر والمغرب وتونس إلى جانب إسرائيل وتركيا، وبذلك يكون المشروع بديلا للوحدة العربية ويؤدى لإلغاء الاتفاقيات والمعاهدات العربية كاتفاقية معاهدة الدفاع العربى المشترك، والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية.

أما الجزء الثانى من الكتاب، فهو يتعلق ببرنامج العمل، محاولا الاجابة على التساؤل الخاص بما يمكن عمله من أجل مشروع التوحيد، فهو إذن متعلق بالجانب العملى ويمكن أن يتضمن الجانب العملى مسألتين، الأولى تتعلق بالاداة، وهى قيام الجبهة القومية، والأخرى تتعلق بمادة العمل، أى النشاط الذى يجب القيام

به ابتداء من نقطة البداية. وهنا، لابد من تأكيد أن برنامج العمل يجب أن تحدد له بعض الأسس، أهمها البدء بالجانب الاقتصادي - الاجتماعي في حياة الجمهور العربي. فالاقتصاد هو الوسيلة الناجحة لملامسة الوضع النفسي للفرد العربي في الظرف الحاضر، ذلك الوضع الذي يدفع للإحباط وضعف الثقة وتراجع الفعالية. لذلك، فالسبيل العملي لتحسين الوضع يكمن في الخطوات التي يمكن أن تحرك ذلك الوضع النفسي. وبعبارة أخرى، يجب أن يلمس الفرد العربي تحسنا ملموسا في معيشته جراء تلك الخطوات لموازنة عوامل الإحباط، وانخفاض الروح المعنوية عن طريق تكوين الشعور بالأمل والجدوى.

الفكرة الأساسية الأخرى في برنامج العمل هي البدء بنسيج النظام السياسي القائم وليس بركائزه، بمعنى أن تبدأ حركة التوحيد بإصلاح النظام السياسي الموجود، انطلاقا من الموقف الإيجابي، من أجل بناء حالة الاطمئنان وتقبل حركة الوحدة والمساعدة على امتدادها في المجتمع وعموم الحياة العامة. فالوحدة العربية مشروع له فكرة رئيسية يمكن التعبير عنها من خلال نشاطات تفصيلية ترمز إلى الفكرة، وتقربها من الذهن العام. وبعبارة موجزة، يجب الاهتمام - كنقطة بداية- بالقضايا التي توضح قضية الوحدة وترمز إليها، وتضع حجرا بعد حجر في صرح بنائها، مع وجود الكيانات القائمة أكثر من الذهاب مباشرة إلى إلغاء الدولة القطرية.

وتأسيسا على ذلك، يمكن التعرض لأهم النقاط التي يحتويها البرنامج الذي يسعى الكتاب لطرحه في سعيه لتحقيق الوحدة العملية بين الأقطار العربية، حيث تتبلور المسألة الأولى التي تتصدر نشاط الحركة في قضية إلغاء التأشيرة بين البلاد العربية لتسهيل السفر وانتقال الأشخاص لمختلف الأغراض. إن خطوة كهذه من شأنها أن توجد ارتياحا عاما، وترفع عن كاهل المواطن العربي عبئا وعائقا هما الآن مبعث معاناة لكثير من المواطنين. كما أنها خطوة بسيطة ومعروفة، وهي مطبقة الآن من قبل بعض الأقطار العربية ثنائيا، وسبق لها تطبيقها، وليس من الصعب إيجاد السند القانوني لها في الاتفاقيات الموجودة.

والقضية الرئيسية الثانية في منهاج العمل تتعلق بالمسألة الاقتصادية المطروحة منذ مدة، وهي برنامج التكامل والاندماج الاقتصادي، بدءا من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركي ثم سوق عربية مشتركة، وصولا إلى الوحدة الاقتصادية العربية. إن هذا المشروع هو العمود الفقري للوحدة العربية، وهو مشروع طويل الأمد، ويحتاج إلى جهود واسعة. ولهذا المشروع تاريخ معروف في مناقشات وقرارات جامعة الدول العربية بدءا من مؤتمرات القمة. ولا تزال الخطوة الأولى فيه - وهي إقامة منطقة التجارة الحرة- قيد العمل في الجامعة العربية، ويجرى الاهتمام الآن بمعالجة القيود غير الجمركية، كموضوع قواعد المنشأ، وإيجاد آلية لتسوية المنازعات.

أما المحور الثالث، فيتمثل في وجود مؤسسة الجامعة العربية ذاتها التي اتسم تاريخها بالتباطؤ والإحباط. والتي يجب العمل لإصلاح هذه المؤسسة ومعالجة نواحي النقص فيها وليس إلغاءها. وهناك في هذا الصدد عدد من القضايا، تتصدرها قضية إصلاح الميثاق فيما يتعلق بطريقة اتخاذ القرارات، وهو مشروع يتعلق بجعل القرارات تتخذ بأكثرية الثلثين أو الأكثرية البسيطة بدلا من الإجماع. كما أن اجتماعات القمة نفسها تحتاج إلى تنظيم من حيث المواعيد ومستوى الحضور، ومدة الاجتماع وطبيعة المداولات. ومن أهم القضايا التي يجب إثارتها من جديد، وتلافي الخلل الذي حدث في تناولها قضية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، الموقعة في منتصف ١٩٥٠، والتي عطل تنفيذها، وقضية استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠-٢٠٠٠).

إن إحياء هذين الموضوعين ووضعهما مجددا أمام الرأي العام العربي يشكلان بندا مهما في عملية إصلاح مؤسسة الجامعة العربية، وبعث الحيوية في عملها، كما أن تفعيل معاهدة الدفاع المشترك وقضية إحياء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك يشكل أهم جزء من العمل الميداني الذي يجب أن تضطلع به حركة الوحدة العربية كجزء من برنامج نشاطها العملي في المرحلة الأولى. فكلا الموضوعين له من المبررات الموضوعية المتعلقة بالأمن والتنمية ما يجعل طرحه مقبولا ويلقى تجاوبا شعبيا واسعا.

وعلى الجانب الآخر، فإن إصلاح الناحية المؤسسية لهيكل الجامعة العربية يجب أن يتم من خلال إعادة النظر في العديد من القضايا المهمة، منها إصلاح وضع المنظمات العربية المتخصصة، من حيث الاختصاص والعلاقة بالأمانة العامة للجامعة. فهناك مقترحات لتحويلها إلى مراكز خبرة، وتحويل مهماتها إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمانة العامة للجامعة.

إن عملية بعث الروح فيما هو موجود الآن، وإصلاح نواقصه وإنجاز خطوات جديدة، كل ذلك يحتاج إلى زخم شعبي وحملات عمل تنقل أفكار هذه المشاريع إلى أوساط الرأي العام، ويعبأ من أجله الجمهور ونخب المجتمع وطبقاته في اتجاه الإصلاح والتجديد.

والمحور الرابع في المجال العملي، هناك ما يستحق الاهتمام كمشاريع عمل مشتركة ذات بعد قومي، والمثال الجيد على ذلك طرق المواصلات لربط البلاد العربية بشبكة جيدة تنمي التواصل البشري وتدعم التنمية المشتركة. وكمثال جيد على ذلك، لتحقيق التواصل بين جناحي الوطن العربي في المشرق والمغرب، إنشاء جسر بري بين مصر والمملكة العربية السعودية عبر مدخل خليج العقبة عند مضيق تيران عبر مجموعة الجزر المتناثرة هناك. وبذلك، يتم الاتصال بين الخليج والمغرب العربي، وتوفير ضمانات لحرية العبور، لعقد اتفاقية ترتب حرية المرور لجميع الأقطار العربية. ثم هناك شبكات نقل عربية داخلية يمكن ربطها بالأقطار الأخرى عن طريق استكمال بعض الوصلات الناقصة. فشبكة الخطوط الحديدية العراقية يمكنها أن ترتبط بالشبكة السورية عن طريق وصلة بين دير الزور والبوكمال، وإحياء الخط الحديدي الحجازي من دمشق إلى المدينة المنورة مرورا بالأردن، الذي بلغت الدراسات عنه مرحلة متقدمة، ولم يبق غير موضوع التمويل.

أما المحور الخامس، وكإجراء تمهيدي لمشروع التوحيد، فيمكن العمل لتوحيد القوانين والنظم التي تعمل بموجبها مؤسسات حكومية وشعبية لتكوين نسيج مترابط قوميا. وإن كان يعمل الآن كل في محيطه القطري، فهناك العديد من التشريعات التي يمكن التفكير بتوحيدها، وفي مقدمتها القانون المدني وقوانين القضاء، وممارسة المهن والإقامة وقوانين الضرائب والرسوم، وقوانين البلديات والإدارة المحلية، وتشريعات البيئة، وقوانين وأنظمة التعليم بمختلف المراحل، وتنظيم السجل المدني وقوانين الجنسية .. الخ. كما أن هناك الأنظمة المؤسسة للتنظيمات الشعبية والمهنية كالعمال والفلاحين، واتحادات الطلبة ومنظمات النساء، ومؤسسات المجتمع المدني والأوقاف، وقوانين وأنظمة الوزارات المختلفة.

إن برنامجا مفصلا للقيام بمبادرات وحملات شعبية ورسمية لتوحيد هذه القوانين والأنظمة من شأنه تكوين أرضية متماثلة ترتكز عليها عملية التوحيد السياسي التي يتضمنها مشروع الوحدة، عندما تتهيأ له الظروف، مما يجعل المشروع يرتكز على أرض صلبة ممهدة، بدلا من أن يواجه جملة من القوانين والأنظمة المتباينة، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا لتوحيدها. وبجانب ذلك، يكون لمثل هذه الحملات أثر معنوي وإعلامي، يتم من خلاله إيصال الرسالة للجمهور وإيضاح فكرة الوحدة، ويجعلها قضية حاضرة حية في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن البنود التي يتضمنها البرنامج ليست كل ما يجب أن يتضمنه عمل حركة الوحدة لتحقيق مشروعها، بل هي مقترحات لمرحلة البداية، ولم يكن الغرض من إيرادها الادعاء بأنها قابلة للتنفيذ جميعها في المرحلة الحالية. فالصعوبات التي أعاقت مشروع الوحدة، والمشاريع التي سبق طرحها بخصوصه ماثلة للعيان ومعروفة، بل الغرض من إيرادها هو أن تكون مادة

برنامج حملات تقودها حركة الوحدة فى المرحلة الأولى، محاولة تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه. ولتل هذه الحملات مزايا عديدة، فهى مجال لاكتساب الخبرة، والتعرف على الصعوبات، واختبار الوضع العربى الرسمى والجماهيرى، كما أنها وسيلة مهمة للتوعية والدعوة إلى مشروع الوحدة وتحريك المشاعر القومية، وجعل قضية الوحدة فى صدارة الاهتمام العام. والمعروف هو أن العمل، وليس غيره، هو ما يفتح الآفاق الجديدة، ويبعث الحيوية، ويفجر الطاقات الكامنة.

محمد صادق إسماعيل

الجوانب القانونية الدولية لمشكلة المياه.. نظرة خاصة للمياه العربية

محمد عبد الرحمن الصالحى

رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥

من المسلم به، لدى الباحثين فى حقل القانون الدولى العام والعلاقات الدولية، أن قضية المياه أضحت اليوم إحدى القضايا المهمة، التى تحظى باهتمام كبير من جانب صانعى القرار فى الدول عموما، خاصة فى الدول التى تقع فى أحواض الأنهار الدولية، أو تلك التى تمر عبر أقاليمها أو تلامس حدودها هذه الأنهار.

والواقع أن هذا الاهتمام المتزايد بقضايا المياه فى العلاقات الدولية المعاصرة إنما يعزى إلى أسباب كثيرة فبداية، هناك السبب المتعلق بزيادة الطلب على المياه فى العديد من الدول، إما بسبب النمو المطرد فى أعداد السكان، وعلى نحو غير مسبوق، وإما كنتيجة لتغير العادات الاجتماعية والثقافية لدى بعض الشعوب عما كان عليه الحال فى الماضى، وإما كنتيجة للتوسع الزراعى لمواجهة المتطلبات المتزايدة لإشباع احتياجات السكان من الغذاء. وهناك، ثانيا السبب المتمثل فى قصور الموارد المائية بل وندرتها الظاهرة فى بعض مناطق العالم على نحو ما حدث مثلا فى إفريقيا جنوب الصحراء، خلال عقد السبعينيات من القرن الماضى، بفعل التغيرات المناخية غير المحسوبة، بل والإضرار المتعمد بالبيئة أحيانا. وهناك، ثالثا، السبب الذى يعزى إلى كون المياه قد أضحت ورقة للضغط السياسى تستخدمها الدول- وبخاصة النهرية منها- ضد بعضها بعضا، من حين إلى آخر، وذلك فى ظل عدم وجود إطار قانونى ملزم للدول جميعا فى هذا الخصوص.

ولما كانت الموارد المائية على مستوى العالم يختلف توزيعها من دولة إلى أخرى، ونظرا لأن منابع الأنهار الدولية أو المجارى المائية الدولية غالبا ما تقع خارج حدود الدول المستفيدة أساسا من هذه الأنهار أو تلك المجارى المائية الدولية، فقد ترتب على ذلك حدوث تعارض ظاهر فى المصالح، وظهور العديد من المنازعات، الأمر الذى ثار معه قلق المجتمع الدولى من احتمالات حدوث نزاعات مسلحة مستقبلا حول المياه، أو بمعنى أدق حول الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، الأمر الذى استلزم ضرورة البحث فى الإطار القانونى اللازم لتنظيم هذه الاستخدامات، بشكل منصف وعادل، ولكن دون الافتئات على الحقوق التاريخية والمكتسبة لبعض دول النهر الدولى.

والواقع، أنه مع أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية قد جاءت لتقدم مثل هذا الإطار، إلا أن هذه الاتفاقية تظل فى التحليل الأخير مجرد اتفاقية إطارية، أى أن أحكامها لا تعدو إلا أن تكون قواعد استرشادية، يمكن للدول الواقعة فى حوض نهر دولى معين أو تلك التى يمر بها مجرى مائى دولى معين أن تستفيد منها فى وضع الإطار القانونى الخاص بها.

وتجدر الإشارة، فى هذا المقام، إلى أن معظم الاتفاقيات الخاصة بتنظيم الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وفى منطقتنا العربية بصفة خاصة، إنما هى اتفاقيات ثنائية أو محدودة الأطراف، يستوى فى ذلك نهر النيل، أو نهرا الفرات ودجلة، أو نهرا اليرموك والأردن، أو نهر السنغال. فمما قد يؤسف له، أنه إلى الآن لا يوجد اتفاق دولى شامل ينظم إستخدامات هذه الأنهار.

هذا ناهيك عن أن العديد من هذه الاتفاقيات لم تبرم إلا حديثا وفى ظل الوجود الاستعمارى الأوروبى، وهو ما تسبب لاحقا فى احتدام الجدل حول مدى إلزامية هذه الاتفاقيات. وعما إذا كان من الملائم إعمال نظرية الاستخلاف أو التوارث الدولى بهذا الشأن، والتى تقضى بانتقال الحقوق والالتزامات من الدولة أو الدول السلف إلى الدولة أو الدول الخلف. ومما زاد الأمر تعقيدا -فى هذا الخصوص أيضا- رفض بعض الدول النهرية، خاصة دول المنابع والمجرى الأوسط، التسليم بحقوق دول المصب فى الموارد المائية للنهر الدولى، وهى الحقوق التى تكفلها نظرية حقوق الارتفاق، ناهيك أيضا عن إصرارها على عدم الاعتداد بفكرة الحقوق التاريخية أو المكتسبة.

ولكل ما تقدم، فلم يكن غريبا أن تهتم الدراسات الأكاديمية المتخصصة فى وطننا العربى بموضوع المياه، خاصة لأن الغالبية العظمى من مصادر هذه المياه تقع منابعها خارج الحدود العربية.

والدراسة التى نقدم لها، هنا، تعتبر واحدة من الدراسات الأكاديمية المتخصصة التى عكفت على تناول الموضوع بمنهاجية علمية رصينة ومميزة.

وتقع الرسالة فى نحو ٣٧٥ صفحة من القطع الكبير، وقد أشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور نبيل أحمد حلمى، أستاذ القانون الدولى العام، والعميد السابق لكلية الحقوق، جامعة الزقازيق.

وقد عرض الباحث لموضوع رسالته من خلال تقسيمه إلى أربعة أبواب، إضافة إلى الباب التمهيدى، وقد اشتمل كل واحد من هذه الأبواب الخمسة على عدد من الفصول. فقد جاء الباب التمهيدى ليقدم للموضوع، ومن خلال فصلين، حيث عرض فى الأول منهما لبيان المقصود بالنهر الدولى، ومشكلة المياه العذبة فى العالم المعاصر.

جاء الباب الأول من هذه الرسالة تحت عنوان "النظام القانونى لاستخدام المجارى الدولية فى الأغراض غير الملاحية" وقد اشتمل على فصلين، عرض أولهما لتطور التنظيم القانونى الدولى لاستخدام المجارى الدولية فى الأغراض غير الملاحية، فى حين عرض الفصل الآخر- وبتحليل متعمق- للاتفاقية الإطارية التى وقعت فى عام ١٩٩٧ بعنوان: "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدامات المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية".

ثم جاء الباب الثانى بعنوان "المشكلات المتعلقة بمجارى المياه الدولية فى المنطقة العربية".

وقد اشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول، تناولت -على التوالى- النقاط الرئيسية التالية: الأبعاد القانونية لمشكلة المجارى المائية العربية، الأبعاد السياسية لهذه المشكلة، ثم بعض الأبعاد الأخرى ذات الصلة.

أما الباب الثالث، فهو باب متميز، حيث خصصه الباحث لإلقاء بعض الضوء على أهم المنازعات المتعلقة بمجارى المياه العربية، بدءا من تعريف النزاع الدولى المتعلق بالمجارى المائية الدولية، ومدى تميز هذا النزاع عن غيره من النزاعات الدولية، ثم تطبيق ذلك على حالة الوضع فى الوطن العربى.

وأما الباب الرابع والأخير من هذه الرسالة،

فيعتبر من حيث موضوعه استكمالا لموضوع الباب الثالث، حيث خصصه للبحث فى طرق التسوية السلمية للنزاعات ذات الصلة بالمجارى المائية الدولية وإطارها القانونى الحاكم، واحتمالات المستقبل بالنسبة لهذا النوع من النزاعات، مقارنة بالنزاعات الدولية الأخرى.

وإجمالا، نستطيع القول إن الباحث قد اجتهد فى تناول هذا الموضوع المهم من جوانبه المختلفة، مستفيدا فى ذلك من العديد من الأدبيات ذات الصلة، قانونية وسياسية، عربية وأجنبية، فجاءت رسالته لتمثل مساهمة مفيدة للغاية من حيث موضوعها، ولتضيف إلى ما هو موجود سلفا فى المكتبة العربية.

د. أحمد الرشيدى

أمن الخليج العربى.. تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية

د. ظافر محمد العجمى

بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ٢٠٠٦

يتمتع الخليج العربى منذ القدم بأهمية كبيرة، وقد أدت هذه الأهمية الى خلق عبء استراتيجى عليه نتيجة تنافس القوى العظمى للسيطرة عليه. ويتناول هذا البحث التطور التاريخى لمفهوم أمن الخليج فى الفترة ما بين عامى (١٩١٣ - ١٩٩١) من خلال تتبع التغيرات الكبرى فى العلاقات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

وقد تم تقسيم البحث الى مدخل وأربعة فصول.

وقد أوضح فى المدخل الخصائص الجيواستراتيجية للخليج العربى كمفصل استراتيجى فى علاقات الصراع بين الشرق والغرب، وكيف أدى هذا الموقع - كرابط بين القارات والمحيطات- إلى جعل تكاليف هذه الوظيفة باهظة على سيادة ومصير كياناته، وكيف فتح أطماعا دولية وإقليمية، مما أدى إلى اهتزاز أمن المنطقة.

كما تناول الباحث أسباب تسمية الخليج العربى، وطرح الموارد الاقتصادية له تاريخيا وحاضرا، وأيضا العوامل الجغرافية وأثرها فى حياة السكان، وتغير النظم السياسية فى المنطقة.

كما تناول الباحث "مفهوم أمن الخليج واختلافه، قديما وحديثا، باختلاف المصالح واختلاف المرحلة الزمنية، من خلال طرح عدة مفاهيم، هى المفهوم البريطانى ، والأمريكى، والسوفياتى، ودول الخليج العربى ، والايرانى .

وقد عرض الباحث فى الفصل الأول لموضوع "أمن الخليج العربى فى مرحلة الصراع على النفط فى النصف الأول من القرن العشرين"... وفيه تعرض للنقاط التالية :

١ - انتقال مركز الثقل فى العلاقات الدولية الى شمال الخليج العربى (الكويت والعراق وعربستان) من دون تهميش لدور جنوبه. وكانت هناك مجالات دولية كانت هى أساس لعبة العلاقات الدولية فى الخليج، وأهمها السكك الحديدية والنفط. وقد شاركت بريطانيا فى التنافس ثلاث دول كبرى، هى: روسيا وألمانيا وفرنسا. بالإضافة الى ثلاث قوى محلية هى: العثمانيون فى العراق، والفرس فى عربستان، وحكام الكويت وكان الصراع الدولى على الامتيازات النفطية فى فارس والعراق. وقد لاحظ الباحث فى هذه المرحلة عدم وضوح السياسة البريطانية تجاه المنافسين فى البحث عن النفط، غياب وسط الخليج وجنوبه عن اهتمام الباحثين عن النفط .

٢ - دور نفط الخليج فى الصراع الاستراتيجى بين القوى العظمى خلال الحرب العالمية الأولى. وقد استعرض الباحث العوامل التى أثرت فى طبيعة هذا الصراع وجهود بريطانيا لعزل مصالحها فى إمارات الخليج عن القوى الأجنبية متضمنة جهودا سياسية وعسكرية، واستعرض كذلك نتائج الحرب على المصالح البريطانية فى الخليج العربى، كان أهمها انهيار الدولة العثمانية فى هذه الحرب ونجاح بريطانيا منذ عام ١٩١٣ فى الحصول من شيوخ الخليج العربى على تعهدات مكتوبة بألا يمنحوا امتيازات النفط إلا للشركات التى توافق عليها بريطانيا، وأخيرا سيطرت على مصادر الثروات الطبيعية مما جعلها توسع وجودها فى شمال الخليج .

٣ - دور النفط فى ترسيم الحدود السياسية فى العقير (عام ١٩٢٢)، فقد كانت هناك خلافات عشائرية على الحدود العراقية - النجدية، وقد ادخلت اتفاقية العقير ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية وفى مؤتمر العقير، تم ترسيم الحدود الكويتية - السعودية ، والحدود القطرية - السعودية .

٤ - الصراع على نفط الخليج، فقد بدأ الضعف الاستراتيجى يظهر على الإمبراطورية البريطانية منذ عام ١٩١٤ . أما فى منطقة الخليج العربى ، فقد تنفس البريطانيون الصعداء بعد الحرب العالمية الأولى، لأن نتيجة المعركة لمصلحتهم . ولكن اتسم الصراع الدولى على نفط الخليج بضراوته وتشعبه، وشعبه فقد تدافع البريطانيون ، والفرنسيون ، والهولنديون، والأمريكيون للحصول على الامتيازات.

وكانت أهم مناطق الصراع على النفط هى العراق وفارس وإمارات الخليج العربى.

٥ - التحديات التى واجهت بريطانيا بين الحربين وأثرها فى أمن الخليج، وقد استعرض الباحث أهم هذه التحديات وهى :

- تهريب السلاح ومسائل التلغراف والحجر الصحى.

- تأثير الأزمة الاقتصادية فى الإجراءات الأمنية فى الخليج ، فقد اهتز موقف بريطانيا فى الخليج لأسباب مالية، مما جعل قواتها فى الخليج صغيرة العدد ولا تشكل قوة يعتمد عليها .

- الأوضاع الأمنية على الساحل العربى خلال الحرب، والصراع على نفط السعودية، والتغلغل الامريكى فى الخليج، وتراجع النفوذ البريطانى، والتدخل العسكرى الأمريكى الأول فى الخليج العربى.

وقد استعرض الباحث فى الفصل الثانى "إشكالية الأمن فى ا لخليج العربى أثناء الحرب الباردة"، فقد مر الخليج بمرحلتين أمنيتين خلال هذه الحرب، فقد أصبح أولا الجناح الجنوبى للحزام الرأسمالى الشمالى الذى أقامه المعسكر الغربى لتطويق الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى وفى المرحلة الثانية التى بدأت منذ الصدمة النفطية فى عام ١٩٧٣ .

كما طرح الباحث موقف الغرب من خطوات التقارب السوفيتى الأولى للخليج فى أثناء الأزمة الإيرانية (١٩٤٦ - ١٩٤٧)، وظهور مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، والتشدد مع السوفيت فى سياستهم فى الشرق الأوسط كخطر على الخليج العربى وثرواته. كما أوضح الباحث التقاء المصالح "البريطانية - الأمريكية" أثناء حركة "محمد مصدق" فى إيران (١٩٥١ - ١٩٥٣)، وإقامة حلف بغداد عام ١٩٥٥ ويضم (تركيا والعراق وإيران وباكستان والمملكة المتحدة) وهو حلف دفاعى موال للغرب.

ثم استعرض ظهور مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ ، ومساعى الولايات المتحدة لصد التغلغل السوفيتى فى الخليج بعد تأميم جمال عبد الناصر قناة السويس عام ١٩٥٦.

كما عرض فى هذا الفصل التداعيات الأمنية لمحاولة عبد الكريم قاسم ضد الكويت عام ١٩٦١، وعرض علاقات الولايات المتحدة الامريكية بكل من إيران والسعودية عشية الانسحاب البريطانى من الخليج

وقد أوضح الباحث أثر الانسحاب البريطاني من جنوب الجزيرة العربية عام ١٩٦٧ في أمن الخليج والتداعيات الأمنية والاستراتيجية للقرار البريطاني بالانسحاب من الخليج عام ١٩٦٨. وقد حاولت بريطانيا جمع إمارات الخليج العربي في اتحاد فيدرالي، ولكن الفكرة لم تنجح لظهور خلافات كبيرة، وكان من نتائج الانسحاب البريطاني توصل الحكام في الخليج الى حل مشاكل حدودية مزمنة ومعلقة.

وقد أوضح الباحث أن العراق لم يكن أحد الأطراف المرشحة لملء الفراغ بعد الانسحاب البريطاني، وهذا يعود الى الارتباط مع السوفيت، وضيق نافذة العراق الجغرافية على الخليج، وطبيعة الأنظمة الحاكمة هناك.

كما عرض الباحث في هذا الفصل لدور دول أوبك الخليجية في حرب يونيو ١٩٦٧، وظهور مبدأ نيكسون عام ١٩٦٩ وسياسة (الدعامتين)، وبمقتضاه لعبت ايران والسعودية دور البديل في حماية الخليج العربي. ولكن عجل بسقوط مبدأ نيكسون أسباب كثيرة، منها رفض السعودية لعب دور الشرطي المرسوم لها في المنطقة مع ايران، ثم سقوط الشاه عام ١٩٧٩. كما عرض الباحث لدور دول الخليج العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد كان من أهم أهداف العرب زعزعة عقيدة الأمن الاسرائيلي وتحطيم طيرانه أو تحييده، وتم استخدام النفط كسلاح فعال لاجبار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على تغيير موقفهما للضغط على إسرائيل لدخول المفاوضات، وكان أثر ذلك على الخليج واضحا في توفير احتياطي مالي ضخم وإقامة مشروعات بنية تحتية، وإقامة شبكة علاقات مع دول عربية ودولية من خلال استخدام تلك الأموال في الهبات والقروض.

ثم عرض الباحث للثورة الإيرانية وتداعياتها على الخليج العربي عام ١٩٧٩. كما استعرض الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، وظهور مبدأ كارتر الذي وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، ثم الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وما ترتب عليها في منطقة الخليج.

ويعرض الباحث في الفصل الثالث لموضوع مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإشكالية الأمن الذاتي في الفترة (١٩٨١ - ١٩٩١) من خلال طرح تطورات جهود دول الخليج العربي مجتمعة لتحقيق أمنها، ومدى نجاحها في ذلك حتى نهاية عقد الثمانينيات وذلك في النقاط التالية:

١ - التحديد السياسي والإداري للقوى السياسية ومناطق نفوذها في الخليج قبل قيام الدول الحديثة، فحتى أوائل القرن التاسع عشر، لم يكن هناك سوى دولتين في منطقة الخليج بالمعنى السياسي، هما فارس وعمان. وقد قامت الدولة الخليجية الحديثة ضمن امتدادات الدولة العثمانية مع الهيمنة البريطانية منذ القرن التاسع عشر.

٢ - قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهذا كان من نتاج خوف دول الخليج في الثمانينيات مما جعل الأمن غاية مشتركة ومطلبا ملحا.

وقد كان من أهم أسباب قيام مجلس التعاون ثورة إيران والحرب العراقية - الإيرانية، واتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، ونقل الثقل الى العراق الذي أدار جبهة الصمود والتحدي، كما فقدت دول الخليج الثقة في نظام الأمن العربي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، واشتعال الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥.

وقد اختلفت ردود الفعل الإقليمية والدولية على قيام المجلس ما بين مهاجم وموافق.

٣ - جهود المجلس السياسية في الفترة من (١٩٨١ - ١٩٨٩)، فقد حكم مسار العمل في المجلس قضيتان هما: حفظ أمن الخليج وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وإبراز دور المجلس على الخريطة السياسية العالمية. وقد استعرض الباحث جهود المجلس في الحرب العراقية - الإيرانية، وقضية الجزر الإماراتية المحتلة من إيران والقضايا العربية. وكانت القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي بندا ثابتا على جدول أعمال المجلس، واحتلت القضية اللبنانية جانبا ملحوظا من اهتمامات المجلس، واهتم بتصفية الخلافات العربية عامة.

٤ - جهود المجلس الاقتصادية في الفترة من (١٩٨١ - ١٩٨٩)، وكان من أهم أهداف المجلس تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا الى وحدتها، وقام المجلس بعمل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

وقد قام المجلس بالتعاون بينه وبين السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٨، والتعاون في مجال النفط وذلك من خلال منظمة أوبك، ولكن انتهى عقد الثمانينيات دون أن يتم توحيد جمارك دول المجلس بالرغم من أنها أعمدة الهيكل الاقتصادي الوحدوي، كما يعاني المجلس فجوة غذائية لا يمكن السيطرة عليها.

٥ - جهود المجلس الأمنية، وقد استعرض الباحث مستويات القوة العسكرية في الفترة من (١٩٨١ - ١٩٩١) في السعودية والكويت وعمان والإمارات وقطر والبحرين، ولكن دول مجلس التعاون، بعد تنبيها الأمن الذاتي في الثمانينيات، أصبحت أقل أمنا من الناحية العسكرية عما كانت عليه في أية فترة زمنية خلال القرن العشرين. وعرض الباحث تطور التعاون العسكري الخليجي من حيث صناعة السلاح الخليجية.

وقد كانت هناك بعض العراقيل التي حالت دون تحقيق الأمن الجماعي الخليجي، وأهمها فكرة السيادة الوطنية لكل دولة.

** وأخيرا، جاء الفصل الرابع ليعرض فيه الباحث الآفاق المستقبلية لأمن الخليج العربي، وذلك من خلال تتبع العلاقات الأمريكية في نهاية الحرب الباردة، والتغيرات الإقليمية والدولية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين.

وقد تطرق الباحث الى العلاقات الأمريكية-الخليجية، حيث ساد عدم التكافؤ في هذه العلاقات، وفرض الولايات المتحدة نفوذها السياسي والاقتصادي على الطرف الآخر.

وقد كان للولايات المتحدة اهتمامات استراتيجية في الخليج منذ مايزيد على نصف القرن، بالإضافة الى وجود الشركات النفطية منذ الربع الأول من القرن العشرين، متفردة باستغلال نفط الخليج.

أما الدور السياسي لدول المجلس - فيما عدا قضية الشرق الأوسط - فهو دور مواز وقريب لدور الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية، وقد كانت سياسة الولايات المتحدة ودول الخليج في السبعينيات على طرفي نقيض حيال موضوع الشرق الأوسط.

ويعتبر الخليجيون والأمريكيون على حد سواء، أن التعاون في الأمور السياسية كان في الثمانينيات أقل أوجه التعاون ثمارا بسبب القضية الفلسطينية. وتوقع الباحث أن تعيد الولايات المتحدة صياغة استراتيجيتها في الخليج العربي بما يتوافق مع الوضع بعد نهاية الحرب الباردة. وجاءت حرب إسقاط نظام صدام حسين في بغداد عام ٢٠٠٣ لتزيد من عمق العلاقة بين الولايات المتحدة والخليج العربي.

كما عرض الباحث التغيرات الإقليمية والدولية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، والتي كان لها تأثير على مستقبل الأمن في الخليج العربي، ومنها:

- تبعات الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وقد انهار التوازن الذي كان يمثله العراق في أمن الخليج، واعتمد أهل الخليج على التدخل الدولي لدرء الأخطار في المستقبل المنظور.

- انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ وزوال القطبية، وتفرد الولايات المتحدة كقوة عظمى، حيث تقوم بفرض الوصاية الدولية بصورة مكشوفة، خاصة بعد احتلال العراق.

- دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة، مستندا الى كونه من أكبر الشركاء التجاريين لدول الخليج العربي.

- الوجود العسكري الأمريكي لفرض الأمن في الخليج العربي.

- سياسة محاربة الإرهاب وأثره في أمن الخليج، وتعتبر هذه السياسة من الأسباب التي أدت الى تدهور العلاقات السعودية- الامريكية.

- نضوب النفط وزيادة المستهلكين لنفط الخليج.

كما تناول الباحث مستقبل العلاقات الخليجية بالولايات المتحدة والعراق وإيران، حيث توقع الباحث صداما في المستقبل القريب بين الرؤى

الأمريكية وحكومات الخليج

وقد أدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إلى كشف الكثير من الخلافات السعودية - الأمريكية، ويظل النفط أكثر أسباب الوجود والخلافات

كما توقع الباحث أن مستقبل العلاقات العراقية - الخليجية بعد النظام البعثى لا يبدو مشرقا، مما يعنى عدم استتباب الأمن فى الخليج من مدخله العراقى

أما مستقبل العلاقات الخليجية -الإيرانية، فإن الباحث يرى أن إيران سوف تستمر فى استثمار مكاسبها التى قربتها من دول الخليج نظير موقفها من عدوان العراق على الكويت عام ١٩٩٠ ، وصمتها حيال التدخل الأمريكى فى العراق عام ٢٠٠٣، دون أن تتنازل عن موقفها الداعى إلى إبعاد القوى الأخرى عن الخليج ، عربية كانت أو دولية

وأخيرا، تناول الباحث تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق على الأمن فى الخليج العربى، فقد صاحب عدم الاستقرار فى العراق قلق خليجى عميق جاء فى نسقين، هما تراجع الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجى، وتأثير ما يجرى فى العراق فى أمن دول الخليج

رشا شحاتة يوسف

التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين فى ضوء قواعد القانون الدولى العام

د. خيرى يوسف مريكب

دار النهضة العربية، ٢٠٠٦

ربما لم تحظ قضية أو مشكلة على مدى التاريخ بهذا الزخم والاهتمام الذى حظيت به المشكلة الفلسطينية فرغم تعدد وتنوع الصراعات والنزاعات فى جميع أنحاء العالم، إلا أن القضية الفلسطينية لا تزال تحتفظ بأهميتها وخصوصيتها، ليس فقط بالنسبة للدول العربية والإسلامية، ولكن للعالم أجمع، ولهذا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يحاول دراسة هذه القضية ووضعها ضمن إطارها القانونى والموضوعى الصحيح، بالإضافة إلى وضع الأسس والضوابط القانونية للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية بالشكل الذى يعيد كامل الحقوق لأصحابها

وينقسم هذا الكتاب إلى مقدمة وفصل تمهيدى لإلقاء نظرة تاريخية على فلسطين وجغرافيتها ومزاعم اليهود والأوهام الإسرائيلية فى فلسطين، التى تقوم فى الأساس على قصص من العهد القديم من صنع الخيال، وإلقاء الضوء على الحق العربى والإسلامى فى فلسطين، بالإضافة إلى ثلاثة أبواب رئيسية

جاء الباب الأول بعنوان "فقه الاعتراف بالدولة فى القانون الدولى وتطبيقه على العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية"، وتأتى أهمية ذلك من أن إسرائيل كانت تنكر على الشعب الفلسطينى وصف الشعب وفقا لقواعد القانون الدولى، وتدعى أنه مجرد مجموعة من اللاجئين يجب توطينهم فى البلاد العربية المجاورة، ولهذا أفرد الكتاب فصلا مستقلا حول الاعتراف فى ضوء القانون الدولى العام، والذى يؤكد فيه أنه إذا كان الاعتراف بالدولة هو من أبرز أنواع الاعتراف، فإن هناك أنواعا أخرى من الاعتراف يطلق عليها الاعترافات التمهيدية، أهمها الاعتراف بالثوار، والاعتراف لهم بوصف المحاربين، وكذلك الاعتراف بحركات التحرير الوطنى، والاعتراف بالصفة التمثيلية لها، أى موافقة الدول على فتح مكاتب تمثيل دبلوماسى لحركات التحرر على أراضيها، والاعتراف بحقها فى الكفاح المسلح، وحقها فى إبرام المعاهدات الدولية

أما الفصل الثانى، فقد حمل عنوان "اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل" فعلى مدى نصف قرن، ظل الشعب الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية، يرفض الاعتراف بتأسيس دولة إسرائيل على جزء من إقليم فلسطين، على أساس عدم شرعية نشأتها، التى تشكل اعتداء على حقوق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير والاستقلال ولكن نتيجة لتغير الظروف الإقليمية والدولية، طرأ تحول على موقف المنظمة ففى ٩ سبتمبر ١٩٩٣، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل، فى المفاوضات السرية التى عقدت فى أوسلو، بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٩١ وقد ترتب على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل العديد من الالتزامات، منها التزام المنظمة بإلغاء مواد الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تناقض الاعتراف بإسرائيل، والتزام المنظمة بالحل السلمى للصراع من خلال المفاوضات، والتزامها أيضا بوقف المقاومة الشعبية المسلحة ونبذ الإرهاب والسؤال هنا الذى حاول هذا الفصل الإجابة عليه هو هل ساعد الاعتراف بإسرائيل على خلع لباس عدم المشروعية عنها الذى ارتدته منذ نشأتها؟ فقد انتهى هذا الفصل إلى أن قبول إسرائيل فى الأمم المتحدة لم يخلع عنها لباس عدم المشروعية، لأن اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل ضمن أى حدود هو إلغاء لحقوق الفلسطينيين كما انتهى الفصل إلى القول ببطلان اعتراف مصر بإسرائيل على أساس أنه تم عقب عدوان سنة ١٩٦٧، وكانت الأراضى المصرية والعربية لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلى، مما يخالف العديد من القواعد العامة للقانون الدولى التى يجب على الدول الالتزام بها والانصياع لأحكامها

ونظرا لأن الفصل الثانى كان يدور حول اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، فقد جاء الفصل الثالث بعنوان "اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية"، والمهم هنا تأكيد أن فلسطين كانت تتمتع ومنذ انفصالها عن الإمبراطورية العثمانية، عقب الحرب العالمية الثانية، بمقومات الشخصية القانونية الدولية، لأنها كانت خلال مرحلة عصبة الأمم ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية خاضعة لنظام الانتداب فئة (أ)، مثلها مثل كل الأقطار العربية من العراق وسوريا ولبنان. وتتضح معالم الشخصية القانونية الدولية لفلسطين من إبرامها للمعاهدات الدولية إبان فترة الانتداب، منها الاتفاقية المصرية - الفلسطينية بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ بشأن تسليم المجرمين. وقد قسم هذا الفصل عملية الاعتراف بمنظمة التحرير إلى قسمين، الأول وهو الاعتراف الدولى، حيث تضافرت مجموعة من العوامل هيأت المناخ الدولى للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطنى تمثل الشعب الفلسطينى، كان من أهمها الدعم العربى الذى تلقته ماديا وسياسيا، وتطورها التنظيمى وتمثيلها وتعبئتها للشعب الفلسطينى فى الكفاح ضد الصهيونية، بالإضافة إلى تنامى الإحساس الدولى بعدالة القضية، الأمر الذى دفع العديد من الدول إلى الاعتراف بالمنظمة، وافتتحت نحو مائة مكتب فى مختلف القارات تعامل معاملة السفارات فى الدول التى وجدت بها هذه المكاتب. أما الاعتراف الإسرائيلى بالمنظمة، فقد جاء عن طريق خطاب صادر من رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين فى ٩ سبتمبر ١٩٩٣، تعترف فيه إسرائيل بالمنظمة، والملاحظة المهمة على هذا الخطاب أنه قد قيد اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير بمدى التزام المنظمة بالتعهدات أو الالتزامات التى أوردتها المنظمة فى خطاب اعترافها بإسرائيل

أما الباب الثانى، فقد تم تخصيصه لدراسة الحكم الذاتى فى ضوء الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، على اعتبار أن الحكم الذاتى هو الهدف المرحلى للاتفاقيات ففى الفصل الأول، تم التركيز على فكرة الحكم الذاتى ومحاولة تطبيقها على الشعب الفلسطينى، وانتهى هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الحكم الذاتى بأنه

صيغة قانونية تتضمن منح الإقليم الخاضع للاستعمار حكم نفسه داخليا، لأنه بلغ درجة من الرقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تؤهله لذلك. وتطرق هذا الفصل إلى محاولة تطبيق فكرة الحكم الذاتي على الشعب الفلسطيني قبل اتفاقية كامب ديفيد للسلام، وإخفاق إسرائيل في تطبيقها رغم النص عليها في وثائق كامب ديفيد ١٩٧٨، ونجاحها في ذلك وفقا لمؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ الذي اعتمد الحكم الذاتي كإطار وفلسفة لحل القضية الفلسطينية، مع استبعاد كافة قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من أسس التسوية، وانتهى هذا الفصل إلى أن الحكم الذاتي لا يمكن التعويل عليه كنظام قانوني صالح للوصول إلى حل ملائم لقضايا الشعوب في الحرية والاستقلال.

أما الفصل الثاني، فقد أوضح أن مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني مرحلة مؤقتة وانتقالية للوصول إلى التسوية النهائية، وأن الاتفاقيات الفلسطينية- الإسرائيلية تعد من قبيل الاتفاقيات الدولية التي تخضع في أحكامها لقواعد القانون الدولي. إلا أنها لا تخرج عن كونها مقدمات للسلام، لأنها لم تضع تسوية للقضية الفلسطينية وإنما وضعت الأسس والمبادئ العامة للتسوية. وخلص هذا الفصل إلى أنه على الرغم من اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني، إلا أنه يعتبر مجرد اعتراف شكلي بحت. أما من الناحية الموضوعية، فالاتفاقيات لا تشمل كل الشعب الفلسطيني، بل استثنت غالبية هذا الشعب وقسمته إلى فئات مختلفة، وقدمت لكل فئة حلا مختلفا، في الوقت نفسه الذي تهمل فيه فئات أخرى.

وانتهى الفصل الثالث والأخير إلى بطلان الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية لعدم ملاءمتها للتطبيق على القضية الفلسطينية، وانتهاكها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩، وافتقارها إلى التكافؤ في الالتزامات التعاقدية، وأورد الكتاب أمثلة عديدة على هذه الانتهاكات.

أما الباب الثالث والأخير من هذا الكتاب، فقد تم تخصيصه لدراسة الضوابط القانونية للتسوية السلمية لقضية فلسطين، حيث أكد المؤلف عدة نقاط مهمة:

أولاها: إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يصلح أساسا للتسوية، نظرا لافتقاره إلى الوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني، لأن الحل الدائم والعادل للقضية الفلسطينية يتطلب انسحاب القوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بما يجاوز قرار التقسيم.

ثانيتها: إن ضوابط التسوية السلمية للقضية الفلسطينية - وفقا لخريطة الطريق - لا تصلح كأساس للتسوية السلمية، لأنها لا تستند إلى حقائق التاريخ أو قواعد القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة، لأن القضية الفلسطينية ليست قضية الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عدوان ١٩٦٧ أو قضية إنشاء دولة فلسطينية على هذه الأراضي، وإنما هي قضية سلب وطن وتشريد شعب بأكمله، أيضا ما يؤكد عدم صلاحية خريطة الطريق كإطار للتسوية السلمية أنها انتهجت نهج اتفاقيات أوسلو باتباعها سياسة الخطوات الصغيرة والمراحل التي انتهت إلى الفشل، مما يجعلها عرضة للغرق في التفاصيل.

ثالثتها: إن خطة الانفصال أحادي الجانب عن غزة لا تصلح أيضا كإطار للتسوية السلمية النهائية، لأن هدف إسرائيل منها يكمن في التهرب من الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، ومن تنفيذ خريطة الطريق، رغم عدم وفائهما بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية مع تأجيل قضايا التسوية النهائية إلى أطول مدى ممكن، في الوقت الذي تستمر فيه في بناء المستوطنات، بحيث يصبح الفلسطينيون معزولين في كانتونات.

رابعتها: بطلان قرار الأمم المتحدة بشأن تدويل القدس، لأنه تم دون إرادة شعب فلسطين الذي كان يمثل غالبية السكان في ذلك الوقت، وذلك على أساس أن القدس مدينة عربية محتلة، والتدويل ينزع ملكيتها رغما عنها، علاوة على أن تجارب التدويل التي طبقت حديثا لم تلق نجاحا.

خامستها: بطلان إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، وقواعد القانون الدولي المعاصر، وبالتالي فإن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يخالف قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقرارات الأمم المتحدة التي صدرت في هذا الخصوص.

سادستها: إن الرأي الإفتائي لمحكمة العدل الدولية حول بناء إسرائيل للجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي أكد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ومبدأ الالتزام بعدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، يكون قد أقر على نحو غير مباشر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على الإقليم الذي حدده قرار التقسيم، كما أن المحكمة في تأكيدها أكثر من مرة أن حق تقرير المصير من المبادئ القانونية الملزمة، وأن الشعب الفلسطيني يملك هذا الحق، تكون قد أقرت على نحو ضمني بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على كامل فلسطين، لأن الاعتراف لإسرائيل بالحق في إقامة دولة على جزء من أرض فلسطين يقوض ذلك الحق، وإن كان بصورة جزئية.

سمير زكي البسيوني

انتخابات الكنيست السابعة عشرة.. تقدم معسكر الوسط

د. عماد جاد (محرر)

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦

جرت انتخابات الكنيست الإسرائيلية السابعة عشرة في الثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٦ في سياق تطورات محلية وإقليمية ودولية فرضت نفسها بقوة على مواقف رؤى الأحزاب المختلفة، كما عكست نفسها أيضا في النتائج.

وقد كشفت هذه الانتخابات عن تحرك الرأي العام الإسرائيلي باتجاه الوسط بشقيه: اليميني (كاديما)، واليساري (العمل).

فبعد أن كان اليمين الإسرائيلي مهيمنا على الساحة منذ إجراء انتخابات رئاسة الحكومة في فبراير سنة ٢٠٠١، وهي الانتخابات التي فاز فيها الليكود بقيادة أريئيل شارون، وتكرر المشهد ثانية في الانتخابات البرلمانية التي جرت سنة ٢٠٠٣، تحرك الرأي العام الإسرائيلي هذه المرة باتجاه الوسط.

وقد تأثرت الأجواء الانتخابية الإسرائيلية بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، وأسفرت عن فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالأغلبية، وتشكيل الحكومة الجديدة لفلسطين. كما أن الواقع الإقليمي فرض نفسه على الساحة السياسية الإسرائيلية عبر مزيد من الدعم لمبادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (أريئيل شارون) بالانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، وتقديم خطة جديدة للانسحاب من جانب واحد من أجزاء من الضفة الغربية، في ظل المعادلة الجديدة التي تقوم على عدم وجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه، حسب زعمه.

ومع مرض شارون المفاجئ، وعجزه عن ممارسة صلاحيات منصبه، تبنى القائم بأعمال رئيس الحكومة (إيهود أولمرت) خطة شارون التي أعطاها مسمى خطة الانطواء أو التجميع وقرر

أن يشكل حولها برنامج الحزب الجديد.

وقد أسفرت الانتخابات التي جرت عن فوز (كاديما) بالمرتبة الأولى (٢٩ مقعدا) في سابقة لم تحدث من قبل، وهي فوز حزب لم يمر على تأسيسه أكثر من أربعة أشهر بالمرتبة الأولى، ومن ثم تكليف رئيسه بتشكيل الحكومة. وبما أن حزب (كاديما) لم يفز بعدد من المقاعد يمكنه من الحصول على تفويض من الشعب بتنفيذ برنامجه الانتخابي، فقد حاول (أولمرت) التغلب عليه بتشكيل حكومة ائتلافية كبيرة، تضم عدة قوى من مختلف التيارات والاتجاهات السياسية والأيديولوجية. فعلى الرغم من تعدد الخيارات أمام (أولمرت) من أجل تشكيل الحكومة، إلا أنه فضل تشكيل حكومة موسعة، توصف بأنها حكومة ائتلاف وطني، يمكنها أن تتخذ قرارات مصيرية مكونة من أحزاب: كاديما، العمل، وشاس، والمتقاعدين، دون أن يغلق باب الحوار مع أحزاب أخرى، منها (إسرائيل بيتنا) بزعامة (أفيجدور ليبرمان).

وتسعى فصول هذا الكتاب إلى تقديم رؤية تشريعية لانتخابات الكنيست السابعة عشرة، عبر دراسة معمقة لكافة الأبعاد والمكونات، وذلك في سبعة فصول، حيث تناول الفصل الأول "نتائج الانتخابات الفلسطينية .. رؤية في التفاعلات الإسرائيلية"، حيث فرضت خريطة الطريق، لاسيما في مرحلتها الأولى، جملة استحقاقات على الجانب الفلسطيني، الذي قبلها دون شروط، وفي مقدمتها وأد الانتفاضة والقضاء عليها، بدعوى وقف العنف والإرهاب، من خلال جمع ومصادرة الأسلحة، واعتقال كوادرها المسلحة، والشروع في عملية إصلاحية مالية وإدارية وأمنية، وذلك بتوحيد الأجهزة الأمنية ووضعها تحت إمرة وزير داخلية، وإيجاد قيادة ديمقراطية بديلة عن الرئيس عرفات باستحداث منصب رئيس وزراء فلسطيني للمرة الأولى، تكون له صلاحيات كاملة، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية. وتبرز دلالة هذه الاستحقاقات بالنظر إلى المسار والسياق العام الذي وصلت إليه عملية التسوية، وقصور المطروح فيها عن تلبية الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتسويف الإسرائيلي، بدعم ومشاركة أمريكيين في الاستحقاقات المطلوبة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، وصلت عملية المفاوضات المعتمدة، كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي عمليا، إلى طريق مسدود، وإلى حالة من المراوحة في المكان. وقد تبين المزاج العام الفلسطيني من عقم المفاوضات وعدم قدرتها على توليد حلول تلبي الحقوق الثابتة غير القابلة لأي تصرف. وفي ٢٨ سبتمبر من العام نفسه، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية احتجاجا ورفضا لما آلت إليه الأمور، وتبنيا لخيار المقاومة ومشروعيتها كخيار استراتيجي لإنجاز المشروع الوطني، ودحر الاحتلال، وتحرير الأرض. ونتيجة لرفض عرفات تنازلات إضافية، دون مردود سياسي، وتوظيف المقاومة المسلحة، كأداة ضغط على إسرائيل للعودة إلى مائدة المفاوضات، تعمدت إسرائيل اعتباره (غير شريك) في عملية التسوية، وتبنى خيار تهميشه، وتقليص دوره، وبالتداعي المنطقي، فرض عزلة إقليمية ودولية عليه، مع حصاره في مقر المقاطعة برام الله، انتهاء بتغييب الرئيس عرفات عن تفاعلات المشهد السياسي الفلسطيني. وفي ١١ نوفمبر ٢٠٠٤، برزت تحديات مرحلة ما بعد عرفات على أكثر من صعيد، واضطرت إسرائيل والأطراف الدولية ذات العلاقة إلى اعتماد آلية ديمقراطية لانتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية، وفاز محمود عباس (أبو مازن) في ٩ يناير ٢٠٠٥ بهذا المنصب وسط ترحيب مقبول إسرائيلي وإقليمي ودولي، ومن ثم فرض على "أبو مازن" مأزق الخيارات الصعبة والتوازنات الدقيقة.

والأكثر أهمية تزايد المطالبة بضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية.

وقد تعاطت حركة (حماس) بإيجابية وفاعلية مع الفشل المتتالي في مسيرة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ما بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وتوابعه جراء رفض إسرائيل الوفاء، وبما يفرضه عليها من التزامات واستحقاقات، وانخرطت (حماس) من منطلق كونها حركة جهادية وطنية، ذات مرجعية دينية.

وجرت المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤ في ٢٦ منطقة انتخابية في الضفة الغربية، وقرر المسئولون الفلسطينيون تأجيل الانتخابات بقطاع غزة إلى مرحلة ثانية بسبب الاجتياح الإسرائيلي للقطاع.

وفي إعلان القاهرة بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥، تم الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية في يوليو من العام نفسه، ثم تم تأجيل الانتخابات حتى ٢٥ يناير ٢٠٠٦.

ولقد أسفرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية عن خسارة حركة فتح، ولأول مرة منذ نشأتها قبل أربعة عقود، هيمنت خلالها على الساحة السياسية لفلسطين، وفوز حركة حماس بالأغلبية، وتشكيل الحكومة.

وتناول الفصل الثاني "انتخابات الكنيست السابعة عشرة"، والتي جرت في الثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٦ في سياق تطورات محلية وإقليمية ودولية مغايرة، حيث شهدت هذه الانتخابات تحرك الرأي العام الإسرائيلي باتجاه الوسط بشقيه اليميني (كاديما) واليساري (العمل). فبعد أن كان اليمين الإسرائيلي مهيمنا على الساحة الإسرائيلية منذ انتخابات رئاسة الحكومة في فبراير ٢٠٠١، بدأ الرأي العام الإسرائيلي يتحرك باتجاه الوسط، وقد تأثرت الأجواء الانتخابية في إسرائيل بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

وقد أسفرت الانتخابات الإسرائيلية عن فوز (كاديما) بالمرتبة الأولى (٢٩ مقعدا) في سابقة لم تحدث من قبل، وهي فوز حزب لم يمر على تأسيسه أكثر من أربعة أشهر بالمرتبة الأولى، ومن ثم تكليف رئيسه (أولمرت) بتشكيل الحكومة.

وجاء الفصل الثالث بعنوان "اليسار الإسرائيلي .. إيقاف التدهور أم استمراره؟"، والذي أكد فيه أن التساؤل عن هوية الأحزاب التي خاضت الانتخابات الإسرائيلية قد ثار داخل ذهن الناخب الإسرائيلي، ولا بد أن الحيرة قد أصابته، سواء لأن تعبيري اليمين واليسار بمعناهما التقليدي لم يكن يتقاطع حديا مع طروحات العديد من أحزاب الطيف السياسي الإسرائيلي، أو لأن حزب (كاديما) الذي قيل إنه يمثل أحزاب الوسط كان يلتقي في الكثير مع اليسار (فكريا)، ومع طروحات اليمين (عمليا)، وإن اختلفت صياغته لمواقفه مع صياغة اليمين، مضيفة نوعا من الغموض، فسره البعض على أنه ناتج عن حداثة تكوين حزب (كاديما) وعدم وجود بنية حزبية حقيقية له (مكتب سياسي، جمعية عمومية، لجنة مركزية، وأطروحة نظرية لبرنامجه الانتخابي)، والدليل على ذلك أن تدني نسبة الإقبال على التصويت (٦٣٪) يعود إلى هذا العامل.

وقد أظهرت هذه الوقائع أن الأحزاب قادرة على التلاعب بمشاعر الجمهور الإسرائيلي، وتخفي قناعاتها الحقيقية سعيا وراء كسب الأصوات، ولكنها لا تلتزم عمليا بما تتعهد به أثناء الحملات الانتخابية. بل إن قضايا الأمن والسلام الأكثر حساسية بالنسبة للناخب الإسرائيلي كانت بدورها تشهد مزايدات من جانب الحزبين الكبيرين. وقد بينت سياسات الليكود، منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر عام ١٩٧٩، أنه لا توجد علاقة ارتباط حقيقية بين القناعات السياسية والأيديولوجية لحزب الليكود، الذي كان يمثل اليمين الرافض لفكرة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

وجاء الفصل الرابع بعنوان "معسكر اليمين .. تراجع الليكود وصعود كاديما". فالواقع أن ما شهدته ساحة اليمين من تأصيل لسمتي تعدد الأحزاب الإسرائيلية، وكثرة الانشقاقات والاندماجات بينها، هو نتاج طبيعي لتسارع عجلة الأحداث، ما بين انتخابات الكنيست السادسة عشرة (٢٠٠٣) والكنيست السابعة عشرة عام (٢٠٠٦)، سواء على الصعيد الداخلي، أو الفلسطيني، خاصة أن الليكود، بزعامة شارون، هو الذي قاد دفة الحكم في تلك الفترة، في ظل التراجع المستمر لليسار، بقيادة حزب العمل منذ عام ٢٠٠١، وذلك من خلال ائتلاف يميني لم يدخله اليسار إلا في عامه الأخير في يناير عام ٢٠٠٥ فقط، وذلك لضرورات تنفيذ خطة فك الارتباط في قطاع غزة، فكان تأثير هذا التسارع في الأحداث كبيرا على معسكر اليمين بصفة خاصة.

والواقع أن شارون، بالتحالف مع حزب العمل في حكومة وحدة وطنية تشكلت في شهر يناير عام ٢٠٠٥، أراد أن يضرب أكثر من عصفور بحجر واحد. وبصرف النظر عن أن ضم حزب العمل، كان كما قال البعض ترضية، له علاقة

موقفه الإيجابي من الخطة أثناء التصويت عليها في الكنيست، وشبكة الأمان التي وفرها له. إلا أن الأهم لدى شارون كان توسيع رقعة المؤيدين للخطة، فانضمام حزب العمل إلى الائتلاف سيكسب شارون تأييدا واسعا من قطاع عريض بين جمهور اليسار، بالإضافة إلى أن شارون سيفجر الرغبة المحمومة لدى قادة حزب العمل في الظهور من جديد في الكادر، باعتبارهم الشريك في الخطة.

كما جاء فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بمثابة الصدمة التي أصابت الأوساط السياسية في إسرائيل، وكان مبعثها أمرين:

الأول: تضارب تقديرات الأجهزة الأمنية في التنبؤ بهذا السيناريو.

الثاني: إن توقيت فوز حماس قبل الانتخابات الإسرائيلية بشهرين فقط أربك برامج الأحزاب الإسرائيلية التي لم تكن قد تضمنت بنودا تتعاطى مع هذا الفوز، مما دفع أحزاب اليمين إلى التعاطي معه من خلال تصريحات قادتها، باعتبار أن هذه التصريحات جزء مكمل للبرامج.

وقد أجمعت كل الأحزاب اليمينية بصفة عامة على رفض التعاطي مع أي حكومة برئاسة (حماس) التي تتصدر القائمتين الأمريكية والأوروبية للمنظمات الإرهابية. وعلى هذا الأساس، سعى (أولمرت) إلى إنشاء مظلة دولية تتبنى المقاطعة الإسرائيلية "لحماس"، ليس فقط باعتباره زعيما لحزب "كاديما"، وإنما أيضا باعتباره قائما بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية، قبل انتخابه رئيسا لها.

أما الفصل الخامس، فجاء بعنوان "الأحزاب الدينية: استقرار تاج "شاس" واختفاء "المفدال"، حيث تميزت الانتخابات الأخيرة بأنها مرحلة "توازن جديد" في المعسكر الديني بعد عشر سنوات من التأرجح. ففي هذه الانتخابات، حصلت الأحزاب الدينية على نحو (٥٨٠ ألف صوت) وهي تعادل تقريبا الحجم الطبيعي لجمهور المتدينين من المتشددين والتقليديين، والقوميين الدينيين. وقد توازنت المرحلة الجديدة لخريطة المعسكر الديني بتأكيد زعامة (شاس) وتراجع (المفدال) مع دخول السياسة الإسرائيلية مرحلة هيمنة الوسط الجديد، الذي وضع أسسه رئيس الوزراء السابق (شارون) منذ عام ٢٠٠١، وتحويله الليكود إلى حزب قائد في ٢٠٠٣، ثم تأسيس (كاديما)، كمعبر عن هذا الوسط، لقيادة الدولة العبرية، وهي المرحلة التي ستدفع حتما (شاس) إلى الوسط سياسيا، من أجل ممارسة دور الشريك الديني في إدارة الدولة الصهيونية في الفترة المقبلة، كبديل عن (المفدال) الذي لعب هذا الدور التاريخي.

ثم جاء الفصل السادس تحت عنوان فلسطينيو ٤٨ وانتخابات الكنيست السابعة عشرة، الذي يشير إلى أن الإسرائيليين لم يكن يعنيهم يوما أن يشارك فلسطينيو ٤٨ في العملية السياسية بشتى صورها، باعتبارهم مواطنين إسرائيليين، بل إن سلوك إسرائيل تجاههم منذ نشأتها يشير بوضوح إلى أنه كانت هناك سياسة عدائية تجاه فلسطينيي ٤٨، حرمتهم من مباشرة كافة حقوقهم السياسية، وإن منح إسرائيل المواطنة الإسرائيلية للفلسطينيين في أراضيها كان خاليا من المعنى، باستثناء أنها كانت تحول دون إبعادهم إلى خارج حدود الدولة الصهيونية. وثمة من يذهب إلى أبعد من ذلك، فيؤكد أن الدولة الإسرائيلية لم تكن معنية بتسييس فلسطينيي ٤٨، أو مساواتهم في الحقوق عندما منحتهم حق التصويت في الانتخابات البرلمانية، بل كانت وما زالت تراهن فقط على الاستفادة من أصواتهم لترجيح كفة هذا الحزب أو ذاك داخل البرلمان الإسرائيلي من جهة، أي أن منح فلسطينيي ٤٨ حق التصويت والترشيح للكنيست لم يحل معضلة الوجود العربي داخل إطار عنصري، كان ولا يزال يرى في حق التصويت الممنوح لفلسطينيي ٤٨ مجرد زخرفة شكلية لديمقراطية الدولة اليهودية، وإعطاء الفرصة للأحزاب الأخرى الإسرائيلية للتغلغل داخل المجتمعات العربية، ومن ثم إقامة قواعد وتحالفات مع قوى عربية - محلية تؤمن لها موطئ قدم في فترة الانتخابات البرلمانية والمحلية من جهة ثانية.

وقد ظل التمييز ضد فلسطينيي ٤٨ سياسة منهجية للدولة الإسرائيلية منذ نشأتها. فخلال السنوات العشر الأولى من عمر الدولة اليهودية، لم يطبع أي كتاب باللغة العربية، وكانت نسبة الطلبة الجامعيين من العرب في الجامعات الإسرائيلية لا تتجاوز (٣٪) من مجموع الطلاب، في الوقت الذي كانوا يشكلون فيه نسبة (١٥٪) من السكان، مما يدل على أن ذلك كان اتجاها مقصودا من قبل الحكومة الإسرائيلية.

هذا إلى جانب مجموعة من القوانين التمييزية التي صاغتها الحكومات الإسرائيلية ضد فلسطينيي ٤٨، ومنها قانون حق العودة لليهود دون الفلسطينيين، وقانون المواطنة، وقانون الخدمة الإلزامية، حيث يعفى وزير الدفاع الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين من أداء الخدمة العسكرية. وفي المقابل، يمنع تعيينهم في وظائف الدولة، بحجة أنهم لم يؤدوا الخدمة العسكرية، مما يساعد على إضعافهم في المجتمع.

وأخيرا، جاء الفصل السابع الذي أوضح حدود الدور السياسي للعسكريين في انتخابات الكنيست، حيث شهدت انتخابات الكنيست السابعة عشرة بدرجة غير مسبوقة اختفاء الجنرالات عن رئاسة الأحزاب المتنافسة، وصعود جيل من السياسيين لا يحسبون على المؤسسة العسكرية أو الأمنية، وهو ما استدعى بالتبعية التساؤلات حول مستقبل العسكريين السياسي في ظل التنافس الحزبي على قاعدة جماهيرية تسعى لموازنة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية مع الاعتبارات السياسية والأمنية. وفي هذا السياق، يمكن الوقوف على وضع العسكريين في القوائم الحزبية، وحدود الرهان عليهم في تعزيز فرص الفوز فيها بين الأحزاب المتنافسة، وتحقيق التفوق والتميز من خلال قوائم تضم جنرالات سابقين.

وتتسم العلاقات العسكرية المدنية في إسرائيل بتداخل واضح، فرضته العديد من الاعتبارات والعوامل، ويرتبط أول هذه العوامل بطبيعة الدولة الإسرائيلية التي فرضت بحكم تكوينها قدرا من التداخل بين ما هو عسكري، وما هو مدني.

والأمر الآخر يتعلق بواقع العسكريين أنفسهم في النظام السياسي الإسرائيلي، حيث يشير واقع بناء الدولة الإسرائيلية إلى الدور البارز لجنرالات الجيش في إعلان الدولة، والحفاظ على أمنها القومي، بل واستمرارها في مواجهة تهديدات ومخاطر البقاء. وقد انعكست هذه الحالة الارتباطية على موقع العسكريين في معادلة الحكم، وهو ما يتجلى بوضوح في صعود جنرالات الجيش للمناصب السياسية الكبرى والقيادية من ناحية، ودورهم في صياغة السياسة العامة من ناحية أخرى، فضلا عن دورهم في عملية صنع القرار السياسي والأمني، وبخاصة في اللحظة الراهنة، التي تبدو فيها إسرائيل مقدمة على حسم صراعها مع الفلسطينيين، من خلال سيناريو الفصل أحادي الجانب، وتغليب مقومات الدولة الفلسطينية. إلا أن مقتضيات اللحظة الراهنة تبدو في صالح العسكريين.

د. عبد الرحمن بدوي

العلاقات الأردنية - البريطانية (١٩٥١ - ١٩٦٧)

د. سهيلا سليمان الشلبي

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦

كان للعلاقات الأردنية - البريطانية خصوصيتها منذ قيام إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١، وقد استمرت هذه الخصوصية على هذا النحو إلى ما بعد انتهاء العلاقة التعاهدية بين البلدين عام ١٩٥٧، مما يؤكد أن العلاقات بين البلدين لا تحكمها معاهدة، بل إن الأمر متعلق بالظروف التي وجد فيها الأردن ككيان مستقل.

وتشتمل هذه الدراسة على تمهيد وخمسة

فصول، حيث يتناول التمهيد عرضا موجزا للعلاقات الأردنية - البريطانية منذ قدوم الأمير "عبدالله" إلى شرق الأردن فى نوفمبر ١٩٢٠، وتأسيسه الإمارة وحتى اغتياله فى يوليو ١٩٥١، مرورا بعقد معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية عام ١٩٢٨ وما طرأ عليها من تعديلات عام ١٩٣٤، ومعاهدة عام ١٩٤٦ التى أسفرت عن إعلان المملكة الأردنية الهاشمية ووضع دستور جديد للمملكة نشر فى الأول من فبراير ١٩٤٧.

وجاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان "العلاقات الأردنية - البريطانية التعاهدية (١٩٥١- ١٩٥٧)، وقد تناولت الباحثة هذا الفصل من خلال ثلاث نقاط، حيث تطرقت فى النقطة الأولى إلى الحديث عن "مفاوضات تعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية عام (١٩٥٤- ١٩٥٥)"، فتذكر أنه بحلول عام ١٩٥٤ نشأت ظروف جديدة على الساحتين المحلية والعربية، دفعت الحكومة الأردنية إلى إعادة النظر فى المعاهدة الأردنية - البريطانية، كان أبرزها: عدم رضا الأردنيين عن التعديل الذى جرى على المعاهدة عام ١٩٤٨، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الحدود الأردنية نوفمبر ١٩٥٣، والرغبة فى الحصول على المكاسب التى حصلت عليها بعض الدول العربية المجاورة، إذ شجعت اتفاقية الجلاء الموقعة فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤بين مصر وبريطانيا الحكومة الأردنية على طلب تعديل معاهدتها مع بريطانيا.

ثم تناولت الباحثة مسألة تعريب قيادة الجيش العربى الأردنى (مارس ١٩٥٦)، حيث جاءت الفكرة بفعل تراكمات سنوات طويلة من المعارضة الأردنية لوجود القيادة الأجنبية فى الجيش العربى، والتى كانت تمثل رمزا للهيمنة الأجنبية على البلاد، وتؤدى إلى حرمان العناصر الوطنية من حق تولى المناصب القيادية فى الجيش، وقد تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى الإسراع فى عملية تعريب الجيش والاستغناء عن خدمات قائده البريطانى، كان أهمها:

الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية فى الضفة الغربية بين عامى ١٩٥٣- ١٩٥٤، فضلا عن تأثير حركة الضباط الأحرار فى الأردن، وتوتر العلاقة بين الملك حسين وجلوب (قائد الجيش)، وكذلك تأثير الدعاية المصرية وهجومها المستمر على جلوب، متهمة إياه بالتآمر لضم الأردن إلى حلف بغداد، وبأنه عون للإسرائيليين، وأخيرا المعارضة الشعبية والحزبية للقيادة الأجنبية فى الجيش العربى.

ثم عرضت الباحثة للمتغيرات التى أدت إلى إنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية (مارس ١٩٥٧)، والتى تمثلت فى نجاح القوى الوطنية الأردنية فى الانتخابات، وتشكيل زعيم الحزب الوطنى الاشتراكى سليمان النابلسى الوزارة، وكان يعتبر إنهاء المعاهدة مع بريطانيا مطلبا وطنيا إلى جانب تنامى التقارب الأردنى - العربى، حيث عرضت كل من مصر وسوريا والسعودية لمعونة مالية، كان الهدف منها تمكين الأردن من التخلى عن الضباط الإنجليز فى الجيش العربى وإنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية.

ومن ناحية أخرى، كان للهزيمة، التى منيت بها بريطانيا فى حرب السويس، الأثر الأكبر فى الأردن، على صعيد تحريك المعارضة الرسمية والشعبية ضدها.

وقد شجعت العوامل المذكورة آنفا الحكومة الأردنية على الإسراع فى اتخاذ الخطوات العملية لإنهاء المعاهدة مع بريطانيا، حيث أعلن "النابلسى" فى بيانه الوزارى فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦ عن عزم حكومته إنهاء المعاهدة، وقبول المعونة العربية.

وتتطرق الباحثة فى الفصل الثانى من الدراسة إلى "العلاقات الأردنية - البريطانية وأثرها فى مشاريع الوحدة والاتحادات العربية، ١٩٥١ - ١٩٦٧".

حيث تناولت الباحثة فى البداية "محاولات الاتحاد الأردنى - العراقى، ١٩٥١ - ١٩٥٢"، والتى بدأت فى الخمسينيات، حيث كانت هناك جهود لتشكيل اتحاد بين الأردن والعراق، زادت الدعوة إليه مع اغتيال الملك "عبدالله" فى يوليو ١٩٥١، ومرض الأمير "طلال" وعدم اتضاح الرؤية فيمن يتولى العرش، ولكن بريطانيا وقفت موقف المعارض لهذا الاتحاد، لأن مثل هذا الاتحاد سيضعف موقف بريطانيا فى الأردن فى حال قيامه، هذا بالإضافة إلى المخاوف الإسرائيلية التى يثيرها مثل هذا الاتحاد.

ثم عرضت الباحثة لتجربة "الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨- ١٩٦١"، حيث أثارت الوحدة الجديدة بين مصر وسوريا مخاوف وشكوك الملك "حسين" تجاه "عبدالناصر"، ولاسيما بعد تزايد تأثير الأخير فى الشارع والمعارضة الأردنية أما الحكومة البريطانية، فقد رأت فيها وسيلة دعائية ناجحة من قبل "عبدالناصر" ستؤثر فى الرأى العام فى الدول العربية الأخرى، وتزيد من فرص التدخل المصرى - السورى ونفوذ "عبدالناصر" فى العالم العربى، إضافة إلى تهديدها للمصالح البريطانية من حيث الحيلولة دون انضمام سوريا إلى حلف بغداد، وبأنها ستكون مقدمة لتغلغل سوفيتى أكبر فى المنطقة.

كما جاء إنشاء الاتحاد العربى بين الأردن والعراق فى يناير ١٩٥٨ كرد فعل مباشر على إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، وبإيحاء من بريطانيا، إلا أنه لم يكتب للاتحاد العربى الاستمرار طويلا، فما إن انقضت خمسة أشهر على إعلانه، حتى قام انقلاب فى العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ انهار على أثره الاتحاد.

أما مشروع الوحدة الثلاثية (المصرية - السورية - العراقية) أبريل ١٩٦٣، فقد جرت المفاوضات حوله فى القاهرة بين ممثلى الدول الثلاث خلال الفترة من ١٤ مارس حتى ١٧ أبريل ١٩٦٣، حيث تم توقيع ميثاق ١٧ أبريل ١٩٦٣، والذى نص على قيام دولة اتحادية بقيادة جماعية تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة" وعاصمتها القاهرة، على أن يحتفظ كل قطر فى الدولة بمؤسساته واستقلاله السياسى الداخلى، مع تشكيل قيادة سياسية موحدة. أما بريطانيا، فقد انصب اهتمامها بعد إعلان الوحدة الثلاثية على احتمالية انضمام الأردن إليها، كما خشيت من أن يؤدى انضمام الأردن إلى الوحدة إلى تأزم العلاقات العربية - الإسرائيلية.

وأخيرا "مشروع الوحدة المصرية - العراقية مايو ١٩٦٤"، حيث جرت فى مايو ١٩٦٤ محاولة أخرى من أجل الوحدة بين مصر والعراق، ولكن مصيرها كان الفشل أيضا، واكتفى عوضا عن الوحدة بتوقيع اتفاقية للتنسيق السياسى المشترك بين البلدين فى ٢٦ مايو ١٩٦٤.

وتناولت المؤلفة فى الفصل الثالث "العلاقات الأردنية - البريطانية وأثرها فى السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط ١٩٥١- ١٩٦٧" من خلال عدة محاور، منها:

- "أهداف السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، حيث حكمت السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط فى بداية الخمسينيات من هذا القرن مجموعة من الاعتبارات وفى مقدمتها - الخطر السوفيتى على منطقة الشرق الأوسط، والصراع العربى - الإسرائيلى والمحافظة على أمن إسرائيل.

- "التنافس والتنسيق البريطانى - الأمريكى فى الأردن" فقد حرصت الحكومة البريطانية باستمرار على الحفاظ على الأمن والاستقرار فى الأردن لكى تتمكن عبره من تنفيذ أهدافها ومصالحها فى المنطقة، يضاف إلى ذلك تعاون الحكومة البريطانية وتنسيقها مع الحكومة الأمريكية من أجل تنفيذ سياستها فى الشرق الأوسط.

- "مشاريع الدفاع الغربية وأثرها فى العلاقات الأردنية - البريطانية": وذلك لمواجهة السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط، حيث لجأت الدولتان "بريطانيا وأمريكا" إلى تشكيل مشاريع دفاع غربية مثل "القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط"، و"منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط". وفى الوقت نفسه، أخذت الحكومة البريطانية بالترويج إلى حلف بغداد، حيث حاولت ضم أكبر عدد من الدول العربية إليه، وفى مقدمتها الأردن، ولكن يبدو أن محاولتها هذه لم تلق حماسا أمريكيا.

ثم تناولت الباحثة فى الفصل الرابع "العلاقات الأردنية - البريطانية وأثرها فى الصراع العربى - الإسرائيلى ١٩٥١ - ١٩٦٧" فبالرغم من توقيع الدول العربية اتفاقيات هدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩، إلا أن الأخيرة استغلت تفوقها العسكرى العام على الدول العربية، وعمدت إلى خرق هذه الاتفاقيات. وقد شهدت الحدود الأردنية - الإسرائيلية أكثر هذه الاعتداءات كما ونوعا، وقد حاولت بريطانيا

استغلال حادثة الاعتداء على قرية "قبية" من قبل إسرائيل فى أكتوبر ١٩٥٣ على "الحدود الأردنية - الإسرائيلية" للضغط على الحكومة الأردنية لتوافق على زيادة القوات البريطانية فى الأردن.

ثم عرضت الباحثة إلى وجه آخر من الصراع، تمثل فى الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية، وكانت إسرائيل قد بدأت بمشاريع لاستغلال المياه منذ بداية الخمسينيات، حيث تزامن هذا الاعتداء مع خطة الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" والخبير "إريك جونستون" إلى المنطقة، لعرض خطة لتوزيع مياه نهر الأردن، بحيث يحصل الأردن ولبنان وسوريا على ٦٠٪، وتحصل إسرائيل على ٤٠٪، ورفضت الحكومة الأردنية خطة "جونستون" باعتبارها شكلا من أشكال السلام مع إسرائيل. ومع نهاية عام ١٩٥٨، تذرعت الحكومة الإسرائيلية بموافقتها على خطة "جونستون"، وبحاجتها إلى الحصة التى خصصتها لها الخطة، فأقدمت على مشروعات إنشائية ضخمة، كان من جملتها تجفيف بحيرة الحولة وإزالتها.

وتناول الفصل الخامس "أثر العلاقات الأردنية - البريطانية على القضايا المحلية"، حيث أحدث الوجود البريطاني فى الأردن وبمختلف أشكاله تذمرا ومعارضة أردنية اتسعت لتشمل الأطياف السياسية والشعبية كافة، الأمر الذى حدا بها إلى مناهضة هذا الوجود والسعى إلى التخلص منه، كما شكل أمر إنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية مطلبا أساسيا للمعارضة الأردنية.

هذا فضلا عن التدخل البريطاني فى مسألة العرش الأردنى ١٩٥١ - ١٩٥٢، حيث تشير العديد من المصادر والمراجع إلى أن تنحية الملك "طلال" عن الحكم كانت مؤامرة بريطانية، معللة ذلك بمواقف الملك طلال العدائية تجاه بريطانيا قبل وبعد توليه الحكم، هذا إضافة إلى سياسة التقارب التى انتهجها الملك "طلال" مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وموقفه من الاعتداءات الإسرائيلية.

أما المساعدات الاقتصادية البريطانية، فقد شكلت عاملا من عوامل السيطرة البريطانية على السياسة الأردنية الداخلية والخارجية، ولاسيما أن الأردن كان بحاجة ملحة لتلك المعونة، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص على توظيف مساعداتها المالية للأردن فى الجانب الاقتصادى وفى مجال المشاريع الإنمائية من أجل خدمة مصالحها وسياساتها.

هذا إلى جانب المساعدات العسكرية التى تمثلت فى المساعدات الفنية المتعلقة بتشكيلات الجيش العربي، واستحداث فرق وكتائب جديدة. وبالرغم من الدعم البريطاني المستمر للجيش الأردني، إلا أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص على ألا تخرج قوة هذا الجيش عن نطاق السيطرة.

وليد عيسى سليمان

التغير فى القيادة السياسية والتحول الديمقراطى فى النظم السياسية العربية فى التسعينيات

مبارك مبارك أحمد

رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٦

"تمثل القيادة السياسية أهمية فائقة فى كافة المجتمعات المعاصرة، لا سيما العربية منها، حيث يلعب القائد السياسى دورا مؤثرا فى العملية السياسية، خصوصا أن تغير القيادة فى كثير من النظم، خاصة العربية، قد يعظم من احتمالات التحول السياسى فى هذه النظم، فالدول التى شهدت تغيرا فى قياداتها تحمل الكثير من معالم الجدة.

وفى المنطقة العربية، شهدت تسعينيات القرن المنصرم رحيل جيل من الحكام، وتولى جيل آخر من الشباب مسئوليات الحكم، حيث حدث ذلك فى: قطر عقب تولى الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" فى يونيو ١٩٩٥، وفى الأردن بعد وفاة الملك "حسين" فى فبراير ١٩٩٩، وفى البحرين عقب وفاة "الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة" فى مارس ١٩٩٩، وتولى الشيخ "حمد بن عيسى آل خليفة" الحكم . وفى الجزائر، فاجأ الرئيس "زروال" النخبة السياسية بتنحيه عن السلطة مبكرا عن موعد انتهاء ولايته بنحو السنتين، وتولى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مقاليد الأمور فى أبريل ١٩٩٩، وفى المغرب، تولى "الملك محمد السادس" مقاليد الحكم خلفا لوالده الملك "الحسن الثانى" فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٩٩ وفى سوريا، تولى "بشار الأسد" الحكم بعد وفاة الرئيس "حافظ الأسد".

وتعد فترات البقاء فى السلطة بالنسبة لرأس النظام فى غالبية دول المنطقة العربية من أطول الفترات فى العالم، الأمر الذى قد يضفى مزيدا من الأهمية على التغيير الذى يحدث فى منطقة اعتادت عدم التغيير، ومعنى ذلك أننا إزاء مرحلة جديدة من التحول فمع تولى القادة الجدد مقاليد السلطة فى بلادهم، تبنوا مجموعة من السياسات فى مختلف المجالات، خاصة المجال السياسى، تبشر بجيل من الحكام أكثر رغبة فى التغيير.

حين تنتقل السلطة فى دولة من الدول إلى حاكم جديد، تزداد التساؤلات حول ملامح العهد الجديد وأولوياته، وحدود التغيير أو الحفاظ على ثوابت العهد القديم.

ومع تولى القادة الجدد مقاليد السلطة، زادت التوقعات بإمكانية الانفتاح الديمقراطى والإصلاح السياسى، خاصة مع تركيز خطابهم على: التعددية والمشاركة السياسية، ومحاربة الفساد، والانفتاح على المعارضة، والسماح لها بالمشاركة فى الحكم، وإطلاق سراح المعتقلين وصولا لإجراء انتخابات تنافسية.

وانطلاقا من أهمية الدور الذى تلعبه القيادات السياسية فى النظم السياسية العربية فى التأثير فى العملية السياسية، تتمحور مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة عن تساؤل محورى، هو: إلى أى مدى يؤدى تغير القيادة السياسية (رأس النظام) إلى التحول الديمقراطى فى الدول التى شهدت تغيرا فى قياداتها فى فترة التسعينيات وهى: قطر، والأردن، والبحرين، والمغرب، وسوريا، والجزائر؟

وتحاول الدراسة الإجابة على هذا التساؤل المحورى فى فصولها الأربعة، فالفصل الأول ناقش العلاقة بين تغير القيادة والتحول الديمقراطى، حيث رصد الاتجاهات النظرية فى هذا الصدد ما بين اتجاه يرى أن ثمة تلازما بين تغير القيادة فى الدولة وعملية التحول الديمقراطى التى تشهده فى ظل العهد الجديد. فالقيادة الجديدة تريد أن تجعل من عملية التحول الديمقراطى شرعية جديدة لتثبيت نفسها فى السلطة، بينما يرى اتجاه آخر أنه لا توجد علاقة حتمية بين التغير فى القيادة وعملية التحول الديمقراطى، وأن عملية التحول هى نتاج مجموعة متداخلة من العوامل والمعطيات، يشكل القائد أحد متغيراتها. وتتبنى الدراسة اتجاها توفيقيا بين التيارين السابقين، ينطلق من أهمية القيادة فى عملية التحول الديموقراطى، ولكنه يأخذ فى الاعتبار متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية.

وتطرق الفصل الثانى من الدراسة إلى أثر التغيرفى القيادة على الانتخابات النيابية فى الدول -محل الدراسة- باعتبارها آلية مشروعة ومقبولة لتحقيق التحول الديمقراطى أو إنجاز التغيير السياسى على نحو سلمى، ونقل رغبات ومطالب المواطنين إلى مخرجات السياسة، كما تعد أداة لحسم التناقضات والصراعات القائمة فى المجتمع، ومحاسبة شاغلى السلطة بشكل دورى، وأيضا ضمانة لتقاسم السيطرة على السلطة بين الجماعات المختلفة وفقا لأوزانها النسبية. لذلك، فإن الانتخابات تعتبر مؤشرا جيدا على مدى التطور الديمقراطى، والوسيلة الوحيدة الكفيلة ليس فقط بدفع هذا التطور، وإنما أيضا بصيانته وتأمينه، وهو ما لا تتيحه

ولا تستطيعه الوسائل والقنوات الأخرى.

وتخلص الدراسة إلى أن تأثير القادة الجدد في العملية الانتخابية في الدول - محل الدراسة- كان متفاوتا. فبينما كان هذا التأثير واضحا في حالة مملكة البحرين، التي شهدت انتخابات نيابية نزيهة إلى حد ما في ظل الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، والأردن التي أفرزت الانتخابات بها صعودا للقوى الإسلامية في ظل العاهل الأردني عبد الله الثاني، والمغرب التي أتاحت لمختلف القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية في ظل الملك محمد السادس - فإنها، أي الانتخابات، في النماذج الأخرى (الجزائر، سوريا) لم تشهد أي تغييرات ملموسة، وهذا يشير إلى محدودية الدور الذي لعبه القادة الجدد في هذه الدول في هذه الجزئية، حيث شاب العملية الانتخابية في الدولتين بعض المخالفات، بينما لم تشهد قطر أي انتخابات.

وتناول الفصل الثالث تأثير القادة الجدد على تفعيل دور المجتمع المدني، باعتبار أن حركة المجتمع المدني تعد أحد مؤشرات التحول الديمقراطي، حيث يلعب دورا في تنمية ثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة، وإيجاد قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، كما أن المجتمع المدني يمثل كيانا وسيطا يقف بين الدولة والمجتمع ويحد من سلطتها. وتبرز أهمية المجتمع المدني بسبب دوره في دعم الثقة والتضامن داخل المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة رصيده من رأس المال الاجتماعي.

وتخلص الدراسة في هذا الصدد إلى أن تغير القادة يؤثر بشكل مباشر على المجتمع المدني، نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه في غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة، التي تتضمن النزوع للعمل التطوعي، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بفكرة الشرعية الديمقراطية، والمحاسبة العامة والشفافية، وهي جميعا تشكل العمود الفقري للديمقراطية. لكن هذا التأثير كان متباينا. فبينما كان واضحا في كل من البحرين والمغرب وقطر- حيث شهدت حركة المجتمع المدني في هذه الدول تطورا ملحوظا، سواء في عدد الجمعيات التي تم السماح بتأسيسها أو في طبيعة الدور الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني- فإنه في الدول الأخرى (سوريا والجزائر والأردن) كان محدودا وشكليا.

وتناول الفصل الرابع تأثير القادة الجدد في الدول -محل الدراسة- على أوضاع حقوق الإنسان، باعتبارها أحد أهم مؤشرات عملية التحول الديمقراطي. وتخلص الدراسة في هذا الصدد إلى نتيجة مفادها أن هذا التأثير في الدول -محل الدراسة- كان تأثيرا شكليا. فرغم القوانين المشجعة للحريات، ورغم تأسيس لجان وطنية وأهلية لحقوق الإنسان، فإن هذه اللجان لم تمارس دورها المنوط بها، أو تؤد وظائفها المفترض القيام بها.

وفي النهاية، تخلص الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات المهمة. في مقدمتها أن التغير في القيادة الذي شهدته الدول -محل الدراسة- يضع المنطقة العربية على أعتاب مرحلة من التحول من المفترض أنه جذري. ويدعم هذا التصور أنه لأول مرة -في النظم التي شهدت تغيرا في قياداتها- يتم الإعداد الجيد والمسبق لتغيرها بشكل دعا المراقبين إلى الإشادة بسلاسة انتقالها، لاسيما وأنه تم من خلال استخدام الأدوات السياسية والدستورية أو القانونية. ولأول مرة كذلك، تم تغيير القيادة في أكثر من دولة على نحو سلمي، أي دون إراقة دماء ودون استخدام العنف بمعناه المادي المباشر. ومن ثم، فإن دور الجيوش في حسم قضية الخلافة قد بدأ يتراجع، في حين بدأت المؤسسات السياسية تقوم بدورها.

كما أن معظم الحالات التي شهدت تغيرا في قياداتها لم تشهد صراعا واضحا على السلطة، ولم تعرف فترات فراغ سياسي في كرسي الخلافة. وقد جرى تسويغ هذه الحالات من الناحية القانونية، أو بالأحرى جرى تسويقها للشعوب لإكسابها الشرعية بمهارة شديدة لا تقل عن سرعة ترتيب الأمور التي بدا من ظاهرها أنها تتم لساعتها أو لتوها، بينما الحقيقة أنها لم تكن إلا امتدادا لاتجاهات سبق أن تحددت، ولم تختلف في كل ذلك سوريا أو الأردن أو المغرب عن البحرين أو قطر.

وتذهب الدراسة إلى أن هناك جديدا فيما يتعلق بآليات تغير القيادة في العالم العربي، وهو ما يتمثل في عدة أمور، أولها: ظهور أشكال من التوريث في النظم الجمهورية، وهو ما حدث في سوريا، وربما هناك دول قادمة على هذا الطريق، وإن تم ذلك في أطر قانونية. وثانيها: إن هناك صراعا مكتوما على السلطة في بعض النظم الوراثية، والتي كان من المفترض أنها حسمت قضية الخلافة فيها بناء على ترتيبات مقبولة أو متفق عليها (قطر، الأردن). وثالثها: شكلية الإصلاح في بعض الدول. فالانتخابات التنافسية في نقل السلطة العليا (الجزائر) أسفرت عن نتائج التعيين نفسها، فقد كان الفائز معروفا سلفا، وكانت فرص الاختيار أمام الناخب غائبة تماما.

وتلفت الدراسة إلى ملاحظة مهمة، هي أن الوفاة كانت العنصر الرئيسي في تغيير القادة في الدول - محل الدراسة - فمن بين الدول الست، شهدت أربع منها رحيل حكامها (الأردن، البحرين، المغرب، سوريا)، بينما شهدت قطر انقلاب قصر، بينما فاجأ الرئيس الجزائري الأمين زروال الجميع بتنحيه عن السلطة، ليصل عبد العزيز بوتفليقة للحكم عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية، كما ورث الأبناء الحكم عن آبائهم في خمس من الدول الست محل الدراسة.

أما عن التساؤل الرئيسي الذي تطرحه الدراسة، والمتعلق بطبيعة العلاقة بين التغير في القيادة وعملية التحول الديمقراطي، فيخلص إلى النتيجة التالية: إن القيادات السياسية العربية هي المسئولة الأولى عن دعم فرص التحول الديمقراطي، كما أن العلاقة بين القيادة السياسية والتحول الديمقراطي هي علاقة تأثير متبادل، بمعنى أن النظم الديمقراطية تفرز أفضل القادة لقيادتها، وأن القيادات السياسية الواعية هي التي تضع قواعد أساسية للحكم الجيد.

وتستمد الرسالة أهميتها من عدة اعتبارات، أولها: حداثة وجدة الموضوع (الربط بين تغير القيادة والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية)، والتي تجعله محل أهمية داخل حقل النظم السياسية. ثانيا: إن تغير القيادة في النظم السياسية العربية يمارس تأثيرا واضحا على مكونات ووظائف النظام السياسي، ومن ثم تكون ظاهرة تغير القيادة أحد مدخلات فهم وتفسير التحول في النظم السياسية، خاصة في المجال السياسي. وبهذا، فإن الدراسة تطرق مجالا جديدا أمام الباحثين والدارسين. ثالثا: إن الدراسة تتناول قضايا مهمة لا تزال تثير حساسية لدى الأنظمة العربية كقضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني ودور المؤسسات، وهي قضايا رغم أهميتها إلا أنها لم تأخذ نصيبها بعد من الاهتمام الكافي للدراسة.

أشرف سعد العيسوي

دور منظمة الإيكواس في حل الصراعات في غرب إفريقيا

بدر حسن شافعي

رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد، ٢٠٠٦

تعود أهمية موضوع التدخل والتسوية بشكل عام، والتدخل العسكري أو التسوية العسكرية بشكل خاص، كونه صار يمثل ظاهرة عالمية لا تقتصر على أقاليم معينة أو دول محددة؛ كما أنه صار مرتبطا -إلى حد كبير- بهيكل النظام

الدولي بعد الحرب الباردة، ومن ثم فهو مرتبط بظاهرة انتشار الصراعات في إفريقيا، مما يكسبه أهمية متزايدة في إطار موضوعات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة والتنظيم الدولي.

في حين ترجع الأهمية العملية لموضوع الرسالة لأهمية تدخل المنظمات الفرعية في عملية التسوية، خاصة في ظل النظام العالمي الجديد، وبروز فكرة الإقليمية الجديدة التي تعني ضرورة وأهمية عملية التسوية في إطار إقليمي -خاصة في إفريقيا- في ظل الانشغال العالمي بقضايا أخرى من ناحية، فضلا عن ضعف دور المنظمة القارية (منظمة الوحدة الإفريقية) آنذاك في عملية التسوية من ناحية أخرى. كما أن الدراسة تسهم إلى حد بعيد في تحديد العلاقة بين الأمن الإقليمي القاري، والأمن الإقليمي الفرعي، خاصة في ظل الانعكاسات السلبية لمفهوم العولمة على إفريقيا، وتضاؤل دور الأمن الإقليمي القاري لصالح الأمن الإقليمي الفرعي.

أما اختيار الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس) -كنموذج دراسي في عملية التسوية- فيرجع إلى عدة اعتبارات، هي :

١- إن الجماعة هي المنظمة الفرعية الأولى على مستوى القارة الإفريقية التي اضطلعت بدور ملحوظ فيما يتعلق بتسوية الصراعات الناشبة داخل الدول الأعضاء، بل وتمكنت من تحقيق بعض النجاحات في عملية التسوية، كما حدث في ليبيريا في الصراع الأول (١٩٩٠-١٩٩٧).

٢- إن الجماعة هي الأولى التي اعتمدت على وسائل التسوية المختلفة، بما في ذلك التسوية العسكرية وإرسال قوات لحفظ السلام وفرض السلام معا، وهو أمر لم يكن موجودا في المنظمات الفرعية الإفريقية. ولعل ذلك هو ما شجع منظمات فرعية أخرى، مثل الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الإفريقي (سادك)، على أن تحذو حذوها في ازمة ليسوتو ١٩٩٨، وإن كان التدخل في هذه الأزمة كان من خلال قوات جنوب إفريقيا بالأساس وتحت مظلة الجماعة.

٣- إن دراسة دور الجماعة في عملية التسوية وحل الصراعات يمكن أن تقدم تجربة مفيدة لصانعي القرار في المنظمات الفرعية الأخرى في القارة من أجل صياغة بروتوكولات أمنية وهياكل دفاعية للقيام بعملية التدخل في الصراعات الناشبة داخل أو بين الدول الأعضاء. ولعل آخر المنظمات الفرعية التي استفادت من ذلك هي السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا).

وبالنسبة لمشكلة الدراسة، فإنها تتمثل فيما يثيره موضوع تدخل المنظمات الفرعية -خاصة في حالة التدخل العسكري- من جدل قانوني يتعلق بمدى مشروعية هذا التدخل من ناحية، ومدى تعارضه مع مفاهيم وقضايا أخرى ذات جوانب قانونية مثل السيادة الوطنية، وحقوق الإنسان ... الخ من ناحية أخرى وهي أمور ذات أهمية بالغة بالنسبة للدول الإفريقية خاصة، ولدول العالم عامة.

وقد سعى الباحث من خلال دراسته لمناقشة عدة فروض، أهمها :

١- إن تراجع الاهتمام الدولي بالتدخل لتسوية الصراعات الإفريقية، خاصة الداخلية مع نهاية الحرب الباردة، قد ساهم في دفع التنظيمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا نحو التدخل في تلك الصراعات.

٢- إن محدودية الدور الذي لعبته منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية الصراعات دفعت التنظيمات الإقليمية الفرعية -ومنها الإيكواس- إلى التدخل فيها.

٣- كلما كانت هناك دولة قائد في المنظمة الفرعية، ساعد ذلك في عملية تدخل المنظمة في عملية التسوية، بما في ذلك التسوية العسكرية.

٤- إن فاعلية المنظمة الفرعية في تسوية الصراعات تتوقف على عدة عوامل أهمها، توافر الإرادة السياسية، والتمويل اللازم، والدعم اللوجيستي، والتأييد الخارجي، بحيث تكون العلاقة إيجابية بين كل عامل وفاعلية المنظمة.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول وخاتمة.

بالنسبة للفصل الأول، يتضمن الإطار النظري للدراسة، حيث يتناول المفاهيم المستخدمة في الدراسة، والجوانب التطبيقية لهذه المفاهيم شارحا الإطار المؤسسي العام للمنظمة للتعريف بها من ناحية، ولمعرفة موقع الإطار الأمني منها من ناحية أخرى.

أما الفصل الثاني، فتم تخصيصه للحديث عن البروتوكولات الأمنية والهياكل الدفاعية للمنظمة حتى عام ١٩٩٠، والتي تتضمن تحديدا بروتوكولي عدم الاعتداء (١٩٧٨)، وبروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع (١٩٨١)، أو تلك التي تم استحداثها بعد عام ١٩٩٠ (آلية المنظمة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن الإقليمي).

أما الفصول من الثالث وحتى السادس، فهي تركز على الحالات الأربع للصراعات التي تدخلت فيها المنظمة، ليس من خلال وسائل التسوية السلمية فحسب، وإنما من خلال وسائل التسوية العسكرية، بما في ذلك إرسال قواتها لتسوية الصراع في كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصل لنتائج مهمة، منها :

١- أن مفهوم حل الصراعات يختلف عن مفهوم تسوية الصراع بالرغم من خلط بعض الباحثين بينهما، حيث يشير الأول إلى معالجة جذور الصراع المختلفة، في حين يشير الثاني إلى التوصل إلى تسوية ما لأحد جوانب الصراع من خلال وسائل التسوية المختلفة (السلمية أو العسكرية)، الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية نشوبه واندلاعه من جديد، خاصة في ظل غياب مفاهيم بناء السلام، فضلا عن الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بالأساس على نظام الإنذار المبكر، الذي لايزال في طور التكوين واستكمال هياكله المؤسسية. لذا، فإن مفهوم تسوية الصراع هو الأكثر واقعية، فضلا عن تماشيه مع قدرات المنظمات الفرعية المحدودة أصلا.

٢- إن اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ارتبط بإدراكها أن التنمية والتكامل الاقتصادي -الذي هو الهدف الأساسي من إنشائها- لن يتحققا إلا في بيئة أمنية مستقرة، لذا تم توقيع بروتوكولي ١٩٧٨ و١٩٨١، واللذين كانا يركزان على الجوانب الأمنية بمفهومها الضيق. لكن مع أوائل التسعينيات، بدأ مفهوم الأمن لدى الجماعة يأخذ أبعادا أوسع بما يتماشى مع المتغيرات العالمية والدولية.

٣- إن الجوانب الأمنية صارت هي النشاط الأبرز للجماعة مقارنة بالجوانب الاقتصادية. أو بمعنى آخر، فإن الجوانب الاقتصادية تراجعت لحساب الجوانب الأمنية. وقد يرجع ذلك لكثرة الصراعات الداخلية من ناحية، وبروز الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى، الأمر الذي يعوق التكامل الاقتصادي، ويجعل الأولوية دائما للجوانب الأمنية.

٤- إن الجماعة تعد من أولى المنظمات الفرعية الإفريقية التي عملت على تطبيق نظام الدفاع الجماعي في القارة، مقارنة بالمنظمات الفرعية الأخرى في القارة، مثل الإيكاس التي قامت بتوقيع ميثاق عدم الاعتداء عام ١٩٩٦، أو الكوميسا التي لم يكن لها ميثاق دفاعي حتى وقت قريب، أو حتى الإيجاد، وهو ما انعكس على دور الجماعة في عملية التسوية، إذ إن الجماعة قامت بالتدخل لتسوية الصراع في أربع دول، في حين أن المنظمات الأخرى كانت أقل من حيث عدد حالات التدخل. كما يلاحظ أن معظم هذه المنظمات كانت تعتمد على أسلوب التسوية السياسية دون العسكرية بسبب عدم استعداد قواتها للتدخل على عكس جماعة الإيكواس.

٥- بالرغم من أن "الإيكواس" كانت سباقة في تطبيق نظام الدفاع الجماعي، إلا أن هذا النظام افتقد للهياكل المؤسسية، كما هو الحال بالنسبة لبروتوكول ١٩٨١، وهو ما ظهر بوضوح في أزمة ليبيريا، والتي أبرزت مدى قصور الجانب المؤسسي.

٦- كما عملت الجماعة ذاتها على تلافي

السلبيات فى هياكلها الدفاعية قبل عام ١٩٩٠ من خلال المعاهدة المنقحة عام ١٩٩٣، حيث تم تضمين معظم التدابير الأساسية بشأن التدخل الإقليمى فى المادة ٥٨ منها، التى أعطت الحق للدول فى العمل معا من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار داخل الإقليم وفق نظام الدفاع الجماعى. ولكى يتم تحويل هذه المضامين إلى واقع ملموس ومؤسسات تسعى لتنفيذ هذه الأهداف، تم توقيع بروتوكول آلية منع وإدارة الصراع وحفظ السلام والأمن الإقليمى فى الإقليم (لومى، ١٠ ديسمبر ١٩٩٩)، والتى تضمنت هياكل أساسية وأخرى فرعية، وتم الشروع فى بناء هذه الهياكل. وبالرغم من عدم استكمال بعضها مثل شبكة الإنذار المبكر، فضلا عن وجود نقص فى الكوادر المدربة فى بعضها الآخر، خاصة مراكز التدريب والإدارات التابعة لنائب السكرتير التنفيذى، إلا أن هذه الآلية تعد أفضل -إلى حد كبير- من الهياكل التى كانت موجودة من قبل، ومن ثم يمكن القول إن عمليات السلام التى قامت بها الجماعة قبل ١٩٩٩ كانت تتم فى إطار العهد القديم Old Testament، فى حين أن عمليات حفظ السلام بعد وجود الآلية تنتمى إلى العهد الجديد New Testament.

وقد توصل الباحث إلى إثبات صحة الفروض التى انطلقت منها الدراسة، فقد أثبتت الدراسة صحة الفرض الأول، إذ إن عدم الاهتمام الدولى بعملية التدخل فى الصراعات الإفريقية، أو الانشغال بتسوية صراعات أخرى فى مناطق غير إفريقية، دفع المنظمات الإقليمية الفرعية -خاصة فى ظل ضعف جهود التسوية القارية- إلى التدخل لتسوية هذه الصراعات.

وقد أثبتت الدراسة صحة الفرض الثانى الذى يشير إلى محدودية الدور الذى لعبته منظمة الوحدة الإفريقية فى حينها بشأن تسوية الصراعات مما دفع المنظمات الفرعية للتدخل من أجل تسوية هذه الصراعات، إذ إن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية كان ينص صراحة (م٣/ف٢) على عدم التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأعضاء. وحتى عندما تدخلت المنظمة فى تشاد ١٩٨١، أعلنت أن قواتها محايدة، ولن تتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد. وبالرغم من أن آلية الجماعة عام ١٩٩٣ أجازت التدخل فى حالات معينة، إلا أنها ربطته بعدة قيود، لعل أهمها أن يكون هذا الدور محدودا من حيث نطاقه، ومداه، وضرورة موافقة الدول الأعضاء.

وقد أثبت الباحث فى دراسته صحة الفرض الثالث الخاص بوجود دولة قائد فى المنظمة الفرعية، وأثر ذلك على فاعلية المنظمة فى عملية التسوية، ففاعلية الدور النيجيرى فى الصراع الليبيرى والسيراليونى دفع المنظمة إلى القيام بمهام فرض السلام وليس حفظه فقط، ومن ثم إمكانية إجبار بعض فصائل المتمردين على الجلوس إلى مائدة التفاوض. بل إن نيجيريا لعبت دورا مهما فى رد عدوان تايلور منذ تدخل الجماعة فى المراحل الأولى من الصراع، كما أن التصالح النيجيرى مع تايلور أسهم فى التوصل لاتفاقيات أبوجا التى مهدت لانتخابات ١٩٩٧، والأمر نفسه بالنسبة لسيراليون، حيث ساهم التدخل النيجيرى فى إعادة كاباه للحكم (مارس ١٩٩٨). وفى المقابل، يلاحظ أن تراجع دور نيجيريا -بسبب ظروفها الداخلية فى المرحلة الثانية من الصراع الليبيرى- أدى إلى عدم قدرة الجماعة على التدخل فى الصراع بمفردها، والاعتماد على القوات الدولية. كما أدى كذلك لضعف جهود الجماعة فى تسوية الصراع فى غينيا بيساو، حيث تعد بعثة الجماعة فى بيساو من أضعف البعثات (٧١٢ جنديا فقط). وقد ترتب على ذلك اضطرار الجماعة إلى الانسحاب من البلاد بعد فترة وجيزة، بل وفى وقت بالغ الأهمية، حيث جاء الانسحاب تاليا لوقوع الانقلاب الثانى لمانيه فى مايو ١٩٩٩، والأمر نفسه ينسحب على أزمة ساحل العاج.

بالنسبة للفرض الرابع، الخاص بارتباط فاعلية الجماعة فى عملية التسوية بعدة عوامل، هى: توافر الإرادة السياسية، والتمويل اللازم، والدعم اللوجيستى، والتأمين الخارجى، وأن العلاقة إيجابية بين كل هذه المتغيرات -فقد أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض أيضا.

أما السيناريوهات المستقبلية لدور الجماعة فى عملية التسوية، فقد حددها الباحث فى ثلاث سيناريوهات، هى:

الأول: قيام الأمم المتحدة بدور بديل لدور الجماعة فى عملية التسوية.

الثانى: قيام الجماعة بدور بديل لدور الأمم المتحدة فى عملية التسوية.

الثالث: قيام الجماعة بدور مكمل لدور الأمم المتحدة فى عملية التسوية.

وقد يكون هذا السيناريو الأخير هو الأقرب للحدوث -من وجهة نظر الباحث- خلال المرحلة المقبلة، نظرا لصعوبة قيام المنظمات الإقليمية الفرعية والإقليمية بمهام حفظ السلام بمفردها.

أو بمعنى آخر، يمكن أن تقوم المنظمة بالأعمال السياسية مع ترك الأعمال العسكرية للقوات الدولية، بحيث تقوم بالمهام الأساسية لحفظ السلام، ومنها مراقبة وقف إطلاق النار، والإشراف على مناطق نزع السلاح. أما ما يتعلق بالمهام القتالية، والتى تتطلب قدرات تسليحية عالية، فإن هذه تكون منوطة بالقوات الدولية.

اسمهان عبدالحميد

منظمة المؤتمر الإسلامى كمنظمة دولية ذات طابع عقيدى

أحمد أبوالحسن أحمد حلبى

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦

يكتسب موضوع هذه الدراسة أهميته من حيث إنه يمثل مجالا خصبا وثريا للدراسة فى حقل التنظيم الدولى المعاصر، بالنظر إلى تميز منظمة المؤتمر الإسلامى فى بعض الجوانب عن غيرها من المنظمات الدولية من حيث إنها تستند فى جذورها إلى أسس عقدية، كما أن الباعث المباشر على قيامها كان شأنا دينيا إسلاميا، بالإضافة إلى أن تعاملها مع كثير من القضايا الإسلامية الدولية يصطبغ فى الأغلب الأعم بسمة عقدية.

وفى ضوء ذلك، سعى الباحث إلى الإجابة على عدد من التساؤلات، أهمها:

- ما هو الأساس الفلسفى الذى قامت عليه منظمة المؤتمر الإسلامى، بوصفها تعبيرا عن منظمة ذات طابع عقدى؟
- ما هى مظاهر الاتفاق والاختلاف بين مبادئ المنظمة وأهدافها وما استقر عليه العمل فى قانون المنظمات الدولية؟
- إلى أى مدى انعكس الطابع العقدى الخاص بالمنظمة على أدائها فيما يتعلق بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء؟ وهل أخذت المنظمة فى الاعتبار - عند قيامها بهذا الدور - ما يمكن تسميته بالمبادئ الإسلامية لتسوية المنازعات الدولية؟
- ما مدى نجاح المنظمة فى ترجمة مبدأ التضامن الإسلامى فى تعاملها مع بعض القضايا الدولية التى تشغل حيزا كبيرا من اهتمام المنظمة، وعلى وجه التحديد: القضية الفلسطينية، ومسألة الأقليات المسلمة فى العالم، وقضية البوسنة والهرسك، وقضية الإرهاب؟
- إلى أى مدى يمكن القول إن قيام هذه المنظمة يشكل إسهاما من نوع معين لقانون

...منظمات الدولية وللمعايير التى يقررها لتصنيف ...ه المنظمات؟

ومن ثم، تم تقسيم الرسالة إلى بابين رئيسيين، يسبقهما فصل تمهيدى، حيث يتناول الفصل التمهيدى الجذور التاريخية والأصول الفكرية للتنظيم الدولى الإسلامى، ويعالج الباب الأول الإطار القانونى لمنظمة المؤتمر الإسلامى (ميثاقها، وأجهزتها الرئيسية ونظام العضوية بها)، ويعنى الباب الثانى بالطابع العقدى لمنظمة المؤتمر الإسلامى، ويناقش على وجه الخصوص الأساس الفلسفى والعقدى الذى تقوم عليه المنظمة فى ضوء مبادئها وأهدافها، ودورها فى فض النازعات فيما بين الدول الإسلامية، ومدى تطبيقها للمبادئ الإسلامية فى فض المنازعات بين دولها، كما يبحث فى مواقف المنظمة من بعض القضايا الدولية التى تم التعامل معها من منظور سياسى - إسلامى، وهى القضية الفلسطينية، وقضية الأقليات المسلمة فى العالم، وقضية البوسنة والهرسك، وقضية الإرهاب.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- لم يكن قيام منظمة المؤتمر الإسلامى نتيجة مباشرة لأفكار الرواد الأوائل مثل الكواكبى والأفغانى ورشيد رضا، الذين دعوا إلى وحدة العالم الإسلامى فى شكل جامعة إسلامية، أو المفكرين المعاصرين الذين دعا بعضهم إلى عصبة أمم شرقية، أو كومنولث إسلامى، أو اتحاد كونفيدرالى بما يتوائم وعصر التنظيم الدولى. ولم تكن نشأة المنظمة كذلك نتيجة للمؤتمرات الإسلامية التى عقدت فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وإنما هناك عوامل ودوافع إقليمية كان لها الأثر الكبير فى التعجيل بقيام المنظمة، أهمها الخلافات بين أنصار القومية والاشتراكية العربية من جهة، والأنظمة المحافظة من جهة أخرى، ثم الاعتداء على المسجد الأقصى فى أغسطس عام ١٩٦٩، والذى كان سببا مباشرا فى نشأة المنظمة.

- إن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى قد استند إلى أساس فلسفى هو فكرة الأمة وتضامنها.

- إن أهداف المنظمة ومبادئها تتوافق إلى حد كبير مع أهداف المنظمات الدولية الأخرى ومبادئها. بيد أنه بالنظر للطابع الخاص لمنظمة المؤتمر الإسلامى، فإن أهدافها ومبادئها تتميز عن غيرها فى بعض الجوانب وهى:

إن ميثاق المنظمة ينص فى المادة (٢) أ (٤) على "اتخاذ التدابير لدعم السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل". وهذا الهدف وإن كان تكرارا للمادة ١/١ من ميثاق الأمم المتحدة التى تنص على "تتخذ الهيئة التدابير المشتركة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولإزالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى". إلا أن اختلافا طفيفا بين النصين، إذ يشير ميثاق المنظمة إلى العدل كأساس يقوم عليه السلم والأمن الدوليان، بينما يضيف ميثاق المنظمة العالمية إلى العدل والقانون الدولى. وثمة تفسير مفاده أن بعض الدول الإسلامية، التى تنص دساتيرها على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، لم تشأ أن تلزم نفسها بقواعد القانون الدولى، باعتباره من القوانين الوضعية التى قد تتعارض بعض نصوصه مع تعاليم الشريعة الإسلامية، ومن ثم، فقد كانت هناك محاذير على الأقل -وقت إعداد الميثاق- من ذكر القانون الدولى كأساس لإقامة السلم والأمن الدوليين.

لكن الشئ الذى ينبغى تأكيده هو التزام أعضاء المنظمة بقواعد القانون الدولى لايحتاج إلى دليل.

الأمر الثانى: إن أهداف المنظمات الدولية تتسم بأنها ذات طبيعة عامة، إلا أن منظمة المؤتمر الإسلامى قد تميزت فى هذا الصدد بالنص فى المادة ٢(أ) (٥) على قضية بذاتها، وهى "دعم كفاح الشعب الفلسطينى ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه"، وكان هذا النص موضع معارضة من جانب بعض الوفود فى مرحلة الأعمال التحضيرية.

وفيما يتعلق بمعيار العضوية فى المنظمة، فهو معيار مزدوج سياسى - عقدى، حيث تمنح عضوية المنظمة للدول الإسلامية فحسب، وتحديد الصفة الإسلامية للدولة كان - ولا يزال - موضع جدل كبير. بيد أن تحديد تلك الصفة فى التطبيق العملى اعتمد على أكثر من معيار، منها المعيار الكمى، والمعيار الدستورى، والمعيار الشخصى، ومعيار العروبة، وأخيرا اكتساب عضوية المنظمة، والذى ينهض فى حد ذاته كمعيار لاعتبار دولة ما إسلامية. ومن ثم، ثار جدل بين الباحثين فى حقل التنظيم الدولى حول التكييف القانونى للمنظمة فى قائمة المنظمات الدولية. فالبعض اعتبرها منظمة دولية إقليمية، والبعض الآخر أكد عالمية المنظمة، استنادا إلى عالمية الإسلام، وافتقاد المنظمة عنصر التجاور الجغرافى. ووصفها البعض بأنها منظمة عديدة القارات، ونعتها آخرون بأنها منظمة دولية مذهبية، وقال فريق رابع إنها منظمة دولية توليفية. ونحن مع وجهة النظر التى تؤكد اعتبار المنظمة منظمة دولية ذات طابع عقدى، بالنظر إلى انضواء أعضائها تحت مظلة الإسلام.

ومن ثم، فإن انضمام المنظمة إلى أسرة المنظمات الدولية أوجد تصنيفا جديدا للمنظمات الدولية، هو: المنظمات الدولية المفتوحة، مثل الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير المفتوحة،مثل منظمة المؤتمر الإسلامى، والمنظمات الدولية المغلقة. وتقتصر العضوية فيها على الأعضاء المؤسسين، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربى.

وانسجاما مع طابعها العقدى، فقد عنيت المنظمة بتسوية النازعات الإسلامية - الإسلامية، وكان لها دور محدود فى نزاعين، هما النزاع بين باكستان وبنجلاديش (١٩٧١-١٩٧٤)، والنزاع العراقى - الإيرانى.

وفيما يتعلق بتطبيق المنظمة لمبدأ التضامن الإسلامى، الذى ترتكز عليه المنظمة، فإنه يمكن القول إنه باستثناء العقد الأول من حياتها، فإن المنظمة لم تحقق أى درجة من درجات التضامن فى مواجهة العدوان الخارجى الذى تعرضت أوتتعرض له بعض الدول الأعضاء، فلم تفلح فى منع العدوان على أفغانستان، على اعتبار أن قرار مجلس الأمن لم يخول الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات عسكرية ضد أفغانستان.

كما لم تتمكن المنظمة من منع العدوان على العراق فى مارس ٢٠٠٣، حيث إن الولايات المتحدة لم تتمكن من أخذ تفويض من مجلس الأمن بإسقاط نظام صدام حسين، بل إن المنظمة لم تفلح فى إقناع بعض دولها بأن تقف موقف الحياد حيال العدوان على العراق، وهو ما يعنى أن المنظمة قد فشلت فشلا ذريعا فى تحقيق الأمن الجماعى لدولها. وفوق ذلك كله، لم تتمكن المنظمة من إيقاف العدوان اليومى ضد الشعب الفلسطينى.

وعلى وجه الإجمال، فإن المنظمة عجزت - فى الحالات التى تواجه فيها الأقليات المسلمة ممارسات تعسفية - عن القيام بأى دور لرفع الظلم عن تلك الجماعات، وذلك باستثناء ما حققته من نجاح نسبى لصالح مسلمى الفلبين، وهو إنجاز الحكم الذاتى لصالح مسلمى

الفلبين، الذي تحقق بالأساس نتيجة نفوذ بعض الدول الأعضاء لدى حكومة الفلبين، ثم ما لبث أن تعثر تطبيقه بعد أحداث ١١ سبتمبر

وفي إطار تغيير خطابها السياسي ليكون أكثر واقعية في التعامل مع المتغيرات والظروف والتحديات الدولية الراهنة، خاصة تنامي ظاهرة كراهية الإسلام في الغرب، فقد سعت المنظمة إلى تقديم طروحات عملية، منها تبني فكرة الحوار بين الحضارات، ومفهوم الوسطية المستنيرة، وعقد مؤتمرات وندوات في مجتمعات الأقليات المسلمة برعاية الدول التي تعيش في كنفها تلك الأقليات لتحقيق حزمة من الأهداف، في مقدمتها طمأنة الدول غير الأعضاء، ودعم تلك الأقليات وتعزيز مواقفها، وتبديد حالة الشك والريبة التي انتابت بعض الدول فيما يتعلق بولاء هذه الأقليات للدول التي تعيش في كنفها، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر

ومعنى هذا أن وجود منظمة دولية ذات طابع عقدي لا يعني تقسيم العالم إلى نحن والآخر، وإنما سيؤدي إلى نجاح ما يسمى بحوار الحضارات، استنادا إلى حقيقة أن هذا الحوار لن يكون ذا جدوى إذا ما تم بين الوحدات السياسية فرادى، لكنه سيكون أكثر فعالية من خلال حوار يتم بين منظمتين، إحداهما تضم دول العالم الإسلامي، والأخرى تضم جل العالم المسيحي المعبر عن الحضارة المسيحية وعموما، فإن حالات نجاح المنظمة في تعاملها مع القضايا الدولية التي تهم العالم الإسلامي تكاد تكون محدودة، بينما كان الإخفاق غالبا في تعامل المنظمة مع كثير من القضايا والسؤال الذي يفرض نفسه هو لماذا كان هذا الإخفاق، خاصة فيما يتعلق بدور المنظمة في تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية، وفي دعم كفاح الشعوب المسلمة (في فلسطين والفلبين وغيرهما)؟ وباختصار، يعود ذلك إلى عدم وجود تدابير في ميثاق المنظمة تكفل تنفيذ ما تتخذه من قرارات. بعبارة أخرى، فإن الدول عندما قبلت الانضمام إلى المنظمة لم تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة، أي أنها تمسكت بمبدأ السيادة في صورته المطلقة وأبلغ دليل على ذلك أن ميثاق المنظمة جاء خاليا من أي عقوبة توقع على الدول التي لا تلتزم بقرارات المنظمة وحتى عندما وافقت الدول على إنشاء لجنة تنفيذية، انحصرت مهامها فقط في متابعة تنفيذ قراراتها، ولم تمنح اللجنة أي سلطة في مواجهة الدول التي تخالف ما تتخذه من قرارات. وفوق ذلك كله، قرر أعضاء المنظمة إرجاء البت في توصيات لجنة الشخصيات البارزة التي تتضمن إعادة هيكلة المنظمة وتغيير مسماها ويمكن تفسير ذلك برغبة الدول الأعضاء في إبقاء الوضع على ما هو عليه، أي الالتقاء لتسجيل مواقف عامة بلا التزامات محددة.

هانئ رسلان

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية



A Question of Torture: CIA Interrogation from the Cold War to the War on Terror,
Alfred W.McCoy,
New York: Henry Holt and Company, 2006.

مسألة التعذيب .. تحقيقات وكالة الاستخبارات المركزية منذ الحرب الباردة حول الحرب على الإرهاب

بدأ الحديث في السنوات القليلة الماضية عن الانتهاكات الخطيرة واللاإنسانية، التي تقوم بها القوات الأمريكية في حق كل من الشعب الأفغاني والسجناء العراقيين، خاصة في سجن "أبو غريب" وسجناء معتقل جوانتانامو في كوبا، في سياق حربها ضد الإرهاب، التي أعلنت عن بدئها عقب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

وقد تناول عدد من المصادر ذلك الموضوع الخطير، من بينها كتاب صدر العام الماضي بعنوان "مسألة التعذيب .. طرق استجواب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب" الذي نشرته دار Henry Holt and Company ضمن سلسلة تحمل عنوان "مشروع الإمبراطورية الأمريكية". هذا الكتاب هو للدكتور ألفريد ماكوى -أستاذ التاريخ بجامعة ويسكنسون- ماديسون.

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وستة فصول، يناقش الكاتب من خلالها سياسات التعذيب التي انتهجتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA على مدى الخمسين عاما الماضية.

الفصل الأول يحمل عنوان "ألفا عام من التعذيب"، حيث يبدأ الكاتب بالقول إن فضيحة تعذيب القوات الأمريكية للسجناء في سجن أبو غريب في العراق قد كشفتها للعالم شبكة (CBS) الإخبارية الأمريكية في أبريل ٢٠٠٤، وعقب هذا، قامت وزارة الدفاع بإجراء ١١ تحقيقا داخل الجيش، وعقد الكونجرس اثنتى عشرة جلسة استماع، حيث قدم البيت الأبيض ثمانية وأربعين بيانا حول الفضيحة، وأكد فيها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أن تلك الممارسات صدرت من قلة قليلة من الجنود، إلا أنه بالطبع مسئولية الجميع، خاصة الرئيس بوش. ثم يستطرد الكاتب، مؤكدا أن الولايات المتحدة قد شاركت في إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، التي تمنع التعذيب قولا وفعلا، وشاركت الولايات المتحدة أيضا في فاعليات المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣، وفي تعديل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. فاتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بكيفية معاملة أسرى الحرب تنص في المادة ١٣ على ضرورة معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية، والمادتان ٨٧ و٨٩ تمنعان وضع السجناء في حجرات لا يدخلها النور، وكذلك تجرمان أي نوع من أنواع التعذيب أو المعاملة القاسية. أما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحروب، فتنص في مادتها الـ ٣١ على عدم استخدام أي نوع من أنواع القهر البدني أو النفسي مع السجناء لمعرفة أي معلومات. وبالتالي عندما ينظر إلى ممارسات القوات الأمريكية، نجد أن الولايات المتحدة قد ضربت بعرض الحائط الأعراف والقوانين الدولية في هذا المجال.

أما الفصلان الثاني "التحكم في العقل" والثالث "نشر التعذيب"، فيناقش الكاتب من خلالهما وسائل التعذيب المختلفة التي استخدمتها القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان ومعتقل جوانتانامو وفي المعتقلات التي أقامتها الولايات المتحدة في عدة دول حول العالم. فيقول إن هذه الوسائل تعود إلى خمسينيات القرن العشرين مع بدء الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي، حينما بدأت وكالة الاستخبارات الأمريكية في استحداث طرق نفسية لتعذيب السجناء، من أجل إذلالهم والقضاء على معنوياتهم وتحطيم نفسيتهم. هذه الطرق تتضمن: الحرمان الحسي والتلاعب بالوقت، ووضعهم في سجون مظلمة، وإزعاجهم في أثناء النوم، وتقديم وجبات الطعام في أوقات غير مناسبة، وفرض العزلة عليهم، ووقوفهم لساعات طويلة، وتعرضهم للحر الشديد أو البرد القارس، وربطهم من أقدامهم حتى تنزف. وأخيرا، تصويرهم في أوضاع مذلة (كما حدث في سجن "أبو غريب"، حينما تم تصوير بعض السجناء عرايا والجنود الأمريكيون يقفون فوقهم وهم يبتسمون، وتصوير البعض الآخر وهم ممدودو الأذرع ومربوطون بأسلاك، مما يدل على سادية هؤلاء الجنود وخرقهم للأخلاق العسكرية). ثم انطلق رجال المخابرات الأمريكية بعد ذلك في نشر تلك الطرق المعقدة عن طريق تدريب العديد من رجال الجيش والشرطة في عدد من الدول النامية كالبرازيل وأورجواي وبنما والأرجنتين، وتزويدهم ببعض آلات التعذيب كأجهزة الصدمات الكهربائية.

ويأتي الفصل الرابع بعنوان "الحرب على الإرهاب"، فيعطي فيه الكاتب عدة أمثلة لانتهاكات القوات الأمريكية في عدة مناطق من العالم، من بينها:

١- في فبراير ٢٠٠٣، كشفت مراسلة جريدة (New York Times) كارلوتا جال عن أنه في ديسمبر ٢٠٠٢ تم ربط عدد من السجناء في سجن باجرام في أفغانستان من أقدامهم لعدة أيام حتى نزفت وقد تسبب ذلك في وفاة مسجونين، منهم شاب يدعى دلاور يبلغ من العمر ٢٢ عاما.

٢- أما سجن جوانتانامو، فقد شهد العديد من الانتهاكات، من بينها ما حدث مع محمد القحطاني -وهو شاب سعودي يبلغ من العمر ٢٦ عاما- في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٢ إلى أوائل يناير

٢٠٠٣- حيث كان يتم استجوابه في بعض الأحيان لأكثر من ٢٠ ساعة متواصلة مع التعرض لضغوط نفسية حادة، ومنعه من الذهاب للمرحاض حتى يجيب.

٣- في يونيو ٢٠٠٤، ذكرت صحيفة (Ob server) البريطانية أن نحو ٣٠٠٠ مشتبه بهم قد تم اعتقالهم في مراكز تابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية في الشرق الأوسط دون توضيح أسباب اعتقالهم، هذا بالإضافة إلى أن من ٧٠ إلى ٩٠٪ من المعتقلين في السجون العراقية (والذين بلغ مجموعهم ٤١ ألف شخص في منتصف عام ٢٠٠٤) قد تم اعتقالهم عن طريق الخطأ.

وقد أدى ذلك إلى وصف اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوقية دولية أخرى ما يحدث في العراق وأفغانستان ومعتقل جوانتانامو وسجون أخرى منتشرة في العديد من دول العالم بأنه خرق واضح للقانون الإنساني الدولي ومواثيق حقوق الإنسان والتي وقعتها الولايات المتحدة، لأن طرق التعذيب تلك قد سببت للسجناء حالات من الرعب الشديد، مع مشاكل في التذكر والتخاطب ورغبة في الانتحار. هذا بالإضافة إلى أن أحد قواد الاحتلال الفرنسي في الجزائر -الجنرال جاك ماسو- قد صرح مؤخرا لجريدة (Le Monde) الفرنسية بأن تجربته قد أثبتت أن التعذيب ليس ضروريا في وقت الحرب.

أما الفصلان الأخيران من الكتاب -الفصل الخامس "الوضع في الولايات المتحدة" والفصل السادس الذي يحمل عنوان "مسألة التعذيب"- فيتحدثان عن موضوع التعذيب من داخل أمريكا. فقد أوضح استطلاع للرأي أجرته كل من شبكة (ABC News) وصحيفة واشنطن بوست في يونيو ٢٠٠٤ -أي بعد شهرين من فضيحة سجن أبو غريب- أن ٣٥٪ ممن شملهم الاستطلاع أيدوا استخدام وسائل التعذيب في بعض الحالات، ويشير ذلك إلى توغل وسائل التعذيب تلك في النظام الأمني الأمريكي، وتحولها إلى أحد موضوعات الساعة على الساحة الأمريكية لدرجة تدخل الرئيس بوش لإلغاء قرار أصدره مجلس الشيوخ بموافقة ٩٦ عضوا ومعارضة ٢، وينص على حظر استخدام وسائل التعذيب والمعاملة غير الإنسانية للسجناء وأسرى الحرب، بما يوضح أن إدارة الرئيس جورج بوش تعتبر تلك الممارسات ممارسات سياسة ووطنية تستهدف القضاء على الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي الأمريكي.

إن هذا العمل أوضح مدى الجرائم التي ارتكبتها القوات الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان، ومعتقل جوانتانامو ومناطق أخرى في العالم. إن القوة العظمى الوحيدة في العالم، التي تنادي دوما بضرورة تطبيق الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في كافة أرجاء المعمورة، بدأت أخيرا في الاعتراف بما يحدث، وفي إجراء محاكمات لبعض مرتكبي هذه الجرائم. وإن كانت العقوبات الصادرة ضد هؤلاء المجرمين تعتبر هزيلة للغاية، فإننا نتمنى أن تطبق الولايات المتحدة العدالة التي كثيرا ما تحدثت عنها، ونادت بها.

د. ماهيتاب مكاوي

Unconquerable Nation: Knowing Our Enemies Strengthening Ourselves,
Brian Michael Jenkins, RAND Corporation , 2006

دولة غير قابلة للسقوط .. معرفة العدو ضروري لقوتنا

يأتي هذا الكتاب ضمن مساهمة مؤسسة راند بمناسبة مرور خمس سنوات على أحداث ١١سبتمبر، وفي إطار دراساتها المتعددة عن الإرهاب وشئون الأمن القومي، وقد قام بإعداد وتأليف هذا الكتاب الباحث برايان جنكينس، كبير المستشارين والخبير بالمؤسسة والمتخصص في شئون الإرهاب والأمن القومي. وله باع وخبرة طويلة في دراسات الإرهاب والأمن القومي، فكانت له دراسات عديدة، بدأها في الستينيات بدراسات عن الحرب في فيتنام وكمبوديا، ودراسة للمقاتلين وأساليبهم في الحرب، وتحدث عن حرب العصابات وتكتيكاتها. ويعتبر هذا الكتاب خلاصة أبحاث ودراسات قام بها برايان جنكينس على مدى ٤٠ عاما قضاها في دراسة الإرهاب.

ويتكون هذا الكتاب من خمسة فصول، الفصل الأول وهو أشبه بالمقدمة ويتحدث عن "كيفية مقاومة وكشف التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي"، حيث يستعرض عددا من الحوادث الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة على مر التاريخ من اغتيالات لهجوم على الكونجرس وإلقاء قنابل عليه، وجرح عدد من النواب في الخمسينيات، واغتيال الشخصيات العامة مثل القس مارتن لوثر كنج عام ١٩٦٨، ومن قبله الرئيس جون كنيدي عام ١٩٦٣، وصولا لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ويؤكد برايان أن كل هذه الأحداث كانت تمثل تحديا للولايات المتحدة والمسئولين في الإدارات الأمريكية المختلفة بالنسبة لكيفية وضع استراتيجية تمنع هذه التهديدات وتحفظ الأمن القومي للبلاد.

ويتحدث في الجزء الثاني من هذا الفصل عن الاستراتيجية المثلى التي يجب أن تنتهجها الولايات المتحدة حتى تحفظ أمنها القومي (استراتيجية لأمة غير قابلة لغزو)، وهي مأخوذة من فكرة المفكر الاستراتيجي الصيني "صن تزو" قبل ٢٥ قرنا من الزمان، والذي قال إن "نكون أمة غير قابلة للغزو فنحن نكذب على أنفسنا". وقال إن وضع استراتيجية لردع العدوان وحفظ الأمن القومي يتطلب معرفة جيدة بالعدو ونفسيته وأساليبه. وهذه الفلسفة هي التي تلهم العقل الأمريكي الآن فيما يتعلق بموضوع حفظ الأمن القومي ومكافحة الإرهاب في الوقت الحالي، وأوضحت الحاجة الملحة لمعرفة ودراسة العدو وكيفية التعامل معه. ويوضح برايان جنكينس أن هذا الكتاب يستمد من أبحاثه التي قام بها مع راند منذ عام ١٩٧٢ عن ظاهرة الإرهاب ومكافحته، استنادا للأحداث التي تمت منذ ذلك التاريخ ١٩٧٢ (حادثة ميونيخ) وتفجيرات أوكلاهوما وغيرها، وصولا لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي كان التعاطي معها مخالفا للواقع وغير متخيل. فبالرغم من خبرة الولايات المتحدة الطويلة في مكافحة الإرهاب على مدى ثلاثين عاما، إلا أن طريقة التعامل مع الحدث لم تكن على المستوى المطلوب، فالعالم كله تغير، وتغيرت طريقة الأساليب المتبعة في العمليات الإرهابية، فتحول الأمر من حرب عصابات واستخدام أسلحة تقليدية إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، وأصبح هناك ما يعرف بالإرهاب النووي، وانتقلت هذه الحرب من استخدام المتفجرات إلى استخدام وسائل أكثر تقدما مثل خطف وتفجير الطائرات والقطارات. وهناك العديد من التطورات والعوامل التي أدت إلى تعقد ظاهرة الإرهاب ودراستها، وخصوصا مع ثورة التكنولوجيا والمعلومات، واستخدام وسائل الإعلام والإنترنت من قبل الإرهابيين، وأيضا طريقة التعامل مع الأحداث الإرهابية. ويؤكد برايان أنه من خلال كتابه هذا، والذي يضم مراجعة وخلاصة ما كتبه عن الإرهاب منذ ست سنوات، قد تبين له من خلال هذه المراجعة مجموعة أفكار أساسية، هي:

- إن العدو الذي يواجه أي أمة قد تغير تماما، أي تنوع وتغير العدو وتكتيكاته، خاصة مع انتهاء الحرب الباردة، فأصبحت الجماعات الإرهابية لديها القدرة على امتلاك السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، وبالتالي أصبحت تمثل تهديدا أكبر للولايات المتحدة.
- تغير نماذج الصراعات المسلحة. ففي حين

أن الصراعات والحروب التقليدية باستخدام أسلحة دقيقة محددة الهدف قد قل عددها، ولم تعد تسبب الكثير من الدمار والضحايا، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث نجد أن عدد الصراعات الإثنية والقبلية التي يستخدم فيها السلاح قد أصبح في ازدياد، وزاد بالتالي عدد الضحايا والقتلى وحجم الدمار والخراب الذي يحل بالمجتمعات التي توجد فيها مثل هذه الصراعات.

- لابد من وضع استراتيجية جديدة لمواجهة الإرهاب، تقوم على أساس براجماتي في المدى الطويل لمقاومة كافة صور وأشكال الإرهاب. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أنه يمكن الوصول لكل منظمة إرهابية موجودة في العالم.

- إن غزو العراق يعتبر دمارا خطيرا للأمة الأمريكية، فهذا الغزو كان مخاطرة كبيرة، وكانت مكاسبه هامشية بالنسبة للولايات المتحدة، وقد دفع الشعب الأمريكي ثمن هذه الحرب، بالإضافة إلى أن الانسحاب سيجلب وسيفرض مخاطر جديدة بالنسبة لاستقرار العراق وبالنسبة للمصالح الأمريكية.

- إن الأمن القومي يبدأ من الداخل، بمعنى أنه لكي نقوي الأمة في مواجهة الخوف والتهديدات، فلابد لأن يكون لكل مواطن دور في حفظ أمنهم الشخصي وأمن عائلته ومجتمعه.

- يجب أن تكون الاجراءات لمكافحة الإرهاب وحفظ الأمن القومي موازية لتقاليد الديمقراطية الأمريكية فيما يخص حرية الفرد وعدم انتهاكها بالإجراءات التعسفية من اعتقال وتوقيف تعسفي وسجن، وتنصت على مكالمات المواطنين.

ويؤكد جنكينس أن هذا الكتاب يتضمن العديد من آرائه الشخصية حول تعاطي الإدارة الأمريكية مع موضوع الحرب على الإرهاب، والرد السريع غير المدروس على أحداث ١١ سبتمبر من خلال حرب أفغانستان، والسعي لإطاحة طالبان، والمبالغة في الخوف واحتياطات الأمن والتضييق حول المواطنين، والتعجل في الحرب على العراق، حتى وقعت الإدارة في مأزق نشر المزيد من القوات والاصطدام بالمقاومة العراقية، ووقوع خسائر في صفوف الجيش، وذلك على الرغم من تحذير العديد من القيادات العليا في الجيش، وزيادة ميزانية الحرب بشكل أثر سلبيا على الاقتصاد الأمريكي.

ويقدم الفصل الثاني من هذا الكتاب تقديرا للموقف الحالي بالنسبة للحرب على الإرهاب وسياسة الولايات المتحدة في العراق، فيرى أنه في حين نجحت الولايات المتحدة في القضاء على الإمكانيات الفعلية للإرهابيين فإنها لم تنجح في وقف تجنيدهم وزيادة عددهم أيضا. مازالت المقاومة العراقية مستمرة، والواضح أنها لن تتوقف في الوقت الحالي وعلى الرغم من أن هذه المقاومة لن تستطيع هزيمة الولايات المتحدة في حرب مفتوحة، إلا أن استمرارها يمثل عبئا على سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لإدارة الحرب في العراق. وهناك آراء مختلفة داخل الولايات المتحدة، فهناك من يقول إنه يمكن القضاء على المقاومة العراقية من خلال الضغوط العسكرية، وعن طريق السير نحو المفاوضات السياسية، ورأى آخر يرى أن الاستمرار الأمريكي في العراق من شأنه زيادة حدة القتال.

ويتعرض الفصل الثالث للمجموعات الإرهابية وفكر قادتها، والنسق العقدي لفكرهم وطرق تجنيد الأعضاء في هذه المجموعات. ويتحدث الفصل الرابع من هذا الكتاب عن مبادىء استراتيجية بالنسبة للحرب على الإرهاب لترشيد سلوك الإدارة في هذا المجال، فيرى أن اعتبار مكافحة الإرهاب عقب ١١ سبتمبر "كحرب" فكرة جيدة، ولكن لابد من تضييق نطاقها وحصرها فقط في اطار إجهاض مشروع الجماعات الارهابية الجهادية ومخططاتها، دون الدخول في مستنقع حروب وغزو دول أخرى كما حدث في تجربة العراق.

أما الفصل الخامس والأخير، فيتحدث فيه برأيان عن كيفية تقوية الأمة الأمريكية وحفظ الأمن القومي، فلابد أن يكون هناك منهج واقعي لتقبل الخطر، وأن يكون هناك أسلوب أكثر ذكاء لحفظ الأمن، وأن يكون كل ذلك في إطار الحفاظ على التقاليد الأمريكية الخاصة بحرية الفرد والديمقراطية فلابد أن تجمع عملية الحرب على الإرهاب بين الجانبين: الأخلاقي والسياسي والتقني.

يعتبر هذا الكتاب من الكتب المهمة جدا، التي تقدم مراجعة وتقييما شاملا وحياديا لما بعد أحداث ١١ سبتمبر وفكرة الحرب على الإرهاب، حيث قدم فيه الكاتب نقدا شديدا للإدارة الأمريكية بخصوص حرب العراق، والتي وصف قرارها بأنه قرار خاطىء، ولا يدخل ضمن استراتيجية مكافحة الإرهاب ويعبر هذا الكتاب عن رأي المؤلف الشخصي، إلى جانب أنه ينشر تحت اسم مؤسسة راند العريقة، والتي تعتبر من أهم مراكز البحث في الولايات المتحدة، وتقديره للحرب على الإرهاب باعتباره أحد خبراء راند المهمين والمتخصصين في موضوع الإرهاب والأمن القومي، إلى جانب أنه يقدم حلولا جديدة ومفيدة بالنسبة لاستراتيجيات التعامل مع موضوع الحرب على الإرهاب، وهو يقدم هذه الحلول والتقييمات بشكل محايد ومستقل، وهذا من أهم المهام التي تقوم بها مراكز البحث في الولايات المتحدة

مروة عبد العزيز

Representative Government in Modern Europe (Governments, Parties, Institutions),
Michael Gallagher, Michael Laver, peter Mair, Fourth Edition, London. 2006.

الحكومات التمثيلية في أوروبا المعاصرة

يعكف الكتاب المطروح أمامنا على دراسة الحكومات التمثيلية الجديدة في أوروبا في ظل التطورات المهمة التي مرت بها، خاصة مع وجود حكومات جديدة وأحزاب تتولى مقاليد السلطة، فضلا عن المؤسسات السياسية المهمة، مثل مؤسسات المجتمع المدني التي لها القدرة على التأثير في مسيرة النظم السياسية في هذه البلدان. جدير بالذكر أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب نشرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحكم الشيوعي في كثير من البلدان الأوروبية وانهيار حلف وارسو. ويؤكد مؤلفا الكتاب أهمية التطورات التي مرت بها القارة الأوروبية في العقد الأخير من القرن العشرين والتحول في النظم السياسية الذي أظهر أن الفشل في النظم السياسية يستدعي التدخل العسكري لحلها حتى في الحالة الأوروبية

وينقسم هذا الكتاب إلى ستة أجزاء، يتناول كل منها موضوعا خاصا وفي الجزء الأول من الكتاب، وهو بعنوان "مقدمة عامة"، يتناول فيها المؤلفان الأوضاع السياسية في أوروبا في ظل ما حدث من تطورات في بعض دول أوروبا مثل الوحدة الالمانية ١٩٩٠، وظهور الدول الصغيرة في أوروبا والتي طالب بعضها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ليزداد عدد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى (٢٥) دولة في عام ٢٠٠٤. وقد تأثرت الدول المنضمة حديثا، إذ قامت هذه البلدان بإجراء بعض الإصلاحات السياسية من أجل الانضمام إلى الاتحاد، فأسست برلمانات قوية سمحت بالتعددية الحزبية، فضلا عن نمو مجتمع مدني قوي

أما الجزء الثاني من الكتاب، فيتعرض للنظم الرئاسية والنظم البرلمانية، ويشير إلى أنه في النظم الرئاسية يقوم الشعب بانتخاب رئيس الدولة، ويكون الرئيس هو المسئول عن السلطة

التنفيذية، فيعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم، وبهذا يكون الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أكثر وضوحا.

وفى النظم البرلمانية (ومنها دول ملكية مثل بريطانيا)، تتداخل السلطتان التشريعية والتنفيذية، فتكون الأولى منتخبة مباشرة من الشعب. أما السلطة التنفيذية، فتتكون من قسمين، الأول هو رئيس الدولة (الذى قد يتولى منصبه بالوراثة كالملوك والأمراء، أو بالانتخاب كما هو الحال بالنسبة لرؤساء الجمهوريات)، والثانى هو رئيس الوزارة. كما يغلب، فى النظم البرلمانية، كالمملكة المتحدة وإيطاليا، أن يقوم الحزب أو الائتلاف صاحب الأغلبية البرلمانية بتشكيل الوزارة، وتكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان، الذى يستطيع حجب الثقة عنها أو عن أحد أعضائها.

فالنظام البرلمانى، يقيم الفصل بين السلطات على التوازن والتعاون، أى الفصل المشوب بروح التعاون والرقابة المتوازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهو لا يفصل بينهما فصلا شبه مطلق يرجح كفة السلطة التنفيذية، كما فى النظام الرئاسى، ولا يجعل للهيئة التشريعية الهيمنة على الهيئة التنفيذية مثل حكومة الجمعية. وعلى ذلك، يقوم النظام البرلمانى على توازن السلطتين التشريعية والتنفيذية والمساواة بينهما وتعاونهما معا بقدر أثر كل منهما فى الأخرى. ولهذا، توجد ثلاث قواعد جوهرية للنظام البرلمانى، هى: برلمان منتخب من الشعب، ورئيس دولة مستقل عن البرلمان، ووزارة مسئولة أمام البرلمان.

يتعرض الكتاب للسلطة التنفيذية فى الدول الأوروبية ويشير إلى ممارسة الديمقراطية التى تتطلب الفصل بين السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، كى لا تجور سلطة عامة على اختصاصات سلطة عامة أخرى، وكلما كان الفصل بين السلطات أكثر اكتمالا، ضمنا توازنا بين السلطات، ومنعا أكثر للطغيان، ودرجة أعلى من الديمقراطية. وتتفاوت الديمقراطيات فيما بينها فى درجة الفصل بين السلطات، فبعضها يفصل فصلا مرنا يسمح باشتراك هيئة من هيئات السلطة العامة فى ممارسة وظائف سلطة عامة أخرى، فيشارك بعض رؤساء الدول فى تشريع القوانين. وبعض هذه النظم يفصل فصلا جامدا بين تلك الهيئات فى أدائها لوظائفها، فلا يسمح بأن تمارس السلطة التنفيذية سوى تنفيذ تشريعات السلطة التشريعية كما هو الحال فى فرنسا. وبعض الأنظمة يضع السلطة التشريعية فى مكانة أعلى من السلطة التنفيذية، باعتبارها هى الأكثر تعبيرا عن السيادة الشعبية لكونها الوحيدة المنتخبة من الشعب، كما فى النظم البرلمانية. وبعض النظم يساوى فى المكانة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما فى النظم الرئاسية، لكون كلتا السلطتين منتخبتين شعبيا.

ويشير الجزء الثالث من الكتاب، وهو بعنوان "البرلمانات"، إلى سمات البرلمانات المعاصرة فى أوروبا وهى: أنه قاعدة النظام الديمقراطى، وهيئة لتمثيل المواطنين فى الحكم، واستناده إلى قاعدة شعبية واسعة، وأنه محور نظام الحكم. ويرى أن الديمقراطية تعتبر المشاركة فى الحياة السياسية حقا لكل مواطن، يسهم من خلاله فى التأثير فى نظام الحكم، حتى يكون القرار فى النهاية نتاج مشاركة جماهيرية حقيقية، وليس تعبيرا عن إرادة القلة المسيطرة سياسيا. وقد أصبحت هذه المشاركة ترتبط بشكل وثيق بتعدد الأحزاب السياسية، التى تتنافس للوصول الى السلطة، من خلال إقناع الناخبين والحصول على ثقتهم وتأييدهم، فيفوز بعضها بالأغلبية ويمارس الحكم، ويظل الآخر أقلية، يمثل المعارضة، كل هذا وفقا لاختيار الشعب، ومن خلال انتخابات دورية تتم فى مناخ من الحرية السياسية.

فإذا كانت السلطة التنفيذية تتسم بوجود رئيس واحد لأعضائها (رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، أو الوزير الأول)، فإن البرلمانات تتميز بأنها مؤسسات جماعية، تضم نوابا متساوين، سواء فى طريقة الانتخاب، أو فى صفتهم النيابية، أو حقوقهم وواجباتهم البرلمانية. ولهذا، يتسم نظام صنع القرار البرلمانى بآلية الاتفاق الجماعى بين أعضائه.

ومن الملاحظ أن بعض الدول ربما تقيد حق الانتخاب والترشيح لعضوية البرلمان بشروط سياسية أو مذهبية، ارتبطت فى معظمها بمرحلة معينة فى تاريخها السياسى. ومن ناحية أخرى، فقد تفرض الدولة تلك القيود على بعض المواطنين بسبب ارتباطهم بأنظمة سابقة (مثل النازية والفاشية فى أوروبا)، أو نتيجة انخراطهم فى أنشطة معادية للدولة. كذلك، فلم يقتصر هذا التقييد على دول بعينها، وإنما عرفته مختلف المجتمعات (مثال ذلك التوتر الذى بين النمسا ودول الاتحاد الأوروبى فى بداية عام ٢٠٠٠ بسبب مشاركة حزب متطرف فى الحكم، وإعلان رئيسه لأفكار عنصرية، دفعت الكثير من الدول الديمقراطية والغربية الى التهديد بمقاطعة هذه الحكومة، وربما فرض عقوبات عليها، رغم أنها وصلت الى السلطة بطريق الانتخاب الحر).

وفى الجزء الرابع من الكتاب، يتصدى مؤلفاه لنشأة الاتحاد الأوروبى منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن والتغيرات التى طرأت عليه، ودور الاتحاد الأوروبى فى ظل التطورات الراهنة من النظام الدولى، كما يتصدى المؤلفان للجنة الأوروبية واختصاصاتها، والمجلس الأوروبى ومما يتكون ودوره فى الاتحاد، والبرلمان الأوروبى، وأخيرا المحكمة الأوروبية. ويحاول فى هذا الجزء استشراف مستقبل الاتحاد الأوروبى فى ظل النظام الدولى الجديد، وموقع الاتحاد الأوروبى فيه. فمما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبى يسعى لتبنى سياسة خارجية موحدة بعد تبنى السياسة الاقتصادية الموحدة، والتى اثبتت نجاحها على مدى السنوات الماضية. ويحاول الاتحاد فى ذلك الوقت اختبار مدى قدرته على تجاوز الإطار الاقتصادى إلى الإطار السياسى من حيث الاتفاق على سياسة خارجية موحدة تسهم فى وضع الاتحاد على قمة النظام الدولى الراهن، وتجعله قوة كبرى لا يستهان بها.

أما الجزء الخامس من الكتاب، فيتناول النظام الحزبى فى بعض دول أوروبا، ومنها فرنسا وألمانيا. وفى ألمانيا يشير المؤلف إلى الدستور الألمانى ، حيث مهمة الأحزاب السياسية هى المساهمة فى بناء الوعى السياسى للشعب. وهكذا، فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية وتنظيم حملات انتخابية يرقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية. ولهذا السبب، تحصل الأحزاب على تعويض مادى من الدولة، مقابل النفقات التى تتحملها فى إطار هذه الحملات الانتخابية. هذا التعويض المادى لأعباء الحملات الانتخابية، الذى ابتدعته ألمانيا، أصبح مبدأ متبعا فى معظم ديمقراطيات العالم، وليس من السهل منع أى حزب من الوجود إلا بقرار من المحكمة الدستورية العليا. وبهذه الطريقة، يمكن تفادى خطورة أن تقوم الأحزاب السياسية الحاكمة بمنع أى حزب يعارضها، ويشكل خطرا سياسيا منافسا لها.

ويتعرض الجزء السادس من الكتاب للنظام الانتخابى فى أوروبا الجديدة، مشيرا إلى نظام الانتخاب الألمانى الذى يجعل من الصعوبة تفرد أحد الأحزاب السياسية بالسلطة وتشكيل الحكومة، الأمر الذى حدث مرة واحدة فقط خلال ٥٦ عاما. أما القاعدة، فهى تحالف الأحزاب فى الحكم. ولكى يعرف الناخبون من الذى سيكون شريك الحزب الذى ينتخبونه فى الحكم، فإن الأحزاب تقوم بالتعبير عن رغباتها فى تشكيل التحالفات والائتلافات قبل خوضها الحملات الانتخابية. وبانتخابه أحد الأحزاب، يكون المواطن قد عبر من ناحية عن ميله إلى تحالف معين من الأحزاب، وعن رغبته فى توزيع القوى بين الأحزاب الحاكمة فى المستقبل من ناحية أخرى. أما عن أنواع النظم الانتخابية فى أوروبا، فهناك تصنيفات متعددة للنظم الانتخابية، حيث يمكن تقسيم النظم إلى أنظمة نسبية، وأنظمة غير نسبية، إذ يمكن تقسيم النظم الانتخابية الى الأنظمة الأغلبية، أو الأنظمة النسبية أو الأنظمة شبه النسبية. وبالنظر إلى ما سبق، يتبين أن النظم السياسية الأوروبية تتمتع بوجود مجموعة كبيرة من الأحزاب والمؤسسات السياسية التى تتمتع بقدر كبير من الحركة، فضلا عن وجود برلمانات قوية تمارس صلاحياتها دون معوقات، وتمارس سلطة المحاسبة والمراقبة فى ظل نظام سياسى واضح.

ولاء على البحيرى



- واقع العلاقات الأردنية - الأفريقية وآفاقها
- حكومة حماس الفلسطينية.. التحديات وآفاق المستقبل
- الأبعاد الإقليمية للتحولات الداخلية في لبنان
- الإتجاهات الجديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط
- الصين وروسيا وأزمة الملف النووي الإيراني
- الدين والسياسة وآفاق التحول العربي

ISSN: 1811-8208

السنة الحادية عشرة　　العدد ٣٨　　شتاء ٢٠٠٧